

٣٥٥٦٩

٤١٥
٢٢٢

٥/٤٤٢

كوتيج لجنة المناقشة : ٢٩



١٤٤٢/٤/٢٩

١٤٤٢/٤/٢٩

عبد الله بن عبد الله
١٤٤٢

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية اللغة العربية - قسم اللغويات

الأصول والأقسام النحوية

في

ضوء علم اللغة الحديث

إعداد الطالب: دوكوري ماسيري

لنيل درجة العالمية "الماجستير"

بإشراف فضيلة الدكتور: عبد الهادي أحمد السلمون

العام الجامعي

٢٠٠٢-١٤٢٢

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، أحمدُه حمدَ الشاكرين على نِعَمٍ لا يَحْصُرُها حدٌّ، ولا يَنْفَدُ عَدُّها، أَسْتَعِينُهُ، وَأَسْتَهْدِيهِ، وَأَشْكُرُهُ على جَزِيلِ فضلِهِ وسابغِ نِعَمَائِهِ، وأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ على سَيِّدِ الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابِهِ ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فالعربية وعاء الدين، اختارها الله تعالى لتكون حاملةً للدستور الرباني، وهي الوسيلة الأولى والمباشرة في فهم التشريع الإسلامي العظيم؛ إذ هي لغة القرآن الكريم، ولسانُ النبي المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، وهي محفوظةٌ بحفظ القرآن الكريم قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١).

وقد أدرك سلفُ الأمة هذه القيمة التي حظيت بها العربية؛ فاثَّبروا يتدارسوها، ويعكفون عليها، ويقطعون الفياض والصحاري، ويتكابدون الصعاب، ويتجشَّمون المشقات من أجل جمع أكبر عدد ممكن من المعطيات اللغوية؛ ليتمكنوا من الوصول إلى قواعد عامة تُيسِّر على الدارسين والناشئة فهم القرآن الكريم وتشريعاته، وقراءته قراءةً صحيحةً سليمةً، ومن ثم تقويم الألسنة وحفظها من اللحن. فخلَّفوا علمًا غزيرًا وثراءً ذاخِرًا يصعبُ حصره والإحاطة به

ولما بدأت حركة الدراسات اللغوية في الغرب -وقامت جهودٌ ترمي إلى نقدِ التراثِ اللُّغويِّ اليونانيِّ وتُحاولُ تقويمه- وَصَلَ شَذَاها إلى العالم العربيِّ والإسلاميِّ، واهتم بها عددٌ من الباحثين المعاصرين، وألَّفُوا فيها عددًا من الكتب، تناولوا خلالها دراسةً منهجيَّ النَّحوِ العربيِّ، ونقدَ أصوله وأدلتِه، وتقويمه على ضوء تلك الدراسات المعاصرة، وأكَّدُوا -في غالب الأحيان- أنها البديلُ الأمثلُ والمنهجُ المستقيمُ.

وقد كنتُ في بداية الأمر أقرأ -بشيءٍ من الرِّيَّة- ما احتوته تلك المؤلفات المعاصرة، شغوفًا بما وبما فيها من آراءٍ ونظرياتٍ، ظانًّا أنها البديلُ لتلك القواعد التي طالما اشتكى منها

(١) المحرر: ٩.

المعاصرون، وأنهموها بالانغلاق والتعقيد؛ فاندفعت إلى التعمق في دراستها، وخضت غمارها وركبت لحجها؛ لأتمكن من إبراز جوانب الضعف في التراث اللغوي العربي، أو الإقرار -على الأقل- لما توصل إليه الباحثون المعاصرون.

يبد أنه تأكد لي -وأنا في غمرة بحثي- أن التراث العربي جبل لا يتزعزع وأمواج متراكمة من الجنود لا تُهزم، وكثر ثمن يحتاج إلى أساطين العلم؛ فظهر لي -لعمركم الله- فساد تلك المقولات التي تقلل من شأن هذا التراث وتستعين به، وتحافت تلك الدعوات والتعرات التي تُوحى بتفسير القواعد النحوية، وتُكر كل عنصر عقلي اعتمده النحاة في مناهجهم، كما تبين لي أن بعض ما قيل من تلك الدعوات تكرر لما ذكره السابقون، وبعضها أوهام يعتمد على الخدس المجرّد والتخمين؛ وما ذلك إلا لفلة اطلاع روادها على كتب التراث، وعدم عكوفهم عليها طويلاً.

ومن هنا يظهر للقارئ أهم الدوافع التي حفزني إلى اختيار هذا الموضوع: (الأصول والأقسام النحوية في ضوء علم اللغة الحديث)، كما أن ثمة دوافع أخرى دفعتني إلى اختياره يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- أن العربية وعاء الدين الإسلامي؛ فأحببت -لكوني أحد أبناء هذا الدين الحنيف- أن أخصص في دراستها، سواء فيما يتعلق -من ذلك- بقواعدها، أو ما يتعلق بإبراز خصائصها، أو ما يتعلق بهما جميعاً.

٢- محاولة الاطلاع على عدد كبير من كتب التراث التي ما زالت بحاجة ماسة إلى أن تُدرس في صورة جديدة حسب طبيعة اللغة العربية وظروفها الخاصة.

٣- رغبت في الاطلاع على الاتجاهات اللغوية المعاصرة، ومحاولة تقويم الدراسات النحوية القديمة من خلالها.

أما المنهج الذي سلكته في تناول المادة العلمية ومناقشتها فهو منهج استقرائي مُوازن، أقصد منه استقراء الآراء المختلفة قديماً وحديثاً حول الموضوع، ثم الموازنة بينها وتحليلها ومناقشتها، ثم الترجيح بينها، مُعتمداً في ذلك كله على الأدلة الصحيحة من التراث وعلم اللغة الحديث؛ ومن هنا ألزمت نفسي في هذا البحث بالخطوات الآتية:

أولاً: تخريجُ النصوصِ من مظانها الأصلية، متى أمكنني ذلك.
ثانياً: شرحُ المفرداتِ اللغوية الغريبة من مصادرها الأصلية.
ثالثاً: ذكرُ سنة وفاة العَلَم عند أولِ وُرُوده، إلا أن يكون من المعاصرين، أو الذين لم
أتمكن من الوقوف على سِنِّي وفياتهم.

رابعاً: تقسيمُ كلِّ فصلٍ إلى ثلاثة مباحثٍ على الأقل:
- مبحثٌ أتناولُ فيه ما استقرَّيته من موقِفِ نُحاةِ العربية القديمة.
- مبحثٌ ثانٍ أتناولُ فيه آراءَ المعاصرين من أعلامِ علمِ اللغة ومن تبعهم من العرب
المعاصرين.

- مبحثٌ ثالثٌ خصَّصته للموازنة أولاً ثم المناقشة والتحليل للآراء السابقة في
المبحثين.

هذا وقد تكوَّنت خطةُ البحث من مقدِّمة، وتمهيد، وبابين، وفهارسَ فنية، على النحو الآتي:

المقدِّمة، تناولت فيها أهمية الموضوع، وسببَ اختياره، ومنهجَ البحث، وخطةُ

التمهيد؛ وتصمَّن الآتي:

١- نشأة علم أصول النحو

٢- تعريف علم أصول النحو، وبيان فائدته

٣- المراد بـ "الأقسام النحوية"

٤- المراد بـ "ضوء علم اللغة الحديث" في هذا البحث

الباب الأول: أصول النحو بين النحاة وعلم اللغة الحديث؛ وفيه ثلاثة

فصول:

الفصل الأول: السماع؛ وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السماع

المبحث الثاني: مصادر السماع

المبحث الثالث: مواقف النحاة من السماع

المبحث الرابع: السماع في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الخامس: السماع بين القدم والحديث

الفصل الثاني: القياس، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم القياس

المبحث الثاني: القياس عند النحاة

المبحث الثالث: علاقة القياس بالسماع

المبحث الرابع: القياس في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الخامس: القياس بين القدم والحديث

الفصل الثالث: العلة، وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: مفهوم العلة، ونشأتها

المبحث الثاني: العلة عند النحاة

المبحث الثالث: العلة في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الرابع: العلة بين القدم والحديث

الباب الثاني: الأقسام النحوية بين النحاة وعلم اللغة الحديث؛ وفيه

خمسة فصول

الفصل الأول: الكلمة ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الكلمة عند النحاة

المبحث الثاني: الكلمة في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الثالث: الكلمة بين القدم والحديث

الفصل الثاني: الجنس، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجنس عند النحاة

المبحث الثاني: الجنس في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الثالث: الجنس بين القدم والحديث

الفصل الثالث: المفرد والمثنى والجمع، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المفرد والمثنى والجمع العدد عند النحاة

المبحث الثاني: المفرد والمثنى والجمع في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الثالث: المفرد والمثنى والجمع بين القدم والحديث

الفصل الرابع: العامل؛ وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: العامل عند النحاة

المبحث الثاني: العامل في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الثالث: العامل بين القدم والحديث

الفصل الخامس: الجملة؛ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجملة عند النحاة

المبحث الثاني: الجملة في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الثالث: الجملة بين القدم والحديث

الخاتمة: وتضمن أهم نتائج البحث.

الفهارس الفنية:

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

٣- فهرس الأقوال والأمثال.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس المصطلحات

٧- فهرس الأعلام.

٦- فهرس المصادر والمراجع.

٧- فهرس الموضوعات

الشكر والتقدير:

وإني لَمُنْتَهزُ الفرصة في هذه العُجالة -بعد شكر الله تعالى- لأهْنِي حكومة المملكة العربية السعودية بمناسبة مرور عشرين عاماً على تولية خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم، فالشكر له على ما شهدته -بسبب جهوده- هذه البلاد من تطوير في مجال التعليم والبحث العلمي. والشكر الوافر لإدارة الجامعة الإسلامية والقائمين عليها، ولقسم اللغويات، وأعضائه، وبالأخص فضيلة الأستاذ الدكتور علي بن سلطان الحكسي الذي أحبني كثيراً منذ أيام تدريسه إياي، فجزاهم الله جميعاً عني خيراً الجزاء وأوفره.

والشكر الخالص موجّه -كذلك- إلى فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن يعقوب تركستاني؛ لما قدّمه من جهود وآراء سديدة عندما اقترحت عليه هذا الموضوع، فكان أول من باركّه، وشجّعني على الإقدام عليه، كما أشكر الدكتور عبد الرحمن بن محمد الحجيلي الذي كان أول مشرف لهذه الرسالة، فحالت ظروف تفرّغه دون إتمام الإشراف عليها، إلّا أنه كان معي قلباً وقالباً بالاستفسار والتوجيه والتشجيع.

ولست منتهياً حتى أوجّه شكرًا خاصاً إلى فضيلة الدكتور عبد الهادي أحمد السلمون الذي قبل -دون تردد- الإشراف على هذه الرسالة، ولم يَضِنَّ عليّ في يوم من الأيام بوقته، بل فتح أمامي باب منزله على مصراعيه، كنت أزوره متى شئت، فكان لي نعم العون بتوجيهاته ومتابعته الدقيقة المستمرة.

والشكر موصول لفضيلة الأستاذ الدكتور محمد حسن يوسف وفضيلة الأستاذ الدكتور فوزي يوسف الهابط لتقبلهما مناقشة هذه الرسالة وإبداء الآراء السديدة جبراً لما وقع فيها، وإني لمستعدّ تمام الاستعداد لقبول مقترحاتهما؛ إذ لا كمال إلّا لله.

وأشكر كذلك زملائي وإخواني، وكلّ من مدّ لي يدّ العون، وحضر هذه المناقشة.

وفي الختام أشكر والدَيَّ وأدعو الله أن يطيل بقاءهما وأن يحفظهما ويرحمهما كما ربّاني صغيراً. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين. / الطالب: دوكوري ماسيري

التمهيد؛ ويشمل ما يلي:

- ١- نشأة علم أصول النحو.
- ٢- تعريف علم أصول النحو وبيان فائدته
- ٣- المراد بـ"الأقسام النحوية"
- ٤- المراد بـ"ضوء علم اللغة الحديث"

التمهيد:

١- نشأة علم أصول النحو:

نشأ علم أصول النحو - كغيره من العلوم - متدرجاً، فكان في بداية الأمر مبنوياً في ثانياً كلام أئمة اللغة والنحو، متفرقاً في مؤلفاتهم اللغوية والنحوية منذ مراحل النحو الأولى (مرحلة الوضع والتكوين)^(١)؛ فقد أشاروا إلى هذه الأصول في سياقات متعددة، وتحدثوا عن القياس، ونشأته، وتطوره، وتحدثوا كذلك عن العلة، والسماع، ومنهج النحاة في التعامل مع هذه الأصول؛ فقد قيل: إن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ت (١١٧هـ) كان شديد التجريد للقياس^(٢)، وأن الخليل بن أحمد ت (١٧٥هـ) كان الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليلها^(٣).

وهذا يعني أن أصول النحو كانت مصاحبة لظهور النحو، وضرورية له؛ فلم يكن ليظهر النحو بهذا الشكل إلا بعد أن راعى النحاة - في وضعه - هذه الأصول بدقة؛ حيث كانت طريقة جمع المواد اللغوية من أفواه العرب الخالص، وكيفية استنباطها، والقياس عليها، وطريقة التعليل والتوضيح أموراً قائمة في أذهان النحاة وأفكارهم قبل وضع القواعد وبعد وضعها.

وربما سبقت هذه الأصول النحو في الظهور؛ لأنها عبارة عن الظواهر اللغوية؛ والمعلوم أن الظواهر اللغوية تسبق الدراسات اللغوية؛ ومن هنا قال الدكتور مهدي المخزومي: «والأصول النحوية ليست إلا عادة كلامية، أو ظواهر لغوية خاصة، والنحو إنما يخضع لهذه

(١) مرّ النحو العربي بأربعة أطوار كما بين ذلك الشيخ "محمد الطنطاوي" في كتابه (نشأة النحو: ١٩):

المرحلة الأولى: مرحلة الوضع والتكوين.

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء والنمو.

المرحلة الثالثة: مرحلة النضوج والكمال.

المرحلة الرابعة: مرحلة البسط والترحيل.

(٢) ينظر: مراتب النحويين ١٢، وإنباه الرواة (القفطي) ١٦٥/٢، وبغية الرعاة (السيوطي): ٤٢/٢.

(٣) نزعة الألباء (ابن الأنباري): ٤٥-٤٦ وبغية الرعاة: ٥٥٧/١، وينظر: الخصائص (ابن جني): ٣٦١/١.

العادات، أو الظواهر، ويفسّر بها، وهي تَمَّا يعلّل؛ لأنها مستمدة من الظواهر اللغوية العامة»^(١).

ولمّا وضعت قواعد اللغة واستوت، وخرجت على صورتها النهائية، ودّ بعض العلماء تقريب النحو إلى الأفهام؛ فقاموا بجمع قواعد هذه الأصول من المؤلفات النحوية وحاولوا تقنينها؛ وكان العلامة ابن جني ت(٣٩٢هـ) من أوائل من بادر إلى هذه المحاولات في كتابه "الخصائص" الذي اشتمل على الكثير من أهم مسائل هذا الفن (علة والقياس والسماع وتركيب اللغة)، فقد صرّح فيه بأنه قام بجمع علل النحو من كتب النحاة الأوائل، كما فعل معاصروه من الفقهاء في جمع علل الفقه من كتب محمد بن الحسن؛ حيث قال «وكذلك كتب محمد بن الحسن ت(١٨٩هـ) -رحمه الله- إنما ينتزع أصحابنا منها العلل^(٢)؛ لأنهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق»^(٣). لكن هذه المحاولات اكتملت على يد ابن الأنباري ت(٥٧٧هـ)؛ وذلك حينما ألف كتابا مستقلا في هذا الفن على غرار مؤلفات أصول الفقه ووسمه بـ"لمع الأدلة"، وتناول فيه علم أصول النحو كاملا راسمًا حدوده، ومبيّنًا قواعده، وأنواعه، ومسائله، فعّد -بذلك- مؤسس هذا الفن؛ قال في نزهة الألباء: «علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقواضي، وصناعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابها. وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو^(٤)،

(١) مدرسة الكوفة (د. مهدي الخزومي): ٢٧٦.

(٢) والصحيح أن المراد بالعلل هنا: العلل الفقهاء لا النحوية، فلا يفهم منه أن النحاة أخذوا العلة عن الفقهاء كما سيأتي الكلام عليه في ص ٢٣٥-٢٣٧ من هذا البحث.

(٣) الخصائص (ابن جني): ١/١٦٣.

(١) "علم الجدل في النحو" فرع من فروع الفن المشهور: "آداب البحث وعلم المناظرة" كما ورد في: فيض نشر الانشراح (ابن الطيب الفاسي): ١/٢٠٢.

و"علم المناظرة": علم يُبحث فيه عن كيفية إيراد الكلام بين المناظرين. وموضوعه: الأدلة من حيث إنها يثبت بها المدعى على الغير والغرض منه: تحصيل ملكة طرق المناظرة؛ لئلا يقع الخبط في البحث فيتضح الصواب.

وعلم أصول النحو»^(١).

ثم جاء السيوطي ت (٩١١هـ) فألف كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) مرتباً - في الغالب - على ترتيب كتاب "لمع الأدلة" ناقلاً عنه في كثير من المسائل، لكن مع ذلك ظنَّ أن له فضل سبق في هذا الفن متناسياً - رغم ما له من مكانة علمية وفضل عظيم - كتاب ابن الأنباري ظاناً أن في كتابه "الاقتراح" من الفوائد ما لم يتطرق إليها ابن الأنباري ولا قاربها؛ فقال في مقدمته: «هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبني، لم تسمعُ قريضةً بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أُسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع متفرقاتُ كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنَّعُ مخترع، وتأصيله وتبويبه وضعُ مبتدع... وقد سميته "الاقتراح في علم أصول النحو"...»^(٢)، ثم قال متحدثاً عن كتابي ابن الأنباري: «فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفتُ عليهما فإذا هما لطيفان جداً، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة، وفوائد ما لم يسبق إليه أحد، ولم يعرَّج^(٣) في واحد منهما عليه...»^(٤).

وقد قام بعض العلماء بشرح هذا الكتاب وتحقيقه؛ فمن ذلك:

وأما "علم الجدل" فهو علم يبحث عن الطرق التي يتتدر بها على إبرام أي وضع أريد، وعلى هدم أي وضع كان. ومن أهم مؤلفات هذا الفن: المغني (الأهمري)، والفصول (النسفي)، والخلاصة (المراعي)، والنفائس (العبيدي) وقد ورد ذلك كله في "مفتاح السعادة (أحمد بن مصطفى): ٣٠٣/١ - ٣٠٥".

وهذا العلم في النحو متمثل في كتاب ابن الأنباري (الإعراب في جدل الإعراب)، والكتاب مطبوع منشور مع "لمع الأدلة" بتحقيق (د. سعيد الأفغاني).

(٢) نزهة الألباء (ابن الأنباري): ٨٩.

(٣) الاقتراح (السيوطي): ١٠.

(٤) في فيض نشر الانشراح (٢٠٥/١): (لم يسبق) بالبناء للفاعل؛ وفاعله (ابن الأنباري) ولم يذكر (أحد)، ويعرَّج بدلاً من يعرَّج.

(٥) الاقتراح: ١١، وفيض نشر الانشراح (ابن الطيب الفاسي): ٢٠٣/١ - ٢٠٥.

١- كتاب "داعي الفلاح لمخبات الاقتراح"، لمحمد علي بن علّان البكري الصديقي الشافعي المتوفى سنة (١٠٥٧هـ) ^(١).

٢- كتاب "فيض نشر الانشراح من روض طبي الاقتراح"، لمحمد بن الطيّب بن محمد الفاسي المتوفى سنة (١١٧٠)، وهو كتاب محقق قال عنه محققه: «وهو حواشٍ على "الاقتراح"، وقد تتبّع فيه الشارح "ابن علّان" كثيراً. ومما تجدر الإشارة إليه أن "ابن الطيّب" أفاد من "شرح ابن علّان" كثيراً، وزاد عليه فوائد مهمّة؛ لذا جاء شرحه وافيًا لمن أراد أن يقف على أسرار "الاقتراح" ودقائقه، وما يهدف إليه، بعبارات رائعة وتحقيقات فائقة» ^(٢).

٣- كتاب "الإصباح في شرح الاقتراح" للدكتور: محمود يوسف فجال، وهو من المعاصرين الذين عنوا بهذا الكتاب وحققوا بعض شروحه ووازنوا بينها؛ مما ساعده على كتابة شرح مميز في هذا الفن؛ حيث قال: «كما أنني عنيت بالشرحين» ^(٣) دراسة وتمحيصاً فكتبت على الاقتراح شرحاً لطيفاً وسميته بـ "الإصباح في شرح الاقتراح"، وهو شرح وسط، ليس بالطويل المملّ، ولا بالقصير المخلّ، وزدته نكات وفوائد وتحقيقات وشواهد وأمثلة لا توجد في الشرحين السابقين، وقد راعيت ما استدركه "ابن الطيّب" على "ابن علّان" وغيره... كما عنيت بأمور غابت عن "ابن الطيّب" فاستدركتها عليه...» ^(٤).

(١) ذكره الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال عند تحقيقه (فيض نشر الانشراح: ١٠/١) أحد شروح الاقتراح لكنّي لم أقف عليه.

(٢) ينظر مقدمة محقق (فيض نشر الانشراح) ١٠/١.

(٣) يقصد الشرحين السابقين: (أ) و(ب).

(٤) مقدمة فيض نشر الانشراح: ١٠/١.

٢- تعريف علم أصول النحو وبيان فائدته

عرّفه السيوطي بأنه: «علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلتها، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل»^(١). ويبيّن أن مراده: هو أن أصول النحو صناعة يُستهدف منها البحث عن أدلة النحو العامّة الغالبة، مع إشارته إلى جهة البحث بقوله (من حيث هي أدلته)، وهي كالبحث عن القرآن الكريم بأنه حجة؛ لأنه أفصح الكلام مطلقاً، كما أن تعريفه تضمن الإشارة إلى (حال المستدل)؛ ويقصد به المواصفات والشروط التي يجب توافرها في الباحث المستنبط للمسائل النحوية من أدلة النحو^(٢)؛ فكان تعريفه بهذا التفصيل أوضح وأشمل من تعريف ابن الأنباري^(٣).

ومن التعريفات المعاصرة ما ذكره الدكتور عبده الراجحي قائلاً^(٤): «أصول النحو يقصد بها الأسس التي بنى عليها هذا النحو في مسائله، وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم، وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمدّ الجسم بالدم والحياة». ومجموع هذه الأصول أربعة: السماع أو (النقل)، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال^(٥)، وقد ذكرها ابن جني ما عدا (الاستصحاب)^(٦)، وأمّا ابن الأنباري فإنه لم يذكر من ضمنها الإجماع^(٧).

(١) الاقتراح: ١٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٣-١٤.

(٣) حيث عرفه بأنه «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله». لمع الأدلة (ابن الأنباري): ٨٠.

(٤) النحو والدرس الحديث (د. عبده الراجحي): ٥.

(٥) استصحاب الحال: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل؛ كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وما أعرب منها فله شبه الاسم، ولا دليل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء. لمع الأدلة (ابن الأنباري): ٤٦، والاقتراح: ١٠١.

(٦) ينظر: الخصائص ١/١٨٩، والاقتراح: ١٣.

(٧) ينظر: لمع الأدلة: ٨١، والاقتراح: ١٣.

وأما في بحثي هذا فقد اقتصر على السماع والقياس لأمرين:

١- لأنهما الأصلان المتفق عليهما، كما رأينا.

٢- ولأنهما مدار الأصول جميعها؛ إذ عليهما اعتمد النحاة في عملية الجمع والوضع؛ فكانت عملية الجمع قائمة على استقراء المسموع، وكان وضع القواعد قائما على الاستنباط منه بالقياس على الشائع المطرد. وأما الاستصحاب فأصله السماع أو القياس عليه؛ كما اتضح ذلك في تعريف ابن الأنباري والسيوطي^(١). وأما الإجماع فإما أن يكون المراد به إجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة)^(٢) فهذا ليس بحجة إلا إذا كان معتمداً على السماع أو القياس كما ذكر ابن جني^(٣)؛ فهو بذلك موقوف على السماع والقياس. وإما أن يكون المراد به إجماع العرب، لكن هذا النوع من الإجماع - وإن كان حجة - فإن الوقوف عليه شبه متعذر كما صرح بذلك العالم الموسوعي السيوطي^(٤).

وقد أفردت فصلاً مستقلاً للعلّة مع أنّها داخلة في القياس؛ وذلك لأهميتها في الدرس اللغوي، ولأنها مصدر الأخذ والرد على النحاة في العصر الحديث. فتكون دراسة القياس والسماع والعلّة شاملة للأصول الأربعة. والله أعلم.

وتعلّم هذه الأصول يوقف الباحث على مصادر البحث اللغوي عند العرب، ومدى قوته وضعفه بقوة تلك الأصول وضعفها، كما أنه يسهل على الباحث نقد قواعد النحو ومعرفة القواعد الكلية التي تسهل عليه بناء الفروع؛ وإن لم يكن قد وقف على تفصيلها في كتب النحو؛ كما نجد ذلك جلياً في القياس؛ ولهذا قال ابن الأنباري - مشيراً إلى الفوائد الجمّة التي يمكن أن يقطفها الباحث من ثمار أصول النحو - : « وفائده التعويل - في إثبات الحكم - على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يَفَاع الاطلاع على الدليل،

(١) في هامش الصفحة السابقة.

(٢) كما في تعريف ابن جني في الخصائص: ١٨٩/١.

(٣) المصدر السابق - نفسه.

(٤) ينظر: الاقتراح ٥٦.

فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب»^(١).

٣- المراد بـ "الأقسام النحوية" في هذا البحث

من المعلوم أن كل فنٍّ أو علم من العلوم المقتنة يتخذ طرقاً ووسائل معينة تمكن الباحث من سرعة استيعابها، وتُسَهِّل عليه الإلمام بشاتها في أقرب وقت ممكن، ونلاحظ الأمر نفسه عند النحويين العرب في دراساتهم؛ حيث اعتمدوا على بعض الوسائل المنهجية التي سهَّلت على المتلقي فهم القواعد التي استنبطوها من استقراء كلام العرب، وكان من تلك الوسائل مثلاً: إيراد مجموعة من الأمثلة والشواهد لتوضيح القاعدة أو تثبيتها.

ومنها - كذلك - تقسيماتهم النحوية، فهذه التقسيمات لم تكن اعتبارية أو آلية، وإنما كانت قائمة على أسس من البنية والمعاني، يراعونها، ويفرِّعون قواعدهم، ويحللونها بناء عليها. ويعدّ "فندريس" أول من تطرق إلى دراسة هذه المعاني في ضوء علم اللغة الحديث، وأطلق عليها مصطلح: "Catégorie Grammaticale" أي "الفصائل النحوية" أو "الأقسام النحوية"^(٢).

ومن هنا نستطيع أن نعرّف الأقسام النحوية بأنها: العناصر اللغوية التي تؤدي إلى معانٍ نحوية، والتي كان تفريعها مبنياً على أساسٍ معنوي أو شكلي أو هما معاً؛ كالاسمية والفعلية والجنس والعدد وغير ذلك، فهذه المعاني متنوعة متعددة تبعاً لاختلاف اللغات^(٣).

والمعول عليه في تحديد هذه الفصائل - كالمعول عليه في الدراسة النحوية عامة - إنما هو ما يؤديه الكلام من وظيفة وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها^(٤).

(١) لمع الأدلة (ابن الأنباري): ٨٠.

(٢) ينظر: اللغة (فندريس) ١٢٥-١٥٤، وDictionnaire de la linguistique (G. Mounin) p62، وعلم اللغة (د. محمود السعران): ٢٣٢.

(٣) كما سيتضح ذلك إن شاء الله في الباب الثاني عند ذكر أسس التقسيم.

(٤) ينظر: اللغة (فندريس) ١٢٥-١٥٤، وDictionnaire de la linguistique (G. Mounin) p62، وعلم اللغة (د. محمود السعران): ٢٣٢.

٤- المراد بـ "ضوء علم اللغة الحديث"

لقي الدرس اللغوي اهتمامًا كبيرًا عند الشعوب المتحضرة جميعها منذ قديم الدهر فالهنود، والإغريق، والعرب كانت لهم اليد الطولى في خدمة لغاتهم، وقد أنفقوا في سبيل ذلك جهودًا كبيرة...^(١)

وتواصلت الجهود اللغوية عند الأمم إلى عصرنا الحديث، ففي القرن التاسع عشر، وما بعده شهدنا قيام نظريات حول دراسة اللغة، من حيث المادة والمنهج والهدف، وأطلق على تلك الدراسات مصطلح "Linguistique"، وترجم بـ "علم اللغة" أو "الألسنية" أو "اللسانيات" أو "اللغويات"^(٢).

وقد ارتبط ظهور هذا العلم بالكتاب الذي ألفه العالم اللغويّ السويسريّ "فرديناند دي سوسير" (Ferdinand de Saussure)^(٣)، وسماه "cours de linguistique générale" أي (دروس في الألسنية العامة)^(٤).

(١) للوقوف على تاريخ مفصل للبحث اللغوي عند الشعوب المذكورة يرجع إلى:

. Histoire de la linguistique (G. Mounin)

(٢) وعرفه "دي سوسير" بأنه: "دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها" ينظر: دروس في الألسنية العامة ٣٨، وعلم اللغة (السعران): ٥١ .

(٣) هو (Mogin Ferdinand De Saussure)، ولد في جنيف عام (١٨٥٧-١٩١٣م) من عائلة هيغوند التي كان لها دور في تأسيس العلوم الطبيعية. ويعتدّ هو المؤسس لعلم اللغة الحديث، وخاصة بعد ظهور كتابه: دروس في الألسنية العامة (Cours de Linguistique Generale)، ومن مؤلفاته أيضًا في هذا المجال: ملاحظات حول النظام البدائي للصوائت في اللغات الهندو-أوروبية: -Memoire sur le system primitif de Voyalle dans la Langue Hindo-Eueropennes. وتوفي سنة (١٩١٣م). ينظر: مدارس اللسانيات ٢٦، ومعجم اللسانيات الحديثة: ٣-٥، وسوسير رائد علم اللغة الحديث: ١٢١-١٢٢.

(٤) وعندي ثلاث نسخ منه:

- نسخة باللغة الأصلية الفرنسية، وهي تقع في ٥٢٠ صحيفة الطبعة الرابعة ١٩٩٥م من منشورات (Grand Bibliothèque Payot) بثوث فرنسا.

ومن هنا عدّ "دي سوسير" مؤسس علم اللغة الحديث، وكان كتابه المصدر الأول في اللسانيات الحديثة في أوروبا، ومن ثمّ كان له ولمؤلفه صدى عظيم في عالم اللسانيات الحديثة.

وفي أمريكا ظهر العالم الأنثربولوجي^(١) "بواس" (Franz Boas) عام (١٨٥٨-١٩٢٤م) فألف كتابه المشهور: "المدخل للغات الهندية الأمريكية" الذي صدر عام (١٩١١م)، وكان له دور بارز في توجيه الدرس اللساني في أمريكا، وتغيير مسارها بمفهومه الجديد الذي يركز على دراسة اللغة في صورتها المنطوقة، ومن ثمّ ظهر في القطرين (أوروبا وأمريكا) الكثير من علماء الألسنية الحديثة والذين ستظهر أسماؤهم في ثنايا هذه الرسالة.

وأما في الدّول العربية فقد تأخرت قليلاً تلك النظريات الحديثة إلى أن بدأت حركة البعثات إلى الجامعات الأوروبية، فأفاد بعضهم من هذه النظريات في دراستهم للغات الأجنبية؛ فأنبرؤا يطبقونها -بطريق مباشر، أو غير مباشر- على السّاحة العربية على أنما النموذج الأمثل والأعلى في الاحتذاء، فاهتموا ببعض كتب التراث وكشفوا عن بعض النظريات فيها، ثمّ حاولوا التوفيق بينها وبين تلك النظريات اللغوية الغربية أو تغيير غيرها بما؛

=- نسخة مترجمة من اللغة الأصلية الفرنسية؛ وهي النسخة التونسية بإشراف (د. صالح القرمادي)، وهي من أجود النسخ المترجمة كما شهد بذلك الأستاذ الدكتور: حمزة بن قبالان المزيني في كتابه (مراجعات لسانية: ٩٣/١).

- نسخة مترجمة من اللغة الإنجليزية، بترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين، وهذه الترجمة غير واضحة في كثير من الأحيان؛ وذلك لأنه مترجم من غير اللغة الأصلية؛ فهي من اللغة الإنجليزية المترجمة من الفرنسية، والمعلوم أن الترجمة -مهما كانت- قاصرة عن النص الأصلي، فما بال الترجمة من نص غير النص الأصلي.

(١) الأنثربولوجي: نسبة إلى الأنثربولوجيا: وهو دراسة أحناس البشر وثقافتهم، وهو من أهم العلوم التي ظهرت في القرن التاسع عشر، وعملت على استخدام المنهج العلمي لدراسة ثقافة المجتمعات الإنسانية، وخاصة البدائية منها، وقد تفرع هذا العلم إلى عدد من العلوم شبه مستقلة؛ كدراسة اللغة فإنه من أحد فروع الأنثربولوجيا. معجم اللسانيات الحديثة: ٦-٧.

ومن هنا قامت نظريات حديثة تدعو إلى تجديد النظريات القديمة، ومن ذلك "كتب تيسير النحو"^(١).

فهذه النظريات القائمة في الغرب (أوروبا وأمريكا)، والمقلدة في الشرق العربي، ومدى صحة تطبيقها على التراث العربي أو عدمها هي مغزى دراسي، ومحط نظري في هذا البحث، ومن ثم هي المرادة من قولي (ضوء علم اللغة الحديث). فقصدي هنا: هو إبراز قيمة الكتب النحوية بمنظار علم اللغة الحديث.

(١) وقد بدأت المحاولات الأولى في مصر في عهد إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩) ينظر: في إصلاح النحو العربي (عبد الوارث مبروك) ٥٩.

وكانت من المؤلفات المشهورة في هذا المجال: "إحياء النحو" إبراهيم مصطفى، و"النحو المنهجي" محمد أحمد بركات، و"إصلاح النحو" و"النحو الجديد" يعقوب عبد النبي، و"هذا النحو" أمين الخولي، و"تجديد النحو"، و"تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا"، و"تيسيرات لغوية" كلها لـ(د. شوقي ضيف)، و"النحو الجديد" د. عبد المتعال الصعيدي، و"من أسرار اللغة" د. إبراهيم أنيس، و"النحو المعقول" د. محمد كامل حسين، و"اللغة العربية مبناها ومعناها" و"اللغة بين الوصفية والمعارية" د. ممام حسان.

**الباب الأول: أصول النحو بين النحاة وعلم
اللغة الحديث**

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: السماع

الفصل الثاني: القياس

الفصل الثالث: العلة

الفصل الأول: السماع

المبحث الأول: تعريف السماع

المبحث الثاني: مصادر السماع

المبحث الثالث: مواقف النحاة من السماع

المبحث الرابع: السماع في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الخامس: السماع بين القدم والحديث

الفصل الأول: السماع

المبحث الأول: تعريف السماع:

السماع لغة: مصدر يقال: «سَمِعَهُ يَسْمَعُهُ سَمْعًا وَسَمَاعَةً وَسَمَاعِيَّةً»^(١). ويقال: «سمع لفلان أو إليه أو إلى حديثه سَمْعًا وَسَمْعًا وَسَمَاعًا: أصغى إليه وأنصت، وسمع له: أطاعه»^(٢). وقال بعضهم: "السَّمْع مصدر والسَّمْع اسم أيضا"^(٣)، وللسمع عدة معان: أولاً: الأذن^(٤)، قال تعالى: ﴿وَحَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٥).

ثانياً: حسُّ الأذن؛ وهو قوّة فيها بما تدرك الأصوات^(٦)؛ قال تعالى: ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^(٧). قال الجرجاني ت(٨١٥هـ) في التعريفات: السمع «قوّة مودعة في العصب، المفروش في مقعر الصماخ، تدرك بما الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ»^(٨).

ثالثاً: الذكر المسموع الحسن الجميل^(٩)، وقيل -أيضاً- ذلك بالكسر (السِّمع)^(١٠). رابعاً: اسم ما وقر في الأذن من شيء تسمعه، أي: المسموع^(١١).

(١) اللسان: ، وينظر: الصحاح (س م ع).

(٢) المعجم الوسيط: (س م ع).

(٣) اللسان: (س م ع).

(٤) العين: ٣٤٨/١-٣٤٩، وينظر: التاج والمعجم الوسيط (س م ع)، والكليات للكفوي: ٤٩٥.

(٥) البقرة: ٧.

(٦) التاج: (س م ع)، وينظر: الكليات ٤٩٥.

(٧) ق: ٣٧.

(٨) التعريفات: ١٢١، وينظر: الكليات (الكفوي) ٤٩٥.

(٩) اللسان، وينظر: التاج، والمعجم الوسيط: (س م ع).

(١٠) الكليات: ٤٩٦.

(١١) التاج، وينظر: المعجم الوسيط (س م ع)، والكليات (الكفوي): ٤٩٥.

أما السماع: فقد تعددت دلالاته وأصبحت له استعمالات كثيرة، منها:
 أولاً: ما سمعت به فشاع وتكلم به، يقال: هذا قبيح في السماع، وحسن في السماع؛
 إذا تكلم به. ويقال: هذا أمر ذو سماع، إما حسن أو قبيح^(١).
 ثانياً: يطلق السماع -أيضاً- على كل ما التذُّهُ الأذن من صوت^(٢).
 ثالثاً: يطلق -كذلك- على الذكر الحسن الجميل. قال الشاعر:
 ألا يا أمّ فارغ لا تلومي على شيء رفعت به سماعي^(٣)
 رابعاً: يطلق السماع على الغناء^(٤).

عندما أمعن النظر في الاستعمالات السابقة للسماع والسمع يتبين لي أنّ مفهوم
 السماع لا يتم إلا بوجود عمليتين:

١- عملية الكلام مطلقاً، سواء كان حسناً أو قبيحاً، وسواء استلذ به السامع، أو استكرهه.

٢- عملية الإدراك الذي يتم عن طريق حس الأذن.

وأما السماع في اصطلاح علماء العربية فيريدون به خلاف القياس، وهو ما يسمع
 عن العرب فيستعمل ولا يقاس^(٥)؛ يقال: هذا سماعي نسبةً إلى السماع؛ وهو ما لم يذكر فيه
 قاعدة كلية مشتملة على جزئياته^(٦).

ويراد به في أصول النحو -كما في تعريف ابن الأنباري-: «الكلام
 العربي الفصيح^(٧) المنقول بالنقل الصحيح،^(٨) الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ

(١) العين: ٣٤٨/١-٣٤٩، وينظر: التاج (س م ع).

(٢) اللسان، والتاج: (س م ع).

(٣) البيت لأبي فمشل كما نسب أبو زيد. ينظر: حاشية الأمير على المغني ١٤٧/٢، وبلا نسبة في اللسان: (س م ع).

(٤) العين: ٣٤٨/٣٤٩، والحكم: ٣١٥/١، واللسان، والتاج: (س م ع).

(٥) المعجم الوسيط: ١٤٩/١ وما بعدها.

(٦) التعريفات: ١٢١، وينظر: اللسان، والمعجم الوسيط: (س م ع).

(٧) إشارة إلى شرط الفصاحة في السماع، ينظر: ص ٢٠٢-٢٠٣ من هذا البحث.

(٨) إشارة إلى ثبوت السماع، ينظر: ص ٥٩-٦٠ من هذا البحث.

الكثرة^(١)»^(٢).

وقد عرّفه السيوطي بتعريف يعدّ توضيحاً لتعريف ابن الأنباري - السابق - حيث بيّن فيه مصادر السماع إجمالاً، فقال: «السماع - أعني به-: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو (القرآن)، وكلام نبيّه (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب - قبل بعثته، وفي زمانه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين - نظماً وشعراً عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلّ منها من الثبوت»^(٣). وعلى ذلك فالتعريفان متفقان، وعليهما مدار هذا البحث.

(١) إشارة إلى شرط الاطراد والغلبة في السماع، ينظر ص: ١٠٤ من هذا البحث.

(٢) لمع الأدلة: ٨١، وينظر: الاقتراح ٤٨.

(٣) الاقتراح: ٢٤.

المبحث الثاني: مصادر السماع:

يقصد بمصادر السماع تلك التي اعتمد عليها النحاة في دراساتهم الأولية للنحو العربي، فاستقوا منها قواعدهم الكلية، واتخذوها حجةً وشاهداً لما يتوصلون إليه من أحكام عامة؛ فأخذت في نفوسهم مكانة مرموقة، وأثبروا يتدارسوها، ويتناولونها بالنقد، ويضعون لها قيوداً وضوابط تصح من خلالها الإفادة من تلك المصادر في بناء الأسس العلمية للنحو العربي. ومن هنا أصبح الاهتمام بدراسة هذه المصادر من أهم العلوم وأخطرها شأنًا في الدراسات اللغوية؛ لأنّ مردّ ما نراه من خلافاً في المؤلفات النحوية - قديمها وحديثها - راجع - في الأغلب - إلى ما كان بينهم من اختلاف في وجهة النظر إلى هذه المصادر، من حيث قبول مصدر أو رفضه، أو تقدير درجته من الوثوق، أو الاختلاف في الترجيح بين هذه المصادر.

وهذه المصادر ثلاثة - كما بينها السيوطي^(١) - : القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب (شعرًا أو نثرًا).

المصدر الأول: القرآن الكريم وقراءاته:

أولاً: القرآن الكريم:

القرآن في الأصل: يطلق على الجمع والتأليف، تقول: قرأ الرجل: إذا جمع وألف^(٢). قال ابن الأثير ت(٦٠٦هـ): «تكرر في الحديث ذكر القراءة والاقتراء والقارئ والقرآن، والأصل في هذه اللفظة: الجمع، وكلّ شيء جمعته فقد قرأته»^(٣). كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾^(٤).

(١) ينظر: ٢٥ من هذا البحث.

(٢) المحرر الوجيز (ابن عطية الأندلسي): ٤٥/١، والبرهان (الزركشي) ٢٧٣/١-٢٧٦.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (ابن الأثير): ٣٠/٤، واللسان: ١٢٨/١.

(٤) القيامة: ١٧.

وأما في الاصطلاح: فهو كلام الله المنزل على الرسول (صلى الله عليه وسلم) المكتوب في المصاحف، والمنقول إلينا نقلاً متواتراً^(١). وله أسماء متعددة، منها: الكتاب، والفرقان، والذكر^(٢).

وهذا الكتاب المقدس هو القمة العليا في التوثيق، وفي الفصاحة العربية؛ لأنه النص الوحيد الذي لا يتطرق إليه الشك أبداً، والذي يستطيع الباحث أن يطمئن إلى صحته، فهو أصح الكلام وأبلغه^(٣)؛ ولهذا نصَّ الجميع على أنه سيد الأدلة، وحكى ابن خالويه ت(٣٧٠هـ) والسيوطي في الاقتراح إجماع اللغويين على ذلك، فقال: «أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات»^(٤).

وعندما نرجع إلى المصنفات النحوية - قديمها وحديثها - نجد الآيات القرآنية موضع كثير من المسائل النحوية والتوجيهات الإعرابية، مما يدل دلالة واضحة على إدراك النحاة قيمة هذا الكتاب ومترلته. ولعل أقوى مثال على هذا: كتاب سيبويه ت(١٨٠هـ) الذي حفل بالاستشهاد بكثير من الآيات على قضايا نحوية وصرفية ولغوية؛ حيث زادت شواهده على الأربعمائة^(٥). ثم أتبع النحاة من بعده هذه السنة الحسنة حتى يومنا هذا؛ ولأدل على ذلك استشهاد المبرد في المقتضب بأكثر من خمسمائة آية.

(١) ينظر: إرشاد الفحول: ٦٢، وينظر: لمحات في علوم القرآن: ٦.

(٢) ينظر المحرر الوجيز: ٤٥/١، والبرهان: ٢٧٣-٢٧٦، والإتقان: ١٤٣/١-١٤٦.

(٣) ينظر: الخزانة: ٩/١.

(٤) الاقتراح: ٢٤، وينظر: في أصول النحو (د. سعيد الأفغاني): ٢٨.

(٥) وهذا ما قمت بمحصره، وعند بعض العلماء (٣٧٤) شاهداً، ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي (د. عبد الله الخثران) ١٧٥. وعند بعضهم (٣٩٦) شاهداً، ينظر: أصول النحو العربي (محمد أحمد نخلة): ٣٤.

ثانيا: القراءات القرآنية:

عرّف الزركشي ت(٧٩٤) هـ القراءات بأنها « اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها؛ من تخفيف، وتثقيل، وغيرها »^(١).

ومعنى هذا أنّ القرآن يقرأ على وجوه متعددة من الناحية اللغوية والصوتية، أباح الله بها القراءة -بعد طلب النبي (صلى الله عليه وسلم)- تيسرا وتخفيفا على هذه الأمة، وتوسعة ورحمة وخصوصية بفضلها. أضف إلى ذلك ما لهذه القراءات من جمع للأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد بينها وهو العربية النموذجية التي انتظمت كثيرا من مختارات السنة القبائل العربية التي كانت تفر إلى مكة في المواسم والأسواق^(٢). وفي هذا الصدد يقول مصطفى صادق الرافعي: «... ثمّ أنْ تَعَدَّدَ فيه مناحي هذا التأليف تعددا يكافئ الفروع اللسانية، التي سبقت بها فطرة الله في العرب، حتى يستطيع كلّ عربي أن يُوقِعَ بأحرفه وكلماته على لحنه الفطري، ولهجة قومه... وحكمة أخرى: وهي تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين لم يكن حفظ الشرائع ممّا عرفوه فضلا عن أن يكون ممّا أَلْفُوهُ، وثالثة تُلْحَقُ بمعاني الإعجاز؛ وهي أن تكون الألفاظ في اختلاف بعض صورها ممّا يتهيأ معه استنباط حكم، أو تحقيق معنى من معاني الشريعة... وهذا المعنى ممّا انفرد به القرآن الكريم، ثمّ ممّا لا يستطيعه لغويٌّ أو بيانيٌّ في تصوير خيال فضلاً عن تقرير شريعة»^(٣).

وهذه القراءات سنة متبعة، فهي خاضعة للسمع الصحيح، والمعول فيها الرواية والسند لا القياس، وهذا ما أشار إليه العلامة ابن جني في الخصائص في « باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس » فقال: « وما يحتمله القياس ولم يردّ به السماع؛ منه القراءات التي تُؤثّر روايةً ولا تُتجاوز؛ لأنها لم تسمع فيها ذلك »^(٤). وقال أبو عمرو الداني

(١) البرهان: ٣١٨/١.

(٢) ينظر: القراءات أحكامها ومصادرها: ٤٧.

(٣) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ٤٦-٤٨، وينظر: الإتقان ٢٢٦/١-٢٢٧.

(٤) الخصائص: ٣٩١/١.

ت(٤٤٤هـ): «فالقراءات القرآنية لا تجري على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في العربية وإذا صحت الرواية لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة»^(١). وهذا ما قرره الزركشي: حين قال^(٢): «لا بدّ فيها من التلقي والمشافهة؛ لأن القراءات أشياء لا تحكم إلّا بالسماع والمشافهة».

يفهم من هذه الأقوال وجوب أخذ الحيطة والحذر تجاه القراءات، وأن لا يُتعرض لها برد ولا تخطئة. وفُهم كذلك جواز الاحتجاج بها في العربية سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة. وهذا مذهب جمهور نخاة البصرة والكوفة^(٣).

لكن بعض النخاة انحازوا في حكم القراءة الشاذة إلى مذهب الفقهاء والقراء - أنفسهم-، فاتبعوهم في عدم جواز الاحتجاج بها، حيث ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز ولا تصح القراءة بها^(٤). ويقول ابن الجزري ت(٨٣٣هـ): «وأكثر العلماء على عدم الجواز؛ لأنّ هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وإن ثبتت بالنقل فإنّها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني»^(٥). ولكلّ من الفقهاء والقراء أدلتهم فيما ذهبوا إليه، وقد أغنت كتب الفقه عن الخوض في تلك الأدلة. أمّا النخاة الذين منعوا الاحتجاج بها في بناء قواعدهم الكلية، فليس لأنّها خالفت وجه العربية فحسب، بل هناك تفسيرات أخرى أنّها:

١- توهم بعضهم أن القراءة قد تثبت بالرأي والظن والاختيار^(٦)؛ ومن هنا زعموا أن هذه القراءات اجتهاد من القارئ. ولو ثبت عندهم أنّها قراءة صحيحة عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، ولو شاذة لما تجرّءوا على ردّها فضلاً عن وصفها بالضعف والخطأ،

(١) النشر: ٩/١-١٠.

(٢) الرهان: ٣١٨/١.

(٣) ينظر: الاقتراح ٢٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤٩.

(٥) النشر: ١٤/١، ١٥.

(٦) ينظر: الرهان: ٣٢١/١.

والدليل على ذلك قول الزمخشري ت (٥٣٨هـ) حين ردّ قراءة عبد الله بن عامر ت (١١٨هـ) ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(١) برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على الإضافة؛ فقال: «والذي حمّله^(٢) على ذلك؛ أنه رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوباً بالياء»^(٣).

٢- توهم بعضهم أن القراءة الشاذة ليست من القرآن الكريم أصلاً؛ لأنهم يرون أن القراءات الشاذة «التي تفقد أهمّ الأركان؛ وهو التواتر لا يصح أن نطلق عليها القرآن، ولا تصح القراءة بها مع أن تعريف القرآن: إنه المنقول إلينا بالتواتر، فكيف يسوغ لنا بأنّ القرآن والقراءات شيء واحد مع عدم انطباق ذلك على القراءات غير الصحيحة»^(٤). ومن هنا ذهب الزركشي إلى أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه وسلم) للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي -المذكور- في الحروف وكييفيتها، من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما^(٥).

وأما ما نُقل عن بعضهم من ترك الاستشهاد بالقراءات الصحيحة وعدم الأخذ بها في مجال بناء القواعد النحوية؛ فليس فيه دلالة على عدم حجّة القراءات عندهم -كما اعتقد بعضهم-، وإنّما ذلك راجع إلى أحد الأمرين:

١- أن هذه القراءة لم تصل إليه سنداً، ولم يتأكد من صحتها، فردّها بناءً على أنّها اجتهاد من القارئ كما رأينا في موقف الزمخشري من قراءة عبد الله بن عامر.

٢- أو أنّها وصلت إليه ولكنه اختار غيرها عن طريق الترجيح بينها؛ وذلك بتحكيم أساليب العرب وموازنة المعنى. وهذا هو المذهب الذي أسسه إمام النحاة سيبويه، وتبعه في ذلك جمهور النحاة البصريين. ولم يكن سيبويه بدعاً في ذلك، بل وُجِدَ

(١) الأنعام: ١٣٧.

(٢) أي القارئ.

(٣) الكشف: ٦٧/٢.

(٤) القراءات أحكامها ومصادرها: ٢٥.

(٥) البرهان: ٣١٨/١.

الترجيح في صنوف علماء القراءات والتفسير، يقول أبو شامة ت (٦٦٥هـ): « أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين القراءتين: مالك ومالك، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حدٍّ كاد يسقط وجه القراءة الأخرى »^(١).

فمذهب الاختيار -هذا- أشكل على بعض الباحثين الفهم الصحيح لموقف النحاة تجاه القراءات؛ حيث لم يتمكن من التفريق بين مذهب الاختيار ومذهب الرد. وقد أزال الدكتور عبد الله الخثران هذا الإشكال حين بين منهج سيويه فقال: « وبالجملة فإن منهج سيويه في القراءات يقوم على جواز الترجيح بين القراءات المتواترة؛ وذلك بتحكيم أساليب العرب، وموازنة المعنى، وعدم رمي القراءة باللحن والخطأ مهما بلغ من ضعفها وندرتها »^(٢).

ومن خلال هذه التفسيرات تبين لي أن ردّ القراءات ليس مذهباً نحويّاً لا عند البصريين ولا عند الكوفيين، بل تعدّ أصلاً مهماً من أصول النحو العربي، وإن وجد من ردّ بعض القراءات؛ لأن ذلك الردّ راجع إلى أسباب خارجية عن ذات القراءة^(٣)؛ فيكون الردّ - حينئذ - من قبيل نقد الرواية، وليس إنكاراً لحجية القراءات في الدراسات اللغوية والنحوية. ومن هنا حكى السيوطي الإجماع على الاحتجاج بالقراءات حتى الشاذة^(٤)، مع علمه بوجود بعض المنكرين لبعض أوجه القراءات^(٥)، ولولا هذا الاعتبار لكان كلامه هذا غاية في التناقض والسخف، من جهة أنه صرح بالإجماع على حجية القراءات، ثم يتبعه - في الوقت نفسه - بذكر المنكرين لبعض أوجه القراءات^(٦).

(١) إبراز المعاني: ٢٣٨/١-٢٣٩.

(٢) مراحل تطور الدرس النحوي (د. عبد الله الخثران): ١٨٧، وينظر: أصول النحو العربي: ٣٤.

(٣) قد سبق ذكر هذه الأسباب في ص ٢٩-٣٠ من هذا البحث.

(٤) الاقتراح: ٢٤.

(٥) المصدر السابق: ٢٥.

(٦) وهناك اعتبار آخر: وهو أنه حكى الإجماع ولم يعتدّ بكلام المخالفين لضعفه. لكن هذا الاعتبار بعيد؛ لتطرقه إلى كلامهم مباشرة بعد حكايته الإجماع.

وسوء فهم بعض الباحثين المعاصرين لدقائق موقف النحاة وحقيقته، فتح الباب على مصراعيه أمام بعض المستشرقين الطامعين في النيل من المسلمين، والظعن في مقدساتهم، من أمثال "جولدتسهر"^(١)؛ حين أرجع سبب اختلاف القراءات إلى عدم وجود نقط في الألفاظ، وعدم وجود حركات إعرابية، قال: « وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعية فوق الهيكل وتحتة... »^(٢).

ولا يخفى بطلان هذا الكلام على كل من له إلمام يسير بتاريخ اللغة العربية؛ ولهذا لم يبذل العلماء مجهوداً كبيراً لدحض حجته وبيان فسادها من جميع النواحي. وقد ردّ عليه رداً شافياً كل من الدكتور عبد العال سالم مكرم^(٣)، والدكتور عبد الله الخثران^(٤)؛ بما ملخصه: أن هذه القراءات القرآنية رويت وثبتت قبل عصر التدوين، فكانت معتمدة - قبل كل شيء - على المشافهة والتلقي والسماع، ولو كان الأمر كما وهمه المستشرق، لصار كل ما يستوعبه الخط العربي قراءة قرآنية ولصح قراءة حماد الراوية ت (١٥٥هـ): "وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها" (أباه)^(٥) بالباء الموحدة. ولصح ما نُسب إلى حمزة الزيات ت (١٥٦هـ) من قبل أعدائه: « ذلك الكتاب لا زيت فيه »^(٦).

(١) هو: احتسّ جولدتسهر، ولد في ٢٢ يونيو سنة ١٨٥٠م بمدينة اششتو لفيسنبرج في بلاد المجر من أسرة يهودية، ومات في نوفمبر من سنة ١٩٢١م بمدينة بوادست. ينظر ترجمته في: "التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية" ترجمة (عبد الرحمن بدوي) ٣٠٧-٣٠٩.

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي: (جولدتسهر)، ولم أقف عليه؛ فنقلته عن طريق: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية (د. عبد العال سالم مكرم): ٢٣، وينظر: المستشرقون في الميزان (عبد العزيز قاري) مجلة الجامعة الإسلامية العدد (١) السنة السابعة رجب ١٣٩٤هـ - أغسطس ١٩٧٤، ص ١٣٧.

(٣) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٢٣-٢٤.

(٤) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي: ١٨٢.

(٥) والقراءة الصحيحة: «أباه»، التوبة: ١١٤.

(٦) والقراءة الصحيحة ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾. البقرة: ٢.

ورُدَّ هاتان القراءتان بالإجماع، ولو كان مجرد الخط كافياً لاعتمدتا^(١).

ولعل أبسط دليل في ردِّ هذا الزعم المتوهَّم؛ إجماع العلماء في الردِّ على ابن شَنَّبُود
ت(٣٢٨هـ) القائل: بأن « ما وافق خط المصحف العثماني صحت القراءة به متى صحَّ
وجهه في العربية بقطع النظر عن الرواية »^(٢)، فقد عذَّب وأدَّب حتى رجع عن قوله؛ فهذا
دليل قاطع على أن القراءة توقيفية، وليست اختيارية - كما زعم المستشرق-؛ ولهذا فلا بدَّ
فيها من التلقي والمشافهة؛ لأن القراءات لا تحكم إلَّا بهما^(٣).

ولا نحتاج إلى سرد هذه الردود حين ندرك أن الرواية التي اعتمدها "جُولدِتْسَهير" غير
صحيحة - كما بين ذلك السيوطي^(٤) -، واعترف "جُولدِتْسَهير" نفسه بذلك، لكنَّ تعنته
وحبَّه الطعن في القرآن جرَّه إلى هذا الموقف المشين^(٥).

وختلاصة القول:

إن القرآن الكريم حجة بالإجماع، يستدلُّ به في بناء قواعد اللغة والنحو. وكذلك
قراءاته الموافقة للعربية المشتركة (النموذجية)^(٦) ولو بوجه من الوجوه، وكذلك لو خالفتها،
فهي حجة خاضعة لمعايير الاحتجاج في أصول النحو العربي؛ التي تعني أنما لا تردُّ أبدًا وإنما
يحتجُّ بها في مثل تراكييبها، ولا يقاس عليها قياساً مطرداً^(٧).

(١) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٢٤.

(٢) ينظر: النشر ١٦/١.

(٣) سبق في ص ٢٩ من هذا البحث.

(٤) وذلك في مناقشته لما روي عن عثمان أنه قال لما عرض عليه المصاحف: ((إن فيه لحنا ستقيمه العرب بألستهم))
وكذلك ما روي عن عروة أنه قال سألت عائشة (رضي الله عنها) عن لحن القرآن: ((فقالت: يا ابن أخت هذا
عمل الكتاب أخطئوا في الكتاب)) . انظر: الإتيقان : ٢٧٢/٢-٢٧٤، والاقتراح: ٢٦-٢٨.

(٥) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٢٣ وما بعدها.

(٦) وقيل: هي لغة قريش (كما في المظهر: ١٦٧/١)، لكن الدكتور تمام حسان عارض هذا الرأي وبين أنما لغة
مشتركة بين عدد من القبائل: ينظر: الأصول: ٧٨-٨٣.

(٧) وهذا مبدأ التفريق بين الحجية المطلقة للنصوص وضرورة الأخذ بها في مجال التقعيد، كما سنرى في تقسيم ابن
جنِّي للسمع من حيث الاطراد والشلوذ، في ص ٨٧-٨٩ من هذا البحث.

والقول بحجّة القراءات - كلّها - لا ينافي حرّية الاختيار بينها؛ ومن هنا جاز للغوي أن يختار بين القراءات، ويعتمد على الموافق منها للظواهر اللغوية المطّردة التي تتفق وغرضه في وضع القواعد دون أن يتطرق إلى طعن في أيتها أو ردّها.

المصدر الثاني: الحديث النبوي الشريف

الحديث (فعل) من « حَدَّثَ حَدُوثَهُ وَحَدَّثَاتُهُ »^(١)، وهو في اللغة له عدّة معانٍ:

١ - الجديد من الأشياء، وهو نقيض القديم^(٢).

٢ - الخبر، ويأتي للقليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياس^(٣).

و يرى أبو هلال العسكري ت (٣٩٥هـ): « أن الحديث في الأصل؛ هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك، وسمي حديثاً؛ لأنه لا تقدّم له، وإنما هو شيء حدث لك فحدثت به »^(٤).

لكن يقصد به في علم أصول الحديث: كلّ ما أثر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة - كتحتته في غار حراء- أم بعدها^(٥). وقد أدخل بعض العلماء في مفهومه: ما كان من أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ولكن المشهور أن يُنَيد ذلك فيما لو أريد به غير النبي (صلى الله عليه وسلم)^(٦).

وقد تستعمل بعض الألفاظ مرادفة للحديث: كلفظ السنة، والخبر، والأثر^(٧).

وأما الحديث كمصدر من مصادر إثبات اللغة والقواعد النحوية العامة في أصول النحو؛ فيقصد به: كلام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دون سواه، فيخرج بذلك أفعاله وتقريراته؛ لأنهما حكاية غيره عنه. ويخرج منه -أيضاً- ما جاء عن الصحابة والتابعين من

(١) القاموس المحيط: (ح د ث).

(٢) العين: ١٧٧/٣، والصحاح: (ح د ث).

(٣) الصحاح، والقاموس المحيط: (ح د ث).

(٤) الفروق اللغوية: ٢٨.

(٥) السنة قبل التدوين (د. محمد عجاج الخطيب): ١٦.

(٦) المصدر السابق: ٢٠.

(٧) المصدر السابق: ٢٠-٢١، وينظر: الفروق اللغوية ٢٨-٢٩.

أقوال وأفعال؛ لأن هذه الأحوال لا تعني كلامه (صلى الله عليه وسلم)، بل تعني كلام غيره^(١).

وقد أدخل بعض الباحثين في هذا المفهوم: ما كان يحكي أقواله، أو أفعاله، أو أحواله (صلى الله عليه وسلم) من عبارات، وكذلك ما احتجّ به النحاة من أقوال أهل البيت^(٢). لكن موضوع البحث هنا مقصور على المفهوم الأول؛ لأنه عليه قام الإجماع: وهو أن اللفظ إذا ثبت أنه من عند الرسول (صلى الله عليه وسلم) لا يتقدمه شيء غير كلام الله^(٣).

وهو المصدر التالي لكلام الله في مجال الحياة الدينية، والتشريع الإسلامي، وهو كذلك -بعد كلام الله- أفصح الكلام وأرقاه منزلة في البلاغة، وأغزره مادة وأوسعها في الثراء اللفظي؛ وما ذلك إلا أن النبي الأمي (صلى الله عليه وسلم) ما كان له ليتكلم إلا بأرقى اللغات وأقواها وأحسنها تركيباً وأجزلاً، وإذا تكلم بلغة غير لغته تلك فذلك لقصد الإعجاز وإفهام أصحاب هذه اللغة بأسرع وسيلة، ولا شك أن هذا تعليم من الله له.

ولما كانت للحديث النبوي هذه المكانة الدينية واللغوية والأدبية، حُقِّ له أن يحتل المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في استنباط القواعد اللغوية والنحوية، وإثباتها، وتقريرها.

وهكذا أجمع اللغويون والنحاة أن الحديث لا يتقدمه شيء -غير القرآن- في باب الاحتجاج إذا ثبت أنه لفظ النبي (صلى الله عليه وسلم)^(٤).

وقد اشتهر بين مجموعة من العلماء أن النحاة الأوائل -في دراساتهم النحوية، وتطبيقاتهم لقواعدها بناءً على الشواهد اللغوية- تحاشوا عن الاستشهاد بالحديث النبوي، وأنهم أهملوه إهمال تاماً أو يكاد يكون تاماً. وقد حمل لواء هؤلاء العلماء: أبو الحسن بن الضائع ت(٦٠٨هـ)، وكذلك أبو حيّان ت(٧٤٥هـ) في معرض رده على ابن مالك

(١) ينظر: الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (د. محمد ضاري حمادي) ٢٢-١٢.

(٢) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ١٤، وفي أصول النحو (د. سعيد الأفغاني): ٤٦.

(٣) ينظر: في أصول النحو (د. سعيد الأفغاني) ٤٧.

(٤) المصدر السابق: ٤٧.

ت(٦٧٢هـ) لاحتجاجه بالحديث النبوي، ومن ثمَّ نَسَبَ مذهبَ عدم الاحتجاج إلى جمهور البصريين والكوفيين^(١).

وقد سلّم بهذا الرأي -مبدئياً- مجموعة من الباحثين، وأثبروا يكررونه -من دون تمحيص ولا تدقيق- من أبي حيان إلى عصرنا الحاضر، ومن ثمَّ اختلفوا في تفسير سبب هذه القلة، وفي توجيهها على مذهبين متباينين:

المذهب الأول: ويمثله ابن الضائع وأبو حيان، ويرى أصحابه أن سبب قلة استدلال النحاة بالأحاديث راجع إلى عدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (صلى الله عليه وسلم)، إذ لو وثقوا بذلك لأجروهُ مُجرى القرآن في إثبات قواعد النحو الكلية. وقد جرّهم إلى عدم الوثوق سيبان^(٢):

١- جواز رواية الحديث بالمعنى، بحيث تجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه (صلى الله عليه وسلم) فرويت بألفاظ مختلفة؛ نحو قوله (صلى الله عليه وسلم) «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٣) و«مُلَكَّتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٤) و«خَذَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٥) وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فمن هذه الكثرة -على حد رأيهم- يُعَلِّمُ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم ينطق بجمعها، فيحتمل أن يكون قال إحداها، أو مرادفها فأتت الرواة بالمرادف الآخر، لأن العبرة في رواية الحديث هي المعنى^(٦).

(١) ينظر: الاقتراح ٢٩-٣٠.

(٢) المصدر السابق: ٣٠.

(٣) حديث صحيح: أخرجه البخاري في (فضائل القرآن): ح ٥٠٢٩ ص: ١٠٩٥، وأبو داود في (النكاح): ٣٣/٣، والترمذي في (النكاح) ٤٠٦/٢، وابن ماجه في (النكاح): ٦٠٨/١.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري في (النكاح): ح ٥٠٨٧ ص: ١١٠٥، ومسلم في (النكاح) ح ١٤٢٥: ٥/٢٢٨.

(٥) ذكره السيوطي في الاقتراح، ولم أقف على هذا اللفظ في كتب الأحاديث الصحيحة.

(٦) الاقتراح: ٣٠-٣١.

٢- كثرة وقوع اللحن فيما يُروى من الأحاديث؛ لكون غالب الرواة من غير العرب، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو؛ حيث وجدت أحاديث يعرف قطعاً أنها ليست من كلام النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ لكونه أفصح من نطق بلغة الضاد^(١).
ومن هنا رأى أصحاب هذا المذهب عدم حجّة الحديث مطلقاً لتطرق الاحتمال أنه ليس من لفظ النبي (صلى الله عليه وسلم).

والمذهب الثاني: يرى أصحابه أن عدم احتجاج النحاة بالحديث، أو قلة ذلك، ليس دليلاً على عدم الجواز، وإنما ذلك راجع إلى أسباب أخرى منها^(٢):

١- أن علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث؛ فعلماء الحديث غير علماء اللغة.

٢- ثم إن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك الوقت، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن، وإنما اشتهرت ووصلت إلى أيدي العلماء من بعد^(٣).
وذهب أصحاب هذا المذهب إلى جواز الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ثم حاولوا الردّ على أدلة المذهب الأوّل.

فأروا أن دليل المانعين الأوّل (جواز رواية الحديث بالمعنى) لا يكفي في ردّ حجّة الحديث للأدلة الآتية:

أ- لأن غلبة الظن أن هذه الأحاديث مروية باللفظ والمعنى كافية، واليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن؛ الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذلك ما يتوقف عليها من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب^(٤).

(١) الاقتراح: ٣١.

(٢) ينظر: الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ٣١٠.

(٣) وقد ردّ محمد الخضر حسين على هذين السببين: ((بأن من علماء العربية من كان يعدّ من رواة الحديث، من أمثال: أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر النخعي، والأصمعي، والرياشي)) . الاستشهاد بالحديث بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة: ٢/ ٢٠٧.

(٤) ينظر: الخزانة ١٤/ ١٥-١٤.

ب- ولأن الخلاف الواقع في جواز النقل بالمعنى، إنما هو فيما لم يدوّن ولا كتب، وأما ما دوّن وحُصّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه، من غير خلاف بينهم^(١). قال ابن الصلاح: «ثم إن هذا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس -فيما نعلم- فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء، من كتاب مُصنّف، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر»^(٢).

ج- ولأن تدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع في عصر الاحتجاج، حين كان كلام أولئك المبدلين -على تقدير تبديلهم- يسوغ به الاحتجاج.

د- ولأن القول بجواز الرواية بالمعنى إنما يعني التجويز العقلي، الذي لا ينافي وقوع نقيضه.

وأما دليلهم الثاني (كثرة وقوع اللحن)؛ فقد أجاب عنه ابن الطيب الفاسي ت(١١٧٠هـ): بأن صحيح البخاري مع أنه مشتمل على (٧٢٧٥) حديثاً بالمركر، فإن التراكيب المخالفة فيه لظاهرة الإعراب لا تكاد تبلغ أربعين. ومع ذلك بسطها شراحه، وأزال النقاب عن وجوه إشكالها ابن مالك فيما كتبه على صحيح البخاري^(٣)؛ بحيث لم يعد فيها إشكال ولا غرابة^(٤).

وقد وُجد مذهب ثالث لم يعبأ بصنيع النحاة، بل تحرى الموقف وأعاد النظر في حقيقة الأحاديث؛ فتوسط بين المذهبين السابقين، فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي أعتني بنقل ألفاظها؛ وذلك بعد أن قسّم الأحاديث -بمذا الاعتبار- إلى قسمين. ورأس هذا المذهب الشاطبيّ ت(٥٩٠) وتبعه السيوطي^(٥).

(١) ينظر: الخزانة: ١٤/١-١٥.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ٣٣٣.

(٣) وذلك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) والكتاب واقع في مجلد واحد يضم ٣٤٠ صفحة بتحقيق طه محسن.

(٤) ينظر: فيض نشر الانشراح (ابن الطيب الفاسي) ٤٧٧/١-٤٧٨.

(٥) ينظر: الاقتراح ٢٩، والخزانة: ١٥/١.

فصارت المذاهب ثلاثة:

- ١- مذهب المنع المطلق: ويمثله ابن الضائع وأبو حيان.
- ٢- مذهب الجواز المطلق: ويمثله ابن خروف ت (٦٠٩هـ) وابن مالك وابن هشام ت (٧٦١هـ).
- ٣- مذهب التوسط: ويمثله الشاطبي والسيوطي.

وعندما نرجع إلى هذه المذاهب الثلاثة، نجد أن أصحابها يوافقون -مبدئياً- على الفكرة التي أشاعها ابن الضائع وأبو حيان، والتي مفادها: أن النحاة الأوائل رفضوا حجة الحديث في اللغة والنحو والصرف، وسَلَّم بها عدد كبير من الباحثين المعاصرين: -كأمثال إبراهيم مصطفى^(١)، والدكتور عبد الصبور شاهين^(٢)، والدكتور مهدي المخزومي^(٣)، والدكتور شوقي ضيف^(٤)، والدكتور طه الراوي^(٥)، والدكتور عبد العال سالم مكرم^(٦)، والدكتورة خديجة الحديثي^(٧) - ورأوا أن نحاة المصْرَيْن (البصرة والكوفة) لم يحتجوا بالحديث النبوي إلا نادراً مع عدم التنصيص على أنه حديث نبوي.

لكن ابن الطيب الفاسي في شرحه اقتراح السيوطي أشار إلى فساد هذه المزاعم المطلقة على النحاة، منتهياً إلى أن النحاة الأوائل لم يرفضوا الاحتجاج بالحديث، كما تصوره دراسات المتأخرين والمعاصرين، بل احتجوا به في دراساتهم، وصرَّح قائلاً «لا نعلم أحداً من

(١) في أصول النحو (إبراهيم مصطفى): مجلة مجمع اللغة بالقاهرة: ١٤٤/٨.

(٢) ينظر: مجلة الفكر الكويتية: ٣١١، نقلاً عن الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ١٨٣.

(٣) ينظر: مدرسة الكوفة ٥٨.

(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي): ٣٨.

(٥) ينظر: نظرات في اللغة: ٢٠-٢٣.

(٦) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٩٧.

(٧) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤٢٣.

علماء العربية في هذه المسألة^(١) إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في "شرح التسهيل" وأبو الحسن ابن الضائع في "شرح الجمل"، وتابعهما على ذلك جلال الدين السيوطي^(٢).

وهذا ما قرره الدكتور محمد ضاري حمادي في رسالته العلمية، وانتهى فيها إلى أن النحاة في ميدان اللغة قد اعتمدوا الحديث أي اعتماد وتناقلوه في تأليفهم اللغوية الشهيرة المتوافرة بين أيدينا اليوم^(٣)، وقد أورد عدداً كبيراً من الأمثلة التي تدعم قوله وتبرهن على موقفه، والتي تدلّ دلالة واضحة على استخدام الرعيل الأول الأحاديث استخداماً واسعاً^(٤).

وهذا - كله - بالنسبة لموقف النحاة من الاستدلال بالحديث النبوي. أمّا لو نظرنا إلى الحديث (كلام الرسول صلى الله عليه وسلم) بمنظار علم أصول النحو العربي، فإنه يتبيّن لنا: أنه أصل من الأصول المهمة في وضع القواعد النحوية، وأنه يحتاج - كغيره من الأصول - إلى قيود وضوابط من خلالها يُجرى الحكم من حيث صحة الاحتجاج أو عدمه. ولعل الإمام الشاطبي يعدّ أول من أشار إلى هذا الضابط؛ وذلك حين قسّم الحديث إلى قسمين^(٥):

- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لا يقع الاستشهاد به.

- وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، وهذا يقع الاستشهاد به.

بناءً على هذا، فالضابط في حجّة الحديث - عنده - : التثبت من ثبوت اللفظ من عند الرسول (صلى الله عليه وسلم)؛ بحيث لا يتطرق إليه احتمال وقوع اللحن، ويرى أن هذا الضابط يتحقق في^(٦):

١ - الأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (صلى الله عليه وسلم).

(١) أي مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف وعدم الاحتجاج به.

(٢) فيض نشر الانشراح (ابن الطيب الفاسي): ٤٤٧/١.

(٣) ينظر: الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣٠٧-٤٥٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣٠٧-٤٥٢.

(٥) ينظر: الخزانة ١٢/١.

(٦) المصدر السابق - نفسه.

٢- الأمثال النبوية.

ووافق السيوطي على هذا الضابط مع الإشارة إلى قلة توافره في الأحاديث، فقال: «وأما كلامه (صلى الله عليه وسلم)، فيستدلّ منه ما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادراً جداً...»^(١).

ويرى أبو حيان -فيما نسب إليه عن طريق بعض الباحثين المعاصرين^(٢)- أن هذا الضابط يتحقق في:

١- الأحاديث التي ثبتت أنها مروية عن العرب الفصحاء.

٢- أو الأحاديث التي ثبتت أنها مروية بلفظه لجيئه بأكثر من رواية.

ومن المعاصرين الشيخ محمد الخضر حسين، فقد وضع -أيضاً- بعض الضوابط في صحة الاحتجاج بالحديث؛ وذلك عن طريق تقسيم الأحاديث إلى عدة أنواع^(٣):

١- نوع لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة والقواعد؛ وهو ستة:

أ- الأحاديث الدالة على كمال فصاحته (صلى الله عليه وسلم)، كقوله (صلى الله عليه وسلم): «حَمِيّ الْوَطِيسُ»^(٤)، و«مَاتَ حَتَفَ أَنْفِهِ»^(٥)، وقوله: «الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٦)، إلى نحو ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على محاسن البيان.

(١) الاقتراح: ٢٩.

(٢) وذلك عن طريق خديجة الحديثي، حيث أثبتت في كتابها (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي): أن رفض أبي حيان حجة الحديث لم يكن رفضاً مطلقاً، بل رفضه كان في الحديث الذي لم يثبت أنه مروي عن العرب الفصحاء، أو الذي لم يثبت أنه مروي بلفظه. ينظر: ص ٤٢٦.

ورأى الدكتور مهدي المخزومي الرأي نفسه وأثبت أن أبا حيان على مذهب ابن مالك في الاحتجاج بالحديث. ولكن الدكتور محمد ضاري الحمادي رفض هذا الرأي ووصفه بالوهم. ينظر: الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣٨٠.

(٣) ينظر: مجلة مجمع اللغة بالقاهرة ٢٠٨/٣-٢١٠.

(٤) النهاية في غريب الحديث: ٣٣٧/١.

(٥) المصدر السابق: ٣٣٧/١.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المظالم الباب الثامن من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. ح ٢٤٤٧، ص ٤٨٥.

ب- الأحاديث المتعبد بألفاظها، كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثير من الأدعية والأذكار.

ج- الأحاديث الدالة على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلسانهم.

د- الأحاديث المتعددة الطرق والمتفقة الألفاظ.

هـ- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها اللحن، كالإمام مالك

ت(١٧٩هـ)، وعبد الله بن جريج ت(١٥٠هـ)، والشافعي ت(٢٠٤هـ) رحمهم الله.

و- ما عرف من حال رواته أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين

ت(١١٠هـ)، ورجاء بن حيوة ت(٢٠٣هـ)، والقاسم بن محمد ت(٢٧٦هـ)،

وعلي بن المديني ت(٢٣٠هـ)^(١).

٢- نوع يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه:

وهي الأحاديث التي دونت في الصدر الأول، ولم تكن من الأنواع الستة المبينة -

أنفا- وهي على نوعين:

أ- حديث يرد لفظه على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به نظرا إلى

أن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى.

ب- حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، فيجوز الاحتجاج بما جاء في

رواية مشهورة لم يغمزها أحد المحدثين بأنها وهم من الراوي، وإلا فلا يحتج به.

وهذا ما قرره المجمع في إحدى جلساته، مع إضافة نوعين مما يحتج به من الحديث:

(١) الأحاديث المتواترة والمشهورة.

(٢) كتب النبي (صلى الله عليه وسلم)^(٢).

لكن الدكتور محمد الحمزاوي عارض هذا القرار، ورأى أنه لم يستند إلا إلى رأي قديم

محافظة، لا يأمن اللبس؛ لبنائه على معايير غير قويم^(٣).

(١) ينظر: الاستشهاد بالحديث (محمد الخضر حسين) مجلة المجمع ٢٠٨/٣-٢١٠.

(٢) ينظر: مجموع قرارات المجمع ٢.

(٣) ينظر: أعمال مجمع اللغة بالقاهرة (د الحمزاوي) ١٩٢.

- ١- من جهة اعتماده الجنس العربي الخالص.
- ٢- من جهة إقراره فساد اللغة في مدّة معينة.
- ٣- ومن جهة الطعن في رواة الحديث؛ لأنهم أعاجم، دون التنبيه إلى أن الإمام البخاري ليس عربياً، وهذه عراقيل ومتناقضات - كما يرى الدكتور - من شأنها إثارة قضايا ومشكلات عند تطبيق هذا القرار^(١).

وعند تمحيص ما سبق من أقوال، نجد أنها - وإن تعددت في نوعية الحديث الذي يتحقق فيه هذا الضابط - تتفق جميعاً على أن الضابط لصحة الاحتجاج بالحديث في بناء القواعد النحوية: هو الوثوق من أن الحديث مرويّ بلفظه عن الرسول (صلى الله عليه وسلم).

وعندما نرجع إلى معايير أصول النحو العربي، ندرك أن جواز الاحتجاج بالحديث، أو عدمه، يحتاج إلى شيء من التفصيل:

أولاً: إما أن يكون الحديث قد دوّن في عصر الاحتجاج وقبل فساد الألسنة: فهذا يحتاج به مطلقاً؛ لأن مروياتهم - حيثئذ -، حتى على تقدير الرواية بالمعنى - بمثابة كلامهم، والمعلوم أن كلام العرب في ذلك الوقت كلّ حجة^(٢)؛ وبذلك يكون قسم كبير من الأحاديث حجة في العربية^(٣).

ثانياً: وإما أن يكون التدوين بعد عصر الاحتجاج؛ وذلك بوجوده في بعض الكتب المتأخرة:

فهذا النوع له حالتان:

(١) وسأتناول مناقشة هذه النظرية - المعتمدة على علم اللغة الحديث - في: ص ١٤٤-١٤٥ من هذا البحث.

(٢) ينظر: الخصائص (ابن جني) ١٠/١-١٢.

(٣) حيث إن قسماً كبيراً من الأحاديث دوّنه رجال يُحتجّ بأقوالهم في العربية. الاستشهاد بالحديث، (محمد الخضر حسين) مجلة المجمع: ٢/ ٢٠٦.

الحالة الأولى إما أن يكون الحديث صحيحاً؛ فهذا يحتج به إن كان من الأنواع الثمانية التي ذكرها المجمع^(١)، وإلاّ فلا.

الحالة الثانية: وإما أن يكون الحديث ضعيفاً؛ فهذا لا يحتج به مطلقاً في بناء القواعد، ولا يذكر إلاّ من باب توضيح القاعدة، أو دعمها؛ لقوة الاحتمال أنه ليس كلام النبي (صلى الله عليه وسلم)، والمعلوم أنه إذا وُجد الاحتمال بطل الاستدلال.

وختلاصة القول:

إنه إذا ذكر الحديث من باب توضيح قاعدة ثابتة، أو دعمها، جاز الاحتجاج به مطلقاً؛ سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً.

أما إذا أريد به بناء قاعدة جديدة، أو معارضة قاعدة ثابتة، فلا يحتج إلاّ بالحديث الذي دون في عصر الاحتجاج، أو بالذي دون بعد ذلك العصر، وكان حديثاً صحيحاً، داخلاً في الأنواع الثمانية التي ذكرها المجمع، والتي يغلب على الظن أنّها لفظ النبي (صلى الله عليه وسلم). وغلبة الظن - التي هي مدار الأحكام الشرعية - تكفي في هذا الباب^(٢).

(١) ينظر: ص ٤٢-٤٣ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٨ من هذا البحث.

المصدر الثالث: كلام العرب

يقصد به ما أثر عن فصحاء العرب الذين يوثق بهم، ودُوّن في كتب اللغة، أو دواوين الشعر.

ونلاحظ أن العرب في لغتهم مجمعون على الغالب، وأما ما نراه من ظاهرة الخلافات اللهجية فهي واقعة « في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به »^(١). وهذا ما نشاهده في اتفاقهم على التراكيب اللغوية العامة: فالفاعل مرفوع والمفعول وغيره من الفضلات منصوب دائما.

ونلاحظ -أيضا- أن ما وقع من اختلافات لهجية راجع في الغالب إلى التطور الصوتي الواقع في بعض القبائل دون بعضها الآخر؛ لأن التطور الصوتي -في الغالب- محدود في مكان معين، ولا نعثر على تطور صوتي لحق جميع اللهجات أو اللغات الإنسانية على صورة واحدة^(٢).

وقد ترجع هذه الخلافات إلى التطور الدلالي؛ بناءً على حاجة كل بيئة لغوية، كما أشار إلى ذلك بعض العلماء، حين يبيّن: « أن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كلّ مسوقا على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد ذلك أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنّها على قياس ما وضع في الأصل مختلفا وإن كان كلّ واحد آخذ من صحة القياس حظا »^(٣).

ومهما يكن من تفسير لهذه الاختلافات، فإنه لا يغض من شأن هذه اللهجات التي تشترك في الخصائص اللغوية والتراكيب العامة، فتشكل لغةً واحدةً، وكلّها جديرة بالاعتبار ولا يصح ردّ إحداها بالأخرى، وهذا هو مذهب العلماء، ومسلك النحاة؛ وبناءً على ذلك

(١) الخصائص: ٢٤٣/١.

(٢) ينظر: علم اللغة (د. عبد الواحد الوافي): ٢٦١، والتطور اللغوي: ٢١.

(٣) الخصائص: ٢٩/٢.

قرّر ابن جني أن هذه اللهجات جميعها حجة^(١)، ولا اعتداد بالخلافات الصوتية والدلالية؛ لأنها جاءت عن طريق سعة اللغة والقياس فلا محذور فيها.

وكلام العرب على نوعين: نثر وشعر، والأول هو الأصل، فلما دعت الحاجة إلى الغناء بمكارم الأخلاق وطيب العرق وذكر الأيام الخالدة؛ توهّموا أعاريض جعلوها موازين الكلام وسموه شعرا^(٢).

وجرت العادة عند بعض الأدباء والنقاد تفضيل الشعر على النثر، قال ابن رشيق ت(٤٥٦هـ): «فإن اتفقت الطبقتان في القدر وتساويا في القيمة، ولم يكن لإحدهما فضل على الأخرى، كان الحكم للشعر ظاهرا في التسمية؛ لأن كلّ منظوم أحسن من كلّ منثور من جنسه في معترف العادات... وقد اجتمع الناس على أن المنثور في كلامهم أكثر، وأقلّ جيدا محفوظا، وأن الشعر أقلّ، وأكثر جيدا محفوظا؛ لأن في أدناه -من زينة الوزن والقافية- ما يقارب به جيد النثر»^(٣).

وقد عارض هذا الرأي قوم، وذهبوا إلى أن النثر أفضل من الشعر، بدليل نزول القرآن به حجة على الخلق، وكان نثرا ليكون أظهر برهانا؛ لفضله على الشعر^(٤). لكن ابن رشيق ردّ عليه: بأن القرآن كما أعجز الشعراء وليس بشعر، فكذلك الخطباء وليس بخطبة، والمترسلين وليس بترسل، وإعجازه الشعر أشد برهانا^(٥).

(١) ينظر: الخصائص ١٠/٢-١٢.

(٢) ينظر: العمدة: ٧٣/١-٧٤.

(٣) المصدر السابق -نفسه، وينظر: البيان والتبيين: ٢٨٧/١.

(٤) المصدر السابق: ٧٤.

(٥) المصدر السابق: ٧٥.

ومهما يكن من مفاضلة بين الشعر والنثر، فإن تعليلاتهم لا تخرج عن المقاييس الأدبية والنقدية التي لا أثر لها -مباشرة- في الدراسات اللغوية والنحوية^(١)؛ إذ المهم في هذه الدراسات هو الوثوق من سلامة النص اللغوي (شعراً أو نثراً) من شوائب العُجْمَة.

و من هنا كان الشعر والنثر متساويين في الحجية على ضوء أصول النحو العربي. ولا يدل قلة الاحتجاج بالنثر على شيء؛ لأنها راجعة إلى أسباب أخرى لا صلة لها بأصول النحو، ومن أهم هذه الأسباب: « شيوع حفظ الشعر، وانتشار تداوله؛ لأن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص مما يساعد على حفظه، بالإضافة إلى حضوره في الذاكرة عند أصحاب الدراسات اللغوية والنحوية ... ثم إن رواية الشعر أخرى أن تكون أضبط؛ لأن الضبط يمثل عنصراً من عناصر إيقاعه »^(٢).

وكثرة احتجاج النحاة بالشعر جعله معرضاً لكثير من النقود؛ ولهذا سنبسط فيه القول.

الشعر:

هو كلام موزون، مُقَفَّى، على سبيل القصد، دال على معنى^(٣)، يقول ابن رشيق: « الشعر يقوم -من بعد النية- على أربعة أشياء: وهي اللفظ والمعنى، والوزن والقافية؛ فهذا حد الشعر ... »^(٤).

وقد اشترط ابن فارس ت(٣٩٥هـ) فيه أن يكون أكثر من بيت؛ احترازاً عما يقع في سطر واحد بوزن الشعر دون قصد^(٥).

(١) كتعليل الراغب الأصفهاني لتفضيل الشعر على النثر، فقال: غلبة المنظوم بكونه مشتملاً على دقائق العرب وخفايا أسرارها ولطائفها. وقول بعضهم: غلب الشعر؛ لشرفه بالوزن والقافية. ينظر: التاج: ١١/١٥٧.

(٢) مراحل تطور الدرس النحوي (د. عبد الله الخثران): ١٩٥.

(٣) الصاحبي: ٤٦٥، وسر الفصاحة (الخفاجي): ٣٣٧، والتعريفات (الجرجاني): ١٢٨، ومقدمة ابن خلدون: ٥٦٦.

(٤) العمدة: ١/٢٤٥.

(٥) الصاحبي: ٤٦٥.

وهو عند المناطقة: قياس مؤلف من المخيلات، والغرض منه: انفعال النفس بالترغيب والتنفير^(١).

ويعدّ الشعر من الفنون القولية القديمة، حيث وُجد منذ عصر "أرسطو طاليس"^(٢)، وخير شاهد على ذلك: كتاب "أرسطو" -نفسه-^(٣). لكن لم تكتفِ أمة من الأمم بتراتها الشعري اهتمام العرب: «ذلك أن الشعر لم يكن وسيلة للتعبير عن خلجات النفس الإنسانية من خلال الفرد فحسب، بل كان إلى جانب ذلك مرآة لكل اهتمامات الجماعة البشرية التي ينتمي إليها الشاعر»^(٤).

و لما بدأت حركة جمع اللغة والتأليف النحوي، عُدَّ الاحتجاج بالشعر أبكر صُور الدراسات اللغوية؛ حيث اعتمدوا عليه أول الأمر لتوضيح بعض دلالات ألفاظ القرآن الكريم، منذ عصر الصحابة (رضوان الله عليهم)^(٥)؛ فقد روي عن ابن عباس ت(٦٨هـ) أنه ما كان يفسر آية من القرآن الكريم إلّا ويورد لها شاهداً من الشعر^(٦)، وروي عنه أنه قال: «الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا حرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها؛ فالتمسنا معرفة ذلك منه»^(٧).

واعتمدوا عليه -كذلك- في بناء قواعد النحو العامة، ابتداء من سيبويه؛ وذلك من خلال كتابه المشهور، الذي يعدّ المصدر الأول والأهمّ في الدراسات النحوية، فقد بلغ عدد

(١) التعريفات: ١٢٧.

(٢) وهو أرسطوطاليس بن نيقوماخس بن ماخون الجراسين الفيناغورسي، أشهر فلاسفة اليونان وحكمائهم، وكان عارفاً بالطب والمنطق والسياسة. ينظر: الفهرست ٣٠٥-٣١٢، وعيون الأنباء (ابن أبي أصيبعة) ٨٤-١٠٥، وتاريخ الحكماء (القفطي): ٢٧ وما بعدها.

(٣) والكتاب واقع في مجلد واحد يضم بين دفتيه: ٢٩٣ صحيفة، ونقله من السريانية إلى العربية: "أبو بشر متى بن يونس القنائي".

(٤) بالمنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: ٨٤.

(٥) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي (د. عبد الله الحشران): ١٩٥.

(٦) ينظر: شرح الحماسة (التريزي) ٣/١.

(٧) الإتيان (السيوطي): ٥٥/٢.

الشواهد الشعرية فيه قرابة خمسين وألف (١٠٥٠) شاهد^(١) وكلها صحيح يستشهد بها رغم وجود عدد قليل منها جُهل قائله؛ لأن الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقة -يعتمد عليه- قبل، وإلا فلا^(٢).

وهكذا نشطت حركة الاحتجاج بالشعر على يد سيبويه وتبعه في ذلك جمهور النحاة، إلا من لا يعتد بكلامه؛ حيث ذهب قوم إلى منع الاستدلال بالشعر؛ لأنه محل الضرورات. ولا حجة لهم؛ لأنه ينبغي على أصحاب هذا القول الاحتجاج به متى خلا من الضرورات جميعها؛ إذ لا وجه لذلك المنع إذا خلا منها، تبعا للقاعدة القاضية بأن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما^(٣).

وقد قسموا الشعر من حيث الاحتجاج إلى أربعة أقسام أو طبقات^(٤):

القسم الأول: الشعر الجاهلي

هو شعر الجاهليين الذين عاشوا قبل عصر الإسلام^(٥)، ولم يدركوه: كامرئ القيس، والأعشى، وهو شعر غزير يحتاج به إجماعا في الدراسات اللغوية والنحوية^(٦).

القسم الثاني: شعر المخضرمين

المخضرم: من قال الشعر في الجاهلية ثم أدرك الإسلام، كـ"ليد" ت(٤١هـ)،

(١) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي (عبد الله الخثران) ١٩٦.

(٢) الخزانة: ١٦/١.

(٣) ينظر: مقالات منتخبة في علوم اللغة: ٢٦.

(٤) وقد زاد بعضهم قسما خامسا وسادسا:

- شعر المحدثين: كأبي تمام والبحتري.

- شعر المتأخرين: كالمتني. ولا طائل وراء هذا التقسيم في باب الاحتجاج من جهة أن هذين القسمين مساويان للقسم الرابع في عدم الحجية. ينظر: العمدة: ١/١١٣، ٧٢، وخزانة الأدب: ٨-٥/١.

(٥) وقد حدّده بعض الباحثين: بالقرن الخامس من الميلاد إلى ظهور الإسلام. ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية (شارل بلا) ٢٨/١.

(٦) ينظر: الخزانة ٦/١، وينظر: تاريخ الأدب العربي (شوق ضيف) ١٤.

وحسان بن ثابت ت (٥٠هـ)، وغيرهما^(١). وشعرهم حجة - كذلك - بالإجماع^(٢)

القسم الثالث: شعر المتقدمين

ويقال لهم: (الإسلاميون)، وهم الذين عاشوا صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية، كـ«جرير ت (١١٠هـ)، والفرزدق ت (١١٠هـ)»^(٣). وتقدر هذه المدة من بعثة النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى نهاية عصر الاحتجاج، وآخر شعراء هذه الطبقة هو إبراهيم بن هرمة ت (١٥٠هـ)، كما أشار إلى ذلك الأصمعي ت (٢١٦) في قوله: «ختم الشعر إبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج»^(٤).

واحتجّ النحاة بأشعار هذه الحقبة دون منازع، فهي من ناحية الاحتجاج اللغوي كالقسمين السابقين؛ لأنها - جميعاً - عند النحاة «ناجئة عن مرحلة تتسم بطابع واحد، وتأخذ لذلك حكماً واحداً، وأما الطابع الذي تتسم به: فهو الأصالة اللغوية، ونحني بالأصالة اللغوية: تمثيل هذه النصوص الشعرية للغة العربية في هذه المرحلة تمثيلاً دقيقاً دون تأثر بمؤثرات خارجية ... ولهذا يتحتم قبول شعر هذه الحقبة الثلاثة في كلّ مجالات الدرس اللغوي على تعدد مستوياته»^(٥).

وهذا على خلاف ما فهمه العلامة البغدادي ت (١٠٩٣هـ)، حين أشار إلى وجود خلاف في حجية القسم الثالث (طبقة الإسلاميين)، مستدلاً - في ذلك - بموقف كل من أبي عمرو ابن العلاء ت (١٥٤هـ) وابن أبي إسحاق الحضرمي والحسن البصري ت (١١٠هـ) وابن شيرمة ت (١٤٤هـ) في تلحين الفرزدق والكميت وذو الرمة ت (١١٧هـ)، حيث قال: «وكان أبو عمرو لا يعدّ الشعر إلا ما كان من المتقدمين، وقال الأصمعي: «جلستُ إليه عشر حجج فما سمعته يحتجّ ببيت إسلامي»^(٦).

(١) الصاحبي: ١٠١-١٠٢، وينظر: الخزانة ٦/١.

(٢) الخزانة: ٦/١.

(٣) المصدر السابق - نفسه.

(٤) الاقتراح: ٤٢.

(٥) أصول التفكير النحوي: ٤٤.

(٦) العمدة: ١٩٧/١.

وأيّد هذا الفهم الدكتور سعيد الأفغاني؛ فقال: «ومن العلماء من لا يحتجّ بغير الجاهلي»^(١) مستدلاً بقول الأصمعي السابق.

لكن بعض الباحثين أشار إلى أن تفسير البغدادي لموقف هؤلاء العلماء تفسير غير مسلّم به؛ لعدة أسباب^(٢):

١- أن هؤلاء العلماء قد أولوا عنايتهم شعر المتقدمين والجاهليين -بنوع خاص- لسببين:

أ- تأثرهم بأذواقهم الخاصة لهذه الأشعار.

ب- اهتمامهم الدينية -من قراءات وتفسير وفقه- جعلهم كذلك مهتمين بالشعر القديم بالدرجة الأولى.

٢- التفريق بين حجّة النصوص وضرورة الأخذ بها كلّها في مجال التقعيد اللغوي. وبناء على هذا التفريق، فلا يفهم من ترك العلماء الأخذ بشعر هؤلاء الشعراء عدم جواز الاحتجاج به -كما فهمه البغدادي-^(٣)؛ لأن الحجّة وحدها لا تكفي لأخذ النص فلا بد من ضوابط أخرى على ما سنين -إن شاء الله- في شروط السماع^(٤).

٣- وقيل: إن السبب في ترك هؤلاء الأخذ عن شعراء هذه الحقبة هو المعاصرة؛ و"المعاصرة حجاب"^(٥).

القسم الرابع: شعر المولدين

المولد: هو اللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية، أو هو اللفظ الذي يستعمله المولدون على غير استعمال العرب^(٦).

(١) في أصول النحو (د. سعيد الأفغاني): ٢٥.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي ٤٥.

(٣) المصدر السابق -نفسه.

(٤) في شروط السماع: ص ٩٨-١٠٤ من هذا البحث.

(٥) مقالات منتخبة في علوم اللغة: ٣٥.

(٦) المعجم الوسيط: (م ول د)، ومجلة المجمع اللغوي بالقاهرة: ٣٣/١.

وذو في الشعر: ذلك الشعر الذي قيل بعد عصر الاحتجاج إلى زماننا^(١)، ويبدأ هذا القسم بـ "بشار بن برد" ت (١٦٧هـ).

وقد اختلف العلماء في صلاحية الاحتجاج بشعرهم إلى مذهبين^(٢):

١- مذهب الجمهور: على أنه لا يصح الاستدلال به في اللغة والنحو. ولم يُنتج النحاة بشعر هذه الطبقة مطلقاً، إلّا ما كان من باب التدليس -وهو قليل-؛ حيث إن المولدين قد وضعوا أشعاراً ودسوها على الأئمة فاحتجوا بها^(٣)، أو ما كان من باب المجاملة^(٤)، كما رأيناه في احتجاج سيبويه -بقدر يسير جداً- بشعر بشار بن برد، لما هجاه لتركه الاحتجاج بشعره^(٥).

٢- واحتج قوم بشعر هذه الطبقة، وهم قلة؛ منهم: الفراء ت (٢٠٧هـ)^(٦) خلافاً لمذهبه، وأبو علي الفارسي ت (٣٧٧هـ).

٣- وخصّ بعضهم -وعلى رأسهم الزمخشري- الاحتجاج بشعر أئمة اللغة؛ فاستشهد بشعر أبي تمام ت (٢٣١هـ) قائلاً: «وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمثلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لتوثيقهم بروايته وإتقانه»^(٧).

(١) وعصر الاحتجاج: هو منتصف القرن الثاني الهجري في الخواصر، والرابع الهجري في البوادي. ينظر: الخزانة ٦/١.

(٢) ينظر: الاقتراح ٤٢، والخزانة: ٦/١.

(٣) الاقتراح: ٣٦.

(٤) المصدر السابق: ٤٢.

(٥) لكن المستشرق "يوهان فلك" في كتابه (العربية: ٦١) يرى أن هذه الرويات غير صحيحة؛ لأن «الكتاب نفسه يدحضها حيث نبحت -عبثاً- عن اسم بشار فلا نجد له ذكراً»، ولعل الذي يقري هذا الرأي أن البيت المنسوب في (الكتاب: ٤٤١/٤) إلى بشار، والصحيح أنه لأبي الأسود في ديوانه ٣٣.

(٦) كاحتجاجه في إجازة الرفع بعد (إلا) الاستثنائية في الموجب؛ نحو: جاء الناس إلا محمداً. ينظر: اللامات (الزجاجي) ١٤، والمدرسة البغدادية في تاريخ النحو: ٨٨.

(٧) الكشف: ٨٧/١.

وتبعه في ذلك المحقق الرضي ت (٦٨٤)، واستشهد بشعر أبي تمام^(١)، وبشار^(٢)، وأبي نواس ت (١٩٨هـ)^(٣).

وأنكر بعض الباحثين المعاصرين مذهب الجمهور؛ لأن علة المنع موجودة -أيضا- في الشعر الذي احتجوا به؛ فإذا كانت قضية الاحتجاج تتعلق بخلوص الشعر عن شوائب العُجْمَة، فلئن كان هذا الخلو يصدّق كلّ الصدق في مجال الصوتيات، والمورفولوجيا الاشتقاقية^(٤)، وفي مجال نظم الكلام، فإنه لا ينطبق -كثيرا- على دائرة الدلالة، ثم إن الشعر الذي احتجوا به لم يخل من التأثير لاستخدامهم الألفاظ الأعجمية في تلك الأشعار^(٥).

والراجح -والله أعلم- هو مذهب الجمهور؛ لأن الشعر في عصر المولدين بدأت تظهر عليه بوادر التأثير بالأعاجم لا في الأفكار والدلالة فحسب، بل حتى في الاشتقاق والنظم أحيانا، وهذا التأثير له أثر سلبي في النحو؛ لأن النحو يتعلق -غالبا- بالتراكيب والصيغ. و أما ما أشار إليه أنصار المذهب الثاني من تأثير القدماء بالأعاجم في جانب الدلالة -على فرض صحته- فإنه لا أثر له في أصول النحو؛ لأن النحو العربي يهتم بالنظم في الدرجة الأولى، وبمجرد التأثير في الدلالة لا يذهب عن اللغة معنى الأصالة بخلاف ما لو وقع التأثير في النظم؛ ولهذا صح الاحتجاج بشعر المولدين في المعاني دون النظم^(٦). أضف إلى ذلك أن الأوائل حين استخدموا الألفاظ الأعجمية في أشعارهم عربوها وجعلوها خاضعة لموازين اللغة العربية ومقاييسها، فبعد بذلك عن شوائب العُجْمَة.

والملاحظ أن العلماء الأوائل لم يتطرقوا إلى تقسيم النثر كما قسموا الشعر، بل فتحوا الباب على مصراعيه للاحتجاج بالنثر -مطلقا- بعد توافر الشروط؛ حيث استمرت حجة

(١) ينظر: شرح الكافية ٩٨/١، والخزانة: ٢١٤/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢١١/١، والخزانة ٥٤٠/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢٦٧/٢، والخزانة ٤١١/٤.

(٤) والمورفولوجيا الاشتقاقية: مصطلح حديث يطلق على علم الصرف. ينظر: علم اللغة (د. عبد الواحد الوافي) ٦٣.

(٥) ينظر: المنطلقات التأسيسية: ٨٥-٨٦.

(٦) ينظر: في ذلك قول ابن قتيبة في العمدة ١٩٥/١، والخزانة: ٦/١.

النثر حتى أواخر القرن الرابع الهجري في البوادي، في حين توقف نشاط الاحتجاج بالشعر في أواسط القرن الثاني مع إبراهيم بن هرمة كما سبق^(١).

وبين بعض الباحثين السر في هذا التفريق بين الشعر والنثر، وأشار إلى أنه عائد إلى عدة أمور:

١- بيئة كل من الشعر والنثر، وذلك أن بيئة النثر التي يؤخذ منها السماع بيئة بدوية بعيدة عن الاختلاط؛ مما جعل لغتها نقية سالمة من التأثير ولو بقليل، وظلت لغتها طوال مدة طويلة محافظة على القواعد الموروثة والقوالب المتبعة، في حين كانت بيئة الشعر على مستوى عال من التحضر؛ لأن الحواضر والمدن أصبحت الأرض الخصب للشعراء؛ مما جعلهم يتزلون عن أذواقهم إلى ميول أهل الحضرة، فكانت أشعارهم بذلك مصبوغة بالبيئة الاجتماعية واللغوية الجديدة بدلا من البيئة القديمة.

٢- طبيعة كل من الشعر والنثر؛ لأن الشعر بما فيه من التكلف والصنعة ومحاولة إرضاء الآخرين ينجح كثيرا إلى التطور ويميل -في الغالب- إلى وصف الحياة الجديدة بمرآة العصر مما يجعل شعر كل عصر يخالف العصر السابق في الأسلوب والفكر ونحو ذلك. وهذا بخلاف النثر فإن سوقه لا يتطور لقلة الطلب عليه فيبقى محافظا على شكله القديم؛ لبعده عن التطور^(٢). لكن هذا التفريق بين الشعر والنثر، لم يلبث حتى زال بفضل الأحداث السياسية التي أدخلت الكثير من التغير في الحياة الاقتصادية، مما أدى إلى نمو الحياة الاجتماعية وتغيرها تغيرا وصلت جراثيمه إلى البوادي والقرى ففسدت الألسنة وما لت إلى التطور والتغير، حتى دعا بعض العلماء -منهم ابن جني- إلى ضرورة ترك الأخذ عن أهل الوبير، كغيرهم من أهل المدر، فقال: «لأننا لا نكاد نرى بدويا فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغض منه»^(٣). وكان هذا هو العلة القاضية على عصر الاحتجاج في البوادي، في القرن الرابع^(٤).

(١) في ص ٥١ من البحث.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٥٠ وما بعدها

(٣) الخصائص: ٥/٢.

(٤) لأن ابن جني عاش ما بين فترتين: ٣٢١-٣٩٢، ينظر: بغية الوعاة: ١٣٢/٢، ومقدمة محقق الخصائص: ٩/١-١٠.

المبحث الثالث: مواقف، النحاة من السماع

النحاة في دراساتهم وتقعيداتهم النحوية، اعتمدوا على « السماع » واستخدموه كمادة أولية وأساسية في تناول الظواهر اللغوية وتقعيدها، فجعلوه المصدر الوحيد الذي يستنبط منه قواعد النحو الكلية مباشرة.

ويعدّ كتاب « الخصائص » من أهم الكتب التي تناولت بتوسع مواقف النحاة ومناهجهم، وقد تناول فيه مؤلفه موضوعات متعددة، توضح جليا مواقف النحاة من السماع، ثم ناقشها. ولعل أبرز تلك المواقف تتجلى في عدة جوانب:

أولا: مفهومه عند النحاة

يعدّ التعريف السابق للسماع^(١)، مفهوما له عند النحاة؛ وذلك من خلال ما استنبطه ابن الأنباري ووضحه السيوطي من منهج النحاة في اعتماد السماع، المتمثل في مصادر الفصاحة التي استمدوا منها قواعدهم، واستدلوا بها على صحة ما توصلوا إليه، عن طريق الاستقراء والقياس.

وكان سيبويه من أوائل من استخدم « السماع »؛ حيث عدّ القرآن الكريم أهم المصادر لاستنباط القواعد، أو جبراً للقواعد التي قرّرت ووضعت، وحين استدلّ بالفصح من كلام العرب (شعرا أو نثرا). ومن ثمّ اقتدى به جمهور السلف من اللغويين والنحاة، فكان من شدة حرصهم على السماع أن اعتمدوا عليه كثيرا في دراسة الظواهر اللغوية وتحليلها على الأشكال المسموعة دون غيرها في الغالب.

ولعل أقوى دليل على هذا الحرص ما وجدنا عند سيبويه من إشارات صريحة تؤكد على أن قواعد النحو تُبنى على السماع، كقوله: «... وذا لا يجسر عليه إلا السماع »^(٢)، وقوله: « فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا »^(٣)، ونحو ذلك كثير،

(١) ينظر: ص ٢٤-٢٥ من البحث.

(٢) الكتاب: ٥٣٨/٣.

(٣) المصدر السابق: ٤١٤/١.

فكان يُنسب - كثيرا - القواعد التي يتوصل إليها إلى العرب كقوله: "ومن ذلك قول العرب" و"سمعناهم يقولون" و"أما قولهم" و"سمعنا بعض العرب الموثوق بهم"^(١).

والأمر الذي يؤكد أهمية هذه المادة اللغوية المسموعة عند النحاة؛ أن النحاة - حتى من أولعوا بالقياس وعلوا من شأنه - يؤكدون أهمية هذا الأصل، وأنه ينبغي أن يكون هو الأول والأساس، يقول ابن جني: « وإن شذَّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله »^(٢)، بل أفرد لذلك بابا مستقلا دلالة على أهميته، فقال: « باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع »^(٣)، وصرح - في أكثر من موضع - أن العرب هم قبلة النحاة في إجراء مقاييسهم حسب ما نطقوا به فيحذون حذوهم^(٤).

هذا هو مذهب عامة اللغويين والنحاة، فكان السماع عندهم - جميعا - مرجع الأدلة - كلها -^(٥)؛ ومن هنا أصبح العالم الذي يسمع من العرب ويشافهم له ميزة خاصة على غيره، فقد روي أن الكسائي ت (١٨٢هـ) سأل الخليل - وقد بهَّره كثرة ما يحفظ - من أين أخذت علمك؟ فأجابه: « من بوادي الحجاز ونجد وقحاة »^(٦). وهذه الميزة هي التي جعلتهم يتجشمون الصعوبات والعناء، بما قطعوا من فياف وصحارٍ بعيدين عن الأهل والديار؛ من أجل السماع من الأعراب الفصحاء أكلة الضباع.

ونظراً لهذه الأهمية التي يحتلها السماع عند النحاة، رأوا ضرورة تقييد مفهومه بضوابط الفصاحة - المتمثلة في قبائل معينة، وزمان محدد، مع الاطراد والغلبة - حتى يتحقق فيه معنى الحجية، ويبعد عن قحمة التأثير بالأعاجم.

(١) وهذا مكرر في مواضع كثيرة من الكتاب.

(٢) الخصائص: ١/١٢٤.

(٣) المصدر السابق: ٢/١٧-٢١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/٣٠٨-٣٠٩.

(٥) ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم (د. حسن هندراوي) ٩١.

(٦) نزهة الألباء (ابن الأنباري): ٦٨-٦٩.

وقد قيّد بعض العلماء مفهوم السماع بما يرويه العالم بنفسه مباشرة، ويسمعه، وأما ما يرويه بواسطة عالم آخر، أو عن مصنف لغوي أو نحوي، فليس من قبيل السماع، إنما هو من قبيل الرواية^(١).

والمفهوم الأول (الذي لا يفرق بين السماع المباشر والسماع بواسطة) أوضح:
١- لأنه يوحد بين الرواية، وسماع المادة اللغوية مباشرة في مفهوم واحد، في حين أن المفهوم الثاني مبني على فارق تاريخي، لا قيمة له في أصول النحو - إلا عندما نريد وصف حالات جمع اللغة في مدة زمنية معينة-؛ إذ تتحول مسموعات كلّ جيل من العلماء إلى مرويّات الأجيال التي تليه. فالعلاقة بين السماع والرواية عميقة إلى درجة يصعب التفريق بينهما في مرحلة معينة^(٢). أمّا إذا أردنا دراسة مصادر السماع دراسة نقدية، فإن ذلك التفريق لا يُجدي^(٣).

٢- ولأنه لا فرق - في أصول النحو - بين السماع مباشرة وروايته بواسطة في الحجة، إذا كان الراوي ثقة، والمعلوم أن الرواة الأوائل - في الغالب - ثقات^(٤)، ومن هنا عدّت الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه حجة، لأنه ثقة^(٥)، رغم أنه لم يسمع مباشرة عن العرب. وفي ذلك يقول السيوطي: «ثمّ الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم، وقد دوت دواوين عن العرب العرباء كثيرة مشهورة»^(٦).

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي ٢١، والدراسات اللغوية عند العرب: ٣٤١.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٣.

(٣) لأنه لا فرق بينهما؛ إذ يطلق لفظ (السماع) في أصول النحو: على المادة اللغوية المسموعة عن العرب، سواء كانت مسموعة مباشرة، أو بواسطة ثقة، كما نجد ذلك في تعريف ابن الأثير والسيوطي. ينظر: ص ٢٤، ٢٥ من هذا البحث.

(٤) وهذا ما أكده ابن جني، وأفرد له بابا مستقلا: ((باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة))، الخصائص: ٣٠٩/٣-٣١٣.

(٥) ينظر: الاقتراح ٣٦.

(٦) المصدر السابق: ٣٤٠.

٣- ولأنه يشمل المصادر اللغوية كلها (القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب المدون شعرا أو نثرا)، والمعلوم أن حلّ النحاة لم يسمعوا مباشرة هذه المصادر عن العرب، إلا بواسطة عالم آخر، أو مصنف من مصنفات اللغة، ولهذا أطلق السيوطي مفهوم السماع على ما رُوي من شعر قبل البعثة (الشعر الجاهلي) مع العلم أن جميع -أو جل- أشعار هذه المدة كانت عن طريق الرواية لا السماع المباشر^(١).

ثانيا: حجة السماع، وثبوتها

١- حجيتها:

المسموع عن العرب -مهما اختلف - كلّ حجة بالإجماع، كما حكي ذلك ابن فارس^(٢)، وأشار إليه ابن جني في أكثر من موضع^(٣). والمتبع في أمات الكتب النحوية والمصنفات اللغوية يدرك إجماعهم على استخدام هذا الأصل، وأنه الأول الذي يُقام عليه غيره من الأصول كالقياس، فلا يصحّ إلا حينما يكون مقيسا على السماع^(٤)؛ وهذا يعني وجوب الاختصار على السماع في بناء قواعد النحو الكلية، والمنع من تركيب ما يخرج عنه، كما يقول ابن جني^(٥).

٢- ثبوتها:

حجة السماع -المشار إليه- لا تتم إلا بثبوتها صحيحا كما نبه إلى ذلك ابن الأنباري في تعريفه للسماع^(٦). واشترط العلماء في ذلك عدة شروط: ^(٧)

(١) ينظر: ص ٢٥ من هذا البحث.

(٢) ينظر: الصاحي ٤٩، والزهر: ١٣/١.

(٣) ينظر: الخصائص ١٠/٢ و ١٧ و ٢١.

(٤) ينظر: المحصول في علم الأصول (فخر الدين الرازي) ٢٠٣/١، والزهر ٤٧/١، والاقتراح ٤٩.

(٥) ينظر: الخصائص ١٧/٢ - ٢٠.

(٦) ينظر: ص ٢٤ من هذا البحث.

(٧) ينظر: الزهر ٤٨/١.

١- عدالة الراوي، كما تعتبر في الشرعيات^(١)، سواء كان رجلاً، أو امرأة، حرّاً، أو عبداً^(٢).

٢- أن يكون النقل عن قوله حجة في أصل اللغة؛ كالعرب العاربة، مثل قحطان، وعدنان، ومعدّ.

٣- أن يكون الراوي قد سمع منه حسّاً، وأما بغير الحسّ فلا^(٣).

ومن خلال هذه الشروط، ندرك أن ثبوت السماع إنما يكون عن طريق الرواية، وهي نوعان: الرواية المباشرة، ورواية المدونات.

النوع الأول: الرواية المباشرة أو النقل

سادت الرواية في المجتمع قديماً منذ العصر الجاهلي، وكان لها شأن كبير في حياتهم، يستوي في ذلك الحضري والبدوي؛ لأن العرب كانت أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب، ولكن مع ذلك كان كل عربي -على مقدار وعيه وحفظه- كتاباً أو جزءاً من كتاب، وكانت كل قبيلة بذلك كأنها سجل زمني في إحصاء الأخبار والآثار.

وكانت الرواية في تلك المدة حتى أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني لا تعدو الشعر، وكانت مقصورة على مجرد الحفظ، والنقل، والإنشاد دون الضبط والتحقيق^(٤)؛ لأن اللغة يومها كانت تجري على ألسنتهم بالفطرة والسليقة، فلم تكن ثمة حاجة إلى علم يختص بالرواية، ويعتني بالنظر والتمحيص.

وعندما أصّل علم الحديث، وأرسيت قواعده، ظهر أثر ذلك جلياً في رواية الشعر^(٥)، فتنبه علماء اللغة إلى ضرورة الضبط والتحقيق والنظر والتمحيص؛ فقسموا السماع إلى

(١) اشترط في راوي اللغة الشروط المعتبرة في الشرعيات؛ لأن بها معرفة تفسيرها، وتأويلها. ينظر: لمع الأدلة ٥، والإغراب في جدل الإغراب: ٦٦.

(٢) ينظر: الصاحي ٤٨، ولمع الأدلة: ٨٥ وفيه: ((فإن كان الناقل فاسقاً لم يقبل ناقله)).

(٣) المزهر: ٨٤/١.

(٤) ينظر: أصول التفكير النحوي ٣١.

(٥) المصدر السابق - نفسه.

صحيح، وضعيف، ومنكر، وغير ذلك^(١). ورغم هذا التأثير وجد فارق -جوهري- بين مغزوم ضبط الرواية في اللغة ومفهومه في الحديث؛ فكان المقصود بما في اللغة «توثيق الكلمة أو التركيب، دون النظر إلى الحكم الوارد في النص، أكان صواباً أم خطأ... بخلاف المحدث الذي يحاول نقل ما سمعه، محافظاً على أداء المعنى، ملاحظاً -في الوقت نفسه- اتفاق ما يرويه مع مرويات أخرى، أو مخالفتها لها في الحكم»^(٢).

ومن هنا ذهب بعض العلماء -منهم الفخر الرازي ت(٦٠٦) هـ- إلى أن علماء اللغة لم يبحثوا عن أحوال الرواة، وأنهم تساهلوا في التفحص عن أحوال جرحهم وتعديلهم، وخاصة الكوفيين^(٣).

وهذا الذي ذهب إليه الرازي، وإن كان صحيحاً في رأي القرافي ت(٦٨٤) هـ، إلا أنه يرى أن ثمة دافعاً إلى هذا التساهل، وهو: «أنهم أهملوا ذلك لأن الدواعي متوافرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة لمواضعين على الوضع، وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف... ولما كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفى العالم فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة؛ فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له، فهذا هو الفرق»^(٤). أضف إلى ذلك أن النص الذي ينطقه راوٍ من رواة اللغة هو في الحقيقة جزء من لغته التي يحسّ بمعانيها سليقة، ولا يتردد في استعمالها متى

(١) ينظر: الزهر ١١/١-١٧٥، وسيأتي الكلام عليه.

(٢) مشكلات القياس (مجلة عالم الفكر الكويتية): ١٩٣ نقلاً عن الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ١٨٣.

(٣) وذلك في معرض رده على الأصوليين في عدم احتجاجهم بالخبر الواحد في اللغة، ينظر: المحصول (فخر الدين الرازي) ٢١٢/١ وما بعدها، والاقتراح: ٤٩-٥١.

(٤) الاقتراح: ٥٢، وفيه {إنما} بدل {إنهم} لاستقامة النص.

اقتضاه موقف أن يستعملها^(١)؛ ومن هنا ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يشترط في العربي والراوي عنه شروط التعديل الموجودة في رواية الحديث^(٢).

لكن السيوطي أنكر هذا الرأي -القائل بتساهل اللغويين في البحث عن أحوال الرواة- من أصله، وصرّح بـ«أن أهل اللغة والأخبار لم يهملوا البحث عن أحوال اللغات ورواتها جرحاً وتعديلاً، بل فحصوا عن ذلك وبيّنوه، كما بيّنوا ذلك في رواية الأخبار، ومن طالع الكتب المؤلفة في طبقات اللغويين والنحاة وجد ذلك»^(٣).

النوع الثاني: رواية المدونات

يلحق بالرواية المباشرة -في الحكم- ما دوّنه الرواة الأوائل الثقات في مصنفاتهم اللغوية؛ لأنهم كانوا على درجة من الثقة تسمح لمدوناتهم أن تصل إلى قوة الرواية المباشرة^(٤)؛ ولهذا كانت «الغاية القصوى في راوي اللغة أن يسنده إلى كتاب مصحح، أو إلى إسناد متقن»^(٥)، فهذا يعني أنهم كانوا يُنزّلون ما دوّن من كلام العرب منزلة ما روي عنهم مباشرة في الدرجة^(٦).

(١) شكالات القياس: ١٩٣ نقلاً عن الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ١٨٣.

(٢) ينظر: الخلاف بين النحويين: ٦٢٥.

(٣) المزهر: ٩٣/١.

(٤) وفي ذلك يقول ابن الأنباري في رواية الكتب والأشعار المدونة: ((والصحيح جوازها؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) كتب إلى الملوك، وأخبرت بما رسله، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه))، لمع الأدلة: ٨٥. فالثقة الكاملة هي التي أنزلت كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) منزلة خطابه.

(٥) المحصول (فجر الدين الرازي): ٢٠٧/١-٢٠٨.

(٦) ولهذا رجحت عدم التفريق بين مفهوم السماع مباشرة، والسماع بواسطة (الرواية) ينظر: ص ٥٨ من هذا البحث.

ثالثاً: أقسام السماع

لما لم يكن السماع في درجة واحدة من القوة والثقة، عند النحاة الأوائل، فقد قسموه إلى أقسام عدة، يفيد منها الباحث عند الترجيح بين بعض المسائل الخلافية. وهذا التقسيم قائم على ثلاثة اعتبارات^(١):

الاعتبار الأول: اعتبار الرواية (السند).

الاعتبار الثاني: اعتبار طرق التحمل والأداء.

الاعتبار الثالث: اعتبار المادة اللغوية المسموعة والمروية.

أولاً: قسموا السماع باعتبار السند: إلى صحيح، وضعيف، ومتواتر، وآحاد، ومرسل (أو منقطع)، ومفرد، ومقبول، ومردود ومصنوع (أو موضوع).

١- الصحيح: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، على حد الصحيح في الحديث^(٢). وهذا يعني أن السماع الصحيح هو ما توافر فيه الشروط الآتية:

أ- اتصال السند

ب- عدالة الراوي

ج- ضبط الراوي.

٢- الضعيف: وهو الذي لم تثبت صحته لأحد الأسباب الآتية: ^(٣)

أ- عدم اتصال سنده؛ لسقوط راوٍ، أو جهالته.

ب- أو عدم الوثوق بروايته، لفقده شرطاً من شروط القبول^(٤)، أو للشك في سماعه.

وهذا النوع يقابل النوع الأول، وقد أورد له السيوطي مجموعة من الأمثلة^(٥).

(١) ينظر: لمع الأدلة ٨٣-٨٤، والمحصل (فخر الدين الرازي): ٢٠٣/١-٢١٧، والمزهر: ١١/١-٢٤٢.

(٢) المزهر: ٤٧/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٧٨/١.

(٤) ينظر: ص ٦٧، ٦٨ من هذا البحث.

(٥) لمزيد من التفصيل ينظر: المزهر ٧٩/١-٨٧.

٣- التواتر^(١)

التواتر: هو ما نقله عدد يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، كنقطة القرآن، وما تواتر من السنة، فإنهم انتهوا إلى حدٍّ يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب^(٢). وقد اختلف العلماء في إمكانية وقوعه في اللغة إلى قولين:

—القول الأول: أن دعوى التواتر في اللغة والنحو متعذر، وهو مذهب الرازي، وله في ذلك الأدلة الآتية:

أ- شدة اختلاف الناس في معاني الألفاظ المشهورة المتداولة بكثرة على ألسنة الناس اختلافًا لا يمكن القطع بما هو الحق، كلفظ «الله» و«الإيمان» و«الكفر» و«الزكاة» و«الصلاة» ونحو ذلك.

ب- جهالة وقوع شرط التواتر في مر الزمان؛ لأن من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة، فالجهل بذلك في اللغة أدى إلى الجهل بالتواتر؛ لأن الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط.

ج- أنه قد تواتر واشتهر بين العلماء أن هذه اللغة أخذت عن طائفة مخصوصة، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل، والأصمعي، وأصراهم، ولا شك أن هؤلاء لم يكونوا معصومين، ولا بالغين حدَّ التواتر^(٣).

ومن هذا المنطلق يرى الرازي أن الأولى تقسيم اللغة إلى قسمين:

القسم الأول: الألفاظ المتداولة المشهورة، والعلم الضروري حاصل بها؛ لأنها في الأزمنة الماضية كانت موضوعة لهذه المعاني، كلفظ «السماء، والأرض» فإنه باستطاعتنا الجزم بأنهما كانتا مستعملتين في زمان الرسول (صلى الله عليه وسلم) في هذين المسميين.

(١) ينظر: المحصول (فخر الدين الرازي) ٢٠٣/١، والزهر: ٨٨/١، والاقتراح: ٥٣.

(٢) ينظر: لمع الأدلة ٨٣، والزهر ٨٩/١.

(٣) ينظر: المحصول (فخر الدين الرازي) ٤٠٢/١-٤٠٦.

القسم الثاني: الألفاظ الغريبة، والطريق إلى معرفتها: الآحاد. ويرى أن أكثر ألفاظ القرآن، ونحوه، وتصريفه، من القسم الأول، وهو حجة. أما القسم الثاني فقليل جداً، وما كان كذلك فإنه لا يتمسك به في المسائل القطعية^(١).

-وأما القول الثاني: فهو جواز وقوع التواتر في اللغة، وهو مذهب الجمهور^(٢)، وإليه ذهب السيوطي، مستدلاً بمجموعة من الأمثلة التي تواترت على ألسنة الناس من زمن العرب إلى اليوم، وليس هو في القرآن، ومن ذلك أسماء الأيام، والشهور، والربيع، والخريف، والقمح، وغير ذلك من أمثلة كثيرة تكفي أن تكون دليلاً على وقوع هذا النوع في اللغة^(٣).

وهذا هو الراجح؛ لأنه لا يلزم في معنى التواتر في اللغة أن يكون تواترها عن العرب، بل قد يكون تواترها عن هؤلاء الذين أخذوها عن العرب، كما هو الأمر في القراءات؛ حيث بين بعض العلماء أنه لا يلزم في معنى تواتر القراءات تواترها عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، فقد يكون تواترها عن أئمة السبعة^(٤).

ثم اختلف أصحاب القول الثاني فيما يفيد التواتر إلى ما يلي:

-فالجمهور يرون أنه يفيد العلم الضروري؛ لأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط العقل، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس، وهذا موجود في خبر التواتر؛ فكان ضرورياً^(٥).

-وذهب آخرون إلى أنه يفيد العلم النظري؛ لوجود الارتباط بينه وبين النظر من جهة اشتراط حصول النقل من جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم، حتى يحكم عليه بالصدق^(٦).

(١) المحصول (الرازي): ٢١٥/١-٢١٧.

(٢) ينظر: لمع الأدلة ٨٣: حيث قال: فذهب الأكثرون إلى أنه {أي التواتر} ضروري.

(٣) ينظر: المزهر ٩٣/١-٩٦.

(٤) ينظر: البرهان ٣١٨/١، والإتقان: ٢٢٢/١.

(٥) ينظر: لمع الأدلة ٨٣، والمزهر: ٩٣/١-٩٦.

(٦) لمع الأدلة: ٨٣-٨٤، والمزهر: ٨٩/١.

- وذهبت طائفة قليلة إلى أنه لا يفيد علمًا ألبتة؛ لأن العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم فكذا بنقل جماعتهم^(١).

٣- الآحاد: وهو ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر^(٢).

وللعلماء في ثبوت اللغة بخبر الآحاد مذهبان:

المذهب الأول: يرى أنه لا تثبت اللغة بخبر الآحاد، ونسبه الرازي إلى الأصوليين^(٣).

المذهب الثاني: يرى ثبوت اللغة بخبر الآحاد^(٤)، وهو مذهب جمهور اللغويين، منهم ابن جني^(٥)، وابن الأنباري^(٦)، والسيوطي^(٧).

وهو الراجح؛ لأن الدليل إذا دل على وجوب العمل به في الشرع، كان في ثبوت اللغة واجبا؛ لأن إثباتها إنما يراد للعمل في الشرع^(٨).

ومن ثم اختلف أصحاب المذهب الثاني فيما يفيد خبر الواحد إلى ثلاثة أقوال: ^(٩)

- قول الجمهور هو أنه يفيد الظن.

- ومال غيرهم إلى أنه يفيد العلم مطلقا.

- وقال آخرون: إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة.

(١) لكن ردّ عليهم: بأنه ثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد، لمع الأدلة: ٨٤، والمزهر: ٨٩/١.

(٢) لمع الأدلة: ٨٤، والمزهر: ٨٩.

(٣) فقال: (والعجيب عند الأصوليين، أنهم أقاموا الدلالة على أن الخبر الواحد حجة في الشرع، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة، وكان هذا أولى) المحصول (فخر الدين الرازي): ٢١٢/١.

(٤) ينظر: لمع الأدلة ٨٤.

(٥) يرى ذلك ابن جني مع التفصيل، في (باب في الشيء يسمع من الفصح لا يسمع من غيره)، الخصائص: ٢١/٢ -

٢٨.

(٦) ينظر: لمع الأدلة ٨٤.

(٧) ينظر: المزهر ٨٩/١.

(٨) وهو كلام عبد الوهاب المالكي في الملخص في أصول الفقه نقله عنه السيوطي في المزهر: ٩٣/١.

(٩) ينظر: لمع الأدلة ٨٤، والمزهر ٨٩/١.

ورجح ابن الأنباري والسيوطي القول الأول؛ لأن خبر الواحد يتطرق إليه الاحتمال، ومن المعلوم أن الشيء المحتمل لا يفيد القطع^(١).

٥- **المرسل أو (المنقطع):** وهو الذي انقطع سنده^(٢). واختلف العلماء في حكم هذا النوع على النحو الآتي:

أ- قيل: إنه غير مقبول؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل، والمعلوم أن انقطاع السند يوجب الجهل بالراوي، فلا تعرف عدالته^(٣).

ب- وذهب بعض العلماء إلى قبول المرسل؛ لأن الإرسال صدر ممن لو أسند إليه لقب، ولم يتهم في إسناده، فكذلك في إرساله؛ لأن التهمة لو تطرقت إلى إرساله انتطرت إلى إسناده، وإذا لم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله^(٤).

والقول الأول أرجح؛ لقوة أدلته، وضعف أدلة القول الثاني؛ لأن قياس المرسل على المسند قياس مع الفارق، من جهة أن المسند صُرح فيه باسم الناقل، وأمكن الوقوف على حقيقة حاله، بخلاف المرسل^(٥).

٦- **المفرد:** وهو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة، ولم ينقله أحد غيره^(٦).

واشترط العلماء في قبول هذا النوع ثلاثة شروط:

أ- العدالة^(٧)، يقول ابن الأنباري: «يقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه غيره في النقل...»^(٨).

(١) لمع الأدلة: ٨٤، والمزهر: ٨٩/١.

(٢) لمع الأدلة: ٩٠، والمزهر: ٩٦/١.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ٩٠-٩١، والمزهر: ٩٧/١.

(٤) المصدرين السابقين - نفسه.

(٥) المصدرين السابقين - نفسه.

(٦) المزهر: ١٠٠/١.

(٧) ينظر: الخصائص ٢٥/٢.

(٨) لمع الأدلة: ٨٥.

ب- الضبط والإتقان^(١)؛ وهذا الشرط ضروري، حتى لا يتوهم أن تفرد الراوي كان بسبب سوء حفظه، أو اختلاطه.

ج- ألا يخالفه من هم أكثر عدداً منه^(٢).

لكن ابن جني يسقط الشرط الثالث؛ إذا كان الانفراد من عربي فصيح، وكان القياس يعاضده^(٣)؛ وذلك لأمرين:

الأول: لأنه يمكن أن يكون التفرد عمن ينطق بلغة قديمة، طال عهدهما وعفا رسمهما، ولم يُشارك الراوي في سماع ذلك منه^(٤).

الثاني: ولأن ما حفظ من اللغة أقل مما لم يحفظ؛ حيث لم يرو الرواة إلا القليل^(٥). يقول أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»^(٦).
٧- القبول:

هو الذي يرويه من اتصف بالأمانة والصدق والثقة والعدالة ولم يتهم^(٧). قال ابن فارس: «تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويَتَقَى المظنون»^(٨). وسواء أكان الراوي واحداً أم جماعة^(٩)، أم كان رجلاً أم امرأة^(١٠)،

(١) الزهر: ١٠٠/١.

(٢) المصدر السابق - نفسه.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٨٧/١.

(٤) المصدر السابق: ٢٤/٢، و٣٨٦/١.

(٥) المصدر السابق: ٣٨٦/١.

(٦) الصاحي: ٥٨، والخصائص: ٣٨٦/١، ونزهة الألباء، والزهر: ٥٢/١.

(٧) ينظر: الصاحي ٤٨.

(٨) المصدر السابق - نفسه.

(٩) قال الأصبهاني: ((...فاعلم أن هذا القدر؛ وهو انفراد شخص بنقل شيء من اللغة، لا يقدح في عدالته ولا يلزم من نقل الغريب أن يكون كاذباً في نقله)). الزهر: ٩٢/١.

(١٠) يقول السيوطي: ((ولهذا يسمع من النساء على الانفراد مطلقاً ومن العبيد)) الزهر: ١٠٧/١.

حرّاً كان أم عبداً^(١)، مسلماً أم كافراً^(٢)، بالغاً أم صبيّاً^(٣)، وسواء أكان الراوي من أهل الحق أم من أهل الأهواء^(٤). وأجاز السيوطي قبول كلام المجانين؛ مستدلاً بأن «كتب أئمة اللغة مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح (مجنون ليلي) ت (٦٨هـ)»^(٥).

٨- المردود:

هو المجهول الذي لم يعرف ناقله^(٦). وهذا النوع يردّ ولا يقبل^(٧)؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة^(٨).

أما لو وصف المجهول بالثقة والعدالة - كما هو الحال كثيراً عند سيويه في كتابه^(٩) - فقد أجاز ذلك بعض العلماء^(١٠)، وهو الصحيح؛ لأن تعديل الثقة مقبول، ولأنه قد يكون سكوته عن التصريح باسم الراوي لأسباب أخرى، كما ذكر يونس، حين سئل عن قوله: «حدثني الثقة

(١) المزهر: ١٠٧/١.

(٢) قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في فتاويه: ((اعتمد في العربية على أشعار العرب، وهم كفار؛ لبعدهم التندليس فيها، كما اعتمد في الطب، وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك)) المصدر السابق: ١٠٨/١.

(٣) يقول السيوطي: ((وكذلك لم يشترطوا في العربي الذي يحتج بقوله البلوغ، فأخذوا عن الصبيان)) المزهر: ١٠٨/١.

(٤) يقول ابن الأنباري: ((اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب، كاخطائية من الرافضة؛ وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه))، لمع الأدلة: ٨٦-٨٧، والمزهر: ١٠٩/١.

(٥) المزهر: ١٠٩/١.

(٦) لمع الأدلة: ٩٠، والمزهر: ١٠٩/١.

(٧) وهو مذهب الجمهور منهم ابن الأنباري في لمع الأدلة: ٩٠، وابن هشام؛ وذلك في معرض رده على الشعر الذي استدلل به الكوفيون على جواز مدّ المقصور للضرورة، حيث قال: ((الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه))، شرح شواهد ابن عقيل: ٦٢٨، وهو اختيار السيوطي في المزهر: ١٠٩/١.

(٨) لمع الأدلة: ٩٠، والمزهر: ١٠٩/١.

(٩) قال أبو زيد: ((كلّ ما قاله سيويه في كتابه أخبرت ثقة، فأنا أخبرتته))، مراتب النحويين واللغويين: ٣٢.

(١٠) ينظر: المزهر ١١١/١.

عن العرب « من الثقة؟ قال: « أبو زيد»، قيل له: فلم لا تسميه؟ قال: « هو حيٌ بعد، فأنا لا أسميه»^(١).

وذهب قوم إلى قبول المجهول -مطلقا-، وهم القائلون بقبول المرسل؛ لأنه نُقِلَ صدر ممن لا يتهم في نقله؛ لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول، لتطرق إلى نقله عن المعروف^(٢).

ومن أمثلة هذا النوع: ما رواه أبو علي القالي ت(٣٥٦هـ) في أماليه: « حدثنا بعض مشايخنا عن أبي العباس أحمد بن يحيى^(٣)، أنه قال: بلغني أنه قيل للأصمعي: قال أبو عبيده ت(٢٠٩هـ) الجخيف: التكير، والبأو: التكير، قال: أما البأو فنَعَمْ، وأما الجخيف فلا»^(٤).

٩- المصنوع أو(الموضوع): وهو أن يدخل الراوي في كلامه ما ليس من كلام العرب، وينسبه إليهم إرادة اللبس والتعني^(٥)، أما لو نسب إليهم بسبب النسيان أو قلة الضبط، كان ذلك من قبيل الخطأ أو التصحيف^(٦).

ووجد هذا النوع في القلم، وفي عصر المولدين، وخاصة في الشعر^(٧)؛ وسمي بالانتحال^(٨)، لكن العلماء أدركوا هذا النوع بسهولة؛ فنبهوا عليه وحذروا من الأخذ به، ومن ثم جعلوا ضوابط وقوانين من خلالها يمكن للمرء تمييز المصنوع عن غيره، ومن الأدلة

(١) مجالس ثعلب: ٧٣٤/٢، والمزهر: ١١١/١.

(٢) لكن ردّ عليه بأن النقل عن المجهول لم يصرح فيه باسم الناقل فلم يمكن الوقوف على حقيقة حاله. ينظر: المصدرين السابقين -نفسهما-.

(٣) هو المشهور بثعلب ت(٢٩١هـ)، ينظر: بغية الوعاة ٣٩٦/١.

(٤) أمالي القالي: ٩٦/١.

(٥) ينظر: الصاحي ٤٨، والمزهر: ١٣٥/١.

(٦) وأفرد لذلك ابن جني بابا في الخصائص: ((باب في سقطات العلماء)) ٢٥٢/٣.

(٧) وأورد السيوطي مجموعة كبيرة من الأمثلة في الشعر والنثر، ينظر: المزهر ١٤٠-١٤٥.

(٨) وفي القاموس: "وانتحل وتنحل ادعاه لنفسه وهو لغيره، ونخل القول كمنعه نسبة إليه" وهو في الاصطلاح: أن يدعي الشاعر لنفسه شعرا لغيره، ويُسمى أيضا: النحل. ينظر: نظرية الانتحال في الشعر الجاهلي (د. عبد الحميد المسلول ٥١، ومن تاريخ الأدب العربي (طه حسين): ١٢٧/١-١٨١، والمعجم للفصل في علوم اللغة ١٠٩/١.

على ذلك قول الخليل: «إن النحارير^(١) ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيث»^(٢). وقال ابن سلام الجمحي ت(٥٢٣١هـ): «في الشعر مصنوع مفتعل موضوع، لا خير فيه، ولا حجة في عربيته، ولا أدب يستفاد... وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية على إبطال شيء منه، أن يقبل من صحيفه، ولا يُروى عن صُحُفي... وللشعر صناعة وثقافة، يعرفها أهل العلم، كسائر العلم والصناعات... وقال قائل لخلف: إذا سمعتُ أنا بالشعر واستحسنته، فلا أبالي ما قلته أنت فيه وأصحابك. قال له: إذا أخذت درهما فاستحسنته، فقال لك الصراف: إنه رديء، هل ينفعك استحسنانك له؟»^(٣).

ومما يدلّ كذلك على أن العلماء كانوا يعرفون هذا النوع، ويدركون بسهولة أنه ليس من كلام العرب؛ ما رواه أبو علي الثعالبي في أماليه، من قول يحيى بن سعيد القطان: «رواة الشعر أعقل من رواة الحديث؛ لأن رواة الحديث يَرُؤُون مصنوعا كثيرا، ورواة الشعر ساعة ينشدون المصنوع ينتقدونه، ويقولون: هذا مصنوع»^(٤).

و كان ثمة دافعا دعا إلى صناعة الشعر ونسبته إلى غير قائله كما يراه ابن سلام، حيث قال: «كان قوم قَلَّتْ وقائعهم، وأشعارهم، فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار؛ فقالوا على السنة شعرائهم. ثم كانت الرواية بعدُ، فزادوا في الأشعار التي قِلت، وليس يشكل على أهل العلم زيادة الرواة، ولا ما وضعوا، ولا ما وضعه المولدون...»^(٥).

ثانيا: قسموا السماع باعتبار طرق تحمل روايته وأدائه إلى ستة أقسام:^(٦)

(١) النحارير: جمع نَحْرِير: وهو الخاذق الماهر العاقل المجرّب. اللسان (ن ح ر).

(٢) الصاحي: ٦٢-٦٣.

(٣) طبقات فحول الشعراء: ١/ ٤-١١.

(٤) ذيل الأمالي: ١٠٥، وهناك أدلة أخرى في الطبقات من أعمال خلف الأحمر، ينظر: الطبقات للزبيدي

١٧٩ و١٧، وينظر: أيضا الطبقات لابن سلام ١/ ٤٦-٤٧.

(٥) المصدر السابق: ١/ ٤٦-٤٧.

(٦) ينظر: الزهر ١/ ١١٣-١٣٥.

١- السماع من لفظ الشيخ أو العربي: وهو أن يسمع الراوي ممن يروي عنه

مباشرة، دون واسطة^(١). ولهذا النوع صيغ متعددة، ومختلفة في الدرجة^(٢).

٢- القراءة على الشيخ: وهو أن يقرأ الراوي مروياته على الشيخ، وهو يسمع^(٣).

ولهذه الطريقة -أيضا- صيغ في الأداء، أشهرها: قول الراوي: «قرأت على فلان» وقوله: «أخبرنا»، وقد يستعمل فيه -على القلة-: «حدثنا»^(٤).

٣- السماع على الشيخ: وهو أن يسمع الراوي مروياته في أثناء قراءة غيره على الشيخ^(٥).

وله صيغة مشهورة؛ وهي أن يقول الراوي: «قرأت على فلان، وأنا أسمع»^(٦). والمثال على ذلك؛ قول القالي: «أنشدني أبو بكر بن الأنباري، قال قرئ على أبي العباس لأبي حية النميري، وأنا أسمع»^(٧):

وخبرك الراشون أن لن أحبكم بلى ودستور الله ذات المحارم^(٨)

وقد يستعمل كذلك صيغة: «أخبرنا قراءة عليه، وأنا أسمع» و«أخبرني

فيما قرئ عليه، وأنا أسمع» ويستعمل كذلك في القلة: «حدثنا»^(٩).

٤- الإجازة: وهذا النوع يقع في رواية الكتب والأشعار المدونة^(١٠). وصيغته؛ أن

يقول الراوي «أجاز لي فلان»، ويتم ذلك عندما يقول الشيخ: «أروني ما أخذته من

(١) المزهر: ١١٣/١.

(٢) تنظر هذه الصيغ وأمثلتها في المصادر الآتية: مجالس ثعلب: ٧٧/١، ٧٩ و ٧٣٣/٢-٧٣٤، وأمال القالي: ١٥٨/٢ والإنصاف ٤٦٨/١، والمزهر ١١٣/١-١٣٥، والخزانة: ٤١/٥ و ٤٢ و ٤٤.

(٣) ينظر: المزهر ١٢٤/١.

(٤) تنظر: تلك الصيغ وأمثلتها في المصادر الآتية: ذيل الأمال: ١١٧ والمزهر: ١٢٥/١، ١٢٧.

(٥) المزهر: ١٢٧/١.

(٦) المصدر السابق -نفسه.

(٧) أمال القالي: ٢٨٠/٢.

(٨) ورد في أمال القالي: ٢٨٠/٢، والحماسة البصرية: ٨٥/٢، والحماسة الشجرية: ١٥٣، وفيه: وحدثك الراشون، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(٩) ينظر: المزهر ١٢٨/١.

(١٠) المزهر: ١٢٨/١.

حديثي». ومثال ذلك؛ قول ابن دريد ت (٣٢١هـ) في أماليه: «أجاز لي عمي عن أبيه، قال: أخبرني الشرقي، وأبو يزيد الأودي، قالاً: أوصى الأفوه بن مالك الأودي، فقال: يا معشر مذحج، عليكم بتقوى الله وصلة أرحامكم، وحسن التعزّي عن الدنيا بالصبر، تعزّوا، والنظر فيما حولكم، تفلحوا، ثم قال»^(١):

فينا معاشر لم يئنوا لقومهم وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا

وفيه:

لا يصلحُ الناسُ فوضى لا سراة^(٢) لهم ولا سراة إذا جهّألهم سادّوا^(٣)

وهذا النوع من السماع المدوّن يُنزل منزلة السماع المباشر من لفظ الشيخ في درجة الصحة، قال ابن الأنباري: «والصحيح، جوازها؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) كتب إلى الملوك، وأخبرت بها رسله، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه. وكتب صحيفة الزكاة والديات، ثم صار الناس يخبرون بها عنه، ولم يكن هذا إلا بطريق المناولة، والإجازة؛ فدل ذلك على جوازها»^(٤).

ومن العلماء من يرى عدم صحة هذا النوع؛ لأنه يقول أخبرني، ولم يوجد ذلك^(٥). لكن ابن الأنباري ضعف هذا القول؛ لأنه يجوز لمن كتّب إليه إنسان كتاباً، وذكر فيه أشياء أن يقول: «أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا» ولا يكون كاذباً وكذلك المرء هاهنا^(٦).

(١) أمالي ابن دريد: ٢٢٢ نقلاً عن الزهر: ١٢٩.

(٢) السراة: اسم جمع، وقيل جمع؛ وهو بمعنى: الشرف. ينظر: اللسان ٢٤٩/٦.

(٣) البيت للأفوه الأودي في ديوانه: ١٠، وينظر: اللسان، وفيه: (إنّا) بدلاً من (فينا) و(القوم) بدلاً من (الناس)، والتاج (ف وض).

(٤) لمع الأدلة: ٨٥.

(٥) المصدر السابق - نفسه.

(٦) المصدر السابق: ٨٥.

٥- **المكاتب:** وهي أن تكون الرواية عن طريق الكتابة^(١). والمثال على ذلك؛ قول

ثعلب ت (٢٩١هـ) في مجالسه: «بَعَثَ بِهَذِهِ الْآيَاتِ إِلَيَّ الْمَازِنِي ت (٢٤٩هـ)، وقال: أنشدنا الأصمعي»^(٢):

و قَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعَدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ^(٣)
ولهذا النوع صيغ في الأداء؛ منها - كما مرَّ سابقاً - «بعث إليّ فلان»، أو «أخبرني فلان فيما كتب إليّ»^(٤).

٦- **الوجدادة:** وهي أن يقول الراوي: وجدت في كتاب فلان كذا وكذا^(٥). والمتبع في

غضون أمات كتب اللغة، يجد أن السلف عبروا عن هذا النوع بصيغ مختلفة؛ ولعل أهمها:

أ- وجدت في كتاب فلان^(٦).

ب- وجدت بخط فلان^(٧).

ج- نقلت من كتاب فلان، أو نقلته من كتاب، ولم أسمع^(٨).

د- لم أر إلا في كتاب فلان^(٩).

هـ- كذا وجدته ولم أسمع سماعاً^(١٠). وغير ذلك من الصيغ الدالة على الوجدادة.

(١) ينظر: المزهري ١/١٣١ وما بعدها.

(٢) مجالس ثعلب: ١/١٤٧.

(٣) وهو لدوسر بن دهيل القريني، وقيل: هو لرجل من بني يربوع. ينظر: الأصمعيات: ١٥٠، والإنصاف: ٢/٥٠٠، والخزانة: ١/١٤٩.

(٤) ينظر: المزهري ١/١٣١-١٣٢.

(٥) ينظر: المزهري ١/١٣٢.

(٦) ينظر: ذيل الأمازي ١٢٢.

(٧) ينظر: المحمل لابن فارس (أ م م)، والمزهري: ١/١٣٥.

(٨) ينظر: الصحاح، وفيه ((وهذا الحرف نقلته من فلان ولم أسمع)) (ح ق د).

(٩) المصدر السابق: (ط ق ق).

(١٠) المزهري: ١/١٣٥.

ثالثاً: قسموا السماع باعتبار المادة اللغوية المسموعة إلى عدة أقسام^(١):

وهي كالآتي: فصيح، ضعيف، ومنكر، ومتروك، ورديء مذموم، ومطرد، وشاذ، وغريب نادر، ومستعمل، ومهمّل، ومفرد، ومعرب، ومولّد؛ وتفصيلها على النحو الآتي:

١ - الفصيح:

يعدّ هذا القسم من أهم أقسام السماع؛ لأنه مدار كثير من الدراسات اللغوية، والمآخذ التي لجأ إليها المعاصرون في طعن النحاة، فلاهميته سنبسط الكلام فيه أكثر من غيره؛ وذلك في عدة جوانب:

أ - مفهوم الفصاحة في اللغة والعلاقة بينها وبين مفهومها في الاصطلاح:

(الفاء والصاد والحاء) أصل يدل على خلوص في شيء، ونقاء من الشوب^(٢). « وأصله في اللبّ؛ يقال: فصّح اللبّ، فهو فصّيحٌ ومُفصّح: إذا تعرّى من الرغوة »^(٣)؛ قال الشاعر:

فَلَمْ يَخْشَوْا مَصَالَتَهُ عَلَيْهِمْ وَتَحْتَ الرَّغْوَةِ اللَّبُّ الْفَصِيحُ^(٤)

ومنه استُعير اللسان الفصيح الطليق^(٥). وفصّح الرجل: جادت لفته، حتّى لا يلحن، وأفصح: تكلم بالعربية^(٦). والفصيح في اللغة: المنطلق اللسان في القول الذي يعرف جيد الكلام من رديئة^(٧).

تّمّا سبق يتضح لنا -جليّاً- أن مدار الفصاحة في اللغة تدور حول الظهور، والإبانة، والانكشاف، والخلوص، والنقاء. وكلّ هذه المعاني لها علاقة بالمعاني الاصطلاحية لمفهوم

(١) تنظر: الأقسام كلها في: الزهر ١/١٤٦-٢٥٣.

(٢) معجم مقاييس اللغة: (ف ص ح).

(٣) مفردات ألفاظ القرآن: ٦٣٧.

(٤) هو لنضلة السلمي، ينظر: اللسان (ف ص ح).

(٥) ينظر: معجم مقاييس اللغة (ف ص ح).

(٦) ينظر: المفردات للراغب: ٦٣٧، ومعجم مقاييس اللغة (ابن فارس): (ف ص ح).

(٧) اللسان: (ف ص ح) ١٠/٢٧٠.

الفصاحة عند البيانيين؛ وهو: أنها صفة للفظ المفرد، والكلام، والمتكلم^(١).

فهى فى اللفظ المفرد: خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس.

وفى الكلام: خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، مع فصاحتها.

وفى المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير الفصيح^(٢).

فالمعنى اللغوى ملحوظ بجلاء فى المعنى الاصطلاحي؛ لأن كلا منهما يدلّ على الصفاء، والخلوص من الشوائب التى تحول دون المطلوب، وهى فى الكلام ما قد تعثر به العيوب التى تخل بوظيفة البيان، ومن هذه العيوب ما يقع فى الكلمة المفردة، ومنها ما يقع فى الكلام المؤلّف، ومنها ما يقع بسبب قصور فى المتكلم، وعدم اقتداره على التعبير بالطريقة المثلى^(٣).

ب- مفهوم الفصاحة فى اصطلاح اللغويين:

كان اللغويون والنحاة أوّل من استخدم مصطلح « الفصاحة »؛ وذلك فى أثناء قيامهم بجمع اللغة، فوصفوا بعضها بالفصاحة، وبعضها الآخر بالضعف، فبنّوا القواعد على ما سنوه فصيحاً.

وكان مدار « الفصاحة » عندهم - فى الغالب - على كثرة استعمال العرب لها^(٤)؛ قال الجاربردى ت(٧٤٦هـ) فى تعريفه للفصيح: « أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور، واستعمالهم له أكثر »^(٥)، وسئل أبو عمرو: « أخبرني عمّا وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلّّه؟ فقال: لا، فقال السائل: كيف تصنع فيما خالفك فيه وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات »^(٦).

(١) ينظر: بغية الإيضاح (د. عبد المتعال الصعدي): ١١/١-١٢.

(٢) المصدر السابق: ١٢/١-٢٦، والتعريفات للجرجاني: ١٦٩.

(٣) مقياس البلاغة بين الأدباء والعلماء (د. حامد صالح الربيعي): ٤٦٤.

(٤) الزهر (السيوطي): ١٤٦/١-١٤٧.

(٥) المصدر السابق: ١٤٩/١.

(٦) طبقات النحويين واللغويين: ٣٩.

وهذا ما يُفهم من تعريف ابن الأنباري للنقل حيث قال: « اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى الكثرة »^(١).

ونلاحظ أن مدار الفصاحة عند اللغويين لم يكن مقصوراً على النص المسموع فقط، بل تعداه إلى المتكلم بهذا النص؛ بناء على دوره البارز في تحقيق معنى الفصاحة، ومن هنا لجأ اللغويون إلى تحديد القبائل التي غلبت على الظن أنها أفصح من غيرها، من جهة تمثيل لغتها للعربية النموذجية تمثيلاً كاملاً؛ بسبب بعدها عن المؤثرات الخارجية التي تؤدي إلى تطور اللغة فيبعدها عن معنى الأصالة^(٢).

ومن ثم نلاحظ أنهم جعلوا الفصاحة في درجات متفاوتة؛ ففيها الأفصح، والفصيح، تشبيهاً في ذلك - بعلوم الحديث التي تتفاوت فيها رتب الصحة إلى الأصح والصحيح^(٣). فالأفصح عندهم: هو القرآن الكريم؛ حيث قام الإجماع عندهم أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، ولا خلاف بينهم في ذلك^(٤).

وكانت نصوصهم الفصيحة مستقاة من ثلاثة مصادر: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الموثوق بهم^(٥).

ج- مفهوم الفصاحة عند علماء البلاغة والنقد، وعلاقة ذلك بمفهوم اللغويين:

أشرت - فيما سبق - إلى أن اللغويين كانوا أوّل المستخدمين لمصطلح « الفصاحة »، لكنهم هجروه بعد أن توقفت حركة جمع اللغة؛ حيث توقف الاحتجاج بأقوال العرب جميعهم؛ لظهور فساد الألسنة؛ ومن هنا لم يكونوا بحاجة إلى استخدام هذا المصطلح الذي يحدد لنا من يؤخذ عنه ومن لا يؤخذ عنه من العرب.

(١) ينظر: ص ٢٤-٢٥ من البحث.

(٢) فاقترضوا على القبائل الست الآتية: قيس، وميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. وسيأتي الكلام عليه - إن شاء الله -، ينظر: ص ٩٩ من البحث.

(٣) ينظر: الزهر ١/١٦٨.

(٤) وقد حكى السيوطي الإجماع على ذلك عن ابن خالويه في شرح الفصيح، ينظر: المصدر السابق - نفسه.

(٥) ينظر: ص ٢٥ من البحث.

وبعد ذلك أحياء البيانين في دراستهم البلاغية، وكانت « الفصاحة » عند الأوائل منهم تعني: « خصوصية تدلّ على جودة الكلام، مدارها على مدى الإبانة، والبعد عن العُجْمَة، والتمكن من استعمال اللغة »^(١).

وعلى هذا ورد معنى « الفصاحة » في قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾^(٢). ومن ثم تطور مفهوم « الفصاحة » عندهم؛ بسبب ظهور اتجاهين متباينين في الدراسات البلاغية^(٣):

الاتجاه الأول: هم أنصار اللفظ، فعرفوا « الفصاحة » بهذا الاعتبار.

الاتجاه الثاني: هم أنصار المعنى، وأنصار اللفظ والمعنى معا؛ حيث عرفوا الفصاحة باعتبار النظم.

و كانت الفصاحة عند أصحاب الاتجاه الأول متعلقة باللفظ، في حين جعلوا البلاغة خاصة بالمعنى، وكان أبو هلال العسكري، وابن سنان الخفاجي ت (٤٦٦هـ) خير مثال لهذا الاتجاه، فمدار الفصاحة عند أبي هلال العسكري على الخصائص النوعية للألفاظ، التي يؤدي بها المعنى أداءً بيانيًا، وأما البلاغة فمدارها على التأثير الذي يحدثه ذلك البيان عند المتلقي، فالبلاغة مبنية على الفصاحة، والفصاحة مبنية على حسن الألفاظ^(٤)، ولذلك قال: « ومن الدليل على أن الفصاحة تتضمن اللفظ، والبلاغة تتناول المعنى؛ أن البيغاء يسمى فصيحاً ولا يسمى بليغاً؛ إذ هو يقيم الحروف وليس له قصد إلى المعنى الذي يؤديه... »^(٥).

لكن ابن سنان الخفاجي -لموقفه من العلاقة بين اللفظ والمعنى- جعل الفصاحة للفظ والبلاغة للفظ والمعنى معا؛ حيث قال: « لا يقال في كلمة واحدة لا تدلّ على معنى

(١) مقاييس البلاغة: ٤٦٥.

(٢) القصص: ٣٤.

(٣) ينظر: مقاييس البلاغة: ٤٦٦.

(٤) المصدر السابق: ٢٦٧.

(٥) الصناعتين: ٨.

يفضل عن مثلها بليغة، وإن قيل فيها فصيحة، وكلّ كلام بليغ فصيح، وليس كلّ فصيح بليغا، كالذي يقع في الإسهاب في غير موضعه»^(١).

أما أصحاب الاتجاه الثاني -وعلى رأسهم القاضي عبد الجبار ت(٤١٥هـ)- فقد جعلوا مدار الفصاحة في النظم؛ وهذا يعني أن الفصاحة عندهم لا تظهر إلا في الكلام المنظوم؛ وذلك عندما قال: «فالذي به تظهر المزية ليس إلا الإبدال الذي يختص الكلمات، أو التقدّم والتأخر الذي يختص الموقع، أو الحركات التي تختص الإعراب؛ فبذلك تقع المباشرة. ولا بُدّ في الكلامين اللذين أحدهما أفصح من الآخر أن تكون إنما زاد عليه بكلّ ذلك، أو بعضه، ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره، وكذلك فيها إذا تغيرت حركاتها»^(٢).

ثم جاء من بعده عبد القاهر الجرجاني ت(٤٧١هـ)، فوضّح فكرة النظم، وحدّد مصطلح «الفصاحة» من طبيعة هذه الفكرة؛ فهو لا ينكر ما للفظ المفرد من قيمة، لكنه يرى أن ذلك خارج عن إطار الفصاحة؛ لأن اللفظ المفرد بطبيعته معجمي، له دلالة ثابتة، وصورة ثابتة، لا يستطيع الأديب أن يصنع فيها شيئا^(٣)؛ ولهذا قال في خاتمة حديثه الذي قرر فيه أن الفصاحة والبلاغة للمعاني (النظم): «قد بطل الآن من كلّ وجه وكلّ طريق، أن تكون «الفصاحة» وصفا للفظ من حيث هو لفظ، ونطق لسان»^(٤).

وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين تلخيص موقف أصحاب هذا الاتجاه بأنه:

١- لا مكان للكلمة المفردة في مقياس الفصاحة عند أصحاب هذا الاتجاه.

٢- الإمام عبد القاهر لا ينفي أن تكون للفظ أوصاف خاصة، ولكنها ليس مما تعوّل عليه الفصاحة.

(١) سر الفصاحة (ابن سنان الحفاجي): ٦٠.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: ٢٠٠/١٦.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٢١-٤٧٦.

(٤) المصدر السابق: ٤٥٣.

٣- يطلق وصف الفصاحة على الكلام المنظوم الذي يشمل اللفظ والمعنى لا على اللفظ، ولا على المعنى وحده^(١).

وقد ظلَّ مفهوم الفصاحة عند البلاغيين في اضطراب -رغم تلك الجهود التي بذلها عبد القاهر في نظرية النظم- حتى استوى على يد السكاكي ت(٦٢٦هـ)؛ حيث تمكن أن يجعل حدًّا لتلك الخلافات، حين أرجع مفهوم الفصاحة إلى تعريف اللغويين السلف، فكان تعريفه يُمثِّل المفهوم النهائي للفصاحة؛ وذلك حين قسَّم الفصاحة إلى قسمين:

- قسم راجع إلى المعنى: وهو خلوص الكلام عن التعقيد.
- قسم راجع إلى اللفظ: وهو أن تكون الكلمة عربية أصيلة، وعلامة ذلك: أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعريتهم أدور، واستعمالهم لها أكثر، لا مما أحدثها المولدون، ولا مما أخطأت فيه العامة، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة، وأن تكون سليمة عن التنافر^(٢).

وعندما نرجع إلى مفهوم الفصاحة عند اللغويين، والنحويين^(٣)، نجد أن تعريف السكاكي -هذا- يعدّ تكراراً لما قاله اللغويون من قبل؛ ومن هنا يتَّحدُ مفهوم الفصاحة عند اللغويين مع مفهومها عند البلاغيين المتأخرين، ويكون مدارها عندهما على كثرة استعمال العرب الفصحاء للكلمة، أو التركيب.

ورغم هذا الاتحاد في المفهوم العام بين اللغويين والبلاغيين، إلّا أن ثمة فروقا دقيقة بين المفهومين، أهمها ما يلي:

- ١- أن الفصاحة عند اللغويين لا يكفي فيها مجرد كثرة الاستعمال، بل لا بد أن يكون هذا الاستعمال في مدّة زمنية معينة^(٤)، في حين نجد أن الفصاحة عند البلاغيين يمكن أن

(١) مقاييس البلاغة: ٤٧٩.

(٢) مفتاح العلوم (السكاكي): ٦٥٣.

(٣) ينظر: ص ٢٤-٢٥ من البحث.

(٤) سيأتي الحديث عليه في شروط السماع ص ٩٨-١٠٤ من هذا البحث.

تطلق على كل نص توافرت فيه شروط الفصاحة المعتمدة^(١)، مهما كان الزمان الذي قيل فيها ذلك النص.

٢- وكذلك لا بد أن يكون النص الفصيح المعتمد في الدراسات اللغوية في بيئة لغوية معينة، بعيدة عن قسمة التأثير بالأجانب. وهذا مما لا يُراعى في الدراسات البلاغية؛ لأنها متعلقة عندهم بالمعاني وهذا يتساوى فيه جميع الناس^(٢).

٣- ثم إن غرض اللغويين في تحديد مفهوم الفصاحة، إنما هو من أجل تحديد المادة اللغوية الصالحة والمعتمدة في الدراسة اللغوية، ومن هنا تشددوا في تحديد مفهومها بقيود تحول دون إدخال ما ليس من كلام العرب الفصحاء فيه. أما البلاغيون فإنهم يقصدون من وراء تحديد مفهومها: الاقتداء بما في كلامهم الأدبي، فكان عملهم واقعا بعد تحديد اللغويين؛ لأن تَوَاحِي معاني النحو شرط في الفصاحة^(٣).

وعدم إدراك هذه الفروق، أدى إلى طعن المعاصرين في موقف النحاة، في اشتراط الفصاحة في الحجية اللغوية.

٢- الضعيف، والمنكر، والمتروك^(٤):

أ- الضعيف: هو ما انحط عن درجة الفصيح^(٥)؛ بسبب اختلال ضابط من ضوابط الفصاحة فيه^(٦). ومثال ذلك ما ورد في ديوان الأدب للفارابي ت (٣٥٠هـ): «اللَّهجة لغة في اللهجة؛ وهي ضعيفة. وأتبدَّ نبيذا لغة ضعيفة في تَبَدَّ. وانتقَع لونه لغة ضعيفة في امتنع.

(١) ينظر: تلك الشروط في بغية الإيضاح: ١٢/١- ٢٦.

(٢) ينظر: ص ٥٤ من البحث.

(٣) ولهذا عرّف عبد القاهر الجرجاني فصاحة النظم بأنه تَوَاحِي معاني النحو. ينظر: دلائل الإعجاز ٥٥-٥٦.

(٤) وقد ذكر السيوطي هذه الأنواع الثلاثة تحت قسم واحد؛ لأن حكمها واحد: وهو عدم الأخذ بها في الاحتجاج اللغوي، ينظر: المزهر ١/١٦٩.

(٥) المصدر السابق - نفسه.

(٦) فضَّغَهُ ناشئ عن قلة الاستعمال مع مخالفة القياس المطرد؛ كما يتضح في قول الفارابي المذكور أعلاه.

وَتَمْتَدِّلُ بِالْمَنْدِيلِ لُغَةً ضَعِيفَةً فِي تَنْدَلٍ، وَوَاحَاهُ لُغَةً فِي آخَاهُ؛ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ. وَالْإِمْتِحَاءُ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي الْإِمْحَاءِ»^(١).

ب- المنكر: هو ما أنكره بعض العلماء ولم يَعْرِفْهُ؛ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ^(٢). وَهُوَ أَوْضَعُفٌ مِنَ الْأَوَّلِ^(٣). وَمِثَالُ ذَلِكَ: إِنْكَارُ أَبِي حَاتِمٍ ت(٢٥٠هـ) عَلَى عِمَارَةَ بْنِ عَقِيلٍ جَمْعَهُ الرِّيحَ عَلَى أَرْيَاحٍ؛ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ فِيهِ: إِنَّمَا هِيَ أَرْوَاحٌ، فَقَالَ: قَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾^(٤) الْآيَةُ وَإِنَّمَا الْأَرْوَاحُ جَمْعُ رُوحٍ. قَالَ ابْنُ جَنِّي: فَعَلِمْتُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مِمَّنْ لَا يَجِبُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ^(٥).

وَمِنْهُ كَذَلِكَ مَا قَالَهُ أَبُو حَاتِمٍ: بَأَنَّ الْأَصْمَعِيَّ كَانَ يَنْكُرُ «زَوْجَةً»، وَيَقُولُ: إِنَّمَا هِيَ زَوْجٌ؛ وَكَانَ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾^(٦)، قَالَ فَأَنْشَدْتُهُ قَوْلَ ذِي الرِّمَّةِ^(٧):
أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أُمُّ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرِ الْعَامَ ثَاوِيًا^(٨)
فَقَالَ: ذُو الرِّمَّةِ طَالَمَا أَكَلَ الْمَالِحَ، وَالْبَقْلَ، فِي حَوَانِيتِ الْبِقَالَيْنِ^(٩). وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَقَدْ قَرَأْنَا عَلَيْهِ لِأَفْصَحِ النَّاسِ، فَلَمْ يَنْكُرْهُ^(١٠):

فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوَهْنَ زَوْجَتِي وَالطَّامِعُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا^(١١)

(١) ديوان الأدب: ١/١٣٦ و ٢/٢٩٤.

(٢) ينظر: المزهري ١/١٦٩.

(٣) المصدر السابق - نفسه.

(٤) الحجر: ٢٢.

(٥) الخصائص: ٣/٢٩٥.

(٦) الأحزاب: ٣٧.

(٧) الخصائص: ٣/٢٩٥.

(٨) ديوانه: ٢/١٣١١، والكامل (المبرد): ٢/٥٤.

(٩) ولعل هذا كناية عن تحضره؛ ففسد لسانه؛ لإقامته في الحاضرة.

(١٠) ينظر: الخصائص ٣/٢٩٥، والمزهري ١/١٦٩.

(١١) شجوهن: أي حزنهن. ينظر: اللسان، والقاموس المحيط (ش ج أ). والبيت لعبدة بن الطيب، لم أقف على ديوانه،

ينظر: شرح المفصلية (ابن الأنباري) ٣٠١، وفيه: (والأقربون) بدلا من (والطامعون)، والخصائص ٣/٢٩٥، والمزهري ١/١٦٩.

و قال الأصمعي: لا تكاد العرب تقول: زوجته، إلا قليلاً^(١).

ج- المتروك^(٢): ما كان قديماً من اللغات، ثم تُرك واستُعمل غيره^(٣). كأسماء الأيام في الجاهلية، نحو شِيار (السبت)، وأوّل (الأحد)، وأهون وأوهد (الاثنين)، وجُبّار (الثلاثاء)، ودُبّار (الأربعاء)، ومؤنّس (الخميس)، وعروبة (الجمعة)^(٤).

٣- الرديء المذموم:

وهو ما قل جداً في الاستعمال، وضعف في القياس^(٥). قال السيوطي: «هو أقبح اللغات، وأنزلها درجة»^(٦).

وهذا النوع لا يقاس عليه مطلقاً قال ابن جني: «فأما أن تقل إحداهما جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً؛ ألا تراك لا تقول: مررت بك، ولا المال لك، قياساً على قول قضاة: المال له، ومررت به...»^(٧).

ومثل ابن فارس لهذا النوع، في باب اللغات المذمومة بعدة لغات منها^(٨):

(١) الزهر: ١٧٠/١.

(٢) وقد سماه بعض العلماء بـ"المات"، ويعد الخليل -رحمه الله- أول من استخدم هذا المصطلح بهذا المعنى؛ وذلك عندما قال في كتابه (العين: ٢/٢١٥): «ويقال: عنداوة فعللوة، والأصل أميت فعله لا يُدرى أمن عندي يُعندي أم عدا يعدو فلذلك اختلف فيه»، وقد استخدم هذا اللفظ في مواضع كثيرة من العين، ينظر: ٤٨، ٤٠/٢، ٢١٥، ٢١٥/٣، ٢٤/٤، ٧٦، ٥/١٦٨، وينظر: موت الألفاظ (د. عبد الرزاق بن فراج الحري)، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١٠٧) السنة (٢٩) ١٤١٨-١٤١٩هـ.

(٣) الزهر: ١٦٩/١.

(٤) المصدر السابق: ١٧٤/١.

(٥) وهذا التعريف استنباط من كلام ابن جني في الخصائص: ١٠/٢.

(٦) الزهر: ١٧٥/١.

(٧) الخصائص: ١٠/٢.

(٨) الصاحي: ٥٣-٥٦، والخصائص: ١٠/٢-١٢، والزهر: ١٧٥/١-١٨٠.

العننة^(١)، والكشكشة^(٢)، والكسكة^(٣)، وقلب الباء حرفا بين الباء والفاء، كقولهم: «فور» بدلا من «بُور»، وقلب الجيم إلى حرف بين القاف والكاف والجيم، نحو «كَمَل» بدلا من «جَمَل»، ومنها كذلك: الفحفحة^(٤)، والوكم^(٥)، والوهم^(٦)، ونحو ذلك.

٤- المطرد والشاذ:

يعدّ مبحث الاطراد والشذوذ من أهم المباحث المرتبطة بأدلة النحو وأصوله؛ ولهذا يُساغ القول فيهما على نحو يوضّحهما، ويكشف الغطاء عن المراد بهما؛ ولأن هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي غمّض على بعض الباحثين المعاصرين فهمه؛ فاتهموا النحاة، وردوا عليهم. وكلّ هذا يقتضي أن نفصّل في هذا الموضوع.

أ- المطرد: من الاطراد؛ وهو في اللغة له عدة معانٍ منها:

(١) وهي قلب الهزمة المبدوءة بها عينا، فيقولون في أنك: عنك، وتنسب إلى قيس، وتميم. ينظر: المصادر السابقة - نفسه.

(٢) ويقال: (الكشكشة بكسر الكافين): وهي قلب كاف المخاطب شيئا في حالة الوقف، وقيل هي: إلحاق شين لكاف المخاطب في الوقف؛ نحو عليكش، ومن العلماء من لا يقيدها في حالة الوقف بل يجري الوصل بجرى الوقف. ونسبت إلى أسد وربيعة ومضر. ينظر: المصادر السابقة، وسر الصناعة: ٢٠٦/١ والخزانة: ٤٦٤/١١، والكمال للمبرد: ٢٢٣/٢، وجمهرة اللغة: (ش ك ش ك) ١٥٣/١، وتاج العروس: (ك ش ش)، وشرح المفصل: ٤٨/٩ وفصول في علم اللغة (د. رمضان عبد التواب): ١٤٤-١٤٥، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ١٧٦/٤.

(٣) ويقال: الكسكة: وهي زيادة سين بعد كاف المؤنث في الوقف؛ نحو: أبوس. وقيل: هي زيادة سين بعد كاف المؤنث في الوقف؛ نحو: أعطيتكس. وعند الفراء هي إلحاق السين بكاف المخاطب المذكر أو قلب الكاف سينا، ونسبت إلى ربيعة، وهوازن، ومضر، ينظر: المصادر السابقة - نفسها-، والكتاب: ١٩٩/١، والكمال: ٢٢٣/٢، والصاحي: ٥٤، والإبدال (أبي الطيب اللغوي): ٢٠٧/٢، والخصائص: ١٠/٢-١٢، والمزهر: ١٧٥/١-١٨٠.

(٤) هي جعل الحاء عينا؛ ونسبت إلى هذيل. ينظر: المزهر ١٧٦/١.

(٥) وهي قلب ضمة كاف عليكم، وبكم كسرة، إذا كان قبلها ياء، أو كسرة؛ فيقولون: عليكم، وبكم. ونسبت إلى ربيعة. ينظر: المصدر السابق - نفسه.

(٦) وهي قلب ضمة الهاء في منهم، وعنهم، وبينهم، كسرة؛ إذا لم يكن قبلها الياء ياء ولا كسرة؛ فيقولون: منهم، وعنهم، وبينهم. ونسبت إلى كلب. ينظر: المصدر السابق - نفسه.

- التتابع والاستمرار^(١)؛ يقال: «اَطْرَدَ الأمر أو الشيء: تَبِعَ بعضه بعضا،

وجرى... واَطْرَدَ الكلام: تَتَابَعَ، واَطْرَدَ الماء: تابع سيلانه»^(٢) قال قيس بن الخطيم:

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَاطِرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعِمْرَةٍ وَحَشًا غَيْرَ مَوْقِفٍ رَاكِبٍ^(٣)

أراد بالمذاهب: جلودا مذهباً بخطوط يُرى بعضها في إثر بعضها؛ فكأنها متتابعة^(٤).

- الاستقامة؛ يقال: «اَطْرَدَ الأمر: استقام. وأمر مُطَرِّدٌ: مستقيم على جهته. وفلان

يمشي مشياً مُطَرِّدًا؛ أي: مستقيماً»^(٥).

و أما المراد بالمطرّد في أصول النحو؛ فمأخوذ من المعنى اللغوي الأول، ويقصد به: ما

تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف؛ قال ابن جني: «فجعل أهل علم

الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطرداً»^(٦).

وقد يُفهم -أيضاً- من المعنى الاصطلاحي المعنى اللغوي الثاني (الاستقامة)؛ لأن ما

جرى على قواعد النحو والصرف من الكلام يعدّ مستقيماً.

ب- الشاذ: من شَذَّ الشيء يَشُدُّ (بالكسر) وَيَشُدُّ (بالضم) شَذًّا وشُدُوذًا: نَدَرَ عن

الجمهور، وخرج عنهم، وانفرد^(٧)؛ قال الليث: «شَذَّ الرجل: إذا انفرد عن أصحابه،

وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ»^(٨).

والمعنى الاصطلاحي مأخوذ - كذلك - من المعنى اللغوي؛ إذ يُراد به: ما فارق ما علي

بقية بابه، وانفرد عن ذلك^(٩).

(١) ينظر: الخصائص ٩٦/١.

(٢) اللسان، والتاج: (ط رد).

(٣) ديوانه: ٣٣، والخصائص: ٩٦/١، والتاج: (ط رد).

(٤) التاج: (ط رد).

(٥) اللسان: (ط رد).

(٦) الخصائص: ٩٧/١.

(٧) المحكم (ابن سيده)، وينظر: اللسان، والتاج، والقاموس (ش ذ ذ).

(٨) التاج: (ش ذ ذ).

من خلال ما سبق في تعريف كل من المطرد والشاذ، نجد أن الأمر فيهما ليس مبنياً - فقط - على كثرة وجود أحدهما؛ لأن الكلام قد يقل، ولكنه مطرد وقياسي، وقد يكثر الكلام إلا أنه شاذ لا يقاس عليه^(٢)؛ ولهذا قال الشريف الجرجاني: «الشاذ: ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته»^(٣).

وقد قسم بعض العلماء هذا الشاذ - من حيث قبوله وعدمه - إلى قسمين:

- ١- شاذ مقبول: وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء.
- ٢- شاذ مردود: وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء^(٤).

ولعل ابن جني يعدّ أوّل من تطرّق إلى دراسة مواقف النحاة في الاطراد والشذوذ، دراسة مستفيضة، وتوصّل إلى تقسيم السماع - من حيث حكم كل من المطرد والشاذ - إلى أربعة أقسام^(٥)؛ فقال: «اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب»^(٦)، ثمّ بين حكم كل قسم من حيث الاحتجاج وعدمه:

الأول: ما اطرّد في الاستعمال والقياس معاً؛ وهذا هو غالب أساليب العربية، وقواعد النحو؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ الاسم إذا دخلت عليه حروف الجر، ونحو ذلك. وهذا النوع حجة بالإجماع؛ لأنه الغاية المطلوبة^(٧).

(١) ينظر: الخصائص ٩٧/١.

(٢) ينظر: الخصائص ١١٥/١.

(٣) التعريفات: ١٢٤.

(٤) المصدر السابق - نفسه.

(٥) وقد سبقه إلى هذا التقسيم أستاذه ابن السراج في كتابه: {الأصول ٥٧/١}؛ فقسمه إلى ثلاثة أقسام، لكن يرجع إلى ابن جني فضل التطوير، والتوضيح بالأمثلة.

(٦) الخصائص: ٩٧/١، والزهر: ١٨١/١.

(٧) المصدر السابق - نفسه.

الثاني: ما اطرّد في القياس دون الاستعمال؛ كالماضي من: يَذَرُ، وَيَدَعُ^(١)؛ ووجه اطراد هذين المثالين في القياس دون السماع: أن المعروف قياساً في أساليب العرب أن يكون لكلّ فعلٍ مضارعٍ فعلٌ ماضٍ، بيد أن العرب لم يستعملوا هذا القياس في بعض أفعال المضارع؛ نحو يَذَرُ، وَيَدَعُ، فلم يستعملوا ماضيهما: وَذَرَ، وَوَدَعَ استغناءً بـ«ترك»^(٢)؛ فكان ماضيهما -بذلك- مطّرداً في القياس على بابه، شاذاً، أي: (قليلاً) في استعمال العرب^(٣).

ومن أمثلة ذلك -أيضاً-: «مكان مُبْقِل»^(٤)؛ هذا هو القياس، لكن العرب أكثروا استعمال باقل، فالأوّل مسموع على القلة^(٥). ومنه كذلك استعمال الاسم الصريح منعولاً لـ«عسى»، نحو قولهم: عسى زيدٌ قائماً أو قياماً؛ فهذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره، والاختصار على ترك استعمال الاسم هنا، فيقولون: عسى زيد أن يقوم^(٦)؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾^(٧).

ثم بين ابن جني بأن الواجب في هذا النوع هو الاقتداء بالعرب، وترك ما تركوه في ذلك، مع مراعاة القياس في نظيره الذي لم يرد السماع على خلافه^(٨)؛ كبقية أخوات

(١) الخصائص: ٩٧/١، والمزهر: ١٨١/١.

(٢) ينظر: الأصول (ابن السراج) ٥٧/١.

(٣) وقد ورد الماضي ((يدع)) في قوله -تعالى-: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ بالتخفيف على قراءة ابن عباس، وعروة بن الزبير، وابنه هاشم، وابن أبي علبه، وأبي حية. ينظر: فتح القدير ٦١١/٥.

(٤) الخصائص: ٩٧/١.

(٥) ينظر: المزهر ١٨١/١.

(٦) الخصائص: ٩٧/١-٩٨، والمزهر: ١٨١.

(٧) المائدة: ٥٢.

(٨) يقول: ((تخامت ما تخامت العرب في ذلك، وحريت في نظيره على الواجب في أمثاله))، الخصائص: ٩٩/١.

(كان)، فإنه يجب فيها اتباع القياس فتقول -مثلا-: كان زيد قائما؛ لأنه لم يرد السماع على خلافه، كما ورد في «عسى».

الثالث: ما اطرء في الاستعمال دون القياس؛ نحو قولهم: أخوص الرمث^(١) واستصوب الأمر، وأغيلت المرأة، واستحوذ، واستنوق الجمل، واستتست الشاة^(٢) ووجه شذوذ هذه الأمثلة عن القياس: هو أن القياس الجاري في كلام العرب؛ أنه إذا تحركت الواو أو الياء بعد صحيح ساكن في «أفعل» و«استفعل» تنقل حركتهما إلى الساكن قبلهما وتقلبان ألفا؛ فيقال في «أقوم» و«استقوم»: أقام واستقام^(٣) وحكم هذا النوع: وجوب اتباع ذات ما استعمل في ذلك، دون أن يتخذ أصلا يقاس عليه غيره^(٤)؛ فيصح لك -مثلا- أن تقول: استحوذ، واستتست، واستنوق دون أن تقيس على هذه الأمثلة غيرها؛ فلا تقول: استجوب أو استقوم.

الرابع: ما شذ في الاستعمال والقياس معا؛ كتثميم مفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف^(٥)، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وهذه الأمثلة جميعها شاذة في القياس، والاستعمال^(٦). ووجه شذوذها في الاستعمال؛ أن العرب لا يستخدمون الإتمام في الواوات؛ لثقلها، ومنها يفرؤن إلى الياء في العادة؛ فكروا اجتماعهما مع الضمة في مصوون^(٧).

(١) الخوص: ورق النخل، والرمث: مرعى للإبل من الحمض، وإخوصه: أن يبدو فيه ورق ناعم كأنه خوصة. ينظر:

القاموس (خ و ص) و (ر م ث) .

(٢) الخصائص: ٩٨/١، والمزهر: ١٨٢/١.

(٣) ينظر: المتع لابن عصفور ٤٧٩/٢-٤٨٣.

(٤) ينظر: الخصائص ٩٩/١ و ١٢٥ و ١٧٧.

(٥) الدوف: الخلط والبل بالماء؛ أي مسك مبلول. ينظر: اللسان (د و ف).

(٦) الخصائص: ٩٨/١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٤، والمتع: ٤٦١/٢.

وأما وجه شدوذها في القياس فهو: أن القياس المطرد في كلام العرب في صياغة اسم المفعول من الاسم الذي عينه واو أو ياء أن « يأتي على وزن مفعول على قياس الصحيح، نحو: مَبْيُوعٌ وَمَقْوُولٌ؛ فيعلّ حملاً على فعله، فتنتقل حركة العين إلى الساكن قبل؛ فيصير: مَبْيُوعٌ وَمَقْوُولٌ؛ فيجتمع ساكنان (واو مفعول والعين)؛ فتحذف واو مفعول^(١)، فيقال: مَقُولٌ في ذوات الواو. وأما (مَبْيُوعٌ)؛ فإنه إذا حذفت واو مفعول قلبت الضمة التي قبل العين كسرة؛ لتصح الياء، فتقول مَبِيعٌ^(٢). وبناء على هذا فالقياس في الأمثلة السابقة، أن يقال: مصُون، مدْوُوف، معود، وهو المستعمل عند العرب.

و من هنا ذهب ابن جني إلى عدم جواز القياس على هذا القسم؛ فلا يصح ردّ غيره إليه، وذهب إلى أن الأفضل ترك استعماله إلا على وجه الحكاية^(٣). لكن ابن عصفور ت(٦٦٣هـ) أجاز استعمال ما سمع عن العرب في ذلك^(٤).

٥- الغريب والنادر^(٥):

أ- الغريب، وهو في اللغة: الغامض من الكلام^(٦).
و يُراد به هنا: ما خفيت دلالاته الوضعية^(٧)، فلم تُدرك^(٨) إلا عن طريق الرجوع إلى

(١) وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه. ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤.

(٢) المتن لابن عصفور: ٤٥٤/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٩٩/١.

(٤) المتن: ٤٦١/٢.

(٥) وقد جمع ابن جني هذه الأنواع تحت قسم واحد؛ لأنها جميعاً متقاربة في الحكم: وكلّها عكس الفصح. المزهر: ١٨٥/١.

(٦) اللسان: (غ ر ب).

(٧) وقيل (الدلالة الوضعية) احترازاً من متشابه القرآن، ومجمله؛ لأن المعنى الوضعي فيهما ظاهر لا خفاء فيه؛ وإنما إخفاء في مراد الله تعالى فيهما. ينظر: بغية الإيضاح ١٣/١.

(٨) لم يُعتبر في ذلك ما غمض معناه على المُحدّثين الذين جاءوا بعد عصر الاحتجاج، وقد بدأ فساد الألسن؛ لأن المَعُول في ذلك هو العرب العُرباء، أو العالم المتمرس والمتقن للغة العربية، وليس استعمال الناس العادي. ينظر: بغية الإيضاح: ١٣/١، وعروس الأفراح للسبكي ٣٨/١ نقلاً عن مقاييس البلاغة ٥٠٤.

الكتب اللغوية الموسعة^(١).

وللغريب مرادفات منها: الحوشي، أو الوحشي^(٢)، والشاردة؛ قال السيوطي:
« الغرائب جمع غريب؛ وهي بمعنى الحوشي، والشوارد؛ جمع شاردة: وهي أيضا بمعناه »^(٣).
ولعل الذي حمل بعض العلماء على استعمال لفظ « الغريب » على معنى « الوحشي »؛
ما كان يدور في أذهانهم بأن سبب الغرابة : راجع إلى وحشية الكلمة الناشئة عن عدم
شيوعها في الاستعمال عند العرب الخُلص^(٤)؛ فيكون من باب إطلاق السبب وإرادة
المسبب.

وعندما نرجع إلى النصوص اللغوية المعتمدة في أصول النحو العربي، نجد أن القول
بالترادف بين الغريب والحوشي غير دقيق في إطلاقه؛ إذ لابد من التفريق بينهما في الحكم؛
لأننا نجد في القرآن ألفاظا غريبة، غاب معناها عن الصحابة (رضوان الله عليهم)؛ فلجئوا إلى
الأعراب، ودواوين الشعراء - كما رأينا ابن عباس -^(٥)، والمعلوم أن الحوشي غير فصيح؛
والقول بالترادف بينهما ربّما يؤدي إلى القول بوجود ألفاظ غير فصيحة في القرآن الكريم؛
وهذا خلاف الإجماع، والواقع.

وفرازا من هذا التناقض، جعل بعض العلماء ضابط الغريب - المرادف للحوشي -
نسبيا؛ أي بالنسبة لمن تلك الكلمة وحشية لديه^(٦)؛ فقسّم الغريب إلى قسمين^(٧):

(١) ينظر: بغية الإيضاح: ١٣/١-١٤.

(٢) حوشي الكلام: وحشيته وغريبه. الصحاح (ح وش)، وينظر: بغية الإيضاح ١٤/١.

(٣) المزهر: ١٨٦/١.

(٤) ينظر: بغية الإيضاح ١٣/١.

(٥) ينظر: ص ٤٩.

(٦) ومن ذلك الشيخ بهاء الدين السبكي في عروس الأفراح: ((ينبغي أن يحمل قوله: (والغرابة) على الغرابة بالنسبة
للغرب العرباء، لا بالنسبة إلى استعمال الناس، وإلا لكان جميع ما في كتب الغريب غير فصيح، والقطع بخلافه)).
المزهر ١٤٩/١.

(٧) مواهب المفتاح: ٣٨/١ نقلا عن مقاييس البلاغة: ٥٠٥.

(١) قبيحة مستكرهة.

(٢) حسنة؛ ومنها غريب القرآن^(١).

ب- النادر: يقال: «نَدَرَ الشيء يَنْدُرُ نُدُورًا: سقط. وقيل: سقط وشذَّ»^(٢).

ويراد به هنا: ما شذ، وخرج من الجمهور^(٣). وهو نوع من الشاذ، إلا أن من العلماء من أشار إلى وجود فرق بينهما؛ من جهة أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيرا بخلاف القياس، وأما النادر فهو الذي يكون وجوده قليلا لكن على القياس^(٤).

وقد اهتم اللغويون الأوائل بهذا النوع اهتماما بالغا، منذ عصور التأليف الأولى في اللغة؛ حيث نُسب أول تأليف فيه إلى أبي زياد الكلابي^(٥)، ثم ألف فيه الخليل بن أحمد^(٦). ثم

(١) وهذه المحاولة، وإن كانت قوية في بعض جوانبها، إلا أننا لم نكن بحاجة إليها حين نفرق بين الغريب والوحشي، وهذا التفريق في رأيي - والله أعلم - ضروري؛ لاختلاف سبب خفاء الدلالة ونوعيتها في كل:

فالوحشي: ما تنافرت حروفه؛ فعسرُ النطق بها؛ مما أدى إلى قلة استعمال العرب له؛ فأدى ذلك بالتالي إلى غموض دلالة [ينظر: موسيقى الشعر (د. إبراهيم أنيس) ٢٩]. وهذا النوع لا وجود له في القرآن ألبتة.

أما الغريب فلفظه حسن؛ لا تنافر فيه، إلا أنه مستغرب في التأويل؛ بحيث لا يُدرك معناه إلا الأعرابي؛ لبعده عن الاستعمال العادي، والحديث اليومي؛ استغناءً بمرادفه. وهذا النوع نقيض للبندل، وهو الموجود في القرآن، وهو ممدوح في البلاغة العربية، ومطلب فني في الأدب العربي؛ لأنه قد يكون في الكلمات الغريبة من الإيجاء ما لا يوجد في الكلمات المألوفة [ينظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ومقاييس البلاغة: ٥٠٦].

فلاحظ بذلك: أن خفاء الدلالة في الوحشي ناشئٌ لعلّة في ذات الكلمة؛ وهو: تنافر الحروف وثقلها؛ فبعد عن الاستعمال وغمض معناه. أما الغريب فإن خفاء الدلالة كان لسببٍ خارجٍ عن ذات الكلمة، وهو: قلة استعماله في الكلام العادي؛ للاستغناء بمرادفها.

فالغريب والوحشي بينهما عموم وخصوص من وجه؛ فكلّ وحشي غريب، وليس كلّ غريب وحشي.

(٢) الصحاح، واللسان: (ن د ر).

(٣) اللسان: (ن د ر).

(٤) التعريفات: ١٢٤.

(٥) وهو من الأعراب الذين وفدوا إلى الحواضر؛ فأخذ عنه الرواة. ينظر: الفهرست لابن النديم ٦٦.

(٦) ينظر: تاريخ الأدب (بروكلمان) ١٣٤/٢.

توالى التأليف فيه على يد العلماء^(١)؛ فأفردوا له مؤلفات كثيرة سموها: بـ «كتب النوادر»^(٢)، استقصت عددا هائلا من الكلمات النادرة، وبينت معانيها؛ مما جعل اللغة العربية تزخر بعدد ضخمة من الكلمات، والمترادفات^(٣). وقد أطلق على بعض هذه الكتب لفظ: «الأمالى»^(٤) كأمالى ثعلب.

٦ - المستعمل والمهمل:

أ- المستعمل: هو ما وُضع ليفيد، والمهمل: هو الذي لم يُوضع للفائدة^(٥).
و قد حاول الخليل في كتابه «العين»^(٦) استقصاء جميع الأبنية الممكنة في كلام العرب، بطريقة حسابية، مبنية على مخارج الحروف، لم يُسبق إليها^(٧). ومن خلال ذلك بيّن الأبنية التي تكلم بها العرب؛ وهو «المستعمل»، وما رغبوا عنه؛ وهو «المهمل».
ومن هنا يكون المراد بالمستعمل: تلك الأبنية التي استعملتها العرب في كلامهم.

(١) للوقوف على الكتب المؤلفة في النوادر؛ ينظر: الفهرست ص: ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٣، ١٠٧، ١١٢، ١١٧، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٦٠، ٢٧٧. بتحقيق رضا نجد.

(٢) ولكن مع الأسف لم تصل إلينا منها -حسب علمي- إلا أربعة كتب: وهي النوادر لأبي زيد الأنصاري. والنوادر لأبي مسحل الأعرابي. وجزء من نوادر ابن الأعرابي. وأمالى (بجالس) ثعلب. ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب ١٢٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١١٨.

(٤) وذلك لأن المؤلف كان يملئ على تلاميذه مادة النوادر، ويقوم الطلبة بتدوين ذلك في كتاب يُنسب إلى الشيخ. ينظر: المصدر السابق -نفسه.

(٥) الصاحبي: ٨٢، وينظر: سر الفصاحة (ابن سنان الخفاجي) ٤٠، ومع الهوامع: ٣١/١.

(٦) وقد وقع اختلاف في نسبة هذا الكتاب إلى الخليل. ينظر: معجم الأدباء (ياقوت) ٤٦/١٧، والمحصل في أصول الفقه (فخر الدين الرازي): ٢١٠/١، والخصائص: ٢٨٨/٣، والمزهر: ٦١/١-٦٣.

(٧) وقد بين ابن دريد هذه الطريقة فقال: ((إذا أردت أن تولف بناء ثائيا، أو ثلاثيا، أو رباعيا، أو خماسيا، فخذ من كل جنس من أحناس الحروف المتباعدة، ثم أدر دائرة، فوقَ ثلاثة أحرف حواليتها، ثم فكها من عند كل حرف بمنة ويسرة، حتى تُفك الأحرار الثلاثة؛ فيخرج من الثلاثي ستة أبنية، وتسعة أبنية ثنائية... فإذا فعلت ذلك استقصيت من كلام العرب ما تكلموا به، وما رغبوا عنه)) .الجمهرة: ٥١٣/٣.

ب- المهمل: هي تلك الأبنية التي هجرها العرب ولم يستعملوها قط، فلم تبق منها إلا اشتقاقات تربطها بهذه الأبنية أصول الجذر اللغوي^(١). وقسمه ابن فارس إلى قسمين:

(١) ما لا يجوز اتلاف حروفه في كلام العرب البتة؛ كالجمع بين الجيم والكاف، أو تقديم الكاف على الجيم، وكالجمع بين العين والغين، أو الحاء مع الهاء أو الغين. وهذا النوع إنما لم يتكلم عليه العرب للاستئصال؛ يقول ابن جني: «أما إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستئصال، وبقية ملحقة به ومقفاة على أثره؛ فمن ذلك ما رُفِض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو: سَصْ، وطسْ، وظسْ، وثظْ، وضشْ، وشضْ»^(٢).

(٢) ما يجوز تألف حروفه، لكن العرب لم تستعمله؛ وذلك كإرادة مريد أن يقول: «عضخ»، فهذا يجوز تألفه وليس بنافر؛ بدليل أنهم قالوا: «خَضَعَ»^(٣).

فيكون إهمال هذا النوع خارجا عن الثقل، راجعا إلى أغراض لهم اختفت عتًا، ولربما وصل - كما يراه ابن جني - علم ذلك إلى الأوائل ولم يصلنا^(٤). وهذا النوع؛ لا يصح أن يُسمى كلاما؛ ولهذا لم يذكره أهل اللغة في أقسام الكلام، وإنما ذكره في الأبنية المهمل^(٥).

٧- المفرد (المسموع المفرد):

وهو ما تفرّد بالنطق به واحد من العرب^(٦). وقد تحدّث ابن جني حول حكم الاحتجاج بهذا النوع حديثا مفصلا^(٧)، وملخصه؛ أن لهذا النوع حالتين:

(١) ينظر: الخصائص ٥٤/١، وفي أصول الكلمات (د. محمد يعقوب تركستاني): ٢٣.

(٢) الخصائص: ٥٤/١.

(٣) الصاحي: ٨١.

(٤) ينظر: الخصائص: ٦٦/١، و١٦٤/٢.

(٥) ينظر: الزهر ١٩٢/١.

(٦) المصدر السابق: ١٩٨/١.

(٧) في ((باب ما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور)) الخصائص: ٣٨٥/١.

الحالة الأولى: أن يكون ما انفرد به العربي مخالفا لما عليه الجمهور؛ فهذه يُشترط في حجيتها شرطان:

أ- أن يكون هذا العربي فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به^(١).

ب- أن يكون ما انفرد به موافقاً للقياس^(٢).

الحالة الثانية: أن يكون ما انفرد به العربي غير مخالف ولا موافق لغيره؛ فهذه مقبولة بشرط واحد: وهو أن يثبت فصاحة هذا العربي، فهذا يحتج به؛ لأن ما انفرد به قد يكون من قبيل الارتجال؛ فالعربي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته، تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به؛ فقد حكي عن رؤية، وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها، ولا سبقا إليها^(٣).

١/٢ - المَعْرَب:

التأثر والتأثير بين اللغات من قوانين التطور اللغوي المسلّم بها في الدراسات اللغوية؛ إذا ما سلّمنا أن الإنسان مدني بطبعه، وأن اللغة ظاهرة اجتماعية. فاللغات جميعاً تُقرضُ غيرها، وتُقرض منها متى تجاوزت، أو اتصل بعضها ببعضها الآخر، وأي لغة يُزعم فيها خلاف ذلك لن تعيش طويلاً، بل ستجئح إلى الجمود؛ ثم تنقرض^(٤).

وقد لحظ اللغويون السلف وجود هذه الظاهرة في العربية، وأدركوا بجد أهميتها؛ فأنبروا يبحثون عن أسبابها، وسماتها، ثم أفردوا لها مؤلفات مستقلة، وأطلقوا عليها لفظ «المعرب»، ومنهم من أطلق عليها لفظ «الدخيل»^(٥).

وقد عرّفه السيوطي بأنه: ما استعملته العرب من الألفاظ المأخوذة لمعان في غير لغتها^(٦).

(١) لأنه يحتمل أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة، قد طال عهدها واندرست معالمها.

(٢) ينظر: الخصائص ٣٨٥/١-٣٨٧ و ٣٩٠.

(٣) المصدر السابق ٢٥/٢.

(٤) ينظر: دراسات في فقه اللغة (د/صحي الصالح) ٣١٤-٣١٥.

(٥) وذلك يقع كثيراً في العين والجمهرة، ينظر: العين (ك ش خ): ١٥٥/١٤، و(ك م خ): ١٥٧/٤، و(ق ر ر ق): ٢٢/٥، وينظر: الزهر ٢١٢/١.

(٦) وهو تعريف عام يشمل الدخيل، الزهر: ٢١١/١.

وقد فرّق بعض العلماء بينه وبين الدخيل؛ فـ«العرب»: ما تستعمله العرب من غير لغتها، لكنها تتفوّه به على منهاجها^(١)، وأما إذا استعملته دون تغيير فيه؛ فهذا هو «الدخيل»^(٢). لكنّ بعض الباحثين عمد في التفريق بينهما إلى الفارق الزمني؛ فجعل «العرب» ما اقترضه العرب الفصحاء في عصر الاحتجاج من لغة غيرهم، و«الدخيل» ما استعمله المولدون من ألفاظ أعجمية لم يستعملها الفصحاء^(٣)، والأوّل هو الأشهر.

ويُنّ أئمة اللغة الطرق التي يُعرف بها المعرب والدخيل؛ وهي كالآتي:

أ- تصريح أحد الأئمة بذلك.

ب- خروجه عن أوزان الأسماء العربية المعروفة؛ نحو: إِبْرَيْسَم^(٤)؛ فلا نظير له.

ج- أن يجتمع في الكلمة حرفان على حالة لا تكون في كلمة عربية، سواء كانا في أولها، أو آخرها، أو متفرقين؛ مثال الأول: أن يكون أول الكلمة نونا ثم راءً نحو: نَرْجِسُ، ومثال الثاني: أن يكون آخرها زاي بعد دال؛ نحو: مهندز^(٥)، ومثال الثالث: أن يجتمع فيها الصاد والجيم متفرقين؛ نحو: الصَّوْلُجَان^(٦)، والجَصْص^(٧).

د- أن تكون الكلمة رباعيّة أو خماسيّة عاريّة عن حروف الذلاّقة^(٨)؛ لأنه متى كانت عربية أصيلةً، فلا بدّ أن يكون فيها شيء من هذه الحروف؛ نحو: سفرجل^(٩)

(١) ينظر: الصحاح (ع ر ب).

(٢) ينظر: في أصول الكلمات (د. محمّد يعقوب تركستاني) ٢٤.

(٣) ينظر: فقه اللغة (علي عبد الواحد وافي) ١٩٩.

(٤) إِبْرَيْسَم (بفتح الهمزة وكسرهما، وبفتح السين وضمها): الحرير. القاموس (ب ر س م)، والمعرب: ١٣٠.

(٥) مهندز: من المُنْدَاز (وهو فارسيّ)؛ يعني المهندس الذي يقدر مجاري القنّي حيث تخفر. المعرب ٦٣٩.

(٦) الصَّوْلُجَان: وهو المحجن، والجمع الصوالجة؛ والهاء للتعجمة. المصدر السابق: ٢٤٤.

(٧) الجَصْص: (بفتح الجيم وكسرهما)، ويقال: "القص" وهو الذي يطلى به، وهو في الأصل معرب. ينظر: العين (ج ص ص): ١٤٧/١، و(ق ص ص): ١٢/٥، واللسان (ج ص ص)، والمعرب: ٣٨.

(٨) حروف الذلاّقة ستة: اللام، الراء، النون، الفاء، الباء، الميم، وسميت بهذا الاسم؛ لأنها يُعتمد عليها بذلق اللسان وهو (صدره وطرفه). ينظر: سرّ صناعة الإعراب (ابن حني) ٦٤/١.

(٩) سفرجل: نوع من الفواكه. العين (س ف ر ج ل): ٢١٠/٦.

ولهذا رأوا ضرورة أن يكون راوي اللغة أو آخذها من أهل الأمانة، والصدق، والثقة، والعدالة^(١)؛ حتى يُزال احتمال إدخال الراوي في كلام العرب ما ليس منه.

الثاني: ولأنها تدلّ على أن أصول النحو العربي متأثرة بعلوم الحديث في جوانب عدّة؛ وبالأخص، في طرق التثبت من صحة المسموع المنقول والمرويّ، وفي طرق التحمل والأداء؛ وهذا مما أضفى على قواعد النحو، وأصوله الثقة الكاملة، ودلّ على أن هذه القواعد استنبطت فعلاً من كلام الفصحاء العرب؛ فلا تُتهم بأن فيها قواعد أخذت من غير لغتها.

رابعاً: شروط السماع عند النحاة.

عندما عزم النحاة على جمع المادة اللغوية في أواخر القرن الأول الهجري؛ خدمة القرآن، وتسهيل فهمه؛ بدأوا بالأخذ عن القراء في الحلقات العلمية المبثوثة في البصرة^(٢)، ثم أخذوا عن الأعراب الذين كانوا يتوافدون إلى حلقات العلم، ويعرضون ما عندهم من تراث لغوي وشعري، حتى طال مكثهم في الحواضر، وفسدت ألسنتهم؛ فوجد النحاة أنفسهم مضطرين للرحلة إلى البوادي^(٣). فهذه المراحل الثلاث التي تم فيها جمع اللغة كان لها أثرٌ في وضع الشروط التي يصح من خلالها الوثوق من سلامة المصدر اللغوي؛ بالبعد عن المؤثرات الخارجية المختلفة في كلّ مرحلة من مراحل الجمع؛ حتى يبلغوا مرامهم الذي هو: «تدوين العربية الفصحى التي رأوها متمثلة في القرآن الكريم، والشعر الجاهلي، وما جرى مجراه، وفي كلام العرب المطرد المتناقل من الجاهلية حتى القرن الثاني الهجري»^(٤).

ومن هنا ندرك أن المواصفات أو الشروط التي وضعها النحاة -لصحة السماع- لم تكن جُزَافيةً، بل كانت مبنية على حفظ مستوى لغويٍّ معين، وعدم تعرضه لأيّ تطور

(١) ينظر: ص ٦٨ من هذا البحث.

(٢) ينظر: المدارس النحوية ٤٦.

(٣) ينظر: الخصائص ٧/٢-٥.

(٤) مدخل إلى فقه اللغة (د. أحمد قدور) ١٣٤.

ولهذا رأوا ضرورة أن يكون راوي اللغة أو آخذها من أهل الأمانة، والصدق، والثقة، والعدالة^(١)؛ حتى يُزال احتمال إدخال الراوي في كلام العرب ما ليس منه.

الثاني: ولأنها تدلّ على أن أصول النحو العربي متأثرة بعلوم الحديث في جوانب عدّة؛ وبالأخص، في طرق التثبت من صحة المسموع المنقول والمروي، وفي طرق التحمل والأداء؛ وهذا مما أضفى على قواعد النحو، وأصوله الثقة الكاملة، ودلّ على أن هذه القواعد استنبطت فعلاً من كلام الفصحاء العرب؛ فلا تُتهم بأن فيها قواعد أخذت من غير لغتها.

رابعاً: شروط السماع عند النحاة.

عندما عزم النحاة على جمع المادة اللغوية في أواخر القرن الأول الهجري؛ لخدمة القرآن، وتسهيل فهمه؛ بدأوا بالأخذ عن القراء في الحلقات العلمية المبنية في البصرة^(٢)، ثم أخذوا عن الأعراب الذين كانوا يتوافدون إلى حلقات العلم، ويعرضون ما عندهم من تراث لغوي وشعري، حتى طال مكثهم في الحواضر، وفسدت ألسنتهم؛ فوجد النحاة أنفسهم مضطرين للرحلة إلى البوادي^(٣). فهذه المراحل الثلاث التي تم فيها جمع اللغة كان لها أثرٌ في وضع الشروط التي يصح من خلالها الوثوق من سلامة المصدر اللغوي؛ بالبعد عن المؤثرات الخارجية المختلفة في كلّ مرحلة من مراحل الجمع؛ حتى يبلغوا مرامهم الذي هو: «تدوين العربية الفصحى التي رأوها متمثلة في القرآن الكريم، والشعر الجاهلي، وما جرى مجراه، وفي كلام العرب المطرد المتناقل من الجاهلية حتى القرن الثاني الهجري»^(٤).

ومن هنا ندرك أن المواصفات أو الشروط التي وضعها النحاة -لصحة السماع- لم تكن جُزَافيةً، بل كانت مبنية على حفظ مستوى لغويٍّ معين، وعدم تعرضه لأيّ تطور

(١) ينظر: ص ٦٨ من هذا البحث.

(٢) ينظر: المدارس النحوية ٤٦.

(٣) ينظر: الخصائص ٧-٥/٢.

(٤) مدخل إلى فقه اللغة (د. أحمد قدور) ١٣٤.

مفاجئ يُعده عن فهم لغة القرآن، والشعر؛ ولهذا اشترطوا في حجية المادة اللغوية المسموعة في مجال الدراسات النحوية الشروط الآتية:

١- أن تكون المادة اللغوية مسموعة في بيئة لغوية معينة (الحدود المكانية):

يعدّ أبو عمرو بن العلاء أوّل من نبّه إلى هذا الشرط؛ وذلك عندما صرّح بأن: «أفصح العرب عليا هوازن وسُفلى تميم»^(١)؛ أي: القبائل التي تقطن الجزء الغربي من نجد، وما يتصل به من السفوح الشرقية لجبال الحجاز، وقحمة^(٢). ومن ثمّ أشار إلى ذلك التحديد علماء اللغة؛ كابن الأنباري، والسيوطي في تعريفهما للسماع^(٣).

والقبائل الداخلة في هذه الحدود المكانية؛ هي التي يؤخذ بكلامها في مجال الدراسات اللغوية والنحوية؛ وهي ست^(٤) ذكرها الفارابي في كتابه (الألفاظ، والحروف): قيس، وقيم، وأسد؛ فعن هؤلاء أخذ أكثر اللغة، وعليهم اعتمد في الغريب، والإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين^(٥).

وقد اقتصر على هذه القبائل الست؛ لكونها تقطن في بيئة لغوية تتسم بالسلامة اللغوية، والبعد عن المؤثرات الخارجية؛ نتيجة لموقعها الجغرافي البعيد عن الأطراف المجاورة للأمم الأخرى؛ ومن هنا «لم يأخذوا لا من لحم، ولا من جذام؛ لمجاورهم أهل مصر، والقبط، ولا من قضاة، وغسان، وإياد؛ لمجاورهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب، ولا نمر^(٦)؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاورهم للقبط

(١) الصاحي: ٥٧، والمزهر: ١٦٧/١.

(٢) ينظر: نزهة الألباء: ٦٩، وإنباه الرواة: ٢٥٨/٢، وتاريخ بغداد: ٤٠٤/١١، ومعجم الأدباء: ١٦٩/١٣.

(٣) ينظر: ص ٢٤-٢٥ من هذا البحث.

(٤) لكن يكون العدد سبعة، بناءً على ما روي عن أبي عمرو: ((أفصح العرب عليا هوازن، وسفلى تميم))؛ لأنّ ثقيف من عليا هوازن - كما ذكره السيوطي في المزهر: ١٦٦/١ - وهي مما انصرف عنها العلماء بدعوى مخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم - كما في ص ١٠٠ من البحث.

(٥) الألفاظ والحروف للفارابي نقلا عن المزهر: ١٦٧/١.

(٦) ذكر السيوطي في المزهر: (اليمن) خطأ، والصحيح ما ذكره في الاقتراح: ٢٣.

والفرس، ولا من عبد القيس، وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وأهل طائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم - حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب - قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»^(١).

فيظهر من خلال هذه التعليقات أن السبب في ترك الأخذ عن هؤلاء القبائل: هو تسرب الاحتمال أن تكون لغتهم متأثرة بمن جاورهم من الأجانب؛ فكلما كانت القبيلة أعمق في البداوة، وألصق بعيشة البادية، كانت أبعد عن قحمة التأثير؛ ولذلك كان البصريون يفتخرون على الكوفيين بقولهم: «إنما أخذنا نحن اللغة عن حَرْشَةِ الضباب»^(٢)، وأكلة اليرابيع. وهؤلاء (الكوفيون) أخذوا اللغة عن أهل السواد^(٣) أصحاب الكواميخ^(٤)، وأكلة الشواريز^(٥) «^(٦)».

ومن هنا اتُّهم الكوفيون في عدم تقيُّدهم بهذا التحديد، وتساهلهم في الأخذ عن أهل الحاضرة؛ وكانت تلك التهمة موجَّهة - بكثرة - إلى الكسائي زعيم المدرسة الكوفية؛ مما نزع عن المذهب الكوفي الهيبة العلمية، وسلب عنه القيمة اللغوية.

لكن بعض الباحثين أشار إلى ضعف هذه التهمة، وأنها تحتاج إلى تحقيق؛ لأن الكسائي قد شُهد له بالزَّاهة، والثقة؛ فلا يقبل فيه كلام خصومه^(٧)؛ ومما يردّ - بقوة - هذه التهمة: ما رُوي أن الكسائي خرج إلى البصرة، فلقي الخليل، فسأله: «من أين أخذت علمك هذا؟

(١) الزهر: ١٦٧/١ - ١٦٨، والاقتراح: ٣٣.

(٢) حَرْشَةُ الضباب: حَرْش الضب: صاده، وهو كناية عن البداوة. وللعرب في ذلك مثل: (أتعلمني بضب أنا حَرْشته) يضرب لمن يُخبرك بشيء أنت أعلم به منه. ينظر: مجمع الأمثال ١٢٥/١.

(٣) أهل السواد: أي سكان الحاضرة، ينظر: اللسان (أ ر س).

(٤) الكواميخ: جمع كامخ نوع من الإدام وهو معرب. العين (ك م خ): ١٥٧/٤، والقاموس ٢٧٧/١.

(٥) الشواريز: جمع شيراز؛ وهو: اللبن الرائب المستخرج مازؤه. المصدر السابق: ١٨٥/٢، والمعرب (الجوليقي): ٤٥.

(٦) ونسب ذلك القول إلى السرياني. أخبار النحويين البصريين: ٩٩، وضحي الإسلام: ٢٩٦/١.

(٧) ينظر: الخصائص ٣/٣١١، ومراحل تطور الدرس النحوي (د. عبد الله الخثران): ٢١٩.

فقال: من بوادي الحجاز وقهامة، فخرج، ورجع؛ وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ...»^(١)، وقال عنه ابن الأعرابي ت (٢٣١هـ) «كان الكسائي أعلم الناس، ضابطا، عالما بالعربية قارئاً صدوقاً...»^(٢).

وفي العموم نجد أن مدرسة الكوفة لم تنقيد بهذا الشرط، بل اتسعت في نقل المادة اللغوية المسموعة وروايتها، ومالت إلى الأخذ عن العرب جميعهم سكان البادية والحاضرة على سواء، قال صاحب الإفصاح فيما روى عنه السيوطي: «عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً، وفصلاً. وليس بالجيد»^(٣).

وهذا على خلاف مدرسة البصرة التي التزمت بهذا الشرط في جميع دراساتها اللغوية. ومن هنا لا يصح ما ذهب إليه بعض الباحثين: بأن البصريين لم يتقيدوا بهذا الشرط في تطبيقهم النحوية؛ وأنهم احتجوا بشعر كثير من تلك القبائل التي صرحوا أنه لا تؤخذ عنها؛ مثل: قضاة، وغسان، وإياد، وتغلب، وبعض الحاضرة: كالمدينة، والطائف، والحيرة^(٤). ولا حجة لهم فيه؛ لاحتمال أن تكون هذه الأشعار تسربت إلى القبائل المعتدة بها، قبل جمع اللغة، وتوثيقها، ويحتمل - كذلك - أن تكون هذه القبائل غير المعتمد عليها أخذت من تلك التي تعتمد عليه، قبل جمع اللغة؛ كما كان الحال عند قريش التي كانت تختار من كلام العرب الفصحاء أحسنه^(٥).

(١) ينظر: ٥٧ من هذا البحث.

(٢) بغية الوعاة: ١٦٣/٢.

(٣) مع الخوامع: ١٥٣/١.

(٤) القياس في اللغة العربية (د. محمد حسن عبد العزيز): ١٠٣.

(٥) ينظر: المزهري ١٦٦/١.

٢- أن تكون المادة اللغوية مسموعة في مدة زمنية معينة (الحدود الزمانية)^(١):

أما الزمان الذي حدده العلماء لصلاحيّة أخذ اللغة من أفواه العرب، فهو يستمر إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر؛ حيث ينتهي الاحتجاج فيه بإبراهيم بن هرمة. وأما البوادي فقد استمر الأخذ عنها إلى منتصف القرن الرابع الهجري^(٢)؛ وذلك عندما ظهرت بوادر الضعف والوهن في لغتها، كما بيّن ذلك ابن جني، مع إشارته إلى ضرورة ترك الأخذ عنها^(٣).

وإلى هذا الشرط أشار السيوطي عند تعريفه للسمع؛ حيث قال: «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمّل كلام الله وهو (القرآن)، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمانه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين...»^(٤).

٣- أن تكون المادة اللغوية المسموعة فصيحّة:

وتعني أن تكون المادة اللغوية المسموعة متمثلة في مستوى لغوي عال؛ بأن تكون تلك المادة مأخوذة عن القبائل الفصيحة البعيدة عن شوائب العُجْمَة، والمُحَافِظَة -بدرجة عالية- على نقاء لسانها.

(١) قد أشار بعض الباحثين إلى أن هذا الشرط جاء نتيجة تأثر أصول النحو بأصول الفقه؛ لأنه لما انتهى الاجتهاد في الفقه، وأغلق بابُه بعد الأئمة الأربعة، فإن اللغويين هم بدورهم سعوا إلى حماية اللغة من كلّ فساد وتطور. ينظر: تاريخ اللغة والآداب العربية (شارل بلا) ٥٢.

وهذا الكلام وإن كان فيه نوع من الصحة، إلا أننا نلاحظ أن هذا الشرط راجع إلى طبيعة اللغة في الدرجة الأولى؛ لأننا رأينا أن النحاة كانوا حريصين على مستوى لغوي معين؛ فوضعوا -بناء على ذلك- شروطاً وضوابط تحول دون تدهور اللغة، وخروجها عن هذا المستوى.

(٢) فكان ابن جني أول من أشار إلى ضرورة التوقف عن الأخذ من لغة البوادي، والمعلوم أنه توفي سنة (٣٩٢هـ)، ينظر: بغية الوعاة ١٣٢/٢، وأصول التفكير النحوي: ٤٠-٤٢، والأصول (ممام حسان): ١١٥.

(٣) ينظر: الخصائص ٥/٢.

(٤) ينظر: ٢٥ من هذا البحث.

ويعدّ هذا الشرط - من جهة - ضابطاً للشرطين السابقين (التحديد المكاني، والزمني)؛ لأنهما ما جُعلا إلا من أجل تحديد مستوى صوابي، أو معياري معين، يُرجع إليه في تقعيد النحو؛ وهو ما يعرف بـ «الفصاحة»^(١)؛ وهي تعني: الأصالة اللغوية. وهذه الأصالة بناها النحاة على أساس جغرافي وزماني معاً، لكنهم لمّا لاحظوا وجود بيئة لغوية سليمة في المدن؛ بسبب هجرة بعض القبائل الفصيحة إليها، فسكنت ضواحيها، وكانت أقرب إلى نوع من الحياة البدوية الميسرة منها إلى حياة المدن؛ فبقيت محافظةً على عاداتها اللغوية، وتقاليدها العرفية^(٢)؛ رأوا ضرورة الأخذ من تلك القبائل؛ لأنها ما تزال تتسم بالأصالة اللغوية.

ومن هنا لم يقتصر أخذ النحاة على القبائل الداخلة في تحديدهم الجغرافي، بل تعدى إلى نقلهم عن فئتين أخريين:

الأولى: الأعراب الذين كانوا يقدون إلى الخواضر جرياً وراء الكسب والعيش، وكانوا يَعْرضُونَ ما عندهم من بضاعة لغوية، وكان يجتمع عندهم الرواة، فيدونون ما يسمعون عنهم^(٣)؛ يقول ابن جني: «وكان قد طرأ علينا أحد من يدعي الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضعفة الحضرية، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له...»^(٤)؛ فنلاحظ من كلامه هذا أن قبول هذا النوع مبني على شرط الفصاحة؛ ولهذا قال: «يدعي الفصاحة... وميزناه تمييزاً حسن في النفوس موقعه»^(٥).

(١) ينظر: القياس في اللغة العربية (محمد حسن) ١٠٦.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي ٢٧.

(٣) ينظر: ضحى الإسلام ١/٢٩٧-٢٩٨.

(٤) الخصائص: ٥/٢.

(٥) المصدر السابق - نفسه.

و قد وفدت إلى الحاضرة مجموعة من الأعراب، ذكرهم ابن الندم في الفهرست^(١). وكان منهم من يقوم بتعليم الصبيان، أو تأليف الرسالة^(٢).

الثانية: المثقفون من القراء، وكبار الشعراء، والأدباء؛ الذين كان لهم إلمام واسع باللغة العربية، عن طريق حفظ القرآن الكريم، والأشعار، وما يتصل بهما، دون أن يكون لهم اتصال مباشر بالبادية وكان يفد إلى حلقاتهم العلمية جامعو اللغة؛ فيروون عنهم^(٣). ويمثل هؤلاء المثقفون: عمر بن أبي ربيعة، والأخطل، وكثير (٩٦هـ) والأحوص، والكميت، وجري، والفرزدق، وغيرهم^(٤).

ومن هنا نجد أن قول الفارابي: بأنه «لم يؤخذ عن حضري قط»^(٥)، فيه نظر؛ لأنه قد ثبت بالأدلة السابقة أنهم أخذوا عن بعض الحضريين، لكن قوله صحيح إذا ما اعتُبر أصل هذه القبائل، لأنها بدوية الأصل، وكان طبع البداوة غالباً فيها؛ ولهذا توقف اللغويون عن الأخذ عنها لما طال مكثهم في الحواضر؛ فزال عنهم هذا الطبع.

٤- أن تكون المادة اللغوية المسموعة مطردة وغالبة:

وهو يعني -هنا- ملاحظة الظواهر الشائعة والغالبة (المطرودة)، وتقديمها على الظواهر النادرة، وقد سبق الحديث عنها، وعن أنواعها، وحكم كل نوع في مجال الدراسات اللغوية والنحوية^(٦)؛

(١) الفهرست: ٥٣-٤٩ وهم: أفار بن لقيط، أبو البيداء الرياحي، أبو مالك عمرو بن كركرة، أبو زياد الكلبي، أبو سرار الغنوي، أبو جاموس، أبو الشمخ، شبيل بن عزة الضبعي، أبو عدنان، أبو خيرة، أبو شنبل العقيلي، دهمج بن محرز النصري، أبو محلم الشيباني، أبو مهدية، أبو مسحل، أبو ثوران العكلي، ابن ضمضم الكلبي، البهدي، جهم ابن خلف المازني، أبو مهر الأعراي، أبو المبرخي.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤٣ وما بعدها، و٦٦، وطبقات الزبيدي: ٣٨-٣٩، وضحى الإسلام: ٢٩٦-٢٩٧.

(٣) ينظر: المدارس النحوية: ٤٦، وأصول التفكير النحوي ٢٩.

(٤) ينظر: أصول التفكير النحوي ٢٩.

(٥) ينظر: الاقتراح ٣٣.

(٦) ينظر: ص ٨٤، ٨٦-٨٩ من هذا البحث.

خامسا: منهج (طرق) النحاة في التعامل مع المادة اللغوية المسموعة:

إن العمل النحوي واللغوي لم يكن عشوائيا، وإنما كان مبنيا على منهج خاص وطريقة واضحة، اعتمدها النحاة للاستنباط من المادة اللغوية المسموعة في بناء القواعد. وكان لهذه الطريقة أثرها البالغ في قواعد النحو؛ حيث اتسمت بالاستقراء، والاستقصاء، ثم قياس ما لم يسمع على ما سمع^(١)؛ فأصبحت قواعدهم شاملة لتراكيب كلام العرب، وصيغها. وكان من أهم الطرق التي سلكها النحاة للاستنباط من السماع:

١- جمع المادة اللغوية من مظاهرها الأصلية:

لما أنزل الله كتابه ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٢) وكان حاملا للشريعة الإسلامية، والبيان، والإعجاز رأى النحاة ضرورة خدمة هذا الكتاب المقاس؛ فأتبعوها إلى قراءاته، وتفسيره، وتوضيحه، وكذلك دراسة لغته التي تعدّ وعاءً له؛ ففي سبيل ذلك قاموا بجمع اللغة -التي تتفق معه- من هذا المصدر الأصيل؛ مع الحديث الشريف، وكلام العرب (شعرا كان أو نثرا).

فقاموا بالرحلات العلمية إلى البوادي الواقعة في كبد الصحراء، وأطالوا الوقوف عندها، وكابدوا العناء والمشقة، حتى بلغوا مرامهم، وتوصلوا إلى تسجيل عدد ضخم من المادة اللغوية، ومن ثم استنباط قواعد مختلفة لغوية، ونحوية، وصرفية، وبلاغية.

وعملية الجمع -هذه- مرت بثلاث مراحل^(٣):

الأولى: جمع اللغة من الحلقات العلمية المبنوثة في البصرة على أيدي القراء، والمحدثين.

الثانية: جمعها من أفواه الأعراب الذين كانوا يتوافدون إلى سوق المربد في البصرة.

(١) وقد تطرقوا إلى القياس لإدراك ما قد يفوتهم من السماع؛ لأن كلام العرب لا يحيط به إلا نبي، كما يقول الشافعي، وقال أبو عمرو بن العلاء: ((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا، لجاءكم علم وشعر كثير)): الصاحي: ٥٨، والخصائص: ٣٨٦/١، ونزهة الألباء، والمزهر: ٥٢/١.

(٢) الشعراء: ١٩٥.

(٣) تنظر هذه المراحل في ص ٩٨ من البحث.

الثالثة: جمعها عن طريق الرحلات إلى بوادي الحجاز، ونجد، وقهامة^(١).

والمهم في هذه الطريقة أنها تدلّ دلالة واضحة على أن النحو العربي مستمد من كلام العرب الأصل، مباشرة؛ لقيامهم بالاتصال المباشر بالاستعمال اللغوي، عن طريق أفواه العرب الخالص؛ مما جعل النحو العربي يتبعه نحو (المنهج الوصفي) في تحليل التواهر اللغوية^(٢) فبتطبيقنا قواعد النحو نستطيع القطع بأننا نُحاكي العرب في كلامها^(٣).

٢- ترتيب المادة اللغوية من خلال مصادرها^(٤):

بعد أن جمع اللغويون المادة اللغوية من مصادرها المعتمدة، وصحت لهم بعد وضع شروط الصحة، صَبَّوها -جميعاً- في قالب واحد، ثم عكفوا عليها بالفحص، والنقد، والدراسة، والتحليل، والموازنة، حتى توصلوا في النهاية إلى استنباط قواعدها بناءً على الظواهر الشائعة، والمطرودة؛ وذلك عن طريق الاستقراء، والقياس عليه.

وقدموا القرآن الكريم على هذه المصادر جميعها؛ لأنهم رأوا أنه أفصح الكلام، وأبلغه على الإطلاق؛ فكان الأصل الأول الذي اعتمد عليه النحاة، ولا يتناقض ذلك مع كثرة استشهادهم بالشعر الجاهلي؛ لأن لها أسباباً أخرى؛ من أهمها:

١- أن الشعر كان من أكبر مصادر الكسب عندهم قبل ظهور الإسلام^(٥).

٢- ولأنهم كانوا يعتمدون عليه -كثيراً- لتوضيح دلالات ألفاظ القرآن، منذ عصر الصحابة (رضوان الله عليهم)؛ فقد روي عن ابن عباس أنه ما كان يفسر أية من القرآن الكريم إلا يورد عليها شاهداً من الشعر^(٦).

(١) واستمرت المرحلتان الأخيرتان في القرن الثالث، والرابع الهجري؛ ينظر: الخصائص ٥٠٧/٢ و ٢٤٠/١ و ٢٤٢.

(٢) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث ٥٤، وفقه اللغة في الكتب العربية (د. عبده الراجحي) ٧٩.

(٣) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث (د. عباس حسن) ٢٢.

(٤) والجدير بالذكر هنا أن الترتيب لا يعني أن أحد هذه المصادر تقدم على الأخرى؛ فكلها متساوية في الحجية متى توافرت فيها شروط الأخذ، وهذا ما لوحظ في أثناء وضع القواعد؛ لكن هذا الترتيب يعني الأفضح، والأقوى.

(٥) ينظر: الخلاف بين النحويين ٦٢٦.

(٦) ينظر: ص ٤٩ من هذا البحث.

فهذا وأمثاله ما شجع العلماء على البحث عن الشعر، وحفظه؛ فكثير الشعر في دراساتهم اللغوية؛ فقد روي أن ابن الأنباري كان يحفظ ثلاث مائة ألف (٣٠٠,٠٠٠) بيت شاهد في القرآن الكريم^(١). وهذا يعني في الخلاصة: أن تسابقهم إلى كثرة حفظ الأشعار إنما كان من أجل خدمة تفسير آيات القرآن الكريم، وتوضيحها؛ ولهذا كانوا يستشهدون على معنى آية من القرآن بأكثر من مائة بيت.

أما الحديث النبوي، فإنه احتل المرتبة الثانية بعد القرآن، وذلك إذا ثبت عندهم أنه من لفظ الرسول (صلى الله عليه وسلم)، فاحتجوا به -على الراجح- في مواضع كثيرة^(٢)، وإن كثر استشهادهم بالشعر؛ فإن ذلك راجع إلى الأسباب المذكورة، أضف إلى ذلك أن جواز رواية الحديث بالمعنى -في بعض صورته- حال دون الإكثار من الاستشهاد به؛ إذ لم تعد الأحاديث التي تتوافر فيها الشروط كثيرة كثيرة الشعر^(٣).

وقد جاء ملخص ترتيب هذه المصادر في كلام أبي الحسن الحيدرة اليميني ت(٥٩٩هـ) حين قال: «وأما الشعر -في نفسه- فهو الدرجة العليا من الكلام كله، بعد الكلام الإلهي، والكلام النبوي، فهما فوق كل ذي فوق؛ لبلاغتهما؛ وشرف المتكلم بهما، وما سوى هذين الكلامين من كلام العرب فيكون على مرتبتين: عليهما النظم؛ لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية، وسفلاهما النثر^(٤)؛ لتعريته من الوزن والتقفية»^(٥).

٣- الترجيح عند تعارض:

يعدّ فن الترجيح في اللغة من آثار علوم الحديث في أصول النحو؛ لأنه نشأ على يد رجال الحديث^(٦). ولجأ إليه النحاة عندما ظهرت أمامهم اختلافات في بعض الروايات

(١) مدرسة الكوفة (د. مهدي الخزومي): ١٥٨.

(٢) ينظر: رص ٤٠-٤١ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ١٠٦ من هذا البحث.

(٤) وقد ناقشنا هذا الكلام بتفصيل في المبحث الثاني، ينظر: ص ٤٧-٤٨ من هذا البحث.

(٥) كشف المشكل في النحو والتصريف: ٤١٣-٤١٤.

(٦) ينظر: قواعد التحديث ٣١٦.

المسموعة عن العرب في قضية واحدة^(١)، فيحاولون أولا التوفيق بينها بالتعليل، والشرح، والتوضيح، دون ردٍّ أي رواية توافرت فيها شروط الأخذ^(٢)؛ لأنهم يرون أن لغات العرب كلها حجة لا يجوز ردّ إحداها بالأخرى^(٣).

وعندما يتعذر الجمع بين تلك الروايات المختلفة، فإنهم يسلكون في ذلك طريقتين:

الطريقة الأولى: الترجيح في السند؛ فإنه يُرجَّح^(٤):

١- السند الذي يكون أحد الناقلين فيه أعلم من الآخر.

٢- أو الذي تكون النقلة فيه أكثر من الآخر.

٣- أو الذي تكون النقلة فيه أوثق من الآخر^(٥).

الطريقة الثانية: الترجيح في المتن؛ وذلك أن يُرجَّح ما كان مطردا موافقا للقياس؛ قال يونس بن حبيب ت (١٨٢هـ): «عليك بباب من النحو يطرد، وينقاس»^(٦)، ويترك ما كان مخالفا لهما^(٧)، وإن كان حجة؛ لأن الحجية لا تعني ضرورة الأخذ بها في مجال التعقيد^(٨).

(١) وأمثلة ذلك كثيرة في كتب اللغة، انظر على سبيل المثال: الخصائص ٣٨٦/١-٣٨٧، ولع الأدلة: ٦٦.

(٢) وقد سبقت تلك الشروط في ص ٩٨-١٠٤ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٤٤ من هذا البحث.

(٤) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٦٤.

(٥) وهذا يعني: أنه متى كانت شروط ثبوت السماع أكثر في الراوي كانت روايته أقوى من غيره في بناء القواعد.

(٦) طبقات ابن سلام: ١٥/١.

(٧) ينظر: الخصائص ٣٨٥/١-٣٩٠.

(٨) كما سأتبين ذلك في المبحث الخامس من هذا الفصل.

المبحث الرابع: السماع في ضوء علم اللغة الحديث

أولاً: مفهومه، ومادته (مصادره):

النصوص اللغوية التي يعتمد عليها اللغويون المعاصرون، ويلاحظونها كمادة لغوية في دراساتهم، يجب أن تكون مادية بحتة؛ وذلك بأن تكون هذه المادة اللغوية سلسلةً من الأصوات، أو النصوص المطبوعة، أو ما شابهها^(١).

لكن "دي سوسير" (De Saussure) -مؤسس علم اللغة الوصفي- فرّق بين الحقائق المادية التي تدرك بالحواس، وسّمّاها: الكلام (La Parole)، وبين النظام العام الذي تمثله الظواهر المادية، وسّمّاها: اللغة (La Langue)^(٢)؛ فالمعلومات الملموسة في الكلام تصدر عن كلّ متكلم على حدة، لكنّ المقدرة اللغوية (اللغة) لا تكتمل لدى أيّ متكلم بعينه، بل تتجسد كاملة ضمن الجماعة^(٣).

وهذا يعني أن مفهوم السماع في علم اللغة الحديث: يتمثل في سلسلة من الأصوات (الكلام)، أو ما يمثله من النصوص المطبوعة (الكتابة). وبذلك يثبت السماع من خلال مصدرين مهمّين؛ هما: الكلام، والنصوص اللغوية المكتوبة^(٤).

المصدر الأول: الكلام

هو التحقيق العيني في استخدام مفردات وتراكيب اللغة، وتطبيق قواعدها ومعاييرها، بصورةٍ مجسّمةٍ في سلسلة من الأصوات^(٥). ويعدّ المصدر الأول، والمهم في الدراسات اللغوية

(١) ينظر: مدارس اللسانيات (جفري سامسون) ٣٨.

(٢) يعدّ "دي سوسير" أول من تطرّق إلى التفريق بين اللغة والكلام، ينظر: دروس في الألسنية العامة (القرمادي) ٢٧-٤٣، والتعريف بعلم اللغة (دافيد كرستيل) ٤٣-٤٤.

(٣) مدارس اللسانيات: ٣٨.

(٤) ينظر: دروس في الألسنية العامة ٤٨-٤٩.

(٥) ينظر: دروس في الألسنية العامة ٢٧-٤٣، ومعجم اللسانيات الحديثة: ٧٩، وسوسير رائد علم اللغة الحديث: ٢٠.

المعاصرة؛ لأنه المناخ الأول للتعبير اللغوي^(١)؛ وفي ذلك يقول "دي سوسير" (De Saussure) « إن المادة الألسنية تتكون بادئ ذي بدء من جميع مظاهر الكلام البشري... »^(٢).

وهذا المصدر يُلجأ إليه في الدراسات اللغوية لا لذاته، وإنما من أجل الوصول إلى وصف حقيقة الظواهر اللغوية - كما يرى "دي سوسير" -؛ وذلك حين قرر أن الدراسات اللغوية لا يمكن أن تتجه إلى ذات الكلام؛ لأنه لا يمكن التعرف عليه بتمامه وكماله؛ فهو غير متجانس المكونات^(٣). وبناء على ذلك يجب أن تكون دراسة نشاط المتكلم « في صلب مجموعة من الميادين العلمية ليس لها من مكان في الألسنية إلا بما لها من صلة باللغة^(٤) »^(٥). ومن ثم صار ذلك منهجا شائعاً لدى لغويي أوروبا؛ كما ظهر ذلك جلياً عند "هلمسليف" الذي رأى أن الموضوع الأساسي في علم اللغة هو (اللغة) (La Langue) وليس الكلام (La Parole)^(٦).

لكن لغويي أمريكا كانوا على عكس ذلك؛ فقد وجهوا جهودهم - بناء على اهتمامهم بالبحث الميداني في دراسة لغة الهنود الحمر - إلى الكلام (La Parole) ^(٧)؛ ولهذا

(١) التعريف بعلم اللغة (دافيد كرستيل): ٤٣.

(٢) دروس في الألسنية العامة: ٢٤.

(٣) المصدر السابق: ٤٢، وينظر: النحو العربي والدرس الحديث ٣٤.

(٤) وقد ذكر أن حقيقة اللغة مستقلة عن الظواهر الصوتية التي تُحدثها عملية الكلام؛ لأن الأخطاء التي قد تُرتكب في أثناء التلفظ - مثلاً - لا تنال من الكلمات إلا وجهها المادي، وإن هي أصابت اللغة من حيث هي نظام من الدلائل، فلا يتم ذلك إلا بصورة غير مباشرة لا تمت إلى الأصوات بصلة. ينظر: دروس في اللسانية العامة ٤٠-٤١.

(٥) المصدر السابق: ٤١.

(٦) ينظر: البنيوية في اللسانيات/ ١١٨.

(٧) ولعل السبب في هذا التباين بين الأوروبيين والأمريكان راجع إلى المادة اللغوية التي كان يتعامل معها كلٌ من الفريقين؛ فقد اتجهت الدراسات الأوروبية في غالبها إلى اللغة المكتوبة (اللاتينية) في حين كرس الأمريكيون مجهوداتهم في دراسة لغة الهنود الحمر غير المكتوبة، فلم يكن أمامهم فرصة إلا اختيار اللغة المنطوقة (الكلام).

وجدنا "بواس" (Boas) يهتم في دراساته بالكلام دون اللغة، ويرى أن البحث اللغوي يجب أن يتجه إلى الأول؛ لأن كلام الفرد هو الشيء الذي يمكن رصده وبحثه^(١).

المصدر الثاني: الكتابة

هي الوثائق أو النصوص اللغوية المطبوعة، وتلحق بالكلام حكما لعدة أمور:

١- لأنها وسيلة مصطنعة من الكلام ومثلة له^(٢)، يقول "دي سوسير" (De Saussure):
«ولا مبرر لوجود الكتابة سوى تمثيل اللغة»^(٣)

٢- ولأن الدراسة اللغوية مضطرة إليها، إذا ما تعلقّت بلغة يتكلمها الناس بعيدا عن مكان الدارس، أو زمانه^(٤).

٣- ولأن الكلام المنطوق يفلت في أغلب الأحيان عن الملاحظة^(٥).

٤- ولأن الكلام المنطوق وحده عاجز -أحيانا- عن تصوير اللغة الصحيحة تصويرا دقيقا؛ لأنه يتأثر بعاملين قويين، قد يذهبان عنه معنى الأصالة اللغوية؛ وهما: الإمكانيات الصوتية، وعادات النطق عند المتكلم؛ ثم مدى حساسية أذن السامع في سماعها الأصوات^(٦).

ومن هنا لم يشترط اللغويون المعاصرون -في غالب دراساتهم^(٧)- أن تكون المادة اللغوية المسموعة منطوقة حسا، بل يجوز أن تأخذ الأشكال المكتوبة -أيضا-^(٨).

(١) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث ٣٤، والبنوية في اللسانيات/ ١١٨-١١٩.

(٢) التعريف بعلم اللغة: (دافيد كريستيل) ٤٣.

(٣) دروس في الألسنية العامة: ٤٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤٨-٤٩، وأسس علم اللغة (ماريو باي) ٦٠.

(٥) دروس في الألسنية العامة: ٢٤.

(٦) أصول التفكير النحوي: ٢٣.

(٧) وقلت في غالب دراساتهم؛ لأن الوصفين يشترطون في الدراسة الصوتية: أن تكون المادة اللغوية منطوقة مسموعة من مصدرها سماعا حسيا. ينظر: الأصول (د. ممام حسان) ١٠٠.

(٨) اللسانيات العامة وقضايا العربية: ٩.

ولكن "دي سوسير" (De Saussure) نبّه إلى أن ذلك لا يعني أن الكتابة تأخذ دور الكلام في جميع مظاهره - كما ظهر بين الناس في أقدم العصور ولا يزال^(١) -، فهي ليست قسيما للكلام، بل هي صورته التي امتزج معها امتزاجا عميقا أدى إلى أن يزعم بعض الناس أنها مساوية له في الأهمية، أو أنها تفوقه، فيرى في الأخير أن هذا زعم باطل؛ لأن مثله كمثّل الذي يريد معرفة الأشخاص؛ فيتصور أن أفضل طريقة لذلك هي أن ينظر إلى صورته الفوتوغرافية، بدل النظر إلى وجهه^(٢).

وأيّد هذا الرأيّ الألسنيون المعاصرون^(٣)؛ ومنهم "ماريو باي"، الذي بيّن في أحد مؤلفاته: أن الأفضل لعالم اللغة (Linguist) -على عكس دارس فقه اللغة- أن يهتم أولاً باللغة المنطوقة (الكلام)، ثم باللغة المكتوبة؛ باعتبارها تمثيلا صادقا للغة المنطوقة^(٤). ويرى أن الكتابة -رغم ما لها من أهمية ضخمة للإنسان في نقل المعاني من مكان إلى آخر عبر السنين- إلّا أنها ليست دائما أمينة، بل ربّما خادعة ومضللة^(٥)؛ وذلك لأن الكتابة العادية قد لا تمثل الكلام المنطوق تمثيلا كاملا^(٦).

و للكتابة عدة أنواع؛ منها:

١ - الكتابة الإيديوغرافية (Idiographique)، وتُسمى أيضا- الكتابة المفرداتية، أو التصويرية: وهي نظام من الكتابة تُمثّل الكلمة فيه بصورة أو دليل خطي واحد؛ بحيث لا يوجد أيُّ رابطة بين الأصوات المنطوقة ودليلها الخطي؛ لأنه يشير مباشرة إلى

(١) فإن بعض علماء اللغة في القدم كانوا يعتقدون أن الكتابة والكلام شكلان مختلفان من أشكال اللغة، وأن الكلام صورة مشوهة عن الكتابة في الغالب. وهذا ما يرفضه علم اللغة الحديث، ويرى أن الكتابة صورة للكلام؛ فهي ثانوية. ينظر: مدخل إلى علم اللغة (د. محمد الخولي) ١٨٥، وتشومسكي (د. مازن الوعر) ١٦٠.

(٢) ينظر: دروس في الألسنية العامة ٤٩.

(٣) تشومسكي (د. مازن الوعر) مجلة اللسان العربي العدد/ الصحيفة ١٦٠.

(٤) أسس علم اللغة (ماريو باي) ٤٠.

(٥) المصدر السابق: ٦٠.

(٦) ينظر: مدخل إلى علم اللغة (الخولي) ١٨٥.

الصورة الذهنية، ومثال ذلك: اللغة الصينية، فإن الكلمة المنطوقة الدالة على الفرس مثلا، يُعبّر عنها كتابيا برمز كان أصلا صورة لحقيقة الفرس^(١).

ومن أمثلتها - كذلك - الكتابة المصرية القديمة، فقد كان يستعمل فيها هذا الرمز () للدلالة على الشمس؛ لأنه يُمثل قرص الشمس، لكنه في الوقت نفسه يعني: (نهار، يوم) ورمز () للدلالة على البيت، أو الدار أو المسكن^(٢).

فلاحظ في هذا النوع من الكتابة أن المقصود من الرمز الشيء المصور نفسه، أو ما يتعلق به، فتكون الكلمة بذلك قائمة بذاتها نطقا ومعنى^(٣).

ومزية هذا النوع أن قراءته في متناول أناس يتكلمون لغات مختلفة، فهو يشبه الإشارات الملاحية، التي يقرؤها جميع الملاحين، مع اختلاف لغاتهم، بطريقة واحدة^(٤). ومن المأخذ عليها: أنها كثيرا ما تنحو إلى الاختلاط؛ فتحوّل بعض الصور الأيديوغرافية عن قيمتها الأولى، ويؤول بها الأمر إلى تمثيل أصوات منفردة^(٥).

٢- الكتابة المقطعية^(٦): وهي نظام من الكتابة تطور من الكتابة الأيديوغرافية، فصار الرمز المكتوب؛ أي: (الصورة) رمزا للمقطع، بدلا من الكلمة في الأيديوغرافية^(٧)؛ كبعض أنواع الكتابة المصرية القديمة، فإنهم كانوا يستعملون رمز () = نبة

(١) ينظر: دروس في الألسنية العامة ٥١، اللغة (فندريس): ٣٩١، أسس علم اللغة (ماريو باي) ٦٠، ومدخل إلى علم اللغة: (الخولي): ١٨٦.

(٢) ينظر: الكتابة الأبجدية في مصر القديمة ٤٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق - نفسه.

(٤) اللغة (فندريس): ٣٩١.

(٥) المصدر السابق: ٥٢.

(٦) جعلها "دي سوسير" من أنواع الكتابة الصوتية، وجعلها "ماريو باي" مقترنة بالكتابة الأبجدية (الألفبائية)، ينظر: دروس في الألسنية العامة ٥٢، واللغة (فندريس): ٣٩٣، وأسس علم اللغة ٦٠.

(٧) مدخل إلى علم اللغة (د. الخولي): ١٨٦.

للدلالة على السلة، والرمز مركب من مقطعين () = نب و () رمز التأنيث^(١).
والكتابة اليابانية كذلك من الأمثلة التي يسوقونها لهذا النوع^(٢).

٣- الكتابة الألفبائية، أو الأبجدية: هي نظام من الكتابة تُمثل الرموز المكتوبة فيه أصوات اللغة المنطوقة^(٣)؛ أي: بمعنى أن الرمز يدل على الفونيم الواحد^(٤)، ويُدعى حرفاً. ويعزو أكثر الباحثين أوّل استخدام هذا النوع إلى المصريين القدماء^(٥).
و الكتابة الألفبائية على نوعين:

أ- الكتابة العادية: وهي النظام المستخدم لدى الناس في كتاباتهم العادية؛ كالكتابة المستعملة في الرسائل العلمية، وهذا النظام غير دقيق في تصوير الأصوات^(٦).
ب- الكتابة الصوتية: أي (التمثيل الصوتي بالكتابة) وهي نظام تُستعمل فيه رموز خاصة؛ لتمثيل نطق الأصوات اللغوية تمثيلاً دقيقاً^(٧). فكان المبدأ العام في هذا النظام الاكتفاء باستعمال رموز لتمثيل الفونيمات، ويكون حرف واحد لفونيم واحد، دون تمثيل الأفراد الثانوية للفونيمات^(٨).

(١) ينظر: الكتابة الأبجدية في مصر القديمة ٤٩.

(٢) مدخل إلى علم اللغة (د. الخولي): ١٨٦.

(٣) ينظر: أسس علم اللغة ٦٠، ودروس في الألسنية العامة: ٥٢.

(٤) الفونيم: أصغر وحدة مميزة في سلسلة النطق؛ فمثلاً (حاجب، وتاب) نلاحظ أنهما يختلفان في الحرف الأوّل (ج و ت)؛ فكلّ من الجيم، والتاء حرف مميز للكلمتين.

وقد يكون الفونيم حركة؛ كالكسرة التي تميز اسم الفاعل: مُخْرِج عن اسم المفعول: مُخْرَج؛ فكلّ من الكسرة والفتحة هنا فونيم؛ ولهذا نجد أن إطلاق مصطلح "الفونيم" أوسع دلالة عند المعلنين من مدلول الحرف في العربية؛ لأنه يشمل الحرف والحركة. ينظر: Dictionnaire de La Linguistique (G. Monin) P: 259 (الترجمة مني)،

وينظر: اللسانيات العامة وقضايا عربية ١٦-١٨، ومعجم اللسانيات الحديثة ١٠١-١٠٢.

(٥) مدخل إلى علم اللغة (الخولي): ١٨٦.

(٦) المصدر السابق: ١٨٧.

(٧) معجم اللسانيات الحديثة: ٩٤، وينظر: علم اللغة (السعران) ١١٣.

(٨) ينظر: علم اللغة (السعران) ١١٥.

ولما لم تكن الكتابة العادية تفي بتسجيل الأصوات حق الوفاء -لِمَا فيها من الزيادة والنقصان- عدّل عنه علمُ الأصوات اللغويّ (الذي يحلل، ويسجل الأصوات، وغيرها من عناصر الكلام) إلى الكتابة الصوتية الصالحة لتقرير نتائج الدراسة الصوتية، وملاحظتها؛ فوجدت محاولات كثيرة منذ أوائل القرن التاسع عشر لوضع نظامها؛ منها : محاولة "غرهام بل" (G. Bell)، ومحاولة "أوتو يسبرسن" (O. Jespersen)، ومحاولة "لبسيوس" (Lpsius)، ومحاولة "لوندل" (Linden)، و"بريمر" (Bremer)، لكن أشهر هذه المحاولات وأوسعها انتشاراً تلك التي وضعتها الجمعية الصوتية العالمية (International Phonetic Association) ^(١).

ولتمثيل الأصوات المسموعة كتابةً يُلجأ علمُ اللغة الحديث إلى نوعين من الكتابة:

١- الكتابة الفونِيِيَّة: وتُسمى بـ(الكتابة الصوتية الواسعة)، وبها تُسَجَّل الأصوات المتميّزة، أي (الفونيمات) دون الاهتمام بتسجيل تفاصيل نطقها وفقاً لاستعمالها في الكلمات المختلفة، وتسجل الأصوات في هذا النوع بالأبجدية الرومانية ووضعها بين خطين مائلين: /b/ ^(٢).

٢- الكتابة الفونَوِيِيَّة: وتُسمى بـ(الكتابة الصوتية الضيقة)، وبها تسجل الأصوات المتميّزة بالتفصيل، ويُستعمل هذا النوع لإبراز التفاصيل الدقيقة في النطق، عن طريق استخدام الأبجدية الصوتية الدولية، ووضع رموزها بين قوسين معقوفين؛ مثل: [b] ^(٣) و [ə] ^(٤).

(١) ينظر: أسس علم اللغة (ماريو باي) ٥١، وعلم اللغة (السعران): ١١٣-١٢٢، ومدخل إلى علم اللغة: ١٨٧.

(٢) ينظر: أسس علم اللغة ٥١، ومعجم اللسانيات الحديثة ٩٤-٩٥، وعلم اللغة (السعران): ١١٥ واللسانيات العامة وقضايا العربية: ١٨.

(٣) المصادر السابقة -نفسه.

(٤) Cours de Langue et civilisation Française (G. Mauger) p XI

ثانياً: موقف (نظريات) علم اللغة الحديث من المازدة اللغوية المسموعة

كانت مهمة علماء اللغة الوصفيين في أوروبا وأمريكا محاولة وصف اللغة في إحدى مراحلها؛ وذلك بناء على أن اللغة ظاهرة اجتماعية، شأنها شأن جميع الظواهر الاجتماعية الأخرى؛ فهي تُلاحظ، وتُستقرأ، ويُقرر واقعها دون تدخل فيه^(١).

وهذه النظرية التي تبنّاها "دي سوسير"، والوصفيون جاءت نتيجة تأثره بنظرية دوركهام (Emile Durkheim) الاجتماعية التي تقوم على أساس: «أن من واجب علم الاجتماع أن يدرس، ويصف مجموعة من الظواهر التي تتميز في نوعها عن ظواهر العالم الفيزيائي المادي (physical word) وعن الظواهر التي يعالجها علم النفس، مع أنها حقيقة - أيضاً- شأنها شأن الظواهر المادية والنفسية الأخرى»^(٢).

فنلاحظ بجلاء أن تأثر "دي سوسير" (De Saussure) بهذه النظرية كان له دور فعال في توجيه الدراسات اللغوية - وعند من جاءوا بعده- وتحديد منهجها، وغرضها^(٣).

فلكي تكون المادة اللغوية المسموعة (الكلام، وما يلحق به) صالحة في دراسة اللغة - حسب هذا المنهج^(٤)، وهذا الغرض^(٥) - لا بد أن تكون ممثلة للغة في مدة زمنية محددة، وفي بيئة لغوية خاصة، وفي مستوى اجتماعي معين؛ فهذه أهم مواقفهم من السماع ملخصاً، وإليك تفاصيلها:

(١) ينظر: دروس في الألسنية العامة ٢٩ و ٣٧-٣٩، وسوسير رائد علم اللغة الحديث: ١١٣.

(٢) وهذه النظرية تُسمى: (نظرية الحقيقة الاجتماعية) وهي تدعو إلى مبدأ استقلال التصور لعلم الاجتماع، وقد أوردها دوركهام في كتابه: قواعد الأسلوب الاجتماعي (Rules of sociological Method) نقل عنه جفري سامسون هذا النص. ينظر: مدارس اللسانيات ٣٨، وينظر: سوسير رائد علم اللغة الحديث ١١٢، والنظريات المعاصرة في علم الاجتماع (د. حكمت العراقي): ٨٨-٩٥، ومدخل إلى علم اللغة (د. محمد حسن): ٢٩٥.

(٣) ينظر: سوسير رائد علم اللغة الحديث ١١٣.

(٤) أي المنهج الوصفي.

(٥) وهو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، كما صرح "دي سوسير". ينظر: ١٦ من البحث.

١- أن تكون المادة اللغوية ممثلةً للغة في زمن لغوي معين:

اشترط علم اللغة الوصفي التزامية في المادة اللغوية؛ بمعنى أن تُمثل المادة المسموعة اللغة في نقطة معينة من الزمن؛ بحيث يتسنى للباحث ملاحظة الظواهر اللغوية المدروسة في تلك المدّة المحددة فقط؛ فيدرسها في مرحلة معينة من مراحلها، بغض النظر عن تاريخها السابق، أو اللاحق^(١).

فاللغوي المعاصر -مثلاً- يجب أن يبحث في اللغة العربية كما تُستعمل في عصرنا الحاضر، فيجمع دواوين شعراء هذا العصر، والمقالات، والصحف، والمجلات، فيستخلص منها مادة لغوية تمثل هذا العصر، دون تطرق إلى ما قبله.

وكذلك الباحث الذي يبحث في اللغة العربية في العصر الجاهلي، فإنه يجمع المصادر اللغوية التي أنتجت في ذلكم العصر، دون تطرق إلى دواوين شعر العصر الإسلامي.

عند التمهيد نجد أن هذه النظرية الوصفية التزامية نشأت على يد "دي سوسير" كردّ فعل لقانون غريم (Grim)^(٢)، وللمبدأ الذي صاغه النحويون الجدد (Neogrammairiens)^(٣)؛ الذي جعل جميع التبادلات الصوتية بمثابة قوانين عامة مطلقة على جميع الكلمات التي تحتوي على أصوات معينة، في كلّ زمان^(٤)، مقررين في ذلك أن الطريقة

(١) ينظر: مدارس اللسانيات ٢٦، والتعريف بعلم اللغة (دافيد كرسثيل) ٣٦، وسوسير رائد علم اللغة الحديث ٤٤.

(٢) هو قانون أنشأه يعقوب غريم عام ١٨٢٢، والذي جعل اللغة الجرمانية تتميز بالقانون الآتي:

- عندما يكون حرف الفاء في اللغة الجرمانية (F) فإن اللغات الأخرى اللغات التي يقارن بها - الإغريقية، اللاتينية - تقابلها بحرف (P).

- وعندما يكون حرف (P) في كلمة جرمانية، يقابله (B) في هذه اللغات.

- وعندما يكون حرف (H) في الإنجليزية، يقابله (T) في اللغات الأخرى. الخ... وهكذا كان يُقارن غريم بين اللغات دون أن يتفكر في التطور الصوتي الذي يصيب هذه اللغات. ينظر: البنيوية في اللسانيات ٧٧.

(٣) مدرسة لغوية ألمانية، تحتوي على الجماعة التي تمثل الجناح المتطور، والثوري في مجال الدرس اللغوي، ومن أهم أعلامها: ليسكين (Laskien)، أوستوف (Osthoff)، برغمان (Brugmann)، بول (Paul).

ينظر: Dictionnaire de La Linguistique p229 (والترجمة متي)، والبنيوية في اللسانيات: ٧٧.

(٤) وهذه النظرية أسسها وليام شخير (Wilhelm Scherer) أحد أعلام مدرسة النحويين الجدد، وهي: ((أن التغيرات الصوتية التي يمكن البرهنة عليها من خلال نصوص التاريخ اللساني تسير حسب قوانين ثابتة فهي لا تتغير إلا

الوحيدة لدراسة اللغة: هي دراستها تاريخياً (Diachronique)^(١)؛ فعارض "دي سوسير" (De Saussure) هذه النظرية برُمُتها، وأشار إلى وجود نظامين متباينين تماماً في اللغة على خلاف بقية العلوم؛ وهما: (النظام التاريخي، والنظام الوصفي)، ويرى أنه لا يستطيع الباحثون تنظيم أبحاثهم - كما يرام - دون أن يأخذوا في الاعتبار روابطها المشتركة، ودون أن يقوموا بالتمييز بين نظام القيم في حدّ ذاتها، وبين هذه القيم -نفسها- حين ترتبط بالزمن^(٢)؛ فأطلق على النظام الأول: (ألسنية آنية)^(٣) أو (ألسنية وصفية) كما يسميه بعض المترجمين العرب^(٤). وعلى الثاني: (ألسنية زمانية)^(٥)، أو (ألسنية تاريخية).

باتفاق مع قوانين أخرى)) . Dictionnaire de La Linguistique p229 (والترجمة مَنّي)، والبنوية في اللسانيات: ٧٧، وينظر: مدارس اللسانيات ١٨.

(١) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث ٢٩، وسوسير رائد علم اللغة الحديث: ١٠٣.

(٢) ينظر: دروس في الألسنية العامة ١٢٧-١٢٩.

(٣) وبالفرنسية: (Linguistique synchronique) وهي دراسة حالات اللغة الثابتة: ينظر: المصدر السابق -نفسه.

(٤) كما يطلق عليه أحمد نعيم الكراعين في ترجمته لكتاب "دي سوسير" فسمى الأول بعلم اللغة الوصفي، وسمى الثاني بعلم اللغة التاريخي، وهو الأشهر في الترجمات والمؤلفات العربية في علم اللغة ينظر: فصول في علم اللغة العام ١٦٠ و ١٧٧ وما بعدها. ولعل هذا مأخوذ من الترجمة الإنجليزية.

لكن يبدو أن "دي سوسير" -نفسه- نهي عن استعمال كلمة ((التاريخ)) وعن عبارة: ((ألسنية تاريخية أو علم اللغة التاريخي)) كما نجده في المؤلفات العربية؛ لأنهما تثيران في الذهن أفكاراً مغرقة في الإهمام وعدم الدقة؛ ولهذا يرى "دي سوسير" أن التعبير الصحيح في هذين النظامين: أن يطلق على كلمة التاريخ: لفظ تطور (Evolution)؛ فيقال: ((ألسنية تطورية أو علم اللغة التطوري))، ويُطلق على النظام الذي يهتم بدراسة حالة اللغة الثابتة: ((ألسنية قارة، أو علم اللغة القار)) فأطلق على الأول مصطلح ((Diachronique)) وعلى الثاني ((synchronique)) ينظر: دروس في الألسنية العامة ١٢٨-١٢٩.

(٥) وبالفرنسية: (Linguistique diachronique) وهي التي تهم بدراسة تطور اللغة عبر الزمان. ينظر: المصدر السابق - نفسه.

ورأى "دي سوسير" (De Saussure) ضرورة الاهتمام بالمنهج الوصفي^(١)؛ لأن اللغة تتطور، وكلّ مرحلة من مراحل تطورها جديرة بدرسٍ مستقلٍ، مادامت تعتمد في كلّ لحظة على نظام من القيم المعاصرة، أو المتصاحبة في الوجود^(٢).

وإلى هذا ذهب علماء اللغة الوصفيون في أوروبا وأمريكا من أمثال بواس (Boas)^(٣) و"سابير" (Sapir). واستمر الحال إلى أن ظهر في العالم بعد الستينات من هذا القرن من أشار إلى أن دراسة اللغة في مدّة زمنية معينة فقط لا يجدي من جهة أن حاضرة اللغة لا يمكن أن تبدأ من فراغ؛ لأننا لا نتمكن من وصف بنية اللغة إلا إذا عرفنا ما كانت عليه في الماضي؛ فمعرفة تطورها جزء من حقيقتها^(٤).

٢- أن تكون المادة اللغوية مسموعة في بيئة لغوية معينة^(٥):

بناء على النظرية الوصفية السابقة اشترط علماء اللغة الوصفيون: أن تكون المادة اللغوية من بيئة لغوية معينة، يراعيها الباحث عند ملاحظة الظواهر اللغوية من تلك البيئة؛ فيكون وصفها، ونتيجتها خاصة لتلك البيئة دون غيرها. وتحقيقاً لهذا الضابط اشترط الوصفيون ما يلي:

(١) وهذا ما ذهب إليه د. تمام حسان، دون أن ينسبه إلى "دي سوسير". ينظر: اللغة معناها ومبناها ١٣.

(٢) دروس في الألسنية العامة: ١٢٧-١٢٨.

(٣) هو فرانز "بواس" (Franz Boas)، ولد عام (١٨٥٨-١٩٤٢) في وستفاليا (Westphalia)، وبدأ حياته العلمية بدراسة الفيزياء والجغرافيا، وتخصص في الأنثروبولوجيا (علم أجناس البشر) الخاص في أمريكا الشمالية. ومن أهم مؤلفاته: ((دليل اللغات الهندية الأمريكية: (Handbook of American Indian Languages)). ينظر: مدارس اللسانيات (حفري سامسون) ٥١-٥٢.

(٤) ينظر: محاضرات في علم اللغة العام (كمال بشر) في مجلة المجمع: ٢٩/٢٤٢، وسوسير رائد علم اللغة الحديث: ١٣٩. وهذا هو موقف نوام تشومسكي، وهو موافق لما ذهب إليه النحاة حين جمعوا الأشعار الجاهلية والإسلامية رغم -كونهما من مدّة زمنية مختلفة- لوضع وصف كامل، وقواعد عامة للغة العربية.

(٥) ينظر: سوسير رائد علم اللغة الحديث ٤٤، والاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٥٤.

أ- ضرورة تحديد موضع اللغة المدروسة، فلا تُعمّم المادة اللغوية، ولا تتناول دراستها بيئة لغوية تتعدد فيها اللغات واللهجات، وتختلف الخصائص والمواصفات بين كلّ واحدة منها والأخرى^(١).

ب- ضرورة اتخاذ مساعد للبحث يُمثّل البيئة التي يريد الباحث دراسة لغتها، ثم التأكد من نتائج هذه الدراسة؛ بعرضها على الناطقين -أنفسهم- في تلك البيئة. فإذا أراد الباحث أن يدرس -مثلاً- العربية في العصر الجاهلي، عمد إلى متكلم واحد لهذا العصر، فيجعله مصدر المسموع، ويلتزم بلغته ضماناً للانسجام، وصدق التمثيل، وعدم التجوز^(٢).

٣- أن تكون المادة اللغوية مسموعة من مستوى اجتماعي، أو أدبي محدد^(٣).
وقد جاء هذا الشرط نتيجة ما ثبت في علم اللغة أن لكلّ مستوى اجتماعي استعمالاً لغوياً خاصاً به يختلف أشد اختلاف عن غيره في صيغ المفردات، وأنماط التراكيب النحوية^(٤). فوجب التفريق بين المستويات الاجتماعية للغة؛ فللفصحى مستوى خاص كما أن لكلّ لهجة من اللهجات مستواها الخاص؛ فيجب أن يرتبط الوصف اللغوي والحكم الناتج عنه بمستوى خاص لا يتعداه. ومن هنا كانت مراعاة الباحث للمستويات الاجتماعية في المادة اللغوية المسموعة أمراً ضرورياً في وصف اللغة، وتحديد المستوى الصوابي لها.
والمستويات اللغوية متعددة، ومختلفة؛ منها المستوى الأدبي، ومنها المستوى غير الأدبي، ثم المستويات الأدبية تختلف فيما بينها؛ لأن لكلّ جنس من أجناس الأدب أسلوبه الخاص، فللنثر الأدبي أسلوبه الخاص، كما أن للشعر أسلوبه الخاص؛ فوجب دراسة كلّ مستوى أدبي على حدة دون خلط بينهما؛ لأنه قد يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر، ومن ثمّ يكون

(١) أصول النحر العربي (د. محمد عيد): ٦٤.

(٢) الأصول (ممام حسان): ١١٧، والاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٥٥، وأصول النحر العربي (محمد عيد): ٦٣.

(٣) ينظر: التعريف بعلم اللغة (دافيد كرسثيل) ٤١، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٣، والأصول (ممام حسان): ٨٤-٨٦، والاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٥٤.

(٤) ينظر: التعريف بعلم اللغة: ٤١.

تعميم الحكم اللغوي الصادر عن أحد أساليب الأدب بعيدا عن الموضوعية العلمية والإنصاف؛ لأن الحكم الواحد على شيئين مختلفين عبث^(١).

وذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك حين أشار إلى أن المنهج الحديث يرى وجوب إبعاد المستويات الأدبية -مطلقا- عن مجال الدراسات اللغوية؛ لأن المادة اللغوية يجب أن ترتبط باللغة الحية المنطوقة، وخاصة إذا أريد دراسة هذه المادة دراسة صوتية. فهذا يعني أنه يتحتم في المادة اللغوية أن تكون ممثلة للغة الحية الجاري بها التعامل اليومي بين أفراد المجتمع^(٢).

وهذا على خلاف ما ذهب إليه "دي سوسير" (De Saussure)، حين قرر أن المادة اللغوية غير منحصرة في الكلام الأدبي، بل شاملة لجميع أشكال التعبير^(٣). ووافقه في ذلك الألسني الأمريكي "سابير" (Sapir)؛ حيث فرق بين التنظيم اللغوي المثالي (الأدبي) وبين الواقع الكلامي العادي في الدراسات اللغوية، ورأى ضرورة التركيز على اللغة النموذجية المثالية (الأدبية)؛ لأن النص المثالي أو النموذجي (الأدبي) قادر على البقاء في حين أن الكلام العادي الجاري على الألسنة يوميا يتغير، كما نجد -مثلا- في الأنموذج الفونولوجي^(٤) (الذي يحدد عدد عناصر الفونولوجية، وصلاتها فيما بينها، وعملها ضمن اللغة) فإنه قادر على البقاء والاستمرار، في حال تغير محتواه الصوتي^(٥).

(١) ينظر: الأصول (تمام حسان) ٨٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٠٩ و ١٠٠.

(٣) ينظر: دروس في الألسنية العامة: ٢٤.

(٤) والفونولوجيا (Phonologie)؛ فرع من فروع علم اللغة يُعنى بدراسة الأصوات من الناحية الوظيفية، وقد أنشئ عام ١٩٢٨م. ويختلف عن الفونيتيك (Phonetique) الذي يعتني بدراسة الأصوات من الناحية الفيزيائية؛ أي: (وصف بخارج الأصوات، وصفاتها)، وله عدة فروع: الفونيتيك الأكوستيكية (Acoustic)، الفونيتيك النطقية (Articulatory)، والفونيتيك السمعية (Auditory). ينظر: Dictionnaire de La Linguistique p 260-261 (الترجمة مني)، ومعجم اللسانيات الحديثة: ١٠٣ و ١٠٦.

(٥) الألسنية (ميشال زكريا): ٤٤.

ويؤكد هذا المذهب أن الكلام العادي غير مستقر، وصعب الاستقراء، من جهة أن المادة اللغوية تتأثر بعاملين قويين؛ هما: الإمكانيات الصوتية، وعادات النطق عند المتكلم، ثم مدى حساسية أذن السامع في سماعها الأصوات^(١)، وهذا ما لا يقع في اللغة الأدبية المسجلة في المؤلفات اللغوية، والدواوين الشعرية.

(١) ينظر: ص ١١١ من هذا البحث.

المبحث الخامس: السماع بين القديم والحديث

بعد بسط القول في -المبحثين السابقين- عن موقف كل من النحاة، وعلم اللغة الحديث من المادة اللغوية المسموعة، وبعد الموازنة بين الموقفين ظهر لي: أن هناك تبايناً بين الموقفين في تفاصيلهما، وهذه نتيجة طبيعية؛ تبعاً للظروف التي قامت عليها دراسة كل من أصحاب الموقفين، والبيئة اللغوية التي نشأ فيها كل من أصحاب الموقفين، والغرض الذي من أجله يسعى إليه أصحاب الموقفين.

وهذا ما غمض فهمه على بعض الدارسين المعاصرين، الذين اتخذوا هذا التباين ذريعة للطعن في موقف النحاة، وفي منهجهم الذي اتخذوه مسلكاً في دراساتهم اللغوية والنحوية، ورأوه -كذلك- برهاناً واضحاً لإظهار فساد أصول الفكر التي قامت عليها تلك الدراسات. فأحدث ذلك ردّ فعل في موقف بعض المعاصرين؛ وفي الختام وجد تياران متطرفان: تيار يحاول ردّ أعمال النحاة ويسفّهما، ويدعو إلى منهج جديد، وآخر ينكر كلّ جديد في الدراسات اللغوية المعاصرة، ويرفض نتائج علم اللغة الحديث مطلقاً.

عند الموازنة نجد أن كلا الفريقين لم يتنبّه إلى طبيعة الدراسة اللغوية لدى كلّ من العرب والغرب المعاصر وبينتهما، ولم يعتبر الظروف المحيطة بهما، التي أثّرت في نتيجة كلّ منهما؛ وليظهر ذلك جلياً يجدر بي أن أوازن بين الموقفين في جانبين:

الجانب الأول: مفهوم السماع بين القديم والحديث.

الجانب الثاني: حجّة المادة اللغوية المسموعة بين القديم والحديث.

الجانب الأول: مفهوم السماع بين القديم والحديث

عرفنا -سابقاً- أن مفهوم السماع عند القدماء: هو الكلام العربي المنطوق، أو المدوّن، المتمثل في القرآن، والأحاديث النبوية، وكلام العرب^(١). وتوصلنا كذلك في المبحث

(١) ينظر: ص ٢٤-٢٥ من البحث.

السابق إلى أن مفهوم السماع عند المعاصرين يتمثل في سلسلة من الأصوات المسموعة (الكلام المنطوق)، أو المكتوبة^(١).

فلاحظ التوافق في مفهوم السماع بين النحاة وعلماء اللغة في العصر الحديث - إجمالاً - كما نلاحظ اتفاقهم على أنه الطريق الأول والأمثل لدراسة اللغة الإنسانية ووصفها، واستنباط قواعدها، ولكن مع ذلك اختلف استخدامهم للمصطلح الدال على هذا المفهوم؛ فالأوائل استخدموا مصطلح « السماع » للدلالة على هذا المفهوم، وأما علم اللغة الوصفي فقد استخدم مصطلح « الكلام » للدلالة على المفهوم نفسه^(٢)، في حين أطلق مصطلح « السماع » « على مبدأ الاتفاقية أو الاعتبارية عند "دي سوسير" »^(٣)؛ وهو يعني: أن العلاقة بين الدال والمدلول^(٤) اعتبارية^(٥)، كما صرح بذلك "دي سوسير" (De Saussure)^(٦).

(١) ينظر: ص ١٠٩-١١٠ من البحث.

(٢) كما نرى في حديث "دي سوسير" عن مادة الألسنية، ومهمتها [ص ٢٤]، وفي تفريقه بين اللغة والكلام: فاللغة عنده نتاج اجتماعي للملكة الكلام في صور لفظية يختزنها ذهن الجماعي ليتمكن الأفراد من ممارسة هذه الملكة.

والكلام: هو الاستخدام العملي لتلك الملكة عن طريق الأصوات. ينظر: دروس في الألسنية العامة ٢٧-٢٩.

(٣) النبوية في اللسانيات: ٣٥٨.

(٤) الدال: هو الشكل أو القالب، والمدلول: هو الفكرة، أو مضمون الشكل.

(٥) أي لا علاقة بين الشكل والمعنى. ويبدو أن هذه النظرية لا تنطبق على جميع اللغات؛ إذ وجد في العربية بعض الظواهر الصوتية المناسبة بين الدال والمدلول، وقد اختلف علماء العرب في ذلك إلى عدة أقوال:

١ - وجود مناسبة بين اللفظ والمعنى في بعض الكلمات، وهو مذهب الجمهور.

٢ - ذهب عبّاد بن سليمان الصيمري إلى أن المناسبة بين اللفظ والمعنى ذاتية موجبة.

٣ - واختار بعض المعاصرين مذهب "دي سوسير" وهو عكس المذهب الثاني.

ينظر: الخصائص ١٥٢/٢-١٦٨، والمزهر: ١/١٨، ومن أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس): ١٤٢، ودراسات في فقه اللغة (د. صبحي صالح) ١٤١-١٥٢، واللسانيات وقضايا العربية: ١٠.

(٦) قال: « إن الرابط الذي يجمع بين الدال والمدلول اعتباطي (est Arbitraire) ». دروس في الألسنية العامة: ١١١.

الجانب الثاني: حجة المادة اللغوية المسموعة بين القديم والحديث

تعدّ المادة اللغوية المسموعة حجة عند القدامى بالإجماع إذا توافرت فيها تلك الشروط السابقة^(١). وهذه الحجة لا يعارضها علم اللغة الحديث من حيث الأصل، وإنما يعارض تلك القيود التي وضعها النحاة ضابطا لصحة الأخذ من السماع في مجال الدراسة اللغوية والنحوية. وهذه المعارضة ظهرت في مؤلفات أنصار المذهب الوصفي في عدة نقاط؛ من أهمها:

الأولى: انتقدوا التحديد المكاني، والزمني، ودعوا إلى ضرورة تركه مطلقا؛ لأنه يؤدي إلى الأخطاء المنهجية التي أضرت بأعمال النحاة الأوائل، ومن أهمها:

١- أنه أدى إلى بُعد المادة اللغوية عن الاستقراء التام لكلام العرب^(٢)؛ وذلك لأن اللغويين اقتصرُوا في الأخذ عن بعض القبائل، تاركين قبائل فصيحة خارجة عن القبائل التي حددوها؛ فتركوا الأخذ عن قبائل بأسرها، أو من أهل منطقة بأسرها؛ مما أدى إلى إهدار عدد كبير من التراكيب، والصيغ، والأساليب الصحيحة الفصيحة المستعملة في تلك القبائل المتروكة، لأن عدد القبائل المبعدة عن منهجهم أضعاف القبائل المعتمدة^(٣).

ومن هنا صرّح بعض الباحثين المعاصرين رفضه لهذا التحديد؛ يقول الدكتور عباس حسن: «وبديه أن لغات القبائل الست، ولهجاتها لا تحوي جميع اللغات، واللهجات التي في باقي القبائل الكثيرة؛ فذلك ينافي طبيعة اللغة، ويعارض القانون الواقعي الذي

(١) ينظر الشروط: في ص ٩٨-١٠٤ من البحث.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٥، واللغة والنحو (د. عباس حسن): ٧٦-٧٨، وفي أصول النحو (د. سعيد الأفغاني): ٣١ و ٢٩، والاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٦١، والخلاف بين النحويين (د. السيد رزق الطويل) ٦٢٢، والنحو العربي والدرس الحديث: ٥٠-٥١، ومراحل تطور الدرس النحوي (د. عبد الله الخثران): ٧٣.

(٣) ينظر: اللغة والنحو (د. عباس حسن) ٦٩ و ٧٦-٧٨. في اللهجات العربية (د. إبراهيم أنيس): ٤٦-٤٨.

تسير عليه في نشأتها، وتدرجها، وتفرعها...»^(١)، وقال: «وبديه أن الأخذ بهذا الحكم معناه القضاء على نحو من الكلام السليم الصحيح بغير مسوغ مقبول...»^(٢).
ووجد أصحاب هذا المذهب -على حد قولهم- دليلهم من اعتراف الأوائل أنفسهم بقصور منهجهم في جمع المادة اللغوية؛ وذلك من خلال السؤال الذي وجّه إلى أبي عمرو ابن العلاء؛ حيث قال السائل: «أخبرني عمّا وضعته، مما سميت عريّة، أيدخل فيها كلام العرب كلّها؟ فقال: لا. ثم قال السائل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»^(٣).

٢- أنه أدى إلى الخلط بين مستويات الأداء اللغوي (اللهجات): وذلك لعموم أخذ النحاة عن القبائل الست التي حددها اللغويون، واستخراجهم من جميعها قواعد نحوية موحدة، في حين تختلف هذه اللهجات فيما بينها اختلافا واضحا في الألفاظ، والإعراب، والخصائص، في قليل أو كثير؛ ممّا أدّى إلى الخلط، والتناقض، والتضارب في الأحكام النحوية، إلى درجة لم يجد النحاة مخرجا إلا أن يتناولوها أو يصفوها بالقلّة، أو بالشذوذ أو نحو ذلك^(٤).

و كان إقرار ابن جني أن «كلّ اللغات على اختلافها حجة»^(٥) أساس هذا الخلط - على حد قولهم-، فكان الأحرى بالنحاة -في نظر بعض المعاصرين- الانتقاء بغض النظر عن النطاق المكاني والزمني والقَبَلِيّ؛ فيقفون عند اللغة الأدبية التي جاءت

(١) اللغة والنحو (د. عباس حسن): ٧٦.

(٢) المصدر السابق: ٨٣.

(٣) طبقات النحويين واللغويين: ٣٤.

(٤) ينظر: من أسرار اللغة (د. أنيس) ٢٣، في اللهجات العربية: ٤٨، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٤، واللغة والنحو: ٦٣-٦٤، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣٤٤.

(٥) ينظر: ص ٤٧ من البحث.

موجدة وممثلة في القرآن، والآداب الجاهلية، ولو فعلوا ذلك لجنبوا أنفسهم الكثير من المهاترات، والجدل حول ما يجوز، وما لا يجوز^(١).

٣- أنه أدى إلى القصور على المستوى الأدبي؛ لأن هذه القواعد النحوية لا تمثل اللغة العربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما هي تمثل عربية مخصوصة، تتمثل في مستوى معين من الكلام؛ حيث لم تشمل اللغة التي يتحدث بها الناس في حياتهم العادية^(٢)، بل عزلها النحاة جانباً، ولم يعتدوا إلا بما كان في كبد الصحراء^(٣)، وكان الأولى بناء القواعد على لغة المحاورات، ولغة التخاطب، ولغة القرآن، بعيداً عن اللغة الأدبية المكتوبة، أو المروية عن أصحاب المعلقات، وعن الإسلاميين، وغيرهم^(٤).

٤- أنه أدى إلى الخلط بين المستويات الأدبية؛ لأن النحاة جمعوا المادة اللغوية من مصادر أدبية متعددة؛ وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب، فبالغوا في الاحتجاج بالشعر الجاهلي، وكان المفروض -حسب رأيهم- الاختصار على النثر دون الشعر؛ لأن الشعر لغة تخالف في قواعدها لغة النثر؛ لاختلاف أسلوبهما^(٥). وهذا يعني: أن تكون قواعد النحو مستمدة أساساً من النثر، ولا بأس -عند بعضهم- أن يكون معه شيء من الشعر^(٦).

٥- أنه أدى إلى اعتبار المثالية في اللغة المعتمدة^(٧)، بناء على بيئة لغوية وزمانية معينة، واعتبار اللغة الخارجة عن حدود تلك البيئة وذلك الزمان أقل درجة، وهذا ما يرفضه علم اللغة رفضاً مطلقاً على لسان مؤسسه "دي سوسير"، حين يبين أن اللغة نظام من

(١) ينظر: في اللهجات العربية: ٤٨، والخلاف بين النحويين: ٦٢٦.

(٢) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث ٤٨-٤٩.

(٣) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي (د. عبد الله الخثران) ١٧٣.

(٤) ينظر: الأصول (د. محمّد حسان) ١٠٠، والنحو العربي والدرس الحديث: ٤٩.

(٥) ينظر: في اللهجات العربية ٤٨، والأصول (د. محمّد حسان): ٨٤-٨٦.

(٦) الاختلاف بين النحويين: ٧٢٧.

(٧) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة ٢٥٠.

القيم، وأن هذه القيم متصلة بذات اللغة، متأصلة فيها، ولا يُحدّد حقيقتها برمان ولا بمكان، وإنما بما تكون عليه عناصر ذلك النظام من ترتيب أو تنظيم في زمن معيّن؛ وهذا يعني: أن قيمة اللغة مصاحبة لها في كلّ لحظات وجودها^(١)، وتأكيدا لذلك صرّح "فندريس" -مُستهزئًا- أنه من العبث أن يفترض القائل: بأن هناك لغة كاملة قدّت في عهد سحيق. فيرى أن هذا فرض خيالي محض شأنه شأن الفكرة القائلة: بأنه يمكن أن توجد لغة لا تتغير، وتبقى جامدة في سكوتها أبد الآبدين. ويرى أن من الواجب أن نسلّم بالتغير؛ لأنه حتميٌّ، وأن لا نستسلم للبكاء على العصر الذهبي؛ لأنه عبث في عبث سواء أكان ذلك في اللغة، أم في غيرها^(٢).

وهذا ما اتّفقنا به اللغة العربية من قبل عباس حسن؛ حيث قال: «... لا يكون من النصفة أن نفرّق بين القبائل العربية في الحكم اللغوي، ونجعلها درجات بعضها فوق بعض في الوقت الذي يسجل فيه أعلام اللغة: أن العرب الخلص سواسية من حيث صحة كلامهم، والاستشهاد بلغتهم، لا فضل لأحدهم على الآخر من هذه الناحية وليس بينهم فاضل ومفضول...»^(٣).

و هذا -كلّه- رفضٌ للمثالية في اللغة، وأنها جميعا متساوية في الدراسات اللغوية؛ لأن اعتبار المثالية يجعل اللغة تنحدر في طريق اللحن والفساد^(٤).

الثانية: انتقدوا -كذلك- اشتراط النحاة الفصاحة:

انتقد المعاصرون النحاة في جعلهم الفصاحة مرتبطة بالسليقة العربية، والمتمثلة في جنس بعض الأعراب دون بعض. فرفضوا هذا الشرط؛ لأنه مبني على أساس الربط بين اللغة والجنس، والمعلوم في علم اللغة الحديث عدم وجود رابط بينهما؛ يقول "دي سوسير" (De Saussure): «وهكذا يبدو أنه لا وجود لأية علاقة ضرورية بين اشتراك في النسب

(١) ينظر: دروس في الألسنية العامة ١٢٨.

(٢) اللغة (جورج فندريس): ٤١٩.

(٣) اللغة والنحو بين القدم والحديث (د. عباس حسن): ٨٢.

(٤) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة ٢٥٠.

والاشتراك في اللغة، وبذلك يستحيل أن ننطلق من هذا القول بوجود الآخر، والعكس بالعكس؛ لذا لم يكن من الضروري - في عديد الحالات التي تتطابق فيها شهادة علم الأنثروبولوجيا^(١) شهادة اللغة - أن نكافح إحداها بالأخرى، ولا أن نختار هذه دون تلك فكلاهما يحتفظ بقيمته الخاصة^(٢). وقال "بواس" (F. Bois) -ردًا على الرومانسيين في القرن التاسع عشر الذين رأوا أن اللغة تجسيد لروح العرق-: «إن العرق -بالمعنى الوراثي- واللغة وعناصر الثقافة الأخرى هي ثلاث مسائل منفصلة، وإن اجتماعها معا ليس ضروريا على الإطلاق»^(٣).

وأكد هذا النفي "فندريس" ورأى أنه مهما قيل في الدور الذي تلعبه التغيرات التي تصيب الجنس البشري في تلك اللغة، فلا نستطيع أن نقول: بوجود روابط ضرورية بين هاتين الفكرتين؛ إذ لا ينبغي الخلط بين المميزات الجنسية -التي لا يمكن تحصيلها إلا بالدم- وبين النظم من لغة، ودين، وثقافة التي تعدّ أعيانا قابلةً للنقل تُعار وتُبادل^(٤).

وهذا النقد -من حيث الأصل- موجه إلى لغات الغرب، لكن بعض الباحثين العرب استعاره، ووجهه إلى نخاة العرب^(٥)؛ ورأى بعضهم أن من حق نخاة العرب اشتراطها لو كان غرضهم في البحث اللغوي: هو بيان خصائص الجنس البشري المتمثل في أعراب البادية، وخصائص من اختلط فيهم الدم العربي بغيره من الأجناس الأخرى، أما وقد كان موضوع بحثهم هو: اللغة، فقد كان الأولى بهم -حينئذ- ألا يربطوا بينها وبين العنصر، ما دام الجميع يعيشون في مجتمع واحد، ينطقون العربية، ويتعلمونها بالمران والدراية. فالأولى في مثل

(١) سبق تعريف هذا المصطلح في ص ١٩ من هذا البحث.

(٢) دروس في الألسنية العامة: ٣٣٥.

(٣) مدارس اللسانيات (حفري سامسون): ٤٥.

(٤) اللغة (فندريس): ٢٩٨.

(٥) من أمثال د. إبراهيم أنيس في كتابه ((من أسرار اللغة ص ٣٥)) ود. محمد حسن عبد العزيز في كتابه

((الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٥٨)).

ظروف تعدد البيئات: هو تحديد المستوى المدروس؛ لأنه قد يختلف مستوى اللغة من الفصحى إلى اللهجات^(١).

الثالثة: أما نغدهم لاشتراط النحاة الاطراد والغلبة، فقد كان من عدة جوانب؛ من أهمها:

١- عدم تحديد مدلول الاطراد عند النحاة:

رأوا أن المشكلة الأولى التي واجهت النحاة -بعد وضعهم شروط السماع- هي تحديد معنى الاطراد، حيث لم يتمكنوا -قديمًا، وحديثًا- من ضبط معنى القلة والكثرة، ومتى تتحققان في الكلام فيقاس عليه؟.

وغموض معنى الاطراد عند النحاة جعلهم -على حد قولهم- ينعنون المادة اللغوية المسموعة بعدد من الصفات؛ فقد يصفون القاعدة بأنها « لغة » أو « لُغِيَّة » أو « شاذة » دون أن يتطرقوا إلى الفارق الدقيق بينها^(٢).

٢- اختلاف موازين الكثرة بين النحاة:

هذا الاختلاف بين النحاة جاء -حسب رأيهم- نتيجة لغموض مدلول « الاطراد » وعدم تطرق النحاة -قديمًا وحديثًا- إلى ذكر الموازين الحقيقية لهذا المصطلح، ولم يُبينوا -كذلك- متى تتحقق في المادة اللغوية فيصح القياس، أو بناء القاعدة عليها؛ مما أدى إلى الحيرة والاضطراب، يصوّب هذا ما يخطئه ذاك، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه^(٣).

وقد أرجع بعض الباحثين هذا الاختلاف إلى تطور موازين الكثرة بين النحاة الأوائل؛ فبينما تشدد ابن أبي إسحاق في تحديد الظواهر اللغوية التي ينبغي التوافر على دراستها واعتمادها، خرج مجموعة من النحاة على هذا التحديد، واتهموه بالتعصب والتشدد؛ فتوسعوا في التقعيد عن طريق التأويل، وتطوير مفهوم الاطراد؛ فكان يعني عندهم: الشائع

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٥٨.

(٢) ينظر: اللغة والنحو (د. عباس حسن) ٤٤-٤٧، وأصول التفكير النحوي: ١٨، وأعمال مجمع اللغة بالقاهرة: ١٨٢-١٨٣.

(٣) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث (د. عباس حسن) ٤٥-٥٩.

الذي يوجد -غالبا- في كثير من النصوص، بدلا من الشائع الذي تتضافر على تأكيده كلّ النصوص؛ فهذا التطوير أدّى إلى اختلاف موازين الكثرة بينهم^(١).

٣- الردّ على تقسيم ابن جني:

رأينا -سابقا- تقسيم ابن جني للمادة اللغوية المسموعة -حسب الاطراد والشذوذ- إلى أربعة أقسام^(٢). ولكن هذا التقسيم لم يجد قبولا عند بعض الباحثين المعاصرين؛ فأشار إلى أن محاولة ابن جني -هذه- لتوضيح معنى الاطراد باءت بالفشل؛ لغموضها، وتناقضها. فيرى أن غموضها كان من جهة اعتماد ابن جني في الاطراد على الشيوخ والكثرة، من غير أن يتطرق إلى بيان مداها أو حدودها مما أدّى إلى الغموض الذي انتقد به الأولون. وأما التناقض فيرى أن ذلك وقع عند تقسيمه، وحكمه على كلّ قسم؛ فقد حكم على الشاذ في القياس والاستعمال معا بأنه لا يجوز القياس عليه، ولا ردّه إلى غيره. مع أنه قرّر في موضع آخر على أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ، فكلامه هنا مناقض لما سبق^(٣).

هذه هي النقود التي وجهها الباحثون المعاصرون إلى اللغويين والنحويين القدامى، ولاشك أن بعضها صحيح. بمنظار عصرنا الحاضر؛ لأن العمل البشري لا يخلو من الأخطاء والزلات، وخاصة إذا كان في بداية أمره.

لكن ذلك لا يعني بالضرورة؛ الدعوة إلى ترك أصول النحاة، وتغيير منهجهم، فهذا - في الحقيقة- لا يخطر ببال منصف، أو ملمّ -على الأقل- بأصول التفكير النحوي العربي لما تتمتع به هذه الأصول من قوة في جوانب متعددة؛ ولهذا فالواجب علينا -كما ذكر بعض المنصفين-: هو شدة الحرص، في هدوء، وروية، دون تحامل، على أن يكون النحو خاليا من

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي ١٩.

(٢) ينظر: ص ٨٦-٨٩ من البحث.

(٣) اللغة والنحو: ٥٦-٥٩.

التعمية، ومن التكلف، ونحو ذلك من السلبات المرفوضة في صيغته، وأساليبه، وأفكاره، وأمثله^(١).

وعند الرجوع إلى أوليات التأليف اللغوي والنحوي (طور الوضع والتكوين)، نجد أنه خلا من هذه السلبات المرفوضة التي تعتد النحوي؛ لأنه كان معتمداً على السماع، ثم القياس عليه. فلما رسخت أقدام النحاة في جمع كلام العرب، واستقرّ لديهم ما أرادوا؛ توصلوا إلى وضع قواعد عامة للغة، ثم بسطوا تلك القواعد بالشرح والتعليل.

وبعد ترسيخ قواعد النحو المستنبطة من السماع، والقياس عليه، نشأت حركة جديدة، تحثُّ العلماء إلى التسابق، والتنافس عن طريق إبداع قدراتهم اللغوية، وإظهار معرفتهم لأسرار كلام العرب؛ فحاضوا غمار المناظرات اللغوية، والتفنن فيها مستعينين -أحياناً- بتنهج الجدل العقلي؛ فطرقوا إلى العلل الثواني والثالث، وغيرهما مما لا علاقة له مباشرة بأصول النحو؛ مما أدى إلى إنشاء حركة نقدٍ قويّة تدعو إلى "تيسير النحو"، وتخليصه من تلك التعقيدات التي ربّما لا طائل وراءها؛ فكان هذا بداية حركة تأليف المتون، والمنظومات النحوية^(٢).

وكانت الفرصة سانحة -وقتنذ- لبعض التيارات التي تهدف إلى الردّ على النظريات القديمة لغرض عقدي، أو نحو ذلك، كما كان الحال عند ابن مضاء الذي تأثر بالمذهب الظاهري، فثار على أصول النحو، وبعض قواعده، كـ "نظرية العامل"، و"نظرية القياس"^(٣). والجدير بالذكر -هنا- أن هذه المرحلة (مرحلة تعقيد النحو) جاءت بعد أن رسخت أصول النحو، واستوت قواعدها وكملت، فلم تؤثر فيها تلك التعقيدات مباشرة. وهذا ما لم يدركه بعض المعاصرين -وخاصة- المتأثرين -منهم- بنظرية الوصفية، فبدلاً من أن يحاولوا البحث عن طرق تخلص النحو من هذه العراقيل المعقدة، وجدناهم يهاجمون أصول النحو

(١) ينظر: مقالات منتخبة في علوم اللغة ٢٨٦.

(٢) ينظر: تيسير النحو (د. شوقي ضيف) ١٢-١٧، وفي إصلاح النحو: ١١-١٣.

(٣) وذلك في كتابه الردّ على النحاة، هو واقع في ١٤٩ ص بتحقيق د. شوقي ضيف.

العربي -جملة- من أساسه، ويدعون إلى الخروج عن منهجه إلى منهج الوصفي الذي أسسه "دي سوسير".

ولكن الناظر في تلك النقود الموجهة إلى النحو العربي، من قبل أنصار مذهب "دي سوسير" الوصفي -عند التدقيق- يجد أن جلّها مبالغ فيه، وغالبها مستمد من تلك الردود التي وُجّهت إلى الدراسات اللغوية الكلاسيكية الغربية، التي كانت تفتقد إلى أصول علمية دقيقة. كما سيظهر ذلك خلال مناقشة هذه الردود.

وقد سلكتُ في مناقشة هذه الآراء طريقتين: بحمل، ومنفصل:

أولاً: من حيث الإجمال^(١):

ندرك عند الملاحظة المتأنية أن هذه الردود -التي صدرت من قبل أنصار المذهب الوصفي- محاولة لتطبيق النظرية الوصفية على النحو العربي، دون مراعاة للبيئة التي نشأ فيها والظروف والملابسات التي أحاطت بتلك النشأة، والغرض الذي من أجله نشأ؛ الذي: هو فهم لغة القرآن في ذاتها^(٢) من أجل ذاته^(٣)، على حين نجد أن الغرض من علم اللغة: هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها كما ورد على لسان مؤسسه^(٤).

ومن هنا نجد أن موقف الوصفيين من النحو العربي فيه نظر؛ لعدة أسباب:

١- ضعف اهتمام الوصفيين بالنحو عموماً، بداية من "دي سوسير" (De Saussure)

حيث لم يكن النحو عنده يشكل جزءاً حقيقياً من صلب اللسانيات؛ مما أدى إلى تجاهل النحو في مدارس اللسانيات في أوروبا، والتقليل من شأنه؛ يقول "تشومسكي" (Noam

(١) وأقصد هنا: مناقشة صلاحية النظريات الوصفية لنقد النحو عموماً؛ أي: سواء ما يتعلق بشروط النجاح، أم لا.

(٢) أي: (في ذات لغة القرآن)؛ بمعنى: دراسة خصائص لغة القرآن، ووضع قواعدها بناء على أصول مستقاة من حقيقة هذه اللغة، دون غيرها من اللغات التي لا صلة لها بها، كما لاحظنا ذلك في أصول النحو العربي.

(٣) الضمير راجع إلى القرآن؛ بمعنى أن دراسة اللغة العربية، لم تكن في الأصل من أجل ذاتها، وإنما من أجل القرآن الكريم، ولغته. على خلاف علم اللغة الوصفي الذي يقصد من وراء دراسته اللغوية وصف اللغة فحسب.

(٤) ينظر: ص ١٨ من البحث.

(Chomsky^(١)): « وأما النظريات البنيوية في التقليد الأوروبي، والأمريكي - كليهما - فلا تهتم بالإجراءات التحليلية لاستخلاص وجوه النحو من المادة اللغوية كما هو الحال في النظريات الإجرائية لـ "نيكولاي تُربسكوي" (Nikolay Tourbetzkoy)، و"زيلغ هاريس" (Zellig Harris)، و"بيرناد بلوتس"، وغيرهم^(٢). »

وهذا الضعف جاء نتيجةً لعاملين مهمين: عامل عقدي، والثاني منهجي: فأما العامل العقدي فقد كان له أثر مباشر في ضعف اهتمام الوصفين بالنحو؛ حيث شاع في المجتمع الفرنسي - وقتئذ - الاعتقاد أن لغتهم « منطقية » إلى أقصى الحدود وهذا ما جعلهم يتوهمون أن ما ينبغي تعلمه في اللغة هو المفردات؛ لأنها عشوائية، ثم تبين لهم أخيراً فساد هذه العقيدة التي لا أساس لها من الصحة، وأنه كان يجب على "دي سوسير"، - بنكم إتقانه لغة أخرى - ألا يتأثر بتلك العقيدة، بل كان الأولي أن يعرف عُرفية النحو من خلال تلك اللغات^(٣).

وأما العامل المنهجي فذلك راجع إلى محدودية المنهج الوصفي البنيوي^(٤)؛ إذ إنه يسعى إلى مجرد وصف اللغة، دون تطرق أو سعي إلى عوامل تحسينها، أو صيانتها من الانهيار؛ مما أدى بالوصفيين إلى التقليل من شأن النحو الذي يسعى إلى وضع معايير لغوية تحول دون فسادها.

فنخلص من ذلك إلى القول بضالة المعرفة النحوية عند الوصفين؛ تبعا لنظريتهم التي تقول بأنه لا مجال للنحو في الوصف اللغوي؛ لأنه منطقي في اللغة؛ فقل - بذلك - اهتمامهم

(١) هو نوام أو نعوم تشومسكي، ولد في مدينة فيلادلفيا عام ١٩٢٨، وما يزال مدرسا بمعهد مساثوستين (MIT)، إلى وقتنا الحاضر. وهو مؤسس نظرية النحو التحويلي (Transformational generative grammar) الذي يعدّ من أكثر النظريات الألسنية انتشارا في العالم، وأقواها تأثيرا على الفكر الألسني. ينظر: معجم الألسنية الحديثة ١٦، والألسنية (ميشال زكرياء): ٣٦٠.

(٢) المعرفة اللغوية (نوام تشومسكي): ٥٩.

(٣) ينظر: مدارس اللسانيات ٤٧-٤٩.

(٤) ينظر: المعرفة اللغوية (تشومسكي) ٥٨.

بالنحو، على حين كرس الأوائل من النحاة جميع مجهوداتهم، وأفنوا أوقاتهم وأعمارهم في تتبع الظواهر اللغوية والنحوية، ومن ثم استنبطوا قواعدها بناء على المطرد منها، ودرسوها حتى وصلت تلك القواعد على أيديهم إلى منزلة اليقين، أو قريب منه.

فليس من الإنصاف العلمي -إذًا- أن تُلغى هذه القواعد، أو تُشكك فيها من أجل نظريات لم تثبت بعد، حتى عند المؤسس "دي سوسير"؛ فإن افتقاره إلى الثقة الكاملة فيما توصل إليه من نظريات في علم اللغة الحديث، منعه من إعطائها الآخرين، كما أن قصة خروج هذه النظريات إلى مجال الألسنية لا تخلو من غرابة^(١).

٢- إن الكثير من تلك النظريات التي بنى عليها الوصفيون نقوداتهم قائمة على أساس التفريق بين اللغة والكلام الذي أسسه "دي سوسير"، والذي كان له دور فعال في توجيه المنهج الوصفي^(٢).

وقد ظهر لي من خلال البحث أن هذا الأصل عليه مآخذ كثيرة؛ مما جعله لا يقوى إلى درجة تُستبدل به أصول النحو العربي؛ ومن أهم هذه المآخذ:

أ- إن هذا التفريق بين اللغة والكلام (اللفظ) قائم -في الأساس- على فكرة "العقل الجمعي" المستقل عن العقول الفردية^(٣) التي طورها العالم الاجتماعي دوركهام

(١) ينظر: مدارس اللسانيات ٢٧.

(٢) ينظر: تعليق صالح القرمادي على ((دروس في الألسنية العامة)) ٣٥٦ وما بعدها.

(٣) المراد بالعقل الجمعي -كما عند دوركهام-: هو أن الناس عندما يتفاعلون مع غيرهم فإن ذلك التفاعل يؤدي إلى ظهور مستوى من الواقع يميز عن الأفراد، وخارجي عنهم، يؤثر بالقوة والفهر على طرق عملهم ومناهج تفكيرهم وفي شعورهم. فلاحظ أن مصدر هذه الظواهر ليس من الفرد، بل من المجتمع؛ وهذا ما يسمى بـ(الواقع الاجتماعي).

ويرى أن هذا الواقع الاجتماعي بحاله الحقائق الاجتماعية، لكنه يعود ليقرر أن الحقائق الاجتماعية ليست هي الواقع الاجتماعي، ولكنها مظهر وتعبير خارجي لهذا الواقع؛ ومن هنا يصبح الواقع الاجتماعي -عنده- حقيقة داخلية يُطلق عليها (العقل الجماعي). ينظر: النظريات المعاصرة في علم الاجتماع ٧٠-٧١.

(Emile Durkheim)^(١)، ثم استعارها "دي سوسير" في دراساته اللغوية، وتوصل من خلالها إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية شأنها شأن جميع الظواهر الاجتماعية^(٢)؛ ولهذا رأى ضرورة التفريق بين اللغة (التي تمثل العقل الجماعي) وبين الكلام (الذي يمثل عقل الفرد)، وجاءت جميع نظرياته اللغوية قائمة على هذا الأساس. إلا أن دور كهلم عدل عن هذا الرأي، بعد أن كان مُصرّاً عليه بتطرف؛ حتى قاده ذلك إلى مناظرات مع كبار علماء علم الاجتماع، فتبين له أخيراً ولغيره عدم صحة هذه النظرية^(٣).

وقد عاب الكثيرون هذه النظرية بناء على تقديم مفهوم (العقل)؛ حيث مال علماء النفس "السلوكيون" إلى اعتبار العقل مجرد سلوك؛ وهذا يعني أنه ليس ملكة جماعية، بل تشابه في السلوك بين أفراد الجماعة، وهذا الشبه طَبِيعِيٌّ؛ إذ هو ناشئ عن التشابه في الظروف التي تحيط بأبناء الجماعة الواحدة من ناحية، وعن تبادل ما يحصل عليه الفرد من خبرات مع ما يحصل عليه سواه منها^(٤).

ومن هنا يكون أساس نظرية "دي سوسير" القائل: «بأن اللغة حقيقة اجتماعية تختلف عن الكلام» بحاجة إلى نظر متفحص، إذا ما طوِّب من الدرس اللغوي أن يكون علمياً وتجريبياً؛ لأن هذا الأساس قائم على نظرية تبين أخيراً فسادها؛ حيث ظهر من خلال تعريف (العقل) عدم وجود مسوغ للقول بوجود شيء اسمه "العقل الجماعي" يسيطر على سلوك الجماعات. فكانت هذه النظرية محل خلاف وتفسير في مجال علم الاجتماع وعلم اللغة إلى يومنا هذا^(٥).

(١) وقد نسبت نشأة هذه الفكرة لأول مرة إلى الفيلسوف هوبز (القرن ١٦-١٧)، وعنه أخذ لوك (القرن ١٧)،

وروسو (القرن ١٨). ينظر: اللغة والتطور (د. عبد الرحمن أيوب) ٥٨.

(٢) ينظر: مدارس اللسانيات ٣٥-٣٩، واللغة والتطور (د. عبد الرحمن أيوب) ٥٩.

(٣) ينظر: مدارس اللسانيات ٣٩.

(٤) اللغة والتطور (د. عبد الرحمن أيوب): ٨١.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٤٦، ٥٨-٥٩.

ب- ثم إن التفريق بين اللغة والكلام يجعل عملية بناء الجملة؛ أي (النحو) موضوعاً مرتبطاً بالكلام، لا بالمقدرة اللغوية (اللغة)؛ لأن عملية بناء الجملة، المتمثلة في ربط الكلمات وضم بعضها إلى بعض، تتمّ عندما نتكلم، ويتعذر الأمر في اللغة؛ لأن الجمل فيها لا تشكل مجموعة متناهية، بل إن هناك إمكانيات لا حصر لها؛ ومن هنا لم يعبا "دي سوسير" ومن تبعه بدراسة النحو. إلا أن الدكتور "جفري سامسون" أظهر رفضه لهذا الرأي، وبين فسادَه مؤكداً أن للنحو أهمية بالغة في الدراسات اللغوية، لا تقل عن أهمية الدراسة الصوتية، أو المعجمية^(١).

ومن ثمّ صرّح الدكتور بعدم صحة نظرية "دي سوسير" التي تجعل الدراسات النحوية متعلّقةً بالكلام؛ مستدلاً: بأنه يستحيل معرفة قواعد النحو الشامل لجمل اللغة عن طريق الكلام؛ لأن جمل اللغة متنوعة جداً، وغير محدودة؛ فلا يمكن أن تُعرف من خلال الكلام العادي الذي يحتوي على مجال محدود من الأنماط النحوية^(٢).

ج- وحتى على فرض وجود فارق بين اللغة والكلام، وأن لكلّ منهما دراسة خاصة، فإن ذلك لا ينطبق على العربية النموذجية التي أنزل القرآن بها، ووضعت قواعد اللغة والنحو عليها؛ لأن القول بوجود هذا الفارق يجعل اللغة وهمية، لا وجود لها في الحس، وإنما هي محفوظة في الذهن الجماعي، وعندما يُستخدم هذا المحفوظ في العالم الخارجي يخرج عن دائرة اللغة إلى دائرة الكلام.

كما يُفهم من هذه النظرية: أن اللغة ليس لها وجود، ولا خصائص إلا تلك الخصائص الملاحظة في كلام الأفراد؛ فلا يمكن أن توصف بالبلاغة، والإعجاز إلا إذا وُصف الكلام بهما.

وهذا يتنافى مع مبدأ الدراسات اللغوية والنحوية المرتبطة بالقرآن الكريم؛ لأننا نرى أن القرآن الكريم -رغم أنه من لغة العرب- له خصائص، وميزات لا يمكن أن توجد -ألبتة- في كلام أفصح العرب، ومع ذلك عدّت تلك الخصائص من خصائص اللغة العربية عموماً،

(١) ينظر: مدار اللسانيات ٤٧.

(٢) المصدر السابق ٤٧.

حتى يصح معنى الإعجاز؛ مما يجعلني أصرّح أن التفريق بين اللغة والكلام لا يُثمر في الدراسات اللغوية والنحوية العربية، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن كلام العرب في عصر جمع اللغة كان يمثل اللغة من جميع جوانبها إلى درجة لا نحتاج إلى التفريق بينهما، بل لا ندركه، وهذا على خلاف اللغات الأوروبية؛ فقواعد اللغة فيها شيء والكلام بها شيء آخر كما يقول "سابير" (Sapir)^(١).

نخلص من ذلك إلى القول: بأن الثنائية "الدي سوسيرية" غير واضحة في الدراسات اللغوية حتى عند "دي سوسير" نفسه، فلم يظهر هذا التفريق في دراساته الوصفية. أضف إلى ذلك أن الدراسات اللغوية تعجز عن وصف اللغة، وقواعدها وصفا كاملا إذا ما جُعِلَ الكلامُ هو مادةَ دراستها؛ لأن الكلام -بناءً على تعريف "دي سوسير"- يحتوي على مجال محدود من الأنماط النحوية كما قاله "جفري سامسون"^(٢)؛ لهذا كان "ليونارد بلومفيلد" (L. Bloomfield) يرى أن الكلام جزء لا يتجزأ من طبيعة اللغة ذاتها^(٣)، وقد ذهب بعض اللغويين إلى أبعد من ذلك حين نفى أصلا هذا التفريق؛ قال القاسمي: «اللغة هي -من حيث الأساس- الكلام»^(٤).

ثانيا: من حيث التفصيل، ويشتمل على عدّة نقاط:

١- التحديد الزماني والمكاني:

رأينا -سابقا- أن هذا التحديد كان شرطا من شروط النحاة في صحة الاحتجاج بالمادة اللغوية المسموعة^(٥). ومن ثم رأينا رفض بعض المعاصرين لهذا الشرط؛ لأنه يؤدي -حسب رأيهم- إلى أخطاء منهجية^(٦).

(١) ينظر: Language (Sapir) p 61 نقلا عن أصول النحو (محمد عيد) ١٠٠.

(٢) ينظر: الصفحة السابقة.

(٣) ينظر: اللغة والكلام والكتابة (د. محمد ياسر حماد سليمان) مجلة اللسان العربي ص ٢٣-٢٧ العدد ٢٩.

(٤) المصدر السابق -نفسه.

(٥) ينظر: ص ٩٩-١٠١ من البحث.

(٦) ينظر: ص ١٢٥ من البحث.

وحاول بعضهم التوسط في هذه المسألة، محاولاً التماس العذر للنحاة؛ فبيّن أن ثمة أسباباً دفعت النحاة إلى اتخاذ هذا الموقف؛ منها:

أ- المبالغة في الحيلة والحيلولة دون تسرب الدخيل؛ لأن تسرب الدخيل إلى اللغة يفسد العربية، ويبعدها عن أصالتها، وشخصيتها، وخصائصها. فكان لا بدّ للنحاة أن يُراعُوا هذا الشرط؛ لأنّ منهجهم قائم أولاً على اعتماد الظواهر الصوتية الشائعة^(١).

ب- ثمّ إن قصدهم في تععيد النحو هو فهم النص القرآني، والمحافظة عليه من التحريف، أو التأويل غير الصحيح؛ مما أدى بهم إلى تحديد «مستوى لغوي معيّن» يتمثل في تلك البيئة، وذلك الزمان المحددين^(٢).

ولكن ظهر لي -والله أعلم- أنّ هذه الأعذار -وإن كانت سليمة- لم تكن بحاجة إليها؛ حين ندرك أنّ هذا الشرط (التحديد الزماني والمكاني) قد أكسب أصول النحو البصرية، وقواعده القوّة والضبط، والدقّة. وهو منهج قويّ، وإن كان فيه نوع من التشدد والحيلة إلّا أنّه كان مناسباً لطبيعة اللغة المدروسة وبيئتها والظروف المحيطة بها. وهذا ما يتطلبه المنهج العلميّ السليم؛ ضبطاً للغة، وتحقيقاً من سلامتها، ووصولاً إلى الغرض المنشود، وتيسيراً على الدارسين؛ وهذا ما جعل المذهب البصري يلقى قبولا -أكثر من غيره- عند والباحثين، والدارسين.

وأما حجة المنكرين؛ بأن هذا التحديد يؤدي إلى أخطاء منهجية؛ منها:

أ- **القصور عن استقرار كلام العرب:** فإن هذه الحجة غير قويّة؛ لأن النحاة الأوائل قاموا بجمع عدد هائل من اللغة من جميع مصادرها الممكنة، وقد رأينا -سابقاً- استغراب الكسائي، وانبهاره -رغم أنّه عربي فصيح- من كثرة ما كان ينقله الخليل، ويحفظه عن فصحاء العرب؛ فقال للخليل: «من أين أخذت علمك؟ قال: من بوادي الحجاز، وقمامة» فذهب الكسائي إلى البوادي، ولم يخرج منها إلّا بعد أن أنفذ خمس عشرة قنيّةً حبراً في

(١) ينظر: مراحل التطور النحوي (د. عبد الله الخثران) ١٧٤.

(٢) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث ٥١ وما بعدها، ومراحل تطور الدرس النحوي (د. عبد الله الخثران): ١٧٤.

الكتابة سوى ما حفظ^(١)؛ وهذا دليل صريح على شدة حرص الأوائل على استقراء كلام العرب، وعدم بناء القواعد إلا عليه.

وهذه التهمة على فرض صحتها، فإنها لا تتطرق إلّا إلى مفردات اللغة^(٢). أمّا تراكيبها، وصيغ أداؤها فاحتمال قصور الاستقراء فيها بعيد جدًّا؛ لأن تراكيب اللغة العربية -التي هي موضوع الدراسات النحوية- يسيرة ومحدودة؛ ويدلّ على ذلك:

أ- ما رواه أبو حاتم: أن رجلاً جاء إلى أبي عبيدة يسأله كتابَ وسيلة إلى بعض الملوك، فأمر أبا حاتم بذلك، وقال له: اكتب عني، والحنّ في الكتاب، فإن النحو محدود^(٣)؛ أي: تراكيب اللغة التي هي موضوع النحو.

ب- ما صرّح به ابن الأنباري -عند حديثه عن علّة جواز القياس على الظواهر النحوية- قائلاً: «... والسر في ذلك: هو أن عوامل الألفاظ^(٤) يسيرة محصورة، والألفاظ كثيرة غير محصورة»^(٥).

وبناءً على ذلك لا يُعقل أن يكون هؤلاء القائمون بجمع اللغة، ووضع قواعدها يجهلون -ولو قليلاً- بعضَ تراكيب اللغة العربية المحصورة، مع كونهم من العرب، وهم حجة؛ لأن اللغة كانت -يومها- على ألسنتهم فطرة وسليقة، ورغم ذلك -كلّه- نجد أنهم قاموا بجمعها من أفواه الأعراب الخُلص الذين لا تتطرق إليهم تُهمةُ التأثر واللحن؛ حتى يصحّ لهم إسناد ما يتوصلون إليه من أحكام لغوية إلى العربية الخالصة؛ فتكتسب -بذلك- القيمة العلمية الصحيحة؛ ويطمئن الدارس إلى صحتها، ومحاكاتها، وصفائها من التأثر؛ إذ تبقى تلك النصوص اللغوية البرهان الساطع على صحة القواعد النحوية وعلى ملاءمتها للطبيعة اللغة العربية وواقعها.

(١) ينظر: ص ٥٧ من البحث.

(٢) لأن كلام العرب لا يحيط به إلّا نبي كما يقوله الشافعي. ينظر: مقدمة الرسالة، والمزهر: ٥٢/١.

(٣) مراتب النحويين: ٧٩.

(٤) يقصد بها عوامل ربط الكلمات؛ وهو يعني: النحو الذي يدرس علاقة الربط بين الكلمات.

(٥) لمع الأدلة: ٩٩.

و هذا النقد يقتضي وجود مستويين في كلام العرب في تلك المدّة: المستوى الأدبي، ومستوى الكلام العادي الجاري بينهم في الأحاديث اليومية، دون مراعاة قواعد النحو العربي كما يقوله بعض المعاصرين^(١).

وتعدّ هذه التهمة من أضعف المآخذ الموجهة إلى النحاة^(٢)؛ من جهة أن النحاة لم يقصدوا من وراء دراساتهم -هذه- وضع عربية عامة لقبائل العرب جميعها، وإنما أرادوا وضع قواعد عامة للعربية النموذجية الأدبية، من خلال اللهجات التي تشترك معها في الخصائص، والتراكيب، والمعلوم بالإجماع أن القرآن نص أنزل بتلك اللغة، وليس بلغة التخاطب العادية. أضف إلى ذلك سهولة استخراج القواعد من اللغة الأدبية، أمّا الكلام العادي الجاري في الحياة اليومية، في الأسواق، ونحوها فما أشق ما تستخرج منه القواعد: لبعده عن الأطرّاد

(١) ينظر: في اللهجات العربية ٤٦-٤٧.

(٢) وهذا إن سلّمنا بوجود مستوى مختلف في البيئة العربية وقتئذ، وإلا فإن هذا القول يحتاج إلى تمحيص وتدقيق، وقد قامت الأدلة على خلاف ذلك؛ حيث وحدنا من خلال القصص، والأخبار المتعلقة بسبب نشأة النحو، أن العرب كانوا ينطقون -فيما بينهم- في الحياة العادية بالعربية التي وردت في الأشعار، والخطب، وأنهم ورثوا اللغة معربة كابراً عن كابر، كما نجد في قصة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حين مرّ على غلامين يتعلمان الرمي، فلما أساء الرمي، نظر إليهما شذراً، فقالا: إنا قوم متعلمين، فقال خطأكما في رميكما أهون عليّ من خطئكما في لسانكما. والشاهد في هذه القصة أن هذا الكلام الذي دار بين عمر وهذين الراميين كان من الكلام العادي، وليس شعراً، ولا خطابة، ومع ذلك نجد أنه أنكر عليهما خروجهما على مقاييس اللغة الأدبية، مما يدل أن هذه اللغة الأدبية كانت هي المستعملة في الكلام العادي، وإلا لما أنكر عليهما عمر. وهذا ما نلاحظه في جميع الأخبار المتعلقة باللحن في عصر صدر الإسلام وبعده. ينظر قصة اللحن: في الخصائص ٨/٢، وكتاب سبب وضع النحو (السيوطي) جميعه، وتاريخ آداب العرب (الرافعي) ٢٣٩/١-٢٤٤، والمدارس النحوية (د. شوقي ضيف): ١١.

ومن هنا نشك في وجود مستوى مختلف عن مستوى اللغة الأدبية في عصر جمع اللغة، وإن كان هناك حرص شديد في بعض المناسبات على أساليب البلاغة، وطرق البيان، من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وتكرار، ونحو ذلك، فإن ذلك لا يؤذن لنا -إن كنا منصفين- بالقول: إن ثمة فرقاً بين المستويين، اللهم إلا أن يكون هنا فرق في التركيب، وصيغ الألفاظ. وهذا نفس ما قرره المستشرق الألماني يوهان فيك في كتابه (العربية/١٥)؛ مستنداً على ذلك بقوله تعالى في سورة النحل: ١٠٣ ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾، فقال: ((وصريح من هذا أنه لم يقم عند محمد (صلى الله عليه وسلم) ومعه فرق هام بين لغة القرآن ولغة العرب. ولا يمنع ذلك أن كانت هناك فروق بين لهجة مكة ولهجة البادية)).

والاستمرار؛ حيث نجد فيه -غالبا- الجمل الناقصة، أو التي حذف بعضها، أو عدل عنها؛ لكونها مفهومة في السياق الكلامي، أو بالإشارة، وربما نجد فيها الجمل التي خالطها التثاؤب؛ فلم تعد واضحة التراكيب^(١).

ومن هنا تحتم على من يريد المحافظة على القرآن أن يدرسه بلغته التي نزل بها، بعيدا عن الكلام العادي^(٢). وهذا ضروري -أيضا- من جهة تقعيد قواعد النحو الذي نشأ من أجل خدمة القرآن أولاً قبل كل شيء.

د- منها اعتبار المثالية في اللغة المعتمدة:

ولهذا الاعتبار نجد أنهم اقتصروا على بعض القبائل التي يغلب على الظن أن لغتها أفصح؛ لبعدها عن المؤثرات الخارجية. وكان المفروض على النحاة حسب -قولهم- أن يسووا بين جميع النماذج اللغوية.

وهذا النقد صحيح، إلا أنه لا يقوى عندما نرجع إلى الغرض من التأليف النحوي، وبناء عليه نجد مسوغاً قويا للنحاة في اعتبارهم هذا، فموقف النحاة صحيح؛ لأنه مبني على غرضهم المثالي النبيل: الذي هو خدمة القرآن الكريم، عن طريق تفسيره، وبيان إعجازه، ومن ثم حفظه من اللحن، والتحريف، ومن التطور السليبي الذي يبعده عن الفهم الصحيح. فكان من البدهي -بناءً على هذه الأغراض المتعددة- أن يكون منهجهم مختلفاً عن منهج علم اللغة الوصفي، فكان منهجهم متعدداً ما بين الوصفية والمعيارية، والتاريخية، فهو منهج مصقول بروح الدين، وثقافته؛ فظهر أثر ذلك جلياً في أصول النحو العربي.

٢- الفصاحة:

رأينا -سابقاً- أن الفصاحة كانت من الشروط التي وضعها النحاة لصحة الاحتجاج بالمادة اللغوية^(٣). ولكن رأينا -أيضا- أن بعض اللغويين المعاصرين عارضوا هذا الشرط؛ لأنه

(١) ينظر: الأصول (تمام حسان) ٨٧-٨٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٠٩.

(٣) ينظر: ص ١٠٢ من هذا البحث.

٢- والمطرّد يكون الغالب إن وجد مخالف أقل منه؛ « فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها »

٣- والمطرّد يكون الكثير إن وجد مخالف يقاربه في العدد؛ «... والخمسة عشرة بالنسبة إلى العشرين كثير لا غالب ».

٤- والمطرّد قد يكون قليلاً في العدد قلة راجحة؛ إمّا لأنه لم يُعارض قطّ، أو لأن المعارض الكثير مرجوح لفقدانه شرطاً من شروط الأخذ المذكورة سابقاً^(١)؛ ولهذا قال ابن جني: « أنه قد « يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلّا أنه لا يقاس عليه »^(٢).

وبعد أن ثبت بالأدلة القاطعة أنّ النحاة تطرقوا إلى توضيح مفهوم الاطراد، وأنهم بينوا موازينه، يجدر بنا دراسة هذا الشرط دراسة نقدية تحليلية، وعندئذ نجد أن اختيار النحاة له كان موقفاً على ضوء أصول النحو العربي؛ لأن جمع المادة اللغوية من عدة قبائل، ومن عدة مصادر لغوية، ثم استخلاص قواعد لغوية عامة منها عن طريق حصر صيغها، واستقراء تراكيبها ومفرداتها، يقتضي ذلك أن تكون طريقة بناء قواعد ما مبنية على ملاحظة الظواهر العامة الشائعة بين تلك القبائل.

وقد وافق على هذا الشرط عدد من الباحثين المعاصرين؛ منهم الدكتور السيّد الطويل، حين بيّن: أنه ليس من الإنصاف ما اتجه إليه الكوفيون من إقامة قاعدة واحدة على شاهد واحد، إذا ثبت وحدانيته؛ لأن السماع الذي تقوم عليه القاعدة لا بدّ أن يكون ظاهرة اجتماعية تتحدث بها الجماعة^(٣).

(١) ينظر: ص ٩٨-١٠٤ من البحث.

(٢) الخصائص: ١١٥/١.

(٣) ينظر: الخلاف بين النحويين (د. السيّد رزق الطويل) ٦٢٤.

وإلى ذلك ذهب الدكتور عبد الله الخثران، فقد أورد في ذلك كلاما جميلا، مؤكداً أن المنهج الذي اعتمدته النحاة في اشتراط الاطراد منهج قويم، وسليم إذا قيس بالمعايير العلمية السليمة؛ لأنه يقوم على دعامتين مهمتين^(١).

الأولى: أن مهمة الباحث العلمي النحوي هو أن يتحرى الظواهر العامة الشائعة في اللغة قبل الظواهر النادرة، أو الشاذة التي كثيرا ما تنسب في بعض الأحيان إلى بعض اللهجات.

الثانية: قيامه على قواعد ثابتة مطردة؛ مما أكسبه الإتقان، والضبط.

وأما ردّ بعضهم لتقسيم ابن جني للمطرّد والشاذ، فليس قويا؛ لضعف الأدلة التي استخدمها ضد هذا التقسيم؛ وهما: الغموض، والتناقض^(٢).

الغموض: فأما قوله: بأن الغموض ناشئ بسبب اعتماد ابن جني في الاطراد والقياس على الشيوخ والكثرة، فلا يصح؛ لأن ابن جني صرح - كما رأينا سابقا - بعكس ذلك^(٣)، والمعلوم أن منطق الكلام مقدّم على مفهومه.

التناقض: وأما قوله: إن التناقض كان بسبب حكم ابن جني على الشاذ في القياس والاستعمال معا بأنه لا يجوز القياس عليه، ولا ردّه إلى غيره، مع أنه قرّر في موضع آخر على أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ^(٤). ففيه نظر؛ لأننا بالتأمل، وسير أقوال ابن جني - جميعها - ندرك أنه لا تعارض بين القولين؛ لأن صحة اللغة وحجيتها لا تعني بالضرورة وجوب الأخذ بها في بناء القواعد؛ حيث يشترط في ذلك قيود وضوابط - كما مرّ^(٥) - لا بدّ من توافرها في المادة اللغوية حتى يؤخذ بها في مجال الدراسات اللسانية والتقعيد؛ فحجّة اللغة شيء، وضرورة الأخذ بها شيء آخر، وهذا ما نجده واضحا في

(١) مراحل تطور الدرس النحوي (د. عبد الله الخثران): ٢٠٨.

(٢) ينظر: ص ١٣١ من البحث.

(٣) ينظر: ص ١٤٧ من البحث.

(٤) ينظر: ص ١٣١ من البحث.

(٥) ينظر: شروط السماع ص ٩٨-١٠٤ من البحث.

إلى إعادة قراءة التراث اللغوي اللاتيني عابرا من خلاله إلى التراث اليوناني؛ فعاد بذلك الفكر الفلسفي اللغوي إلى ساحة الدراسات الألسنية، وخاصة بعد ظهور المدرسة التحويلية عام ١٩٦٦م على يد "تشومسكي" (Noam Chomsky)، وكانت اللسانية عنده مبنية على الفلسفة الديكارتية^(١).

ففي حين تتجه اللسانيات الحديثة إلى إعادة الاطلاع على التراث اللغوي، وعلى الفكر اللغوي الفلسفي القديم؛ مقومة من خلاله تأصيل التفكير اللساني الحديث، نجد أن بعض الباحثين العرب يُنفرون من تراثهم اللغوي -الذي لا مثيل له- وأصول فلسفته، ويصورونه معقدا لا طائل وراءه، بل ربما دعوا إلى هدمه واستبدال غيره به.

كما يظهر - كذلك- أن نقد منهج النحو العربي وأصوله بناءً على النقود الموجهة إلى الدراسات اللغوية الغربية التقليدية لا يصح أبداً؛ لأن الدراسات الغربية التقليدية كانت تفتقر إلى أصول تعليمية^(٢)؛ مما جعل علم اللغة الحديث ينجو إلى تصحيحها، ويحاول جاهدا وضع أصول لغوية قوية لها.

ومن المعلوم أن اللغة العربية تختلف نوعا ما عن تلك اللغات. وكذلك اختلفت دراساتها -التي بلغت الذروة منذ زمن قديم من خلال أصول مستقيمة وواضحة- عن تلك الدراسات التقليدية الغربية مما يجعلني أشك -كثيرا- في تمكن علم اللغة الحديث من وضع قواعد عامة موحدة لجميع اللغات إذا لم يأخذ في الاعتبار ذلك الفارق.

(١) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية (عبد السلام المسدي) ١٤-١٧.

(٢) كما صرح بذلك اللغوي "جفري سامسون" في مقدمة كتابه (مدارس اللسانيات): صفحة/ ط.

الفصل الثاني: القياس، وتحته خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم القياس

المبحث الثاني: القياس عند النحاة

المبحث الثالث: العلاقة بين القياس والسماع

المبحث الرابع: القياس في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الخامس: القياس بين القديم والحديث

الفصل الثاني: القياس

المبحث الأول: مفهوم القياس، والحاجة إليه:

الإنسان مدني بطبعه، يمتاز بالعقل، فهو يتفكر في نفسه، وفي الظروف المحيطة به، وربما خارجها؛ فيتمكن من خلال عقله السيطرة عليها، والإفادة منها. ولكن الملاحظ أن هذا العقل المميز للإنسان لا وجود له في العالم الخارجي، بيد أنه يُدرك بآثاره ومسبباته؛ فكان من أبرز تلك الآثار وأهمها: تمكُّن الإنسان من النطق -بواسطة الحُلس الكامن فيه- بلغة مؤلفة من مجموعة من أصوات تختلف عن أصوات الحيوانات الأخرى في كونها دالة على معنى مراد لغرض مقصود.

وهذه اللغة يكتسبها الإنسان عن طريق الوالدين والأسرة والمجتمع، معتمداً في ذلك على حاسة الأذن؛ حتى يتمكن من التعبير عن أغراضه وأحاسيسه، وما يخالج ضميره من معان. ولا شك أن هذه الأغراض وتلك المعاني تتطور مع مرور الأيام إلى درجة يصعب معها العد والحصر؛ مما جعل حاسة السمع قاصرةً عن الإحاطة بها جميعاً، فاضطر الإنسان إلى أن يُشركَ معها عقله "الحُلس" في عملية الكسب، عن طريق بناء ما لم يدركه بهذه الحاسة على ما أدركه بها، وهذه العملية الذهنية "قياس استعمالي".

فالقياس بذلك ضروري في حياة اللغة ونمائها وبقائها وفي تلبية حاجة الإنسان. إذ هو عملية ذهنية فطرية، يقوم بها الإنسان ليتمكن من خلاله التعبير عن حاجاته وأغراضه وأحاسيسه اللاتي في تجدد دائم؛ فتتم العملية فطرياً عن طريق ملاحظة الظواهر اللغوية العامة، ومن ثمَّ الإلحاق بها ما يماثلها ويشابهها.

ولما احتاج الإنسان إلى دراسة لغته، واستخلاص قواعدها -لغرض ديني؛ لأن قضايا اللغة قد كانت مصقولة وملابسة لقضايا المعتقد في كل الحضارات التي عرفت الدين، كما لاحظنا ذلك عند الهنود والعرب، أو لغرض دراسة حقيقة اللغة من أجل ذاتها؛ -كما هو الحال في علم اللغة الحديث- قام بجمع العينات اللغوية الصحيحة ليضع من أساسها قواعد أو

المبحث الثاني: القياس عند النحاة

أولاً: تعريفه:

القياس في اللغة عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره^(١)، وهو في الأصل: تقدير شيء بشيء^(٢)؛ يقال: «قاسه، وبه، وعليه، قيساً وقوساً» (وهو الأصل) وقياساً واقتاسه وقيسه: إذا قدره على مثال^(٣)؛ قال الشاعر:

فَهُنَّ بِالْأَيْدِي مُقَيَّسَاتُهُ مُقَدَّرَاتُ وَمُخَيَّطَاتُهُ^(٤)

والمقياس: المقدار؛ يقال: قاس الطبيب قعر الجراحة بالمقياس: أي: قدر غورها به^(٥)

وأما تعريف القياس في أصول النحو العربي؛ فنجد له مدلولين^(٦):

المدلول الأول: يركز على مدى اطراد الظواهر اللغوية المسموعة والمرئية، ثم اعتبار ما يطرد منها قواعد يلتزم بها دون غيرها، وسمي هذا النوع: بـ«القياس النحوي»^(٧). وهذا المضمون كان هو السائد في وقت جمع اللغة، وبدايات الدرس النحوي، واستمر طوال القرون الثلاثة الأولى من التأليف النحوي، فقد بدأت بأبي الأسود الدؤلي ت(٦٩) الذي قال عنه بعض العلماء: «كان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأخرج سبيلها، ووضع

(١) التعريفات: ١٨١.

(٢) معجم مقاييس اللغة (ق وس)، وينظر: التعريفات ١٨١.

(٣) اللسان (ق ي س)، وينظر: معجم مقاييس اللغة (ق وس).

(٤) اللسان (ق ي س).

(٥) اللسان والمصباح المنير (ق ي س).

(٦) ينظر: أصول التفكير النحوي ١٣، وتطور الدرس النحوي: ٢٠٨-٢١٠، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات

النحوية: ٩٢ و٩٣ و٩٤، وأصول النحو (د. محمد عبيد): ٨٣.

(٧) ينظر: أصول النحو (د. محمد عبيد) ٨٣.

قياسها»^(١)، ثم تطور على يد ابن أبي إسحاق؛ فكان أول من نُسب إليه الولوع بالقياس فقيل عنه: إنه كان أول من مدّ القياس والعلل، وإنه كان أشد تجريداً^(٢).

وهذا ما يجعلنا نقرّ أن نشأة القياس كانت ملازمة لنشأة النحو العربي، ولكن بعض الباحثين أرجع ذلك إلى نخاة البصرة قبل أن يظهر في محيط الدراسة اللغوية بعد ذلك^(٣).

أما المدلول الثاني: فهو عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر في الحكم النحوي لجامع بينهما (العلة أو المشاهدة)؛ وسُمي هذا النوع بـ«القياس العقلي»^(٤).

وهذان المدلولان تفسرهما المراحل التي مر فيها القياس^(٥)، ومراعاة لهذه المراحل تعدد تعريف القدماء للقياس ولكنها في مجموعها متقاربة، وموافقة للمعنى اللغوي السابق؛ ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

أنه «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»^(٦).

وقيل هو: «هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل»

وقيل هو: «حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع»

وقيل هو «اعتبار الشيء بالشيء بجامع»^(٧).

وقد اشتملت هذه التعريفات على نوعي القياس^(٨):

(١) إنباه الرواة: ٤٩/١.

(٢) ينظر: ص ١١ من البحث.

(٣) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٩٢، ٩٣، ٩٤.

(٤) لأن للعقل فيه دوراً في عقد المشاهدة، وإقامة الصلة بين الأحكام. ينظر: أصول النحو (د. محمد عيد) ٨٣.

(٥) وسيأتي الحديث عن هذه المراحل في ص ١٩٣-١٩٥ من البحث.

(٦) الاقتراح: ٥٩، وهذا التعريف يشير إلى المرحلة الأولى.

(٧) تنظر التعريفات السابقة -كلها- في: لمع الأدلة: ٩٣، وهذه التعريفات تشير إلى المرحلة الثانية.

(٨) ينظر: الأصول (د. ممام حسان) ١٧٤، والقياس في اللغة العربية (د. محمد حسن عبد العزيز) ١٩-٢٠.

١- القياس الاستعمالي: وهذا النوع ندركه من خلال التعريف الأول، ويتم عن طريق انتحاء كلام العرب ومحاكاة طرقه وأنظمتها، وما يعرض له من أحكام، وهذا ما يلاحظ في اكتساب اللغة في مرحلة الطفولة.

٢- القياس النحوي: وهذا النوع يُدرك من التعريف القائل بأن القياس هو « حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع ». وعملية الإجراء -هذه- تسمى: "قياساً نحوياً"، يُلجأ إليها في الدراسات النحوية من أجل تقرير حكم والتنبيه على علة ذلك الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح.

ثانياً: أركانه^(١):

يقول النحاة في قياس الفعل المضارع على الاسم في الإعراب: إن الفعل المضارع إنما أعرب قياساً على الاسم لمشاботته له في الحركات والسكنات^(٢)؛ وهذا يدل على أن عملية القياس لا تتم إلا بأربعة أركان^(٣):

الأول: الأصل، ويسمى بـ « المقيس عليه »؛ وهو الاسم في هذا المثال.

الثاني: الفرع، ويسمى بـ « المقيس »؛ وهو الفعل المضارع في المثال.

الثالث: العلة؛ وهي المشابهة في الحركات والسكنات في المثال.

الرابع: الحكم؛ وهو الإعراب.

الركن الأول: الأصل (المقيس عليه)

وهو في الأصل ما انبنى عليه غيره في الحكم^(٤)، ويراد به هنا: المقيس عليه وقد يكون أصلاً لفرع متعدد^(٥). ويشترط فيه:

(١) ركن الشيء: ما يقوم به ذلك الشيء من التقوم، وقيل: ركن الشيء: ما يتم به. التعريفات: ١٤٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٤١٣، والمقتضب: ١/٢ و ٣ و ٥ و ٤/٨٠-٨١، وأسرار العربية: (ابن الأنباري): ٤٣.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ٩٣، والاقتراح: ٦٠.

(٤) ينظر: الكليات للكفوي ١٢٢.

(٥) ينظر: الاقتراح ٦٧.

أن يكون مطردا في السماع والقياس معا؛ بمعنى ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس^(١)؛ وهذا ما أشار إليه العلامة ابن جني عند حديثه عن أقسام المطرد والشاذ، فيبين أن المطرد قياسا وسماعا هو المقيس عليه، وأنه الغاية المطلوبة في الدراسات النحوية واللغوية^(٢). وهذا هو القيد الوحيد الذي اشترطه النحاة في المقيس عليه، فلا يشترط فيه الكثرة؛ لأنه قد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع لمخالفته له. ومثلوا لذلك: النسب إلى شُئْوَة: «شَنْئِيَّ» فهو قليل؛ إذ لم يسمع غيره، ومع ذلك صار أصلا يقاس عليه غيره؛ نحو «ركوبة» و«حلوبة» و«قتوبة» فقليل في النسب: «رَكَبِيَّ» «حَلَبِيَّ» «قَتَبِيَّ» وعدّ القياس هنا مطردا؛ لأن العرب قد يحذفون الياء والواو من الأسماء إذا غيروا في آخرها، كما في «فعيلة وفعولة»^(٣)؛ ولما اجتمع في آخر الاسم تغيير وحذف لازم، لزمه حذف هذين الحرفين؛ إذ المطرد الغالب في كلام العرب أن يحذفوا لأمر واحد، فيكون الحذف في حالة زيادة التغيير من باب أولى^(٤).

ولا يشترط في المقيس عليه - كذلك - أن يكون مسموعا نصّا عن العرب، بل قد يكون ثابتا بالقياس والاستنباط؛ وقد أورد ابن جني أمثلة على ذلك للدلالة على الجواز، في باب «الاعتلال لهم بأفعالهم»^(٥)؛ فقال: «من الاعتلال بأفعالهم؛ أن تقول: إذا كان اسم

(١) وإذا كان المقيس عليه كذلك؛ فلا يقاس عليه نطقا ولا يقاس عليه تركا؛ يقول ابن جني: «(إذا كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس: تحاميت ما تحامت العرب من ذلك)». ينظر: ص ٨٥ من هذا البحث، والاقتراح: ٦٢.

(٢) ينظر: ص ٨٦ من هذا البحث.

(٣) فأحروا فَعُولَةً مجرى فَعِيلَةٍ لمشابهتها إِيَّاهَا من عدة أوجه:

١- أن كلا منهما ثلاثي.

٢- أن ثالثهما حرف لين.

٣- أن آخرهما تاء تأنيث.

٤- وألھما يتوردان. [الاقتراح: ٦٢].

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٣٣٩، والمقتضب: ٣/١٣٤، والخصائص: ١/١١٥، والاقتراح: ٦٢.

(٥) المراد بالاعتلال: طلب علة الحكم الثابت بأفعالهم؛ أي: بطريقتهم في الكلام.

الفاعل -على قوة تحمله الضمير- متى جرى على غير من هو له^(١) (صفة أو صلة أو حالا أو خيرا) لم يتحمل الضمير كما يتحمله الفعل^(٢)، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ نحو قولك: زيدٌ هندٌ شديدٌ عليها هو، إذا أجريت (شديد) خيرا عن (هند)^(٣)، وكذلك قولك: أخواك زيدٌ حسنٌ في عينيه هما، والزيدون هندٌ ظريفٌ في نفسها هم...^(٤). وبين السيوطي^(٥) -معلقا على الأمثلة التي أوردها ابن جني- بأن الحكم الثابت^(٦) للمقيس عليه^(٧) إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات^(٨).

وهذا يعني أنهم قاسوا الصفة المشبهة -في حالة رفعها للضمير الظاهر- على اسم الفاعل في عدم اتصاله بعلامة تنبيه أو جمع؛ فالمقيس (الصفة المشبهة) والمقيس عليه (اسم الفاعل) والحكم (عدم استتار الضمير)، والمعلوم أن هذا الحكم الصادر من المقيس عليه (اسم الفاعل) لم يثبت بالسماع وإنما بالقياس على الفعل الرافع للظاهر.

الركن الثاني: الفرع (المقيس)

وهو ما انبنى على غيره^(٩)؛ ويراد به هنا المقيس: وهو الذي لم يُسمع عن العرب، وإنما أريد إلحاقه بالمسموع عنهم إذا كان في معناه، فيأخذ -بذلك- حكمه؛ لأن ما قيس على

(١) كقولك: "غلام زيد ضاربه هو".

(٢) أي: لم يستتر فيه الضمير كما يستتر في الفعل.

(٣) وهذا احترازا عن جعل (شديد) خيرا عن (هو).

(٤) الخصائص: ١٨٦/١-١٨٧.

(٥) الاقتراح: ٦٩.

(٦) وهو عدم تنبيه اسم الفاعل ولا جمعه عند رفعه الضمير الظاهر؛ كقولك: "الزيدون هند ضارها هم".

(٧) وهو اسم الفاعل.

(٨) أي علامة التنبيه والجمع؛ فنقول مثلا: ذهب المدرسان أو المدرسون دون أن تتصل بالفعل علامة تنبيه أو جمع.

(٩) بنظر: الاقتراح: ٦٠.

كلام العرب فهو من كلامهم حكما، وهذا هو مذهب جمهور اللغويين والنحاة، منهم الخليل وسيبويه، وأبو الحسن الأخفش ت(٢١٥هـ-)، والمازني، وابن جني وغيرهم^(١). وعند تتبع الأمثلة التي أوردها العلماء في هذا الباب^(٢) نجد أن القياس -باعتبار المقيس- ينقسم إلى قسمين^(٣):

١- قياس النصوص اللغوية المسموعة عن العرب^(٤)؛ وذلك بأحد الطريقتين:

أ- إلحاق الصيغ والمفردات غير المسموعة بالصيغ والمفردات المسموعة عن العرب، والمقيس حينئذ يعامل معاملة ما ألحق به، وهذا النوع جائز بلا خلاف؛ يقول المازني: «ألا ترى أنك لم تسمع أنت وغيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره...»^(٥)، والمثال على ذلك: أنك لما سمعت من كلام العرب (قام زيد فهو قائم)؛ قست عليه (أكل زيد فهو آكل). وأنك لما سمعت (ظرف)، ولم تسمع مضارعه، فإنك لن تستحيي من أن تقول: (يظرف). وكذلك لو سمعت (سلم) دون مضارعه، فإنك لن تكف من أن تقول: (يسلم) قياسا على نظائره الفاشية^(٦).

ب- إلحاق الاشتقاقات غير المسموعة بالمسموعة منها عن العرب؛ كأن تشتق من الضرب فعلا على وزن «فَعَّلَ» فنقول: ضَرَبَ قَيْسًا عَلَى صَمَحَمَحٍ، ومن القتل: قَتَلْتُ ونحو ذلك؛ وهذا النوع للعلماء فيه مذهبان:

(١) مذهب الجواز: وعلى رأسهم الأخفش^(٧).

(١) ينظر: المنصف ١/١٨٠، والخصائص: ٣٥٧/١، والاقتراح: ٦٧.

(٢) ينظر: الأمثلة في: المنصف ١/١٨٠، والخصائص: ٣٥٧/١-٣٧٠.

(٣) ينظر: أصول التفكير النحوي ٨٣.

(٤) ويسميه بعض العلماء ب((القياس النحوي))، ينظر: أصول النحو (د. محمد عيد) ٨٣.

(٥) المنصف: ١/١٨٠، والخصائص: ٣٥٧/١، والاقتراح: ٦٧.

(٦) الخصائص: ٣٦٩/١.

(٧) ينظر: المنصف ١/١٨٠.

(٢) مذهب المنع: ونُسب ذلك إلى الخليل وسيويه^(١)، واختاره أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني^(٢). وحجتهم: أن « ما لم يكن من كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟ »^(٣)، ومنه: ((ما حكى الكسائي أنه سأل بعض العرب عن أحد "مَطَايِبِ الْجَزُورِ" فقال: مَطِيب، وضحك الأعرابي من نفسه؛ كيف تكلف لهم ذلك من كلامه. فهذا ضرب من القياس ركه الأعرابي حتى دعاه إلى الضحك من نفسه في تعطيه إياه))^(٤).

٢- قياس على الأحكام الناشئة عن الظواهر النحوية^(٥)، وهذا النوع قياس على القواعد لا على النصوص^(٦)، وهو حجة؛ لأن الظواهر النحوية مُسْتَبْطَأة من كلام العرب؛ يقول أبو علي الفارسي: « إذا قلت: طاب الخُشْكُنَانُ^(٧) فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب »^(٨).

ومنه - كذلك -: جواز إعراب الأسماء الأعجمية التي تقبل أل « التعريف » - فنقول: آجُرٌّ، وإِبْرَيْسِيمٌ، وسِهْرِيْزٌ^(٩) - قياسا على الأسماء المعربة في كلام العرب بجامع إمكان دخول « أل التعريف » في كل؛ حيث يقال: الآجر، والإبريسيم، والسهريز^(١٠).

(١) ينظر: النصف ١٨٠، والخصائص: ٣٦٠/١-٣٦١.

(٢) ينظر: المصدر السابق - نفسه، والخصائص: ٣٦٠/١-٣٦٩.

(٣) النصف ١٨٠، والخصائص: ٣٦٠/١-٣٦١.

(٤) الخصائص: ٣٦٩/١.

(٥) وسماه بعض العلماء ب((القياس العقلي))؛ ينظر: ١٥٦.

(٦) ينظر: أصول التفكير النحوي ٨٩.

(٧) فسرّه داود الأنطاكي [في التذكرة ١/١٢٩] بأنه: «خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشعير وبسط وملئ بالسكر واللوز والفستق وماء الورد وجمع وخبز. وأهل الشام تُسميه: المكفن» وينظر: المغرب (الجواليقي) ٢٨٣.

(٨) الخصائص: ٣٥٧/١.

(٩) ضرب من التمر؛ يقال: تمر سِهْرِيْز، وشِهْرِيْز، وهو فارسي مغرب. المغرب للجواليقي: ٣٩٧.

(١٠) الخصائص: ٣٥٧/١.

الركن الثالث: العلة

هي الصلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، وهي مدار صحة القياس؛ إذ لا تتحقق عملية القياس إلا بعد توافر ما يجمع بين طرفي القياس (العلة).
ونظراً لأهميتها في الدراسات اللغوية وفي الكشف عن قدرة النحاة العقلية ومنهجهم أفردت لها الفصل الآتي.

الركن الرابع: الحكم

وهو في الأصل: يدل على المنع، وهو مصدر حَكَمَ عليه، وله، وبه؛ بمعنى: قضى وفصل. والحكم: القضاء والفصل^(١).

وهذا الركن هو الغرض من القياس؛ لأن عملية القياس أجريت من أجل إعطاء المقيس حكم المقيس عليه. والحكم الصادر بالقياس واقع عند النحاة في عدة أنواع منها:

١- واجب: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز.

٢- وممنوع: كـ: عكس ما سبق

٣- وجائز: كجواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يوجد مانع^(٢).

٤- قبيح: كدخول «أل» على المضارع في قول الفرزدق^(٣):

ما أنتَ بالحكمِ التُّرُضِي حُكُومُئِهِ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأْيِ والجَدَلِ

٥- وحسن: وهو عكس القبيح

وقد يُختلف في الحكم الثابت للمقيس عليه^(٤)، وإذا كان الأمر كذلك فهل يصح

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، والمغرب لابن المطرزي، ومختار الصحاح، والقاموس المحيط، والمصباح المنير: (ح ك م)

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/١٩٦، وشرح ابن عقيل: ١/٢٢٧.

(٣) الإنصاف: ٢/٥٢١، والخزانة: ١/٣٢، والتصريح بمضمون التوضيح (الأزهري): ١/٣٨، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٤) ومثال ذلك قياس أداة الاستثناء ((إلا)) على حرف النداء في جواز نصب الاسم، بجامع أن كلا منهما قام مقام الفعل، والمعلوم أن الحكم الثابت للمقيس عليه (باء النداء) يختلف فيه:

١- ذهب قوم إلى أن الناصب في المنادى فعل مقدّر تقديره: (أدعو أو أنادي)، حذف لكثرة استعماله، وإليه ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين وتبعهم ابن جني.

القياس عليه؟ للعلماء في ذلك مذهبان^(١):

- مذهب الجواز؛ واستدل أصحابه: بأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه.

- مذهب المنع؛ واستدل أصحابه: بأن المختلف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلاً لغيره.

ورجح السيوطي القول الأول، وردّ على الثاني؛ بأنه يجوز أن يكون فرعٌ لشيءٍ أصلاً لشيءٍ آخر؛ بدليل أن اسم الفاعل فرع للفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة في الوقت نفسه^(٢).

ثالثاً: حجية القياس عند النحاة:

القياس حجة في اللغة بإجماع اللغويين والنحاة؛ يقول ابن الأنباري: «ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة؛ وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به^(٣)»^(٤)، ولم يقف عند هذا الحد

- ٢- وقيل: العامل هو حرف النداء؛ وإليه ذهب السيرافي، وهو مذهب ابن فارس وأبي علي الفارسي، ونسب ابن يعيش ذلك إلى الميرد ولكنه صرح بعكس ذلك في المقتضب.

٣- وقيل: النصب لطول الكلام عند الإضافة كما نُصب هو قبلك، وهو بعدك، ونسبه سيويه إلى الخليل

٤- وقيل: العامل هو القصد؛ وهو عامل معنوي.

ينظر: الكتاب ١٨٢/٢، والمقتضب: ٢٠٢/٤، واللمع في العربية (لابن جني): ١٦٩، وشرح المفصل لابن

يعيش: ١٢٧/١، والمحرر الوجيز: ١٩٦/١، وارتشاف الضرب: ٢١٧٩/٤-٢١٨٠، والأشعري: ١٤١/١

(١) ينظر: الاقتراح: ٦٩.

(٢) المصدر السابق - نفسه.

(٣) ووجه الاستدلال هنا: أنه لما كان القياس معتبراً في الشرع كان اعتباره في دراسات اللغة من باب أولى؛ لأنها نشأت خدمة له

(٤) لمع الأدلة: ٩٥-٩٩، وينظر: الاقتراح ٥٩-٦٠.

بل حاول الردّ على كلّ الاحتمالات التي تُشكك في حجّة القياس، مبيناً أن إنكار القياس يعني إنكار النحو؛ لأن النحو قياس كلّ^(١).

ولا يبطل الإجماع بما رأيناه من اختلاف بين مدرسة البصرة والكوفة؛ لأن كلا منهما يعتمد على القياس في مجال الدراسة النحوية، فالكوفيون لا ينكرون القياس^(٢) - كما زعم ذلك بعض الباحثين^(٣) -؛ يقول إمامهم الكسائي:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ^(٤)

لكن الخلاف بين المدرستين واقع في منهج تطبيق القياس، وطرق الإفادة منه؛ فبينما يقتصر المنهج البصريّ في القياس على المطرد الغالب في السماع^(٥)، نجد الكوفيين يتوسعون فيه؛ فيقيسون على القليل، والكثير، والنادر، والشاذ^(٦)؛ فقد روي عن الكسائي أنه كان

(١) لمع الأدلة: ٩٥.

(٢) ومن الأدلة على القياس الكوفي ما ورد في الإنصاف:

١ - قياسهم لولا على الفعل في رفع الاسم بعده [٧١/١].

٢ - قياسهم الحروف على الأفعال في العمل لشبه بينهما في اللفظ [١٦٤/١].

٣ - قياسهم التنوين على الحرف المتحرك من نحو ((هو، وهي)) في جواز الحذف [٥١٢/٢ - ٥١٣].

٤ - أحازوا دخول نون التوكيد الخفيفة ونون النسوة على فعل اثنين: (افعلان) و(افعلان) قياساً على النون الثقيلة [٦٥/٢].

(٣) من أمثال حولد فايل في مقدمة الإنصاف، فقد صرح بأن المذهب الكوفي مخالف للقياس، والأمثلة السابقة ترد عليه. ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي: ١٨٠.

(٤) إنباه الرواة، وبغية الرواة (ترجمة الكسائي) ١٦٤/٢.

(٥) وهذا المنهج وجدناه واضحاً في كلام يونس بن حبيب: ((عليك بباب من النحو يطرد وينقاس)) وكذلك في

كلام أبي حيان: ((أن يثبت ذلك في لسان العرب كثيراً بحيث يفيد قانوناً يتمشى على كلية القاعدة)) .

الحزانية: ١٥/١، والتذيل والتكميل ج ٥/ورقة ١٤٥ نقلاً عن تطور الدرس النحوي ٢٧٠، وينظر: القياس

اللغوي وتنمية الألفاظ (د. حامد صادق قنبي) مجلة اللسان العربي العدد ٣٧ عام ١٩٩٣، ص ٢٠-١٩.

(٦) ومن الأدلة التطبيقية على احتجاج الكوفيين بالنادر:

يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورات، ويجعله أصلاً يقيس عليه^(١).

وهكذا استمرت عملية القياس مطبقة في الدرس النحوي إلى أن رسخت قواعدها، وكملت على يد الرعيل الأول من النحاة، ومن ثمّ تطورت إلى الإفراط وتحكيم أساليب المنطق والجدل على يد بعض متأخري النحاة؛ ممّا أدى إلى ظهور تيار جديد يدعو إلى إلغاء القياس مطلقاً، وتزعم هذه الدعوة ابن مضاء ت(٥١٣هـ) متأثراً بمذهب الظاهري^(٢) الذي دعا أصحابه إلى إلغاء القياس في العلوم الشرعية؛ يقول ابن حزم الأندلسي ت(٤٥٦هـ) -رائد المذهب الظاهري-: «ومن المحال الباطل أن يكون الله يأمرنا بالقياس، أو بالتعليل، أو بالرأي، أو بالتقليد، ثم لا يبين لنا ما القياس؟ وما التعليل؟ وما الرأي؟ وكيف يكون كلّ ذلك؟ وعلى أي شيء نقيس؟ وبأي شيء نعلّل؟ ورأي من نقبل؟ ومن نقلد؟ لأن هذا تكليف بما ليس في الوسع»^(٣).

وقد استمد ابن مضاء موقفه السابق من هذه النظرية؛ لأن التيار الفكري والعقدي كان ولا يزال مهيمناً على الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً؛ فكان إنكاره القياس مبنيّاً على إنكاره للعلة التي تعدّ الركن الأساس فيه^(٤)؛ يقول: «والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من

١- ما ذهب إليه الكسائي في جواز نصب بـ(لم) والجزم بـ(لن) والجر بـ(لعل) اعتماداً على شواهد

نادرة. ينظر بالترتيب: مغني اللبيب ٣٠٦/١ و٣١٤ و٣١٥.

٢- ما ذهب إليه الفراء في [معاني القرآن ٤٦٥/١] من جواز دخول اللام على خبر لكن محتجاً بقول الشاعر:

يُلزِمونني في حبّ ليلي عواذلي ولكنني من حبّها لكيمد

(١) بغية الرعاة: ١٦٤/٢.

(٢) ينظر: الردّ على النحاة ٣٨.

(٣) بلخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل (لابن حزم) ٧٣.

(٤) يقول: ((وتما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) في قولنا: قام زيد لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقنا العرب به، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر...)). الردّ على النحاة: ص ٣٥ و٣٨.

النحويين ذلك جُهْل، ولم يُقبل قوله، فلم يُنسبوا إلى العرب ما يُجهل به بعضهم بعضاً؛ وذلك أنهم يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون بحكمه إذا كان حكم الأصل موجوداً في الفرع! وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل»^(١).

رابعاً: أقسام القياس:

للقياس عدة أقسام باعتبارين:

الأول: اعتبار الأصالة والفرعية في المقيس والمقيس عليه.

الثاني: اعتبار العلة.

أولاً: اعتبار الأصالة والفرعية في المقيس والمقيس عليه^(٢) ينقسم القياس بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام^(٣):

١- قياس المساوي: وهو حمل فرع على أصل، أو حمل نظير على نظير. وسمي هذا النوع بقياس المساوي؛ لما فيه من مساواة بين المحمول (الفرع) والمحمول عليه (الأصل)؛ إذ يوجد في الفرع ما في الأصل وزيادة، والنظير مساوٍ لنظيره.

مثال الأول (حمل فرع على أصل): إعلال الجمع وهو (الفرع) وتصحيحه حملاً على المفرد وهو (الأصل)؛ كقولهم: «قِيمَ» و«دِيمَ» قياساً على «قِيمَة» و«دِيمَة» و«زَوْجَة» و«ثَوْرَة» قياساً على «زَوْج» و«ثَوْر».

ومثال الثاني (حمل النظر على النظر): وهو: إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معا
أ- مثال حمل النظر على النظر في اللفظ: حمل (ما) المصدرية الظرفية على لفظ (ما) النافية في زيادة (أن) بعدها، وهما نظيران في اللفظ.

ب- مثال حمل النظر على النظر في المعنى: جواز «غير قائم الزيدان» حملاً على «ما قام الزيدان»؛ لأنهما على معنى النفي؛ فهما نظيران في المعنى.

(١) الرد على النحاة: ١٣٤-١٣٥.

(٢) أساس التقسيم أن المقيس: إما أن يكون فرعاً للمقيس عليه أو أصلاً له، أو مساوياً له، أو مناقضاً له..

(٣) ينظر: جميع ذلك في الاقتراح: ٦٣-٦٧.

ج- مثال حمل النظر على النظر في اللفظ والمعنى: منع (أفعل التفضيل) من رفع الاسم الظاهر قياساً على (أفعل التعجب)، وهما نظيران في الوزن والأصل، وفي إفادة المبالغة.

٢- قياس الأولي: وهو حمل أصل على فرع؛ ولعل هذا النوع سمي بـ "الأولي"؛ لأنه إذا ثبت الحكم للفرع فإن ثبوته للأصل يكون من باب أولي؛ إذ يوجد في الأصل ما في الفرع وزيادة، ومثال ذلك: إعلال المصدر (أصل) حملاً على الفعل وهو (فرع له).
٣- قياس الأدون؛ أي (الأقل): وهو حمل ضدّ على ضدّ، أو حمل نقيض على نقيض ومثال ذلك: جواز النصب بـ (لم) حملاً على (لن) وهما نقيضان؛ لأن الأول لنفي الماضي والثاني لنفي المستقبل^(١).

ثانياً: اعتبار العلة^(٢) ينقسم القياس بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام^(٣):

١- قياس العلة: أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل؛ كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل لعلة الإسناد في كلّ منهما، فهذه العلة مناسبة ومقتضية لإجراء القياس. وهذا النوع معمول به عند العلماء بالإجماع^(٤).

٢- قياس الشبه: أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل؛ كقياس الفعل المضارع على الاسم في الإعراب للشبه الذي بينهما في الحركات والسكنات. وهذا الشبه ليس هو العلة التي أوجبت الإعراب في

(١) ينظر: كلّ ما سبق في: الاقتراح: ٦٣-٦٦، والأصول (د. محمّد حسان): ١٧٨، والقياس في اللغة (د. محمد حسن عبد العزيز) ٢١-٢٣.

(٢) أساس التقسيم: هو أن القياس إما أن تُراعى فيه العلة، أو لا تُراعى، فإذا روعيت العلة، فإما أن تكون العلة مناسبة، أو غير مناسبة؛ فإذا كانت مناسبة سمي ((قياس علة)) وإن كانت غير مناسبة سمي ((قياس طرد)) وإن لم تراعى العلة سمي ((قياس شبه)). ينظر: الأصول (د. محمّد حسان) ١٧٨.

(٣) لمع الأدلة: ١٠٥-١١٢.

(٤) للمصدر السابق: ١٠٧.

الأصل، وإنما العلة هي: إزالة اللبس لأن الاسم يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف^(١).
وهذا النوع من القياس حجة عند أكثر العلماء^(٢)؛ ورجحه ابن الأنباري للأسباب الآتية :

أ- أن قياس العلة إنما جاز التمسك به؛ لأنه يوجب غلبة الظن، وهذا القياس يوجب غلبة الظن، فجاز التمسك به.

ب- ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه.

ج- ولأن الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنية، ولم ينكر ذلك منكر^(٣).

٢- قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفتقد المناسبة في العلة. وفي سياقه يقول النحاة غالبا: "طردا للباب على وتيرة واحدة"^(٤)؛ ومثال ذلك، قول النحاة: بأن (ليس) مبنية لأطراد البناء في كل فعل غير متصرف^(٥).

وقد اختلف العلماء في حجّة هذا النوع على مذهبين:

المذهب الأول: يرى أصحابه عدم حجّيته؛ مستدلين بالآتي:

أ- لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن.

ب- ولأن الطرد ليس بعلة؛ لأنه لو كان كذلك لأدّى إلى اللفّ والدّور^(٦).

المذهب الثاني: يرى أصحابه أنه حجة معمول به، وهذا مذهب كثير من العلماء، ودليلهم على ذلك ما يلي:

(١) ينظر: أسرار العربية (عبد الرحمن الأنباري) ٣٤.

(٢) لمع الأدلة: ١٠٥.

(٣) المصدر السابق: ١٩٠.

(٤) ينظر: الخصائص ٢٣٧/١، والأصول (د. ممام حسان) ١٧٩.

(٥) يقول سيويه: «فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعا واحدا، ومن ثم لم تُصَرَّف تصرّف الفعل الآخر». الكتاب: ٤٦/١.

(٦) ينظر: لمع الأدلة ١١٠.

أ- أن الدليل على صحة العلة أطّرادها وسلامتها عن النقص، وهذا موجود في قياس الطرد.

ب- أن عجز المعارض دليل على صحة العلة.

ج- أنه نوع من القياس فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه مناسبة أو شبه^(١)

ورجح ابن الأنباري المذهب الأول، وردّ على أدلة المخالفين:

فأما دليلهم الأول: فردّ عليه بأن كون الاطراد شرطاً في العلة لا يلزم منه أن يكون هو العلة نفسها؛ فالاطراد شيء والعلة شيء آخر؛ لأنه واقع بعد ثبوت العلة. وأما دليلهم الثاني: فقد ردّ عليه قائلاً: « لا بل عجزك عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها »^(٢).

وأما دليلهم الثالث: فردّ عليه؛ بأن حجّة القياس ليست مبنية على مجرد لقب القياس، وإنما هي ثابتة في الإحالة، والشبه الغالب على الظن، وهذان غير موجودين في قياس الطرد^(٣).

(١) ينظر: لمع الأدلة ١١١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١١٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق - نفسه.

القياس ولا من حقيقته^(١)؛ وتوضيحا لذلك أورد باباً مستقلاً على سبيل الاستفهام؛ تنبيهاً على أهمية القياس، فقال: "باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً، ويجوز أن يأتي السماع بضده، أيقطع بظاهره؟ أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله؟"^(٢)، وفيه صرح أن الأمر -في حالة عدم وجود معارض من كلام العرب- للحكم الذي أوجبه القياس، وإن كان خلاف ذلك متوقفاً في السماع إلا أنه كالمتعذر الآن؛ لعدم المسموع عن العرب الموثوق بلغتهم.

وبهذا يكون ابن جني قد ألمّ بشتات مواقف النحاة الأوائل في القياس، وعلاقته بالسماع، فأصبح الطريق واضحاً أمام النحويين من بعده، فسلكوا النهج نفسه؛ يقول أبو حيان -رغم إثباته حجّة القياس-: «والقياس الذي نذكره -نحن- إنما هو بعد تقرر السماع، فلا ثبت الأحكام بالقياس، إنما تُثبتها بالسماع، ويكون في الأقيسة -إذ ذاك- تأنيس وحكمة لذلك السماع»^(٣).

وبناء على هذا الموقف المقرر عند النحاة ردّ -وبشدة- على المبرد ت(٢٨٥هـ) في رده السماع فقال: «واعترض أبي العباس في هذا الوضع إنما هو ردّ للرواية، وتحكّم على السماع بالشهوة، مجردة من النصفة»^(٤).

وبناءً على الموقف نفسه ردّ ابن مالك على أبي محمد الأنباري ت(٣٢٨هـ) قبوله دخول (حتى) على الضمير؛ فقال: «وأما ما أجازاه ابن الأنباري من أن يقال: (حتاك) فلا مسموع له، إلا إن جعلت (حتى) جارة، وذلك -أيضاً- مفتقرٌ إلى نقل من العرب؛ لأن العرب استغنت في المضمّر بـ(إلى) عن (حتى) كما استغنت بـ(مثل) عن (كاف التشبيه)، وقد يرد دخول (الكاف) على الضمير ولم يرد دخول (حتى) على ضمير أصلاً»^(٥).

(١) وهذا حتى لا يترك فرصة أمام منكري القياس.

(٢) إخصائص: ٦٦/٣.

(٣) أبو حيان: ٤٠٣، نقلاً عن القياس في النحو (د. مني إلياس): ١٦٢-١٦٣.

(٤) المصدر السابق -نفسه.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١/ ١٦٩.

ومما يدلّ على ذلك بيان ابن يعيش (٦٤٣) هـ - عند حديثه عن قياسية جمع الثلاثي - المراد بالقياس، فقال: «والمراد بقولنا "إنه القياس" أنه لو ورد اسم لم يعرف كيف جمعه لكان القياس أن يجمع على المنهاج المذكور»^(١). وهذا تصريح منهم على تقديم السماع على القياس وأن القياس يعتدّ به عند فقدان السماع الصريح. ونخلص من هذا إلى القول: بأن موقف النحاة في القياس، وربطهم إياه بالسماع قد أضفى على قواعدهم الأصالة اللغوية وروح الاستقراء؛ إذ لم تكن تلك الأحكام النحوية مستنبطة من العقل المجرد، ولم تكن مبنية على مجرد التجربة اللغوية والسليقة العربية اللتين كان يتمتع بهما اللغويون الأوائل، بل كانت مستنبطة من كلام العرب الخالص نصّاً أو قياساً عليه.

(١) شرح للفصل: ١٥/٥.

المبحث الرابع: القياس في ضوء علم اللغة الحديث:

أولاً: تعريفه:

عرف "دي سوسير" القياس (Analogie) بأنه « صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى، طبقاً لقاعدة معلومة »^(١).

وعرفه "فندريس" بأنه "العملية التي بما يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لنموذج معروف"^(٢).

وعرفه "جورج موني" (G. Mounin) بأنه: « العلاقة المشاهدة الواقعة بين الأبنية، أو الأنظمة النحوية »، وقال -أيضاً-: هو « العلاقة الجديدة بين وحدة مبتكرة ووحدة موجودة بالوضع من نفس النوع »^(٣).

ثانياً أركان القياس:

نستنبط من التعريفات السابقة أن للقياس في علم اللغة الحديث ثلاثة أركان:

- ١- المقيس عليه: وهو الصيغة أو الوحدة الموجودة -سابقاً- بالوضع.
- ٢- المقيس: وهو الصيغة أو الوحدة النحوية المبتكرة.
- ٣- العلاقة: وهي الشبه الواقع بين الصيغ أو الأنظمة؛ وهذا ما أشار إليه "دي سوسير" -في تعريفه السابق- بقوله: « طبقاً لقاعدة معلومة ».

ثالثاً: فوائد القياس:

القياس يفيد اللغة في عدة جوانب أشار إلى ذلك بعض رواد علم اللغة؛ من أهمها:

- ١- أن القياس يؤدي إلى الانتظام والتجانس بين الصيغ والتراكيب؛ لأنه قوة تحدد من مفعول التغيرات الصوتية، وتعذله؛ إذ إليه ترجع جميع أسباب التغيرات العادية التي ليست ذات طبيعة صوتية والتي تصيب من الكلمات مظهرها الخارجي^(٤).

(١) دروس في الألسنية العامة: ٢٤٣.

(٢) اللغة (فندريس): ٢٠٥.

(٣) Dictionnaire de La Linguistique (Georges Mounin) p 25 (الترجمة مني).

(٤) ينظر: أهمية القياس عند دي سوسير في ص ١٧٥ من هذا البحث.

٢- أن القياس يُسهّل للطفل المتدرب على اللغة بناءً جملة لم يسبق له سماعها على وتيرة جملة معروفة لديه؛ يقول "أندري مارتينييه" (A. Martinet): « فالطفل المبتدئ يتدرب على التفنن في الحديث^(١) قبل أن يكون قادراً على استعمال النصوص المكونة أساساً من ذلك الحديث في سياق آخر؛ وهذا يعني أنه يبقى له أن يكتشف جميع ما يحتويه ذلك الحديث من الحيل (أنظمة الربط بين الوحدات اللغوية) عن طريق التقريب -دون وعي في الغالب- بين الجمل التي لا تفترق إلا في مونيم^(٢) واحد... وعندما يشعر بالمضاربة بين أنظمة هذه الجملة فإنه سيقوم بالمقابلة بين الكلمتين المتشابهتين وروابطهما، وعندئذ سيتقن -بلا شك- لغته بحيث يكون في مقدوره -كالكبار- أن يُكوّن جملة من فعل لم يسبق له أن سمع إلا صيغته^(٣) ».

٣- أن للقياس دوراً هاماً في التطور اللغوي حيث يساعد على توليد صيغ جديدة محل صيغ قديمة^(٤).

٤- أنه الأساس في كثير من الصور البيانية كما في:

- القياس الدلالي الذي يفسر علاقة المشابهة في المجاز والاستعارة.

- والقياس الصوتي، أي: الترادف الصوتي الذي يفسر الأشكال اللغوية المشابهة؛

كـ "المشترك اللفظي"، و"الجناس"، و"السجع"، و"القوافي"^(٥).

(١) الحديث (Enoce) في علم اللغة: هو متوالية صوتية، يرسلها شخص أو مجموعة من الأشخاص، ولها بداية ونهاية؛ تتخذ بمدة الصمت الوقت بين متوالية صغيرة منها (مجموعة من الكلمات أو الجمل). ينظر: البنيوية في اللسانيات: ٣٨٠.

(٢) المونيم (Moneme): هو الوحدات الدالة في الجملة؛ وهو مرادف لمصطلح "لكمة" في العربية، ويعدّ اللغوي الفرنسي أندريه مارتينييه (A. martinet) أول من استعمل هذا المصطلح؛ وذلك في كتابه: عناصر الألسنية العامة (Elements de Linguistique Generale)، ينظر: المقدمة ص ٣، وص ١٦، وينظر: (Dictionnaire de La linguistique) 219p، والبنيوية في اللسانيات: ٣٩٤.

(٣) Elements de Linguistique Générale p194-195 (الترجمة منّي).

(٤) المصدر السابق -نفسه، Dictionnaire de La Linguistique p25، والقياس في العربية (محمد حسن) ١٣١.

(٥) ينظر: Dictionnaire de La Linguistique p25.

رابعاً: القياس عند "دي سوسير":

أثرت نظرية "دي سوسير" المتعلقة بالقياس على الباحثين المعاصرين -إيجاباً وسلباً- ولعلّ تناول تلك النظرية بالتفصيل سيساعدنا على فهم عقلية الباحثين المعاصرين، وأساس نظريتهم في القياس خاصة وفي علم اللغة عامة.

١- أهمية القياس عند "دي سوسير":

عقد العالم السويسري "دي سوسير" في كتابه (Cours de linguistique Générale) باين لدراسة القياس^(١)، وبدأ الحديث فيهما عن أهمية القياس في اللغة.

يرى "دي سوسير" أن التغيرات الصوتية تعدّ قوةً خطيرةً على اللغة؛ لأنها تؤدي إلى ضعف الروابط النحوية التي تُشكّل الكلمات بعضها إلى بعض؛ فيتضاعف بذلك مجموع الصيغ بلا داع، وبشكل غير مفيد للغة؛ ممّا يؤدي -بالتالي- إلى غموض وتعقيد آلية اللغة حسب غلبة الصيغ الشاذة -الناشئة عن تلك التغيرات الصوتية- على الصيغ القياسية المطردة.

لكن وجود القياس في اللغة حال دون ذلك؛ لأنه -كما يرى "دي سوسير" - هو الذي يُفسّر تأثير تلك التحولات الصوتية، ويحدّ من مفعولها، ويعدّل لها؛ فقال: «ومن حسن الحظ أن هناك قوةً تحدّ من مفعول التغيرات الصوتية، وتعدّل له؛ وهي القياس»^(٢).

و كانت هذه الأهمية للقياس دون غيره من جهة أنه إليه يرجع جميع أسباب التغيرات الصوتية العادية -غير الصوتية- المتصلة بالشكل الخارجي من الكلمة^(٣). وللتأكد من ذلك أورد "دي سوسير" مجموعة من الأمثلة منها: الصيغة الدالة على الفاعلية في اللغة اللاتينية (Honor) فهي صيغة قياسية أصلها (Honos : Honosem) ثم قالوا: (Honorem) بقلب السين راءاً؛ فصار لأصل الكلمة صورتان منذ ذلك الحين، ثمّ مع مرور الزمان أهملت هاتان الصيغتان وحلت محلّهما صيغة جديدة؛ هي: (Honor) قياساً على (Orator : Oratorem) فنلاحظ أن الصيغة الجديدة أزلت الفوضى -الواقعة من تعدد الصورة في الأصل- بسبب توحيد الصيغ؛

(١) ينظر: دروس في الألسنية العامة ٢٤٣-٢٥٩.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٣.

(٣) المصدر السابق -نفسه.

فأصبح لدينا: (Honor : Honorem) = (Orator : Oratorem)؛ ومن هنا قال: « نلاحظ أن القياس قد وُحِدَ بين الصيغ من جديد، وأعاد اللأ انتظام إلى سالف نصابه كما في (Honor : Honorem) وذلك حتى يقوم بعمل موازٍ تعديلاً لعمل التغير الصوتي الذي شأنه تنويع الصيغ والتكثر منها»^(١).

٢- الاطراد في القياس:

أشار "دي سوسير" إلى أن القياس يتجه دائماً إلى توحيد الأنظمة التصريفية والنحوية وبذلك يغلب فيه الاطراد^(٢)، وهو غير ملزم في جميع الصيغ؛ لأن ثمة صيغاً رفضت القياس، ولهذا لن يتمكن الباحث من تحديد -مُسبّقاً- المدى الذي ستستمر فيه عملية القياس؛ لأن « أشدّ الصيغ تنوعاً وكثرة ليست دائماً هي التي تحدث عملية القياس»^(٣) «^(٤).

وهذا يعني أنه يرى أن الصيغ الشاذة قد تحدث -أيضاً- عملية القياس؛ ومثل لذلك بالفعل الماضي في اللغة اليونانية^(٥).

وبعد أن قرّر أن الغالب في القياس أن يكون من الصيغ المطردة تناول الكمية التي يُعتدّ بها في الظواهر اللغوية عند حدوث عملية القياس عليها؛ فبيّن أن وجود كلمتين أو ثلاثة كافٍ لإنشاء صيغة عامة تصلح للقياس عليها؛ ومثل لذلك بنموذج من اللغة الألمانية الكلاسيكية؛ حيث ألحقت الميم (m) بمضارع الأفعال الضعيفة للمتكلم المفرد؛ نحو: (Habem) (Lobom)، ونحوهما قياساً على بعض الأفعال الشبيهة بالأفعال اليونانية المختومة بالميم (m)؛ نحو: gam و stam و bim؛ فُيلاحظ من خلال هذا التمثيل أن هذه الأفعال المختومة بـ (m) فرضت بمفردها هذه العلامة الإعرابية على حالات تصريف الأفعال الضعيفة جميعها؛ مما جعل "دي سوسير" يُقرّر في الختام أن أهمية القياس لا تنحصر في إزالة الآثار السلبية

(١) دروس في الألسنية العامة: ٢٤٤.

(٢) المصدر السابق -نفسه.

(٣) وهذا يتفق مع ما قاله ابن جني: "قد يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه" ينظر: ص ١٤٧ من هذا البحث.

(٤) دروس في اللسنية العامة: ٢٤٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق -نفسه.

الحادثة في أثناء التنوع الصوتي، بل يقوم القياس بتوحيد الصيغ القياسية؛ بحيث يجعل لها منهجاً عاماً ومطّرداً؛ كما في تعميم زيادة (m) على جميع الأفعال الضعيفة في الألمانية؛ يقول: «ولنلاحظ في هذا الصدد أن القياس لم يطمس آثار تنوع صوتي موجود، ولكنه عمّم ضرباً من ضروب الصياغة»^(١).

٣- القياس ليس تحريفاً، وإنما هو قوّة مبدعة:

يريد "دي سوسير" من هذا الكلام الردّ على نظرية تقليدية كانت سائدة في عصره وقبله؛ وهي أن القياس في (Honor) خطأً أو تحريف من (Honos). فصرّح بخطأ هذه النظرية، ويبيّن أنها قائمة على اعتبار كلّ صيغة تخرج عن القواعد التي وضعوها شاذّةً وخارجةً عن اللغة المثالية^(٢).

ومن هنا رجّح ما ذهبت إليه مدرسة النحويين الجدد^(٣)؛ التي رأت «أن القياس - إلى جانب التغيرات الصوتية - هو العامل الكبير المتسبب في تطور اللغات، والعملية التي تنقل بها اللغات من حال انتظام معيّن إلى أخرى»^(٤).

ولإدراك أن القياس ليس تحريفاً يلزم تفهّمه - على حدّ قوله - في ثلاثة أبعاد:

أ- الصيغة الثابتة بالوضع؛ كصيغة: (Honos)^(٥).

ب- المنافس لتلك الصيغة؛ كصيغة (Honor)

ج- الصيغ العامة التي تخلق ذلك المنافس؛ كصيغ (Oratorem, Orator, Honorem)

فمن خلال هذه الأبعاد الثلاثة أشار "دي سوسير" إلى أن القياس - على عكس التغير الصوتي - إبداع وليس تحريفاً؛ بدليل أن الصيغة المنافسة المبتكرة لا تؤدي بالضرورة إلى زوال الصيغة المنقولة الموروثة؛ وإنما تكون يجنبها؛ كما رأينا (Honor) مصاحبة لـ (Honos) في مدّة

(١) دروس في الألسنية العامة: ٢٤٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٤٥-٢٤٨.

(٣) سبق تعريف هذه المدرسة في ص ١١٧ من هذا البحث.

(٤) دروس في الألسنية العامة: ٢٤٦.

(٥) سبق ذلك في ص ١٧٥ من هذا البحث.

من الزمن، لكن أخيراً أهمل استعمال الصيغة الأخيرة لا لظهور المنافس؛ وإنما لكرهية استعمال دالين للدلول واحد، ووقع الحذف على (Honos)؛ لأنها أقل انتظاماً^(١).

٤- ماهية القياس وحقيقته:

أراد "دي سوسير" بكلّ ما سبق بياناً ما لا يدخل في القياس^(٢)، وردّ النظريات التقليدية عن القياس، وبعد ذلك شرع في الحديث عن حقيقة القياس وماهيته في ضوء علم اللغة الحديث. وفي ذلك يقرر أن القياس -بشكل عام- ظاهرة نحوية ووصفية.

فالقِياس نحوي؛ من جهة أن عملياته تقتضي منا وعياً وإدراكاً للعلاقة التي تربط الصيغ فيما بينها؛ وهي: المعاني النحوية؛ فهذه المعاني ضرورية في عملية القياس؛ لأن العلاقة بين هذه الصيغ لن يكون لها أساس معتبر في القياس إذا لم يكن الجامع بينهما هو معاني النحو؛ فإذا أردنا -مثلاً- أن نفسّر ظهور (Honor) إزاء (Honos) في الأمثلة السابقة^(٣) لزم علينا اللجوء إلى صيغ أخرى؛ كصيغة « Orator = Honorem : Oratorem » وهذا الدمج بين هذه الصيغ الثلاث من أجل الوصول إلى عملية القياس لم « تكن لتوجد لولا أن الذهن يربط بين الصيغ التي تكوّنها ربطاً أساسه معنى هذه الصيغ »^(٤).

وهذا على خلاف التغيرات الصوتية؛ كما رأينا سابقاً في قلب سين (Honosem) راءاً: (Honorem)، فهذا القلب -كما نلاحظ- لا دخل فيه لمعنى الكلمة ولا للموازنة بينها وبين صيغ أخرى؛ فالأمر لا يعدو « تحول جثة Honsem إلى Honorem »^(٥).

(١) ينظر: دروس في الألسنية العامة ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) كالتغيرات الصوتية التي زعم النحويون الجدد أنها قياسية، فبين "دي سوسير" في عدة أمثلة سابقة أن القياس غير هذه التغيرات ينظر ما سبق.

(٣) ينظر: ص ١٧٥ من هذا البحث.

(٤) دروس في الألسنية العامة: ٢٤٩.

(٥) المصدر السابق -نفسه.

وهو وصفي؛ من جهة اعتبار الغرض الذي تسعى إليه عملية القياس؛ الذي هو: الخلق والإبداع، وهذا أمر - كما يقول - يخص أولاً الكلام لا اللغة؛ لأنه عمل عَرَضِيٌّ يقوم به - في أول وهلة - متكلم واحد منعزل^(١).

ومن هنا رأى "دي سوسير" أن دراسة ظاهرة القياس - رغم أن كلّ ما يتعلق بها ذو طبيعة نحوية - ينبغي أن تكون موجّهةً إلى جانب الكلام؛ فيكون المتكلم هو المصدر الذي يُبحث فيه عن تلك الظاهرة؛ فيقول: «إذا أردنا أن نظفر بهذه الظاهرة فعلياً أن نطلبها أولاً وبالذات في مجال اللفظ [الكلام] هذا، وخارج نطاق اللغة»^(٢).

وبذلك تكون عملية القياس من أكبر الأدلة عند "دي سوسير" على التمييز بين اللغة والكلام^(٣)؛ لأن القياس يرينا على -حدّ كلامه- أن الكلام معتمد على اللغة وتابع لها؛ إذ إن كلّ إبداع من قِبَل المتكلم لا بدّ أن يُسبق بمقارنة غير واعية (لا شعورية) بين المواد المخزونة في كُتْر اللغة^(٤). وهذه محاولة منه لإقناع الدارس بضرورة التمييز بين أمرين:

١ - تفهّم وإدراك العلاقة التي تربط بين الصيغ المؤلّدة فيما بينها^(٥)؛ وهذه العلاقة نحوية تتعلق باللغة.

٢ - النتيجة المستنبطة من الموازنة بين الصيغ المؤلّدة؛ أي الصيغة الجديدة التي يرتجأها المتكلم للتعبير عن أفكاره^(٦) «وتلك النتيجة هي التي فقط تدخل في باب اللفظ [الكلام]»^(٧).

(١) دروس في الألسنية العامة: ٢٤٩.

(٢) المصدر السابق - نفسه.

(٣) سبق الحديث عن هذا التمييز في ص ١٣٥-١٣٦.

(٤) دروس في الألسنية العامة: ٢٤٩.

(٥) كفهم العلاقة بين Oratorem : Orator و Honorem.

(٦) كصيغة Honor.

(٧) دروس في الألسنية العامة: ٢٤٩.

وفي الختام أراد "دي سوسير" بإثبات -هذا الطابع الثنائي للقياس-^(١) أن ينبه على وجود منهجين في دراسة القياس يشيران إلى مفهومين متباينين:

الأول: دراسة عملية إبداع صيغ جديدة؛ وذلك لتفسير ظاهرة القياس نفسها.

الثاني: تحليل وإعادة بناء العناصر التي تقدمها اللغة؛ وذلك لمعرفة علة وجودها.

فبين أن هذين متباينان، ينعكسان في بحثين نحويين مختلفين. فالنحويون الأوروبيون على المفهوم الأول؛ لأنهم -على سبيل المثال- إذا أرادوا دراسة صيغة معينة في اللغة الألمانية فإنهم يُفسِّرون طريقة صياغتها انطلاقاً من كلمات تامة؛ فمثلاً يصوغون الماضي من (lachen) على منوال setezte : setezen.

وفي المقابل نجد النحويين الهنود على المفهوم الثاني؛ لأنهم يقومون أولاً بتحليل الكلمة فيُخصِّصون فصلاً لدراسة الجذور الأصلية للكلمة^(٢)؛ مثل: (lach)(setz) وفصلاً آخر لدراسة اللواحق الدالة على الماضي؛ نحو: (te)، ثم يعيدون بعد ذلك بناء الكلمة تامة؛ «ولهذا تُرتَّب الأفعال في جميع القواميس السنسكريتية ترتيباً قائماً على ما تقتضيه جذورها»^(٣).

ويرى -في الأخير- أن اختيار النحويين أحد هذين المنهجين دون الآخر راجع إلى الطبيعة الغالبة في صلب كل مجموعة لغوية؛ حيث إن بعض المجموعات اللغوية تُشعر متكلميها بالأجزاء التي تتكوّن منها الكلمة؛ كالسنسكريتية، في حين يضعف الشعور في بعض المجموعات اللغوية كالفرنسية^(٤).

ومن هنا نخلص إلى القول: بأن حقيقة القياس عند "دي سوسير" : هي كونه نحوياً ووصفياً؛ لأننا «إذا نظرنا فيه في ذاته ليس سوى وجه من وجوه ظاهرة التأويل، وصورة

(١) أي: كونه نحوياً ووصفياً.

(٢) ويبدو الحال كذلك عند اللغويين العرب في دراساتهم النحوية وفي معاجمهم.

(٣) دروس في الألسنية العامة: ٢٥٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق -نفسه.

يتجلى فيها ذلك النشاط اللغوي العام الذي به تُميّز بين وحدات قُصد استعمالها فيما بعد؛ ولذلك نقول: بأن القياس -بتمامه وكمال- ظاهرة نحوية آنية^(١) «^(٢)».

٥- القياس بين المحافظة والتجديد والتفسير:

بعد أن بيّن "دي سوسير" مفهوم القياس، وما لا يدخل فيه، وحقيقته ومنهجه، ختم الكلام عن دور القياس في تجديد اللغة وتطويرها، ويرى أن هذا التطوير راجع إلى المتكلم الفرد؛ إذ قال: «فجميع الظواهر التطويرية إنما أصلها نطاق الفرد... وبصورة أخص الابتكارات القياسية»^(٣)؛ لأنه لا بد أن يبتكر شخص ما كلمة جديدة، ثم يقلدها الآخرون، فيكرونها حتى تفرض تلك الكلمة وجودها في الاستعمال. لكنه اعترف بأن غالب هذه المبتكرات القياسية تنشل؛ لأن اللغة لن تتبناها أبدا كما هو الحال في كلام الأطفال؛ الذي يزخر بالكثير من المبتكرات المنتظمة والقياسية لكن رغم ذلك تُرفض في اللغة؛ مما يدل دلالة واضحة على أن القياس بمفرده لا يمكنه أن يكون عاملا من عوامل التطور، ولكنه -كما يرى- يحتل منزلة مرموقة في صلب نظرية التطور، وهذه أهمية لا تكمن في كون القياس قوة مبدعة فحسب وإنما -أيضا- في كون القياس قوة تفسّر حالات كثيرة من الظواهر اللغوية؛ لأنه يؤدي إلى معرفة أسباب ذلك العدد الهائل من الظواهر القياسية التي تمثلها بضعة قرون من التطور. وهذه هي الحقيقة التي أراد "دي سوسير" أن يبرهن عنها في هذا الفصل؛ فقال: «وتلك هي النقطة التي نريد أن نؤكد عليها»^(٤).

ولكن لا تنحصر أهمية القياس عند "دي سوسير" -رغم أنه كان عاملا من عوامل التطور- على معرفة نظرية التطور وأسبابها فحسب بل له أهمية -أيضا- من حيث هو عامل من عوامل المحافظة؛ وذلك من جانبيين:

(١) أي: وصفية.

(٢) دروس في الألسنية العامة: ٢٥٠.

(٣) المصدر السابق: ٢٥٣.

(٤) المصدر السابق: ٢٥٤.

١ - من جانب استعمال المادة اللغوية القديمة في وحدات جديدة^(١).

٢ - ومن جانب إبقائه الصيغ القديمة كما هي دون تغيير^(٢).

ثمَّ أورد مجموعة من الأمثلة دليلاً على ما ذهب إليه، وقال في ختامها: « وهكذا فإنَّ الصيغ تثبت وتُدوم؛ لأنَّ الناس يجددون صياغتها باستعمال القياس، فهم يعتبرون الكلمة وحدة مفردة^(٣) ومركبة لفظياً^(٤) في آن واحد، فتثبت كما هي ما دامت عناصرها لم تتغير^(٥) ».

(١) وهذا الكلام في غاية الدقة والصحة، فمثلاً أجاز مجمع اللغة العربية بدمشق (كما ورد في المصطلحات العلمية في اللغة العربية ص ٧٣): اشتقاق «غِرَاسَة» للدلالة على حرفة الغرس، قياساً على "فِعَالَة" في الدلالة على الحرفة وغيرها، وهذا غير موجود في كتب المعاجم، لكن هذا القياس أدى إلى استعمال المادة اللغوية القديمة (غ ر س) في صيغة جديدة لم تكن موجودة في المعاجم، وكذلك الرسامة مشتق من (ر س م) للدلالة على حرفة الرسم.

(٢) وذلك كما نلاحظ في صيغة "فِعَالَة" في المثال السابق فقد أبقي القياس هذه الصيغة على أصلها وحافظ عليها دون تغيير.

(٣) في دلالتها على معنى مفرد مستقل.

(٤) من مادة وقالب (الصيغة).

(٥) دروس في الألسنية العامة: ٢٥٨.

المبحث الخامس: القياس بين القديم والحديث

عندما نرجع إلى المبحثين السابقين نجد أن الموازنة بين موقف كل من النحاة وعلماء علم اللغة الحديث، ومن تبعهم من الباحثين العرب المعاصرين، تتجلى في عدة جوانب: الجانب الأول: في تعريف القياس ومفهومه.

الجانب الثاني: في ربط حقيقة القياس بالكلام لا باللغة.

الجانب الثالث: في النقود الموجهة إلى النحاة.

الجانب الأول: في تعريف القياس ومفهومه:

رأينا فيما سبق-^(١) أن مفهوم القياس عند النحاة كان مشتملا أولا على القياس النحوي؛ وذلك في القرون الثلاثة الأولى من البحث النحوي؛ حيث كان القياس فيه معتمدا على مدى اطراد الظواهر اللغوية (المسموعة والمروية)، واعتبار ما يطرّد منها قواعد عامة، ثمّ القياس على الأحكام الصادرة عن تلك القواعد، بعملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه وعلة، وسمّاه بعض العلماء بـ«القياس العقلي»

وكان القياس عندهم - كذلك - منهجا مهماً لدراسة التراكيب النحوية والصيغ المفردة حتى قيل: «إنما النحو قياس يُتبع»^(٢)، ولهذا قيل في تعريف النحو: «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»^(٣) وقيل: «النحو كلّ قياس»^(٤).

ومن هنا ندرك أن القياس عند النحاة شمل النحو (التراكيب) والتصريف (الألفاظ). لكنّ مفهوم القياس عند "دي سوسير" ومن تبعه^(٥) كان محصورا على القياس الاستعمالي وموجّها في أغلبه إلى جانب القياس في الصرف؛ أي: الألفاظ والصيغ، فلم

(١) ينظر: المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٢) ينظر: ص ١٦٤ من هذا البحث.

(٣) لمع الأدلة: ٤٥.

(٤) إنباه الرواة ٢/٢٦٧، وتاريخ بغداد: ٤١٢/١١.

(٥) كأمثال "فَندريس" الذي حصر القياس - في أثناء حديثه عن التغيرات الصرفية - على العملية التي بها يخلق النحوي

صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعاً لأنموذج معروف. ويرى أن القياس متعلق بالكلام؛ لأن الجداول الصرفية وقواعد

يشمل القياسَ النحوي؛ لأنه يتعذر معه الوصف إلا حينما يتعلق الأمر بالمتكلم. ولكن مع ذلك يرى ضرورة مراعاة الجانب النحوي في عملية القياس؛ لأنه يفيد في تفهّم أو إدراك العلاقة التي تربط بين الصيغ المقيسة والمقيس عليها^(١).

ويمكننا أن نستخلص هذه النظرية من موقف بعض الباحثين العرب الذين مالوا إلى النظرية الوصفية في الدرس اللغوي؛ فتأثروا بمفهوم القياس عند "دي سوسير" وإن لم ينسبوه إليه؛ وقد ظهر أثر هذا التأثير في تعريف الدكتور عباس حسن للقياس^(٢)، وكذلك الدكتور إبراهيم أنيس^(٣)، وظهر - كذلك - في الأمثلة التي أوردتها وسمّاها بـ "القياس الحقيقي أو الطبيعي"^(٤)؛ فكان حديثه عن هذا القياس يدور حول الألفاظ والصيغ^(٥) والمحاكاة، بعيدا عن

الإعراب في كتب النحو ليست إلا نماذج يطلب من التلميذ محاكاتها. وصرّح بأن النحو يحول دون القياس؛ إذ تختق المبتكرات القياسية في مهدها ولا تستطيع الحياة. وهذا يعني أنه يراعي جانب الاستعمال وجانب الصرف في القياس، مع إشارة طفيفة إلى جانب التركيب؛ ولهذا صرّح أن القياس أساس لكل صرف. ينظر: اللغة (ج. فنلريس) ٢٠٥-٢٠٧.

(١) ينظر: ص ١٧٨ من هذا البحث.

(٢) فعرّف القياس: بأنه ((محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك))، وقال «حمل كلمة على نظيرها في الحكم»، فالتعريفان يدوران حول القياس الاستعمالي أو المحاكاة، دون إشارة إلى القياس الاستنباطي أو النحوي، المتمثل في القواعد والأحكام. ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ٤٠، ٢٢.

(٣) فعرّفه بأنه: ((استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق المرء صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة سمي قياسا)) فلاحظ أنه اهتم بجانب الاستنباط والاشتقاق لكن وجه ذلك إلى الصيغ، أي: إلى جانب الصرف دون إشارة إلى التركيب. والتعريف في: من أسرار اللغة (إبراهيم أنيس): ٩.

(٤) وسمي قياس النحاة بـ ((القياس المصنوع)). من أسرار اللغة: ١٤.

(٥) وذلك حين ذكر أن القياس الطبيعي يتلمس في الأمور الآتية:

١- المصادر المذكورة في كتب اللغة دون أفعالها، أو العكس، أو الأفعال الثلاثية التي لم تذكر بأفعالها.

٢- تعريب الدخيل بمجمله على غط الكلمات العربية قياسا على صنيع القدماء في الكلمات الأعجمية.

٣- تعميم معنى الكلمة بعد عن كان خاصا قياسا على ما فعله العرب في كلمة ((الخمر)) .

ينظر: من أسرار اللغة ١٦.

القياس النحوي، أو القياس على الأحكام. وكذلك الدكتور محمد عيد؛ وذلك عندما عمد في بحثه عن القياس إلى التفريق بين الصوغ القياسي وقياس النحاة^(١).

ومن هنا نلاحظ أن تعريف القياس بين القدامى والمعاصرين اختلف بناءً على نوع القياس الذي يريد كل منهم إثباته ومعالجته في مجال الدرس اللغوي؛ فالنحاة يعمدون إلى القياس في الألفاظ والتراكيب على حين لا يرى "دي سوسير" القياس إلا في الصيغ وتبعه في ذلك بعض الوصفيين^(٢)، لكن "فندريس" -رغم أنه يرى القياس في الألفاظ والصيغ- يرى جواز وقوعه في التراكيب^(٣).

الجانب الثاني: ربط حقيقة القياس بالكلام لا باللغة:

كان لإهمال قيمة القياس في النحو^(٤) خاصة وفي الدراسات اللغوية عامة^(٥) عند "دي سوسير" ومن تبعه من أنصار المنهج الوصفي أثر واضح في تضيق مفهوم القياس. أضف إلى ذلك نظريتهم في التفريق بين اللغة والكلام وجعلهم القياس مرتبطاً بالثاني دون الأول؛ مما أفقد القياس النحوي قيمته الحقيقية في مجال الدراسات اللغوية الحديثة؛ وبناءً على هذا الربط ظهر التباين بين القدامى وأنصار المذهب الوصفي في عدة أمور منها:

١- في حقيقة القياس: حيث رأى أنصار المذهب الوصفي أن عملية القياس يقوم بها المتكلم لا النحوي، وأن المقيس عبارة عن النظم اللغوية العرفية المخزونة في ذهن

(١) فقال: ((هناك فرق بين ما يعتاده المتكلم من نظم اللغة التي يقيس عليها وما يفعله علماء النحو من وضع القواعد والقوانين؛ فالأول يحدث دون قصد وتعمد، أما الثاني فنية العمد فيه واضحة مقصودة. الأول يتعده الشعور حتى يصبح عادة من عاداته كالشئ، والآخر مقاييس محددة موضوعة للاكتساب، والفهم. الأول انعكاس الاستعمال الاجتماعي على مستعمل اللغة، والثاني آراء الدارسين المقتنة لمن يستعمل اللغة))، وهذا التفريق واضح فيه اعتماد الدكتور على نظرية "دي سوسير" في التفريق بين اللغة والكلام. أصول النحو العربي (د. محمد عيد): ٩٤.

(٢) وذلك لأن الوصفين لا يهتمون بالنحو، والمعلوم أن التراكيب من خصائص النحو؛ إذ النحو هو الذي يبحث عن قواعد التضام بين العناصر داخل الجملة.

(٣) وذلك خلال تعريفه للقياس. ينظر: ص ١٧٣ من هذا البحث.

(٤) إذ القياس -عندهم- معياري يتعذر معه الوصف، كما سبق في ١٨٧ من هذا البحث.

(٥) كما سبق الحديث عن ذلك في الفصل السابق من هذا البحث.

المتكلم، وليس القواعد النحوية المحفوظة والمقررة، وأن المقيس عليه هو الحدث الكلامي فعلا، وليس ما استنبط من قوانين لغوية في المؤلفات النحوية^(١).

٢- في جواز القياس على الشاذ أو الخطأ^(٢): نتج عن ربط القياس بالكلام دون اللغة أن أجاز بعض الباحثين المعاصرين القياس على الشاذ؛ لأن الصيغ الشاذة قد تحدث عملية القياس أيضا^(٣). وربما أجاز بعضهم القياس على الخطأ الشائع، ووضع أسس النحو على ذلك^(٤)؛ لأن القياس فردي يحدثه المتكلم؛ فلا دخل للقوانين النحوية فيه، إلا إذا استقرّ هذا القياس الجديد فينتقل إلى حكم اللغة.

(١) ينظر: القياس عند "دي سوسير" ص ١٧٦-١٧٧ من هذا البحث، واللغة (فندريس): ٢٠٥ وما بعدها، وأصول النحو (محمد عيد): ٩٩.

(٢) وهذا النوع من القياس سماه القدامى ب(التوهم) أو (الخطأ في القياس) أو (الحمل)؛ وللوقوف على أمثلة ذلك ينظر: الكتاب ٦٧/١، ٤٢/٢، ١٠١/٣، ٣٥٦/٤، والخصائص: ٣/ ٢٠٦ و ٢٧٧، ٢٧٩، والمزهر: ٥٠٤/٢، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، وزملائه، ط المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

وأما المعاصرون فإنهم يستخدمون مصطلح (القياس الخاطيء) أو (القياس الإبداعي)؛ وعرفه ماريو باي بأنه هو: ((البل العارض -الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه- من كلمة أو صيغة إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة حقيقية أو وهمية بينهما)) أسس علم اللغة: ١٤١، ولعل "دي سوسير" يعدّ أول من أشار إلى جواز القياس على هذا النوع، ثم تبعه أنصار منهجه من الغرب والعرب.

(٣) ينظر: ص ١٧٦ من هذا البحث.

(٤) من العرب المعاصرين الذين أجازوا هذا النوع: عبد القادر المغربي في بحوث قدّمها إلى مجمع اللغة بالقاهرة، بعنوان: ((بين اللغة والنحو)) و((الشواهد على توهم أصالة الحرف)) و((توهم أصالة الحرف))؛ ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس في بحث قدّمه إلى مجمع اللغة بالقاهرة بعنوان ((توهم أصالة الحروف وزيادتها))؛ ومنهم كذلك محمد علي النجار، في بحث عنوانه ((التوهم وأثاره في العربية)) والدكتور عبد الصبور شاهين، وذلك في كتابه المسمى: ((العربية لغة العلوم والتقنية)) وفيه سمي هذا النوع من القياس بالقياس الإبداعي في ص ٢٤١-٢٥٣، وبناء على تلك البحوث قرّر المجمع الآتي: ((رأت اللجنة في ضوء ما أثر عن اللغويين أن توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون، ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول مما يستعمله المحدثون إذا اشتهر ودعت إليه الحاجة)) ينظر: مجلة مجمع اللغة بالقاهرة: ٧

٣- في أركان القياس: جعل أنصار المنهج الوصفي القياس على ثلاثة أركان وهي: المقيس والمقيس عليه، والعلاقة المشاهدة؛ فهم بذلك يرفضون الركن الرابع -الذي كان غاية النحاة- وهو (الحكم)؛ لأن المتكلم ينطق من خلال النظم اللغوية العرفية المخزونة في ذهنه وشعوره، وليس من خلال قواعد أو أحكام نحوية^(١).

٤- في إبعاد القياس من مجال الدراسة اللغوية: بينما نجد أن النحاة اعتمدوا على القياس في الوصول إلى القواعد، واعتبروا أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وجدنا أنصار المنهج الوصفي ينادون بعدم صلاحية القياس ليكون منهجا للبحث اللغوي؛ وذلك لأن عملية القياس معيارية تتم عن طريق نماذج لغوية مخزونة في ذهن المتكلم تتحكم فيما ينتجه ذلك المتكلم؛ فيتعذر معه الوصف إلا في جانب وصف العملية التي تحدث القياس؛ لأن ذلك يرتبط بنشاط المتكلم^(٢).

وهذا الرفض لمنهجية القياس في مجال الدراسات اللغوية من قبل الوصفيين وأصحاب المنهج التحريبي مبني على أساسين مهمين:

أ- رفضهم لعنصر العقل في الدرس اللغوي، والمعلوم أن القياس يعتمد على جانب العقل سواء ما كان منه معتمدا على الاستقراء، أم على العقل المحض.

على أنه لم يكن هذا هو موقف جميع علماء علم اللغة الحديث؛ فقد وُجد منهم من ردّ على الوصفيين هذا الرفض، وأكد على ضرورة العقل في مجال المعرفة^(٣)؛ ووجد منهم من رجّح كفة العقل على كفة الإرادة والعاطفة (الجانب النفسي)، كما كان

/٢٥٧-٢٦٠، و٣٦١-٣٧٤، و٩٠/٦١-٧٢، وفي أصول اللغة: ص٤٤-٤٨ وأعمال المجمع بالقاهرة (د. الحمزاوي) ١٨٣-١٨٤، ومجلة اللسان العربي: العدد ٣٧ ص٢٥-٢٧.

(١) ينظر: ص١٨٥ من هذا البحث.

(٢) ينظر: أصول النحو (د. محمد عبيد): ٩٦.

(٣) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي ١٠٣، والنحو العربي والدرس الحديث (د. عبيد الراجحي): ١٠٥، ١١٨-١٢٦، واللغويون العرب المحدثون بين "دي سوسير" وتشومسكي (د. عبد الحفي عبد الغني): ١٩٩-٢٠٣، ٢٠٠. حوليات الجامعة الإسلامية في النيجر العدد الثالث عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، والألسنية (ميشال زكرياء): ١٥٩.

الحال عند "سابير" (Sapir) الذي أكد ما يسميه بـ "الصفة العقلانية المسيطرة على اللغة"^(١)، وكذلك "تشومسكي" الذي أشار إلى أن تفسير اشتراك اللغات في قالب واحد يكمن في أن تراكيب العقل البشري الموروث يجبره على استعمال لغات من هذا النوع^(٢). ومن هذا المنطلق لا يمكنهم إنكار القياس ودوره في الدرس اللغوي لأنه يمثل الجانب العقلي في اللغة تمثيلاً حقيقياً، ولأن العقل يعدّ عندهم ضرورياً في المعرفة اللغوية. ولأنه يرمي إلى ضبط أنظمة اللغة وصيغها الأساسية، والكشف عنها، وتفسيرها حسب درجة التواتر^(٣).

ومن الباحثين العرب المعاصرين من توصّل إلى نتيجة -رغم مخالفته للنحاة في بعض الوجوه- قرّر فيها ضرورة اعتماد الدراسات اللغوية على السماع والقياس معاً^(٤)، وكذلك مجمع اللغة في القاهرة، فإنه يعتد بالقياس -مطلقاً- كمنهج في دراساته؛ حيث يلجأ إليه في وضع قواعد قياسية منضبطة عند فقدان السماع. وإن كنا لا ننكر غلبة القياس الاستعمالي على القياس النحوي عنده في دراساته^(٥).

ب- **التفريق بين اللغة والكلام**، وجعل القياس مرتبطاً بالكلام. والمعلوم عند الوصفين أن كلّ ما يتعلق بالكلام له دراسة خاصة بعيدة عن اللغة.

وهما يكن من شيء فإن النظرية القائلة بالتفريق بين اللغة والكلام فيها نظر؛ إذ لم تزل بحاجة ماسة إلى أدلة قوية، وتطبيق واضح في الدرس اللغوي -كما سبق الحديث عن ذلك بالتفصيل^(٦)-، وكذلك كلّ نظرية تقوم على أساسها؛ مما يجعل تلك المعارضات

(١) ينظر: تشومسكي (جون لونز) ترجمة (د. محمد زياد كبة): ٢٢.

(٢) ينظر: مدارس اللسانيات (جفري سامسون) ١٥٤ وما بعدها، وتشومسكي (جون لونز): ٢٣، وأصول النحو (د. محمد عيد): ٩٦.

(٣) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية (د. عبد السلام المسدي) ١٩.

(٤) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث (د. عباس حسن) ٦٤.

(٥) ينظر: القياس في اللغة العربية (د. محمد حسن عبد العزيز) ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣.

(٦) ينظر: ص ١٣٥-١٣٦ من هذا البحث.

السابقة لموقف القدامى ضعيفا؛ لإقامتها على أساس مشكوك فيه، والمعلوم أن ما قام على أساس مشكوك فهو ضعيف إلى أن يزول الشك.

الجانب الثالث: في النقود الموجهة إلى النحاة في القياس:

من أهم تلك النقود:

أولا: بُعد قياس النحاة عن الاستقراء، وتأثره بالمنطق الأرسطي اليوناني:

رأينا فيما سبق منهج النحاة في القياس، وأنه لا يستقيم إلا إذا كان مبنيا على

الاستقراء (السماع)؛ فأَيَّ قياس لا يقوم عليه مرفوض في أصول النحو العربي^(١).

لكن مجموعة من الباحثين المعاصرين من أنصار المنهج الوصفي يرون أن النحاة لم يحترموا هذا المبدأ ولم يتقيدوا به في أثناء وضع القواعد « بل راحوا يسلكون في أكثر الأحيان طريقا عكسية قادتهم بالنتيجة إلى تقلم القياس على السيورة والاستعمال... وأن القياس جرهم أنا بعد آن إلى افتراض صيغ لا يُعقل أن تدور على لسان أو يُفكر في النطق بها إنسان، لا لشيء إلا أنها ممكنة في القياس »^(٢)، ورأوا أن الاستقراء الذي ألزم النحاة أنفسهم به كان استقراء في الصورة فقط مبنيا - في الحقيقة - على المنطق والعقل^(٣).

وهذه التهمة كانت مبنية على التهم التي وُجّهت إلى النحو التقليدي عموما؛ حيث ذهب مجموعة من اللغويين المعاصرين إلى أن الدراسات اللغوية القديمة كانت جزءا من التفكير الفلسفي، وأنه اختلط إلى حد كبير جدا بالنظريات المنطقية والميتافيزيقية. فكان القياس - بناء على ذلك - مستقي من المنطق الأرسطي اليوناني أو السرياني؛ لأن فكرة القياس

(١) ينظر: ص ١٧٠-١٧٢ من هذا البحث.

(٢) المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: ١٥٥، وينظر: مناهج البحث في اللغة (د. تمام حسان) ١٧.

(٣) ينظر: أصول النحو (د. محمد عيد) ٧١، ١٠١.

مرتبطة بالعقل والتفكير، فهي جزء من قوانين المنطق العقلية^(١). وكان من أهم أدلتهم ما يلي^(٢):

١- اعتبار النحاة القياس أصلا من أصول النحو وتحديدده، ووضعه على نحو ما حدده القياس المنطقي

٢- أن كلا من ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي ت (١٤٩) - وهما سيدا القياس في النحو - وغيرهما من النحاة كانوا من الموالي، وقد توافرت لهم بذلك دواعي الاختلاط بالأجانب والاتصال بهم.

٣- وأن عصر مؤسسي القياس - السابق ذكرهما - عاشا في النصف الأول من القرن الثاني وهو عصر بداية العلوم بمعناها المنظم، وفيه شاعت العلوم الإغريقية، ومنها المنطق بين الدارسين في العربية.

٤- وأن ابن أبي إسحاق مؤسس القياس كان له ذهن ناقد، ونظر ثاقب، وعقل قوي^(٣).

ثانيا: غموض مدلول القياس عند النحاة:

كان مصطلح «القياس» موضع نظر ونقاش طويل عند بعض المعاصرين من اللغويين؛ حيث رأوا أن النحاة الأوائل لم يحددوا معنى هذا المصطلح بدقة، ولهذا كان بعضهم يستغرب

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة (د. تمام حسان) ٢٩-١٤، ومنطق أرسطو والنحو العربي (د. إبراهيم بيومي مذكور)، ومجلة مجمع اللغة بالقاهرة ٣٣٩/٧، وأصول النحو (د. محمد عيد): ١٠١، ٧١، والنحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي): ٤٨.

(٢) ينظر هذه الأدلة بالتفصيل في منطق أرسطو والنحو العربي (د. إبراهيم مذكور) مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة: ٣٣٨/٧-٣٤٦، وفقه اللغة المقارن (د. إبراهيم السامرائي): ١٨-١٩، وأصول النحو العربي (د. محمد عيد): ٧١-٧٢.

(٣) أرى - والله أعلم - أن هذا الدليل مجرد انتقاص من النحاة الأوائل؛ فالدكتور يستبعد أن يكون لابن أبي إسحاق أو غيره من الأوائل هذه الأوصاف إلا إذا كان متعلقا بالفكر اليوناني أو المنطق الأرسطي.

من تعريف النحاة المبهم -على حد قولهم- ويتساءل عما يريد به النحاة من هذا المصطلح، ويرى أن هذا ناشئ عن خفاء حقيقة القياس عليهم^(١).

ومن هنا حاول بعضهم تعريف القياس من جديد، ورأى أنه البديل الأمثل لتعريف القدامى؛ إذ هو واضح الغاية، سهل الفهم، يُغني عن التفصيل والتشعيب، والالتواء والتعقيد الذي سلكه القدامى وأنصار منهجهم من المعاصرين^(٢).

ثالثاً: اضطراب عملية القياس عند النحاة:

يعد -كذلك- الاضطراب من النقود الموجهة إلى عملية القياس عند النحاة القدامى؛ حيث أشار بعض اللغويين المعاصرين إلى أنه -رغم اتفاق النحاة على حجية القياس وأهميته في الدراسات النحوية- قد اضطربت نظرهم إليه اضطراباً شديداً؛ فيثبته بعضهم أحياناً وينفيه آخرون، ويرى بعضهم الشاهد الواحد قياساً ويرى الآخر أنه ليس كذلك، وكان تمثيله لهذا الاضطراب متمثلاً في الآتي^(٣):

١- الخلاف الواقع بين سيبويه من طرف، والأخفش والمبرد والفراء من طرف آخر في قياسية حذف عامل المصدر في الدعاء نحو «حمداً وشكراً» فسيبويه يرى أنه لا ينقاس، والأخفش والمبرد والفراء على خلاف ذلك^(٤).

(١) ينظر: اللغة والنحو بين القلم والحديث (د. عباس حسن) ١٢، ٢٢، وأصول النحو العربي (د. محمد عبيد): ٧٦ وأعمال مجمع اللغة بالقاهرة (د. محمد رشاد الحمزاوي): ١٨٢.

(٢) وهذا التعريف: أن القياس هو ((محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك)) النحو واللغة بين القلم والحديث (د. عباس حسن): ٢٢.

نلاحظ في الحقيقة أن هذا التعريف لا يشمل إلا جانب الاستعمال في القياس كما مر معنا عند "دي سوسر"، فيبدو أن الدكتور التزم بمفهوم القياس عند "دي سوسر" - وإن لم ينسبه إليه - وظن أنه يكفي لتعريف القياس عند النحاة، والمعلوم أن القياس عند النحاة لم يقتصر على جانب الاستعمال بل تعدى إلى جانب التعقيد

(٣) ينظر: أصول النحو العربي (د. محمد عبيد) ٧٣-٧٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٨٤/١، وارتشاف الضرب ١٣٦٠/٣-١٣٦١، وشرح الكافية (الاسترادي): ١١٦/١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٣٣١/١، والأشعري: ١١٦/٢.

٢- الخلاف الواقع بين سيبويه وابن مالك في الضمير في بابي « كان وخال » فابن مالك على اختيار اتصال الضمير؛ لأن الاتصال هو الأصل. على حين اختار سيبويه الانفصال؛ لأن الضمير في البابين خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال^(١).

٣- قول سيبويه: إن الجرّ في نحو قولهم « هذا الحسن الوجه » من وجهين:
أ- طريق الإضافة.

ب- تشبيهه بـ « الضارب الرجل ». هذا مع العلم أن الجر في هذا المثال إنما جاءه وجاز فيه لتشبيههم إياه بـ « الحسن الوجه »، فعاد الأصل فاستعاد من الفرع نفس الحكم الذي كان للأصل^(٢).

ووجه اضطراب القياس في هذه الأمثلة - كما قال - هو تعارض القياس بين الإثبات والنفي في المثال الأول، وفي الثاني: المسألة واحدة ووجهت حسب قياسين متعارضين، وفي الثالث: أصبح الشيء الواحد مقيسا ومقيسا عليه باعتبارين يراها أصحاب الآراء المتعارضة^(٣).

هذه من أهم التهم الموجهة إلى قياس النحاة من قبل أنصار المذهب الوصفي التجريبي. وفي الحقيقة حينما ندقق النظر فيها وفي أدلتها نجد أنها لا تكفي في رد منهج لغوي قامت عليه دراسة لغوية ونحوية. فالتفحص في القياس وتطوره في الدرس النحوي يدرك - بجلاء - أنه قام على الاستقراء في أثناء وضع قواعد النحو العامة؛ إذ كان معتمدا على السماع مباشرة أو القياس على القواعد المستنبطة منه؛ ولهذا يقول الدكتور الحمزاوي: « إن الاستثناءات الموجودة في اللغة الكلاسيكية^(٤) تسمح بأن نقرّ بأن قواعد القياس القديمة تعتمد على الاستعمال، وحتى عثرات اللسان التي كان يسميها القدامى توهم أصالة الحرف... »^(٥).

(١) ينظر: الكتاب ٣٥٦/٢-٣٥٩، وشرح الأشموني: ١٣٠/١-١٣١.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣٠٣-٣٠٤، و١٧٦/٢.

(٣) ينظر: أصول النحو العربي (د. محمد عيد): ٧٤.

(٤) أي الفصيحة أو القديمة.

(٥) أعمال مجمع اللغة بالقاهرة: ١٨٣-١٨٤.

وهذه التهم نابعة - في مجملتها - من عدم التنبه إلى التفريق بين المراحل التي مر بها القياس في الدرس النحوي. وهذه المراحل كالآتي^(١):

المرحلة الأولى: مرحلة عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما من النحاة الأوائل^(٢)، ففي هذه المرحلة كان السماع مقدما على القياس والعلة وأهم منهما؛ وقد يرجع ذلك إلى كثرة علمهم بكلام العرب ولغاتها وغيرها.

المرحلة الثانية: مرحلة الخليل^(٣) وتلميذه سيبويه، ومن عاصرهما من النحاة. وكان القياس فيها نوعا من الاستقرار الذي ينتقل من النصوص إلى الكشف عن قوانين سيرها وضبطها؛ إذ اعتمدوا في هذه المرحلة على السماع والقياس معا.

المرحلة الثالثة: مرحلة أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، ومن تبعهما. ونحاة هذه المرحلة اعتمدوا على القياس اعتمادا شبه كلي؛ فغلب على قياسها الصبغة العقلية؛ إذ نشط فيها ما يُسمى بالقياس العقلي أو (المعنوي): وهو عملية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من المشابهة. وفي هذه المرحلة اشتد تحمس النحاة للقياس، وبالفراغ فيه أحيانا باستخدام العقل المجرد؛ ومن مظاهر ذلك: قول ابن جني: «مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة من عيون الناس»^(٤)، وقد ذهب أستاذه إلى أبعد من ذلك حين قال: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»^(٥).

(١) تنظر هذه المراحل في: أصول التفكير النحوي: ١٦٥-١٩١، وتطور الدرس النحوي: ١٠٨-١١٠، ومن أسرار

اللغة (د. إبراهيم أنيس): ١١-١٣، ومقالات منتخبة في علوم اللغة: ٢٨٥، والقياس اللغوي وتنمية الألفاظ: ١٩-٢٠.

(٢) من أمثال الأصمعي؛ فقد قال عنه ابن جني: أنه «ليس ممن ينشط للمقاييس ولا لحكاية التعليل» (الخصائص: ٣٦١/١، وجعل أحمد أمين من أتباع هذا المنهج ابن الأعرابي، وأبا زيد، وجعل منهم كذلك بعض أصحاب المعاجم؛ كالجوهري، والفيروزآبادي، وابن منظور الإفريقي؛ لأنهم لم يقيسوا على ما رووا. ينظر: مدرسة القياس في اللغة، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة ج ٧ ص ٣٥١-٣٥٨، وظهر الإسلام: ٩١/٢.

(٣) قال عنه السيرافي: «كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه». ينظر: ص ١١ من هذا البحث.

(٤) الخصائص: ٨٨/٢.

(٥) المصدر السابق - نفسه.

والجدير بالذكر هنا أن هذه المبالغة في انقياس جاءت بعد أن استقرت قواعد النحو، ولهذا لم يكن لها أثر جذري في أصول النحو العربي، أضف إلى ذلك أن أصحاب هذه المرحلة - رغم مبالغتهم في التحمس للقياس بعض الوجه - لم يغفلوا السماع وإنما جعلوه في منزلته الحقيقية؛ فقد قال ابن جني في باب (تعارض السماع والقياس): «واعلم أنك إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»^(١) وقال في باب آخر: «ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونَبَّهنا عليه؛ كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون، وعلى مثله وأوضاعه حاذون»^(٢)، وهذا تصريح منه على أن منهجه في القياس ليس بدعا في الدرس النحوي، بل هو تبع لسلف النحاة.

ولهذا وصف بعض المعاصرين الاتجاه اللغوي عند ابن جني وشيخه بالتوسط^(٣)، وأرى - والله أعلم - أن هذا وصف مناسب؛ إذ كان قياسهم قائماً في -الغالب- على المشابهة في الأحكام النحوية التي استنبطت من السماع وثبتت بالاستقراء، ومن هنا كان قياسهم العقلي موافقاً لطبيعة اللغة العربية وظروفها.

والمهم في هذه المراحل الثلاث أنها تدل على تدرج المنهج النحوي من الوصفية المجردة إلى الجمع بين الوصفية (الاستقراء) وعنصر العقل، الذي يرفضه الوصفيون وأنصار المذهب التحريبي في الدرس اللغوي؛ إذ إن علمية المنهج اللغوي -عندهم- تقتضي أن يقتصر هذا المنهج على ملاحظة الظواهر اللغوية الخارجية، والتساؤل عن الكيف بعيداً عن عنصر العقل. لكن هذا المنهج الذي سلكه النحاة (وهو الاعتماد على الاستقراء والعقل) يعدّ من أهم الأسس التي يدعو إليها علم اللغة التوليدي التحويلي الذي أسسه "تشومسكي"؛ فقد رأى أصحاب هذا المنهج أن الاقتصار على الوصفية - كما يدعو إليه "دي سوسير" - غير كافٍ

(١) ينظر: ص ١٧٠ من هذا البحث.

(٢) الخصائص: ٤٣/٢.

(٣) ينظر: القياس اللغوي وتنمية الألفاظ (د. حامد صادق قنبي) مجلة اللسان العربي العدد ٣٧ عام: ١٩٩٣ ص: ١٦.

لتفسير الظواهر اللغوية؛ بما لها من صلة بالعمليات العقلية والنفسية، ومن هنا اعتبروا العقل الإنساني هو وسيلة المعرفة^(١).

أما قولهم بتأثر قياس النحاة بالمنطق الأرسطي، وما أورده من دليل على ذلك فلا يكفي لإثبات هذا التأثير؛ إذ إن المنطق الأرسطي - كما تشير الروايات التاريخية - لم يعرف في البيئة التي وضعت فيها قواعد النحو (التي تمت على يد الخليل وسيبويه ومن عاصرها من النحاة الأوائل) ولا في عصره؛ إذ الثابت لدى المؤرخين أن ترجمة المنطق الأرسطي كانت على يد حنين بن إسحاق ت (٢٦٠هـ) وتلامذته من اليونانية إلى العربية^(٢)، أو من الرومية إلى العربية^(٣).

وقد أسبغت بعضُ روايات أول ترجمة إلى عبد الله بن المقفع ت (١٢٩هـ) وروايات أخرى تؤكد أن ترجمته كانت لمختصر يوناني لـ «المقولات»^(٤)؛ حيث وجدت بعض المخطوطات في جامعة القديس يوسف في بيروت تؤكد ذلك^(٥).

ومهما يكن من شيء فإن هذه الروايات المضطربة لا تؤكد أي منها اتصال رواد النحو الأوائل بشيء من المنطق الأرسطي^(٦)، أضف إلى ذلك أن منهج النحاة في عرض

(١) ينظر: اللغويون العرب المحدثون بين "دي سوسر" وتشومسكي (د. عبد الحفي عبد الحق عبد الغني) ص ١٩٩ - ٢٠٣، ٢٠٠ حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر العدد الثالث عام: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، والنحو العربي والدرس الحديث: ١١١، ١٠٥، ١١٥.

(٢) وهذا ما يفهم من كلام ابن الندم وصرح به القفطي؛ ينظر: الفهرست لابن الندم ٣٠٤ - ٣٠٩، وتاريخ الحكماء (للقفطي): ٣٥ ومقدمة محقق منطق أرسطو: النص الكامل لمنطق أرسطو (د. فريد جبر): ٥ - ١١، والنحو العربي والدرس الحديث: ٦٣ - ٦٤.

(٣) وهو مذهب القفطي في كتابه: تاريخ الحكماء ٣٠ و ٣٥.

(٤) ينظر: الفهرست ٣٠٨.

(٥) ينظر: مقدمة المحقق لمنطق أرسطو (د. فريد جبر) ٩ - ١٠.

(٦) أما ما ذكره الدكتور إبراهيم مذكور من المعاصرة والصداقة بين الخليل وحنين بن إسحاق ففيه نظر؛ لأن الخليل توفي سنة (١٧٥هـ) - على أقصى تقدير - وحنين بن إسحاق ولد عام (١٩٥هـ)، والمعاصرة في مثل هذه الحالة مستحيلة والصداقة من باب أولى؛ لأن ولادة حنين كانت بعد وفاة الخليل رحمه الله.

مادتهم العلمية، وتحليلها يؤكد عدم تأثرهم بهذا المنطق؛ ولا أدل على ذلك من خلو تلك المؤلفات الأولى من التعريفات^(١) في حين تعدّ أساس العلم وغاية الفكر عند "أرسطو"^(٢) كما أن التقسيمات النحوية (الفصائل النحوية) من البراهين القوية التي تبعد تأثر نشأة النحو عن المنطق الأرسطي؛ فقد قسم الكلام في النحو العربي إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف)^(٣) في حين نجد أن "أرسطو" في كتابه "العبارة" قسم الكلام إلى اسم وكلمة (يقصد بها الفعل)، ولم يتطرق إلى الحرف (الأداة) إلا في مؤلف آخر^(٤).

وأخيراً على فرض تأثر النحاة بالمنطق الأرسطي فإن ذلك لا يعني ضرورة ردّ عملية القياس في النحو العربي ورفضه، بل الأحرى أن نعيد النظر المتفحص في النتائج النحوي وعلاقته بالظواهر اللغوية وطبيعتها، ومحاولة الكشف عن مدى قدرة عقلية النحاة على الإفادة من تلك الظواهر واستيعابها؛ لأن قضية الأصالة وعدمها ليست قضية علمية ولا وصفية في النحو العربي، وإنما المهم في تاريخ نشأة النحو العربي - كما يقوله بعض العلماء - هو التملك؛ أي: قدرة نخاة العرب على تحليل مسائل أصول النحو العربي تحليلاً يتفق وطبيعة العربية وحياتها وبيئتها^(٥).

(١) فقد خلا كتاب سيبويه -الذي يعدّ أول مؤلف نحوي- في الغالب من التعريفات؛ فهو لم يعرف مثلاً الاسم ولا الفاعل ولا البدل وكثيراً من أبواب النحو، حيث كان يكتفي فقط بالتمثيل أو ذكر خصائص المذكور؛ كما في حديثه عن الاسم؛ قال: ((فالاسم: رجل، وفرس، وحائط)) ولكنه عرف الفعل في الوقت نفسه مما يدل دلالة واضحة على أن التعريف لم يكن أهم شيء في منهجه. الكتاب ١٢/١.

(٢) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث ٦٩-٧٢.

(٣) الكتاب: ١٢/١.

(٤) وسيأتي الحديث عليه بالتفصيل في ص ٣٠٨ من هذا البحث.

(٥) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث ١٠٤.

وأما قولهم بغموض القياس عند النحاة^(١) فإن هذا النعريض الذي يشيرون إليه لا يقدح في القياس ولا في منهجه عند النحاة؛ إذ إنهم استخدموا مصطلح «القياس» كغيره من المصطلحات النحوية دون تطرق إلى تحديد مدلوله أو تعريفه؛ لعدم ظهور حاجتهم - وقتئذ - إلى ذلك؛ فقد كانوا يكتفون بما بينهم من مفاهيم شائعة بينهم. لكن هذا الغموض ناشئ بسبب أن بعض العلماء من بعدهم لم يراع في تعريف القياس ذلك التطور الذي لحق مفهوم القياس في الدرس النحوي خلال المراحل الثلاث السابق ذكرها^(٢).

وقد أرجع بعض المعاصرين^(٣) بعض الغموض إلى الخلط بين مفهوم القياس النحوي، ومفهوم القياس اللغوي، واضطراب معايير (السماع) و(السليقة اللغوية)، وما يتعلق بكما من مراحل التثاق والكثرة، ومراتب الشكوك^(٤).

لكن الدكتور علي أبو المكارم قد بحث وأجاد في إدراك السبب الحقيقي لهذا الغموض؛ وذلك حين أرجعه إلى خطأين مهمين هما^(٥):

١- استخدام الباحثين مصطلح "القياس" في مفهوم واحد دون مراعاة الامتداد الزمني والمراحل التي مرّ فيها هذا المصطلح.

٢- خلطهم بين مصطلح "القياس" في النحو مع مصطلح "القياس" في المنطق؛ فإذا استخدم لفظ "القياس" في النحو تصوّر بعض الدارسين من المعاصرين والأقدمين أنه لا يختلف من عصر إلى عصر، ولا يتفاوت مضمونه من مدرسة إلى أخرى، وأنه لا يختلف عن القياس المنطقي.

وأما قولهم باضطراب القياس وما أوردوه من أمثلة في هذا الصدد^(٦) فلا شك أنه

(١) ينظر: ص ١٣١ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ١٩٣-١٩٥ من هذا البحث.

(٣) وهو الدكتور حامد صادق القنبي في (كتابة القياس وتنمية الألفاظ) مجلة اللسان العربي العدد: ٣٧ ص: ٢٠.

(٤) وللإجابة على هذا يقرأ: الفصل الأول.

(٥) ينظر: أصول التفكير النحوي ١٢-١٣.

(٦) ينظر: ص ١٩١-١٩٢ من هذا البحث.

وُجد اختلاف في بعض المسائل النحوية القياسية ولا كمال في أي منهج لغوي أو نحوي منذ أن أسست الدراسات اللغوية إلى عصرنا الحاضر، لكن -أرى والله أعلم- أن ذلك الخلاف ليس دليلاً على الاضطراب الذي أشاروا إليه؛ لأنه لا يرجع إلى حقيقة القياس ولا إلى منهجه؛ بل يرجع إلى أسباب خارجة عن القياس، وربما إلى النص المسموع، أو إلى شخصية الباحث؛ كما أشار إلى ذلك الشيخ محمد الخضر حسين فقال: «فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوافر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كليّ فيقتصر على السماع... وقد يختلفون في القياس نظراً إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع... ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد، أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها: يختلفون في أمانة ناقلها، أو في صحة عربية قائلها، أو في وجوه فهمها وإعرابها...»^(١).

وقد اعترف الدكتور محمد عيد -نفسه- بذلك؛ فصرح بأن الاضطراب: «يرجع إلى أسباب تتعلق بشخصية الباحثين في النحو؛ سواء منها ما يتعلق بجهودهم في معرفة الشواهد أو ما يتعلق بنظرهم إليها أو لمن رويت عنه»^(٢).

ولو كان مجرد الاختلاف دليلاً على الاضطراب لقلنا بالاضطراب في علم اللغة الحديث؛ إذ لا تخلو قضية من قضايا اللغة -حتى الأساسية- من وجهات نظر متباينة في تفسيرها، كما قد وجدنا الخلاف بينهم حتى في الأصول؛ حيث اختلفوا في تفسير معنى "علمية الدراسة اللغوية" كما سيأتي الحديث عن ذلك^(٣).

ومن هنا ندرك أن هذا الاضطراب لا يتصل بمنهج القياس، وأن الواجب -حينئذ- على الباحث التّزيه معالجة سبب هذا الغموض أو الاضطراب دون أن يحاول ردّ هذا الأصل الذي يعدّ من الأصول المهمة في النحو العربي؛ إذ لا يلزم من تحديد منهج النحو أو تيسير

(١) القياس في اللغة العربية (محمد الخضر حسين): ٤٨-٤٩.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي (د. محمد عيد) ٧٥.

(٣) ينظر: ص ٢٢٣، ٢٤٠ من هذا البحث.

مادته العلمية ردّ الأساس الذي قام عليه إذا كان سليماً؛ بل الأحرى الإفادة منه والبحث
عمّا يُعرِّفُه بعقل نزيه دون التأثير بروح الثورة على كل قديم أو رفض كل جديد.

الفصل الثالث: العلة، وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: مفهوم العلة

المبحث الثاني: العلة عند النحاة

المبحث الثالث: العلة في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الرابع: العلة بين القديم والحديث

الفصل الثالث: العلة

المبحث الأول: مفهوم العلة، ونشأتها

اللغة تعبير عن الفكر والأغراض في العالم الخارجي، وتعدّ عاملاً مهماً في الاتصالات الاجتماعية، كما أنّها عامل مهم في تفسير الحضارة الإنسانية، وعقليتها وتاريخها؛ ولهذا لم تنكر العلاقة الوثيقة القائمة بين اللغة والفكر (العقل).

ولما كان الإنسان محلياً بالعقل ومميّزاً به أصبح من طبيعته الراسخة حبّ السيطرة على الظواهر المحيطة به، ومحاولة إدراك كنهها وطبيعتها، وتتبع علتها وسببها، وتفسيرها لكي يتمكن من تسخيرها عن طريق وضع حكم عام يفيد منها.

وهذا أصبح منهجاً عاماً له يطبقه على حياته الاجتماعية والدينية والعلمية منذ زمن طويل؛ فقد علل الظواهر الطبيعية والعقدية واللغوية محاولاً تفسيرها، وجعلها في قواعد عامة يَلْحَقُ بها ما تشابه منها؛ فَيَسْهُلُ عليه استخدامها في الصورة التي يفهمها، ويقتنع بها.

وما نشأة المنطق عند اليونان منذ قدم الدهر إلا ظاهرة من ظواهر حبّ الإنسان للتعليل وولعه بالفلسفة العقلية، كما كان الحال عند ثالس بن هاليس الذي قيل: إنه أوّل من تكلم في الفلسفة، ومن أوائل الفلاسفة - كذلك - بوثاغورس^(١) من أهل سامينا، ومنهم سقراط بن سقراطيس - من أهل مدينة إثينة (مدينة الحكماء) - الذي قتله اليونانيون؛ لمخالفته إياهم بنظريات فلسفية وتعليلية، إلّا أنه خلف من بعده من أحيا منهجه ودافع عنه من أمثال: أفلاطون بن أرسطن^(٢) الذي تتلمذ على يده سيد الفلاسفة وحامل لواءهم قاطبة أرسطاليس بن نيقوماخس، وتعدّ مؤلفاته الفلسفية من أهم مصادر الفلسفة قديماً وحديثاً؛

(١) وقيل: هو أوّل من سُمّي الفلسفة بهذا الاسم، ومن مؤلفاته الفلسفية: رسالته في (الفلسفة العقلية)، ورسالته إلى متعرد سقليا، ورسالته إلى سيفانس في استخراج المعاني. الفهرست ٣٠٤.

(٢) ومن مؤلفاته كتاب (السياسة) وكتاب (النواميس)، و (تا أجيستفي الفلسفة)، و (لاخس في الشجاعة)، وغير ذلك من مؤلفاته، وقد ذكرها ابن النديم في الفهرست: ٣٠٥.

وهي مصنفة على عدة فنون، منها كتب في المنطقيات^(١)، ومنها كتب في الطبيعيات اللاهوتية، ومنها كتب في الخلقيات^(٢).

ومن هنا ندرك أن السؤال عن العلة قدم قدم البشرية، وُجد يوم وُجد العقل البشري. فلم تكن الدراسة اللغوية والنحوية بدعا في التعليل والتفسير اللذين كان النحاة يلجئون إليهما في أثناء وضع القواعد اللغوية العامة؛ ليُظهروا ما يتوصلون إليه من نتائج لغوية في صورة معقولة متفقة مع منطق اللغة المدروسة وملائمة لنفسية المتكلمين بها وبيئتهم وزمانهم، وهذا كله من أجل التمكن من إظهار مدى خضوع تلك الأحكام للظواهر اللغوية.

(١) وهي قاطيغورس (المقولات)، باري إرمانياس (العبارة)، أناطوليقي (القياس)، أبودقيطيا (الرهان)، طوبيقي (الجدل)، وسرفيسطقي (المغالطة) أو (المغالطين)، وريطورقي (الخطابة)، وبوطيقي (الشعر)، وقد جمعها الدكتور فريد جبر في مؤلف خاص يقع في مجلدين من ١٢٠٣ صحيفة، وسماه (النص الكامل لمنطق أرسطو).

(٢) ينظر: الفهرست ٣٠٤-٣١٦.

المبحث الثاني: العلة عند النحاة

أولاً: التعريف

العلة من « عَلَّ يَعْلَ وَيُعَلِّ وَيُعَلِّ عِلَّهُ وَعِلَّهُ عَلًّا وَعَلَلًا وَأَعْلَهُ »^(١). وهي في الأصل لها ثلاثة معان:

١- التكرار؛ وفي الحديث: « إذا عَلَّه ففيه القَوْد »^(٢)؛ أي إذا كرر عليه الضرب، وأصله في المشرب^(٣)؛ يقال: « عَلَّه يُعَلِّه وَيُعَلِّه: إذا سقاه السقية الثانية »^(٤) يقول الشاعر:
عَاقَتَا الْمَاءِ فَلَمْ نُعْطِنَهُمَا^(٥) إِنَّمَا يُعْطِنُ أَصْحَابُ الْعَلَلِ^(٦).

٢- العائق يعوق؛ قال الخليل: « العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه »، ويقال اعتله عن كذا، أي: اعتاقه^(٧).

٣- المرض؛ قال ابن الأثير: « عَلَّ المريضُ يَعْلَ عِلَّةً، فهو عَلِيلٌ، ورجلٌ عُلِّلَ، أي: كثير المرض »^(٨).

وفي التعريفات: « العلة لغة: عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ فيتغير به حال المحلّ بلا اختيار، ومنه سمي المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف »^(٩).

(١) القاموس المحيط: (ع ل ل).

(٢) وهو حديث عطاء أو النخعي: أن رجلاً ضرب بالعصا رجلاً فقتله قال النبي صلى الله عليه وسلم: " إذا علّه ضرباً ففيه القود " أي: إذا تابع عليه الضرب. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (ابن الأثير) ٢٩١/٣.

(٣) معجم مقاييس اللغة (ع ل ل).

(٤) اللسان: (ع ل ل).

(٥) نعطنها: عطّن الإبل: حبسها على الماء بعد الورد، يقال: عطنت الإبل: إذا رَوَيْتَ ثم بَرَكْتَ، والمعاطن: مبارك الإبل عند الماء. ينظر: العين ١٤/٢، واللسان، ومختار الصحاح: (ع ط ن).

(٦) البيت نسب إلى لبيد ولم أقف عليه في ديوانه، وقد ورد في معجم مقاييس اللغة: (ع ل ل)، واللسان: (ع ط ن).

(٧) معجم مقاييس اللغة: (ع ل ل).

(٨) المصدر السابق - نفسه، والجمهرة: (ع ل ل).

(٩) التعريفات (للجرجاني): ١٠٤، والكلديات للكفوي: ٦٢٠، والتوقيف على مهمات التعاريف: ٥٢٢/١.

وفي الاصطلاح: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه، وعلة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء^(١).

ويراد بها في عرف النحاة: «الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم»^(٢).

ثانياً: مراحل التعليل في النحو العربي

يُمثّل التعليل في التأليف النحوي عدة مراحل، ولكل منها خصائصها التي تجعل التعليل على شكل مختلف عن الآخر، وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: (مرحلة الخليل وتلميذه سيويه):

بدأ التعليل في النحو العربي في صورته المبكرة قبل الخليل؛ إذ كان من النحاة الأوائل من كان يلجأ إلى القياس وإلى التعليل على صحته؛ كأمثال ابن أبي إسحاق الذي قيل عنه: إنه كان أول من علّل النحو^(٣)، وأبي عمرو بن العلاء^(٤)، وكذلك يونس بن حبيب^(٥).

لكن نضج القياس وبلغ التعليل صورته المنهجية في استخراج مسائل النحو وتأكيدده على يد الخليل؛ ومن هنا قيل بأنه هو الذي «بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليه»^(٦). وتبعه في ذلك تلميذه سيويه؛ حيث كان يلجأ إلى التعليل في تقرير مسائل اللغة والنحو، وتقريبها للفهم، وعلى يده تمّ تطوير منهج شيخه، والتوسع في استخدامه، لكنه مع ذلك حافظ على أساس منهج شيخه:

- في الاهتمام بجانب المعنى وأسرار اللغة.

- والعناية بتعليل القياس الشبيه بالشبيه.

(١) التعريفات (للجرجاني): ١٠٤، والكلديات للكفوي: ٦٢٠.

(٢) النحو العربي (د. مازن المبارك): ٩٠.

(٣) ينظر: نزهة الألباء ٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٤٩.

(٦) ينظر: ص ١١ من هذا البحث.

- وفي تعليقه القياس في حمل النظر على النظر

- وفي الاعتماد على الذوق العربي؛ كطلب الخفة والفرار من الثقل^(١)

ويعدّ كتاب سيبويه النموذج الحيّ على التعليل في هذه المرحلة؛ إذ احتوى على أهم سمات التعليل في هذه المرحلة، وهي كالآتي^(٢):

١- كانت العلة في هذه المرحلة مستمدة من روح اللغة بعيدة عن الفلسفة العقلية؛ إذ كان النحاة يعتمدون فيها على ذوق العرب وفطرتهم وحسهم اللغوي، فناسبت علتهم واقع اللغة العربية وبيئتها.

٢- ولم يكن النحاة فيها يلجئون إلى العلة إلا لتقرير حكم نحوي، وتثبيته^(٣)، والدلالة عليه، وبيان سرّه ومدى موافقته لطبيعة اللغة العربية وسليقتهم اللغوية.

٣- وكانت العلة بعيدة عن الفرض والتخمين؛ ولهذا لم يكن النحاة في هذه المرحلة يؤيدون تعليلهم بالأسئلة والأجوبة عن طريق النفي ثم الإثبات^(٤)، وإنما كانوا يلجئون إلى الإكثار من الشواهد المسموعة وإلى القياس بين الأشباه والنظائر للبرهنة على صحة العلة.

٤- وكان من أسلوب التعليل في هذه المرحلة أن يعلّل النحاة الأحكام النحوية دون إشارة إلى أنهم يعللون، أو يقولون: والعلة في هذا كذا وكذا^(٥).

المرحلة الثانية:

(١) ينظر: النحو العربي (د. مازن مبارك) ٦٣.

(٢) المصدر السابق: ٦٣-٦٧.

(٣) ولهذا كان تعريف "الكفوي" للغة موقفاً، وهو: أنها ((تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر)) الكليات: ٢٩٤، ٤٣٩، ٢٦١.

(٤) كما هو الحال في فلسفة الجدل.

(٥) وقد أشار الدكتور مازن المبارك إلى أن هذه السمة عامة بين البصريين والكوفيين حتى أواخر القرن الثاني الهجري. ينظر: النحو العربي ٦٦.

تؤرخ هذه المرحلة بنهايات القرن الثاني الهجري وبدايات القرن الثالث الهجري حين ظهرت طائفة جديدة من اللغويين اهتمت بالعلل النحوية، فأفردت لها مؤلفات خاصة؛ كما كان الحال عند قطرب ت(٢٠٦هـ) في كتابه «العلل النحوية»^(١)، والمازني في كتابه «علل النحو»^(٢).

لكنّ المبرد يعدّ رائد هذه المرحلة وحامل لواء التعليل فيها، فقد اشتدّ اهتمامه به ولازمه في كثير من مسائل النحو، واتخذ مسلكاً وسلاحاً في المناقشات والجدل التي كان يخوض غمارها مع معاصريه؛ حيث كان يلجأ في تقرير الحكم النحوي إلى الأسئلة والأجوبة، ثمّ يعود فيبطله إلى حكم نحوي آخر، وهكذا إلى أن يستقر على حال تؤيده قوة التعليل. كما نجد ذلك واضحاً في قصته مع الزجاج، وكذلك في خصوماته ومناقشاته مع ثعلب، وغير ذلك من صور المناقشات التي تزخر بها كتب التراجم^(٣).

وكان من شدة ولعه بالتعليل أن أنكر -رغم تعصّبه للمدرسة البصرية- على سيبويه قبول قول الخليل خالياً من التعليل^(٤).

ويبدو أن ظهور هذا المنحى الجديد في التعليل كان من بوادر استفادة بعض النحويين من الفلسفة الكلامية وعلم الجدل في توجيه مسائلهم النحوية، وتقويتها، وتثبيتها منطقياً، والإيقاع بالخصوم؛ إذ لم يكن نخاة هذه المرحلة في منأى عن المنطق الأرسطي الذي تُرجم إلى العربية بمساعدة حنين بن إسحاق وتلامذته^(٥).

لكن مع ذلك لم يزل النخاة محافظين على طبيعة اللغة العربية ونقائنها؛ فبقيت قواعد النحو وأصوله العامة على حالها؛ إذ لم يكُ ثمة تطوير أو تغيير إلاّ في جانب توجيه تلك

(١) ينظر: بغية الرعاة ٢٤٢/١-٢٤٣.

(٢) المصدر السابق: ٤٦٣/١-٤٦٦.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢٤٩/٣-٢٥٠.

(٤) ينظر: النحو العربي (د. مازن مبارك) ٦٨.

(٥) كما سبق في ص ١٩٥ من هذا البحث.

القواعد وتعليلها من أجل التنقيب عن كنوز اللغة وأسرارها وإظهار وجه مناسبة تلك القواعد للظواهر اللغوية ولسليقة العرب.

فلاحظ في هذه المرحلة ظهور درس لغويّ جديد يهتم بجانب فلسفة اللغة ومنطقها^(١).

المرحلة الثالثة:

أدر كنا - في المرحلة السابقة - ظهور بوادر الاهتمام بمبدأ العلية في النحو العربي، إلا أن هذا الاهتمام أخذ يزداد ويتطور كلما تقدم الزمن إلى أن أطلّ القرن الرابع الهجري الذي شهد له تاريخ اللغة العربية بالنضج العلمي، وقوة الحياة الفكرية والعلمية؛ حيث ظهرت فيه مجموعة من العلماء الذين لم يترك لهم أسلافهم مجالاً في اللغة والنحو إلاّ وأشبعوه بحثاً وتنقيباً، وأبدعوا فيه؛ ممّا دفعهم إلى بحث - في جانب آخر^(٢) - يرمي إلى تقرير قواعد اللغة التي توصل إليها السابقون، وإلى إظهار قوة تلك القواعد وأصولها، ومدى موافقتها لظواهر اللغة العربية وطبيعة العرب وسلاقتهم؛ فشهدت المرحلة ظهور مدرسة جديدة (مدرسة التعليل) تصبّ اهتمامها في البحث عن علل النحو ودقائقه، وتوجيه مذاهب العرب في كلامهم.

وأصبح البحث في العلة له مغزى خاص وغرض لا يرمي إلى قواعد النحو فحسب، بل يتعدى - كما يقول ابن جني -: « إلى تقرير أصول تلك القواعد وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها... »^(٣).

كما كانت تهدف هذه المدرسة إلى صياغة جديدة، ومنهج خاص في العلل النحوية من أجل جعل قواعد النحو أكثر منطقية؛ فيقترب فهمها ويسهل الوقوف على أسرارها

(١) ولهذا سماه بعض الباحثين بـ (فلسفة العلل النحوية)، ينظر هذه التسمية في: الإيضاح في علل النحو: ٥.

(٢) وهو جانب النقد والتحليل للدراسات اللغوية السابقة.

(٣) الخصائص: ٧٧/١.

وتناولها، وذلك كله من أجل إظهار قيمة النحو، وضرورة إتقانه، والدفاع عن ظاهرة الإعراب^(١). وكان من أهم نتائج هذه المرحلة أن ظهرت مؤلفات متخصصة من أهمها:

١- كتاب «نقض علل النحو» للحسن بن عبد الله الأصبهاني المعروف بـ«لُكْذَة»^(٢)

٢- كتاب «العلل في النحو» لهارون بن الحائك الضرير، من معاصري الزجاج^(٣)

٣- كتاب «المختار في العلل» لمحمد بن كيسان المتوفى ت (٢٣٠) هـ^(٤).

٤- كتاب «الإيضاح في علل النحو» لأبي القاسم الزجاجي^(٥).

٥- كتاب «النحو المجموع على العلل» لمحمد بن علي العسكري ت (٣٤٥)^(٦).

٦- كتاب «علل النحو» لأبي الحسن محمد بن الوراق المتوفى ت (٣٨١ هـ)^(٧).

٧- كتاب «شرح علل النحو» لأبي العباس أحمد بن محمد المهلي^(٨).

٨- كتاب «تقسيمات العوامل وعللها» لأبي القاسم الفارقي ت (٣٩١)^(٩).

٩- كتاب «الخصائص» لابن جني.

١٠- كتاب «العلل» لأبي الحسن محمد بن الحسين^(١٠).

(١) كما كان الحال في كتاب الإيضاح للزجاجي؛ ينظر مثلاً: ص ٧٨، ٩٥-٩٦.

(٢) وهو معاصر للزجاج. ذكر الكتاب ابن النديم في الفهرست: ١٠٩ ط (دار المعرفة) وياقوت في (معجم الأدباء:

١٤٢/٨)، والسيوطي في (بغية الرعاة: ٥٠٩/١) ولم يذكر سنة ولادته ولا وفاته.

(٣) ذكره ياقوت في معجمه: ٢٦٢/١٩، والسيوطي في البغية: ٣١٩/٢، ولم يذكر سنة ولادته ولا وفاته.

(٤) ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ١٣٩/١٧.

(٥) ذكره السيوطي في (البغية: ٧٧/٢) والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور مازن المبارك، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٦) ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٧/١٨، وبغية الرعاة ١٧٥/١ - ١٧٧.

(٧) ذكره ابن النديم في الفهرست: ١١٥، والقفطي في (إنباه الرواة: ١٦٥/٣)، والصفدي في (الوافي للوفيات:

٣٢٩/٣)، والفيروزآبادي في (البلغة: ٢٠٠) وسماه ((علل الوراق)) في النحو، والسيوطي في (البغية: ١٢٩/١).

والكتاب مطبوع بتحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش، طبعة مكتبة الرشد الرياض ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(٨) ذكره ابن النديم في الفهرست: ١١٣ دار المعرفة، والسيوطي في (البغية ٣٨٩/١).

(٩) ذكره في معجم الأدباء: ٢١٧/١١، والسيوطي في البغية: ٥٨٤/١.

(١٠) ذكره ابن النديم في الفهرست: ١١٥ (دار المعرفة).

ج- الإيماء: وهو أن يفهم من كلام العربي علة الحكم^(١)؛ كما روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) « أن قوما من العرب أتوه، فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيان^(٢)، فقال: بل أنتم بنو رشدان^(٣) ». ووجه الاستدلال هنا - كما قال ابن جني - هو أن ما أشار إليه أهل الصناعة بأن الألف والنون زائدتان يتفق مع مفهوم كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) لأنه عليه الصلاة والسلام وإن لم يصرح بذلك إلا أن اشتقاقه من الغي بمثالة قول اللغويين: « إن الألف والنون فيه زائدتان^(٤) ».

٢- المسالك العقلية؛ وهي خمسة:

أ- السبر والتقسيم^(٥): وهو أن يُذكر جميع الوجوه المحتملة، ثم يُختبر ما يصلح، وينفي ما عداه بطريقة^(٦). وثيل: هو حصر الأوصاف في الأصل وإلغاء الباقي للعلية^(٧)، ومثل له ابن جني بالسؤال عن وزن « مروان » فيقال: لا يخلو من أن يكون (فَعْلَان) أو (مَنْعَالاً) أو (فَعْوَالاً)، وهذه هي الوجوه المحتملة فيه، ثم يفسد كونه (مَنْعَالاً) أو (فَعْوَالاً)؛ لأنهما لم يردَّ عن العرب مثالهما فلم يبق إلا (فَعْلَان)^(٨).

(١) الاقتراح: ٨٣، وينظر: الخصائص ٦٧/٣.

(٢) هم بنو رشدان بن قيس حي من جهينة. ينظر: اللسان: (ق ف ن)، والقاموس، ومعجم ما استعجم (ر ش د).

(٣) والحديث أخرجه أبو داود في (كتاب الأدب: ٣٣٦/٥) "باب في تغيير الأسماء القبيحة" بلفظ: ((غير النبي صلى

الله عليه وسلم... بني مغوية ببني رشدة)).

(٤) الخصائص: ٢٥٠/١-٢٥١.

(٥) وهذا النوع يُسمى في المنهج العلمي الحديث بـ ((Elimination))، ينظر: الأصول (د. تمام حسان) ٢٠٦.

(٦) الاقتراح: ٨٣، وينظر: الخصائص ٦٧/٣.

(٧) الكليات (الكفوي): ٢٦٥.

(٨) ينظر: الخصائص ٦٧/٣-٦٨.

ب- **المناسبة**: وهي ملاءمة الوصف المختار للحكم^(١)، وتُسمى الإخالة -أيضا-؛ لأنَّ بها يُخال أن الوصف علة، ويسمى قياسها قياس علة: وهو أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل. وقد سبق الحديث عنه^(٢).
ج- **الشبه**: وهو أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير ما علق عليها الحكم في الأصل^(٣).

د- **الطرود**: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة^(٤).
هـ- **إلغاء الفارق**: وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلّا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما^(٥)؛ ومعنى هذا أن التعليل لا يشترط فيه أن يكون مبنيًا على جميع الأوصاف^(٦).

خامسًا: أقسام العلة:

قسّم الزجاجي العلة إلى ثلاثة أقسام: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية^(٧).
١- **العلل التعليمية**: هي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ كقولنا في «إنَّ زيدًا قائمٌ» العلة في نصب «زيد» هي دخول «إنَّ»؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر^(٨).
٢- **العلل القياسية**: كأن يقال: لِمَ وجب النصب بـ«إنَّ» في المثال السابق؟ فيقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول^(٩)، فحُمِلت عليه؛ فأعملت

(١) الأصول (تمام حسان) ٢٠٦.

(٢) ينظر: ص ١٦٧ من هذا البحث.

(٣) وقد سبق الحديث عنه في ص ١٦٧ من هذا البحث.

(٤) وقد سبق الحديث عنه مفصلاً في ص ١٦٨ من هذا البحث.

(٥) الاقتراح: ٨٨، والأصول (تمام حسان): ٢٠٦.

(٦) الأصول (تمام حسان): ٢٠٦.

(٧) الإيضاح: ٦٤، وينظر: الاقتراح: ٨٠، وأصول النحو العربي (د. محمود أحمد نخلة): ١٢٨.

(٨) المصادر السابقة -نفسها-.

(٩) ومضارعتها للفعل واقعة في خمسة أوجه:

إعماله^(١).

٣- العلل الجدلية^(٢): وقد سماها ابن جني بعلة العلة^(٣)، لكنه يرى أن هذه التسمية فيها نوع من التجوُّز في اللفظ، وهي في الحقيقة « شرح وتفسير وتأييم للعلة »؛ لأن العلة الحقيقية -عند أهل النظر- لا تكون معلولة، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه، لا لأن جاعلا جعله على هذه القضية^(٤). ومثال هذا النوع قولهم « جلس محمد » فإذا سألت عن علة رفع الفاعل هنا؟ قيل: ارتفع بفعله، وإذا قلت: لم صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا سؤال عن علل ثوان أو علة العلة^(٥)؛ قال الزجاجي: « وكل شيء اعتل به المسئول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر »^(٦).

سادسا: صور التعليل عند النحاة:

عند تأمل تعليقات النحاة نجد لها صورا متعددة تنبثق من خلالها -بوضوح- أغراض النحاة من تلك التعليقات، وأهمها ما يلي:

١- أنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي.

٢- أنها على ثلاثة أحرف كغالب الأفعال في العربية.

٣- أنها تلزم الأسماء كما يلزم الفعل الأسماء.

٤- أنها تنصل بنون الوقاية كما يتصل الفعل بها.

٥- أنها متضمنة معنى الفعل؛ فمعناها: حققت.

علل النحر (ابن الوراق): ٢٣٥، وأسرا العربية (ابن الأنباري): ٩٢-٩٣، واللُّباب (أبو البقاء العكبري): ٢٠٨/١، ونتائج الأفكار: ١٢٨.

(١) الإيضاح: ٦٤.

(٢) ولعل كثرة وقوع هذا النوع في المناظرات والجدل جعلهم ينسبونه إليه.

(٣) وذلك في الخصائص ١٧٣/١ وقد أطلق عليها ابن السراج لفظ "علل ثوان" ينظر: أصوله: ٣٧/١.

(٤) الخصائص: ١٧٣/١-١٧٤.

(٥) ينظر: الأصول (لابن السراج) ٥٤/١، والخصائص: ١٧٣/١.

(٦) الإيضاح: ٦٥.

أ- تفسير الظواهر اللغوية بعلة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم^(١).
وقد لجأ النحاة إلى هذه الصورة من أجل الوصول إلى فهم كلام العرب - كما أشار إلى ذلك ابن السراج^(٢) -، وحصرها بعض العلماء في أربعة وعشرين نوعاً^(٣):

١- علة السماع: كقولهم: « امرأة ثدياء » ولا يقال: « رجل أئدى »، وليس لذلك علة سوى السماع

٢- علة التشبيه: مثل إعراب المضارع لمشايمته الاسم^(٤).

٣- علة الاستغناء: كاستغنائهم بـ « ترك » عن « ودع ».

٤- علة الاستثقال: كاستثقالهم الواو في « يعد » لوقوعها بين ياء وكسرة

٥- علة الفرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول^(٥).

٦- علة التوكيد: كإدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

٧- علة التعويض: مثل تعويضهم الميم في اللهم من حروف النداء.

٨- علة النظير: مثال ذلك: كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملاً على الجرّ وهو نظيره.

٩- علة النقيض: كنصبهم النكرة بـ « لا » النافية للجنس حملاً على نقيضها « إن »

١٠- علة الحمل على المعنى: كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾^(٦)، فذكر فعل

موعظة مع أنها في الأصل مؤنثة حملاً لها على المعنى؛ أي الوعظ.

(١) ينظر: الاقتراح ٧١.

(٢) ينظر ذلك في الأصول: ٥٦/١.

(٣) ينظر جميع ذلك في: الاقتراح ٧١-٧٣، والأصول (د. تمام حسان): ٢٠٠-٢٠٥، وأصول النحو العربي (د. أحمد نخلة): ١٢٩-١٣١.

(٤) وقد مر الكلام عليه في هامش (١) ص ٢١٣ من هذا البحث.

(٥) فقد ذهبوا إلى أن الفاعل إنما رفع ونصب المفعول من أجل التفريق بينهما. ينظر على سبيل المثال: أسرار العربية (ابن الأنباري) ٦٠، واللباب (العكبري): ١٥٢/١.

(٦) البقرة: ٢٧٥.

- ١١- علة المشاكلة: كما في قوله تعالى: ﴿سَلَامًا وَأَعْلَىٰ﴾^(١).
- ١٢- علة المعادلة: كجرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم.
- ١٣- علة المجاورة: ومثال ذلك: الجرّ بالمجاورة في قولهم: «جُحِرَ ضَبٌّ خَرِبٍ» وضمّ اللام في ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لمجاورتها الدال؛ فأتبع اللام حركة الدال^(٢).
- ١٤- علة الوجوب: كتعليقهم رفع الفاعل^(٣)، ونحو ذلك.
- ١٥- علة الجواز: كالعلة التي ذكروها في تعليل الإمالة^(٤)، وهي: أن الإمالة جازت في الكلام طلبا للتشاكل والتجانس بين الصوتين لأسباب^(٥). ووجه جواز الإمالة: أن كلّ مُمالٍ لعلة لك ألاّ تثيله مع وجودها فيه^(٦).

(١) الإنسان: ٤.

(٢) وهذه القراءة قُسرَت بأنها فراژ من الخروج من الضم إلى الكسر فأخري مُحري المتصل؛ لأنه لا يكاد يُستعمل (أحمد) منفردا عما بعده. ينظر: معاني القرآن (الفراء) ٤/٣-٤، وإملاء بما من به الرحمن (العكبري) ٥/١.

(٣) فقد عللوا وجوب رفع الفاعل بعدة تعليلات، وهي:

- ١- أن الفاعل إنما رفع من أجل التفريق بينه وبين المفعول.
- ٢- أن الفاعل أقل من المفعول في الكلام فجعلت للأقل الحركة الثقيلة؛ وهي (الضمة)، ولأكثر الأخف؛ وهي (النصب).
- ٣- أن الفاعل يشبه المبتدأ من جهة أنه إذا ركب مع فعله حسن عليه السكوت كما يحسن السكوت على المبتدأ والخبر.

٤- أن الفاعل أقوى من المفعول؛ لأنه يحدث الفعل، ولأنه لازم لا يجوز حذفه؛ فأعطي الأقوى الأقوى وهو الرفع، والأضعف الأضعف وهو النصب.

٥- أن الفاعل أول في الترتيب والمفعول آخر؛ فأعطي الأول الأول، والآخر الآخر. ينظر: علل النحو (ابن الوراق) ٦١، والخصائص: ٤٩/١، وأسرار العربية (ابن الأنباري)، واللباب (العكبري): ١٥٢/١-١٥٣.

(٤) والإمالة: هي أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء. ينظر: المقتضب ٤٢/٣، وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٢٠٢، وشرح المفصل: ٥٣/٩-٥٤، وشرح ابن عقيل: ٥٢/٢.

(٥) وهذه الأسباب هي: الياء والكسرة، والانقلاب، وما في حكمه، وكون الحرف ينكسر في حال، والإمالة للإمالة. ينظر: الكتاب ١١٧/٤، وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٢٠٢، واللباب: ٤٥٢/٢، وشرح المفصل: ٥٥/٩.

(٦) الخصائص: ١٦٤/١، وشرح المفصل: ٥٥/٩.

١٦- علة التغليب: كقوله تعالى: ﴿وَكَاَنَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾^(١)، فجمع جمع مذكر سالماً لتغليب التذكير على التأنيث.

١٧- علة الاختصار: كما في الترخيم.

١٨- علة التخفيف: كالإدغام.

١٩- علة الأصل: كما في «استحوذ»^٢ «يُؤَكِّرُم» وصرف ما لا ينصرف.

٢٠- علة الأولى: كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقدم من المفعول.

٢١- علة دلالة الحال: كقول المستهل: «الهلل»؛ أي: هذا الهلال، فحذف المبتدأ لدلالة الحال عليه.

٢٢- علة الإشعار: كجعلهم الفتحة في «يَسْتَوُونَ، وَيَرْضَوْنَ» للدلالة على أن المحذوف ألف.

٢٣- وعلة التضاد: كقولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدّمت وأكّدت بالمصدر أو بالضمير: لم تُلغ لما بين التأكيد والإلغاء من تضاد.

٢٤- علة التحليل: كتعليلهم اسمية «كيف» بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام (جملة)، ونفي فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعي.

فالملاحظ في تلك التعليلات أنها ترمي إلى تفسير وتحليل الظواهر اللغوية، وإظهار مدى

اطرادها، وبيان مناسبة القواعد المستقاة منها لعقلية العرب، وطبيعتهم، وسليقتهم فيطمئن الدارس إليها، ويقتنع بها، ويسهل عليه فهمها؛ وهذا ما بيّنه الزجاجي عند تأليفه في علل النحو؛ فقد قال: «وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسرارهِ وكشف المستغلق من لطائفه، وغوامضه دون الأصول...»^(٣).

ب- وثمة صُورًا من التعليل لجأ إليها النحاة من أجل استنباط واستخلاص حكمة

العرب في كلامهم، وبيان أسرار لغتهم وشرفها^(٣)؛ يقول ابن جني -عند حديثه عن علل

(١) النحر: ١٢.

(٢) الإيضاح: ٣٨.

(٣) ينظر: الاقتراح ٧٣.

النحاة-: « وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب؛ لأن موضع الغرض فيه: تقرير الأصول، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة، وسداد مصادرها، ومواردها، وبأمثاله تُخرج أضغانها، وتُبَعِّج أحضانها ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه... »^(١).

وربما لجأ بعض اللغويين إلى هذه الصورة من أجل الكشف عن حكمة الله في الصيغ، وأوضاع الكلام؛ وفي ذلك يقول صاحب المستوفي: « إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها... فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة، والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أن كلها أو بعضها من وضع واضح حكيم جلّ وعلا. تطلبنا وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها... »^(٢).

فلاحظ أن النحاة لا يرمون من وراء هذه الصورة إلى غرض تعليمي -بالدرجة الأولى- وإنما يهدفون إلى أبعد من ذلك، وهو بيان حكمة العرب من خلال الأصول التي وضعوها وذلك كله من أجل الكشف عن نتيجة الاستقرار، ومدى ملاءمتها لمنطق اللغة، وسليقة العرب؛ ولهذا لم يكتفوا -أحياناً- بالعلة التعليمية، بل تعدت جهودهم إلى البحث عن علة العلة. ومن هنا نلاحظ التداخل بين الصورتين عند النحاة في بعض الأحيان.

سابعاً: العلة عند النحاة بين القبول والرفض

يتمثل موقف النحاة من العلة في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن ثمة حكمة وراء الوضعيات والظواهر اللغوية والإعرابية، مما دفعهم إلى التحمس للبحث عن علل تلك الظواهر. وقد ذهبوا إلى أن العرب كانت تعي وتدرك تلك العلل المنسوبة إليها؛ فقد سئل الخليل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقليل له: « عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على

(١) الخصائص: ٧٧/١.

(٢) الاقتراح: ٧٠.

سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتَلَّتْ أنا بما عندي أنه علة لما اعتلته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست، وإن تكن هناك علة له فمَثَلِي في ذلك مَثَل رجل حكيم دخل داراً مُحكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعل كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا... فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك...»^(١)، وتبعه في ذلك إمام النحاة حين قال: «وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»^(٢).

ومال إلى هذا الاتجاه - كذلك - ابن الوراق؛ وذلك حين أفرد مؤلفاً في العلة تناول فيه جوانب اللغة جميعها، وعلل فيه كل مظهر من مظاهر اللغة سواء أكان بارزاً أم خفياً^(٣). إلا أن ابن جني في كتابه الخصائص لا يقل جهداً عنهم؛ إذ كان يسوق كل تعليلاته وأحكامه على وجه يغلب عليه اليقين، فقرر في أكثر من موضع «أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها»^(٤) «وأفهم»^(٥) قد أحسوا ما أحسنناه، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده»^(٦)، واستدل على ذلك باستمرار العرب في كلامها على وتيرة واحدة، وتقرئها منهاجاً واحداً تلاحظه وتبعه، وهذا ما لا يمكن أن يكون اعتباراً

(١) رواه الزجاجي بسنده عن بعض شيوخه في الإيضاح: ٦٥-٦٦.

(٢) الكتاب: ٣٢/١.

(٣) وقد سبق الحديث عن هذا الكتاب في ص ٢٠٨ من هذا البحث.

(٤) الخصائص: ٢٣٧/١.

(٥) أي العرب.

(٦) الخصائص: ٢٤٥/١.

أو اتفاقاً^(١)؛ ولهذا كان يرى أن لجميع الظواهر اللغوية عللاً وإن جهلت^(٢)؛ لأن عدم إدراك هذه العلل لا يعني حتماً عدم وجودها، فقد تختفي علينا لبعدها في الزمان عنا^(٣).

أما الاتجاه الآخر فهو لا يقيم للعللة وزناً، بل يرى أن الإمعان والتوسع فيها لا يُجدي، ويدعو إلى ضرورة القصور على إحصاء الظواهر اللغوية المختلفة، وتصنيفها، وتبويبها^(٤).

ومن أهم أصحاب هذا الاتجاه ابن سنان الخفاجي، فقال: «إنما يجب اتباعهم^(٥) فيما يحكون عن العرب ويرونه... فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يُعَلَّل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذّ الفرد، بل لا يثبت شيء ألبتة؛ ولذا كان المصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك. فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، يتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ. فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل^{(٦)(٧)}».

ومنهم - كذلك - ابن الأثير ت (٦٣٧هـ) وذلك حين صرح بـ «أن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك ولما كان العقل يأباه

(١) ينظر: المصدر السابق ٢٣٧/١-٢٣٨.

(٢) ينظر: الخصائص ٥٢/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٦٦/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية (ابن الأنباري): ١١.

(٥) يقصد: النحاة.

(٦) سر الفصاحة (ابن سنان الخفاجي): ٣١.

(٧) وقد يحتمل كلامه هذا الردّ على نوع خاص من التعليل الذي لجأ إليه معاصروه، لا للتعليل عموماً، وإلا لوجد تعارض في كلامه، ولعل الذي يقوي ذلك:

١- أنه كان يعلل بعض الظواهر النحوية، كما علل في كتابه سر الفصاحة ص ٢١ على سبيل المثال.

٢- ولأنه في كلامه أقرّ بالقياس الصحيح ويلزم من إثبات القياس إثبات العلة التي تعدّ ركناً مهماً في القياس.

٣- ولأنه عاش في القرن الخامس الهجري، والمعلوم أن هذا القرن امتاز بنوع من الإسراف والمبالغة في العلة.

ولا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً قلّد في ذلك كما قلّد في رفع
الفاعل ونصب المفعول»^(١).

إلا أن ابن مضاء يعدّ حامل لواء هذا الاتجاه وحادي عيسه؛ وذلك بتأليفه كتاباً دلّ
عنوانه على الغرض من تأليفه، وهو: (الرد على النحاة)^(٢)، وفيه توصّل إلى إنكار العلل
القياسية، وسماها "العلل الثواني". وأنكر كذلك "العلل الجدلية"، ووسمها بـ "العلل الثوالت"؛
فقال: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالت؛ وذلك مثل سؤال السائل عن
(زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع
الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من كلام العرب
المتواتر، ولا فرق بين ذلك من عرف أن شيئاً ما حرام بالنصر، ولا يحتاج فيه إلى استنباط
علة لينقل حكمه إلى غيره»^(٣). كما أنه أنكر جدوى العلل التي ساقها النحاة في دراساتهم
النحوية^(٤)؛ لأن رفع الفاعل -مثلاً- «لا يزيد علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم
يضرنا جهله؛ إذ قد صحّ عندنا رفعُ الفاعل الذي هو مطلبنا»^(٥). وهو بذلك يُثبت النوع
الأوّل من العلة (العلة التعليمية) وسماها (العلل الأوّل).

ثامناً: موقف النحاة من تعدد العلة

اختلف النحاة في جواز التعليل بعلتين فصاعداً إلى مذهبين متباينين:
المذهب الأوّل: وهو مذهب المنع، واستدلّ أصحابه بأن العلل النحوية مشبهة بالعلل
العقلية، والمعلوم أن الحكم لا يثبت معها إلا بعلة واحدة؛ فكذلك ما كان مشبهاً
بها^(٦).

(١) المثل السائر (ابن الأثير): ١٢٠/١.

(٢) قد سبق الحديث عنه في ص ١٣٢ من هذا البحث.

(٣) الرد على النحاة: ١٣٠، ٣٥.

(٤) كالعلل التي ساقوها في رفع الفاعل. ينظر: ص ٢١٣ من هذا البحث.

(٥) الرد على النحاة: ١٣١.

(٦) لمع الأدلة: ١١٧، والاقتراح: ٧٨.

ويبدو أن هذا المذهب في تعليله واستدلّاله متأثر بمذهب بعض الأصوليين الذين منعوا تعليل الحكم الواحد بعلمتين^(١)؛ لأنه إذا كان للحكم الواحد أكثر من علة لم يؤد انتفاء العلة إلى انتفاء الحكم، بل قد تنتفي العلة ويوجد الحكم لافتراض وجود علة أخرى. المذهب الثاني: وهو مذهب الجواز، وإليه ذهب ابن الورّاق^(٢) وابن جني^(٣)، وجمهور الأصوليين^(٤).

واستدل أصحاب هذا المذهب بأن هذه العلة ليست موجبة^(٥)، وإنما هي أمارات ودلالات على الحكم، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل^(٦).

لكن رجح ابن الأنباري المذهب الأوّل وتبعه في ذلك السيوطي، وأجيب عن أدلة المذهب الثاني (مذهب الجواز) بأنه إذا كان معنى عدم الوجوب في قولهم (أنها ليست موجبة كالعلل العقلية)؛ كالتحريك لا يعلل إلّا بالحركة، والعالمية لا تعلل إلّا بالعلم فمُسَلّم، وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع؛ لأنها أصبحت

(١) وهو مذهب الآمدي، وعزاه للقاضي أبي بكر، وإمام الحرمين (الجويني).

لكن جمهور الأصوليين على الجواز. ينظر: الإحكام (الآمدي) ٢٣٦/٣، والتقريب والتحجير (ابن أمير الحاج): ١٨١/٣، والوصف المناسب لشرع الحكم: (د. أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي): ١٠٠.

(٢) ينظر كتابه: علل النحو ٧١.

(٣) ينظر: الخصائص ١٧٤/١ وما بعدها، والاقتراح: ٧٧.

(٤) الإحكام (الآمدي) ٢٣٦-٢٣٧، والتقريب والتحجير: ١٨١/٣، والوصف المناسب لشرع الحكم (الشنقيطي): ١٠٠.

(٥) أي لتأخرها عن الحكم تارة. ينظر: فيض نشر الانشراح (ابن الطيب الفاسي) ٩٢٣/٢.

(٦) لمع الأدلة: ١٢٠، والاقتراح: ٧٨.

بعد الوضع. بمنزلة العلل العقلية فوجب أن تجرى مجراها^{(١)(٢)}.

(١) لمع الأدلة: ١٢٠، والاقتراح: ٧٨.

(٢) لبيخي أميل - والله أعلم - إلى المذهب الثاني؛ لأن العلل النحوية وإن كانت قريبة إلى العلل العقلية من بعض الوجوه إلا أنها علل طبيعية مادية مصبوعة بروح اللغة وطبيعتها، ولهذا فهي غير موجبة في اللغة، بل هي مفسرة لقانون الاطراد، وموضحة لنتيجة الاستقراء، - كما مر معنا في صور التعليل عند النحاة ص ٢١١، وما بعدها، وقد تطرقنا إلى الفرق بين العلل النحوية والعقلية المنطقية في المبحث الرابع من هذا الفصل ينظر: ص ٢٣٢ من هذا البحث.

المبحث الثالث: العلة في ضوء علم اللغة الحديث

يمكننا الكشف عن موقف علم اللغة الحديث من العلة من خلال نظريتين:

الأولى: نظرية "علمية المنهج اللغوي"

لما أظهر الفكر الألماني في أوروبا تمييزا بين العلوم الطبيعية (Science naturelles) والعلوم الإنسانية (الأخلاقية) (Sciences humaines) أو (التفريق بين العلم والفن) حدد الألسنيون موقفهم من هذين النوعين، واختاروا الطرف الأول؛ فحرصوا على أن تنهج دراستهم اللغوية نمجا علميا (Scientifique) وصفا محايدا كنهج العلوم الطبيعية، وأن تلجأ -في تقرير الحقائق اللغوية- إلى استقراء المعطيات اللغوية، وملاحظتها مباشرة دون تدخل فيها أو محاولة تفسيرها؛ فبذت كل موقف معياري، أو تفسيري ترى أنه يبعد الدرس اللغوي عن الروح العلمية، أو يلبسها تصورات بعيدة عن الطبيعة اللغوية^(١).

ويعد "بلومفيلد" (Bloomfield) حامل لواء هذا الاتجاه الجديد؛ إذ بذل ما لم يبذله أحد من اللسانيين في سبيل تحقيق معنى "علمية الدرس اللغوي"؛ فأسقط الكثير من العناصر اللغوية التي كان يرى أنها يتعذر دراستها بالدقة العلمية المطلوبة^(٢)، وكان مفهوم "علمية المنهج اللغوي" عنده لا يخرج عن المفهوم الشائع في ذلك الوقت؛ والذي كان «يعني: الرفض القاطع والمتعمد لكل المعطيات غير المتطورة، أو غير القابلة للقياس فيزيائيا»^(٣)، ولعل الذي دفعهم إلى هذا المنحى الجديد في المنهج اللغوي تلك الشهرة التي حققتها الفيزياء الميكانيكية في وصف تاريخ تبادل الأصوات في اللغة؛ وذلك بتقديمه أنموذجا واحدا مشتركا لللسانيات^(٤).

(١) ينظر: مدار اللسانيات (جفري سامسون) ٥، وفقه اللغة العربية وخصائصها (د. إميل يعقوب) ١٠٠، والأصول

(د. تمام حسان): ١٩٣-١٩٤ ومبادئ اللسانيات (د. أحمد قنور): ٢١٦.

(٢) ينظر: تشومسكي (جون لوز) بترجمة (د. محمد زياد كبة) ٢٣

(٣) المصدر السابق - نفسه.

(٤) ينظر: مدارس اللسانيات (جفري سامسون) ٤-٥.

وقد أدى هذا المفهوم الجديد لأهداف العلوم ومنهجيتها بالألسنيين -وقتئذ- إلى تصور اللغة على أنها ليست مجرد وسيلة للاتصال والتعبير وإنما هي صنف من أصناف الكائنات الطبيعية، كالنبات والحيوانات؛ يقول "بوب" (Bopp): «يجب أن ننظر إلى اللغات على أنها أجسام عضوية (Organ naturel) تشكلت تبعاً لقوانين محددة، وتحمل بين جنباتها مبدأ الحياة. إنها تتطور وتموت تدريجياً بعد أن تفقد قدرتها على فهم ذاتها، فهي تنبذ المقومات والأشكال التي كانت ذات أهمية في الأصل، والتي أصبحت شيئاً فشيئاً زوائد سطحية نسبياً، أو قد تشوهها أو تسيء استعمالها»^(١).

ولكن عندما نرجع قليلاً إلى تاريخ اللسانيات الحديثة نجد أن الدعوة إلى هذا التيار كان قبل الوصفيين؛ وذلك حين أشار مجموعة من الألسنيين من أمثال فريدريك فون شيلغيل (Friedrich von Schlegel) ويعقوب غريم إلى شدة القرب بين علم النحو المقارن وعلم التشريح المقارن.

إلا أن ظهور كتاب العالم الإنجليزي الشهير تشارلز داروين (Charles Darwin) (أصل الأنواع)^(٢) قد أحدث صدى عالياً في مجال الفكر الإنساني عامة واللساني خاصة؛ حيث ظهر من اللغويين من تبني أهم النظريات فيه، وحاول جاهداً تطبيقها في بسات البحث اللغوي، كما كان الحال عند أوغست شلايخر (August Schleicher) الذي عدّ أول من طبق نظرية داروين في الدرس اللغوي؛ وذلك عند حديثه عن التطور اللغوي، وألف في سبيل ذلك رسالة صغيرة يدل اسمها على مضمونها مباشرة؛ وهو: «نظرية داروين واللسانيات» فقصدها فيها إجراء موازنة بين نظريات داروين والنظريات اللغوية وتوصل فيها إلى نتيجة قرّر فيها: «أن

(١) مدار اللسانيات (جفري سامسون): ٦.

(٢) The Origin of species، وقد تناول في هذا الكتاب أهم النظريات المتعلقة بالتطور؛ وهي في أربع مسائل:

- ١- تنازع البقاء، وهو أمر يحدث بين الأنواع القريبة بعضها من بعض.
- ٢- ظهور صفات خاصة في بعض الأفراد.
- ٣- انتقال هذه الصفات الخاصة بالوراثة إلى النسل.
- ٤- شيوخ هذه الصفات وكثرها بحيث يمكن اعتبار من يرثها من النسل نوعاً مختلفاً عن من لم يرثها.

مبادئ دارون تنطبق جميعها على كيفية نمو اللغة؛ فإن جميع لغات أوروبا يكاد يكون لها أصل واحد وهو اللغة الهندية الجرمانية^(١)»^(٢)

بناء على هذه النظرية رفض الوصفون عنصر العقل في الدرس اللغوي رفضاً تاماً^(٣)؛ يقول "أندري مارتييه" (A. Martinet): «البنويون -اليوم- يتفقون أساساً على أولوية التحليل الوصفي للغة وعلى نبذ جميع التحليلات المنطقية والعقلية»^(٤).

ومن هنا رفض بعض الباحثين العرب -شأنهم شأن الوصفين- مبدأ العلة^(٥)، ودعوا إلى ضرورة التخلص منها وإبعادها من بساط البحث اللغوي؛ بدعوى أنها ليست من العلم؛ إذ العلم -على ما يرون- يكتفي بالملاحظة الخارجية، والتساؤل عن الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة؛ قال تمام حسان: «إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعني أولاً وآخراً بالإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك؟ فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن لماذا تتم هذه

(١) ويسمونها بعضهم الهندية الأوروبية، ينظر: مدار اللسانيات ٧.

(٢) اللغة والتطور (د. عبد الرحمن أيوب): ٣٨، والمصادر السابق.

(٣) كما سبق الحديث عن ذلك في باب القياس ص ١٨٧ من هذا البحث.

(٤) Element de Linguistique générale p3 (والترجمة مني).

(٥) ينظر: على سبيل المثال لا الحصر: اللسانيات والعربية (د. عبد القادر الفاسي) ٥٨، والأصول (د. تمام حسان)

١٩٤، والمنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي (د. عفيف الدمشقية): ١٣١، ١٣٣، ١٣٧، والخلاف بين

النحويين (د. السيد رزق الطويل): ٦١٨، ٦١٩، ٦٢١، وأصول النحو العربي (د. محمد عيد): ٧.

الظاهرة أو تلك؟ لم يعد هذا المنهج علمياً^(١)، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة، والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر^(٢).

ويقول آخر: « أصحاب هذه المدرسة الجديدة^(٣) يحللون اللغة إلى عناصرها تماماً كما يحلل الكيماوي مادة ما... ويضعون الأحكام بشكل وصف تقرير للواقع؛ فإن (قام) أصلها (قام) لا (قَوْمَ). (قَوْمَ) هذه من تعليلات اللغوي حتى يستقيم أمر (قام) مع ميزان (فَعَلَ) الذي اتخذته النحاة -مُسَبَّحاً- ميزانا لجميع الأفعال الثلاثية^(٤) ».

وقال ثالث: « إذا صادفت الدائرة للنظر في منهج البحث في الظواهر الاجتماعية -ومنها اللغة- فإن خواص البحث العلمي فيها أن تُصنَّف حسب خواصها الخارجية المشتركة بينها، وهذه الخواص الخارجية توصف صورتها، وليست في حاجة إلى استدلال صوري لتقريرها، واللغة واقع بتكلم، وملاحظة الواقع لتقرير صفتها أمر يختلف عن البراعة الذهنية التي يتسم بها الاستدلال المنطقي؛ فـ "التعليل المنطقي" -إذا- لا يصلح وسيلة عملية في اللغة بخاصة وفي الظواهر الاجتماعية بعامة^(٥) ».

وفي المقابل -بناء على منهجهم- دَعَوْا إلى التعليل الوصفي، ويُقصد به: استخلاص ملاحظة استقرائية يُعتقد أنها تفسر الظاهرة اللغوية موضوع البحث، فإذا ما تأكد للباحث

(١) وقد ردّ عليه الدكتور عبد القادر الفاسي ردّاً شافياً في كتابه: (اللسانيات واللغة العربية: ٥٨) وذلك حين قال: "ولا يُدُلُّنا ممام حسان على مرجع في الموضوع نسترشد به؛ لأن هذا الشيء (معروف) -كما يقول-. وطبعاً نحن لا نعرف هذا، بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف. فأين هذا العلم (المعروف)، كما يعرفه ممام حسان؟".

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية (د. ممام حسان): ٤٤.

(٣) يُقصد: الوصفين.

(٤) اللسانيات واللغة العربية (عبد القادر الفاسي): ٥٨.

(٥) أصول النحر العربي (د. محمد عيد): ١٤١.

أنه يمكن أن يتخذها قاعدة اتخذها كذلك، ويَصْدُق عليه - حينئذ - أنها علة صورية توصف بها الأمثلة المستقرأة^(١).

وقد أجازوا هذا النوع دون التحليل العقلي التي تطرق إليه النحاة لعدة أسباب^(٢):

- ١ - لأنهم يرون أن تعليقات النحاة تعليقات ظنية ساذجة قائمة على منطق "أرسطو" الصوري الذي لم يُعد منهاجاً صالحاً للبحث منذ أن أسس "بيكون" منطق الاستقراء، أو المنطق التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والتجريب للوصول إلى الحقيقة.
- ٢ - ولأن تعليقات النحاة ترمي دائماً إلى السؤال عن الغاية التي تتعلق بالذهن دون أن تفيد شيئاً في اللغة.

٣ - ولأن تعليقات النحاة فلسفية ذهنية يأبأها العلم.

- ٤ - ولأن تعليقات النحاة غائية لا يمكن ربطها بمجتمع ولا بقييدها بعرف؛ حيث إنها تقوم على الصنعة، وتعتمد على الذهن، في حين يتفق التعليل الوصفي مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية توصف بذكر خواصها.

ولهذه الأسباب رأوا أنه لا موازنة بين التعليقات النحاة وتعليقات الوصفية التي يدعو إليها المنهج الوصفي؛ لأن «الأوفق أن نتساءل عن كيف يتكلم الإنسان؟ لا عن لماذا يتكلم الإنسان؟ السؤال الثاني من خصائص الغيب، والغيب مضرب النظريات الدخانية والسؤال عن الأول من ضمن حدود الطاقة البشرية»^(٣).

الثانية: نظرية "استقلالية المنهج اللغوي"

تعدّ الدعوة إلى "استقلالية المنهج اللغوي" من أكبر الدعائم التي أقام عليها "دي سوسير" (De Saussure) نظرياته اللغوية متأثراً - بذلك - بمنهج دوركهيم (Durkheim)، الذي

(١) أصول النحو العربي (د. محمد عيد): ١٤٥.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي (د. محمد عيد) ١٤١-١٥٠.

(٣) فلسفة اللغة: ٣١ (كمال يوسف الحاج) نقلاً عن أصول النحو العربي (د. محمد عيد): ١٤٧.

أعلن في مستهل القرن الماضي استقلالية منهج علم الاجتماع، وأن يجعل علما قائما بذاته^(١)؛ لأنه يدرس طائفة من الظواهر لا يشركه فيها علم آخر^(٢).

وترغم "بلومفيلد" زمام هذه الدعوة في أمريكا بناء على موقفه السابق في الدعوة إلى علمية منهج اللغة^(٣)؛ لأن الصفة الاستقلالية ما هي إلا نتيجة مباشرة من الصفة العلمية التي دعت إليها اللسانية الحديثة؛ فرفضت النحو التقليدي الغربي الذي كان مرتبطا بالفلسفة، والنقد الأدبي منذ بدء ظهوره في القرن الخامس قبل الميلاد^(٤).

ومن هنا -أيضا- رفض أنصار المذهب الوصفي من العرب فكرة العلة؛ لأنها لا تمت إلى الدرس النحوي بصلة، بل هي دخيلة عليه، إلا أنهم اختلفوا في المصدر الذي استقى النحاة منه هذه الفكرة^(٥):

١- فمنهم من أشار إلى أنها من أثر علم الكلام؛ حيث كان النحاة يحررون الظواهر النحوية - كالعوامل - كالمؤثرات الحقيقية.

٢- ومنهم من يرى أنها من أثر أصول الفقه؛ لقوة الشبه الواقع بين القياس -المعتمد على العلة- في النحو العربي والقياس في أصول الفقه؛ واستدلوا بقول ابن جني:

(١) كان علم الاجتماع في بداياته من ضمن العلوم الإنسانية الأخرى، يدرس بمنهج تلك العلوم؛ فكان متأثرا بعلم النفس، بل كان متأثرا بعلم الفيزياء وعلم الرياضيات، إلى أن جاء إميل دوركهايم ودعي إلى استقلالية منهج علم الاجتماع. ينظر: هامش (٢) ص ١١٦ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ١١٦ من هذا البحث.

(٣) ينظر: تشومسكي (د. جون ليونز) / ٢٣.

(٤) ينظر: ما كتبه د. مازن الوعر من تلخيص للكتاب السابق الذكر آنفا تحت عنوان تشومسكي في مجلة (اللسان العربي) العدد الواحد والثلاثون، ص ١٦٠ من هذا البحث.

(٥) ينظر: منطق أرسطو والنحو العربي مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ٣٤٤/٧، والمستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية (د. إسماعيل أحمد عمارة): ٤٠، وما بعدها.

« وكذلك كتب محمد بن الحسن (رحمه الله) إنما ينتزع أصحابنا منها العلل^(١)؛ لأنهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق^(٢). »

٣- وفريق يرى أنه من أثر المنطق اليوناني وسيطرة مناهج تفكيرهم على النحو العربي^(٣)، وهو مذهب بعض المستشرقين^(٤)، وتبعهم في ذلك مذهب مجموعة من الباحثين العرب، منهم: الدكتور إبراهيم أنيس^(٥)، والدكتور طه حسين^(٦)، وأحمد أمين^(٧)، وإبراهيم مذكور^(٨)، والدكتور تمام حسان^(٩)، وأنيس فريجة^(١٠)، وغيرهم^(١١). وأوردوا في ذلك الأدلة الآتية:

(١) والصحيح أن المراد بالعلل هنا: العلل الفقهية لا النحوية، ومن هنا فلا دليل فيه كما سيأتي الكلام عليه في ص ٢٣٥-٢٣٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ١٢ من هذا البحث.

(٣) وقد نسب الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (فقه اللغة المقارن: ١٩) هذا الرأي إلى بعض القدماء، من أمثال ابن أبي أصيبعة، قال: ((ومن القدماء ممن ذهب إلى هذا ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء، ونقل هذه الرواية القفطي)) وأشار في الهامش إلى: عيون الأنباء ١/١٨٤، وأخبار الحكماء للقفطي: ١١٧، لكنني لم أفهم على ذلك في "عيون الأنباء"، ولم أجد في "أخبار الحكماء" للقفطي تصريحاً بذلك. والله أعلم.

(٤) من أمثال "لشنا نستاد" الذي كتب في دائرة المعارف الإسلامية (١/٨٩٤، الطبعة الفرنسية) تحت مادة (نحو) بـ: ((أن الأصول النحوية التي اعتمد عليها اللغويون العرب مأخوذة من المنطق الأرسطاليسي الذي وصل إلى العرب بواسطة السريان)) نقلاً عن القياس في النحو: ١٢٢.

(٥) ينظر: من أسرار اللغة ١٣٢-١٣٧.

(٦) ينظر: فقه اللغة المقارن (د. إبراهيم السامرائي) ١٨.

(٧) ينظر: ضحى الإسلام ١/٣٩٩.

(٨) مجلة المجمع العدد السابع من صحيفة ٣٣٨-٣٤٦.

(٩) ينظر: مناهج البحث في اللغة ١٤ وما بعدها، لكن يبدو أن الدكتور رجع عن هذا القول في كتابه الأصول: ١٩٠، وينظر: ص ٢٣٤ من هذا البحث.

(١٠) ينظر: نظريات في اللغة ١٣٩-١٤٠.

(١١) ينظر: ص ١٨٩-١٩٠ من هذا البحث.

أ- جعل النحاة القياس أصلاً من أصول دراساتهم النحوية، وتحديدهم ووضعهم إياه حسب مفهوم القياس المنطقي، معتمدين في ذلك على الترجمة التي قام بها عبد الله بن المقفع وابنه لمنطق "أرسطو"؛ فظهرت قيمة العلة جلية عندهم؛ إذ عدت الدعامة الأساسية التي يقوم عليها القياس كما في المنطق الأرسطي؛ قال بعضهم: « ولم يعمل النحاة شيئاً أكثر من أنهم حاولوا أن يدعموا قياسهم بمبدأ العلية كما فعل "أرسطو"، فتلمسوا عللاً لما قرءوا وما سمعوا، وقاسوا عليه كل ما يشترك معه في العلة »^(١).

ب- ظهور النحو السرياني بمدرسة « نصيين »^(٢) و« الرُّها »^(٣) في القرن السادس الميلادي في بيئة قريبة من منشأ النحو العربي؛ فتأثر النحو العربي بسبب تلك الجهود التي قام بها بعض المترجمين الذين اتصلوا بالعرب ونحاهم وعاشوا معهم؛ من أمثال: يعقوب الرُّهاوي^(٤) الذين كان بينه وبين أبي الأسود الدؤلي اتصال، وحنين بن إسحاق الذي عاصر الخليل، وكان صديقاً له، ثم تتلمذ على يده بتعلم العربية في سن متقدمة، كما أتم مع ابنه إسحاق البقية الباقية من كتب "أرسطو"^(٥).

(١) منطق أرسطو والنحو العربي مجلة المجمع بالقاهرة ٣٣٥/٧، وينظر: فقه اللغة المقارن (د. إبراهيم السامرائي) ١٩ ومدرسة الكوفة: ٤٠، ٤١، والمستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية (د. إسماعيل عمارة): ٤١-٤٢.

(٢) نصيبين: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على حادة القوافل من الموصل إلى الشام، بينها وبين الموصل ستة أيام. معجم البلدان (الحموي): ٢٨٨/٥.

(٣) الرُّها: (بضم أوله، والمد والقصر)، وهي مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام، بينهما ستة فراسخ. المصدر السابق: ١٠٦/٣.

(٤) بسبب إلى الرها السابق آنفاً.

(٥) ينظر: منطق أرسطو والنحو العربي مجلة المجمع بالقاهرة ٣٣٥/٧، وفقه اللغة المقارن (د. إبراهيم السامرائي) ١٩ ومدخل إلى علم اللغة (د. محمد حسن عبد العزيز): ٢٦٢، وفي أصول اللغة والنحو (د. فؤاد حنا ترزي): ١١١، والمستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية (د. إسماعيل عمارة): ٤٨.

ج- تقسيمات النحاة للكلمة في درسهم النحوي تعد -حسب رأيهم- من أقوى الأدلة على تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي اليوناني ومنهجه؛ لأن هذه التقسيمات موافقة للتي تطرق إليه "أرسطو" في كتابيه (العبارة) و(الجدل). والمعلوم أن سيبويه وغيره لم يكونوا بمنأى عن هذه المؤلفات؛ إذ ترجمها عبد الله ابن المقفع أو ابنه -على خلاف- من الفارسية إلى العربية، وقد لقيت قبولا في أوساط العلماء واللغويين^(١)؛

(١) ينظر: فقه اللغة المقارن (د. إبراهيم السامرائي) ١٩ ومدخل إلى علم اللغة (د. محمد حسن عبد العزيز): ٢٦٢، ونظريات في اللغة (أنيس فرجة): ١٣٩.

المبحث الرابع: العلة بين القديم والحديث

رأينا فيما سبق اعتماد النحاة على العلة في تفسير الظواهر اللغوية والنحوية، وفي السعي للكشف عن الحكم وراء تلك الظواهر. ثم رأينا رفض الوصفين هذا المبدأ، وأنه لا طائل وراء البحث عن علل الظواهر؛ لأنه مناف للعلمية والاستقلالية^(١).

والجدير بالذكر هنا أن ثمة مدرسة في علم اللغة تعارض ما ذهب إليه الوصفيون في إنكارهم للتعليل؛ فقد رأينا مدرسة "تشومسكي" تقرر هذا الأصل وتقبله، بل ترى - كما رأى النحاة من قبل - أنه ضروري لتعمق الفهم وأن حرمان البحث اللغوي منه يعدّ محاباة للدقة في العرض على حساب العمق في الفهم^(٢).

وهذا الموقف الذي اتخذته مدرسة "تشومسكي" مخالفًا للوصفيين يمكن أن يُفسَّرَ من جهة أن هذه المدرسة لا تُنكر - أبدًا - دورَ العقل والمنطق في مجال المعرفة - كما رأينا فيما سبق^(٣) - ولا تَهَوِّنُ - كذلك - من أهمية تفسير الظواهر اللغوية^(٤)؛ لأنها ترى أن النظرية اللغوية الاستنباطية لا تقتصر فقط على ملاحظة المعطيات (المواد) اللغوية فحسب، بل تنجم أيضا عن بعض الفرضيات والتقديرات المفترض صحتها^(٥)؛ وهذا ما جعل "تشومسكي" يعتمد - كثيرا في تحليله الشكل اللغوي ونظريته التوليدية - على المنطق والرياضيات^(٦). يقول الدكتور عبد السلام المسدي: «تتمثل منطلقات المدرسة التحويلية التوليدية في أن غاية اللساني أن يحلل المحركات التي بفضلها يتوصل الإنسان إلى استخدام الرموز اللغوية، سواء أكانت تلك المحركات نفسانية أم ذهنية ذاتية^(٧)، فلا يمكن أن يقتصر عمل اللساني -

(١) ينظر: ص ٢٠٩، و ٢٢٥ من هذا البحث.

(٢) ينظر: الأصول (د. تمام حسان) ١٩٤.

(٣) ينظر: ص ١٨٨ من هذا البحث.

(٤) ينظر: الألسنية (ميشال زكرياء) ١٥٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١٤١، ١٤٢، ١٩٥.

(٦) ينظر: تشومسكي (د. مازن الوعر) مجلة ((اللسان العربي)) العدد ٣١، الصحيفة ١٦٩.

(٧) أي عقلية والمراد به هنا "النطق" الذي يعدّ تعبيرًا عن الفكر والنبثق من العقل.

حسبهم- على إقامة الصيغ التي تبني عليها لغة من اللغات، وإنما يتعدى ذلك إلى تفسير نشأة تلك الصيغ^(١)، وتأويل تَرْكِيبها حتى يهتدي إلى حقيقة الظاهرة اللغوية»^(٢).

وعندما نرجع إلى مسوغات أنصار المدرسة الوصفية في إنكار مبدأ العلة في الدرس اللغوي نجد أنها قائمة على دعامتين أساسيتين تأثرت بهما هذه المدرسة تأثراً جذرياً:

الأولى: استقلالية المنهج اللغوي^(٣).

الثانية: علمية المنهج اللغوي^(٤).

وعند مناقشة هاتين الدعامتين اللتين حددتا موقفَ الوصفيين من العلة، نجد أنهما ضعيفتان لا تقويان لرد العلة عموماً وعلة النحاة خصوصاً.

أما الدعامة الأولى (استقلالية المنهج اللغوي) فقد أدى وفاء الوصفيين لها إلى نبذ العلة؛ لأنها بعيدة عن منهج الدرس اللغوي ودخيلة عليه؛ إذ هي تعتمد على العقل، والعقل من خصائص المنطق؛ مما جعلهم يقولون بتأثر النحو العربي بعلم الكلام أو أصول الفقه أو المنطق الأرسطي.

لكن عند إمعان النظر المتفحص إلى قواعد النحو عامة، وإلى الأصول الفكرية والاستدلالية التي استقى منها النحاة مادتهم اللغوية، وإلى الطرق التي اتبعوها في الاستفادة من هذه المواد وفرزها، نجد أن المعطيات العامة للنحو العربي - كما دلّ على ذلك الفصل الأول من هذا الباب - منسجمة في تكوينها وبنائها، وطبيعية في منطقتها وفكرها؛ إذ هي مستقاة

(١) كنتفسر النحاة نشأة صيغة (قال) من (القول)؛ فبينوا أن أصل (قال) هو (قول) لكن لعل تصريفية قلبت الواو ألفاً؛ وهذا كله من أجل تفسير ظاهرتين شائعتين في العربية:

١- ظاهرة قلب الواو ألفاً في مثل هذه المواقف.

٢- ظاهرة اطراد الميزان الصرفي في العربية. ولولا هذا التفسير لرأينا أوجهاً متعددة من الشذوذ.

(٢) التفكير اللساني في الحضارة العربية: ١٩.

(٣) ينظر ص ٢٢٧ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٢٢٣ من هذا البحث.

من بيئة لغوية عربية صافية، عن عرب خُلص، ومن أصول فكرية معتمدة على الاستقراء التام والمنطق الموافق للواقع اللساني العربي ونفسية أهله وسليقتهم.

ومع ذلك كله لا ننكر ذلك الغلو والتطرف في العلة الذي جنح إليه بعض النحاة؛ حيث أسرفوا في التعليل إلى درجة أبعدت علتهم عن الروح العلمية والمنهجية. كما أن ذلك لا يأذن لنا أن نبعد الأصالة عن التعليل اللغوي والنحوي؛ لأن تاريخ العلة في النحو العربي - كما سبق - يبرهن أن هذا الغلو وذلك الإسراف لم يقع في النحو العربي إلا بعد أن كملت قواعد النحو واستقامت أصوله، فلم يكن له أثر مباشر في النحو.

-وأما ما ذهب إليه بعض الباحثين إلى القول بـ(تأثر العلل النحوية بعلم الكلام)

أو بـ(أصول الفقه) أو بـ(المنطق الأرسطي) فإن تعميم ذلك غير صحيح؛ من جهة أن العلل الفلسفية والكلامية في طبيعتها غائية يُكشَف بها عن تلازمٍ عقليٍّ بينها وبين المعلول؛ فيلزم من وجودها وجوده، ومن عدمها عدمه. والعلة الفقهية تعبدية تسبق المعلول في الوجود؛ إذ تنشأ العلة الداعية للحكم أولاً ثم ينشأ الحكم بعد ذلك^(١). في حين نجد أن العلل النحو مبنية على الحس وتكشف عن نتيجة الاستقراء، وتسعى لإظهار وجه الحكمة المنطقية من الظاهرة اللغوية^(٢)؛ وهذا ما نصّ عليه العلامة ابن جني في باب (ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟) فقال «اعلم أن علل النحويين - وأعني حذاقهم^(٣) المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين^(٤) - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين؛ وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه؛ وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية

(١) فمثلاً: علة القصر في الصلاة هي: السفر، فلا بدّ من وجود السفر (الذي هو علة القصر) لوجود الحكم وهو (القصر).

(٢) ينظر: الأصول (د.ممام حسان) ١٩٠.

(٣) حذاقهم: جمع حاذق؛ وهو الماهر، من الحَذَق والحَذَاقَة: أي المهارة في كل عمل. ينظر: العين (ح ذ ق) ٤٢/٣، واللسان، والقاموس المحيط، ومختار الصحاح (ح ذ ق).

(٤) ألفافهم: وهو عكس الحاذق. يقال رجل ألف: ثقيل. ينظر: اللسان (أ ل ف).

الصفحة لنا^(١)؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم واللييلة خمسا دون غيرها من العدد... وليس كذلك علل النحويين^(٢) فإنها مما تدرك وتظهر حكمة العرب في الغالب^(٣).

ومن هنا رجع الدكتور تمام حسان عن قوله السابق: الذي مفاده أن النحاة أخذوا العلل النحوية من المنطق الأرسطي^(٤)، وقرّر في النهاية ما ذهب إليه ابن جني قائلا: « فإذا كانت الفلاسفة، والمتكلمون ألصق بالمنطق الأرسطي التجريدي الصوري^(٥)، وكانت علل الفقهاء رموزا وأمارات لوقوع الأحكام، فإن علل النحاة حسية تنتمي إلى المنطق المادي أو الطبيعي^(٦) »^(٧).

— وأما استدلالهم (في تأثر العلة النحوية بأصول الفقه) بكلام ابن جني: « وكذلك كتب محمد بن الحسن (رحمه الله) إنما ينتزع أصحابنا منها العلل^(٨) » فلا حجة فيه؛ لأن المراد بالعلل في كلامه هنا: « العلل الفقهية » لا « العلل النحوية » وهذا ما أشار إليه

(١) وحاول أن يجيب على ما قد يرد من علة في بعض الأحكام الفقهية. فهو يرى أن ذلك لا يظل ما ذهب إليه؛ لأمرين:

- ١- لأن هذه العلة كانت معلومة ومعمولاً بها، وإنما نزلت الشريعة بتقريرها كالزنى، فإننا نجد في الجاهلية أن العرب كانت تحصن فروج مفارشها قبل أن يقتضي ذلك نص أو شريعة.
- ٢- ولأن ذلك خلاف الغالب؛ إذ الغالب في الأحكام الشرعية أنها غير معقولة المعنى.

ينظر: الخصائص ٥١/١.

(٢) المصدر السابق: ٤٨/١.

(٣) وقد أورد على ذلك مجموعة من الأمثلة؛ ينظر: المصدر السابق ٤٩-٥٠.

(٤) وقد أورد هذه الفكرة في كتابه مناهج البحث في اللغة ص ١٤، ١٧، وفي مؤلفات أخرى.

(٥) المنطق الصوري: يعني تطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محددة. الأصول (د. تمام حسان): ٥٠.

(٦) المنطق المادي أو الطبيعي: يعني تطابق العقل مع الواقع. ينظر: المصدر السابق - نفسه.

(٧) المصدر السابق: ١٩٠.

(٨) سبق في ص ١٢ من هذا البحث.

الشيخ محمد علي النجار عند تحقيقه لكتاب الخصائص، فعلق عليه قائلا: « يريد علل الفقه، وقد ساق^(١) في الاقتراح هذا النص عن ابن جني، وزاد شارحه ابن علان بعد (العلل) كلمة (النحوية) وهي زيادة لا وجه لها، ولا يعني هذا ابن جني، وإنما يعني أنه جمع عناصر العلة فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين، وقد كانت منثورة فيه، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون العلل الفقهية من كلامه، فله في النحو أسوة بأصحابه في الفقه^(٢) ».

وهذا الذي ذهب إليه الشيخ محمد علي النجار أعتقد أنه الراجح؛ لعدة أمور:

١- لأن ابن جني صرح بخلاف ما ذهب إليه هؤلاء في الكتاب نفسه^(٣)، ومنطوق كلامه يقدم على مفهومه.

٢- ولأن مراد ابن جني بـ (أصحابنا): الحنفيون؛ لأنه كان على المذهب الحنفي كأستاذه أبي علي الفارسي، وكان يتعصب لهذا المذهب ضد الشافعية، أضف إلى ذلك أن هذا المؤلف يعدّ من أهم مصادر الحنفية، وكان لأبي علي الفارسي اطلاع عليه، وكذلك تلميذه ابن جني الذي أشار إلى أنه لما وقع حريق بمدينة السلام^(٤) ذهب بجميع علم البصريين، وقال: كتبت ذلك بخطي، وقرأته على أصحابنا، فلم أجد من الصندوق الذي احترق شيئا ألبته إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن^(٥).

٣- وحتى على فرض أن المراد بالعلل في كلامه (العلل النحوية) فإنه لا يفهم منه أن النحاة أخذوا هذه العلل من كتاب محمد بن الحسن؛ لأن هذا الكتاب كان بعد أن وضعت قواعد النحو العامة المتمثلة في كتاب سيبويه، ولا دليل أن هذا الكتاب كان بحوزة الخليل وسيبويه اللذين أرسيا قواعد النحو وعلمته. وهذا ما يمكن أن يفهم من

(١) يعني: السيوطي.

(٢) هامش الخصائص ١٦٣/١.

(٣) ينظر تصريحه في ص ٢٣٤-٢٣٥ من هذا البحث.

(٤) مدينة السلام: هي بغداد. معجم البلدان: ٢٣٣/٣.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ٢٥٧/٧، تحقيق أحمد فريد، ط مكتبة عيسى البابي الحلبي، وأبو علي الفارسي (د. عبد الفتاح

شلي): ١٤٠، ومقدمة محقق الخصائص: ٤٠/١-٤١.

لفظ (أصحابنا)؛ لأن ابن جني من متأخري النحاة، إذ توفي في نهاية القرن الرابع الهجري؛ فيكون احتمال أخذ العلة النحوية من هذا الكتاب واردًا في عهد ابن جني، وهذا مما لا أثر له؛ إذ التأثير واقع بعد نضوج النحو واكتمال أصوله.

— وأما أدلة القائلين ب(تأثر العلل النحوية بالمنطق الأرسطي)^(١) فلا حجة فيها؛ لأنها ضعيفة لا تقوى على دحض ما ذهب إليه جمهور النحاة في ردّ نشأة الدرس النحوي عموماً والعلل النحوية خصوصاً إلى أسباب وظروف محلية. وضعف تلك الأدلة تظهر فيما يلي:

١- دليلهم القائل بـ"أن النحاة حددوا القياس وجعلوا منهجهم فيه على غرار المنطق الأرسطي" فهو جهلٌ بحقيقة القياس ومنهجه عند الرعيل الأول من النحاة؛ وقد قُتد هذا الزعم فيما سبق^(٢).

٢- وأما دليلهم القائل بـ"أن النحو العربي نشأ في بيئة قريبة من النحو السرياني الذي كان متأثراً بالمنطق الأرسطي؛ بحيث وُجد اتصال مباشر بين أبي الأسود الدؤلي ويعقوب الرهاوي، وكذلك بين الخليل وحنين بن إسحاق"^(٣) فمردود بما يلي:

أ- ما أشار إليه الدكتور إسماعيل عمايرة بأننا لو نظرنا إلى السنوات التي عاشها يعقوب الرهاوي لوجدنا -بناءً على ما ذكره فريجة وترزي- أن أبا الأسود كان يوم ولد الرهاوي قد تجاوز الرابعة والثلاثين، ومن حقنا أن نتصور أن الرهاوي لم يولد عالماً حتى يتمكن يوم ولادته من وضع نظام علمي يتأثر به أبو الأسود^(٤).

ب- وما ذكره من معاصرة وصداقة بين الخليل وحنين بن إسحاق أمرٌ مستغرب فيه؛ إذا علمنا أن بين وفاتهما قرابة تسعين سنة -كما في رواية ابن النديم- أو مائة وواحدًا وأربعين سنة -كما في رواية ابن أصيبعة ت(٦٦٨هـ)- فالخليل توفي

(١) ينظر هذه الأدلة في ص ٢٢٩-٢٣١ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٢٣٠ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٢٣٠ من هذا البحث.

(٤) ينظر: المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية (د. إسماعيل عمايرة) ٤٩.

(رحمه الله) سنة (١٧٥هـ) على أقصى تقدير^(١)، وحينئذ توفي سنة (٢٦٠هـ)

في رواية ابن النديم^(٢) و(٢٩٨هـ) في رواية ابن أبي أصيبعة^(٣).

٣- وأما دليلهم القائل بـ "وجود ترجمة لعبد الله بن المقفع، وأن النحاة اعتمدوا عليها"^(٤) فمردود بعدة أسباب:

أ- ما استبعده المستشرق فرنشيسكو جبريلي من احتمال وجود ترجمة لعبد الله ابن المقفع؛ بحجة أن عبد الله ما اشتهر إلا باهتماماته الأدبية، يضاف إلى ذلك أنه لم يكن يعرف السريانية التي بها كانت تكتب التراجم الفلسفية في الغالب، ولم تعرف ترجمة فهلوية لهذه الكتب، بل لم تشر المصادر العربية ولا الفارسية إلى شيء من ذلك؛ ومن هنا رأى المستشرق أن افتراض وجود ترجمة لعبد الله بن المقفع «فرض يعتبر اليوم غير مؤيد بالوثائق الكافية»^(٥).

ب- ما لاحظته المستشرق بول كروس عند تعليقه على كلام جبريلي - السابق - أن كتب التراجم الأولى لم تشر إلى وجود ترجمة عبد الله بن المقفع لمنطق "أرسطو"، وأن أول من نسب ذلك إلى عبد الله هو صاعد الأندلسي ت(٤٦٢هـ)^(٦). وأما ابن النديم فإنه لم ينسب ترجمة لكتب "أرسطو" إلى عبد

(١) فقد قيل أنه توفي سنة (١٧٠هـ)، وقيل (١٦٠هـ)، وقيل (١٧٤هـ)، وأقصى ما قيل فيه: بأنه توفي (١٧٥هـ). ينظر: بغية الوعاة ٥٦٠/١.

(٢) الفهرست: ٣٥٦.

(٣) عيون الأنباء (ابن أبي أصيبعة): ١٦٦/٢.

(٤) ونسبة هذه الترجمة موجودة في تاريخ الحكماء (القفطي) ٢٢٠، وقد تفهم -أيضا- من كلام الجاحظ عند حديثه عن قيمة الترجمة في (الحيوان ٧٦/١)؛ ومال إليها الدكتور مهدي المخزومي ينظر: مدرسة الكوفة ٤١، ٤٠.

(٥) التراث اليوناني في الحضارة العربية (ترجمة عبد الرحمن بدوي): ١٠١.

(٦) وذلك في كتابه (طبقات الأمم/ص ١٣٠)، قال: ((فأما المنطق فأول من اشتهر به في هذه الدولة عبد الله بن المقفع، الخطيب الفارسي، كاتب أبي جعفر المنصور، فإنه ترجم كتب أرسطو طاليس المنطقية الثلاثة في صورة المنطق، وهي: كتاب قاطاغورياس، وكتاب باري مانياس، وكتاب أناالوطيكا، وذكر أنه لم يكن تُرجم منها إلى وقته إلا الكتاب الأول فقط...)).

الله ابن المقفع عند ترجمته له^(١)، ولكنه في معرض ذكره لترجمي كتاب "أرسطو" (قاطيغورس، وباري أرمينياس) أشار إلى ابن المقفع وليس عبد الله ابن المقفع؛ وهذا ما جعل المستشرق كروس يؤكد أن مراد ابن الندم بالمترجم هنا: هو محمد بن عبد الله بن المقفع؛ وذلك لعدة أمور^(٢):

(١) أنه قد ثبت وجود ترجمة عربية لـ (أيساغوجي، وقاطيغوريس، وباري أرمينياس، وأناطوطيقا) قام بها محمد بن عبد الله بن المقفع، وهي موجودة في مكتبة كلية القديس يوسف بيروت^(٣).

(٢) أنه لو كان لعبد الله بن المقفع ترجمة لمنطق "أرسطو" لذكرها ابن الندم تحت الباب الذي أفرد له لترجمته.

(٣) وأنه ذكر تحت هذا الباب أن عبد الله ابن المقفع كان من أحد النقلة من اللسان الفارسي، دون أدنى إشارة إلى أنه كان من النقلة من اللسان السرياني التي بها كانت تكتب التراجم الفلسفية وقتئذ مما يقوي - حتى عند ابن الندم نفسه - هذا الشك^(٤).

٤- وأما دليلهم القائل بـ "أن التقسيمات النحوية للكلام إلى اسم وفعل وحرف مأخوذة من "أرسطو"^(٥) فأمر يحتاج إلى التحقيق العلمي والدقة؛ إذ لا دليل على أن "أرسطو" نصّ على التقسيم الثلاثي أو أنه أورد مضمون هذا التقسيم في مؤلف واحد - كما سيأتي^(٦).

(١) ينظر: ترجمته عند ابن الندم في الفهرست: ١٥٠.

(٢) ينظر: التراث اليوناني في الحضارة العربية (ترجمة عبد الرحمن بدوي) ١٠١-١٠٣.

(٣) ويبدو أنه اختلط الأمر على صاعد الأندلسي بين عبد الله وابنه؛ بسبب ذكر ابن الندم ابن المقفع دون ذكر الاسم.

(٤) ينظر: الفهرست ١٥٠.

(٥) ينظر: ص ٢٣٠ من هذا البحث.

(٦) في الباب القادم ص ٣٠٧-٣٠٩ من هذا البحث.

وإذا ثبت أن عبد الله بن المقفع لم يترجم شيئا من كتب أرسطو، وأنه لم يثبت المعاصرة بين الخليل وحنين بن إسحاق فإن ذلك يسقط أدلة القائلين بتأثر النحو العربي بالمؤثرات الأجنبية، وبالتالي يدل - كما يقول الدكتور مهدي المخزومي - على أن « مذهب الخليل في النحو قد رُسِمَتْ حدوده، وبانت معالمه قبل ظهور هذه الترجمة »^(١)، وفي السياق نفسه يقول المستشرق "ليتمان": « لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه »^(٢).

وأما الدعامة الثانية (علمية المنهج اللغوي) فعند النظر إليها تبدو في أول وهلة أنها واضحة المعنى سهلة الفهم، لكن عندما نريد البحث عن مراد أصحاب هذه النظرية بفهوم العلمية حينئذ نجد آراء متباينة في المقصود، وهي توضح منهج كل عالم في التعامل مع المعطيات اللغوية التي بحوزته رغم اعتراف كل منهم بضرورة "علمية المنهج اللغوي".

فبينما يؤكد بعض الباحثين أن علمية الدراسة اللغوية تكمن في المنهج التاريخي^(٣) وجدنا مجموعة ترى أن ذلك يتوافر في المنهج المقارن؛ إذ هو المشبه لعلم التشريح المقارن^(٤) ثم رأينا مجموعة أخرى تخالف هذا وذاك وترى أن حقيقة العلمية تتم عن طريق إجراء مناهج العلوم الطبيعية على الدرس اللغوي^(٥). ونظرية ترى أن المعالجة العلمية للغة يجب أن تكون في إطار نفسية المتكلم الفرد بدلا من معالجتها ضمن إطار روح اللغة التي تعدّ في مستوى أعلى من تناول الأفراد^(٦).

وفي الأخير نجد "دي سوسير" وأتباعه من الوصفيين الذين رأوا أن علمية المنهج اللغوي تكمن أولا في استقلاله عن منهج العلوم الطبيعية، وفي وصف اللغة وصفا خارجيا في

(١) المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية (د. إسماعيل عمارة): ٤٧.

(٢) المصدر السابق - نفسه.

(٣) كما كان الحال عند هرمان بول (Herman Paul). ينظر: مدارس اللسانيات/ ٢٣.

(٤) كما كان الحال عند شليفيل ويعقوب غريم. ينظر: ص ٢٢٤ من هذا البحث.

(٥) كما كان الحال عند شلايخر. ينظر: ص ٢٢٤.

(٦) ينظر: مدارس اللسانيات ١٦، والتطور اللغوي (د. عبد الرحمن أيوب): ٤٤ وما بعدها.

ذاتهما دون أدنى إشارة أو رجوع إلى المنطق والعقل^(١). ثم الوصفيون -أنفسهم- رغم انطلاقهم في الأساس من مدرسة "دي سوسير" - إلا أنهم يتشكّلون في مدارس مختلفة، لكل منها اتجاهٌ يختلف عن الآخر في النظر إلى حقيقة اللغة، وفي بعض المسائل اللغوية العامة، وكثير من المسائل التفصيلية، والمنهجية^(٢)؛ فمنها مثلاً: التوزيعية^(٣)، ومنها الكلوسيماتيكية^(٤)، ومنها -كذلك- الوظيفية^(٥)، ومنها

(١) ينظر: ص ٢٢٧.

(٢) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية (د. عمده المراححي) ٢٢.

(٣) "المدرسة التوزيعية" (Distributionnalism): تيار لغوي حديد ظهر في الولايات المتحدة على يد "بلومفيلد" عام (١٩٣٠م) وهو فرع من الألسنية البنيوية. وهذه المدرسة تنظر إلى اللغة على أنها مجموعة من التعابير المادية المتمثلة في العينة اللغوية؛ فتهدف إلى الوصف المجرد للغة دون أن تُدخل -في الاعتبار- دلالة هذه التعابير أو ظروف التواصل بها، معتمدة في تعيين مستويات هذه التعابير على العينة اللغوية وحدها، ثم بناء أصناف قياسية انطلاقاً منها.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن مهمة عالم اللسانيات هو أن يكشف عن المناهج التحريية الدقيقة لتحديد العناصر اللغوية وتصنيفها من خلال السياقات أو البيئات التي تقع فيها؛ لأنه رغم أن توزيع الكلمة -بوجه عام- قد يبدو محدداً بمعانيها إلا أن هذا يعود إلى العرف اللغوي الذي يحدد المحيط الذي تتوزع فيه الكلمة؛ كما في (مات) الذي يمكن أن يتوزع مع كلمات (إنسان) و(حيوان) و(نبات) لكنه لا يتوزع مع (الجبل) و(الماء). ينظر: البنيوية في اللسانيات ١٧٢-١٧٣، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ٤٢.

(٤) "الكلوسيماتيكية" (Glossematique): مصطلح اختاره "هلمسليف" (Hjelmslev) -من الإغريقية (Glossa). بمعنى (اللغة)- للدلالة على نظريته الجديدة للغة التي تعني وصف البنية الشكلية للغة دون اعتبار المعنى.

ينظر: Dictionnaire de la Linguistique (Georges Mounin) p155 (الترجمة مني)، والبنيوية في اللسانيات: ١٦٥، والعربية وعلم اللغة البنيوي (د. حلمي خليل): ١١٤.

(٥) "اللسانيات الوظيفية" (Fonctionnel): وهي اتجاه تبناه اللغوي الفرنسي "أندري مارتييه" (Andre Martinet) في كتابه (Elements de Linguistique generale)، أي عناصر علم اللغة العام؛ وهذا اتجاه ينظر إلى اللغة -قبل كل شيء- على أنها أداة للاتصال؛ ومن هذا المنطلق يرى أن جميع الوحدات اللغوية (الصوت، والمورفيم، والكلمة، والمركب) والعلاقات القائمة بينها يجب أن تحلل وتوصف بناءً على الوظيفة (الدور) التي تلعبه كل منها في التعابير النحوية؛ فمثلاً جملة (أكل الولد الموز)، ف(أكل) يقوم بوظيفة الفعل و(الولد) يقوم بوظيفة الفاعل و(الموز) يقوم بوظيفة المفعول، وهكذا. ينظر: المصدران السابقان الأول ص ١٤٤-١٤٣، والثاني: ١٦٨-١٧٢.

العقلية^(١)، وغير ذلك من الاتجاهات اللغوية المعاصرة.

وقد أرجع بعض العلماء هذا التباين بين أصحاب المدرسة الواحدة إلى « اختلاف مناهج الأشخاص الذين يعملون في حقل الدراسات اللغوية، إلى أن اتسعت الهوة بينهم فأصبح تقريباً كل شخص يشكل منهجاً... وبذلك يكاد ينعدم المنهج الموحد، أو على الأقل يصبح غامض الأمر^(٢)، ويرجع كذلك « إلى المذهب الاجتماعي الذي ينتمي إليه هؤلاء اللغويون، كما يرجع إلى اختلاف التأثير الذي عرض لكل منهم^(٣) ».

ومن ثم أصبح من الصعب بمكان أن نُحدّد تحديداً علمياً دقيقاً مفهوم (علمية المنهج اللغوي)، إلا أن هنا محاولات تشير إلى المعنى السطحي لهذا المصطلح؛ يقول "أندري مارتييه" في تعريفه لعلم اللغة (اللسانيات): « هو الدراسة العلمية للغة الإنسانية، والدراسة توصف بأنها علمية إذا كانت قائمة على ملاحظة الواقع، وملزمة بالاختيار منه بناء على بعض القاييس الجمالية أو المعنوية^(٤) »^(٥). ويقول "جون ليونز": الدرس « الوصفي العلمي: هو الذي يتم بصورة منتظمة مبنية على للملاحظات التي يمكن توثيقها بموضوعية، وفي إطار نظرية عامة تلائم المعطيات اللغوية^(٦) ».

يقول أنيس فريجة: « إن الأسلوب^(٧) يتطلب قبل كل شيء موضوعية (Objectivity) أي تجرداً ذاتياً، تجرداً عن كل غرض وهوى وسابق معرفة. والبدء بالملاحظة والمراقبة، وبعد أن

(١) "المنهج العقلي": (Mentalisme) هو المنهج الذي يرى أن دراسة الواقع اللغوي لا يمكن أن تنفك عن الطرق العقلية التي لها الدور في عملية إصدار الكلام. وترغم "تشومسكي" والتوليديون هذا الاتجاه الجديد الذي نشأ في أمريكا كرد فعل على مدرسة بلامفيلد (البنوية) التي ترى أن مجال علم اللغة ينبغي أن ينحصر على الأشكال اللغوية والعلاقات القائمة بينها. ينظر: Dictionnaire de linguistique p212، (الترجمة منّي)، والنحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي) ١١٣-١١٤.

(٢) البنوية في اللسانيات: ١١٦.

(٣) فقه اللغة في الكتب العربية (د. عبده الراجحي): ٢٢.

(٤) وقد رأينا المدرسة الكلوسيمتكية تنكر عنصر المعنى ولا تُلْق له بالاً؛ فليس -إذاً- داخلاً في تحقيق معنى العلمية عنده.

(٥) Elements de Linguistique generale (A. Martinet) p6 (والترجمة منّي).

(٦) تشومسكي (جون ليونز): ١٣.

(٧) يعني الأسلوب العلمي في الدرس اللغوي.

تقرير وتثبيت النظريات اللغوية الاستنباطية القائمة على الاستقراء؛ إذ المعروف أن الاستقراء التام للكلام شبه متعذر، فلا بدّ -حينئذ- من الاستعانة بالقياس والمنطق العقلي الطبيعي الذي يوافق الواقع اللغوي ونفسية المتكلمين بها، أضف إلى ذلك أن ملاحظة العينة اللغوية - المتمثلة في السماع - وحدها لا يمكن أن تُمثّل اللغة كلها تمثيلاً دقيقاً، كما أن القصور على الوصف المحرد للغة لا يمكن أن يقدم شيئاً مهماً في فهم اللغة التي هي أهم سبيل إلى فهم طبيعة الإنسان، وعقليته.

فاعتماد الدرس اللغوي العربي على هذين العنصرين أقصد (عنصر الاستقراء والعقل) جعله منقطع النظر في مستويات اللغة جميعها؛ مما جعل أحد أبرز علماء اللغة المعاصرين يدعو إلى ضرورة الرجوع إلى مناهج النحو القديمة؛ إذ هي أقرب إلى الإنسان، مشيراً في ذلك إلى جهود نخبة العربية كالنموذج المثالي^(١).

- كما ثبت أن العلل النحوية مستقاة من روح العربية وطبيعتها ونفسية المتكلمين بها؛ فهي مستنبطة من الواقع اللغوي، ولا يُبطل ذلك بما نراه من تشابه بين المنطق الأرسطي وبعض أوجه التعليل عند النحاة؛ لأن المنطق الأرسطي مبني على العقل، والعقل أمر لا يختص به شخص، أو شعب دون الآخر؛ فلا مندوحة -إذا- أن تتفق نظرية لغوي إفريقي -مثلاً- بنظرية لغوي صيني إذا علمنا أن كلّ واحد منهما يمتلك العقل وأداته (اللغة)، كما لا يلزم من التوافق بين نظريتين أن إحداها مأخوذة من الأخرى؛ فالشبه الواقع بين الدراسات الصوتية العربية وبين تلك التي أنشأها "بانيني" (أشهر علماء اللغة الهندية) لم يلزم منه أن يكون العرب قد أخذوها منه؛ يقول "شادة": «...وبما أن الهند سبقوا العرب في علم الأصوات بألف سنة أو أكثر زعم بعض المستشرقين أن العرب اقتبسوا علم الأصوات من الهند، ولكن مذهب العرب في دراسة الأصوات يخالف منهج الهند في نقط مهمة، فنرجح أن العرب استحدثوا هذا الفن من المدارك العربية بأنفسهم، ولم يقتبسوه من أي شعب»^(٢).

(١) ينظر: علم اللغة الديكارتي (Cartesian Linguistic) لنشومسكي، نقلاً عن (النحو العربي والدرس الحديث): ١١٩.

(٢) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: ٤، صحيفة الجامعة المصرية، السنة الثانية، العدد الخامس، مايو ١٩٣١م نقلاً بواسطة: مدخل إلى علم اللغة (د. محمد حسن عبد العزيز) ٢٧١.

	<p>الباب الثاني: الأقسام النحوية بين النحاة وعلم اللغة الحديث، وفيه أربعة فصول:</p> <p>الفصل الأول: الكلمة</p> <p>الفصل الثاني: الجنس</p> <p>الفصل الثالث: العدد</p> <p>الفصل الرابع: الجملة</p>	
--	--	--

الفصل الأول: الكلمة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الكلمة عند نحاة العربية

المبحث الثاني: الكلمة في علم اللغة الحديث

المبحث الثالث: الكلمة بين القديم والحديث

الفصل الأول: الكلمة

المبحث الأول: الكلمة عند النحاة:

لكي تتضح لنا دراسة الكلمة عند النحاة يجدر بي أن أتناول الموضوع من عدة جوانب:

الجانب الأول: أهمية التقسيم وحدواه في الدرس اللغوي:

إن تطرق النحاة إلى تقسيم الكلام في أولية الدرس اللغوي دليل على إدراكهم حقيقة عملية الكلام ودقائقه وتعقيده، وأنه مؤلف من مفردات متنوعة مستقلة متباينة في الخصائص والمعاني والوظائف، وأنّ بين تلك المفردات روابط لفظية ومعنوية تقوم بدور التنسيق والتأليف، كما بينوا - من خلال استقراء كلام العرب - أن هذا التأليف لا يتأتى إلاّ من اسمين؛ نحو: (الله إلهنا) أو من اسم وفعل؛ نحو: قام عمرو، وأنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يأتلف الكلام العربي من فعلين أو من فعل وحرف أو من حرفين^(١).

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التفريق بين تلك المفردات التي يتألف منها الكلام، مع محاولة تجريد^(٢) كل نوع على حدّه، والتركيز على القيم الخلافية المتمثلة في ذكر الخصائص الشكلية التي تميّز كلّ نوع عن الآخر، يقول الزجاجي: «... إن هذه الأشياء... مختلفة المعاني متباينة المجاري في طريق الإعراب، وكل منها له نحو في كلامهم ليس للآخر، ووجه ينفرد به؛ فلما كان كذلك وجب الفرق بينهما، وأن يوسم كل جنس منها بأشكال الأشياء به...»^(٣).

(١) ينظر: الأصول (ابن السراج) ٤١/١، وصر صناعة الإعراب (ابن جني): ٢٨٨/١، وشرح الكافية (الاسترادي): ٦/١، وشرح ابن عقيل: ١٤/١، وأوضح المسالك (ابن هشام): ١٢/١-١٣، ومغني اللبيب (ابن هشام): ٧٠/١، وجمع الموامع (السيوطي): ٣٣/١.

(٢) يقصد بالتجريد هنا: خلق المصطلحات التي تدلّ على الأقسام المتباينة. ينظر: مناهج البحث في اللغة (تمام حسان): ٢٠١-٢٠٢، وص ٢٤٩ من هذا البحث.

(٣) الإيضاح (الزجاجي): ٤٣.

ومن مجموع كلام الزجاجي ندرك أن تقسيم النحاة للكلام كان وراءه أغراض توصلوا من خلالها إلى نتائج مهمة ظهرت أثارها جلية في توجيه منهجهم العلمي والتعليمي، ومن أهم تلك الأغراض:

١- التمييز بين المفردات المتباينة في الكلام العربي؛ حتى يسهل على الباحث دراسة كل واحدة منها بالدقة العلمية المطلوبة.

٢- معرفة أصناف هذه المفردات من حيث الشكل والمعنى والوظيفة.

٣- معرفة وظائف هذه المفردات في تأليف الكلام.

٤- تسهيل فهم عملية الكلام على متعلمي العربية؛ لأن عملية الكلام معقدة، فإذا قُسمت وجزئت وفصلت حصلت منها الإفادة^(١). وهذه الفائدة - كما ترى - تتعلق بجانب المنهج التعليمي، في حين نجد أن الفوائد الأخرى - السابقة - تتعلق بجانب المنهج العلمي في النحو العربي.

وهذه الأهمية التي كان النحاة يسعون وراءها في التقسيم لا ينكرها علم اللغة الحديث^(٢)، بل يرى أن التقسيم من الركائز المهمة في وصف اللغة، فهي لا تقل أهمية عن الاستقرار والتقعيد، يقول أحد كبار أنصار المنهج الوصفي: « والتقسيم والتجريد أساسان لكل نشاط علمي أيًا كان نوعه، ونقصد بالتجريد: خلق الاصطلاحات التي تدل على الأقسام، ويظل الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين تائها في فوضى المفردات المبعثرة »^(٣).

(١) ينظر: الإيضاح (الزجاجي): ٤٣-٤٤.

(٢) على خلاف بينهم كما سيظهر ذلك في الحديث عن مشكلة التقسيم في علم اللغة الحديث. ينظر: ص ٢٧٦-٢٧٨.

(٣) مناهج البحث في اللغة (د. تمام حسان): ٢٠١-٢٠٢.

الجانب الثاني: تقسيم الكلام قبل نحاة العربية:

ارتبط تقسيم الكلام بالدرس اللغوي والنحوي ارتباطاً قوياً منذ أقدم العصور؛ حيث طبع الدرس اللغوي بطابعه الخاص، ووجه منهج دراسته في النحو الهندي واليوناني ثم العربي، وما تزال تلك الأقسام مستعملة في عدد كبير من مدارس اللسانيات الحديثة^(١).

أولاً: التقسيم عند الهنود:

أما التقسيم في النحو الهندي فقد قام حوله جدال أدى إلى ظهور مدرستين:

١ - مدرسة ترفض التقسيم أساساً، وترى أنه لا طائل وراءه؛ وذلك لأنها ترى أنه « لا استقلال للوحدة الصوتية ولا وجود مستقل للكلمة خارج نطاق الجملة »^(٢).

٢ - ومدرسة ثانية تعتمد التقسيم في درسها اللغوي وتعتد به؛ لأنها تعد الجملة مجموعة من الكلمات المتتالية، وعرفت الكلمة على أنها الصوت الذي يحمل معنى، ثم قسّمها إلى أربعة أقسام: الاسم والفعل وحروف الجر وأدوات التصدير (Particules):

أ- الاسم عندهم: ما دلّ على موجود كفكرة أساسية، ويشمل الضمير.

ب- والفعل: ما دلّ على حدث، أو ما حوى معنى الحدث الواقع كفكرة أساسية؛ وهو ثلاثة أقسام: الماضي، والحاضر، والمستقبل.

ج- وحروف الجر: وهي الكلمات التي تحمل معنى إضافياً للفعل والاسم، وقيل: هي ما ليس له معنى مستقل عن الاسم أو الفعل الذي يتصل به وحين يفصل عن الاسم أو الفعل لا تجد له معنى في ذاته.

د- وأدوات تصدير (Particules)^(٣): وهي غير ما ذكر^(٤).

(١) ينظر: اللغة (فندريس) ١٥٥، وأسس علم اللغة (ماريو باي) ٢٢٦.

(٢) ٧٣-٧٢ Histoire de la linguistique (Gorge Mounin) وينظر: البحث اللغوي عند العرب (د. أحمد مختار عمر): ٤٤،

٤٥، وقضايا لسانية (د. عبد العزيز حليلى): ٩١، ٩٢.

(٣) من المصطلحات النحوية القديمة ويقصد منها: الوحدات النحوية الوظيفية التي تحتل صدارة الكلمة وتغير معناها، كحروف النصب في العربية، وأحرف المضارعة وأداة التعريف، ونحو ذلك.

ينظر: ٢٥٠ Dictionnaire de Linguistique George Mounin (والترجمة من).

(٤) ينظر: المصدر السابق - نفسه.

ثانيًا: التقسيم عند اليونان:

أما التقسيم عند اليونان فقد مرّ بمراحل متعددة. في بادئ الأمر قسّموا الكلام إلى قسمين كبيرين: (الاسم والفعل) وقد ميّز "أفلاطون" بينهما^(١)، ثم تناول "أرسطو" الحديثَ عنهما في كتابه "العبارة"^(٢). وكان تقسيمه -هذا- قائما على أساس منطقي فلسفي^(٣)؛ وهو فكرة الموضوع والمحمول، فالأسماء -عنده- هي التي تقبل أن تكون موضوعا، والأفعال هي التي تكون المحمول^(٤).

فعرّف الاسم على أنه « لفظة دالة بتواطؤٍ مجردة من الزمان، وليس واحدًا من أجزائها دالًّا على انفراده »^(٥). والملاحظ في حديثه عن الاسم:

١- أنه قصره على حالة الرفع فقط دون النصب والخفض، ويرى أن الحالتين الأخيرتين إنما هما من حالات الاسم (Poleseis) وليستا من الأسماء حقيقة^(٦)؛ فقال: « فأما الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا آخر مما أشبه ذلك، فليس يكون اسما لكن تصريفا من تصاريف الاسم »^(٧) وحاول التفريق بين ما هو من تصاريف الاسم وما هو اسم حقيقة فقال: « إلا أن الفرق بين تلك وهذه أنه إذا أضيف إلى الأسماء المصروفة كان، أو يكون، أو هو الآن، لم تصدق ولم تكذب، والاسم إذا أضيف إليه

(١) ينظر: Histoire de la linguistique (G. Mounin) p93 ، والنحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي): ٨٩

(٢) العبارة (أرسطو): ١١٠، ١٠٧، والبحث اللغوي عند العرب: (د. أحمد مختار عمر): ٤٧.

(٣) لكنه تناول تقسيما أوسع في كتابه (الشعر)، وسيأتي الحديث عنه في ص ٣٠٨ من هذا البحث. وينظر: المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية/٥٧-٥٨.

(٤) قضايا لسانية (د. عبد العزيز حليلي): ٩٢.

(٥) العبارة (أرسطو) في (النص الكامل لمنطق أرسطو): ١٠٧.

(٦) وردت كلمة (حالات) على معنى (Poleseis) عند الدكتور عبده الراجحي في كتابه (النحو العربي والدرس الحديث/٩٢) لكن الدكتور إسماعيل عمارة في كتابه (المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية/٨٥) أطلق عليها كلمة (الوقعة) مع إشارته إلى أنه لا نظير لها في اللسان العربي.

(٧) العبارة (أرسطو): ١٠٩.

واحد من هذه كان -أبدا- صادقا أو كاذبا ومثال ذلك (فلان) بالخفض كان أو لم يكن فإن هذا القول ليس يُعدّ صادقا ولا كاذبا»^(١).

٢- وقصر الاسم -كذلك- على حالة الإثبات دون النفي؛ فقال: «فأما قولنا (لا إنسان) فليس باسم، ولا وُضع له أيضا اسم ينبغي أن يسمّى به؛ وذلك أنه ليس بقول ولا سالبة، فليكن اسما غير محصّل»^(٢).

أما الفعل فقد أطلق عليه لفظ (الكلمة) وعرفها بأنها «ما يدلّ -مع ما تدلّ عليه- على زمان، وليس واحدا من أجزائها يدلّ على انفراده، وهو أبدا دليل ما يقال عن غيره»^(٣). ونذكر -كذلك- عند حديثه عن الفعل، أنه:

١- قصره على الفعل الدالّ على الزمان الحاضر، وأما الماضي والمستقبل فلا يُسميهما فعلا، وإنما هما -عنده- من زمن الفعل، قال: «قولنا (صحّ) الذي يدلّ على الزمان الماضي أو (يصحّ) الذي يدلّ على الزمان المستأنف ليس بكلمة، لكن تصريف من تصاريف الكلمة»^(٤).

٢- قصر -كذلك- الفعل على حالة الإثبات دون النفي قال -بعد أن مثّل للفعل بـ(صحّ)-: «وأما قولنا: (لا صحّ) أو قولنا: (أو لا مريض) فليستُ أسميه كلمة...»^(٥).

وهذا التقسيم الذي تطرق إليه "أرسطو" لم يستمر الحال عليه؛ إذ أضاف

(١) العبارة (أرسطو): ١٠٩.

(٢) المصدر السابق: ١٠٨-١٠٩.

(٣) أي: ألفا -أبدا- تدلّ على أمر موجود في غيره، ينظر: من كلام المحقق كتاب العبارة (د. فريد جبر): هامش (٥) ص ١١٠.

(٤) المصدر السابق -نفسه.

(٥) العبارة (أرسطو): ١١١، وينظر: النحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي) ٩٥.

(٦) المصدر السابق: ١١٠-١١١.

"السفسطائيون"^(١) أقساماً أخرى، كأداة التعريف (Article)، وميّزوا بين الاسم العام والعلم، وألحقوا الصفة بقسم الأسماء، وميّزوا كذلك بين الاسم والفعل من حيث دلالة الأول على الجنس والعدد ودلالة الثاني على الزمن والجهة (Temps et aspects)^(٢).

وكذلك الرواقيون، فقد زادوا على التقسيم الأرسطي قسماً رابعاً ثم خامساً، ثم قاموا بدراسة العدد، والمطابقة بين الاسم والفعل، وحالات الاسم الإعرابية، وحالات الفعل من حيث الصيغة والزمن^(٣).

و ظهر في المرحلة الأخيرة عالم النحو الإسكندري "دونيس دو تراكس" (١٧٠-٩٠) قبل الميلاد فقسّم الكلام اليوناني تقسيماً جديداً، وعلى يده بلغ التقسيم ثمانية^(٤):

- ١- Nom، وفي اللاتينية (Onoma): ويقصد به الاسم بما فيه الصفة.
- ٢- Verbe، وفي اللاتينية (Rhema)، ويقصد به الفعل، وترجمته الحرفية (الكلمة).
- ٣- Participe، وفي اللاتينية (metoche): ويقصد به اسم الفاعل والمفعول.
- ٤- Adverbe، وفي اللاتينية (epirrHEMA): وهو الظرف ويشمل حروف النداء.
- ٥- Pronom، وفي اللاتينية (ant'onymia): ويقصد به الضمائر.
- ٦- Article، وفي اللاتينية (arthron): ويشمل عندهم أداة التعريف واسم الموصول.
- Preposition، وفي اللاتينية (prothesis): ويقصد به هنا حروف الجر.
- ٧- Conjonction، وفي اللاتينية (s'yndesmos): ويقصد به الروابط.

(١) السفسطائيون، نسبة إلى السفسطة: وهي مدرسة يونانية عاصرت أرسطو، وكانت تتظاهر بالحكمة، وتقيم جدالها على القياس الباطل؛ ومن هنا أصبح كلمة (السفسطة) علماً على القياس المركب من مقدمات شبيهة بالحق أو شبيهة بالمقدمات المشهورة، كما ورد في تعريف الكفوي لها في (الكليات: ٨٩٤) وقد أفرد أرسطو كتاباً للردّ عليهم سماه كتاب المغالطة ينظر: ذلك الكتاب بتحقيق (د. فريد جبر): ٩٠٥/٢-١١٩٨.

(٢) قضايا لسانية (د. عبد العزيز حليلى): ٩٢.

(٣) البحث اللغوي عند العرب (د. أحمد عمر): ٤٧.

(٤) ينظر: Histoire de la linguistique (G. Mounin) p94 والنحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي) ٨٩، والمستشرقون ونظرياتهم في الدراسات اللغوية العربية (د. إسماعيل عمارة): ٥٦-٥٧، وقضايا لسانية (د. عبد العزيز حليلى): ٩٢.

الجانب الثالث: تقسيم الكلام عند نحاة العربية

لاحظ نحاة العربية أن الكلام يتألف من مجموع مفردات صوتية دلالية مستقلة أطلقوا عليها مصطلح (الكَلِمَة) وَيُنْطَقُ كَلِمَةً وَكَلِمَةً^(١)، وهي في ترابطها تؤدي إلى معنى مفيد يحسن السكوت عليه.

وعندما نرجع إلى مؤلفات النحو العربي يمكننا أن نلخص جهود نحاة العربية في دراسة الكلمة في عدة نقاط:

الأولى: تعريف الكلمة

لم نجد في حوزة أوائل نحاة العربية - وإن كنا ندرك مفهوم الكلمة عندهم - تعريفا صريحا لها، وإنما انبروا إلى تقسيمها مباشرة كما كان الحال عند سيبويه حين قال: «الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»^(٢). وهكذا استمر الحال عند النحاة اللاحقين، ولم يتطرق إلى تعريف الكلمة منهم إلا القليل^(٣).

فعرّفها الزمخشري بأنها «اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»^(٤) وبين الشارح^(٥) أن «اللفظة» الواردة في تعريف الزمخشري هي جنس للكلمة؛ لأنها تشمل المهمل والمستعمل بخلاف الكلمة فإنها لا تطلق إلا على المستعمل، ومن هنا كانت اللفظة أعم من الكلمة؛ حيث تشمل الكلمة وغيرها «فكل كلمة لفظة، وليس كل لفظة كلمة» وتبعه في ذلك ابن عقيل^(٦).

(١) الأولى حجازية، والثانية ممبمية. ينظر: العين (ك ل م) ٣٧٨/٥، والخصائص ١١٧/١، والمصباح المنير (الفيومي)، واللسان (ك ل م).

(٢) الكتاب: ١٤/١.

(٣) كما سيظهر ذلك عند تعريف أقسام الكلام (الاسم والفعل والحرف) عند النحاة.

(٤) المفصل (الزمخشري): ٦، وشرح المفصل (ابن يعيش): ١٨/١.

(٥) وهو ابن يعيش في شرح المفصل: ١٨/١-١٩.

(٦) ينظر: شرحه: ١٤/١.

وتبعه في ذلك الرضي مع الإشارة إلى أن الكلمة والكلام مشتقان من (الكَلَم): وهو الجرح؛ لتأثيرهما في النفس^(١).

وأما ابن مالك فقد عرفها بتعريف قريب من الأول؛ فقال: هي «لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوي معه»^(٢). وهذا ما اعتبره السيوطي أحسن الحدود، فقال: «وقد اختلفت عبارتهم في حد الكلمة وأحسن حدودها: قول مفرد مستقل أو منوي معه»^(٣)، مبيّناً أن قوله: (أو منوي معه) يشير إلى الضمائر المستترة وجوبا، كـ(أنت) في قولهم: (قُمْ)، أو جوازا نحو (هو) في قولهم: ذهب^(٤). كما أن لفظ (معه) يشير به إلى الفرق بين ما ينويه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة؛ لعدم توافر عنصر اللفظ فيها^(٥).

وهذا يعني أن مفهوم الكلمة عند هؤلاء النحويين: هو ما تحقق فيها ثلاثة أركان: الصوت، والاستقلالية، والدلالة المفردة^(٦).

ونجد مصطلح الكلمة عندهم مستخدماً في ثلاثة معانٍ^(٧):

- ١- اللفظ المفرد الذي لا يدلّ جزء منه على جزء معناه^(٨)؛ وهو المعنى الحقيقي والغالب لمصطلح الكلمة عند النحاة، ويقصد بالدلالة -هنا- الدلالة الوضعية.
- ٢- أحد جزئي العلم المضاف كلفظ (عبد) في نحو عبد الله، وهذا المعنى مجازي.

(١) شرح الكافية للاسترياذي: ٢/١، وينظر: العين (ك ل م) ٣٧٨/٥.

(٢) شرح التسهيل: ١/١.

(٣) همع الهوامع (السيوطي): ٤/١.

(٤) لكن ابن الخباز في كتابه (النهاية) ينكر إدخال الضمائر المستترة في مفهوم الكلمة. ينظر: المصدر السابق ٦/١.

(٥) ينظر: المصدر السابق -نفسه.

(٦) وذلك من حيث الوضع؛ ولهذا عرّف الجرجاني الكلمة بأنها: ((اللفظ الموضوع لمعنى مفرد)). التعريفات:

٢٣٨/١، وينظر مثل ذلك في التوقيف على مهمات التعاريف (محمد عبد الرؤوف المناوي): ٦٠٧/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل (ابن مالك) ٣/١، وأوضح المسالك: ١٤/١، وشرح ابن عقيل: ١٣/١، وهمع الهوامع:

٣-٤، وشرح الحدود النحوية (جمال الدين الفاكهي): ٢٥٥-٢٥٦، واللسان (ك ل م).

(٨) ينظر: شرح شذور الذهب (ابن هشام) ١٥-١٦.

٣- الكلام؛ أي (الجمل المفيدة)، وهو نادر، وقد ورد في قوله تعالى على هذا المعنى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ الآية^(١)

وبناء على استعمال "الكلمة" عندهم نجد أن أقل ما تكون عليه الكلمة في العربية حرف واحد^(٢)، وما كان كذلك لا سبيل إلى التكلم به وحده، وهذه الحالة قليلة في كلام العرب، وهي تكون في الحروف (الأدوات) والضمائر، ولا تكون في الاسم ولا الفعل^(٣).

الثانية: إجماعهم على التقسيم الثلاثي:

أشرت -فيما سبق- إلى أن سيبويه قسّم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف^(٤)؛ فعُدّ بذلك أول من أشار إلى التقسيم الثلاثي في العربية -وإن كانت ثمة روايات تشير إلى علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)^(٥)- ثم لم ينكر النحاة بعده هذا التقسيم، بل أجمعوا عليه، حكى ذلك الزجاجي^(٦)، وابن فارس^(٧)، وابن هشام^(٨)، ومجموعة من النحاة^(٩). إلّا أنه نُقل عن الفراء ما قد يشير إلى خروجه عن هذا الإجماع؛ وذلك عند

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) والمراد بالحرف هنا: الصامت مع الصائت؛ وهذا لا يكون إلّا في الحروف ذات الدلالة المستقلة، كضمير الرفع المتصل، واو الرفع.

(٣) ينظر: الكتاب ٢١٦/١-٢١٩، والمقتضب (للمبرد): ١٧٤/١، وما بعدها، وفي النحو العربي (قواعد وتطبيق) د. مهدي المخزومي: ١١.

(٤) ينظر: ص ٢٥٤ من هذا البحث.

(٥) ينظر: أمالي الزجاجي: ٢٣٨، والإيضاح (الزجاجي) ٤٢، والأشباه والنظائر (السيوطي): ٧/٢، وسبب وضع علم العربية (السيوطي): ٣١-٣٤.

(٦) قال في (الإيضاح: ٤١): ((وأول ما ذكره إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف)).

(٧) قال: ((أجمع أهل العلم أن الكلام على ثلاثة اسم وفعل وحرف)). الصاحي: ٨٩.

(٨) قال: ((وأعلموا أنهم أجمعوا -إلّا من لا يعتد بخلافه- على انحصارها في هذه الثلاثة)). شرح اللمحة (ابن هشام): ٢١٦، وينظر: شرح شذور الذهب: ١٧، والأشباه والنظائر (السيوطي): ٧١/٣.

(٩) ينظر: كشف المشكل (ابن حيدرة اليمني): ١٦٨/١، واللؤلؤة في علم العربية وشرحها (يوسف بن محمد السمرري): ٢٧.

إشارته إلى أن (كَلًّا) ليس واحدا من هذه الأقسام التي أشار إليها العلامة سيبويه، بل جعله نوعا واقعا بين الاسم والفعل^(١). لكن بعض العلماء أشار إلى أنه لا يفهم من كلامه هذا خرق الإجماع؛ لأنه لم يحكم على (كَلًّا) بأنها غير داخلة في الأقسام الثلاثة، وإنما توقف فيها، هل هي اسم أو فعل؟ وذلك لتعارض الأدلة عنده. والقول بأنها أحدهما أي (الاسم أو الفعل) ليس حكما بأنها غيرهما^(٢).

لكن -رغم حكاية الإجماع- وجدنا من العلماء من أشار إلى قسم رابع سماه (الخالفة)، ويريد به ما أطلق عليه جمهور النحاة لفظ (اسم الفعل)، وهذا ما اختلفت فيه أقوال العلماء إلى سبعة مذاهب:

- ١- منهم من يرى أنه اسم حقيقي، وهو ظاهر كلام سيبويه ومذهب جمهور البصريين^(٣)، وتبعهم ابن جني^(٤) والسيوطي^(٥).
- ٢- ومنهم من يرى أنه فعل حقيقي، ونسب ذلك إلى الكوفيين^(٦).
- ٣- ومنهم من يرى أن مدلوله لفظ الفعل لا حدث ولا زمان، بل تدلّ على ما تدلّ عليه الحدث والزمان^(٧).
- ٤- وقيل: هي اسم بمعنى الفعل، أي: أن دلالة على الحدث والزمان بالوضع لا بالصيغة كالفعل^(٨).

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى) ٢٥/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق - نفسه.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٤١/١، والمقتضب: ٢٠٢/٣، وشرح المفصل: ٢٥/٤، وجمع الموامع: ١٢١/٥، وشرح الأشموني: ١٩٥/٣.

(٤) ينظر: الخصائص ٣٤/٣-٥١.

(٥) ينظر: جمع الموامع ١١٩/٥.

(٦) ينظر: جمع الموامع ١٢١/٥، وشرح الأشموني: ١٩٥/٣.

(٧) المصدرين السابقين - نفسيهما.

(٨) شرح الأشموني: ١٩٥/٣.

٥- ومنهم من يميل إلى أنه قسمٌ رابعٌ مستقلٌ قسيمٌ للاسم والفعل والحرف، ونسب ذلك إلى أبي جعفر بن صابر، وسماه بـ (الخالفة)^(١).

٦- وقيل: هو اسم للمصدر ثم دخلها معنى الطلب^(٢).

٧- ومنهم من فصل في الأمر: فاعتبر ما استعمل منه ظرفاً أو مصدراً باقياً على اسميته نحو: رويد زيداً ودونك زيداً، وما عداه فعل كـ (نَزَالَ) و(صَهَ)^(٣).

الثالثة: أساس التقسيم عندهم:

لم يكن تقسيم النحاة الأوائل الكلمة جزافاً ولا اعتباطاً، وإنما كان قائماً على أسس كانوا يراعونها - وإن لم يصرحوا بها - ويمكن أن نستخلصها من تعريفاتهم لكل قسم. وهذا ما فعله النحاة من بعدهم؛ حين أشاروا إلى الأسس التي قام عليها تقسيم أسلافهم.

فمنهم من راعى الجانب النفسي في عملية الاتصال وما يراعيه المتكلم ويقصده من التعبير؛ فوجد أن التقسيم الثلاثي جاء بناءً على أن الكلام إنما وضع للتعبير عن المعاني التي تدور في النفس، ويُراد إيصالها إلى غيره، والمعاني التي يعبر عنها المتكلم ثلاثة: معنى يخبر به، ومعنى يخبر عنه، ومعنى يربط أحدهما بالآخر، ولا يوجد معنى رابع. فأطلق النحاة - حينئذ - على كل معنى اسماً خاصاً؛ فكان التقسيم بذلك ثلاثة. ثم أكد أصحاب هذا الاتجاه دليل الحصر في ثلاثة: بأن هذه الأقسام تعبر عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال، ولو كان ثمة قسم رابع لم يقف عليه النحاة لكان له معنى لا يمكن التعبير بإزاء ما سقط؛ فلا تتم عملية الاتصال^(٤).

ومنهم من راعى الجانب الدلالي للمفردات التي يتألف منها الكلام (الجملة)، فأشار في بيانه لأساس التقسيم وهو أن الكلمة: إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، فإن لم تدل فهي

(١) ينظر: المصدر السابق ١٢١/٥، وبغية الوعاة: ٣١١/١، وشرح الأشموني: ١٩٦/٣.

(٢) مع الموامع: ١٢١/٥.

(٣) شرح الأشموني: ١٩٥/٣-١٩٦، وأقسام الكلام العربي (د. فاضل الساقى): ٣٤-٣٥.

(٤) ينظر: الإيضاح ٤٢، وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٢٣، واللباب (المكبري): ٤٣/١.

الحرف، وإن دلت: فإمّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، فالأول الفعل والثاني الاسم^(١). وقال ابن إياز: «وهذا الوجه أقوى؛ لأنه يشمل على على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات»^(٢).

ومنهم من كان يراعي الجانب العقلي المنطقي، فبين بواسطة ذلك دليل الحصر؛ وهو أن المعاني ثلاثة^(٣): ذات وحدث ورابطة للحدث، فالذات: الاسم، والحدث: الفعل، والرابطة: الحرف^(٤).

وقد حاول بعض العلماء الذهاب إلى أبعد الحدود، والخروج عن دائرة العقل وحده إلى العقل (القياس) والاستقراء، فبينوا أن أساس التقسيم عند النحاة ثلاثة^(٥):

١- الأثر الذي أورده الزجاجي في أماليه بسنده المروي عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وفيه أنه قال: الكلام كله ثلاثة أشياء (اسم وفعل وحرف). وعليه قام إجماع النحاة^(٦).
٢- الاستقراء التام من أئمة العربية، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه، والذين من بعدهم.

٣- الدليل العقلي^(٧)، وسماه ابن هشام بـ (القسمة الدائرة بين النفي

(١) ينظر: شرح الكافية للاسترباذي ٧/١، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ٨٨/١، ومع الخوامع: ٧/١، والأشباه والنظائر: ٩/٢.

(٢) الأشباه والنظائر (السيوطي): ٨/٢.

(٣) والفرق بين الذين راعوا المعاني النفسية وبين هذا: أن في الأول يقصد المعاني المعبرة والمقصودة في الكلام، وفي هنا يقصد بها المعاني المنطقية المتمثلة في الجوهر والمعنى والرباط بينهما.

(٤) كشف المشكل (الحيدرة اليميني): ١٦٨، والأشباه والنظائر: ٨/٢.

(٥) ينظر: كشف المشكل (الحيدرة اليميني): ١٦٧-١٦٨، وشرح اللمحة (ابن هشام): ٢١١-٢١٢، والأشباه والنظائر: ٧/٢-٨، ومع الخوامع: ٧/١.

(٦) ينظر: هامش (٥) في ص ٢٥٦ من هذا البحث.

(٧) ويبدو أن مناسبة هذا التقسيم الثلاثي للعقل عند هؤلاء النحاة جعلهم يميلون إلى القول بتعميم التقسيم الثلاثي في جميع اللغات، كما كان الحال عند المترد في (المقتضب: ١٤١/١)، وتبعه في ذلك بعض النحاة. وكان من أدلتهم

والإثبات^(١)، وأشار في ذلك إلى تلك الأقوال السابقة في بيان أساس التقسيم.

الرابعة: دراسة النحاة لهذه الأقسام الثلاثة (الاسم والفعل والحرف):

تناول نحاة العربية دراسة هذه الأقسام الثلاثة دراسة لغوية نحوية مستفيضة؛ فاحتوت على نواحٍ متعددة تُوجي بشمولية تلك الدراسة لجوانبٍ كلام العرب كلّها، حتى لا يكاد يفلت منه شيء؛ حيث اشتملت على تعريف كل قسم، وذكر خصائصه وعلاماته، وأنواعه، مع البحث عن دلالة كل قسم في الكلام.

١- التعريف:

تعددت أقوال النحاة حول تعريف أقسام الكلمة الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) إلى درجة أوصلها بعض العلماء إلى ما يقرب من سبعين تعريفاً^(٢). وأورد ابن فارس وغيره مجموعة مهمة منها، مع مناقشتها بالتفصيل، ذاكرًا المآخذ على بعضها، ومختارًا ما يراه راجحاً^(٣).

والمهم في هذه التعريفات أنها تُنبئ في مجموعها عن نتائج ذات قيمة لغوية، وأهمها:

أن الكلام إذا كان مقصودًا به الإبانة عن الضمائر، ومحتاجًا إليه للخطاب والمحاورات فكل فريق يخاطب بلغته كخطاب من تأتبه في لغته؛ ولأن هذا تقسيم قائم على العقل وهذا ما يستوي فيه جميع الشعوب. لكن هذا لم يكن موقف جميع النحاة، بل وجد منهم من عارضه وبين أن التقسيم الثلاثي عند النحاة يقصد منه كلام العرب دون غيره. ينظر تفصيل ذلك في: الإيضاح (الزجاجي): ٤١.

(١) وهذا ما يسمى في أصول النحو بـ (السير والتقسيم)، وهو مسلك عقلي من مسالك التعليل في النحو العربي، وقد سبق تعريفه في ص ٢١١، من هذا البحث.

(٢) ينظر: أسرار العربية (ابن الأنباري) ٢٧.

(٣) وأرى - والله أعلم - أن المقام لا يقتضي سرد هذه التعريفات هنا. ومن أراد الوقوف عليها يجدر به الرجوع إلى المصادر الآتية: الكتاب: ١٢/١، والمقتضب: ١٤١/١، والصاحي (ابن فارس): ٨٩-٩٥، والأصول (ابن السراج): ٣٦/١، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ٩٢/١-٩٧، وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٢٧-٢٨، واللباب: (العكبري): ٤٥/١-٤٦، ٤٨، ٥٠-٥١، وألفية ابن مالك وشروحها، ونتائج الفكر (الأطهوي): ٧٨-٨٤، وشرح الحدود النحوية (جمال الدين الفاكهي): ٢٦٢-٢٧٢، وفي أصول اللغة والنحو (د. فواد حنا ترزي): ١٣٩-١٤٧.

النتيجة الأولى: أنها تشير إلى تطور المنهج الذي اتخذته النحاة حيال توضيح معاني المصطلحات الواردة في دراساتهم النحوية؛ فلم يُلقِ النحاة الأوائل اهتماما خاصا بتعريف تلك المصطلحات النحوية، كما نلاحظ ذلك عند إمام النحاة في مؤلفه المشهور الذي خلا -غالباً- من تعريف المصطلحات؛ حيث لم يتطرق إلى أدنى تعريف لبعض المصطلحات المهمة في الدرس النحوي، فلم يعرف الفاعل^(١)، ولا عرف الحال^(٢)، ولا البدل^(٣)، وكذلك لم يعرف الاسم وإنما اكتفى بالتمثيل له قائلا: « فالاسم: رجل، وفرس، وحائط »^(٤).

وحاول بعض النحاة تفسير هذا المنهج الذي سلكه سبويه بأن عدم تعريفه للاسم نابع عن ظن منه أنه غير مُشكِّل^(٥). وقدر رأى بعضهم أن سبويه لم يتطرق إلى تعريف الاسم؛ لأنه لا حدّ له^(٦).

ثم ظهرت -في المنهج النحوي- محاولات ترمي إلى وضع حدود لتلك المصطلحات، وذلك بفعل تأثر النحاة بأصول الفقه الذي طالما كان علماءه يركّزون عنايتهم الفائقة، ويبدلون كل مجهوداتهم لوضع تعريفات للمصطلحات الأصولية، وكان مفهوم التعريف عندهم مقصورا على مجرد تمييز المحدود عن غيره، وهذا ما نجده واضحا في منهج نحاة هذه المرحلة؛ حيث اكتفوا في تعريفاتهم بسرد العلامات التي تميّز المحدود عن غيره؛ وهذا ما صرح به العكبري، فقال: « والقصد من الحد أن تميّز المحدود عما يشاركه »^(٧)، ويقول ابن

(١) ينظر: الكتاب: ١/٣٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤٤، ٣٤٠-٣٤٦.

(٣) ينظر: ١/١٥٠.

(٤) المصدر السابق: ١/١٢.

(٥) ينظر: الإيضاح (الزجاجي) ٤٨.

(٦) ينظر: أسرار العربية (ابن الأنباري) ٢٨.

(٧) اللباب: ١/٤٥.

الحاجب ت(٦٤٦هـ): «أقول لقائل أن يمنع أن المحدود يلزم أن يدلّ على كلّ ما ذكر في حده بل يكفي أن يكون فيه ما يذكر في حدوده...»^(١).

وهذا يعني أن المهم في التعريف هو تمييز المحدود وليس تصويره والإحاطة بجميع جوانبه^(٢). وهذا المفهوم نجده واضحا في تعريف الفراء للاسم بأنه: «ما احتمل التنوين أو الإضافة، أو الألف واللام»^(٣).

وكذلك في تعريف الأخفش حين قال: «إذا وجدت شيئا يَحْسُنُ له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يُشْتَى وَيُجْمَع، نحو: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يُمنع من الصرف فاعلم أنه اسم»^(٤).

وفي تعريف الزجاجي كذلك: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول»^(٥)^(٦).

وفي قول ابن هشام الضرير ت(٤٠٩هـ): «الاسم: ما دخل عليه حرف من حروف الخفض»^(٧).

ومنه كذلك قول عبد القاهر الجرجاني: «حدّ الاسم: ما جاز الإخبار عنه»^(٨).
ومنه تعريف بعضهم الفعل بأنه: «ما أسند إلى غيره، ولم يسند غيره إليه»^(٩).

(١) شرح الكافية (الاسترباذي): ١/١٩٨.

(٢) ينظر: شرح الحدود النحوية (الفاكهي) ٧٣.

(٣) الصاحبي: ٩٠.

(٤) المصدر السابق - نفسه.

(٥) وقد نسب المبرد مثل هذا التعريف إلى سيبويه، ينظر: المصدر السابق ٨٩.

(٦) الإيضاح: ٤٨، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١/٩٠.

(٧) الصاحبي: ٩٠.

(٨) شرح الجمل (عبد القاهر الجرجاني) نقلا عن: مسائل خلافية في النحو (العكيري): ٥١.

(٩) اللباب (العكيري): ١/٤٨.

ومنه قول ابن السراج في الحرف بأنه: « ما لا يجوز أن يُخبر عنه ولا يجوز أن يكون خبراً »^(١)

فالملاحظ في هذه التعريفات أن أصحابها كانوا يعتمدون في تعريف المصطلح النحوي على ذكر علاماته، مع إدراكهم أن تلك العلامات لا تشمل كل ما هو داخل تحت هذا المصطلح، وإنما يُعرّف بها الأكثر، كما أشار إلى ذلك ابن السراج^(٢)، وفهم من كلام ابن هشام^(٣).

وفي القرون المتأخرة وجدنا أن تعريفات النحاة - في غالبها - اضطبغت بالمنطق والعقل، من جرّاء ميل بعضهم إلى أن مجرد ذكر العلامات - كما اتضح - لا يكفي لحصر جميع أفراد المحدود، ولا ينفي - كذلك - ما عداها عن الدخول في الحد. ومن هنا سعوا وراء إيجاد تعريفات جامعة ومانعة، ثم ذكر العلامات عند الحاجة إلى ذلك.

وهذا يعني أنه لم تعد الغاية في تعريف المصطلحات النحوية عند هؤلاء مقصورةً على مجرد « تمييز المحدود عن غيره بذكر شيء مما فيه، بل لا بد من جمع أفراد المحدود وإدخالها فيه، ونفي ما عداها »^(٤).

وهذه النظرية الجديدة في منهج التعريف ظهرت واضحة في ردّ ابن عصفور على تعريف الزجاجي - السابق - الذي اقتصر على ذكر علامات الاسم المهمة -، فقال: « وهذا الحدّ فاسد؛ لأنه ليس بجامع، ومن شرط الحدّ أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شيء، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود »^(٥).

(١) الأصول (ابن السراج): ٣٧/١.

(٢) ينظر: الأصول (ابن السراج) ٣٨/١.

(٣) وذلك عند ما ذكر ثلاثاً من علامات الاسم في كتابه (شرح شذور الذهب: ٢٣) فقال: « وهذه هي أنفع علامات الاسم، وبها تعرف اسمية ما ». فلم يذكر بذلك العلامات التي تشمل جميع الاسم، نحو كيف.

(٤) شرح الحدود النحوية (الفاكهي): ٧٣.

(٥) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ٩٠/١.

وفي السياق نفسه يقول خالد الأزهرى ت(٩٠٥هـ) «المقصود من الحدّ تصور ماهية المحدود، وهي لا تُتصوّر إلا بجميع أجزاء الحدّ»^(١).

ومن التعريفات التي تأثرت بالمنطق قول بعضهم: «الاسم: صوت دال باتفاق على معنى غير مقترن بزمان»^(٢). وقد نسب مثل ذلك إلى الزجاج، وأنه قال: «الاسم صوت مقطّع، مفهوم، دال على معنى، غير دال على زمان ولا مكان»^(٣).

ومنه كذلك تعريف بعضهم الاسم بأنه «صوت موضوع دال باتفاق على معنى بلا زمان، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه»^(٤).

ومنه تعريف ابن عصفور الاسم بأنه «لفظ يدلّ على معنى في نفسه، ولا يتعرض ببنيته للزمان، ولا يدلّ جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه»^(٥).

وظاهرة التأثير بالمنطق في هذه التعريفات ونحوها: هي ما نلاحظه من شدّة حرص أصحابها على أسس التعريفات المنطقية المتمثلة في إيراد جنس المحدود^(٦) أولاً ثمّ فصله^(٧)، ولهذا قال ابن الخشاب ت(٥٦٧هـ): «يجب أن يوضع في أوّل الحدّ جنس المحدود الأقرب، ثمّ يؤتى من بعده بالفصول التي تميّز المحدود من الأنواع المشاركة له في جنسه»^(٨).

(١) التصريح بمضمون التوضيح: ٣٦٧/١.

(٢) الإيضاح (الزجاجي): ٤٨.

(٣) الصاحي: ٩٢.

(٤) الإيضاح: ٤٨.

(٥) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١٩٤.

(٦) الجنس: في اللغة الضرب من كل شيء. وهو عند المنطقيين: كلّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو، أو أي شيء هو في جوهره، كالحیوان بالنسبة للإنسان. التعريفات (الجرجاني): ١٠٧، والمحدود الأنيفة (زكرياء الأنصاري): ٧٢، والتعاريف (محمد عبد الرزاق المناوي): ٢٥٦.

(٧) والفصل: كلّ يحمّل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره، كالناطق والحاس بالنسبة إلى الإنسان. التعريفات (الجرجاني): ٢١٤، والتعاريف (المناوي): ٥٥٨.

(٨) المرجل: ٧، وينظر: شرح الحدود النحوية (الفاكهي): ٧٤-٧٥.

لكن هذا التأثير بالمنطق والخضوع له خضوعاً تاماً لم يكن عاماً في صفوف نخبة هذه المرحلة، حيث وجدنا منهم مَنْ رفضه رفضاً تاماً، وردّ عليه ردّاً شديداً؛ كما نجد في كلام الزجاجي عند تعليقه على بعض التعريفات المنطقية: «وليس هذا الحدّ من ألفاظ النحويين وأوضاعهم، وإنّما هو من كلام المنطقيين، وإن كان تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم؛ لأنّ غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح...»^(١)، والظاهر من كلامه أن رفضه -هذا- مبني على الاختلاف بين النحو والمنطق في الغرض، وقد تبعه في ذلك مجموعة من النخبة^(٢).

-والنتيجة الثانية التي يمكن أن تستنبط من هذه التعريفات أن جُلّها -إن لم نقل كلّها- تشير إلى دلالة الاسم على الحدث دلالة مستقلة، ودلالة الفعل بهيئته على الحدث كذلك وعلى الزمان.

لكنّ وُجد خلافٌ بين العلماء في دلالة الحرف؛ من حيث استقلالها أو عدم استقلالها. ويبدو أن منشأ هذا الخلاف راجع إلى الاختلاف في تفسير مراد سيبويه من قوله: «وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»^(٣)؛ حيث فسّره السيرافي ت(٣٦٨هـ) قائلاً: «وإن سأل سائل فقال: لِمَ قال: وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له: إنّما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل»، فوضح في شرحه أن للحرف دلالةً، ولكنها غير مستقلة، بل هي مرتبطة بالاسم أو الفعل. وهذا هو مذهب جمهور النحويين^(٤).

لكن تفسير ابن فارس لكلام سيبويه -السابق- في الحرف بـ«أنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل، نحو قولنا: (زيد منطلق) ثم نقول: (هل زيد منطلق) فأفدنا بـ(هل)

(١) الإيضاح (الزجاجي): ٤٨.

(٢) ينظر: شرح الحدود النحوية (الفاكهي) ٧٤-٧٥.

(٣) الكتاب: ١٢/١.

(٤) ينظر: مع المراجع ٨/١.

ما لم يكن في (زيد) ولا (منطلق) «^(١) فهم منه: أن للحرف معنًى مفهوماً في غير الفعل والاسم، وبناء على ذلك ذهب بهاء الدين بن النحاس إلى أن الحرف دالٌّ على معنى في نفسه^(٢)، وتبعه في ذلك أبو حيان في شرح التسهيل^(٣).

وحجة ابن النحاس في ذلك: أن معنى الحرف يعدّ صحيحاً ثابتاً وإن خوطب به من لا يفهم معناه كما لو خوطب بالاسم والفعل من لا يفهم معناهما، فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له؛ فالحرف -إذا- في حالتي المعرفة والجهل له موضوع لغوي مستقل، كما إذا خوطب -مثلاً- بـ«هَلْ» من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذلك سائر الحروف. لكن ابن النحاس مع ذلك يقرّ بأن دلالة الاسم والفعل أتمّ من الحرف؛ لأن المعنى المفهوم من الحرف مع غيره أتمّ من المفهوم منه حال الأفراد، بخلاف الاسم والفعل؛ إذ المفهوم منهما في التراكيب هو عين المفهوم منهما في حال الأفراد^(٤).

وقد حاول العلامة الأطهوي -في أثناء تعريفه للحرف- الجمع بين القولين، فعرف الحرف بأنه «ما دلّ على معنى غير مستقل بالفهم، ولا مقصود بالملاحظة، بل آلة وتابع لفهم حال غيره وهو (التعلق)، حتّى إذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلاً»^(٥).

ووجه الجمع بين القولين السابقين يتّضح في المثال الذي أورده؛ وهو قولهم: (سرت من البصرة) فبيّن أن (من) هنا يدلّ على ابتداء شيء مخصوص يُلاحظ بين (السير) و(البصرة)؛ فيتوقف معرفة معنى (من) على معرفة حالهما؛ ولذا لا يصلح أن تحكم عليه وبه؛ لأنه غير مستقل، لكن يكون لـ(من) معنى مستقلّ قابلٌ للحكم عليه وبه إذا لوحظ ذلك الابتداء قصداً؛ ودلالة (من) هنا: ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا. وهذا يعني أن

(١) الصاحي: ٩٥.

(٢) ينظر: شرح اللّحة (ابن هشام) ٢١٤-٢١٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق -نفسه، والأشباه والنظائر (السيوطي): ٩/٢، ومعجم الهوامع: ٨/١-٩.

(٤) ينظر: المصادر السابقة -نفسها-.

(٥) نتائج الفكر (الأطهوي): ٨٣.

تلك الدلالة لا تظهر مستقلة عن معنى الاسم والفعل إلا بعد ذكر المتعلق^(١). وهذه المحاولة من الأطهوي غاية في الدقة والفطنة، وقد وُفق -والله أعلم- في هذا الجمع.

٢- الخصائص (العلامات):

لما انتهى النحاة من تعريف كل من أقسام الكلمة انبروا إلى تناول الخصائص أو العلامات التي تميز كل قسم عن الآخر، حتى يكون ذلك تكملة للتعريف وتوضيحا له^(٢). وقد تتبع العلامة السيوطي (رحمه الله) تلك الخصائص في كتب النحو، وأدرك أن العلامات المذكورة في تمييز الاسم عن غيره تربو على ثلاثين؛ وهي كالآتي:

منها الجر، وحروفه، والتنوين، والنداء، وأل التعريف، والإسناد، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه، وعود الضمير إليه، وإبدال اسم صريح منه، والإنجاز به مع مباشرته الفعل، وموافقة ثابت الاسم في لفظه ومعناه، ونعته، وجمعه تصحيحا، وتكسيه، وتصغيره، وتثنيته، وتذكيره، وتأنيثه، ولحوق ياء النسبة به، وكونه فاعلا، أو مفعولا، وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء عليه، وواو الحال، ولحوق ألف الندبة به، وترخيمه، وكونه مضمرا، وعلماء، أو مفردا منكرا، أو تمييزا، أو منصوبا حالا^(٣). وزاد بعضهم: إسناد النفع والضرر، فكل ما ضرّ ونفع فهو اسم^(٤).

وأما الفعل فيتميز عند النحاة^(٥) بـ: تاء الفاعل، وألفه، وواوه، وبيائه، وتاء التأنيث

(١) ينظر: نتائج الفكر ٨٣.

(٢) ينظر: الأصول (ابن السراج) ٣٧/١-٣٨، واللمع في العربية (ابن حني): ٤٥-٤٦، والمفصل (الزنجشيري): ٦. وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٢٧، وأوضح المسالك: ١٤/١-٢٢، وشرح شذور الذهب (ابن هشام): ٢٠-٢٣. وشرح ابن عقيل: ١٦/١-٢١، واللؤلؤة في علم العربية وشرحها (يوسف السمرمري): ٣١-٣٦، وجمع الهوامع: ٩/١-١٤.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٩/٢.

(٤) عزرا الزجاجي في (الإيضاح: ٤٩)، وابن فارس في (الصاحي: ٩٠) هذه العلامة إلى الأخفش.

(٥) ينظر: الأصول (ابن السراج) ٣٩/١، واللمع في العربية (ابن حني): ٤٦، وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٢٨، وأوضح المسالك: ٢٢/١-٢٤، وشرح شذور الذهب: ٢٤-٢٧، وشرح ابن عقيل: ٢٢/١-٢٣.

الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، ودخول النواصب، والجوازم عليه، وكذلك نون التوكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، والتصرف^(١).
وأما الحرف فقد جعلوا علامته: ألا يقبل شيئا من خواص الاسم، ولا الفعل^(٢).
٣- الأنواع:

ثم إنهم تناولوا - بالتفصيل - تفريع أقسام الكلمة (الاسم والفعل والحرف)؛ وذلك بالحديث عن الأنواع التي تدرج تحت كل قسم، ويبتأ أن مفهوم الاسم في العربية يندرج تحته عدة أنواع منها: اسم الجنس كـ(رجل و فرس)، والعلم كـ(محمد وإبراهيم) والضمير كـ(أنت ونحن)، والصفة (وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة المصدر) واسم الفعل كـ(صه وهيهات)، واسم الإشارة كـ(ذا وذو)، واسم الموصول كـ(الذي والتي)، واسم الاستفهام نحو (ماذا وكم)، واسم الشرط كـ(من ومهما)، والظرف كـ(الصباح وفوق)^(٣).
وأما الفعل فلكونه مرتبطا بأحد الأزمنة الثلاثة عند النحاة (الماضي والحاضر والمستقبل) جعلوا لكل زمان قسم يعرف به.

وهو ثلاثة أقسام عند البصريين: الماضي والمضارع والأمر، خلافا للكوفيين والأخفش الذين أسقطوا الأمر من أقسام الفعل؛ لأنهم يرونه مقتطعا من المضارع، وهو عندهم مُعَرَّبٌ بلام مقدرة^(٤)، وتبعهم في ذلك ابن هشام

(١) وهو: تغيير صياغته لاختلاف الزمان، واستثنى من ذلك: نعم وبس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحيدا. وزاد ابن الصائغ: قلما، ويذر، ويدع، وتبارك الله، وفي كلها خلاف بين أئمة النحو واللغة. ينظر: أسرار العربية (ابن الأنباري) ٢٨، ومسائل خلافية في النحو (العكبري): ٦٩-٧٠، ومغني اللبيب: ٧٠/١ وشرح شذور الذهب: ٢٦-٢٧، والأشباه والنظائر (السيوطي): ١٦/٢، والإنصاف (ابن الأنباري): ٩٦/١-١٢٦.

(٢) ينظر: اللمع في العربية (ابن جني): ٤٦، وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٢٨، وأوضح المسالك: ٢٢/١-٢٤، وشرح شذور الذهب: ٣١، وشرح ابن عقيل: ٢٢/١-٢٣. والأشباه والنظائر: ١٥/٢.

(٣) ينظر: المفصل (الزمخشري): ٦، وما بعدها، وكذلك في مواضع مختلفة من شروح الألفية.

(٤) ينظر: معاني القرآن (الفراء) ٤٦٩/١، والأصول (ابن السراج) ٣٨/١، والإنصاف (ابن الأنباري): ٢٤٥/٢، وأوضح المسالك ٢٧/١-٢٨، وشرح ابن عقيل: ٢٤/١، والتصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى): ٤٤/١،

وقوّاه^(١).

لكن بعض النحاة - فراراً من الخلاف - قسموا الفعل إلى ماض وحاضر ومستقبل. والماضي عندهم: ما قرُن به الماضي من الأزمنة، نحو: قام أمس. والحاضر: ما قرُن به الحاضر من الأزمنة، نحو: هو يقرأ الآن. والمستقبل: ما قرُن به المستقبل من الأزمنة، نحو سينطلق غداً^(٢)، والأمر عندهم داخل دائماً في المستقبل؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل^(٣)؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ الآية^(٤). وقد أوجد الفراء قسمًا آخر من أقسام الفعل أطلق عليه لفظ «الفعل الدائم» وتبعه في ذلك الكوفيون^(٥).

ويُقصد بالفعل الدائم عندهم: اسم الفاعل المتطلب المفعول، أي: اسم الفاعل العامل حين يستعمل مع ضمائمه في الكلام^(٦)؛ ويدل على ذلك ما أورده الزجاجي في مجالس النحويين: «قال ثعلب: كلّمْتُ ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء يناقض

والأشباه والنظائر (السيوطي): ١٥/٢، وشرح الحدود النحوية (الفاكهي): ٢٦٧، ونظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي (د. أميرة علي التوفيق): ٤٤-٥٣.

(١) وقد استدل في كتابه (معني اللبيب: ٢٥٤/١) على صحة مذهب الكوفيين بعدة أدلة، وهي كالآتي:

- ١- لأن للأمر معنى حقّه أن يُؤدّى بالحرف.
- ٢- ولأنه أخو النهي ولم يدلّ عليه إلّا بالحرف.
- ٣- ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارجًا عن مقصوده.
- ٤- ولأن العرب قد نطقوا بذلك الأصل، كقول الشاعر:

لَنَقُمُ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ كَمَا لَتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ.

وينظر: التصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى): ٤٤/١.

(٢) ينظر: الأصول (ابن السراج) ٣٧/١، واللمع في العربية (ابن جني): ٦٩-٧٠، واللباب (العكبري): ٤٩/١، والأشباه والنظائر (السيوطي): ١٥/٢.

(٣) ينظر: مع الهوامع ١٥/١.

(٤) الأحزاب: ١.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ١٦٥/١، ومجالس ثعلب: ٤٦٣/٢ ومجالس العلماء (الزجاجي) ٣١٨، ٣٤٩.

(٦) ينظر: الفعل زمانه وأبنته (د. إبراهيم السامرائي) ص ١٩، وأقسام الكلام العربي (د. فاضل الساقى): ٧٣.

يقول: (قائم) فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه، فإن كان فعلا لم يكن اسما، وإن كان اسما فلا ينبغي أن يُسميه فعلا. فقلت^(١): الفراء يقول: (قائم) فعل دائم لفظه لفظ الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب، فيقال: (قائم قياما وضارب زيدا) فالجهة التي هو فيها اسم ليس فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس فيها اسما^(٢).

والفعل الدائم عندهم يشمل كذلك صيغة المفعول العامل، وكذلك المصدر؛^(٣) كما نرة في قول الفراء: «... وأنت تقول في الأفعال فتوحّد فعلهما بعدهما، فتقول: إقبالك وإدبارك يشق عليّ، ولا تقول: أخوك وأبوك يزورني»^(٤). فكانت الأقسام بذلك عند الكوفيين ثلاثة: الفعل الماضي، والفعل المضارع، والفعل الدائم.

وأما الحرف فقد قسموه إلى ثلاثة أقسام^(٥):

- ١- المختص بالاسم، كحروف الجر، وإن وأخواتها.
 - ٢- والمختص بالفعل، كالنواصب والجوازم.
 - ٣- والمشارك بينهما، كـ(هل)، وحروف العطف، وهزة الاستفهام. وسمى بعض العلماء^(٦) هذا النوع بـ"المهمل"؛ لأن الأصل في كلّ حرف مختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كلّ حرف لا يختص ألاّ يعمل فكان مهملا.
- لكن يُستثنى من هذا الأصل: (ما، ولا) فإنهما تعملان برفع الاسم ونصب الخبر مع كونهما غير مختصين؛ إذ هما تدخلان على الاسم والفعل. وكذلك (قد، والسين، وسوف)

(١) أحسبه ثعلب.

(٢) مجالس العلماء: ٣٤٩.

(٣) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته (د. إبراهيم السامرائي) ١٩، وفي النحو العربي نقد وتوجيه (د. مهدي المخزومي):

١١٨، وما بعدها نقلا بواسطة: نظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي (د. أميرة علي التوقيف): ٥٠.

(٤) معاني القرآن (الفراء): ٤٥/١.

(٥) ينظر: الأصول (ابن السراج) ٥٤/١-٥٦، وأسرار العربية: ٢٨، وأوضح المسالك: ٢٥/١-٢٦، وجمع الهوامع:

٢٧/١، والأشباه والنظائر: ١٨/٢.

(٦) وهو أبو التركات الأنباري في كتابه (أسرار العربية: ٢٨).

فإنها من الحروف المختصة بالأفعال ومع ذلك لم تعمل. ومنه كذلك (أل التعريف) فإنها لا تعمل رغم اختصاصها بالدخول على الاسم^(١).

٤- الدلالة:

لم يكن عمل النحاة في دراسة أقسام الكلمة مجرد وصف أو وضع قواعد معيارية، وإنما شمل أيضا الحديث عن الدلالة اللغوية لكل قسم.

أما دلالة الاسم: فبينوا أنه يدلّ في حين واحد على مسماه، وهذا المسمى^(٢):

- قد يكون ذاتا، نحو: زيد ورجل وفرس، وهذا النوع يسمى (اسم العين)^(٣).
- وقد يكون غير ذات، كالقيام، والجلوس، وهذا يُسمى (اسم معنى)^(٤).
- وقد يكون دالا على صفة في الذات، كاسم الفاعل والمفعول؛ نحو: قائم وقاعد ومضروب. وهذا يُسمى (وصف عين)^(٥).
- وقد يكون دالا على صفة في غير الذات، كجليّ وخفيّ، وهذا النوع يُدعى (وصف معنى).

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢٥/١-٢٦.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) ٨٩/١، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٢٦/١، وجمع الهوامع: ١٤/١.

(٣) وعرفه ابن يعيش في (شرح المفصل: ٢٦/١) بأنه: ما كان شخصا يدركه البصر. وقسمه بعض العلماء إلى خمسة أقسام أوردها ابن فارس في كتابه (الصاحي: ٩٧) وهي:

- ١- اسم لازم، نحو: إنسان، وسماء.
- ٢- واسم مفارق، نحو: زيد وعمرو.
- ٣- واسم مشتق، نحو: دابة، وكاتب.
- ٤- واسم مضاف، نحو: ثوب عمرو.
- ٥- واسم مشبه، نحو: رجلٌ حديدٌ وأسد.

(٤) وهو ما يدرك بالعقل دون الحاسة، وهو عبارة عن المصادر، كالعلم، والقدرة. شرح المفصل: ٢٦/١.

(٥) والوصف هنا: هو ما كان مأخوذا من الفعل.

فأما الفعل، فقد أشاروا إلى أنه يدل على: الحدث، والزمان، والخبر، والأمر، والنهي، والطلب، وغير ذلك من المعاني^(١). كما أنهم أشاروا إلى أن الفعل يعمل الرفع في كل اسم وليه، وإذا وليه بعد أن استغنى بالاسم المرفوع (الفاعل) فإنه يعمل فيه النصب^(٢). وأما الحرف فلما لم تكن له دلالة مستقلة عن الاسم والفعل عند الجمهور^(٣) تطرقوا إلى الدور الذي يقوم به في سلسلة الكلام، ويبنوا أنه قد يدل على معنى في الاسم كالألف واللام، أو في الفعل كحروف نصب المضارع والسين وقد، أو قد يؤدي وظيفة الربط بينهما كحرف الجر في نحو قولهم: مررت بزيد، أو قد يربط بين اسمين أو فعلين كحروف العطف، أو بين جملتين كحروف الشرط.

كما أنهم أشاروا إلى أنه قد يكون له دور لفظي دون أن يكون دالا على معنى جديد في الكلام كـ(أن). وربما لا يكون له دور لفظي ولا معنوي كـ(لام الابتداء) وكذلك (الميم)^(٤) في قوله تعالى^(٥): ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٦).

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) ٨٩/١.

(٢) ينظر: الأصول (ابن السراج) ٥٤/١.

(٣) ينظر: الخلاف في ذلك في ص ٢٦٥-٢٦٧ من هذا البحث.

(٤) وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن "لام الابتداء" تفيد التقوية وكذلك "الميم" في الآية المذكورة أعلاه؛ ولهذا، فإن هذا الكلام يحتاج إلى نوع من التفصيل، ويبدو أن مرادهم من هذا: هو نفي إفادة المعنى المعجمي أو المعنى النحوي، وهذا صحيح.

(٥) ينظر: الأصول (ابن السراج) ٤٢/١-٤٣، وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٢٨-٢٩، والأشباه والنظائر: ١٨/٢-

١٩، والنحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي): ٢٢٤.

(٦) آل عمران: ١٥٩.

المبحث الثاني: الكلمة في علم اللغة الحديث:

أولاً: مفهوم الكلمة في علم اللغة

يعدّ تعريف الكلمة من المشكلات التي واجهت اللسانيين المعاصرين، فقد عجزوا - حتى الآن - عن الوصول إلى تعريف مقنع، بحيث يكون جامعاً ومانعاً للكلمة وأنواعها. فتعددت التعريفات إلى درجة أنها وصلت أحد عشر تعريفاً^(١).

والمهم في هذه التعريفات أنها في مجموعها تشير إلى الجانب الذي كان يراعيه كل عالم في دراسته للكلمة.

فمنهم من راعى جانب الصوت، كما نجد ذلك بوضوح عند "سويت" في قوله: «الكلمة صوتياً: هي مجموعة نبرية»^(٢).

وكما نجد - كذلك - عند "فيرث" (Firth) في تحديده الكلمة عن طريق التقابل الاستبدالي (substitution counters) الذي يعني: أن استبدال الأصوات أو حذفها يؤدي إلى وجود كلمات جديدة، وعلى هذا النحو يؤدي تغيير أي عنصر من عناصر الكلمة إلى خلق كلمة جديدة، كما نجد مثلاً في كلمة (pin) فإنها قد تصبح - بناء على هذه النظرية - (bin) أو (pan) أو (pit) وبالإضافة إليها تصير (spin) وبالحذف تصير (in)، ومثال ذلك في العربية كلمة (قال)، فإنها تصير - بناء على هذه النظرية - (جال) و(صال) و(مال) و(بال) و(قيل)، وبالإضافة تصير (يقال) وبالحذف تصير (آل)، وهكذا^(٣).

وقد عرّف "ماتيسْيُوس" (Mathesius) الكلمة بأنها «أصغر وحدة صوتية متتابعة لا يمكن أن ترتبط بأي وحدات أخرى»^(٤).

(١) ينظر: دور الكلمة في اللغة (ستيفن أولمان) ٤٩، وتعريف الكلمة (جول لازكريوس): ٥١، والكلمة (د. حلمي خليل): ١٤.

(٢) تعريف الكلمة (جول لازكريوس): ٥١.

(٣) ينظر: دور الكلمة في اللغة (أولمان) ٤٩، والكلمة (د. حلمي خليل): ١٤-١٥.

(٤) الكلمة (د. حلمي خليل): ١٦.

لكن الغالب منهم ركّزوا عنايتهم. في تعريف الكلمة على جانبين أساسيين هما: جانب الصوت (الشكل اِثْراجي) والمعنى (المضمون الداخلي). كما نجد ذلك في تعريف "بُلومفيلد" للكلمة بأنها « أصغر صيغة حرّة »^(١)، أي: أنها أصغر وحدة كلامية قادرة على القيام بدور نطق تام من حيث الشكل والمعنى^(٢).

و منه كذلك التعريف الذي اختاره "أولمان"، وهو أن الكلمة « أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة »^(٣)، وهذا تعريف مبني كذلك على مراعاة المعنى الوظيفي للكلمة^(٤) كما أنه قائم على أساس التفريق بين اللغة والكلام^(٥). وعلى هذا المنوال عرّف "فَاشِيك" (Vachek) الكلمة بأنها « جزء من الحديث الكلامي، له صلة بالواقع الخارجي عن اللغة، ويمكن اعتبارها وحدة غير قابلة للتقسيم، ويتغير موضعها بالنسبة لبقية الحدث الكلامي »^(٦). ومنهم من راعى جانب الاستعمال التحوي كما في تعريف "أنطوان ميه" للكلمة بأنها: « ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأن يستعمل استعمالاً نحوياً »^(٧)

إلا أن هذه التعريفات التي وضعها علماء علم اللغة الحديث لم تسلم من الاعتراضات، وأهمها ما ذكرها "كرْمسكي"، وهي كالآتي:

- ١- أنها تبالغ في إعطاء أهمية بالغة للملامح الصوتية (phonetique) أو الملامح الدلالية (sematique) فقط دون النظر في طبيعة العلاقة بين الصوت والدلالة.
- ٢- أو أنها لا تقدر أهمية علاقة الكلمة بالجملة وعلاقة الجملة بالكلمة.

(١) دور الكلمة في اللغة (ستيفن أولمان): ٤٩، والكلمة (د. حلمي خليل): ١٤، واللسانيات العامة: (مصطفى حركات): ٤٨.

(٢) المصادر السابقة - نفسها -.

(٣) دور الكلمة في اللغة (أولمان): ٤٩.

(٤) يقصد بالمعنى الوظيفي: ذلك المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي. ينظر: قضايا لسانية (د. عبد العزيز الحليلى): ١٠١.

(٥) وقد سبق الحديث عن ذلك بالتفصيل في ص ١٣٥-١٣٦ من هذا البحث.

(٦) الكلمة (د. حلمي خليل): ١٦.

(٧) اللغة (فندريس): ١٢٤.

٣- وأنها لا تفرّق بين خصائص الكلمة من الناحية اللغوية وبين أهميتها من الناحية الدلالية.

٤- وأنها لا تراعي التفريق بين تعريف الكلمة واللغة في حالة التطور وبين تعريفها واللغة في حالة الاستمرار أو الثبات^(١).

ومهما يكن من شيء فإن تعدد التعريفات، واختلاف مشاربها، والاعتراضات الموجهة إليها توحى - في جملتها - بالصعوبة التي وجدها الباحثون المعاصرون في تحديد الكلمة إلى درجة يؤس بعضهم وصرّح بأنه "ليس للكلمة إذا حدّ عام للكلمة"^(٢).

وقد أرجع "فندريس" تلك الصعوبة إلى وجود بعض المورفيمات^(٣) التي تشبه الكلمة إلى درجة تستعمل بصورة مستقلة؛ كالكلمة في أسلوب التأكيد، كما نجد في نحو: vous (أنتم) و nous (نحن)^(٤) مع أن الفرق بين المورفيم والكلمة واضح عنده^(٥). وهي راجعة - كذلك - إلى وجود لغات يصعب فيها تحديد الكلمة؛ إذ هي متصلة بعضها ببعض إلى درجة تذوب في جسم الجملة ولا يمكن تحديدها تحديدا علميا إلا بشرط أن تدمج فيها كتلة من العناصر المتنوعة^(٦).

وقد نتج عن هذه الصعوبة ردّ فعل عند بعض الباحثين؛ وذلك حين تراجعوا أساسا عن فكرة وضع تعريف عام جامع ومانع للكلمة إلى البحث عن الخصائص العامة للكلمة

(١) اللغة (فندريس): ١٧، وينظر: دور الكلمة في اللغة (أولمان): ١٥٢-١٥٣.

(٢) ينظر: اللغة (فندريس) ١٢٤.

(٣) المورفيم: له استعمالات متعددة عند الألسنيين المعاصرين، لكن عند فندريس: هو عبارة عن عناصر نحوية (نحو: أداة التعريف، والضمائر الشخصية، وحروف الجرّ، وحروف العطف) التي تُبيّن العلاقات القائمة بين الأفكار المعبّرة عنها بواسطة الكلمات. ولا يقتصر المورفيم عنده على العناصر النحوية فحسب بل يشمل -أيضا- النبرات وموقعها، وكذلك ترتيب الكلمات في الجملة، ويطلق عليه أحيانا: (دوّال النسبة). ينظر: المصدر السابق ١٥٥ -

١٥٧، ومعجم اللسانيات الحديثة: ٨٩-٩٠، و Dictionnaire de la Linguistique (G. Mounin) p221.

(٤) اللغة (فندريس): ١٢٣.

(٥) وقد تناول "فندريس" الحديث عن ذلك في موضع آخر من كتابه السابق الذكر ص ١٥٥-١٥٧.

(٦) المصدر السابق: ١٢٤.

التي توضح حقيقتها وكنهها، فيفيد الباحث الذي يتصدى لدراستها، وأهم ما وضع من ذلك^(١):

١ - الإدراج (insertion).

٢ - الإبدال (substitution).

٣ - التعاقب (sequence).

٤ - الاستقلال (independence).

٥ - التركيب الفونيمي (phonemic structure).

٦ - الجانب غير الفونيمي (non-phonemic).

وأدت ببعضهم إلى البحث عن الوحدات الصغرى، كما ظهر ذلك عند "أندري مارتييه" أحد أبرز أعلام علم اللغة الوظيفي^(٢).

ثانيا: نظريات علم اللغة الحديث في تقسيم الكلمة:

تتضمن هذه النظرية جانبان:

الجانب الأول: مشكلة تقسيم أجزاء الجملة في علم اللغة.

الجانب الثاني: نظريات في مفهوم الكلمة وأقسامها.

الجانب الأول: مشكلة تقسيم أجزاء الجملة في علم اللغة

يعدّ تصنيف مكونات الجملة إلى عناصر متباينة من أهم المشكلات التي واجهت

الدراسات اللغوية في قديم الزمان وحديثه؛ حيث وجد اتجاهان عند الهنود في تقسيم أجزاء

الجملة، اتجاه يمنع وآخر على العكس من ذلك^(٣). ووجد اتجاهان مشابهان لهما في علم اللغة

الحديث:

(١) الكلمة (د. حلمي خليل): ١٧.

(٢) وستحدث عن ذلك بالتفصيل عند تناول نظرية تقسيم الكلمة ص ٢٨٩-٢٩٣ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٢٥٠ من هذا البحث.

— اتجاهه يرفض ولا يرى تقسيم الجملة إلى مكونات، ولا يعتمد عليه في دراساته اللغوية، وإنما على العلاقات التجريدية^(١) التي يكتشفها بين عناصر الجملة والتي لها علاقة مع عناصر جملة أخرى. وقد نسب هذا الاتجاه إلى أصحاب (المدرسة النحوية الأوروبية الأمريكية) التي تخرج منها كبار أعلام علم اللغة الحديث^(٢).

— واتجاه ثان يرى أن الظواهر اللغوية - سواء أكانت صوتية أم صرفية أم نحوية - يمكن تحديدها، وتقسيمها بناء على الخصائص الشكلية التي تلاحظ عند قراءة الجملة^(٣). بل رأوا أن لهذا التقسيم أهمية بالغة في مجال الدرس اللغوي والأدبي؛ يقول "فندريس" (Vandryes): «توجد وسيلة يسيرة لمعرفة الأهمية النسبية لعناصر جملة من الجمل؛ وذلك أن تقرأ هذه الجملة على عدة أشخاص مختلفين، وتطلب منهم أي الكلمات قرعت أذهانهم أكثر من غيرها وقبل غيرها. فنجد الأجوبة على -العموم- واحدة لا تتغير؛ وذلك أن الكلمات الحقيقية تفرع الذهن أكثر من دوال النسبة، والأسماء أكثر من الأفعال، والأسماء المشخصة أكثر من الأسماء المجردة. فالكلمات التي تفرع الذهن أكثر من غيرها هي التي توقظ -على الفور- صورة بصرية، ولا سيما الأسماء التي تطلق على أشخاص أو أماكن...»^(٤).

وهذا ما أدركه أصحاب هذا الاتجاه؛ إذ عملوا جادين من أجل الوصول إلى تجزئة الجملة أو سلسلة الكلام إلى مكونات، ثم دراسة تلك المكونات عن طريق تقسيمها وجعلها في فصائل لغوية يسهل على الدارس أو المبتدئ إدراكها، كما أنهم حرصوا على أن يكون

(١) العلاقة التجريدية: هي العلاقة الملحوظة في سلسلة الجملة؛ كالعلاقة بين (الرجل) و(جاء) و(في) و(الصباح) في نحو قولهم: جاء الرجل في الصباح. ينظر: Dictionnaire de la Linguistique (G. Mounin) p286.

(٢) ينظر: قضايا علم اللغة الراهنة في أمريكا (د. صبر محمد حسن) ٦٣، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (٢٨)، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٣) المصدر السابق - نفسه.

(٤) اللغة (فندريس): ١٧٨-١٧٩.

ذلك التقسيم عاما لجميع اللغات أو أهمها^(١). إلا أن هذا التعميم يرفضه بعض علماء علم اللغة الحديث^(٢).

وسلك أصحاب هذا الاتجاه -للقوف على عناصر الجملة- أسلوب تحليل الجملة أو الكلام إلى المكونات المباشرة الذي ابتكره اللغوي الأمريكي "بلومفيلد" (Bloomfield) في الثلاثينات من هذا القرن، وتبعه في ذلك أصحابه من المدرسة البنيوية^(٣).

الجانب الثاني: نظريات دراسة الكلمة في علم اللغة

سبق أن رأينا مواقف متباينة في علم اللغة حول تحليل وتقسيم عناصر الجملة، حيث وجدنا أن بعض باحثي اللغة لا يلتق بالاً ولا يهتم بهذا التقسيم، ووجدنا منهم من حلل اللغة وأقام على ذلك التحليل دراساته اللغوية؛ بحيث اعتمد عليه في تحديد الهيكل البنيوي للتراكيب، وفي تحديد عناصر التراكيب والعلاقات الوظيفية القائمة بينها.

إلا أننا لم نقف على دراسات لغوية مستفيضة تبرز نظرياتهم المختلفة في تحديد الكلمة، وتقسيمها، إلا ما نشاهده عند بعض المتأخرين منهم من أمثال "جورج فندريس" (George Vandryes)، و"أندري مارتييه" (André Martinet)، ويبدو أنهما فصلاً الحديث عن الكلمة أكثر من غيرهما، ولهذا سنحاول الوقوف عندهما:

أولاً: الكلمة عند "فندريس" (George Vandryes)

١- الكلمة ومشكلة التعريف:

قبل أن يخوض "فندريس" في الحديث عن مشكلة تعريف الكلمة بادراً إلى نفى إمكانية وجود تعريف عام يمكن تطبيقه على جميع اللغات؛ وذلك لأن الإجراءات الصرفية (المتعلقة ببنية الكلمة) التي تُسلك لتمييز الكلمة عن غيرها مختلفة من لغة إلى أخرى؛ فقال: «تنوع

(١) كما ظهر ذلك في أعمال "فندريس" عند ما تناول دراسة تعريف الكلمة وأقسامها التقليدية. ينظر: المصدر السابق ١٠٥-١٢٤، ١٥٥-١٨١.

(٢) ينظر: قضايا علم اللغة الراهنة في أمريكا (د. صري محمد حسن): ٦٣، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (٢٨)، عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٣) وسيأتي تفصيل ذلك في مناهج تحليل الجملة في علم اللغة الحديث في ص ٤٤٣، وما بعدها من هذا البحث.

الإجراءات الصرفية يجعل تعريف الكلمة يتنوع على حسب اللغات»^(١) وقال في موضع آخر: «ليس للكلمة -إذا- حدّ عام يمكن تطبيقه على كلّ اللغات»^(٢). لكنه يعتقد أن تعريف "أنطوان ميه" -السابق-^(٣) للكلمة يمكن أن يُعمّم على اللغات من وجهة النظر النحوية.

ثمّ أشار من بعد ذلك إلى صعوبة تحديد الكلمة في الجملة^(٤)، وإن كانت تلك الصعوبة تختلف بحسب اللغات؛ إذ توجد لغات تأخذ الكلمة فيها صورةً مستقلةً، وتكون كلاً لا يتجزأ - كما هو الحال في اللغة العربية واللغات الهندية الأوروبية مثل: اللغة السنسكريتية، والإغريقية القديمة - في حين توجد لغات أخرى تذوب فيها الكلمة في الجملة؛ فيصعب تحديدها وتمييزها عن غيرها؛ إذ ليس لها وجود مستقل في بنية الجملة، وإنما استقلالها واقع في العقل؛ من جهة أنها قابلة للتبادل بحيث يحلّ بعضها محلّ بعض. ومثل لذلك بأمثلة من اللغة الفرنسية والتركية وبعض اللغات الإفريقية وبعض اللغات الأمريكية كـ (الجرينلاندية)؛ ومن الفرنسية: Je ne l'ai pas vu (كنت لم أراه)، فهذه الجملة باعتبار تحليلات النحاة تحتوي على ست كلمات، لكنها في الحقيقة - كما يرى - لا توجد فيها إلا كلمة واحدة وهي معقّدة مكونة من مجموعة من "دوّال النسبة"^(٥) ارتبطت بعضها ببعض، وهي لا تستقل بذاتها، ولا تستعمل منفصلةً بحال من الأحوال^(٦)؛ ولهذا يرى «أن الكلمة في الفرنسية لا تخلو من سوء في التحديد»^(٧).

(١) اللغة (فندريس): ١٢٢.

(٢) المصدر السابق: ١٢٤.

(٣) ينظر: ص ٢٧٤ من هذا البحث.

(٤) وقد أشار "دي سوسير" من قبله إلى هذه الصعوبة التي تواجه الباحث عندما يحاول تحديد مفهوم "الكلمة" ضمن سلسلة الكلام أو الجملة. ينظر: ٤٤٢.

(٥) دوّال النسبة: هي المورفيم وقد سبق الحديث عنه في ص ٢٧٥ من هذا البحث.

(٦) ينظر: اللغة (فندريس) ١٢٢.

(٧) المصدر السابق: ١٢٣.

وهذه الصعوبة في التحديد ناتجة -على حدّ قوله- من الخلط بين الكلمة ودوال النسبة (المورفيمات)؛ لقوة الشبه بينهما في بعض الحالات، وهذا الشبه واقع لعدّة أسباب؛ منها^(١):

١- وجود بعض دوال النسبة (المورفيمات) قويّة الشبه بالكلمة إلى حدّ أنّها تستعمل بصورة مستقلة عند التوكيد، ومثّل ذلك بكلمة (nous) في الفرنسية التي تعني (نحن) أو (نا) في حالتي النصب والجر، وكلمة (vous) أي: أنتم.

٢- إمكانية إحلال دوال النسبة محل الكلمة في الجملة، نحو (Je , moi)، أي: (أنا)

٣- وجود ألفاظ -وسط جملة فعلية- تتأرجح بين دوال النسبة وبين الكلمات، كما نلاحظ ذلك في الفرنسية في الجمل الفعلية الآتية: «(Je me dis): حرفياً(أقول لي)، و (Je le dis): (أقول له) و (Je ne le dis pas): (لا أقول له)» بحيث نجد أن لفظ (me) في الجملة الأولى و (le) في الجملة الثانية و (ne le) في الجملة الثالثة قد فصل بين الفعل (dis) والضمير (Je) الذي يعدّ كنهاية الفعل في اللغة اللاتينية (O) في قولهم: (dic- o): (أقول).

٢- التقسيم الثنائي للكلمة :

نبّه "فندريس" -قبل الخوض في الحديث عن تقسيم الكلمة- إلى تلك الصعوبة التي واجهت دارسي اللغة المعاصرين، وعجزوا -حتى الآن- عن الوصول إلى تقسيم واضح مرض -على حدّ تعبيره-؛ إذ لم تنزل تلك التقسيمات التقليدية المنبثقة من المنطق الإغريقي القدم هي المسيطرة على النحو الغربي، رغم أنّها لم تسلم من المآخذ، ورغم أنّها لم تخلُ عن عناء في التطبيق، حتى على اللغات التي أنشئت من أجلها، وغيرها من باب أولى^(٢).

ومن هنا حاول -بدوره- وضع تقسيمات عامة يعتقد أنّها صالحة لكل اللغات. وهذه المحاولة كانت عن طريق إدخال إصلاحات في التقسيمات التقليدية، وحذف ما يرى أنه لا

(١) ينظر: اللغة (فندريس) ١٢٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٥٥.

يتفق مع بقية أجزاء الكلم الأخرى، أو يرى أنه لا يوجد في لغة أخرى^(١). ومن الأقسام التي دعا إلى إبعادها عن الأقسام التقليدية:

أ- حروف التعجب؛ لأنها من اللغات الانفعالية التي تصاغ من أجل التأثير والتعبير عن الأحاسيس؛ فهي لا تخضع دائما للقوانين الصوتية التي تخضع لها بقية أجزاء الكلمة؛ لأنها لا تدخل في بنية اللغة العقلية وإنما تمثل شكلا خاصا من اللغة^(٢)؛ فيجب دراستها -على حسب قوله- على حدة^(٣).
ب- الأصوات^(٤).

ج- حروف الجر، وحروف الوصل يجب إبعادها؛ لأن الدور الذي تؤديه في الجملة يمكن أن تقوم به -في لغات أخرى- عملية صرفية أخرى تختلف عن هذه الحروف كل الاختلاف، كما نجد في حرف الجر (de) في الفرنسية في قولهم: (Le liver de pierre): أي الكتاب [ملك] بدير، فهو في الأصل ترجمة عن اللاتينية التي لم تستخدم هذا الحرف للتعبير عن هذه الملكية فتقول: (Liber Petri)^(٥).

د- أداة التعريف، يرى حذفها كذلك؛ لأنها ليست كلمة وإنما هي دالة من دوال النسبة (المورفيم)؛ ولأن الأداة في الأصل اسم إشارة ضعف معناها؛ فاستعملت كوسيلة للتصنيف، فهي في الأسماء تبين النوع والعدد، وفي أغلب الأحيان تدل على التعريف أيضا^(٦).

(١) وذلك؛ لأنه يقصد وضع تقسيم عام لجميع اللغات.

(٢) اللغة (فندريس): ١٥٥، ١٨٢.

(٣) وذلك في الفصل الرابع من كتابه: (اللغة) ص ١٨٤.

(٤) المصدر السابق: ١٥٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١٥٥-١٥٦.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٥٦.

هـ- الضمائر الشخصية، يجب كذلك إبعادها عن أقسام الكلمة -على حدّ قوله- أو اندراجها تحت فصيلة الاسم؛ وذلك للأسباب الآتية^(١):

(١) لأن الضمائر في بعض حالاتها قد يُستغنى عنها في بعض اللغات، ففي الفرنسية -مثلا- يقال: (Je lis) أي (أنا أقرأ) فالضمير الشخصي (Je): (أنا) لا يستعمل في اللاتينية -التي هي أصل الفرنسية- وإنما يقال: (Lego): (أقرأ).

(٢) ولأن الضمير إذا كان مستقلا قائما بذاته -كما في حالة التوكيد- لعب دور الاسم تامة؛ فوجب -حينئذ- أن يدخل تحت فصائل الأسماء، فمثلا: يقال في الفرنسية: (viens tu. Toi?): (أ أنت تأتي أنت) من باب التوكيد، فالضمير (toi): (أنت) عمل ما يعملها الاسم الصريح (محمد) في قولك: (Vien tu Mohammed) أي: (أ أنت تأتي [يا] محمد).

(٣) ولأن الضمائر الشخصية قد تقترب من الفعل في بعض الوجوه؛ إذ إنها -غالبا- تقوم بدور الدالة على النسبة في الفعل؛ فتتأثر صيغتها بصيغة الفعل، ويقوى اتصالها به، كما نرى ذلك جليا في اللغات التي لا تزال تحتفظ بصيغة المثني في الفعل فقد احتفظت بها -أيضا- في الضمير، وإن تركته في الاسم. وعلى العكس فاللغات التي هجرت المثني في الفعل هجرت كذلك في الضمير. و- والصفة كذلك يراها داخلية في فصيلة الأسماء؛ لأنه يمكن تمييزها من الفعل تمييزا واضحا، ويبدو أنهما في الهندية الأوروبية صادران من أصل مشترك، وأنهما في كثير من الحالات يحتفظان بصيغة واحدة^(٢). ومن الأدلة التي ساقها للبرهنة عن عدم وجود فارق جوهري بين الاسم والصفة^(٣):

(١) صيرورة الاسم صفة في بعض الاستعمالات، كقولهم: « هذا الرجل طيبة خالصة، وهذه المرأة هي الفضيلة بعينها » فنلاحظ أن (الطيبة)

(١) ينظر: المصدر السابق ١٥٧.

(٢) ينظر: اللغة (فندريس) ١٥٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٧٣-١٧٦.

و(الفضيلة) وهما في الأصل اسمان صار كل واحد منهما صفةً في هذا الاستعمال، وكذلك في قولهم: محمد طيّب، والطيب فضيلة، فـ"الطيّب" صفة في الجملة الأولى مع أنه في الثانية اسم.

(٢) وجود صفات أصلها أسماء كما في كلمة (uber): أي (خصب) في اللاتينية ليست إلا الاسم (uber): أي الثدي.

(٣) ضرورة الصفة اسماً (عكس الأوّل): وهذا يحصل كلّما صارت الصفة -وهي شائعة بطبيعة الحال- علماً^(١).

ومن هنا ظهر له أن الاسم والصفة يتبادلان الدور في كلّ اللغات، وأنه لا فرق بينهما من وجهة النظر النحوي؛ ولذلك يمكن الجمع بينهما في فصيلة واحدة وهي فصيلة الاسم^(٢).

٣- تعريف الأقسام (التقسيم الثنائي) وتفرعها:

لم يبق أمامنا -بناء على التصفية التي قام بها "فندريس"- من الأقسام التقليدية للكلمة إلا قسمان: الفعل والاسم، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه: (التقسيم الثنائي للكلمة)، وهذا التقسيم الجديد يُعدّ خروجاً على التقسيم المألوف في النحو الغربي والمبني على المنطق الإغريقي القديم. وهو تقسيم يدرج كلّ ما تطرق إليه النحاة السابقون تحت التقسيم الثنائي. وهذا الموقف الجديد يُحتّم على "فندريس" تعريف هذا التقسيم الثنائي، وهل تعريف الاسم والفعل فيه يختلف عن التعريفات السابقة؟

ومن هنا حاول -جاهداً- إيجاد تعريف صحيح عام لكلّ من القسمين؛ وذلك عن طريق التمييز بينهما أولاً، ومن ثمّ التطرق إلى ماهية كلّ منهما.

فأشار إلى أن الفرق بين الاسم والفعل واضح في اللغات الهندية الأوروبية إلى درجة يُعتبر فكرة الخلط بينهما من حماقة؛ لأن بنية الكلمة في تلك اللغات وما يدخل عليها من اللواحق وعلامات الإعراب متباينة ومتميزة بعضها عن الآخر^(١).

(١) ولها نظير في العربية: كلمة (الغائط) وهي في الأصل صفة تطلق على المتسع من الأرض، ثمّ صارت علماً على البراز. ينظر: العين (ع ذ ر): ٩٦/٢، واللسان، والمختار الصحاح (غ وط).

(٢) اللغة (فندريس): ١٥٨.

وفي المقابل يجد أن ثمة لغات كاللغات السامية يصعب فيها التمييز -أحياناً- بين الاسم والفعل، ومثل لذلك باللغة العربية التي تحتوي -على حدّ قوله- على كثير من العلامات المشتركة بين الاسم والفعل كعلامة التنبيه (ا ن) وعلامة الجمع (و ن) ^(١)، وأشار إلى أن نحة العربية قد فطنوا إلى ذلك، ممّا كان له أثر في المصطلحات التي ابتكروها ^(٢).

ويذكر -كذلك- أن كثرة مواطن الشبه بين الاسم والفعل في اللغات الفينيقية الآجرية ^(٣) جعل التمييز بين الاسم والفعل فيها صعبة إلى درجة أن قرّر بعضهم ألا فرق بينهما ^(٤).

وهذا الشبه -على حدّ قوله- ناتج عن عدّة أسباب ^(٥):

- أ- أن غالب الأفعال فيها من أصل اسمي تصاغ بالصيغة التي تقع بها الأسماء.
 - ب- الاشتراك بين الاسم والفعل في العلامات. ويرى أن هذا من أقوى الأسباب.
- ومن اللغات التي يصعب فيها التمييز بين الاسم والفعل اللغة الصينية التي يمكن فيها استعمال الكلمة ذاتها اسماً أو فعلاً على السواء، فموقع الكلمة هو وحده الذي يُنبئ عن أي

(١) ينظر: المصدر السابق -نفسه.

(٢) ولعل عدم إجادة "فندريس" العربية جعله يقول بذلك؛ لأن التمييز بين الاسم والفعل في العربية واضح من جهة أن لكل منهما صيغاً خاصة لا يُشركه فيها الآخر، وقد بين علماء التصريف ذلك في مؤلفاتهم.

(٣) ينظر: اللغة (فندريس) ١٥٦.

(٤) اللغة الفينيقية: هي لغة قديمة وصلت إلينا عن طريق النقوش وقطع النقود المكتشفة في بابل، وأغريت، وشمراء؛ وهي مناطق الفينيقيين الواقعة بين سورية وفلسطين (اليوم)؛ وقد اعتبر الفينيقيون أول من أوجدوا الكتابة الألفبائية منذ عام ١٥٠٠-١٣٠٠ قبل الميلاد. وقد انبثقت عن اللغة الفينيقية اللغة البونّة (Punique) التي كان يتداولها سكان قرطاجة حتى القرن الخامس الميلادي؛ وهي شعبة من اللغات الكنعانية، وشبيهة -إلى درجة كبيرة- باللغة العبرية. ينظر: Histoire de la linguistique (G. Mounin) p75، والمعجم الفصل في علوم اللغة (د. محمد التونجي، وآخرون): ٥١٨/١.

(٥) ينظر: اللغة (فندريس) ١٥٩.

(٦) ينظر: المصدر السابق -نفسه.

الاستعمالين يُقصد. ومثل ذلك بمثل تقليديّ صينيّ: (Lao Lao theou theou) وهي تعني: عامل الشيوخ على أنهم شيوخ، وعامل الأطفال على أنهم أطفال^(١).

ومنها كذلك اللغة الإنجليزية التي يمكن أن يستعمل معظم أسمائها استعمال الأفعال - أيضا-، ومثل لذلك بكلمة (fire): (نار) فتصلح أن تكون اسما أو فعلا دون تفريق^(٢). لكن تلك الصعوبة في التمييز بين الاسم والفعل لا تنفي - كما نبّه "فندريس" - حقيقة كل من الاسم والفعل، ولا تدلّ على عدم وجود فرق بينهما - كما اعتقد بعضهم - للأدلة الآتية:

١- لأن المتكلم -رغم استعماله الكلمة ذاتها تارة اسما وتارة أخرى فعلا في اللغة الصينية مثلا- يدرك بجلاء الفرق بين هذين القسمين، بدليل أن نحوي هذه اللغة قد أدركوا ما يُفرّق بينهما.

٢- ولأن كلمة (fire) الإنجليزية: التي تعني (نار) -رغم استخدامها فعلا تارة واسما تارة أخرى- لم تود إلى الخلط بين فكرة النار التي تُحرق وفكرة صناعة نار للإحراق. ٣- ولأن قيمة كل من الفعل والاسم قد تدرك عن طريق العلامات (دوال النسبة) التي تلحق كل منهما.

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا نبّه "فندريس" على صعوبة التمييز؟

والجدير بالذكر -هنا- أن تطرق فندرس إلى صعوبة التمييز بين الاسم والفعل في بعض اللغات، ثم إشارته في النهاية إلى أن تلك الصعوبة تزول حينما يكونان في الجملة أو في سلسلة الكلام، يعدّ تنبيهها منه على أن إدراك ماهية كل من الفعل والاسم وحقيقتهما والتمييز بينهما يتوقف على ملاحظة حالتها في الجملة، وليس في انفرادهما؛ فقال: « ... وبعبارة أخرى: يجب أن نواصل السير حتى نصل إلى تكوين الصورة الكلامية حيث تتألف عناصر الكلم؛ لكي نبرز التمييز بين الاسم والفعل. فإذا كانت هناك لغات لا تحتوي على

(٦) وقد سألت بعض الزملاء الصينيين، فذكروا لي أنه يستعمل غالبا في المنزل؛ كأن يقال لشخص: قد عمّ الفقر والمجاعة قريتهم؛ فيقال له: (Lao Lao theou theou). لاو لاو ثيياو ثيياو.

(٢) ينظر: اللغة (فندريس) ١٦١.

صيغة متغيرة لكل من الاسم والفعل، فإن جميع اللغات تتفق في التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية»^(١).

وهذا المنهج هو الذي سلكه "فندريس" لبيان تعريف كل من الفعل والاسم وأقسامهما:

١: الفعل

أ- تعريف الفعل:

عرّف "فندريس" الفعل -من خلال تعريفه الجملة الفعلية- على أنه « ما يعبر عن الحدث مسندا إلى زمن منظور إليه باعتبار مدة استغراقه منسوباً إلى فاعل موجّهاً إلى مفعول، إذا لزم الأمر »^(٢). ولا شك أن هذا تعريف للفعل من خلال وجوده في الجملة، وليس تعريفاً للجملة الفعلية؛ لأن الفعل هو الذي يعبر عن الحدث المرتبط بالزمن^(٣) وهو الذي يُنسب إلى فاعل ويُوجّه إلى المفعول إن كان متعدياً ولهذا قال في التعريف السابق: (إذا لزم الأمر).

ب- صيغ الفعل^(٤): بين "فندريس" أن للفعل عدة صيغ:

(١) صيغة أمرية: ويجد أنها في بعض الوجوه خارجة عن الفعل الحقيقي إلى حدّ يمكن أن يلحق بالاسم أو بالمصدر^(٥)؛ لأنّ الأمر قد يُعبر به عن الانفعال، فيكون -حيث- صورة اللغة الانفعالية أو (الفاعلة)، ويمكن التعبير عنه بصيغة، نحو: (صه) (هس). وهذا النوع من الأمر لا يدخل في نظام الفعل^(٦).

(١) المصدر السابق: ١٦٢.

(٢) اللغة (فندريس): ١٦٢.

(٣) ولهذا قال في موضع آخر: ((ولا يعبر عن الحدث في اللغة المنطقية [عكس اللغة الانفعالية] غير الفعل)) المصدر السابق: ١٦٣.

(٤) ويقصد بصيغ الفعل هنا: صفة الفعل المدلول عليه بالصيغة.

(٥) وهذا ما أطلق عليه -من قبل- نحاة العربية مصطلح (اسم الفعل).

(٦) اللغة (فندريس): ١٦٣.

(٢) الصيغة الإخبارية التي تقرر وجود واقعة (حدث) حاضراً كان أو ماضياً.

(٣) صيغ الاحتمال أو الحدس ولم يذكر لذلك تعريفاً ولا مثالا^(١).

ج- أقسام الفعل عنده:

عند عرضه لصيغ الفعل أشار إلى ثلاثة أقسام للفعل:

- فعل الأمر، ويّين أن هناك نوعاً منه يلحق بالأسماء أو المصادر ولا يدخل في

أقسام الفعل كما سبق.

- فعل الحاضر: وهو الذي يقرّر وجود واقعة في الزمن الحاضر.

- فعل الماضي: وهو ما يقرّر وجود واقعة في الزمن الماضي.

٢: الاسم

أ- تعريفه الاسم:

تابع "فندريس" منهجه في تعريف أقسام الكلمة بناءً على وجودها داخل الجملة، فعرف

الجملة الاسمية بأنها ما يعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء^(٢). والجملة الاسمية تتضمن

طرفين: مسند إليه، ومسند، وكلاهما -عنده- من فصيلة الاسم.

ويرى أن الصورة المعتادة للجملة الاسمية في اللغات الهندية الأوروبية هي: أن يوضع

فيها المسند إلى جانب المسند إليه دون رابط؛ كقولهم: (زيد عاقل)، وأطلق على هذا النوع

مصطلح: (الجملة الاسمية البحتة). وأشار إلى أن هذا النوع يوجد باطراد في اللغات

السامية، والفينيقية، والروسية، بل هو القاعدة في لغات الأسرة البتية^(٣)، على حدّ تعبيره.

وقد يدخل الرابط في الجملة الاسمية عندما يقصد بها التعبير عن الصفة أو الزمن، وربما أدخل

فيها الرابط، دون حاجة.

(١) ينظر: المصدر السابق - نفسه.

(٢) اللغة (فندريس): ١٦٣.

(٣) وهي نسبة إلى "بتو" (BANTU)، إحدى القبائل التي تقطن وسط إفريقيا وجنوبها.

ويُستثنى من ذلك اللغة اللاتينية؛ إذ هي لا تخلو -أبدًا- عن الرابط في الجملة الاسمية البحتة، وكذلك اللغة الأرمنية، وبعض اللغات السلافية غير الروسية^(١).
ويقصد "فندريس" -مما سبق- إلغاء الرابط من أقسام الكلمة، وأنه ليس عنصرًا أساسيًا في الجملة كما في تصور النحاة؛ إذ ثمة لغات يمكن أن تعبّر عن الجملة نفسها دون رابط، بل توجد لغات دون تلك الروابط -كما سبق-.

ب- أقسام الاسم:

قسّم الاسم إلى مصادر ومشتقات، وكذلك إلى أسماء مجردة وأسماء مشخصة.
- فالمصادر عنده: هي أسماء الأحداث، لكنه يرى أنّ ثمة أسماء أحداث ليست من المصادر؛ كالأسماء التي تتصل مباشرة بأصل فعلي وتدل بواسطة لواحق على أنّها أحداث، كما في معظم اللغات الهندية الأوروبية^(٢).

- والمشتقات -كما يرى-: هي ما دلت على الشخص المقصود بالحدث؛ أي: الشخص الذي يوجد الحدث أو يقع منه الحدث أو عليه، والأوّل اسم الفاعل، والثاني اسم المفعول^(٣). وذكر -كذلك- من أنواع المشتقات اسم الآلة، والصفة المشتقة من الفعل، وأسماء الأشياء^(٤).

- أما الأسماء المجردة فهي أسماء المعاني، وأسماء الشخصية هي أسماء الذات^(٥).

ج- أساس التقسيم الثاني عنده:

ظهر لنا -فيما سبق- جرأة "فندريس" وقدرته العالية على نقد التقسيمات التقليدية للكلمة، دون أن يتطرق إلى نقد الأساس الذي قامت عليه تلك الأقسام، وإنّما كان نقده موجّهًا إلى تحليل الكلمة مباشرة في الجملة؛ بناءً على طبيعة الدلالات المشتملة عليها كلّ

(١) ينظر: اللغة (فندريس) ١٦٦.

(٢) ينظر: اللغة (فندريس) ١٧٠.

(٣) ينظر: نفسه ١٧٠، ١٧٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٧١، ١٧٧، ١٧٨.

(٥) المصدر السابق: ١٧٢.

كلمة، وكذلك مدى أصالتها واستقلاليتها في الجملة مع إمكانية وجود نظير لها في كل اللغات أو أهمها، فإذا كانت الكلمة أصيلة في الجملة، مستقلة بذاتها، عامة في جميع اللغات أثبتنا وجعلها قسما مستقلا، وإذا كانت على خلاف ذلك ألحقها بأحد الأقسام، أو طرحها من التقسيم بإلحاقها بدوال النسبة (المورفيم).

بيد أنه أقرّ الفعل والاسم من بين تلك الأقسام التقليدية؛ فكان تصنيف الكلمة عنده ثنائيا، يعتقد أنه عام للغات المهمة. وكان اختياره لهذين القسمين -دون غيرهما- قائما على أساسين مهمين: المنطق ونحو اللغات المهمة؛ فقال -بعد أن مَحَصَّ التقسيمات التقليدية-: «فنرى أنه لا يستحيل تصنيف الكلمات تصنيفا عاما يقوم على خطة يُبررها المنطق ولا يُناقضها نحو اللغات الهامة»^(١). ولكنه مع ذلك لا يُنكر إمكانية وجود تقسيم آخر بناءً على أسس أخرى غير الذي سلكه هو، كالأسس النفسية -مثلا- ونحوها؛ فنراه يقول: «وهذا التصنيف المنطقي ليس التصنيف الوحيد الذي تُسمح به كلمات لغة من اللغات، فيمكننا أن نتصور تصنيفا سيكولوجيا»^(٢) لا يقوم فقط على طبيعة الدلالات المشتملة عليها الكلمات، بل على مقدار الأهمية التي يُعَلِّقها العقل على هذه الدلالات، والجانب السيكولوجي يعادل في غالب الأحيان الجانب المنطقي... إذ الواقع أن علماء النفس بدراساتهم لظواهر الذاكرة يستطيعون أن يقيسوا كيفية ارتباط الكلمات بالمخ، ويُمكن أن يُستخلص من نتائج تلك الدراسة تصنيف للكلمات على حسب السرعة التي بها تُمَحَى الألفاظ من الذاكرة»^(٣)

(١) اللغة (فندريس): ١٧٨.

(٢) السيكلوجي (Psychology): هو علم النفس، و (Psycholinguistic) هو علم النفس اللغوي (معجم اللسانيات الحديثة/١١٥).

فيقصد بالجانب السيكلوجي في التقسيم: الجانب النفسي، ومثل هذا الجانب: بأن تقرأ... الجملة على عدة أشخاص مختلفين، ثم تطلب منهم بيان أي كلمة قرعت أذهانهم أكثر من غيرها وقيل غيرها، فنجد الأحوبة على العموم واحدة لا تتغير؛ وذلك أن الكلمات الحقيقية تقررع الذهن أكثر من دوال النسبة (المورفيم) والأسماء أكثر من الأفعال، والأسماء المشخصة أكثر من الأسماء المجرة. (اللغة "فندريس": ١٧٨-١٧٩).

(٣) اللغة (فندريس): ١٨١.

ثانياً: نظرية الكلمة عند "أندري مارتينييه" (Anderé Martinet)

تناول "أندري مارتينييه" دراسة الكلمة دراسة نقدية مستفيضة في كتابين:

الكتاب الأول: "الكلمة" (le mot)، وقد عرّبه الطيب البكوش وصالح الماجري ضمن كتابهما المسمى: (معالم الحدائث في الكلمة)^(١). وترجمه كذلك الدكتور عبد العزيز حليلي ضمن مؤلفه المسمى: (قضايا لسانية)^(٢).

والكتاب الثاني: "عناصر علم اللغة العام" (Elements de Linguistique Générale)^(٣). ويقتضي الوقوف على نظرية "مارتينييه" ضرورة الرجوع إليهما، ولعل أبرز النظريات الواردة فيهما عن الكلمة كالآتي:

١- مشكلة الدراسات التقليدية للكلمة:

إن ارتباط دراسات الكلمة في القدم بأمور خارجة عن ميدان علم اللغة أدى - كما يرى "مارتينييه" - إلى تعقيد في مفهوم الكلمة، ومن ثم أدى إلى صعوبة تحديد ماهيتها، فقد كانت دراسة الكلمة تقتضي - في الواقع - تناول قضايا العلاقات القائمة بين الفكر واللغة ومن ثم ارتبطت بالبحث في طبيعة الدليل اللغوي^(٤)، وارتبطت أخيراً بإعادة بناء العلاقات بين الكلمة والجملة من جهة والكلمة والعناصر الصغرى للسلسلة الكلامية كـ (المقاطع، والصوتيات). فكان المفروض أن تستقل دراسة الكلمة عن ذلك كله؛ لأن البحث الدقيق في المصطلحات اللسانية يقتضي عدم التقابل بين الكلمة والفكر، بل بين الفكر واللغة، كما أن اعتبار طبيعة الدليل في دراسة الكلمة لا يصلح؛ لأن مفهوم الكلمة يتناقض معها من جهة أن "الدليل" يتميز عن الكلمة بكونه ذا امتداد متغير (غير ثابت) فيمكن أن يتألف "الدليل" من

(١) والتعريب واقع في ص ٢٩-٤٩.

(٢) والترجمة واقعة في ص ١٢٠-١٣٣.

(٣) وقد سمعت بأنه ترجم إلى العربية لكن لم أقف على ذلك، بل اعتمدت على النسخة الأصيلة في اللغة الفرنسية.

(٤) الدليل اللغوي (Les signes linguistiques): الدليل هو الوحدة الناتجة عن الجمع بين الدال، أي الشكل (signifiant) والمدلول أي المعنى (signifié). ينظر: دروس في الألسنية العامة (فرديناند "دي سوسير") ص ١١١-١١٢، ومعجم اللسانيات (G. Mounin) p299 Dictionnaire de la Linguistique (والترجمة مئي)، واللسانيات العامة (مصطفى حركات): ٩-١٠.

عدة كلمات^(١) كما يتضح ذلك -مثلا- في (سُرُّ من رأى) فهو مؤلف من ثلاث كلمات بناء على المفهوم التقليدي للكلمة في حين لا يمثل سوى دليل (مونيم) واحد^(٢).

ومن هذا المنطلق يرى "أندري مارتينييه" أن الأخرى للباحث في اللسانيات أن يتساءل -أولا وقبل كل شيء- ما إذا كانت توجد معايير تُمكن من عزل جزء ما من السلسلة الكلامية وتحديدته باعتباره "كلمة"، ويكون هذا التحديد شاملا لكل اللغات؛ إذ يجب عليه أن يُعرِّف بدقة المصطلحات التي يستخدمها في دراساته اللسانية، كما أن عليه أن يتصف بالشجاعة لقبول إمكانية إبعاد مصطلح "كلمة" -إذا ما أظهر البحث عدم إمكانية إعطائه تعريفا عاما قابلا للتطبيق على كل اللغات- بغض النظر عن اتفاق اللغات الثقافية المعاصرة^(٣) على تعريف ذلك المصطلح^(٤)، لا اعتبار لهذا الإجماع -كما يرى-؛ لأنه غير قائم على أسس علمية، وإنما على اتحاد الثقافة الذي تم بين أصحاب هذه اللغات انطلاقا من اللاتينية^(٥).

٢- نحو تحليل جديد للجملة أو النص:

يرى "أندري مارتينييه" أن الإجماع على إمكانية وجود أجزاء منعزلة ومستقلة عن سياق الجملة أو النص، وكذلك الإجماع على تعريف الكلمة في الدراسات السابقة ليس مهماً في البحث اللساني، لكن المهم في هذا السياق هو معرفة ما إذا كان هذا الجزء المستقل الذي يطلق عليه لفظ "كلمة" يقابل واقعا لغويا معينا، وما إذا كان ثمة طريقة أخرى لتحليل

(١) ينظر: الكلمة (أندري مارتينييه) ترجمة (د. حليلي): ص ١٢٠-١٢١، وترجمة (الطيب البكوش): ٢٩-٣٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٣١ ترجمة (د. حليلي).

(٣) يقصد بذلك: اللغات الأوروبية المعاصرة، كاللغة الفرنسية، والإنجليزية، والألمانية، والإيطالية، والإسبانية، والروسية. ينظر: المصدر السابق ١٢١.

(٤) فقد أجمعوا على تعريف "الكلمة" بأنها ((جزء من السلسلة الكلامية أو النص المكتوب يتميز بإمكانية عزله عن سياقها عن طريق النطق به مستقلا، أو فصله عن باقي عناصر النص الأخرى بواسطة فراغ، ويتميز كذلك بإمكانية إعطائه دلالة أو وظيفة خاصة)) الكلمة (أندري مارتينييه): ترجمة (د. حليلي) ١٢١-١٢٢، وترجمة (الطيب البكوش): ٣١.

(٥) الكلمة (أندري مارتينييه): ترجمة (د. حليلي) ١٢١-١٢٢، وترجمة (الطيب البكوش): ٣١.

النص توضح نظام اللغة؛ كالتفكير -مثلا- في العدول عن تجزئة النصوص ماديا إلى عناصرها المولفة لها إذا كان ذلك العدول سيمكن من توضيح الشبه الواقع، والاختلافات العميقة بين تلك العناصر^(١).

ومن هنا ظهرت الحاجة منذ زمن طويل إلى تجاوز حاجر الكلمة وتحليل جديد للنص؛ حيث تنبّه النحاة واللسانيون إلى أن تحليل النص يمكن أن يستمر إلى ما بعد "الكلمة" دون أن يختلط ذلك التحليل بعلم الأصوات؛ أي: دون أن يقع في أجزاء -كالصوتيات والمقطع- مما لا علاقة له مباشرة بالمعنى، وأدركوا أن (يكتبون) مولفة من ثلاث وحدات هي: (حرف المضارع-ي) و(جذر الفعل-ك ت ب) و(علامة الجمع-ون) كما أدركوا أن أي وحدة من تلك الوحدات يمكن تعويضها بشيء آخر دون أن يقع تغيير لا شكلا ولا معنى في الوجدتين الباقيتين. فظهر عندهم بذلك مفهومي الوحدة المعجمية والوحدة الصرفية (مورفيم)^(٢). فلفظة (كتب) -التي تعبّر وحدها عن معنى وتُقابل تصورا ما- تُسمى عندهم "الوحدة المعجمية" (le Sémantème)، وأما (الياء) و(ون) اللتان لا توحيان بتصور فهما عندهم مجرد شكل صرفي أطلقوا عليه مصطلح "مورفيم" (Morphème).

لكن هذا المفهوم الجديد -كما يرى "مارتينيه"- لم يخلُ من تعسف وتناقض؛ إذ اعتُبر قولهم: (في قصر هنا) مؤلف من ثلاث كلمات: (في) و(قصر) و(هنا) مع أن التعليل الدلالي الذي جعلهم يعتبرون (الياء) و(ون) وحدة صرفية (مورفيم) قد توافر في (في) و(هنا) فكان الأولى أن تُعتبروا وحدتين صرفيتين. فالاعتبار الدلالي -هنا- أدى إلى إمكانية تحليل مزدوج؛ مما أدى بدوره إلى ظهور خلط دائم في اللسانيات العامة بين "المورفيم" و"الوحدة المعجمية". وقد حاول بعض اللسانيين المتأخرين^(٣) إبعاد هذا الاعتبار الدلالي والاعتماد على الاستقلالية وعدمها، فميزوا بين الوحدات التي يمكن أن توجد باستقلال عن مثيلاتها؛ نحو: (قصر) و(كتب) وسموها: "الأشكال الحرة" وبين تلك التي لا تتحقق باستقلال عن غيرها،

(١) ينظر: الكلمة (أندري مارتينيه) ترجمة (د. حليلى): ١٢٢، وترجم (الطيب البكوش): ٣١-٣٢.

(٢) وقد سبق تعريف هذا المصطلح في ص ٢٧٥ من هذا البحث.

(٣) من أمثال بلومفيلد (Bloomfield)، ينظر: Eléments de linguistique générale (A. Martinet) p221.

نحو: (في) و(هنا) و(ياء المضارع) و(علامة الجمع: ون) وأطلقوا عليها اسم "الأشكال المقيّدة" لكن رغم تلك المحاولة لم يزل مفهوم الكلمة غامضاً؛ لأنه لم يكن في مقدورهم - كما يرى "مارتينييه" - أن يفسروا لنا لماذا تكون الأشكال المقيّدة -نحو: (في) و(هنا)- كلمات في حين أن (ياء المضارع) و(علامة الجمع: ون) ليستا كذلك^(١).

ومن هنا يرى "مارتينييه" أن مشكلة الكلمة لم تزل قائمة؛ لأنه لم يظهر لنا لماذا يعدّ قولهم (في كل قصر) مؤلف من ثلاث كلمات: (في) (كل) (قصر) في حين يعدّ قولهم (يكتبون) كلمة واحدة مع أن (في) و(حروف المضارعة) و(ون) متساوية في عدم الاستقلال؟.

وفي الحقيقة لا مُسوّغ لهذا التفريق - كما يرى - إلا أن إمكانية إقحام عناصر أخرى بين المثال الأول فتقول (في باب كل قصر) وعدم إمكانية ذلك في المثال الثاني (يكتبون) هو الذي جعلهم يعتبرون المثال الأول مركباً من ثلاث كلمات، والثاني مركباً من كلمة واحدة^(٢).

ومن هنا استنتج "مارتينييه" أن الأسلوب النحوي التقليدي في تحليل النص إلى "كلمة" أو الذي لجأ إليه بعض المعاصرين (وهو تحليل النص إلى عناصر صغرى "فونيم" و"وحدة معجمية") يمكن أن تُثمر في حلّ المشكلات التي تواجه الباحث بشرط ألا تبلغ قوّة الاتصال الدائم بين العناصر حدّاً تُزال معه الحدود بينها، أما إذا تَعَذَّر تحليل الكلمات إلى عناصرها المتتالية فإن هذين التحليلين لا يجديان؛ لعدم وجود مسوغ أو سبب يفسر الفصل والتمييز بين تلك العناصر، أو لعدم ظهور -في النص- عنصر دال مع أن المعنى يقتضي ذلك لكنه مع ذلك بقي مستتراً، فكل محاولة للفصل -مثلاً- بين دال الاسم ودال الجمع في نحو (أولاد، شجر، ورسل) ستبوء بالفشل بلا شك^(٣).

٣- العدول عن مفهوم "الكلمة" إلى "نظرية المركب":

(١) ينظر: الكلمة (أنلري مارتينييه) ترجمة (د. حليلي) ١٢٢-١٢٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٢٧، وترجمة (الطيب البكوش): ٣٧.

(٣) ينظر: المصدرين السابقين -نفسهما-.

كلّ ما سبق وما يليه يعدّ -عند "أندري مارتينييه"- من المشكلات التي تواجه الباحث اللغوي عندما يلجأ في تحليل الجملة أو النص إلى مفهوم "الكلمة" أو إلى نظرية "المورفيم والوحدة المعجمية"، وأتبعه بذكر المجهودات التي بُذلت لحلّ تلك المشكلات إلا أنه يرى أن تلك الجهود اصطدمت بالواقع المتمثل في أنه تُوجد -إلى جانب المشكلات التي يمكن حلّها دون تردد في إطار التحليلات التقليدية- مشكلات أخرى لا يمكن حلّها مهما كان المعيار المعتمد^(١).

وهذا كله من أجل تهئية النفوس والعقول للعدول عن مصطلح "الكلمة" في الدراسات اللغوية إلى مفهوم جديد يعتقد "مارتينييه" أنه أكثر مرونة؛ ألا وهو مفهوم "مركب" وسمّاه: (Le syntagme autonome)^(٢)، وعرفه بأنه: « مجموعة من الدلائل الصغرى تكون العلاقات المرتبطة بينها أقوى من تلك التي تربطها بباقي عناصر النص الأخرى »^(٣)؛ ففي النص الآتي -مثلاً- (صخرة كبيرة سقطت على السكة الحديدية) تُميّز بين ثلاثة مركبات:

١- صخرة كبيرة.

٢- سقطت.

٣- على السكة الحديدية.

: والأنسب -كما يرى- أن يطلق على هذه الدلائل الصغرى مصطلح "مونيم" (monème)؛ وذلك خوفاً من اللبس الذي قد ينشأ عن استعمال مصطلح "فونيم"؛ لأن هذا المصطلح مرتبط في الأصل -في الفرنسية- بالمعنى المادي للشكل، فهو مأخوذ من لفظة:

(١) ينظر: الكلمة (أندري مارتينييه) ترجمة (د. عبد العزيز حليبي): ١٣٠، وترجمة (الطيب البكوش): ٤٥، و

Eléments de linguistique générale (A. Martinet) p115، (والترجمة مني).

(٢) والترجمة الحرفية له: (الجزء المستقل).

(٣) Eléments de linguistique générale (A. Martinet) p112، والكلمة (أندري مارتينييه) ترجمة (د. حليبي): ١٣١، وترجمة (الطيب البكوش): ٤٥.

(Morefè) اليونانية التي تعني الشكل^(١)، فيكون ترك المصطلح -حيثذ- تأكيداً على أن التحليل يمكن -أحياناً- أن يقوم على أساس المعنى بدلاً من أن يقوم على التقطيع الفيزيائي (الشكلي)^(٢).

٣- نظرية "المونيم":

تعدّ دعوة "مارتينيه" -السابقة- إلى هجر مفهوم "الكلمة" واستعمال مصطلح "مركب" بدلاً منه بداية نظرية جديدة في تحليل النص؛ وهي « أن تحلل كلّ النصوص تحليلاً تاماً إلى مونيمات »^(٣) ويقول: « كما أن بداية العملية الفونولوجية تقتضي تحليل الدال (الشكل) إلى وحدات صغرى صوتية (فونيم) فإن العملية الأولى -هنا- تقتضي تحليل النصوص أو أجزاء النصوص إلى وحداتها الصغرى الدالة التي تُسمى "مونيم" »^(٤).

وفي كتاب (عناصر علم اللغة العام) قام "مارتينيه" بدراسة مستفيضة لنظرية المونيم، وكان من أهم تلك الدراسات:

أ- مفهوم "المونيم" وخصائصه:

يعدّ اللسان البشري نوعاً من أنظمة التواصل، لكن الذي يُفرّق بين هذا اللسان وباقي أنظمة التواصل - كما يعتقد "مارتينيه" وباقي أصحاب المدرسة الوظيفية^(٥) - أنه يمتاز بالنظام الذي سماه: (La double articulation)^(٦)، وترجمه بعض الباحثين العرب بـ "التمفصل المزدوج"^(٧)، والبعض بـ "التقطيع المزدوج"^(٨).

(١) ينظر: Le nouveau petit Robert 1p1441، وتعليق الدكتور عبد العزيز حليبي على ترجمة كتاب الكلمة (أندري

مارتينيه) هامش (٢) ص ١٣١.

(٢) ينظر: الكلمة (أندري مارتينيه) ترجمة (د. حليبي): ١٣١، وترجمة (البكرش): ٤٧.

(٣) الكلمة (أندري مارتينيه) ترجمة (د. حليبي): ١٣١.

(٤) Eléments de linguistique générale (A. Martinet) p101-102، (والترجمة مني).

(٥) سبق تعريف هذه المدرسة في ص ٢٤١ من هذا البحث.

(٦) Eléments de linguistique générale (A. Martinet) p13، (الترجمة مني).

(٧) وهو الدكتور محمد الحناش في كتابه: البنيوية في اللسانيات ٢٧٥.

(٨) وهو الدكتور مصطفى حركات في كتابه (الصوتيات والفونولوجيا: ١٠).

وهذه الميزة تعني: أن اللغة تتركب من مستويين (مستوى مونيم ومستوى فونيم).
فالمستوى الأول هو مجموعة من وحدات ذات دلالة وأصغر هذه الوحدات تُسمى "مونيم".

وأما المستوى الثاني فهو أن كل "مونيم" مركب من مجموع أصوات (وحدات صغرى) خالية من المعنى، وأصغر هذه الوحدات هي "الفونيم" أي (الصوتيات)^(١).
وخصائص هذه المونيمات أنها مؤلفة من دال (الشكل) ومدلول (المعنى)، وهو أصغر وحدة دالة في سلسلة الكلام البشري؛ ولهذا يجب - كما يرى "مارتينيه" - أن يتوجه تحليل النص إلى هذه المونيمات؛ إذ تعدّ أعلى مستوى في هذه الثنائية^(٢).

ومن هذا المنطلق فلا اعتبار للعناصر النغمية (Les signes prosodiques) كـ (النبرات، ورفع الصوت)، فهي رغم أن لها دورا لا يُستهان به في عملية الاتصال البشري^(٣)، إلا أنه يجب علينا - كما يرى "مارتينيه" - عند تحليل الجملة أو النص أن نعتبر تلك العناصر هامشية؛ لأن التلفظ لا يُعدّ لغةً إلا إذا كان مركبا من دال ومدلول (التمفصل المزدوج)، والمعلوم أن العناصر النغمية هذه لا دال لها^(٤).

ب- صعوبة تحديد "المونيم"^(٥):

(١) ينظر: Eléments de linguistique générale (A. Martinet) p13, 101-102، واللسانيات العامة (مصطفى حركات):

١١-١٢، و الصوتيات والفونولوجيا: ١٠-١١، والبنوية في اللسانيات (د. محمد الحناش): ٢٧٣-٢٧٩.

(٢) المصادر السابقة - نفسه.

(٣) لأنها قد تتألف مع الدال (رفع الصوت) والمدلول في إفادة الاستفهام - مثلا - في نحو قولك: زيد جاء؟ بصوت ونبرات تفهم منه الاستفهام.

(٤) Eléments de linguistique générale (A. Martinet) p101، (الترجمة منّي).

(٥) يُفهم من عنوان المؤلف هذا كأنه يعترض على مفهوم (الكلمة) ومفهومي (المورفيم) و(الوحدة المعجمية)؛ لأن الصعوبة التي سوف يشير إليها المؤلف يرى أنه لا يمكن أن تزال إلا بمفهوم (المونيم) الذي يسمح للباحث اللغوي أن يستمر في التحليل إلى أبعد الحدود؛ لأنه في الأساس يبنى على نظرية "المركب" فلا صعوبة - إذا - في تحليل المركب إذا بني الأمر على نظرية المونيم.

يعترف "مارتينيه" -رغم دعوته إلى نظرية "المونيم"- بالصعوبة التي قد يلقاها الباحث عندما يحلل النص إلى مونيمات؛ لأنه يصعب تطبيقه عندما يتعلق الأمر بالتركيبات والمشتقات التي يتم اختيارها دفعة واحدة (المركب الإضافي)؛ نحو: (عبد الله)، أو (Telephone)، فرغم أن المتكلم يقصد من هذا اللفظ المركب مسمًى معين ككلّ دون أن يهتم بمعرفة كل من العنصرين (عبد) (الله) (Tele) (phone)، ورغم أن القيمة اللغوية الخاصة لكل عنصر لا تفرض وجودها إلا عند ما نقارن (عبد الله) بـ(عبد العزيز) و(Telephone) بـ(Television) فرغم كل ذلك فإن الوصف اللساني يقتضي استمرارية التحليل حتى الوصول إلى الدليل الأدنى مما سيؤدي حتما إلى إزالة هذه الصعوبة. وهذا يعني أن مفهوم "مونيم" هو الذي أزال هذه الصعوبة؛ لأنه يسمح باستمرار هذا التحليل إلى أبعد الحدود دون خلط^(١).

وقد ترجع -أيضا- صعوبة تحديد "المونيم" إلى أنه وحدات ذات وجهين: الوجه الأول هو المدلول (المعنى) والوجه الثاني هو الدال (الشكل)، وهذا الأخير هو الظاهر في النص، ولكي يظهر المدلول يلزم أن يختلف لفظه فونولوجيا (صوتيا) عن الآخر كما في نحو قولهم: (لا تأكل) فـ(لا) مدلوله النهي و(تأكل) هو المنهي عنه. إلا أنه قد يتركب مدلولان في لفظ واحد ويرتبط دالهما بعضه ببعض إلى درجة لا يمكن أن يُحلّلا إلى أجزاء متتالية، نحو (الأولاد) فهو دال له مدلولان: الأول الجمع والثاني المعنى المعجمي، فوجود مدلولين في دال واحد يُشكل من جهة أن المدلول لا يظهر -كما قلت- إلا عندما يختلف داله عن دال الآخر.

لكن "مارتينيه" يعتقد أن هذه الصعوبة تتلاشى عندما تُبنى مصطلح "الدال المزدوج" (les signifiants amalgamés)؛ حيث إن هذا المصطلح يوحي بمظهر خاص يسمح للدال أن يتغير بناء على السياق، فلفظة (أولاد) مزدوج من مدلولين: الجمع، والمعنى المعجمي، فالمدلول الأول (الجمع) تظهر قيمته عندما نقابله بـ(ولد)، وقيمة المدلول الثاني (المعنى المعجمي) تظهر عندما نقابله -مثلا- بـ(شاب) أو (شيخ).

(١) ينظر: الكلمة (أندري مارتينيه) ترجمة (د. حليلي): ١٣٢، وترجمة (الطيب البكوش): ٤٧.

ويرى أن الأولى -أيضا- في تحليل الدال المتقطع^(١)؛ نحو: (يعملون) استخدام مصطلح "المزدوج"، ففي "يعملون" مثلا (ي+ون) دال الجمع الغائب والمضارع، لكن مدلوله الأول يتميز بمقابلته بالغائب المفرد (ي+Ø)، ومدلوله الثاني يتميز بمقابلته بالماضي (Ø+ون)^(٢).

ج- أقسام "المونيم".

قسّم "مارتينيه" المونيم إلى أقسام متعددة باعتبارين:

أولا: باعتبار درجة استقلالية "المونيم" وقومها في التنقل داخل سياق النص، وعليه

قسّم "المونيم" إلى ثلاثة أقسام:

١- المونيمات المستقلة (Les monèmes autonomes): وهي المونيمات التي لا تعتمد في

تحديد وظائفها الخاصة على غيرها من عناصر الجملة أو النص، وإنما تستقل استقلالا

تاماً؛ مما يعطيها حرية مطلقة في التنقل داخل النص، فتحتل مواقع متنوعة فيه، فتارة

تكون في الأول، وتارة في الوسط، وفي الأخير تارة أخرى، دون أن يتغير جوهرها أو

معناها الأساسي؛ لأن طبيعة العلاقة التي تربطها بباقي عناصر النص لا تتوقف ولا تنبني

على الموقع الذي يحتله، فهي تملك القدرة التامة في التعبير عن نفسها دون واسطة أيّ

عنصر آخر، كما نرى مثلا لفظ (صباحا) في قولهم: (صباحا سافر محمد) و(سافر

صباحا محمد) و(سافر محمد صباحا)^(٣).

ويشمل هذا النوع من المونيمات^(٤):

- الظروف الزمانية؛ نحو: البارحة، الآن، وصباحا، واليوم، ومساء، وغدا، ودائما.

- الظروف المكانية؛ نحو: هنا، قريبا، بعيدا.

- الحال؛ نحو: غالبا، وراكبا، وساعيا، ومسرعا.

(١) الدال المتقطع نحو: (يعملون) و(يتكلمين)، فسُمي الدال (ياء+ون) في (يعملون) والدال (ت+ين) في (يتكلمين) دالا متقطعا؛ لأنه فُرق بينه بالوحدة المعجمية (عمل) و(كلم).

(٢) ينظر: Eléments de linguistique générale (A. Martinet) p102 (الترجمة مني)، والبنوية في اللسانيات: ٢٧٣.

(٣) ينظر: 110-111، وقضايا لسانية (د. حليبي): ١١١، والبنوية في اللسانيات (د. محمد الحناش): ٢٩٩.

(٤) المصادر السابقة -نفسها-.

المبحث الثالث: أقسام الكلمة بين القديم والحديث:

رأينا - فيما سبق - أن تقسيم الكلمة من أقدم موضوعات الدرس اللغوي والنحوي؛ حيث وجد عند الهنود، فقد قسّموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف جر وأدوات تصدير^(١). ثمّ وجدنا من اليونانيين من قسّمها إلى قسمين كبيرين: الفعل والاسم، ومنهم من أضاف إليهما أقساما أخرى ومفهوما جديدا للاسم والفعل، لكن التقسيم الشائع عندهم هو تقسيمها إلى ثمانية أقسام^(٢).

كما رأينا إجماع نحاة العربية على تقسيم الكلمة إلى: الاسم والفعل والحرف أو (الأداة)، وإن وجد منهم من أوجد قسما رابعا وسماه بـ "الخالفة"، إلا أن الجمهور يرونه داخلا في الاسم^(٣).

وعندما نرجع إلى الدراسات اللغوية الحديثة، نجد فيها اتجاهين بارزين:

الأول: يوافق مبدئيا المفهوم التقليدي للكلمة، إلا أن أصحابه نقدوا تقسيماتها، كما نجد عند "سابير" الذي اهتم بدراسة الشكل اللغوي، وأكد غير مرة أن المنهج العلمي يرفض دراسة اللغة في ضوء تصورات سابقة أو على ضوء أنماط من اللغات الأخرى، وأنه ينبغي أن تكون من واقع اللغة نفسها، ومن هذا المنطلق رفض التقسيم التقليدي للكلمة، كما رفض اعتبارها عالمية لغوية، وأنها ليست وحدات وظيفية طبيعية^(٤). ويعدّ "فندريس" من أبرز أعلام هذا التيار؛ إذ تطرق إلى دراسة هذه الأقسام دراسة مستفيضة لم يسبق إليها؛ حيث تناول كل قسم من الأقسام التقليدية الإغريقية أو اليونانية بالنقد والمناقشة، وأرجع الأمر في النهاية إلى التقسيم الثنائي الأرسطي: (الاسم والفعل)؛

(١) ينظر: ص ٢٥٠ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٢٥١ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ٢٥٦-٢٥٨ من هذا البحث.

(٤) النحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي): ٣٦.

وذلك بحذف حروف التعجب، وإلحاق الأداة بـ "المورفيم" والضمائر والصفة بفصيحة الأسماء - كما عند نخاعة العربية تماماً-^(١).

اتجاه ثانٍ يخالف النحو التقليدي ويدعو إلى العدول عن تحليل النص في إطار المفهوم التقليدي (كلمة) إلى تحليل النص إلى "مركب"^(٢)، وترعّمه "أندري مارتينييه"؛ إذ رأى أنه أكثر مرونة من الأول وأقوى في حلّ المشكلات التي تواجه الدارس، وأطلق على أصغر جزء دال في هذا المركب مصطلح "المونيم". وتبعه في هذه النظرية الجديدة أصحاب المدرسة الوظيفية^(٣).

وقد لقي الاتجاه الأول رواجاً في الدراسات اللغوية الحديثة في العالم العربي؛ إذ وجد في صفوف دارسي اللغة العربية من حاول إعادة النظر في التقسيم الثلاثي -الذي قام عليه إجماع، أو شبه إجماع نخاعة العربية- دون أن يتطرق أحد منهم إلى نقد مباشر لمفهوم الكلمة، كما ظهر ذلك في دراسات الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور مهدي المخزومي، الدكتور تمام حسان، وساطع الحصري:

- أمّا الدكتور إبراهيم أنيس فقد قسم الكلام إلى أربعة أقسام، وهي كالآتي^(٤):

- ١- الاسم: وهو يشمل الاسم العام؛ نحو: (شجرة، إنسان)، والعلم، والصفة.
- ٢- الضمير؛ ويقصد به: الضمائر الشخصية، وألفاظ الإشارة، والموصولات، والعدد.
- ٣- والفعل.
- ٤- والأداة.

كما أنه بيّن أن هذه الأقسام الأربعة قائمة على ثلاثة أسس؛ وهي: المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ^(٥).

(١) ينظر ص ٢٧٨-٢٨٩ من هذا البحث.

(٢) سبق تعريفه في ص ٢٩٤ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٢٨٩-٣٠٠ من هذا البحث.

(٤) ينظر: من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس) ٢٨٢-٢٩٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٨١.

أربعة أقسام : الاسم والفعل والضمير والأداة^(١)، وإلى سبعة أقسام في مؤلف آخر: وهي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخوالف، والظرف، والأداة^(٢)، وتفصيل ذلك كالآتي^(٣):

١- الاسم ويشمل عنده:

أ- الاسم المعين كـ (الأحسام، والأعراض).

ب- اسم الحدث: وهو (المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة).

ج- اسم الجنس: وهو (اسم الجنس كـ "عرب"، واسم الجمع كـ "إبل ونساء").

د- الميمات: وهي عنده مجموعة من الأسماء ذات صيغ مشتقة مبدوءة بالميم الزائدة، وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، واستثنى منها المصدر الميمي، ه- الاسم المبهم: وهي التي لا تدل على معين وإنما تدل -عادة- على الجهات، والأوقات والموازين والمكايل والمقاييس والأعداد ونحوها؛ نحو: (فوق، وتحت، وقبل...).

٢- الصفة؛ وتشمل عنده صفة الفاعل، واسم المفعول، و صفة المبالغة، والصفة المشبهة، و صفة التفضيل.

٣- الفعل.

٤- الضمير؛ وهو إما حضور أو غيبة، وقسم الضمائر إلى ثلاثة أقسام:

أ- ضمائر الشخص، نحو: أنا، أنت، هو.

ب- ضمائر الإشارة.

ج- ضمائر الموصول.

هـ- الخوالف: وهي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية؛ أي: في الأساليب

التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي، وهو عنده أربعة أنواع:

(١) مناهج البحث في اللغة (د. تمام حسان): ٢٠٣.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها (د. تمام حسان) ٩٠-١٣٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق - نفسه.

(١) خالفة الإخالة: وهي ما يُسميها النحاة (اسم الفعل)^(١)؛ نحو: صه وهيهات.

(٢) خالفة السرت: وهي ما يسميها النحاة (اسم الصوت)^(٢)، نحو غاق غاق.

(٣) خالفة التعجب: وهي التي يُسميها النحاة بـ(صيغة التعجب)^(٣).

(٤) خالفة المدح أو الذم ويسميها النحاة (فعل المدح والذم).

و- الظرف، ويرى أنه يقع في المبنيات غير المتصرفة، ومثل له بـ:

(١) ظروف الزمان: إذ، إذا، ولما، وأيان، ومتى.

(٢) وظروف المكان: أين، وأنى، وحيث.

ز- الأداة، وهي عنده مبنى تقسمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها

الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، والأداة عنده قسمان:

(١) الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني؛ كحروف الجر، والنسخ،

والعطف...

(٢) الأداة المحولة؛ نحو: كم، وكيف، والشرط، وكان وأخواتها، وكاد

وأخواتها، ومن، وما، وأي.

وأما نقده لتقسيم النحاة فكان ظاهراً في عدّة نقاط:

الأولى: أن هذا التقسيم مأخوذ من المنطق اليوناني؛ فقال: «أما النحو العربي فإن أثر

المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين: ... وثانيهما الأقيسة والتعليقات في المسائل النحوية الخاصة

(١) وهو عند النحاة: "ما ناب عن الفعل في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة، كـ شتان وصه" الأشموني:

١٩٤/٣.

(٢) وهو كما في (شرح الكافية: ٧٩/٢) "كل صوت حُكي به صوتٌ أو صَوْتُ به للبهائم، فالأول: كـ غاق،

والثاني كنخ" وقد يدخل فيه خطاب من في حكم من لا يعقل من صغار الأدميين (الأشموني: ٢٠٨/٣).

(٣) هو "استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة" وله في كتب النحو: صيغتان: (ما أفعله) و(أفعل به).

الأشموني: ١٦٦-١٧.

مع ما يُسائر ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها "أرسطو" في دراساته، والتي ذكرنا أنه خلط فيها بين النحو والمنطق»^(١).

الثانية: أن الكلمات العربية يمكن أن يُنقد تقسيمها القدم في ضوء علم اللغة الحديث^(٢)

الثالثة: أن هذا النقد ينبغي على أسس يمكن أن تستخدم في تقسيم جديد للكلمة^(٣). ولعل مناقشة هذه النقاط الثلاث -التي تعدّ أهم المنطلقات الأساسية للنظرية الحديثة في تقسيم الكلمة العربية- ستبيّن لنا وجه المقارنة بين النحاة والباحثين العرب المعاصرين:

١ - مناقشة النقطة الأولى: (أن تقسيمات النحاة للكلمة مأخوذ من "أرسطو")

لم يكن الدكتور بدعا في نظريته -هذه- فقد سبقه إليها الدكتور إبراهيم أنيس، وردّها مجموعة من الباحثين المعاصرين دون أن يقدّموا لنا أدلة مُحسّنة تدل على تأثر النحاة بالمنطق الأرسطي؛ لكن من أهم أدلتهم على هذا التأثير: أقسام الكلمة في العربية؛ إذ هي موافقة -على حدّ تعبيرهم- للأقسام التي تطرق إليها "أرسطو".

وقد أثبتُ -فيما سبق- عدم صحة هذا القول تاريخياً، وأن التأثير بالمنطق قد وقع بعد أن وضعت قواعد النحو وكملت؛ فلم تتأثر به مباشرة، إلّا في طريقة تحليل ومناقشة وتوجيه بعض القواعد الثابتة بالسماع والقياس عليه -وبالأخص- في حالة المناقشات والخصومات^(٤).

لكن ممّا يمكن أن يُضاف في هذا السياق: أن اعتماد أصحاب هذه النظرية على أقسام الكلمة العربية كدليل على تأثر النحو العربي بالمنطق لا يستقيم؛ إذ هو يفتقر إلى دليل علمي دقيق، فرغم تواتر ذلك على ألسنة الدارسين المعاصرين إلّا أن الحق -كما يقول الدكتور

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة (د. تمام حسان) ١٧-١٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٩٦.

(٣) المصدر السابق -نفسه.

(٤) ينظر: ص ١٩٥، ٢٠٦، ٢٣٧-٢٤٠ من هذا البحث.

عبدہ الراجحي- « أن "أرسطو" لم يتناول أقسام الكلام تناولاً مباشراً، ولم يتعرض له في موضع واحد؛ بحيث يقال: إنه كان يقصد إلى تقنين هذا التقسيم »^(١).

وتأكد من صحة ما ذهب إليه الدكتور عبدہ الراجحي عندما نرجع إلى كتاب العبارة لـ "أرسطو"، نجد أنه -في معرض حديثه عن القول^(٢) في كتابه (العبارة)- قد اتبع منهج أستاذه "أفلاطون" -الذي قسّم أجزاء الكلام إلى فعل واسم فحسب^(٣)- إذ قال: « ينبغي أن نضع^(٤) أولاً ما الاسم، وما الكلمة^(٥) ثم نضع بعد ذلك ما الإيجاب وما السلب ... »^(٦)، فلا يفهم من قوله -هنا- أنه يريد حصر جميع أجزاء اللفظ وتقسيمه؛ لأنه لو أراد ذلك لقال: « ينبغي أن نضع أولاً ما القول (الكلمة) » ولألحق به الحديث عن "الرابطه"^(٧) بدلاً أن يتناول الحديث عنها في مؤلف آخر مستفل^(٨).

ولعل أقوى دليل على عدم صحة نسبة التقسيم الثلاثي: أن ثمة دليلاً قطعياً على أن "أرسطو" قسّم أجزاء الكلام في كتابه (الشعر) إلى أكثر من ثلاثة أقسام: فقال: « تتألف اللغة -بوجه عام- من الأجزاء الآتية: الحرف الهجائي (أو العنصر الأساسي)، والمقطع، وأداة الربط، وأداة الوصل، والاسم، والفعل، والتصريف ... »^(٩)

(١) النحو العربي والدرس الحديث (د. عبدہ الراجحي): ٨٩.

(٢) ويقصد به اللفظ المفرد؛ وهو يعادل مفهوم الكلمة.

(٣) ينظر: ص ٢٥١ من هذا البحث.

(٤) ويقصد: أن نضع تعريفاً.

(٥) ويقصد بها: الفعل بدليل تعريفه لها، ينظر: ص ٢٥٢ من هذا البحث.

(٦) كتاب العبارة (أرسطو): ١٠٣.

(٧) ويراد بها الحرف وقد أُعْتُبر قسماً ثالثاً من أقسام الكلمة عند أرسطو.

(٨) وذلك في كتابيه "البلاغة" و"الشعر"، كما سنرى في الهامش الآتي.

(٩) فن الشعر (أرسطو) ترجمة (د. إبراهيم حمادة): ١٨٠، وينظر: Histoire de la linguistique (G. Mounin)p93.

فلا دليل -إذًا- على وجود التقسيم الثلاثي عند "أرسطو" وخاصة إذا علمنا أنه لم يرد على معلمه "أفلاطون" حين ميّز بين الاسم والفعل فحسب؛ فتكون نسبة التقسيم الثلاثي إلى "أرسطو" نابعة عن قلة اطلاع وعدم دقة في البحث.

ولعل الذي جعل الدكتور تمام حسان^(١) ومن تبعه يقولون بهذا القول هو ما رأوه «من أن هذا التقسيم "عقلي" مما رجّح الظن بأرسطيته ثم انتهى الظن إلى شيء من الحقائق الماثورة»^(٢)، وكذلك ما وجدوه من تقارب بين التقسيم الثنائي الأرسطي والتقسيم الثلاثي العربي.

٢- مناقشة النقطة الثانية: (إمكانية نقد التقسيم الثلاثي العربي)

وأما ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان من أن التقسيمات الثلاثية للكلمة يمكن نقدها إذا ما نوقشت في ضوء علم اللغة الحديث، فلاشك أن أي تقسيم للكلمة -منذ وجد الدرس اللغوي- لم يسلم من النقود والمآخذ، وحتى التقسيم الذي تطرق إليه الدكتور تمام نفسه - وإبراهيم أنيس من قبله^(٣)؛ - لأن بعض أعلام المنهج الوصفي -الذي تبناه الدكتور واعتقد أنه المنهج المناسب للدراسات اللسانية- لا يرضى بهذا التقسيم الذي أوجده؛ فهذا "قنّدريس" يقرّر مذهب "أرسطو" في التقسيم الثنائي -الذي هو أقرب إلى مذهب النحاة من مذهب تمام حسان- فأرجع التقسيم الثماني^(٤) الذي تطرق إليه نحاة الغرب إلى قسمين: الاسم والفعل^(٥)؛ فبينما يضيف الدكتور "الضمير" إلى الأقسام الثلاثة للكلمة ويرى أن ذلك من مقتضيات علم اللغة الوصفي، نجد أن "قنّدريس" -وهو من أبرز علماء اللغة الوصفيين،

(١) وقد بينتُ -فيما سبق- أن الدكتور تراجع عن هذا القول؛ لكنني أبقيته هنا ليكون ردًا على من تبعه في ذلك ولم يرجع عنه.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث (د. عبد الراجحي): ٨٩.

(٣) ينظر النقد الموجه إلى أقسام الكلام عند الدكتور إبراهيم أنيس في ص ٣٠٣ من هذا البحث.

(٤) سبق هذا التقسيم في ص ٢٥٣ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص ٢٨٠-٢٨٣ من هذا البحث.

وأحد تلامذة "دي سوسير" - يُعَد الضمير ويدجّه تحت فصائل الأسماء معللاً ذلك بأدلة قوية من المنهج الوصفي - نفسه^(١) - تقترب من أدلة النحاة.

وإذا كان الاختلاف في أقسام الكلمة واقعا بين عالمين معاصرين يعتنقان منهاجا واحدا في الدرس اللغوي وهو: (المنهج الوصفي البنيوي) فإن الخلاف بينهم وبين النحاة السابقين لهم بقرون عديدة والمخالفين لهم في المنهج اللغوي من باب أولى.

ولعلنا نأخذ النقد الذي تطرق إليه الدكتور تمام حسان على مُحمّل الجدّ لو أوجد قِسْماً جديدا لم يذكره النحاة أو لم يتنبهوا إليه، لكن الأقسام التي ذكرها الدكتور جميعها موجودة بقضها وقضيضها في المؤلفات النحوية، إلا ما نراه من مصطلحات، وترتيبات جديدة لهذه الأقسام؛ وذلك بإلحاق بعضها ببعض، أو جعل بعضها قسما مستقلا بعد أن أدرجه النحاة تحت فصيلة واحدة.

وهذه في الحقيقة قضية منهجية - أكثر منها قضية لغوية - تختلف باختلاف الزمان، وباختلاف عقلية الدارسين. ويبدو أن هذا التقسيم الثلاثي كان هو الأنسب لعقلية الدارسين في ذلك الوقت؛ ولهذا أجمعوا عليه.

٣- مناقشة النقطة الثالثة: (الأسس الجديدة في تقسيم الكلمة)

بعد أن أقر الدكتور تمام حسان إمكانية نقد التقسيمات النحوية التقليدية انبرى إلى ذكر الأسس الجديدة التي يرى أنها من الأدلة الواضحة على ضرورة تقسيم جديد للكلمة العربية ويرى أن هذه الأسس مبنية على منهج علم اللغة الحديث؛ وهي كالآتي^(٢):

أ- الشكل الإملائي المكتوب.

ب- التوزيع الصرفي.

ج- الأسس السياقية.

د- المعنى الأعم أو المعنى الوظيفي.

هـ- الوظيفة الاجتماعية.

(١) ينظر تلك الأدلة في ص ٢٨٢-٢٨٣ من هذا البحث.

(٢) مناهج البحث في اللغة (د. تمام حسان): ١٩٦.

وبناء عليه كانت أقسام الكلمة عنده أربعة أقسام: الاسم، الفعل، الضمير، الأداة، وفي موضع آخر أضاف إليها: الصفة، والخالفة، والظرف^(١).

والذي أرى -والله أعلم- أن أسس التقسيمات النحوية للكلمة -رغم اعتمادها على المعطيات اللغوية- معتمدة على العملية "المنهجية"؛ إذ هي تهدف أولاً إلى محاولة استقراء واستقصاء جميع أنواع أجزاء الكلمة، ومن ثمّ تيسير استيعابها للدارس أو المتعلم؛ ولهذا فالأخرى ألاّ يُهتَم بنقد هذه الأسس بقدر ما يُهتَم بنقد المعطيات اللغوية التي اعتمد عليها في التقسيم، وبالتالي نقد النتائج المستنبطة منها.

وهذا يعني أن مجرد نقد الأسس لا يُجدي -غالباً- في الوصول إلى تقسيم جديد مُرضٍ؛ فلم يزل علماء اللغة المعاصرون يدورون في فلك التقسيمات القديمة -كما صرح بذلك "فندريس"^(٢)، وحتى الذين رفضوا تلك التقسيمات التقليدية -من العرب وغيرهم- وحاولوا التخلص منها لم يتمكنوا -إلى الآن- من إيجاد قسم جديد لم يُسبق ذكره -بطريقة أو أخرى- في الدراسات اللغوية السابقة، وإنما الجديد في تلك المجهودات -كما قلت سابقاً- منحصر في العملية المنهجية، من ترتيب، ومصطلحات جديدة يصعب تحديدها في إطار مفهوم الكلمة.

كما أنه قد تعدد الأسس عند عالم واحد، وربما تعددت الأقسام عنده أيضاً، كما كان الحال عند الدكتور تمام نفسه؛ فقد قال عنه أبرز تلامذته وأكثرهم وفاء لمذهبه في تقسيم الكلمة^(٣): «غير أن الأستاذ تمام ذكر أسساً عديدة في مجال آخر، فأبقى على بعض الأسس التي تناولها في كتابه "مناهج البحث في اللغة" وأضاف أسساً أخرى استند عليها في عملية التقسيم الجديد منطلقاً في ذلك مما جاء به النحاة»، ومن هنا اختلفت عند الدكتور تمام حسان أقسام الكلمة؛ حيث جعلها أربعة في كتابه "مناهج البحث" وسبعة في كتاب آخر^(٤)، وإذا جاز له أن يعدل عن رأيه السابق مع أنه راعى فيه الأسس التي راعاها في الرأي

(١) ينظر: ص ٣٠٥ من هذا البحث.

(٢) وهو الدكتور فاضل مصطفى السامي في كتابه "أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة": ١٣٨.

(٣) ينظر ص ٣٠٥ من هذا البحث.

حينئذ - ستختلف؛ فتضعف باقي الأسس؛ ولهذا يجب قبل التقسيم مراعاة جميع الأسس جملةً، ولا يصح اعتماد أحدهما دون الآخر كما صرح بذلك الدكتور إبراهيم أنيس - عند ذكره أسس تقسيمه للكلمة - فقال: « ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس »^(١)، وصرح به كذلك الدكتور تمام حسان في معرض رده على تقسيمات النحاة؛ فقال: « ... وأن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلمة، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين »^(٢).

وأما جعل الدكتور تمام (الخوالف) قسمًا جديدًا مستقلاً من أقسام الكلمة، وتفسيره إيّاها بأنّها: « الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي ما، والإفصاح عنه »^(٣) فقد كان مبنياً على اعتقاد منه أن ذلك من متطلبات المنهج الوصفي البنيوي وأطلق عليه (ضوء علم اللغة الحديث)؛ إذ يرى أن هذا القسم مخالف لباقي الأقسام في الشكل والمعنى. لكن الذي فات الدكتور أن هذا النوع من الكلام له دراسات خاصة يجب إبعادها عن ساحة التقسيمات النحوية كما يراها المنهج الوصفي؛ لأن هذا النوع من الكلام الصادر عن الأحاسيس والانفعالات له شكل خاص ومعنى خاص يجب وصفه ودراسته في إطاره الخاص حسب متطلبات نظرية البنيوية الوصفية، فهو يختلف عن اللغة المنطقية العادية الصادرة عن العقل كما نصّ عليه "فندريس" الذي أبعد حروف التعجب (فعل التعجب) من أقسام الكلمة؛ معللاً ذلك بأنّها لا تخضع دائماً للقوانين الصوتية التي تخضع لها بقية أجزاء الكلمة؛ لأنّها لا تدخل في بنية اللغة العقلية، وإنما تُمثل شكلاً خاصاً من اللغة يجب دراسته على حدة^(٤). ومن هذا المنطلق أفرد لهذا النوع (الخالفة) فصلاً خاصاً، وقال فيه: « واللغة

(١) من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس): ٢٨١.

(٢) مناهج البحث في اللغة (د. تمام حسان): ١٣٨.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها (د. تمام حسان): ١١٣.

(٤) ينظر: اللغة (فندريس) ٢٦٦.

الفاعلة^(١)، مع كونها تستمدّ غذاءها في أحيان كثيرة من اللغة المنطقية^(٢) التي تستعير منها^(٣) بعض العبارات النحوية الجامدة^(٤) في صورتها تستحق -رغم ذلك كلّ- أن تميز عنها؛ لأنها تقوم بدور قد قصر عليها وحدها وتملك آلات خاصة^(٥).

وهذه الصعوبة في تقسيم الكلمة ربّما يرجع إلى صعوبة تحديد الكلمة ذاتها عند المعاصرين؛ فلم يتطرق أيُّ منهم إلى نقد تعريفات نخاة العربية للكلمة، ومدى صحة تطبيقها على الواقع اللغوي العربي.

وهذه الصعوبة جعلت أصحاب المدرسة الوظيفية وعلى رأسهم "أندريّ مارتيّنه" يدعون إلى هجر مفهوم الكلمة وتقسيماتها إلى مفهوم جديد يُعتقد أنه أنسب للدراسات اللغوية والنحوية؛ وهو مفهوم "المونيم"^(٦).

ولم يوجد من العرب من اهتم بهذه النظرية الجديدة بل استمروا في تحليل الدرس اللغوي في نطاق النظرية الوصفية البنيوية التي ظهر -أخيراً- عجزها عن تحليل بعض القضايا اللغوية المهمّة، وعن الوصول إلى محركات الظاهرة اللغوية في أبعد أغوارها، وخاصة فيما يتعلق بالعربية^(٧)، إلّا ما نجده عند الدكتور عبد العزيز حليلي، الذي تناول أسس اللسانية الوظيفية وأدواتها وطرقها في وصف اللغات من خلال رسالته العلمية تحت عنوان "مساهمة

(١) يقصد اللغة الانفعالية الصادرة عن الأحاسيس.

(٢) يقصد بها اللغة العادية التي تصدر عن العقل.

(٣) أي تستعير اللغة الفاعلة من اللغة المنطقية العادية بعض العبارات النحوية الجامدة؛ ومثال ذلك في العربية (ما أجمل) فهذا يعدّ (صيغة تعجب) وهو من اللغة الانفعالية وقد استعارت هذا اللفظ من اللغة المنطقية (ما أفعل) وقد رأينا اختلاف البصرة والكوفة حول فعليته أو اسميته. ينظر: الأشموني ١٨/٣.

(٤) ولعل هذا يوافق ما ذهب إليه نخاة العربية وهو أن صيغتنا التعجب (ما أفعل وأفعل به) غير متصرفة. ينظر شرح الكافية (الاسترادي) ٣٠٧.

(٥) اللغة (فندريس): ١٨٢.

(٦) ينظر: ص ٢٩١-٢٩٥ من هذا البحث.

(٧) ينظر: ص ٢٣٣ وما بعدها من هذا البحث.

وقرّر الدكتور محمد علي الخولي الأمر نفسه، إذ قال -بعد ذكر أقسام الكلمة عن: كل من العرب والغربيين-: «ولكن بصفة عامة يُمكن أن يتم تقسيم الكلمة من منطلقات مختلفة: تقسيم دلالي، وتقسيم صرفي، وتقسيم وظيفي»^(١).

فالتقسيم بذلك "منهجي" يجب أن يُوجّه الدرس والنقد إليه في جانبين:

الجانب الأول: المعطيات اللغوية التي اعتمد عليها في استقراء أجزاء الكلمة وحصر أنواعها. وقد تناولت تلك المعطيات المتمثلة في "السماع" عند النحاة بالدرس والمناقشة في ضوء علم اللغة الحديث^(٢).

الجانب الثاني: مدى إمكانية أسس التقسيم من استقراء جوانب الكلام، وحصر أجزائه واستيعابه بحيث لا يفلت منه أيّ قسم من أقسام الكلمة، وهذا ما اتصف به تقسيم النحاة؛ حيث ظهر لي أنّ أيّ تقسيم للكلمة ظهر بعد النحاة -سواء ما تعلق منه بالجانب الوصفي أو الجانب الوظيفي- لم يخرج عمّا تطرّق إليه نحاة العربية، وإن كان هناك تحديداً في طريقة العرض، أو التسمية، أو الترتيب، أو التفرع.

ومن هنا أرى -والله أعلم- أن التقسيم الثنائي أرسطي يوافق طبيعة اللغة اليونانية والتقسيم الثلاثي عربي خالص يوافق طبيعة العربية، والتقسيم الثماني إغريقي غربي، ولا يستحيل وجود تقسيم آخر بناءً على أساس منهجي جديد، كما أوجد "أرسطو" تقسيماً آخر غير الثنائي، وكذلك الدكتور تمام حسان أضاف إلى التقسيم الرباعي فكانت الأقسام عنده سبعة.

(١) مدخل إلى علم اللغة (د. محمد علي الخولي): ٨٢.

(٢) وذلك في الباب الأول من هذا البحث.

الفصل الثاني: الجنس؛ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجنس عند نخاة العربية

المبحث الثاني: الجنس في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الثالث: الجنس بين القلم والحديث

الفصل الثاني: الجنس

المبحث الأول: الجنس عند النحاة

سأتناول دراسة هذا المبحث من جانبين: مفهوم التذكير والتأنيث في اللغة، وجهود نحاة العربية في دراسة المذكر والمؤنث.

الجانب الأول: مفهوم التذكير والتأنيث في اللغة

التذكير والتأنيث من الظواهر اللغوية التي توضح العلاقة بين الفكر واللغة؛ فاللغة ألفاظ يُعبر بها عن المعاني، ومن المعاني المدلول عليها بتلك الألفاظ أشخاص الجواهر، وهي نوعان: حيوان، وجمادات، ويختلف الأول عن الثاني في أنه ذو جنس إما مذكر أو مؤنث. وعندما تناول اللغويون - منذ قدم الدهر - دراسة الظواهر اللغوية أدركوا ارتباطها الوثيق بالفكر الإنساني، وبالتالي تنبهوا إلى الجنس (Genre) وإلى ضرورة الفصل بين المذكر والمؤنث تبعاً لواقع اللغة المنبثقة عن العقل والفكر، هكذا كان حال الدراسات اللغوية عند "أرسطو"؛ فقد قال: «أجناس الأسماء؛ فمنها مذكر، ومنها مؤنث، ومنها ما يكون وسطاً بين ذلك؛ فقد يحتاج أيضاً إلى استعمال تلك المقولات بدقة»^(١).

وعندما بدأت حركة التأليف اللغوي عند العرب قام العلماء بجمع نصوص اللغة الفصيحة من معينها الصافي، أفواه العرب الخالص؛ فأدركوا في أثناء استقراء تلك النصوص أن العرب كانوا يلاحظون في كلامهم "الجنس"، ويفرقون بين المذكر والمؤنث بوضع ألفاظ خاصة - في بداية الأمر - للمذكر وأخرى للمؤنث، سواء أكان إنساناً أم حيواناً، فقالوا: (إنسان وأنثى) و(رجل وامرأة) و(أسد ولبوة). ثم رغبوا في الإيجاز، وحتى لا يزداد عدد المفردات المعجمية استعملوا فيهما لفظاً واحداً مميزين بينهما بإلحاق علامة خاصة بالمؤنث؛ فقالوا: (إنسان وإنسانة) و(رجل ورجلة) و(امرؤ وامرأة) و(أسد وأسدة) و(لبؤ ولبوة)؛ وفي ذلك يقول الشيخ بهاء الدين بن النحاس: «كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ

(١) الخطابة (أرسطو): ١٩٩، نقلاً عن المذكر والمؤنث (ابن التستري) ١٥، بتحقيق (د. أحمد هريدي).

المذكر؛ كما قالوا: "عير وأتان" و"جدي وعناق"^(١) و"جمل" و"رجل" و"حصان" و"حجر" إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة؛ كضارب وضاربة، وتارة في الاسم؛ كامرئ وامرأة في الحقيقي، وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصا على البيان، فقالوا: "كباش، ونعجة" و"جمل وناق" و"بلد ومدينة" ^(٢).

والقرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين راعى هذا التفريق بين الجنسين (المذكر والمؤنث) وأقر بمفهومهما، فقال تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ الآية...^(٣) وقال تعالى: ﴿اللَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَرَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾ الآية...^(٤)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ﴾^(٦)، وقال تعالى في الحيوان: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ ءَالِ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أُمَ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ نُبَوِّئُكِ بِمَا لَكَ مِنْ آلٍ عَلَىٰ ذَٰلِكِ لَعَلَّكَ بَلِغٌ مِّنَ الدِّينِ فَتُحْذَرُ الْآثِمِينَ﴾^(٧).

(١) جدي مذكر عناق وفي "العين (ع ن ق): ١٦٩/١: «العناق: الأنثى من أولاد المعز، ويجمع عنوق»، و«قال الأزهرى: العناق: الأنثى من أولاد المعز إذا أنت عليها سنة، وجمعها عنوق وهذا نادر». اللسان (ع ن ق) و(ظ أ ب).

(٢) الأشباه والنظائر (السيوطي): ٥٤/١.

(٣) آل عمران: ٣٦.

(٤) الشورى: ٤٩-٥٠.

(٥) النساء: ١.

(٦) النجم: ٤٥.

(٧) الأنعام: ١٤٣.

وظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة غير مقصورة على اللغة العربية وإنما اشتملت عليها بقية فروع اللغات السامية^(١)، وكذلك اللغات اليونانية^(٢) وأخواتها من اللغات الهندية الأوروبية، إلا أننا نجد فيها جنسا ثالثا غير موجود في العربية وأخواتها السامية، وهو ما يُسمى بـ "المبهم" أو المحايد (Neutre)^(٣).

وثمة لغات إفريقية وأمريكية يأخذ الجنس منها مظهرها خاصا؛ إذ تميّز بين جنس حي وجنس غير حي كـ لغات (باتو) في جنوب إفريقيا^(٤)، ولغة الألجونكين (Algonquin)^(٥) ونحو ذلك^(٦).

وقد سلكت اللغات الحامية مسلكا غريبا بهذا الصدد إذ قسمت الأسماء إلى طائفتين: الأولى تتضمن أسماء الأشخاص وما يدل على أشياء ضخمة ذات أثر واضح، وأخيرا تلك التي رأوها تعبّر عن المذكر. أما الطائفة الثانية فتشمل أسماء الأشياء الصغيرة القليلة الأهمية، ومعها تلك التي تعبّر عن المؤنث^(٧).

الجانب الثاني: جهود نحاة العربية في دراسة المذكر والمؤنث

انطلاقا من مفهوم المذكر والمؤنث -الذي أثبتته واقع اللغة العربية وأقره القرآن الكريم- ارتبط مبحث المذكر والمؤنث بالدراسات اللغوية ارتباطا قويا إذا علمنا أن هذه الدراسات ما قامت إلا خدمة لهذا الكتاب من خلال الواقع اللغوي المتمثل في كلام العرب؛ وهذا ما جعل النحاة يقيمون لهذه الظاهرة أهمية قد تفوق أهمية مسائل الإعراب؛ فقد عدّوا أول الفصاحة

(١) ينظر: التطور اللغوي (برجشتراسر) ١١٣.

(٢) كما نلاحظ ذلك في قول أرسطو السابق ص ٣٢٠ من هذا البحث.

(٣) وقد فقدت بعض الفروع الحديثة للغة اللاتينية -كالفرنسية والإسبانية والإيطالية- ظاهرة المحايدة، وأصبحت الأسماء فيها محصورة على المذكر والمؤنث. ينظر: من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس) ١٦١.

(٤) ينظر ٢٨٧ من هذا البحث.

(٥) ينظر: اللغة (فندريس) ١٣١.

(٦) المصدر السابق -نفسه.

(٧) من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس) ١٥٩-١٦٠، ومصطلح التذكير والتأنيث (د. عصام نور الدين): ١٧.

معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء والأفعال والنعت قياسا وحكاية، فمعرفة التذكير والتأنيث -عندهم- ألزم من معرفة الإعراب، وكلاهما لازم، غير أن العرب اجتمعوا على ترك كثير من الإعراب في مثل بنات الياء والواو في الأسماء والأفعال المضارعة للأسماء، وأمّا تأنيث المذكر وتذكير المؤنث فمن العجمة عند من يعرب ومن لا يعرب^(١). بل إنهم عدّوا معرفة المذكر والمؤنث من تمام معرفة النحو والإعراب؛ لأن من ذكّر مؤنثا أو أنث مذكرا كان العيب لازما له كلزومه من نصب مرفوعا، أو خفض منصوبا، أو نصب مخفوضا؛ لأن الخطأ في التمييز بين المذكر والمؤنث قبيح جدا^(٢).

وهذه الأهمية التي أعطتها النحاة لقضية المذكر والمؤنث في العربية دفعتهم إلى مضاعفة الجهود في دراستها واستقصائها واستقرائها؛ فاستمرت حركة التأليف فيها من القرن الثاني الهجري إلى وقتنا الحاضر، وأخذت تلك المؤلفات أشكالا متنوعة؛ منها:

- ١- دراسات للمذكر والمؤنث جاءت ضمن المباحث النحوية العامة؛ كما هو عليه الحال في كتاب سيبويه^(٣)، والمقتضب للمبرد^(٤)، وكثير من كتب اللغة التي ناقشت مسائل المذكر والمؤنث ضمن مسائل اللغة دون أن تفرد لها بابا مستقلا^(٥).
- ٢- مؤلفات خُصِّصَتْ فيها أبوابٌ مستقلة للمذكر والمؤنث ضمن المباحث النحوية، وأشار ابن الأنباري إلى أن (المفصل) للزمخشري أقدم ما بين أيدينا من كتب النحو التي عقدت بابا للمذكر والمؤنث^(٦)، لكن الصحيح في ذلك أن الزجاجي سبقه إلى

(١) المذكر والمؤنث (أبر حاتم السجستاني) نقلا عن مقدمة (المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٨) تحقيق (د/ طارق عبد عون الجنابي)، ومصطلح التذكير والتأنيث (د. عصام نور الدين): ٢٣.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن فارس) ٤٦، والمذكر والمؤنث (ابن الأنباري): ٥١.

(٣) ينظر: مسائل التذكير والتأنيث في: ٢٢/١، ٥٢، ٥٣، ٦٥، ٢٠٤، ٢٤٦، ٢٥٩، ٣٦/٢-٤٨، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٦/٣، ٢٣٧، ٢٤٢، ٣٤٧، ٥٦١، ٥٦٢.

(٤) ينظر فهرس المقتضب: ١٠٧/٤-١١١.

(٥) ككتاب الجمهرة مثلا فقد تحدث عن بعض مسائل التأنيث (أوزان الألف المقصورة) ١٢١٣/٢، ١١٨٠-١١٨٢، ١٢٢٧/٣، ١٢٣٠، ومقدمة (محمد عبد الخالق عضيمة) في تحقيقه المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ص ٦.

(٦) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري): ٥ بتحقيق (عبد الخالق عضيمة).

ذلك^(١)، ومن مؤلفات هذا النوع -أيضا-: الكافية (لابن الحاجب) وشروحها^(٢)، وألفية ابن مالك وشروحها^(٣) والتصريح بمضمون التوضيح (لخالد الأزهرى)^(٤)، ونحو ذلك.

٣- مؤلفات خُصِّصت فيها دراسات للمذكر والمؤنث ضمن الموسوعة اللغوية، كما وجد عند ابن سيده ت(٤٥٨هـ) الذي أفرد في كتابه المخصص دراسة خاصة للمؤنث في باب سَمَاه: (باب المذكر والمؤنث)^(٥).

٤- مؤلفات نظمية خاصة للتأنيث؛ كنظم ابن الحاجب^(٦)، والفارابي، ونظم آخر مجهول القائل^(٧).

٥- مؤلفات خاصة في مسائل المذكر والمؤنث، وقد زادت على ثلاثين مؤلفاً جمعها بعض العلماء^(٨)؛ ومن ألفوا في هذا النوع: أبو زكرياء الفراء، والأصمعي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن السكيت ت(٢٤٤هـ) وأبو حاتم السجستاني وآخرون^(٩).

(١) ينظر: الجمل (الزجاجي) ٢٩٠، وشرح الجمل (ابن عصفور): ٣٦٩/٢-٣٩٨، وتعليق عبد الخالق عضيمة في تحقيقه المذكر والمؤنث (ابن الأنباري): ٥.

(٢) ينظر: ١٦١/٢-١٧٠.

(٣) كـ "شرح ابن عقيل"، و"أوضح المسالك"، و"شرح الأشموني" و"التصريح بمضمون التوضيح".

(٤) ينظر: ٢٨٥-٢٩١ من هذا البحث.

(٥) وقد استغرق هذا الباب أكثر من مائتي صفحة (عادية) ينظر: باب المذكر والمؤنث في المخصص (ابن سيده): ١٩٢-٥٥٥.

(٦) المسمى بـ "الموشحة بالأسماء المؤنثة" أو "القصيد في المؤنثات السماعية" ينظر: تاريخ الأدب العربي (كارل بروكلمان) ٣٣٤/٥.

(٧) ينظر: مقدمة المذكر والمؤنث (ابن التستري) ٣٥-٣٦، تحقيق (د. أحمد عبد المنعم هريدي).

(٨) جمع هذه المؤلفات: محمد عبد الخالق عضيمة عند تحقيقه (المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩-١٢) والدكتور رمضان عبد التواب؛ وذلك عند تحقيقه كتاب (أبي موسى الحامض، والمفضل الضبي في المذكر والمؤنث: ١٥-١٩، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل الضبي: ٢٣-٣١). وينظر: المذكر والمؤنث (ابن التستري): ٣٢-٣٦، والتأنيث في اللغة العربية (د. إبراهيم بركات): ٦-٨.

(٩) ينظر: تفصيل ذلك في المصادر السابقة.

وهذه المؤلفات تناولت دراسة المذكر والمؤنث في العربية دراسة مستفيضة، ولعل أهم الموضوعات الواردة فيها ما يلي:

أولاً: تعريف المذكر والمؤنث

المذكر في الأصل من «الذكر خلاف الأنثى، والجمع: ذكور، وذُكُورَة، وذِكار، وذِكارَة، وذُكْران، وذُكْرَة»^(١)، ولا يجوز جمعه بالواو والنون؛ فإن ذلك مختص بالعلم العاقل، والوصف الذي يجمع مؤنثه بالألف والتاء^(٢).

أما المؤنث فهو من «الأنثى خلاف الذكر من كل شيء، والجمع: إناث، وأُنث جمع إناث، كـ "حِمَارٌ وَحُمُرٌ"؛ قال تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾^(٣).

والذكر في اللغة يعني: القوة والشجاعة والأنفة والإباء؛ إذ الذكر من الحديد: أَيْسُهُ وأَشَدُّه وأَجَوَدُه، وهو خلاف الأنثى^(٤)؛ قال صاحب اللسان: «ورجل ذكر إذا كان قويا شجاعا أنفاً أيباً، ومطر ذكر: شديد وابل... وقيل: داهية مذكر شديدة»^(٥) وبذلك يُسمى السيف مذكراً؛ "يقال سيف مذكر؛ أي صارم"^(٦).

والمؤنث في اصطلاح نحاة العربية: كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرة، سواء أكان التأنيث حقيقياً أم لا، والمذكر ما خلا من تلك العلامة^(٧).

ثانياً: المذكر والمؤنث بين الأصالة والفرعية

أجمع النحاة على أن التذكير أصل للتأنيث في اللسان العربي؛ قال سيبويه: «واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من

(١) اللسان: (ذ ك ر).

(٢) المصباح المنير (ذ ك ر).

(٣) النساء: ١١٧.

(٤) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ابن الأنباري): ٦٣.

(٥) اللسان (ذ ك ر).

(٦) ينظر: معجم مقاييس اللغة (ابن فارس) (ذ ك ر).

(٧) شرح الكافية (الاستربادي): ١٦١، وينظر: الفصل (الزحشري) ٢٤٧.

التذكير. ألا ترى أن "الشيء" يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، و"الشيء" ذكر؛ فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم...»^(١). وفي المعنى نفسه يقول ابن جني: «وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب»^(٢). وتبعهما في هذا القول جماعة منهم، ابن الأنباري^(٣)، وابن مالك^(٤)، وابن هشام^(٥)، والسيوطي، وغيرهم^(٦).

ويعزز هذا المذهب عدّة أدلة يمكن أن تستنبط من أقوالهم:

١- **دليل عقدي:** فقد ثبت في الكتاب العزيز -والكتب السماوية الأخرى^(٧)- أن مدلول المذكر أسبق وجوداً من مدلول المؤنث في أصل المخلوقات؛ فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^(٨)، إلى غير ذلك من الآيات الواضحة على أن الله خلق آدم أولاً، وأنه أبو البشرية قاطبة.

٢- **دليل الواقع اللغوي؛** ويتمثل في جانبين:

أ- جانب الدلالة؛ وهو أن لفظ "شيء" وهو مذكر يجمع في مدلوله ما يدل على مذكر ومؤنث، وكذلك لفظ "إنسان" يشمل المذكر والمؤنث، وكذلك لفظ "الناس"، وقد خاطب القرآن الكريم المذكر والمؤنث بهذا اللفظ رغم كونه

(١) الكتاب: ٢٢/١.

(٢) الخصائص (ابن جني): ٤١٥/٢، وينظر: ٢٠٢، و٢٤٤/٣، وسرّ صناعة الإعراب (ابن جني): ١٢/١.

(٣) أسرار العربية: ١٦١.

(٤) ينظر: التسهيل (ابن مالك) ٢٥٣.

(٥) ينظر: وأوضح المسالك: ٢٨٦/٤.

(٦) ينظر: مع الهوامع ٦/ ٦١، والأشباه والنظائر (السيوطي): ١٤٨/٢.

(٧) قد أورد الدكتور عصام نور الدين في (كتابه مصطلح التذكير والتأنيث: ١٢) دليلاً على ذلك من التوراة.

(٨) النساء: ١.

مذكراً؛ في مواضع متعددة: كقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(١) وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٢) في مواضع شتى من القرآن الكريم؛ وهذا يعني تغليب مدلول المذكر على المؤنث، والغلبة في المعاني تكون - غالباً - للأصل.

ب- جانب الدال (المبنى)؛ وهو أن ما يدلّ على المؤنث تلحق به علامة ظاهرة أو مقدّرة؛ لتمييزه عن المذكر؛ ولما كانت العلامة تسبق أو تلحق مدلول المؤنث، أو ما أسند إليه، أو ما تبعه من صفة أو حال، أو ما يتعلق به في المعنى كان بذلك فرعاً؛ كما أن المعرفة فرع للنكرة لافتقار المعرفة إلى علامة مميّزة، ومن المعلوم أن الافتقار لدليل الفرعية والتبعية، وما جاء على أصله لم يحتاج إلى مميّز.

ثالثاً: أقسام الجنس (المذكر والمؤنث) عند النحاة

أقسام المذكر والمؤنث في المؤلفات النحوية يمكن أن تُرجع إلى ثلاثة: حقيقي، ومجازي، ولفظي^(٣):

١- الجنس الحقيقي: ما كان له فرج ذكر أو فرج أنثى إنساناً أو حيواناً^(٤)، ويسمى الأول بـ "المذكر الحقيقي"، والثاني بـ "المؤنث الحقيقي" وهذا الأخير له أربعة أنواع^(٥):

أ- ما ظهرت فيه علامة التأنيث؛ نحو: فاطمة، حُبلى، حَسَناء.

ب- ما استغني عن العلامة لقيام معنى التأنيث فيه؛ نحو: زينب، وهند، وحائض.

(١) النساء: ١.

(٢) البقرة: ١٠٤، وآل عمران: ١٠٠، ١٠٢، ١١٨، ١٣٠، ١٤٩، ١٥٦، ٢٠٠.

(٣) وقد قسمها ابن الصائغ إلى أربعة أقسام - وهي أقرب إلى تقسيم النحاة - وهي كالآتي: «مذكر لفظاً ومعنى، ومؤنث لفظاً ومعنى، ومؤنث معنى مذكر لفظاً، ومذكر معنى مؤنث لفظاً». ينظر: الأشباه والنظائر (السيوطي) ١٥٢-١٥١/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ٦١٣/٢، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ابن الأنباري): ٦٣، وشرح الكافية (الاسترهادي): ١٦١/٢، والأشباه والنظائر (السيوطي): ١٤٩/٢، والتأنيث في العربية (د. إبراهيم بركات): ٤٢، ومصطلح التذكير والتأنيث (د. عصام نور الدين): ١٢.

(٥) ينظر: للمذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥٢-٥٧، بتحقيق (محمد عبد الخالق عضيمة).

ج- ما استغني عن العلامة لمخالفة لفظه لفظ مذكّره؛ فكان تأنيثه -حيثذ- معروفا لا يحتاج إلى مميّز؛ نحو: (جَدْيٌ وَعَنَاقٌ)^(١)، و(حَمَلٌ وَرَخْلٌ)^(٢)، و(حمار وأتان)^(٣).
د- ما ظهرت فيه علامة وهو مشترك بين المذكر والمؤنث؛ نحو: (نعامة) و(بقرة) و(جرادة) للمذكر والأنثى.

٢- الجنس المجازي: ما لم يدلّ على جنس حقيقي، وخلا من علامات التأنيث، والأصل فيه التذكير؛ نحو عود وحائط، وتأنيثه لا يكون إلا بالسماع من العرب؛ ويكون لشبه معنوي؛ نحو: شمس، وحرب، وهذا النوع يعتمد على السماع^(٤).

٣- اللفظي: وهو ما اقترن به علامة التأنيث دون معناه؛ نحو: غرفة، وبشرى وصحراء. وهذا النوع تأنيثه في اللفظ فقط كما صرح بذلك المبرد^(٥)؛ ولهذا فقد تقترن العلامة بالمذكر الحقيقي؛ نحو: طلحة، ومعاوية.

رابعا: علامات التأنيث

يقصد بعلامات التأنيث: تلك اللواحق التي تُزاد على بنية الكلمة للدلالة على معنى التأنيث؛ ك-(الناء) في قائمة وكاتبة وشاعرة، ومنطلقات^(٦).

والمشهور عند جمهور النحاة أن للتأنيث ثلاثَ علامات: ١- الناء، ٢- الألف المقصورة، ٣- الألف المدودة^(٧).

(١) سبق تعريفهما في ص ٣٢١ من هذا البحث.

(٢) وفي العين (خ ر ل): ٢٥٠/٤: ((الرَّخْلُ لغة في الرَّخْل، وجمعه رِخْلان والرُّخَال بالضم لا غير؛ وهو: الأنثى من أولاد الضأن)) ((والذكر: حَمَل، والجمع: أَرْخُل ورِخَال ورُخَال)) اللسان: (ر خ ل)، والرخل قد يكون بكسر الخاء (الرَّخْل) ينظر: النهاية في غريب الأثر (ابن الأثير) باب الرءاء مع الخاء ٢/٢١٢.

(٣) وأتان: الحمارة، ولا تقل أناة. مختار الصحاح (أ ت ن).

(٤) وقد أورد ابن عصفور في شرحه للجمل (٣٧٣/٢-٣٨٤) وكذلك ابن التستري في كتابه (المذكر والمؤنث/٥٤) مجموعة من أمثلة هذا النوع تحت باب: (ما يُروى رواية من المؤنث).

(٥) ينظر: المقتضب ٣/٣٤٩.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٢٣٦-٢٣٧.

(٧) وسيأتي الحديث عنها مفصلا في الصفحات التالية.

لكن ابن الأنباري أوصلها إلى خمس عشرة علامة؛ وهي في مجملها على ثلاثة أنواع^(١):

١- ما يدخل على الأسماء؛ وهي ثمان: الألف المقصورة (ليلى)، والممدودة (حمراء)، والهاء ويقصد به التاء (قائمة)، والألف والتاء في الجمع (المسلمات)، والنون (هن)، والكسرة (أنت)، والياء (هذي قامت).

٢- ما يدخل على الأفعال؛ وهي أربع: التاء (قامت، وتقوم)، والياء (تضربين)، والكسرة المتصلة بالفعل (قمت)، والنون المتصلة بالفعل (قمن).

٣- ما يدخل على الحروف (الأدوات)؛ وهي ثلاث: التاء (رَبَّتْ، وَثُمْتُ)، والهاء (هيهاه) في الوقف، والهاء والألف (إنَّها).

وسأفصل الحديث في أشهر علامات التانيث الثلاث:

العلامة الأولى: التاء

- التاء أكثر علامات التانيث شيوعاً، وأظهرها دلالة؛ لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف التي تلتبس بالإلحاق، وتكثر حروف الكلمة^(٢). وهي كذلك أكثر انتشاراً في التانيث في فروع اللغات السامية^(٣).

- وقد تميزت عن بقية علامات التانيث بعدة أمور:

١- أنها تكون متحركة مع الأسماء؛ نحو (شاعرة)، وساكنة مع الأفعال؛ نحو (قامت)^(٤).

٢- أنها قد لا تظهر في الأسماء لكنها تُقدَّر، ويُستدل عليها بالحالات الآتية^(٥):

(١) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري): ١٧٦-١٨١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (ابن مالك) ١٧٣٣/٤، وجمع الهوامع (السيوطي) ٦١/٦، وشرح الأشموني: ٩٤/٤-٩٥ وحاشية الصبان: ٩٤/٤-٩٥.

(٣) ينظر: التطور النحوي (برجستراسر) ١١٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٦/٢، ٤٨، وأوضح المسالك: ٢٨٢/٤، وارتشاف الضرب (أبو حيان): ٢٩٣/١، والتصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى): ٢٨٥/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية (الاسترأبادي) ١٦٢/٢، وشرح الجمل (ابن عصفور): ٣٧٣/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٢٩/٢، وجمع الهوامع (السيوطي): ٦١/٦.

أ- عود الضمير إليها مؤنثاً؛ نحو: (الكتف هُشَّتْها)، و(العين كحلتها).

ب- الإشارة؛ نحو: هذه نارٌ.

ج- التصغير؛ نحو: هُنَيْدَة.

د- الوصف، والحال، والخبر؛ نحو هند الحسناء نشيطةٌ جاءت ماشيةً.

هـ- العدد؛ وهو سقوط العلامة منه، نحو: ثلاث هنود .

٣- أمّا تدخل على المفرد والمثنى والجمع؛ فتقول: مسلمة، مسلمتان، مسلمات.

٤- أمّا تُقلب هاءٌ في الوقف؛ فتقول، عائشه، قائمه؛ إلا أن النحاة اختلفوا في أيهما الأصل؟ التاء أم الهاء إلى قولين^(١):

القول الأول: التاء هي الأصل؛ وهو قول البصريين، وتبعهم ابن جني^(٢)، وآخرون^(٣)؛ قال سيبويه: «وأما الهاء فتكون بدلاً من التاء التي توث بها الاسم في الوقف؛ كقولك: هذه طلحه...»^(٤)، وقال المبرد: «وأما الهاء فتُبدل من التاء الداخلة للتأنيث؛ نحو: نخله وتمره، إنما الأصل التاء والهاء بدل منها في الوقف»^(٥).

والقول الثاني: الهاء هي الأصل؛ وهو قول الكوفيين، وذلك لمساواة الهاء الألف. إلا أن القول الأول أقوى؛ للأسباب الآتية:

١- لأن الأصل هو الوصل؛ إذ فيه تجري الأشياء على أصولها، بخلاف الوقف فهو من مواضع التغيير؛ فلا تتضح عليه الأشياء^(٦).

٢- ولأن التاء تظهر عند الإضافة، والمعلوم عند النحاة أن الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها.

(١) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) ٨٩/٥.

(٢) ينظر: المنصف: ١٦١/١.

(٣) وهو مذهب أبي الخطيب الفارسي، كما نقل عنه ابن مكنوم. ينظر: الأشباه والنظائر (السيوطي) ١٥١/٢.

(٤) الكتاب: ٢٣٨/٤.

(٥) المقتضب: ٢٠١/١.

(٦) ينظر: المنصف ١٦١/١، وشرح المفصل: ٨٩/٥، وشرح الكافية (الاستربادي): ١٦١/٢.

٣- ولأن التاء هي الأصل في فروع اللغات السامية^(١)؛ فكان الأولى أن تكون أصلا في العربية أيضا.

- وللتاء دلالات أخرى غير التأنيث؛ وقد أوصلها بعض العلماء إلى أربع عشرة^(٢)؛ وقد حصروا كذلك الأوزان التي لا تدخل عليها علامة التأنيث؛ وهي^(٣):

١- ما كان على وزن فاعِل، أو مُفْعِل وصفا خاصا لمؤنث، فلا تدخل عليه العلامة غالبا؛ نحو: حائض، وطامث ومرضع؛ وذلك لعدم الحاجة إليها لأمن اللبس؛ ولأنها في الأصل وصف للمذكر، كأنه قيل: شخص حائض وطالق، ولأنها تؤدي معنى النسب؛ أي ذات حيض وذات طلاق. وهذا إن لم يقصد منها الحدوث، أما إذا كانت الصفة حادثة، أي: (ذات زمن محدد)؛ وذلك بأن يكون مبنيا على الفعل، فالراجع دخول

(١) ينظر: مدخل إلى علم اللغة (د. رمضان عبد التواب) ٢٥٩، والتأنيث في العربية (د. إبراهيم بركات): ٧٤-٧٧.

(٢) وهذه الدلالات كالآتي: ١- تمييز المؤنث من المذكر؛ نحو: قائمة، وجميلة. ٢- تأكيد معنى التأنيث؛ نحو: ناقة، ونعجة. ٣- الدلالة على تأنيث لفظي غير معنوي؛ نحو: غرفة، وظلمة، وعمامة. ٤- تمييز الواحد من الجنس؛ نحو: نخل ونخلة، وتمر وتمرة، وبقر وبقرة. ٥- الدلالة على المبالغة؛ نحو: رواية، ودراية. ٦- الدلالة على تأكيد المبالغة؛ نحو: نسابة، وعلامة. ٧- الدلالة على الجمع؛ نحو: السابلة، والكوفية، والمالكية، والبعالة، والجمالة. ٨- الدلالة على تأكيد تأنيث الجمع؛ نحو: حجارة، وذكارة، وأغربة، وغلمة. ٩- الدلالة على العجمة وعلى أن الاسم معرب؛ نحو: موازجة. ١٠- الدلالة على النسب؛ نحو: الأشاعنة، والمشاهدة، والمهالبة، والأزارقة. ١١- الدلالة على النقل من الوصفية إلى الاسمية؛ وعلى أن الوصف غير محتاج إلى موصوف؛ نحو: النطيحة، والذبيحة. ١٢- وتكون عوضا عن محذوف الفاء أو العين أو اللام، أو ياء المدّة؛ ومثال ذلك -على الترتيب-: عدة، وإقامة، ولغة، وجحاجة، وزنادقة، فالتاء في الأول عوض عن الياء في "جحاحيج"، وفي الثاني عوض عنها في "زنديق". ١٣- وتكون عوضا عن ياء الإضافة (المتكلم)؛ نحو: يا أبت، يا أمت فقط. ١٤- وتكون عوضا عن ألف التأنيث؛ نحو: حَبِيرَة (تصغير حَبَارَى).

ينظر: المذكر والمؤنث (المرد) ٧٨-٨٢، والمقتضب (المرد): ٢/٢١٦، ١٥٧، ٢٦٢/٤، والمفصل (الزمخشري) ٢٤٨-٢٤٩ وشرح المفصل (ابن يعيش): ٩٧/٥، وشرح الكافية (الاستربادي): ١٦٢/٢-١٦٤، وشرح الجمل (ابن عصفور): ٣٧٠/٢-٣٧١، ومعجم الموامع (السيوطي): ٦/٦٢، والأشباه والنظائر (السيوطي): ٢/١٤٩-١٥١ والتصريح بمضمون التوضيح: ٢/٢٨٨، والمغرب (الجولقي): ٥٧٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية (الاستربادي) ١٦٤/٢-١٦٦، وشرح ابن عقيل: ٢/٤٣١، ومعجم الموامع: ٦/٦٣.

التاء؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾ الآية...^(١)، وهذا خلافاً للكوفيين^(٢).

٢- فَعُول بمعنى فاعِل؛ كصبور، وشكور، وضروب، وشذَّ عِدْوَةً

٣- مَفْعَال؛ نحو: مذكار، ومعطار، ومكسال، وميقات، وشذَّ مِيقَانَةً^(٣).

٤- مَفْعِيل؛ نحو: معطير، ومنطيق، وشذَّ امرأةً مَسْكِينَةً.

٥- مَفْعَل؛ نحو: مغشم، ومهذر.

٦- فَعِيل بمعنى مفعول؛ نحو: امرأة جريح، وقتيل، بشرط ألاَّ يحذف موصوفه. فإن

حذف لزمت التاء؛ خوفاً من اللبس، فتقول: رأيت قتيلة بني فلان.

العلامة الثانية: ألف التانيث المقصورة

- تُراد الألف -عموماً- على آخر الكلمة لعدّة معانٍ^(٤):

١- التانيث؛ وتسمى ألف التانيث، وقد سماها ابن الأنباري^(٥) بـ(الياء)^(٦)

٢- الإلحاق؛ وهو إلحاق الاسم بصيغ أخرى -لأسباب تصريفية^(٧)- تزيد عنه صوتاً

في الترتيب النبوي؛ كالإلحاق الثلاثي بالرباعي في نحو: أرطى فهو ملحق بجعفر، ومعزى ملحق بدرهم.

٣- التكثر؛ نحو: قَبَعَثَرى، وكُمَثَرى.

(١) الحج: ٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٣٨٣-٣٨٤، وشرح الكتاب (السراfi): ٤/ورقة ١٠٠: (أ)-١٠٢ (ب)، والمقتضب:

٣/١٦٣-١٦٤، والكشاف (الزمخشري): ٣/١٣٩، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢/٢٨٦.

(٣) يقال: "رجل يَقِنُّ" ويقن: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه، كقولهم: رجل أذن ورجل يقنه بفتح الياء والقاف وبالحاء كيقن... ورجل ميقان... والأنثى ميقانة بالحاء وهو أحد ما شذ من هذا الضرب". اللسان، وينظر: القاموس المحيط (ي ق ن).

(٤) ينظر: شرح الكافية (الاسترأبادي) ٢/١٦٦.

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥٢ ترجمة (محمد عبد الخالق عضيمة).

(٦) ولعل ذلك للشبه الشكلي بين ألف التانيث (ي) المقصورة والياء (ي).

(٧) ينظر: المقتضب ٣/٣٣٨، وشرح الكافية (الاسترأبادي) ٢/١٦٦.

- لكن التي للتأنيث (ألف التأنيث المقصورة) تتميز بأمور عدة:

- أ- أنها لا يدخل عليها التنوين، بخلاف ما كانت للإلحاق أو التذكير^(١).
- ب- وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث؛ لأنه لا يدخل التأنيث على تأنيث^(٢).
- ج- وأنها تصير كجزء من الكلمة التي زيدت عليها فلا تتغير ولا تحذف عند التصغير، بخلاف الألف التي لغير التأنيث؛ فلو صَغُرَتْ -مثلا- كلمة فيها أَلِف الإلحاق، وهي على خمسة أحرف فصاعدا حَذَفَتِ الألف كما تَحْذِفُ الحرف الخامس وما بعده من الأصل والزوائد؛ فتقول في قَرَقَرَى: "قُرَيْرٌ" وحَبَرَكِي "حَبِيرُك" ^(٣).
- د- أن ثمة أوزانا لا تكون ألفها إلّا للتأنيث؛ وأشهرها اثنا عشر وزنا^(٤):
 - (١) فُعْلَى -مطلقاً-؛ أي: سواء كان اسماً (أُنْثَى) أو صفة (حُبْلَى)، أو مصدراً (بُشْرَى). وشذَّ في بُهْمَى، ورُؤْيَا بُهْمَاة، ورُؤْيَاة.
 - (٢) فَعْلَى صفةً (سَكْرَى) أو مصدراً (دَعْوَى) أو جمعاً (جَرْحَى)، فإن كان اسماً لم يتعين كون الألف للتأنيث، بل قد يكون للإلحاق؛ نحو أرطى وعلقى.
 - (٣) فُعْلَى، ولم يأت إلا اسماً، وقيل: لم يأت منه إلا ثلاثة^(٥): شُعْبَى، وأُدْمَى^(٦)، وأُرَبَّى^(٧).

(١) المقتضب: ٣٣٨/٣، وشرح الكافية (الاسترбаذي) ١٦٦/٢، وشرح الجمل (ابن عصفور): ٣٧١/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٣٥/٣، ٧/٤، وشرح الكافية (الاسترбаذي) ١٦٦/٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٨٦/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٩/٣-٤٢٣، والمقتضب (المبرد): ٢٥٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية (الاسترбаذي) ١٦٦/٢-١٦٨، والمتع (ابن عصفور): ٨٩/١، وما بعدها، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٨٨/٢-٢٩٠، وشرح ابن عقيل: ٤٣٣/٢-٤٣٤، وجمع الهوامع: ٦٨/٦-٧٢.

(٥) وقد أشار ابن قتيبة إلى أن له مثالا رابعا (جُحْفَى)، لكنه غير مشهور، وقد روي بالفتح والمد، ينظر: شرح الكافية

(الاسترбаذي) ١٦٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٨٩/٢.

(٦) شعبي، وأدْمَى اسمين لموضعين. الجمهرة (ابن دريد): ١١٨١/٢.

(٧) اسم للداهية. المصدر السابق -نفسه.

- (٤) فُعَالِي، اسما (جُبَارِي)، أو جمعا (سُكَارِي)، ولم يرد وصفاً خلافاً لما ذهب إليه محمد بن الحسن الزبيدي.
- (٥) فَعَلَى؛ اسما (بَرَدِي)، أو مصدرا (مَرَطِي) أو صفة (حَيَدِي).
- (٦) فُعَلَى؛ نحو: سُمَّهَى (الباطل).
- (٧) فِعَلَى؛ نحو سبطرى (نوع من المشي).
- (٨) فعلى مصدرا (ذكرى)، أو جمعا (ظري) جمع ظربان، و(حجلي).
- (٩) فُعَلَى؛ نحو: كُفَّرَى، وَحُذِرَى، (من الحذر) وَبُذِرَى (من التبذير)
- (١٠) فُعَالَى؛ نحو سُقَارَى، وَحُوَارَى، وَخُضَارَى.
- (١١) فَعِيلَى؛ نحو: حَثَّيْنِي (الحث).
- (١٢) فُعِيلَى؛ نحو: خَلَّيْتِي (للاختلاط)

العلامة الثالثة: ألف التانيث الممدودة

هي الألف التي في نحو حمراء وصحراء، وحسنا؛ والنحاة في النظر إليها على مذهبين^(١):

المذهب الأول: مذهب سيويه وجمهور نخاة البصرة وتبعهم ابن جني، وابن عصفور يرون أن الألف الممدودة بدل من المقصورة؛ يقول سيويه —مُعْتَوِثًا لألف التانيث الممدودة: «هذا باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة؛ وذلك نحو: حمراء، وصفراء، وخضرَاء، وصحراء، وطرفاء، ونفساء... فقد جاءت في الأبنية كلها للتانيث، والألف إذا كانت بعد ألف مثلها —إذا كانت وحدها— إلا أنك همزت الآخرة للتحريك؛ لأنه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمترلة الألف لو لم تبدل، وجرى عليها إذا كانت ثابتة كما صارت الهاء في هراق بمترلة

(١) ينظر: الكتاب ٣/٢١٠-٢١٥، ٥٩٦، ٢٣٥/٤، والمذكر والمؤنث (الفراء): ٥٧، والمذكر والمؤنث (المبرد): ٨٥، والنصف (ابن جني): ١٥٤/١، واللمع في العربية (ابن جني): ٢١٢-٢١٣، وشرح المرادي: ٣/٥، وشرح الكافية (الاسترهادي): ١٦١/٢-١٦٢ وشرح المفصل (ابن يعيش): ٩٠/٥-٩١، وارتشاف الضرب (أبو حيان) ٥١٤/٢، وشرح الجمل (ابن عصفور): ٢٦٩/٢، ومع المراجع (السيوطي): ٦١/٦.

الألف...واعلم أن الألفين لا تزدان إلا في التأنيث»^(١)؛ وقال المبرد -مؤكدًا ذلك-: «واعلم أن ألف حمراء وأخواتها التي أبدلت منها الهمزة هي الألف التي في "جلى" و"سكرى" إلا أن قبل تلك ألف، فلو حذفها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة وصار الممدود مقصوراً، ولكنك لما حركتها صارت همزة»^(٢). وقد شرح ابن يعيش هذا المذهب بالتفصيل^(٣).

والمذهب الثاني: مذهب الكوفيين؛ فقد رأوا أن الهمزة علامة مستقلة وليست مبدلة من الألف، وتبعهم في ذلك الأخفش والزجاج ت(٣١١هـ) والزجاجي، إلا أنهم اختلفوا هل العلامة هي الهمزة منفردة، أو الهمزة مع ألف، أو الألف وحدها؟ فالكوفيون والزجاج والزجاجي على الأول، والأخفش على الثاني، ومال بعض النحاة -كالفرّاء- إلى القول الأخير^(٤).

واستدل أصحاب هذا المذهب بالاستعمال وأنه لا يمكن الجمع بين ألفين؛ فقد روي أن رجلاً جاء إلى أبي إسحاق الزجاج وقال: «زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين ألفين؟ فقال: نعم. فقال: أنا أجمع، فقال: (ما)، ومدّ صوته، فقال له الزجاج: حسبك، ولو مددّت صوتك من غدوة إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة»^(٥).

لكن البصريين وأنصار مذهبهم ردّوا عليهم بما يلي:

١- أن الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة بدليل أنك إذا أزلت الألف من قبلها -بقلبها- خرجت هي عن الهمزة؛ وذلك في قولهم صحراء: صحاريّ فالياء الأولى

(١) الكتاب: ٢١٣/٣.

(٢) المذكر والمؤنث (المبرد): ٨٥-٨٦، تحقيق (د. رمضان عبد التواب).

(٣) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٩/١٠.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث (الفرّاء): ٥٧، والمذكر والمؤنث (المبرد): ٨٥، والنصف (ابن جني): ١٥٤/١، واللمع في

العربية (ابن جني): ٢١٢-٢١٣، وشرح المرادي: ٣/٥، وشرح الكافية (الاسترбаذي): ١٦١/٢-١٦٢ وشرح

المفصل (ابن يعيش): ٩١/٥، وارتشاف الضرب (أبو حيان): ٥١٤/٢، ومع الهوامع (السيوطي): ٦١/٦.

(٥) الأشباه والنظائر (السيوطي): ٣٨٧/١-٣٨٨، وينظر: الخصائص (ابن جني): ٤٩٣/٢.

المدغمّة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في صحراء انقلبت ياءً في الجمع؛ لانكسار ما قبلها كما تنقلب في جمع: "مفتاح" و"غربال" إذا قلت: "مفاتيح" و"غرايل"، فلو كانت الهمزة أصلية غير منقلبة لم يلزم انقلابها في الجمع؛ ولقيل: صحاري كما يقال: في جمع "قراء" "قراري" دون قلب؛ لأن الهمزة أصيلة^(١).

٢- ردوا على القائلين بـ "أن علامة التانيث هي: الألف مع الهمزة" بأنه لا تكون علامة التانيث على حرفين، وإنما هي حرف واحد؛ كالتاء في طلحة والألف في حبلَى والهمزة في "صحراء"؛ ويوضح ذلك أنك إذا جمعت صحراء أو خنفساء بالألف والتاء فإن التغير يقع على الهمزة وحدها دون الألف؛ فتقول: صحراوات وخنفساوات. ولا يفهم من كلام سيبويه: "...فَعَلْتُ بِالْفِي التَّانِيثِ وصنعت بمّا"^(٢) أنه يقصد تعدد علامة التانيث، وإنما أطلق هذا اللفظ - كما يعتقد ابن جني - من باب التجوز؛ لأن هذه الهمزة لا تنفك من كون هذه الألف قبلها وهي مصاحبة لها وغير مفارقة^(٣).

٣- وردوا على الذين قالوا: "إن المدّة (الألف) هي العلامة" بأن المدّة واقعة في وسط الكلمة، وعلامة التانيث لا تكون في وسط الكلمة بل في آخرها؛ نحو: قائمة، وحبلَى^(٤).

- وفي النهاية قد بينّ النحاة الأوزان التي يقع عليها المؤنث بألف التانيث الممدودة؛ وهي كثيرة من أشهرها ما يلي^(٥):

(١) ينظر: النصف ١/١٥٤.

(٢) الكتاب: ٣/٤٢٤، ٤٢٣، ٢١٤.

(٣) ينظر: النصف: ١/١٥٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق - نفسه.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٢٥٧-٢٥٨، والمذكر والمؤنث (المبرد): ٨٣ وشرح الكافية (الاسترهابادي): ١٦٨-١٦٩، وشرح ابن عقيل: ٢/٤٣٥-٤٣٦، وشرح المفصل: ١١٠/٥، وجمع الهوامع: ٦/٧٣-٧٦، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢/٢٩٠-٢٩١.

- ١- فَعْلَاء: اسماً (صحراء)، أو صفة مذكرها على أفعل (حمراء) وعلى غير أفعل (هطلاء) مذكر هطل.
- ٢- أَفْعَلَاء؛ نحو: أَرْبَعَاء.
- ٣- أَفْعَلَاء؛ نحو: أَرْبَعَاء.
- ٤- أَفْعَلَاء؛ نحو: أَرْبَعَاء.
- ٥- فَعْلَاء؛ نحو: عَقْرَبَاء^(١).
- ٦- فَعْلَاء؛ نحو: قَصَاصَاء^(٢).
- ٧- فَعْلَاء؛ نحو: قُرُقُصَاء.
- ٨- فَاعُولَاء؛ نحو: عَاشُورَاء.
- ٩- فَاعِلَاء؛ نحو: قَاصِعَاء (جحر من حجرة اليربوع).
- ١٠- فَعْلِيَاء؛ نحو: كَبْرِيَاء.
- ١١- مَفْعُولَاء؛ نحو: مَشْيُوخَاء (جمع شيخ).
- ١٢- فَعَالَاء؛ نحو: بَرَّاسَاء^(٣).
- ١٣- فَعُولَاء؛ نحو: دُبُوقَاء^(٤).
- ١٤- فَعِيلَاء؛ نحو: كَثِيرَاء.
- ١٥- فَعْلَاء؛ نحو: حَنْفَاء^(٥).
- ١٦- فَعْلَاء؛ نحو: خُيَلَاء (التكير).

(١) وهو أنثى العقارب ويقال للذكر عقربان، وهو كذلك منزل من أرض اليمامة في طريق النجاج قريب من قرقرى... وهو لقوم من بني عامر بن ربيعة... وعقرباء -أيضا- اسم مدينة الجولان وهي كورة من كور دمشق كان يترها ملوك غسان... كذلك اسم لموضع من مواضع فارس؛ وسمي بذلك لكثرة العقارب فيه. ينظر: اللسان ومختار الصحاح (ع ق ر ب)، ومعجم البلدان (الحموي): ١٣٥/٤.

(٢) الْقَصَاصَاء، وَالْقَصَاصَاء: القود؛ وهو القتل بالقتل أو الجرح بالجرح. اللسان (ق ص ص).

(٣) براساء: الناس؛ وهو لغة في بَرَّاسَاء، وبَرَّسَاء. اللسان (ب ر ن س).

(٤) الدبوقاء: العنزة. اللسان: (د ب ق).

(٥) اسم موضع حكاه سيويه وغيره ينظر: الكتاب ٢٥٨/٤، واللسان (ث أ د).

خامساً: المذكر والمؤنث بين السماع والقياس

من خلال أقسام المؤنث^(٢) يظهر لي أنه من حيث القياس والسماع على نوعين:
-نوع يعتمد على السماع، وهو المؤنث المجازي، وكذلك المؤنث الحقيقي الذي يخالف لفظه لفظ مذكره؛ فمعرفة هذين النوعين تعتمد على السماع من العرب.

-نوع يمكن القياس عليه؛ وهو اسم المؤنث الحقيقي الذي يحمل علامة التأنيث؛ نحو: (فاطمة)، أو كان وصفاً خاصاً لمؤنث خالياً عن العلامة؛ نحو: (حائض)، وكذلك المؤنث اللفظي؛ أي (المختوم بناء دال على تأنيث اللفظ أو تأكيد تأنيثه)؛ نحو: (السيارة) إلا ما دلّ على مذكر حقيقي؛ نحو: طلحة، ومعاوية، وعلامة، ونسابة؛ فإن للتاء -هنا- معنى آخر غير التأنيث^(٣).

وهذا هو مذهب الجمهور إلا أن ابن التستري^(٤) ذهب إلى خلاف ذلك وصرّح بمخالفته للجمهور^(٥) في ذلك قائلا: «ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب مطرد، ولا لهما باب يحصرهما كما يدعي بعض الناس؛ لأنهم قالوا: إن علامات التأنيث ثلاث... وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر...»^(٦) ومن ثمّ أورد مجموعة من الأمثلة التي ألحقت فيها التاء بالمذكر^(٧).

(١) نوع من البرود مُسَيَّر فيه خطوط. اللسان (س ي ر).

(٢) ينظر: ص ٣٢٧-٣٢٨ من هذا البحث.

(٣) ينظر: دلالات التاء في ص ٣٣١ من هذا البحث.

(٤) لأن المعروف أن جمهور البصريين والكوفيين ذهبوا -جميعاً- إلى أن للتأنيث علامات ثلاث وإن اختلفوا في ردّ الممدودة إلى المقصورة. ينظر: ص ٣٢٨ من هذا البحث.

(٥) المذكر والمؤنث (ابن التستري): ٤٧-٥٠، تحقيق (د. رمضان عبد التواب).

(٦) ينظر: المصدر السابق -نفسه.

المبحث الثاني: الجنس في ضوء علم اللغة الحديث

أولاً: دراسة ظاهرة الجنس والبحث عن أصله

اعتمدت دراسة الظواهر اللغوية -عموما- في علم اللغة الحديث على اللغات الهندية الأوروبية؛ ولهذا انصرف اهتمامهم عند دراسة الجنس إلى المعطيات اللغوية الملاحظة في تلك اللغات. وكانت بداية دراسات علماء هذه اللغات موجهة إلى البحث عن أصل ظاهرة الجنس في اللغة، كما نجد ذلك في مؤلفات بعضهم؛ من أمثال: "فَنكلير" (Winkler) و "بُرْجَمَان" (Burgmann) و "مَارِيُو بَارُون" (Mario Baron) وغيرهم^(١).

وتبعهم في ذلك بعض أعلام الأنثربولوجيا^(٢) من أمثال "فريزر" وأصحابه الذين رأوا أن الخلاف بين الجنسين (المذكر والمؤنث) يتصل بلغة النساء خاصة؛ وهذا يعني أن الاسم - عندهم - كان على صيغتين^(٣):

١ - صيغة تتكلمها المرأة دون الرجل.

٢ - وصيغة أخرى خاصة للرجال.

لكن هذه المحاولة من اللغويين ومن تبعهم من علماء الأنثربولوجيا باءت بالفشل؛ وذلك - كما يرى "فَندريس" - بسبب قصورهم على اللغات الهندية الأوروبية، وكان الأولى لهم أن يتجه ببحثهم إلى اللغات الأخرى؛ لأمرين^(٤):

١ - لأن المسألة تتعلق ببيان حكم عام وهذا مجاله علم اللغة العام؛ فيجب - حينئذ - ألا يقتصر البحث على معطيات اللغات الهندية الأوروبية فقط، وإنما على جميع الفصائل اللغوية الأخرى.

(١) ينظر: اللغة (فندريس) ١٣١ (هامش).

(٢) تقدم تعريفه في ص ١٩ من هذا البحث.

(٣) ينظر: Van Gennep 74/265 نقلا عن اللغة (فندريس): ١٣١.

(٤) ويمكن أن نزيد على الأمرين اللذين ذكرهما (فَندريس): أن من اللغات الأفريقية ما لا يميز بين المذكر والمؤنث بصيغ صرفية لا في الفعل ولا في الاسم ولا في الضمير، وإنما يميزها مقصور في زيادة لفظ (رجل) في المذكر و(امرأة) في المؤنث.

الفرنسية للتمييز بين المذكر والمؤنث إلا أداة التنكير^(١) والتعريف^(٢) والصفة^(٣)، وأداة التعريف لا تُجدي عندما يكون الاسم مبدوءاً بحرف صائت (الحركة)؛ نحو: "Ecole" (مدرسة) فلا يمكن استخدام علامة التأنيث (la) ولا علامة التذكير (le)؛ لأن ذلك سيؤدي إلى التقاء حركتين، وهذا متعذر في اللغة الفرنسية؛ ولهذا يُستخدم الأداة نحالية من الحركة (L)؛ فيقال: "l'école" (المدرسة). والصفة كذلك لا تفيد في معرفة التأنيث والتذكير عندما يغمض حال الموصوف. وكذلك الإنجليزية التي كانت في القلم تستخدم ثلاث صيغ مختلفة في الأداة "this, séo, sé" باختلاف الأجناس الثلاثة (المذكر، والمؤنث، والمحايد) وكانت تحتوي على تصريح كامل للأداة باختلاف الأعداد (المفرد، والجمع)، ولكنها بسطت هذا التصريف وغيرت؛ فصارت: "theat, théo, thé" ثم جمعت بين المذكر والمؤنث في صيغة واحدة "the"، وفي الأخير أسقطت المحايد فلم يبق لها في المفرد إلا صيغة واحدة، ثم صارت هذه الصيغة هي صيغة الجمع^(٤).

٢- قصور الجنس النحوي عن التعبير عن الجنس الطبيعي الحقيقي؛ يصعب التعبير عن الجنس في بعض اللغات الأوروبية؛ وذلك لعدم وجود ألفاظ نحوية خاصة (اللواحق) تدل على الجنس؛ يقول "فَندريس": «الجنس النحوي -عندنا- قليل الصلاحية للتعبير عن الجنس الطبيعي حتى إننا لا نجد -في أغلب الوقت- أية وسيلة في الفرنسية للتعبير -بواسطة الجنس النحوي- عن الفرق بين الجنسين الحقيقيين؛ فالكلمتان: "médecin" (الطبيب) و"professeur" (الأستاذ) لا مؤنث لهما، ونجد أنفسنا في غاية الارتباك لتطبيقهما على المؤنث... فيضطر الفرنسي المهذب إلى أن يقول: "La femme médecin" (المرأة الطبيب)، و"La femme professeur" (المرأة الأستاذ)^(٥) معتبرا "Femme" (مرأة) دالة نسبة تشير إلى

(١) وذلك باستعمال (un) في المذكر، و(une) في المؤنث.

(٢) وذلك باستعمال (le) في المذكر و(la) في المؤنث.

(٣) وذلك بإضافة (s) أو (se).

(٤) ينظر: اللغة (فَندريس) ١٣٠.

(٥) وترجمة المثاليين في العربية ترجمة حرفية.

الجنس»^(١). وهذا يعني التفريق بين الجنس الحقيقي الطبيعي والجنس النحوي، وتبعه في ذلك "أندري مارتينييه"^(٢) و"جورج مونييه"^(٣)، ومجموعة من الباحثين العرب، منهم الدكتور تمام حسان القائل^(٤): «ليس هناك صلة بين ما نسميه النوع في النحو وبين ما نسميه الجنس في الطبيعة. وبعبارة أخرى، ليس هناك صلة بين التذكير والتأنيث في النحو، وبين الذكورة والأنوثة في الطبيعة. فالتذكير والتأنيث نواح تطريزية تقسيمية خلافية للتفريق بين طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكهما في السياق، ولكن الذكورة والأنوثة مفهومان من مفهومات الدراسات الطبيعية ينبنيان على التفريق بين وظائف الأعضاء. فالكلمة التي تدل على ذكورة عضوية قد تحرم التذكير النحوي؛ كحمزة... والفعل يؤنث جوازا مع كل أنواع الجموع، حتى جمع المذكر السالم في رأي الكوفيين... وليس أدل على عدم الربط بين الأنوثة والتأنيث من أن كل الأسماء التي تدل على عضو التأنيث في المرأة مذكورة في اللغة على ما أظن»^(٥).

٣- علامات التأنيث ليست من المونيمات: فالظاهر - في تعريف "أندري مارتينييه" للمونيم^(٦)،

وتقسيمه إياه - باعتبار الوظائف - إلى مونيمات معجمية ومونيمات نحوية^(٧) - أن علامات التأنيث من

(١) اللغة "فندريس": ١٢٨.

(٢) ينظر: Eléments de linguistique générale (A. Martinet) p123.

(٣) ينظر: Dictionnaire de la Linguistique (G. Mounin) p154.

(٤) ينظر: مناهج البحث في اللغة (د. تمام حسان) ٢١٥-٢١٦.

(٥) ويبدو أن الدكتور جعل هذا من أقوى الأدلة لما قد يفهم أن الفرق بين عضو المرأة وعضو الرجل هو أساس التقسيم. وهل لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة إلا في الأعضاء. أو قد يوجد فرق في المعاني أي: في الصفات (كالحمل، والضعف، واللبونة) والهيئات (كالشكل)؟ وإذا كان الجواب نعم فلا يمكن أن يكون هذا دليلا على نفي العلاقة بين الأنوثة الحقيقة والتأنيث اللغوي؛ لأن التفريق بين المذكر والمؤنث في اللغة يظهر - غالبا - في الصفات والضمائر والإشارات، أما أسماء الأعضاء ونحوها فهي في الغالب معجمية تعتمد معرفة تأنيثها على السماع؛ فليست إذا أصلا في التفريق النحوي، وبالتالي لا يصح أن تكون هذه الأسماء أقوى الأدلة على نفي العلاقة؛ لكون تذكيرها لمعانٍ أخرى لاحظها المتكلمون في بيتهم، أو لقياس شكلها مجرد.

(٦) ينظر: ص ٢٩٥ من هذا البحث.

(٧) ينظر: ص ٢٩٩-٣٠٠ من هذا البحث.

- ففي اللاتينية -مثلا- وجدت أسماء "محايدة" لها حالة إعرابية خاصة تختلف عن المذكر والمؤنث؛ كما في إعراب المنادى والمفعول به، فيتشابه إعرابهما في المحايد؛ فتقول في حالة الأفراد: "mare, fulgur, templum" وفي الجمع "maria, fulgura, templa" على حين يختلفان في المذكر والمؤنث؛ فيقال في المفعول به: "rasa" و"domini" وفي المنادى: "rasam" و"dominos"؛ فالمحايد له حالة واحدة في المنادى والمفعول به، والمذكر والمؤنث لهما حالة مستقلة لكل واحد من المنادى والمفعول به^(١).

- وكذلك في الألمانية فإن "المحايد" يختلف عن كل من المذكر والمؤنث في الاتصال بأداة التنكير (ein) والتعريف (der)؛ ففي المحايد يستعمل في النكرة (das) وفي المعرفة (ein) على حين يستعمل في المؤنث (einc) في النكرة و(die) في المعرفة^(٢).

لكن مع ذلك نبّه الألسنيون إلى أنه من الخطأ الفادح اعتبار المحايد جنسا أصيلا في مقابل المذكر والمؤنث (الحقيقيين)؛ ويكفي للدلالة على ذلك الرجوع إلى اللغة الألمانية؛ فإن كلمة: "kind" (الصبي) و"mädchen" (الصبيّة) و"weib" (المرأة) كلها محايدة، وليس بمذكر ولا مؤنث مع أن دلالتهم إِمّا مذكر كما في الأول، وإِمّا مؤنث كما في الأخير^(٣).

وقد نبّه بعضهم كذلك إلى أن هذا النوع في سبيله إلى الانقراض، بل قد انقرض في بعض فروع اللغات اللاتينية؛ كالفرنسية، والإيطالية والأسبانية^(٤)، وهو -حتى في اللغات التي ما تزال تحتفظ به- قليل الشيوخ؛ وذلك راجع إلى أمور أهمها^(٥):

١- أنه ليست له صيغة خاصة إلا في حالة واحدة^(٦).

٢- وأنه لا استقلال له في هيكل النظام اللغوي.

(١) ينظر: Dictionnaire de la Linguistique (G. Mounin) p231.

(٢) ينظر: معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا، وآخرون) ٥١.

(٣) Dictionnaire de la Linguistique (G. Mounin) p231.

(٤) ينظر: ص ٣٤١-٣٤٢ من هذا البحث.

(٥) ينظر: اللغة (فندريس) ١٢٩.

(٦) ولم يبيّن لنا "فندريس" ما هي تلك الحالة.

٣- وأنه من حيث الدلالة- يعمل دورا تكميليا في مقابل الجنسين (المذكر والمؤنث)؛
لأنه يُعبّر به عن بعض معاني الجمادات التي تعدّ غير فاعلة ولا قابلة لأن تزوّد بقدرة
شخصية، وكذلك يعبر به أحيانا عن الجمع في الاسم^(١).
ولعل هذا ما جرّ بعض الباحثين إلى القول بأن هذا النوع يحمل خطأ عقلياً؛ لأن
التقسيم الصحيح يحتوي على قسمين فقط هما: المذكر والمؤنث، وليس هناك جنس ثالث،
بل هناك أشياء لا جنس لها أصلاً يُستعار لها الجنس على سبيل المجاز، فتلحق بالمذكر أو
بالمؤنث على حسب المناسبة عند وضعها^(٢).

(١) وربما اعتبر هذا المعنى ثانوياً:

- لأنه أصبح بمثابة اللواحق التي تزداد للتعبير عن المعاني النحوية؛ كعلامة الجمع، وعلامة المعرفة، وعلامة التأنيث.
- أو لأنه يمكن أن يُستغنى عنه بإحلال علامة الجمع محله.

(٢) ينظر: أشنات مجتمعات في اللغة والأدب (عباس العقاد) ٧٢-٧٣.

المبحث الثالث: الجنس بين القديم والحديث

إذا رجعنا قليلاً إلى تلك الجهود التي بذلها نخبة العربية في سبيل الوصول إلى وصف كامل لظاهرة الجنس في اللغة العربية، وتناول أنواعها بالدرس والملاحظة، ومن ثم استنباط الأحكام المترتبة من كل نوع، إذا رجعنا إلى ذلك كله لو جدنا عملاً جليلاً يندر له مثيل في الدراسات اللغوية عند الشعوب الأخرى؛ حيث اتسمت تلك الأعمال بالشمولية والدقة. وهي في -محملها- توحى بالأصل والمنهج اللذين سلكهما النحاة للوصول إلى هذه النتائج؛ فقد اعتمدوا على معطيات اللغة العربية الصافية المنقولة من أفواه العرب في البوادي النائية، ومن ثم قاموا باستقراءها واستنباط قواعدها عن طريق القياس على المسموع، وما تعذر القياس عليه -وكان مبنياً على المعاني النفسية والعقلية الصرفة- جعلوه موقوفاً على السماع دون إجازتهم القياس عليه؛ كما في التأنيث المجازي.

وتلك الجهود تمثلت في التأليف منذ نشأة النحو إلى عصرنا الحاضر؛ فقد ظهرت مؤلفات متنوعة متعددة الخصائص^(١)، تحتوي على دراسة مستفيضة لظاهرة الجنس (المذكر والمؤنث)؛ من حيث الحديث عن تعريف الجنس ومفهومه^(٢)، وأهمية معرفته، ودوره في اللغة^(٣)، والحديث عن أقسامه^(٤)، وعلاماته^(٥)، والأصل منهما^(٦)، وحكم كل قسم من حيث الإعراب، ومن حيث القياس والسماع^(٧)، مستنديين في ذلك كله على أدلة من السماع المدعمة بواقع اللغة العربية وبيئتها، ونفسية المتكلمين بها.

(١) ينظر: ص ٣٢٣-٣٢٤ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٢٥ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٣٢٢-٣٢٣ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٣٢٧ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص ٣٢٨ من هذا البحث.

(٦) ينظر: ص ٣٢٥ من هذا البحث.

(٧) ينظر: ص ٣٣٨ من هذا البحث.

وهذه أمور إذا فهمها الباحث في علم اللغة فهماً جيّداً توصل إلى نتائج مهمة ربّما قد يؤدي إلى تغيير بعض النظريات التي تطرق إليها أعلام علم اللغة أو توضيحها على الأقل؛ لأن ظاهرة الجنس الحقيقي أوضحُ وأكثرُ استعمالاً في اللغة العربية من كثير من اللغات (الفرنسية والإنجليزية) التي اعتمد عليها علم اللغة في غالب دراسته.

وتؤكد هذا النتيجة التي يمكن أن تستنبط من تقسيم المؤنث؛ فقد وُفقوا في تقسيمهم للجنس إلى "الجنس الحقيقي" الذي يرتبط بالطبيعة البيولوجية لكل من الإنسان والحيوان؛ فالذكر الحقيقي ما دلّ على حيّ يحمل خصائص الذكورة، كما أنهم تمكنوا عن طريق الاستقراء أن يبيّنوا لنا أن الأصل فيه ألاّ يقترن بإحدى علامات التأنيث المشهورة، نحو محمد، وسعيد. وأمّا المؤنث الحقيقي فهو الذي دلّ على حيّ يحمل خصائص الأنوثة^(١)، ويبيّنوا أنّه في الغالب يقع في أشكال متعددة؛ فقد يكون محليّ بإحدى علامات التأنيث، وقد يُستغنى عنها بسبب أمن اللبس؛ لظهور معنى التأنيث الحقيقي فيه جليّاً^(٢).

- وقسم ثانٍ: أطلقوا عليه مصطلحاً في غاية الدقة، وهو "المؤنث المجازي"؛ لأن هذا النوع يرتبط بالجمادات، والمعلوم أن الجمادات لا توصف بالذكورة ولا الأنوثة، لكن لما كانت هذه الجمادات قد تتسم بسمات تشبه سمات الذكورة (كالقوة والخشونة) في نظر أصحاب اللغة، أو سمات الأنوثة (كاليونة والضعف، والحزن، والخوف^(٣)) ألحقوها بما يُشبهها مجازاً لا حقيقةً، وقد تتضح هذه المعاني للراوي أو للباحث اللغوي؛ كما يقال في تعليل تذكير "الشمس" و"الأرض" عند بعض الشعوب السامية القديمة التي كانت تعبد المرأة أو جزء الإخصاب منها بأنها كانت تؤنث الأشياء المهمة؛ على حين وجدنا العرب على

(١) وخصائص كل من الذكورة والأنوثة معلومة عند الناس -جميعاً- في مجتمعاتهم، والفرق بين تلك الخصائص لا يقتصر على الأعضاء فحسب، وإنما يشمل -أيضاً- الصفات (كالحمل) والهيئات (كاليونة، والضعف، والرقّة، والشكل) في الأنثى والقوّة، والخشونة) في الذكر.

(٢) ينظر: ص ٣٣١ من هذا البحث.

(٣) لأن العرب في الجاهلية كانوا يحزنون ويخافون عندما تولد لهم البنات؛ لأن الغالب في الحروب أن تسمى النساء بولا يقدرن على الدفاع عن أنفسهن؛ فكانت الأنوثة ملازمة -عندهم- للحزن والخوف والعار.

بخلاف ذلك، فكانوا يذكرون أسماء الأشياء المهمة؛ لأنهم كانوا يعبدون القمر الذي يوصف بالذكورة، فبداهم القمر أهم وأعظم من الشمس فأنثوها^(١). وقد يغيب عنا معرفة القرينة التي أدت بالعرب إلى تأنيث هذا النوع، كما أنه قد يختلف العرب في تأنيث هذا النوع لكونه مبنياً على أمور نفسية واجتماعية وفكرية والناس في ذلك مختلفون؛ وقد نبّه إلى ذلك رواة اللغة؛ ففي اللسان: «الزقاق: السكة، يذكر ويؤنث، قال الأخفش: أهل الحجاز يؤنثون الطريق والصراط والسبيل والسوق»^(٢)، ولفظ "هدى" مذكر في معظم اللهجات العربية إلا أن بعض بني أسد يؤنثه^(٣). وهذا ما جعل النحاة يُنثون هذا النوع على السماع المجرد، ويجعلون طريق معرفته الرواية، وكتب المعاجم؛ ولهذا فقد أطلق بعضهم عليه "المؤنث السماعي"، وفي ذلك يقول الدكتور إسماعيل عمايرة كلاماً جميلاً: «من الراجح أن حمل الأشياء على المذكر أو المؤنث مجازياً أمر منوط بتصورات الشعوب لهذه الأشياء، فما اقترب في شكله أو صفته أو قرينة تربطه بالأنثى الطبيعية جعلوه مؤنثاً، وإن اقترب من المذكر في أذهانهم عاملوه معاملة المذكر الحقيقي»^(٤).

وكان من شدة حرص النحاة الأوائل على الدقة والتسهيل أن أشاروا إلى الطرق التي تستدل بها على معرفة تأنيث هذا النوع في كلام العرب؛ وذلك: بتأنيث الضمير عند عوده إليه، والإشارة إليه مؤنثاً، وعند التصغير، والوصف، والحال، والخبر. وسقوط العلامة منه في العدد^(٥).

وإطلاق المجاز على هذا النوع هو مذهب جمهور اللغويين سلفاً وخلفاً، إلا أن الدكتور عصام نور الدين حاول أن يوجد لمصطلح "المحايد" الغربي نظيراً في العربية فاستخدم بدلاً من المجازي "المحايد" معللاً ذلك:

(١) ينظر: أبعاد العربية (د. فالح شبيب العجمي) ١٠٤.

(٢) اللسان، والمصباح (ز ق ق).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (القرطبي) ١٦٠/١.

(٤) ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية (د. إسماعيل أحمد عمايرة): ١٩.

(٥) ينظر: ص ٣٢٩-٣٣٠ من هذا البحث.

- ١- أن مصطلح المحايد أكثر دقة واختصاراً.
 - ٢- وأنه أقرب إلى المنهجيات اللغوية العلمية الحديثة.
 - ٣- وأنه أقرب إلى ذهنية استخدام الكمبيوتر (الحاسب) وبرمجته^(١).
- لكن الذي ذهب إليه الدكتور وإن كان أقوى مما مال إليه بعض المستشرقين في جعل "ما" في عداد الموثات المحايد؛ إلا أن أسباب اختيار الدكتور لهذا المصطلح غير مقنع لغوياً:
- أ- وذلك لأن العبرة في المصطلح مضمونه لا لفظه؛ فإذا كان مضمون المحايد عنده مساوياً لمضمون المجازي عند النحاة فلا يوصف أحدهما بأنه أكثر دقة من الآخر؛ لأنّ عملية اختيار المصطلح مبني على الاصطلاح، و"لا مُشاحة في الاصطلاح".
 - ب- وأما قوله بأن مصطلح المحايد أقرب إلى المنهجية العلمية الحديثة؛ فإن هذا الكلام في منتهى الغرابة؛ لأننا لا ندرى أقرب المصطلح إلى المنهجية العلمية الحديثة يكون يقرب مضمونه إليها؟ أو باستعمال المصطلحات اللغوية الغربية؟ فنحن لسنا متعبدين بالمصطلحات الغربية حتى نتقرب إلى المنهج اللغوي الحديث، فالمهم المضمون. أضف إلى ذلك أن مصطلح "محايد" أقدم في الدرس اللغوي من مصطلح "مجاز"؛ إذ استخدمه "أرسطو" منذ القرون الغابرة، فإذا كان القرب إلى المنهجية اللغوية الحديثة هو التحديث في المصطلحات فإن مصطلح "المجاز" أولى؛ لأن "المحايد" أسبق ظهوراً.
 - ج- وأما قوله بأن هذا المصطلح أقرب إلى ذهنية الكمبيوتر فأدهى وأمر؛ لأن نظام البرمجة مرتبط بالإنسان لا بالجهاز؛ فذهن الكمبيوتر لا يستطيع أن يخلق شيئاً من العدم، ولكن الإنسان هو الذي يدخل فيه البرامج بطريقة معينة، وينسجه نسجاً خاصاً يُمكن الجهاز من الرجوع إليه بأقرب طريق ووقت ممكن، فلا دخل للجهاز في اختيار المصطلح؛ وإنما المهم هو الدقة في وصف المصطلح؛ سواء استخدم "محايد" أو غير ذلك.
 - د- أضف إلى ذلك أن مصطلح "المحايد" قد يختلف عن مصطلح "المجازي" في الحكم النحوي؛ لأن "المجازي" يأخذ حكم المذكر أو الموث أو شكلهما، بخلاف "المحايد" فإن

(١) ينظر: مصطلح المحايد (د. عصام نور الدين) ٥-٦.

له حكما خاصا في الصيغ والإعراب يختلف عن المذكر والمؤنث الحقيقيين. فاختيار مصطلح "المحايد" بدلا من "المجازي" سيوقع -حينئذ- بلا شك لبسا بين مضمون مصطلحين مختلفين.

- والقسم الأخير عند النحاة من أقسام الجنس هو "الجنس اللفظي"؛ وهذا النوع يرتبط باللفظ، فما شابه لفظه لفظ المذكر من حيث خلوه من علامات التأنيث سمي بالمذكر اللفظي، وما اقترن لفظه بإحدى علامات التأنيث ألحق بالمؤنث؛ وهذا النوع مبني على القياس اللفظي، أو الشبه اللفظي؛ إذ ليس فيه معنى الذكورة أو الأنوثة إلا في اللفظ، والأصل أن يرتبط بالجمادات؛ أما الأحياء فإن ما دل على المذكر فهو مذكر وإن اتصل بإحدى علامات التأنيث؛ نحو: طلحه، وما دل على المؤنث مؤنث وإن خلا من علامات التأنيث؛ نحو: زينب وسعاد. ويعني هذا أن المدلول هو المهم في عملية التفريق في الجنس، أما اللفظ فهو ثانوي في عملية التمييز؛ ولهذا ربما جاز تذكير لفظ مؤنث تأنيثا لفظيا؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)، وهذا نادر عند النحاة مع تعدد الأقوال في توجيه التذكير هنا^(٢).

ويمكننا أن نصل من خلال ما سبق إلى نتائج مهمة:

١- إدراك النحاة لأهمية القضايا النفسية والعقلية في عملية الإنتاج اللغوي، وأثر ذلك في توجيه الدرس اللغوي.

٢- عنايتهم بالموروث الفكري عند العرب -قديما- قبل نزول القرآن، فقد كان العرب يؤثثون ويذكرون لأمر عقلية عقدية مخالفة للقرآن، لكن النحاة أبقوا المعاني على أصلها؛ محافظة على نقاء اللغة، وصدقا في وصفها.

أما دراسة ظاهرة الجنس في اللغات الغربية فقد بدأت بتلك الجهود التي بذلها "أرسطو" في الحديث عن الجنس وأقسامه^(٣)، لكنها بلغت ذروتها في العصر الحديث على يد أعلام علم

(١) الأعراف: ٥٦.

(٢) ذكر النحاة في تذكير هذا النوع توجيهات، فصل الحديث فيها ابن القيم في كتابه (بدائع الفوائد ٣/١٧-٣٥).

(٣) ينظر: ص ٣٢٠ من هذا البحث.

اللغة الحديث؛ وكان "فَندريس" أكثرهم توسعا في دراسة هذه الظاهرة في ضوء علم اللغة الوصفي؛ وذلك لارتباطها بالفصائل (الأقسام) النحوية، والمعلوم أنه أول من استخدم هذا المصطلح وأول من اعتنى بدراسة مضمونه دراسة مستفيضة في ضوء علم اللغة الوصفي^(١).

وشملت دراساتهم لهذه الظاهرة: إقراراً بوجودها وأهميتها في التعبير عن المعاني، ووصفها. ومنهم من تطرق إلى الحديث عن أصل هذه الظاهرة مع الإشارة إلى أنها نشأت على لسان النسوة، وأنه كان لكل من الرجل والمرأة صيغة خاصة به لا يُشركه الآخر فيها؛ فأدّى ذلك إلى نشأة ظاهرة التفريق بين الجنسين، إلا أن هذه النظرية لم تلقَ رواجاً عند الدارسين لمخالفتها أسس علم اللغة العام^(٢). وكذلك تناولوا الحديث عن أساس التمييز في الجنس، وأنه مبني على أساس شكلي يتمثل في المطابقة بين كلّ من المذكر والمؤنث ووصفتهما أو ضميرهما في اللفظ^(٣)، وتحدثوا - كذلك - عن تطور الجنس واضطرابه في اللغات الأوروبية^(٤)، وأشاروا إلى انقراض علامات التمييز بين المذكر والمؤنث في اللغات الأوروبية^(٥)، وتناولوا تقسيم الجنس - كما عند "أرسطو" -، والحديث عن علاماته، مع تفصيلهم الحديث أكثر في المحايّد؛ من حيث تعريفه، وحديثهم عن علاقته بنوعي الجنس (المذكر والمؤنث) وتنبههم على أنه في طريقه إلى الانقراض، وسبب ذلك^(٦).

وعندما نحاول الموازنة بين أعمال نخبة العربية ودراسات علم اللغة الحديث نجد -
في الحقيقة - فرقاً بين العاملين؛ فقد تعمق النحاة في دراسة هذه الظاهرة، وأعطوها عناية بالغة تفوق - أحياناً - اهتمامهم بالإعراب الذي عُدَّ أساس النحو^(٧). على خلاف الغربيين وأعلام

(١) ينظر: ص ١٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٣٩ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٣٤٠، وما بعدها من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٣٤٤ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص ٣٤١ من هذا البحث.

(٦) ينظر: ص ٣٤٥-٣٤٧ من هذا البحث.

(٧) ينظر: ص ٣٢٢-٣٢٣ من هذا البحث.

علم اللغة الوصفي الذين قصروا جهدهم على وصف هذه الظاهرة دون محاولة التقعيد لها أو بيان ضوابط تغيير الصيغ باختلاف الجنس؛ وذلك راجع إلى أمور أهمها:

١- أن الفرنسيين الذين نشأت على أيديهم غالب الدراسات اللغوية المعاصرة -- وخاصة الوصفية منها- كانوا يعتقدون أن لغتهم "منطقية" إلى حد لا يحتاج معها الباحث إلى وضع القواعد العامة والضوابط، بل الواجب عليه أن يهتم بجانب المفردات؛ لأنها اعتبارية عشوائية^(١).

٢- طبيعة منهج علم اللغة الحديث في أوروبا؛ لأن علم اللغة في أوروبا كان يعتمد على مجرد الوصف، وقد بينا فيما سبق عجز هذا المنهج عن دراسة النحو دراسة علمية^(٢).

٣- طبيعة ظاهرة الجنس في غالب اللغات الأوروبية؛ فقد بين علماءها أن أساس التقسيم في الجنس ليس قائماً على حقيقة الجنس الطبيعي البيولوجي (الأنوثة والذكورة)، وإنما هو قائم على أساس المطابقة^(٣). وهذا يُنبئ عن المنهج الشكلي المعتمد في علم اللغة الوصفي.

٤- ثم إن ظاهرة الجنس في اللغات الأوروبية ضعيفة جداً إذا ما قورنت بالعربية؛ حيث إن هذه اللغات جنحت إلى تطور ملحوظ في أصواتها ومفرداتها وتراكيبها؛ مما أدى إلى انقراض علامات التمييز بين جنسين مختلفين، وبالتالي ضعفت ملاحظة الجنس في الدرس اللغوي الغربي على خلاف الدرس اللغوي العربي.

- لكن يمكننا أن نلاحظ بعض نقاط التقارب بين العاملين (عمل النحاة والمعاصرين) في وصف بعض حالات الجنس؛ وهي في مجملها كالآتي:

١- أن في كل من الدراستين إقراراً لهذه الظاهرة، وإشارة إلى أهميتها في اللغة ودلالاتها.

(١) ينظر: ص ١٣٤ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ١٣٣ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٣٤٠، ٣٥٣ من هذا البحث.

٢- وكذلك نجد اتفاقاً في عموم تعريف الجنس ومفهومه.

٣- وكذلك نلاحظ اتفاقاً في تطور التعبير اللغوي عن الجنس؛ وهو أنه كان التعبير في الأصل عن الجنس بوضع ألفاظٍ مستقلة لكل من الجنسين (المذكر والمؤنث)؛ نحو (أسد، ولبوة)، ومن ثم تطور التعبير عنه باستخدام مميّز مستقل لكل منهما بدلا من استخدام ألفاظ معجمية مستقلة؛ نحو: (أسد وأسدة).

- أمّا نقاط التباين بين النحاة والغربيين فأهمها وأوضحها أثرا في علم اللغة الحديث: هو ما وجدناه من تباين بين الرأيين في أساس تقسيم الجنس؛ فهو عند نحاة العربية قائم على حقيقة الجنس الطبيعي (البيولوجي)؛ كما في المؤنث الحقيقي^(١)، ثمّ قيس عليه باعتبارين: اعتبار المعنى في المؤنث المجازي^(٢)، واعتبار اللفظ؛ كما في المذكر أو المؤنث اللفظي^(٣). أمّا عند الغربيين فالتقسيم قائم على أساس الاتفاق؛ أي: المطابقة بين الشكل اللفظي للصفة والشكل اللفظي للموصوف (المذكر والمؤنث)؛ وهذا يعني أن أساس التقسيم عندهم محصور في الجانب الشكلي على حين هو عند النحاة شامل للجانب الشكلي والمعنوي - وإن ضعف الأول-.

وعليه كان أساس التقسيم عندهم ثلاثة:

١- الأساس الطبيعي البيولوجي؛ وهو ما يُلاحظ في الجنس الحقيقي، وهو الأصل

٢- الأساس المعنوي المجازي؛ وهو القائم على الشبه المعنوي بالجنس الطبيعي؛ وهذا النوع لا يوجد في غالب اللغات الغربية إن لم نقل كلّها.

٣- الأساس اللفظي؛ وهو القائم على الشبه اللفظي والمطابقة الشكلية؛ وهذا النوع هو الغالب في اللغات الهندية الأوروبية، وهو أضعف الأسس؛ لأنه يتعذر معرفته عند خفاء المطابقة؛ ولأنه إذا تعارض مع الأساسين الأولين قدّما عليه؛ كما نشاهد في

(١) سبق تعريفه في ص ٣٢٧ من هذا البحث.

(٢) سبق تعريفه في ص ٣٢٨ من هذا البحث.

(٣) سبق تعريفهما ٣٢٨ من هذا البحث.

العربية؛ في نحو طلحة؛ فقد جمع هذا اللفظ بين التذكير المعنوي والتأنيث اللفظي فقدّم الأساس المعنوي لأنه الأصل.

وهذه الأسس الثلاثة التي تطرق إليها النحاة تبدو هي المطابقة لواقع التعبير عن الجنس في اللغات، أو غالبها؛ وذلك لأمر أهمها:

١- أن اللغة تعبير عن المعاني والأفكار، ومن المعلوم بالإجماع أن ثمة فرقاً بين معاني الذكورة ومعاني الأنوثة، ويتمثل ذلك الفرق في الخصائص والسمات الطبيعية والأوصاف أو الهيئات، وهذا الذي أدى في الأصل إلى التمييز بين الألفاظ الدالة على كل من المذكر والمؤنث، فالتمييز بين الجنسين ينبغي ألاّ ينحصر على الشكل فحسب.

٢- أنه لو كان التفريق بين المذكر والمؤنث محصوراً في المطابقة الشكلية دون المعنى لعدّ ذلك حشواً؛ لأنه لا يوجد تفسير لغوي ولا واقعي لهذه المطابقة، ولا نجد تفسيراً في الفرق بين "هو" و"هي" ولا بين "il" و"elle" في الفرنسية، ولا بين "he" و"she" في الإنجليزية إذا لم يكن هناك فرق بين جنس مدلولهما؛ ولهذا لما عجز بعض أعلام علم اللغة في العصر الحديث عن تفسير بعض الظواهر المتعلقة بحقيقة الجنس الطبيعي في نحو قولهم: "الطبيبة... هي" لجئوا إلى الاستثناء^(١).

٣- ولأنه لو كانت المطابقة الشكلية هي الأساس فلا سبيل إلى معرفة الجنس في اللغات التي لا تميّز بين الجنس بصيغة معينة، ولا سبيل كذلك إلى معرفته عند تعذر المطابقة لأسباب لغوية أو صوتية في اللغات التي تميّز بينهما في اللفظ؛ كما في قولهم: "امرأة حائض"، "امرأة صبور" وفي الفرنسية "L'homme" (الرجل). فالمطابقة هنا معدومة بين الموصوف المؤنث والصفة مع الإجماع على أن (امرأة) علم لمؤنث حقيقي و"L'homme" (الرجل) دال على مذكر حقيقي؛ أمّا إذا جعل المعنى الأساس الأول فإن معرفة نوع الجنس لا يتوقف على اللفظ.

(١) ينظر: ص ٣٤١ من هذا البحث.

وختلاصة القول:

إذا كان علم اللغة العام يرمي إلى وضع ضوابط لغوية عامة لظاهرة الجنس صالحة لجميع اللغات فيجب أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الأسس المؤدية إلى التفريق في الجنس؛ وإن ضعفت بعض تلك الأسس في اللغات الغربية؛ إذ يتنافى مع غرض علم اللغة العام الاقتصار على معطيات اللغات الأوروبية المندرجة تحت فصيلة الهندية الأوروبية؛ لأنها ليست هي المصدر الوحيد لعلم اللغة، وإلاّ وصفناه بأنه غربي بحث لا مجال لدارس العربية أو اللغات فيه. ومن هذا المنطلق؛ فإن الأساس العقلي والواقعي لأصل التمييز اللغوي للجنس ثلاثة كما بينه نخاة اللغة العربية^(١).

وهذه الأسس الثلاثة قد تتوافر في لغة معينة؛ كما في العربية، وقد يوجد بعضها دون بعض؛ كما في غالب اللغات الهندية الأوروبية وعدم التنبؤ إلى هذا الوصف الدقيق والقصور على اللغات الهندية الأوروبية أو الاعتماد عليها بالدرجة الأولى أدى إلى فشل بعض الدراسات اللغوية الغربية لظاهرة الجنس؛ كما صرّح بذلك "فندريس"^(٢)، وأدى كذلك إلى فشل المستشرقين في محاولتهم لدراسة ظاهرة الجنس (التذكير والتأنيث) في اللغة العربية والسامية، ولم يصلوا إلى نتيجة مرضية، كما اعترف بذلك المستشرق الألماني "برجشتراسر" قائلاً: «والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلّها حلاً حازماً، مع صرف الجهد الشديد...»^(٣).

(١) تنظر: هذه الأسس الثلاثة في ص ٣٥٥ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٣٩ من هذا البحث.

(٣) التطور النحوي (برجشتراسر): ١١٢.

الفصل الثالث: العدد؛ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العدد عند النحاة

المبحث الثاني: العدد في ضوء علم اللغة الحديث.

المبحث الثالث: العدد بين القدم والحديث

الفصل الثالث: المفرد والمثنى والجمع

المبحث الأول: المفرد والمثنى والجمع عند النحاة

العدد عند النحاة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مفرد ومثنى وجمع^(١)، وكانت دراستهم لهذه الأقسام تتمثل في وصفهم لظاهرة العدد في اللغة العربية؛ من حيث تعريفه وتفريعه وذكر أنواع كل فرع، ومن ثم بيان الأحكام المترتبة المتنوعة على كل نوع حسب السياق وموقعه في الجملة:

أولاً: المفرد

١- تعريفه:

لم يفصل النحاة الحديث عن المفرد ولم يعنونوا له باباً في مؤلفاته النحوية؛ لأنه الأصل، فهو بذلك واضح؛ يقول سيوييه: «اعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجميع؛ لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يَصْرَفُوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد؛ نحو: مساجد ومفاتيح»^(٢)، أضف إلى ذلك أن الحديث عن المثنى والجمع يؤدي -حتمًا- إلى معرفة المفرد.

واستعمل النحاة هذا المصطلح (المفرد) استعمالاً متعددة؛ حيث استعملوه في مقابل المثنى والجمع؛ فيكون تعريفه -حيثئذ-: ما دلّ على الواحد من الإنسان أو الحيوان أو الجماد^(٣). وهو المراد هنا.

كما استعملوه مقابل المركب، كما رأينا في تعريفهم للكلمة على أنها لفظ مفرد^(٤).

(١) يُطلق على هذه الفصيلة في علم اللغة الحديث مصطلح "العدد" ولهذا سأقتصر عليه أحياناً.

(٢) الكتاب: ٢٢/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٥٣/٢.

(٤) ينظر: تعريف الكلمة ص ٢٥٤-٢٥٥ من هذا البحث.

ثانياً: المثني

١- تعريفه

يقول سيبويه: «اعلم أنك إذا تثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف لين والمد...وتكون زيادة الثانية نونا»^(١). ويورد المبرد عند الحديث عن المثني الكلام نفسه^(٢). وقال ابن جني: «اعلم أن التثنية للأسماء دون الأفعال، فإذا تثنيت الاسم المرفوع زدت في آخره ألفاً ونوناً... فإذا جررت أو نصبت جعلت مكان الألف ياءً مفتوحة ما قبلها»^(٣). وعرفه ابن الأنباري بأنه «صيغة مبنية للدلالة على الاثنين، وأصل التثنية العطف، تقول: "قام الزيدان" و"ذهب العمران" والأصل قام زيد وزيد، وذهب عمر وعمر، إلا أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار»^(٤). وعرفه ابن الحاجب في كافيته بأنه: «كل اسم كان له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون ليدل على أن معه مثله من جنسه»^(٥). وعرفه ابن عصفور بأنه: «ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين، أو كون المعنى موجب للتسمية فيها واحداً»^(٦). وعرفه ابن مالك بأنه «جعل الاسم القابل^(٧) دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً وفي المعنى -على رأي- بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً تليهما نون

(١) الكتاب: ١٧/١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٥١/٢.

(٣) اللمع في العربية (ابن جني): ٦١.

(٤) أسرار العربية (ابن الأنباري): ٤٦٠.

(٥) الكافية ابن الحاجب (شرح الاسترهادي): ٢٩/١.

(٦) شرح الجمل (ابن عصفور): ١٣٥/١.

(٧) أي: القابل للتثنية؛ وهو خمسة:

١- الاسم الصحيح: وهو ما ليس في آخره حرف علة.

٢- الاسم المنزل منزلة الصحيح: وهو ما كان آخره ياء أو واو قبلها سكنون؛ نحو: ظبي، ودلّو.

٣- المعتل المنقوص؛ نحو: القاضي.

٤- المعتل المقصور؛ نحو: حُبلى، وملهى

مكسورة...»^(١).

ويقول ابن هشام في تعريفه: «هو ما وضع لاثنين، وأعني عن المتعاطفين كـ "الزيدان" و"الهندان"»^(٢).

وعرفه ابن عقيل ت(٧٦٩هـ): بأنه «لفظ دالّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه»^(٣).

٢- شروط المثني: بيّن النحاة أن اللفظ المراد تثنيته يجب أن يتوافر فيه ما يلي:

أ- أن يكون اسماً، وأمّا الفعل والحرف فلا يثنيان^(٤)، ولم يتطرق بعض النحاة إلى ذكر هذا الشرط لكونه معلوماً بمجرد ذكر مصطلح (الاسم المثني).

٥- الممدود؛ نحو: وضاء، وقراء.

التصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى): ٢٩٤/٢-٢٩٥، وينظر: شرح الكافية (الاستربادي): ١٧٩/٢.

(١) تسهيل الفوائد (ابن مالك): ١٢.

(٢) أوضح المسالك (ابن هشام): ٤٧/١.

(٣) شرح ابن عقيل: ٥٦/١.

(٤) ينظر: اللع في العربية (ابن جني) ٦١، وشرح الجمل (ابن عصفور): ١٣٥/١. وقد بيّن العكيري في (اللباب:

٩٦/١-٩٧) أسباب عدم تثنية كل من الفعل والحرف. فذكر أن الفعل لا يثنى؛ خمسة أوجه:

١- أن لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كلّ أنواعه. والغرض من التثنية تعدّد المسميات، والجنس لا تعدد فيه.

٢- أن الفعل وضع دليلاً على الحدث والزمان، فلو تُثني لدلّ على حدثين وزمانين، وهذا محال.

٣- أن الفعل لا بدّ له من فاعل، فيكون جملةً، وتثنية الجمل محال. ولهذا لا يثنى المركب الإسنادي والمزجي.

٤- أن الفعل لو تُثني لكانت تقول في رجل واحد قام مرتين أو مراراً: "قاما زيد" أو "قاموا زيد". وهذا محال.

٥- أن التثنية عطف في الأصل، استغني فيها بالحروف عن المعطوف، فيقضي ذلك إلى أن يقوم حرف التثنية

مقام الفعل والفاعل، وذلك الفعل دالّ على حدث وزمان، وليس في لفظ حرف التثنية دلالة على أكثر من الكمية.

وأما الحرف فلم يُثنَ في الكلام لثلاثة أسباب:

١- أنه نائب عن الأفعال، فإذا تعذر ذلك في الأصل ففي النائب من باب أولى.

٢- أن الحرف جنس واحد كالفعل.

٣- أن معنى الحرف في غيره، فلو تثبت الحرف لأثبت له معنيين فيما معناه فيه، وذلك ممنوع؛ لأن معنى الحرف غير متعدد.

- ب- أن يكون مفردا، فلا يثنى في كلام العرب التثنية ولا الجمع؛ لأن التثنية لا تريد على دلالتها؛ إذ إنهما لا يعطيان بعد التثنية إلا ما كان يعطيان قبلها^(١).
- ج- أن يكون معربا، وأما الأسماء المبنية الموعلة في البناء، فلا تُثنى؛ نحو: كم، ومن؛ لأن البناء من خصائص الحروف، والحروف لا تُثنى. وأما "هذان" و"هاتان" فلا يدخلان في هذا الباب؛ لأنهما وضعتا هكذا^(٢).
- د- ألا يكون مركبا، فلا يجوز تثنية المركب للزجي؛ نحو: "بعلبك"، ولا المركب الإسنادي؛ نحو: "تأبط شرا" بخلاف المركب الإضافي فإنه يثنى صدره^(٣).
- هـ- ألا يكون من الأسماء المختصة بالنفي؛ نحو: "أحد" في قولهم: ما جاءنا أحد، و"عريب" في نحو قولهم: ليس في الدار عريب^(٤).
- و- ألا يكون علما، فلا يثنى العلم إلا إذا قُدِّرَ فيه الشيوع بأن يُتَوَّن، وحينئذ تدخل عليه (أل) التعريف^(٥).
- ز- أن يكون الشئان المراد تثنيتهما متفقين في اللفظ، وأما قولهم أبوان (الأب والأم) والقمران (الشمس والقمر) فهو من باب التغليب^(٦).
- ح- أن يكونا متفقين في المعنى، فلا يجوز تثنية المشترك اللفظي^(٧)، ولا الحقيقة مع المجاز^(٨).

(١) ينظر: الكتاب ٦٢٣/٣، ٦٢٢، ٣٨٧/٤، والمقتضب (المبرد): ٣٨/٤، وشرح الجمل (ابن عصفور): ١٣٨/١، وأوضح المسالك (ابن هشام): ٤٧/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل (ابن عصفور): ١٣٧/١، ١٣٨، وأوضح المسالك (ابن هشام): ٤٧/١.

(٣) ينظر: المقتضب (المبرد): ٣٨/٤، وشرح الجمل (ابن عصفور): ١٣٧، وأوضح المسالك (هامش): ٤٧/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل (ابن عصفور): ١٣٧.

(٥) ينظر: المقتضب: ٣٢٣/٤، ٣٢٦، وأوضح المسالك (هامش): ٤٧/١.

(٦) ينظر: شرح الجمل (ابن عصفور): ١٣٥/١، وأوضح المسالك (هامش): ٤٧/١.

(٧) هو دلالة اللفظ على معنيين مختلفين؛ وهذا النوع يختلف في وقوعه لكن الجمهور على أنه ممكن الوقوع؛ لجواز أن يقع: إما من واضعين، أو من واضع لغرض بلاغي. المزهري (السيوطي) وينظر: الصاحبي (ابن فارس): ٤٥٦، ودور الكلمة في اللغة (أولمان): ١٢٦، ومبادئ اللسانيات (د. أحمد محمد قدور): ٣١٦-٣٢١.

(٨) ينظر: شرح الجمل (ابن عصفور): ١٣٥/١، وأوضح المسالك (هامش): ٤٧/١.

وأما جمع المؤنث السالم فيجوز أن يجمع عليه ما يلي^(١):

أ- كل اسم مؤنث؛ نحو: هند، وفاطمة، وزينب.

ب- كل اسم مختوم بتاء سواء كان لمذكر أو لمؤنث ما عدا الأسماء التي على وزن فعلى، وفعلان، وفعلاء أفعل.

ج- كل اسم مصغر لما لا يعقل؛ نحو: دُرَيْهَمَات، ودُرَيْهَمَات.

د- كل اسم مؤنث بألف التانيث المقصورة أو الممدودة؛ نحو: حبلى وعذراء

هـ- كل اسم لغير عاقل؛ نحو: اصطبيل = اصطبلات.

٣- تفریع الجمع

الألفاظ المعبرة عن الجمع في اللغة العربية على أربعة أنواع^(٢):

أ- جمع السلامة.

ب- جمع التکسير.

ج- اسم الجنس الجمعي.

د- اسم الجمع.

النوع الأول: جمع السلامة

هو ما سلم فيه بناء الواحد، ويسمى "الجمع الصحيح"؛ وذلك لأنك إذا ذكرت الواحد (المفرد)؛ نحو قولك: "مسلم" ثم جمعته أدت بناءه كما هو دون تغيير، ثم زدت عليه واوًا ونونا أو ياء ونونًا، فيصير "مسلمون" فلم يتغير بناء الواحد (م س ل م)^(٣)، ويُسمى أيضًا: "الجمع الذي على هجائين"؛ لأنه مرّة بالواو ومرّة بالياء، و"الجمع الذي على حدّ التثنية"؛

(١) ينظر: شرح الجمل (ابن عصفور) ١/١٤٩، وأوضح المسالك: ١/٦٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٨، ٣/٣٩٥، ٤٩١، ٥٧٨-٥٧٩، والمقتضب: ١/١٤٣-١٤٥، ٣/٣٣١، واللباب:

٢/١٨٠، وشرح الجمل (ابن عصفور): ١/١٦٤.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/٣٣١، ١/١٤٣-١٤٤، واللمع في العربية (ابن حني): ٦٣-٦٧، وشرح الجمل (ابن

عصفور): ١/١٤٦، وشرح ابن عقيل: ٢/٦٣، والتصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى): ٢/٢٩٦.

لأن هذا الجمع لا يكون إلا فيما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته كالتثنية تمامًا؛ ولأنه على طريقة المثني في عدم تغيير لفظ الواحد^(١).

وهذا التعريف هو مذهب الجمهور لكن الرضي يضعفه ويرى أن جمع السلامة يتغير فيه بناء الواحد؛ فقال: «لا شك أن جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده -أيضًا- بسبب الزيادتين؛ لأنك بنيته بهما بناءً مستأنفًا... وكذلك الكلام في الجمع بالألف والتاء بل التغير فيه أظهر؛ لأن علامات التأنيث الثلاث تتغير فيه، ولا يبقى على حاله إلا ما التاء فيه مقدرة»^(٢) ومن هنا يرى أن الأولى في تعريف جمع السلامة أن يقال: «هو الجمع الذي لم يتغير مفرده إلا بإلحاق آخره علامة الجمع»^(٣).

لكن يظهر -والله أعلم- أن مذهب الجمهور أقوى؛ لأن مراد النحاة من التغير هنا: هو تغيير هيئة البنية الأصلية للكلمة من حيث الحركات والسكنات، والمعلوم أن الزيادة أو الإلحاق لا يغير البنية الأصلية للكلمة.

وهو في دلالاته على الجمع يفيد القلة عند سيويوه؛ حيث قال: «وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثرة»^(٤)، وتبعه في ذلك جمهور النحاة^(٥)، مستدلين على ذلك بقول حسان ابن ثابت^(٦):

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى
وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
فَقِيلَ لَهُ: قَلَّتْ جَفَانُكَ وَسَيُوفُكَ^(٧).

(١) التصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى): ٢٩٦/٢، والأشباه والنظائر (السيوطي): ٣٧/٢.

(٢) شرح الكافية (الاسترباذى): ١٩٠/٢.

(٣) المصدر السابق: ١٩١/٢.

(٤) الكتاب: ٥٧٨/٣.

(٥) ينظر: المسألة في المقتضب (المرد): ١٨٨/٢، والخصائص: ٦٠٢/٢، والمختضب: ١٨٧/١، وشرح المفصل (ابن

يعيش): ١٠/٥-١١، والخزانة: ١٠٦/٨، وشرح الأشموني: ١٢١/٤.

(٦) ديوان حسان: ٤٢٤ بتحقيق (د. عبد الرحمن الرفوفى)، وينظر: المصادر السابقة.

(٧) المصادر السابقة -نفسها-.

لكن ابن خروف خالف الجمهور في ذلك وذهب إلى أن جمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة، وتبعه في ذلك الرضي وقرر أن جمع السلامة موضوع لمطلق الجمع المتحقق في القلة والكثرة حقيقة بالاشتراك المعنوي؛ فقال: «والظاهر أنهما موضوعان لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما^(١)»^(٢).

النوع الثاني: جمع التكسير

و هو ما تغير فيه صيغة الواحد، إمّا بزيادة ليست عوضاً من شيء، من غير تبديل في الشكل... وإمّا بنقص من غير تبديل شكل^(٣).

وأورد العلماء في تعريف هذا النوع أقوالاً متقاربة. وقد سمي هذا النوع بجمع التكسير تشبيهاً بتكسير الآنية؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التمام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد فُكَّ نضده^(٤) في هذا الجمع^(٥).

وقد تعددت الآراء حول قياسية هذا الجمع، فذهب بعض العلماء إلى أنه مبني على السماع، لكن الصحيح عند جمهور النحاة أنه قياسي؛ لذا تطرقوا جميعاً إلى ذكر أوزان الكثرة والقلة، وضابط كل وزن؛ وقد بين ابن يعيش -عند حديثه عن قياسية جمع الثلاثي- المراد بقياسية هذا النوع عند النحاة قائلاً: «والمراد بقولنا: "إنه القياس" أنه لو ورد اسم لم يعرف كيف جمعه لكان القياس أن يجمع على المنهاج المذكور»^(٦).

وهو ينقسم باعتبارين: اعتبار اللفظ واعتبار الدلالة

(١) أظن -والله أعلم- أنه لا خلاف بينهم في صلاحية دلالة هذا الجمع على الكثرة والقلة، وإنما الخلاف في الوضع والأصل، أو الغالب.

(٢) ينظر: شرح الكافية (الاسترбаذي) ١٩١/٢.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى): ٢٩٩/٢-٣٠٠، وينظر: اللمع في العربية (ابن جني): ٦٨، وشرح الجمل (ابن عصفور): ١٤٧/١، واللباب (العكبري): ١٧٨/٢.

(٤) أي: فُكَّ ترتيبه؛ من قولك: نُضِدْتُ المتاع جعلت بعضه على بعض متراصاً. ينظر: العين (ن ض د) ٢٣/٧، واللسان، والقاموس (ن ض د).

(٥) التكملة: ١٤٧، وأسرار العربية (ابن الأنباري)، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٦/٥، واللباب (العكبري): ١٧٨/٢.

(٦) ينظر: ص ١٧٢ من هذا البحث.

أولاً: ينقسم باعتبار اللفظ إلى أربعة أقسام^(١):

- ١- ما لفظ الجمع أكثر من الواحد؛ نحو: "رجل ورجال" و"درهم ودراهم".
- ٢- ما لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع؛ نحو: "كتاب وكتب" و"إزار وأزار".
- ٣- ما لفظ الجمع مساوٍ للفظ الواحد في الحروف دون الحركات؛ نحو: "أسد وأسد" و"وثن ووثن".

٤- ما لفظ الجمع مساوٍ للفظ الواحد في الحروف والحركات؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾^(٢) وقوله ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرَّتْ بِهِمْ﴾ الآية^(٣). فالمراد بالأول المفرد، وبالثاني الجمع. ثانياً: وينقسم باعتبار الدلالة إلى قسمين^(٤): جمع قلة، وجمع كثرة^(٥).

١- جمع القلة: هو ما وضع للعدد القليل من الثلاثة إلى العشرة، وله أربع صيغ:

- أ- أفْعُل؛ نحو أكْلِب، وأكْعُب، وأفْلَس.
- ب- أفْعَال؛ نحو: أجمَال، وأعْذَال، وأحْمَال.
- د- أفْعَلَة؛ نحو: أجْرَبَة، وأنْصِبَة، وأغرِبَة، وأرْغِفَة.
- هـ- فَعْلَة؛ نحو: غِلْمَة، وصِبْيَة، وفِتْيَة، وإخْوَة، وولْدَة.

وقد أشار بعض العلماء إلى أن هذا النوع ليس أصلاً في الجمع؛ يقول الرضي: «واعلم

أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع؛ لأنه لا يذكر إلا حيث يراد به بيان القلة، ولا يستعمل

(١) ينظر: أسرار العربية (ابن الأنباري): ٥٤، واللباب (المكبري) ١٧٨/٢، والأشباه والنظائر (السيوطي): ١٥٣/٢.

(٢) يس: ٤١.

(٣) يونس: ٢٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٩٠/٣، ٥٦٧، وعلل النحو (ابن الوراق): ٥١٩، واللباب (المكبري): ١٧٩/٢، والمفصل

(الزمخشري): ٢٣٥، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٣/٥، ١١، وشرح الكافية (الاسترهادي): ١٩١/٢ والأشباه

والنظائر (السيوطي): ١٥٤/٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ٣٠٠-٣٠٣.

(٥) وقد زاد الفراء وزناً خامساً وهو (فَعْلَة) كقولهم: "أكلة رأس"، أي: قليلون يكفهم ويشبعهم رأس واحد. لكن

ردّ بأن القلة هنا مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق (فعلة).

شرح الكافية (الاسترهادي): ١٩١/٢.

لمجرد الجمعية والجنسية لما يستعمل له جمع الكثرة. يقال: "فلان حسن الثياب" في معنى: حسن الثوب، ولا يحسن "حسن الأثواب"...».

٢- جمع الكثرة: وهو ما وضع للعدد الكثير يتجاوز العشرة^(١). وصيغته هي ما عدا صيغ القلة، وأوصلها بعض العلماء إلى ثلاث وعشرين صيغة^(٢):

- | | | |
|--------------------------------|----------------------------|----------------------------|
| (١) فُعْل: (حُمِر). | (٢) فُعُل: (غُفِر). | (٣) فُعَل: (غُرِف). |
| (٤) فِعْل: (حَجَّج). | (٥) فُعْلَة: (رُمَاة). | (٦) فَعْلَة: (شَجَرَة). |
| (٧) فَعْلَى: (جَرَحَى). | (٨) فِعْلَة: (قِرْطَة). | (٩) فُعْل (ضُرِب). |
| (١٠) فُعَّال: (قَوَّام). | (١١) فَعَّال: (ذَنَاب). | (١٢) فُعُول: (كُبُود). |
| (١٣) فُعْلَان: (غُلَّمان). | (١٤) فُعْلَان: (رُعْفَان). | (١٥) فُعْلَاء: (ظُرْفَاء). |
| (١٦) أُنْفَعْلَاء: (أَشْدَاء). | (١٧) فَوَاعِل: (كَوَاثِر). | (١٨) فَعَائِل: (سَحَائِب). |
| (١٩) فَعَالِي: (صَحَارِي). | (٢٠) فَعَالَى: (صَحَارَى). | (٢١) فَعَالِي: (كَرَاسِي). |
| (٢٢) فَعَالِل: (سَفَارِج). | | |

(٢٣) شبه فَعَالِل: وشبه فَعَالِل: هو ما شابه في العدد والهيئة وإن خالفه في الوزن، نحو: نحو: "مَفَاعِل" كـ(مساجد) و"فَيَاعِل" كـ(صَيَارِف)، و"فَوَاعِل" كـ(جَوَاهِر).

وقد بيّن النحاة الفرق بين جمع التكسير وجمع السلامة في عدة أمور^(٣):

- ١- أن جمع السلامة يختص بالعقلاء، في حين نجد التكسير عاماً.
- ٢- أن بناء المفرد يَسْلَم في جمع السلامة دون جمع التكسير.
- ٣- أن جمع السلامة يعرب بالحروف والتكسير يعرب بالحركات كالاسم المفرد.

(١) ينظر: المفصل (الزنجشيري): ٢٣٥، وشرح الكافية الاستربادي: ١٩١/٢، والتصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى): ٣٠٠/١.

(٢) تنظر تلك الصيغ في: الكتاب ٥٦٧/٣ وما بعدها، والتصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى): ٣٠٤/٢-٣٠٧ والأشباه والنظائر (السيوطي): ١٥٤/٢.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢٩٩/٢.

٤- أن فعل المسند إلى جمع المذكر السالم لا يؤنث بخلاف التكسير فإنه يؤنث معه الفعل.

النوع الثالث اسم الجنس الجمعي: هو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً^(١)؛ وذلك بأن يكون المفرد متصلاً بالتاء، والجمع خالياً منها^(٢)؛ نحو: شجرة وشجر، وثمره وثمر. وقد تتصل التاء بالجمع دون المفرد على قلة؛ نحو: كمّ (مفرد) وكمأة (جمع)، لكن الخليل جعل هذا من قبيل اسم الجمع؛ لأن "كمأة" لم يُكسر على كمء كما أن السّفَر لم يكسر عليه "مسافر" والقوم لم يكسر عليه واحد^(٣).

ويجوز جمع هذا النوع في كلام العرب؛ حيث قالوا في جمع كمأة: "أكْمَة" وإِكام "وأكم" وقالوا في جذب: "جَذْبَة" و"جَذَاب" و"جَذَب". وفي حصى: "حَصَيَات" ^(٤)، وجاز جمع هذا النوع؛ لأنه ليس جمعا في اللفظ بدليل أنه يقال: هذا ثمر دون تأنيث؛ بخلاف جمع التكسير، فإنه يقال فيه: هذه رجال، وهؤلاء رجال^(٥)؛ يقول المبرد: «واعلم أن كل جمع ليس بينه وبين واحده إلاّ الهاء فإنه جارٍ على سنة الواحد، وإن عنيته به جمع الشيء؛ لأنه جنس»^(٦).

النوع الرابع: اسم الجمع: هو ما لا واحد له من لفظه، وهو مفرد في اللفظ موضوع للجمع؛ نحو: نفر، وقوم، ورهط، وبشر^(٧).

(١) وقال غالباً؛ لأنه قد يفرق بينه وبين الواحد بالياء؛ نحو عرب وعربي، وترك وتركبي.

(٢) الكتاب: ٥٨٢/٣، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٩٥، واللباب (العكري): ١٨٠/٢، وشرح الجمل (ابن عصفور): ١٤٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٢٤/٣.

(٤) المصدر السابق: ٥٨٣/٣.

(٥) ينظر: اللباب (العكري) ١٨٠/٢.

(٦) المقتضب: ٣٤٦/٣.

(٧) الكتاب: ٦٢٤/٣-٦٢٦، والمقتضب: ٢٩١/٢، ٣٤٧/٣، واللباب: ١٨٠/٢، وشرح الجمل (ابن عصفور):

١٤٧/١.

وقد ألحق بهذا النوع أسماء جمع لها مفرد من لفظه لكنها لم يكن جمعها بناء على ذلك المفرد؛ نحو: رَكِبَ، وسَفَرَ؛ فالركب لم يكسّر عليه الراكب، وكذلك سَفَرَ لم يكسّر على مسافر؛ بدليل^(١):

أ- التصغير؛ حيث يقال في تصغيرهما: رُكِبَ وسُفِرَ، فلو كانا مأخوذين من لفظ مفردهما لَرُدَّا إلى لفظهما.

ب- ولأن فَعَلَ ليس من الأوزان الجمع.

رابعاً: ذكر الأحكام النحوية للعدد (المفرد والمثنى والجمع):

اهتمّ النحاة - بعد وصفهم لأيّ ظاهرة لغوية - بذكر الأحكام الإعرابية المترتبة عليها؛ وربما اقتصروا عليها دون أن يتطرقوا إلى الوصف؛ لوضوحه، ولأن ذكر الأحكام مبني على الاستقراء المقتضي للوصف.

— أما الاسم المفرد فهو يعرب بالحركات؛ وهي: الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر، وقد يمنع من الصرف لأسباب فيكون جرّه - حينئذ - بالفتحة، وإذا كان الاسم مبنيًا تعذر ظهور هذه الحركات وإنما تُقدر على آخره^(٢).

— وأما المثنى فإنه يرفع بالألف، وينصب وينجر بالياء في غالب لغات العرب^(٣)، لكن بعض القبائل تبقى المثنى على الألف في جميع الحالات الإعرابية؛ يقول ابن عباس - رضي الله عنه - في توجيه قراءة من قرأ ﴿إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرٌ أَرِ﴾^(٤): «الله تبارك وتعالى أنزل القرآن بلغة كلّ حي من أحياء العرب، فتلت هذه الآية بلغة بني حارث بن كعب؛ لأنهم يجعلون المثنى بالألف في كلّ وجه مرفوعاً؛ فيقولون: "رأيت رجلاً" و"مررت برجلان" و"أتاني رجلان"، وإنما صار كذلك لأن الألف أخف بنات المدّ واللين»^(٥).

(١) ينظر: الكتاب ٦٢٤/٣

(٢) ينظر المؤلفات النحوية جميعاً قديمها وحديثها

(٣) ينظر كتب النحو، وبالأخص: الكتاب ٣٨٥/٣، والمقتضب: ٣٩/٣، والمفصل (الزمخشري): ٥٨

(٤) طه: ٦٣.

(٥) الجمل في النحو المنسوب إلى (الخليل بن أحمد): ١٥٧، وينظر: الكشف (الزمخشري) ٧٠/٣.

— وأما الجمع فيختلف إعرابه باعتبار نوعه:

فيرفع جمع المذكر السالم بالواو نحو: (مسلمون)، وينصب ويجرّ بالياء، والنون في كلتا الحالتين مفتوحة؛ لالتقاء الساكنين، واختار العرب الفتحة دون الكسرة؛ لأن الكسرة والضمة لا يصلح اجتماعهما وذلك في حالة الرفع، أما في النصب والجرّ فلم يختار الكسرة؛ خوفاً من توالي الكسرات. ولم يختار الضمة؛ فراراً من اجتماعها مع الياء والواو^(١).

وأما جمع المؤنث السالم؛ نحو (مسلمات) فإن التاء علامة التأنيث، وتضمّ في حالة الرفع، وتكسر في حالتي النصب والخفض، وهي حركات إعراب عند جمهور النحاة^(٢). إلاّ ما نسب إلى أبي الحسن الأخفش والمبرد ومن تبعهما بأنهم ذهبوا إلى أن الكسرة في حالة النصب حركة بناء لا إعراب^(٣)، لكن تصريح المبرد في "المقتضب" على خلاف ذلك^(٤).

وأما جمع التكسير فحكمه كالمفرد في الأحكام الإعرابية^(٥)؛ يقول ابن الورّاق: «اعلم أن الجمع المكسر يستأنف البناء كما يستأنف البناء للواحد، فلما كان الواحد يقع مختلفاً فكذلك جمع التكسير يقع مختلفاً كاختلاف الواحد»^(٦).

وأما اسم الجنس الجمعي واسم الجمع فقد سبق أن أشرت إلى أن لفظهما لفظ المفرد^(٧)؛ وهذا يعني أنهما يُلحقان به في الحكم الإعرابي.

(١) ينظر: الكتاب ١/١٨، والمقتضب: ١/١٤٣-١٤٤ والمؤلفات النحوية الأخرى.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٨، والمقتضب: ٣/٣٣١، وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٥٢-٥٣.

(٣) وهذه النسبة عند ابن جني في (سر الصناعة ٢/٤٧٣).

(٤) قال (في المقتضب: ١/١٤٤-١٤٥): «فإذا أردت رفعه قلت: مسلمات فاعلم، ونصبه وجرّه: مسلمات، يستوي الجر والنصب كما استويا في "مسلمين"؛ لأنّ هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر. وإنما استوى الجر والنصب في التثنية والجمع؛ لاستوائهما في الكناية». وينظر: المقتضب ٣/٣٣١.

(٥) وسبق أنفا الحديث عن حكم الإعرابي لاسم المفرد.

(٦) علل النحو (ابن الورّاق): ٥١٩.

(٧) ينظر: تعريف كل من الجمعين في ص ٣٧٠ من هذا البحث.

ومن كلّ ما سبق ندرك أن العدد (المفرد والمثنى والجمع) في كلام العرب معرب؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن تُعرَب؛ لكن تعددت أقوال النحاة في تفسير حرف الإعراب في المثنى والجمع إلى مذاهب^(١):

١- فعند سيويه وجمهور البصريين الألف أو الياء في المثنى، والواو أو الياء في الجمع هي حروف الإعراب؛ أي: أنها بمنزلة الدال في "زيد"؛ لأنها تتغير باختلاف العوامل كتغير الحركات، ويكون الإعراب فيها مقدراً كما يقدر في أواخر المقصور؛ نحو (عصا، ورحى)، وفي الأسماء الخمسة.

٢- ومال الجرمي ت(٢٢٥هـ) إلى مذهب سيويه إلّا أنه يرى أن انقلابها هو الإعراب؛ لأن الإعراب دال على معنى، وانقلابها إنما من أجل المعنى لا اللفظ.

٣- وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن هذه الحروف في المثنى والجمع إعراب، فهي بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة، وتبعهم في ذلك الفراء والزيادي ت(٢٤٩هـ) وقطرب.

٤- ذهب الأخفش، والمازني والمبرد ومن تبعهم إلى أنها دلائل إعراب لا حروف إعراب؛ لأنها لا تكون حرف إعراب ولا إعراب فيها، وهذا يعني أنه إن كانت حرف إعراب وجب أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما في الدال من "زيد"، وهذا متعذر؛ لأن الإعراب لا يكون إلّا في الحروف. لكن رجّح الأكثرون القول الأول؛ لقوة أدلتهم^(٢).

(١) الكتاب ١٨/١، والمقتضب: ١٥١/٢، وعلل النحو (ابن الوراق): ١٦٢، وعلل التنبيه (ابن حني): ٤٨-٥٦، واللمع في العربية (ابن حني): ٦١، شرح الكافية (الاستربادي): ٣٠/١ وما بعدها، والإنصاف في مسائل الخلاف (ابن الأنباري): ٣٣/١-٣٩.

(٢) ينظر: علل التنبيه (ابن حني) ٤٨/١-٥٦، والإنصاف (ابن الأنباري): ٣٣/١-٣٩.

المبحث الثاني: العدد في ضوء علم اللغة الحديث

يعد العدد من الفصائل النحوية الشائعة في غالب اللغات -إن لم نقل في كلها-: وهو يرمي إلى التمييز بين المفرد والمثنى -في بعض اللغات- والجمع في الأسماء والصفات والضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول^(١).

وهذه الفصيلة تعدّ من أقلّ الفصائل النحوية عناية لدى باحثي علم اللغة الحديث؛ إذ إنّها تعدّ أقلّ تعقيدا من غيرها؛ وذلك لأمر منها:

١- أنه لا يوجد للجمع في اللغات الهندية الأوروبية -التي استمدت منها الدراسات اللغوية الحديثة مادتها- إلّا صيغة واحدة؛ وهي صيغة جمع السلامة التي تتشكّل بإضافة لاحقة الجمع (s) في المذكر و(se) في المؤنث في اللغة الفرنسية والإنجليزية^(٢)، وتستعمل في الفرنسية (x) بدلا من (s) في الاسم المختوم بصائت، وفي الصفات -سواء لمذكر أو لمؤنث- تستعمل (ent) للدلالة على الجمع في نحو قولهم "les animaux paissent" (الحيوانات تقيلات)^(٣). وهذه العلامات (اللواحق) تعدّ عند الوظيفيين^(٤) من المونيمات النحوية^(٥)؛ لأنها تفيد خيرا دلاليا، ولأنها مبنية على اختيار مستقل من المتكلم^(٦)، بخلاف علامة التأنيث فإنهم لم يعدّوها من المونيمات؛ لأنها لا تعتمد على عملية اختيارية^(٧).

٢- ولأن الباحثين في اللغات الهندية الأوروبية اعتقدوا أن ظاهرة العدد في اللغة بينها وبين الواقع علاقة أحكم، وأن لها ما يسوغها عقليا في التصور الحالي للعالم عند متكلمي هذه اللغات كما صرح بذلك أحدهم قائلا: «هناك فصائل نحوية بينها وبين

(١) ينظر: Dictionnaire de linguistique (George Mounin) p232، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا وآخرون): ٩٥.

(٢) معجم اللسانيات الحديثة: ٩٥.

(٣) ينظر: Eléments de linguistique générale (A. Martinet) p105.

(٤) سبق تعريف هذه المدرسة في ص ٢٤١ من هذا البحث.

(٥) سبق تعريفها في ص ٣٠٠ من هذا البحث.

(٦) ينظر: Eléments de linguistique générale (AO Martinet) p136، و Dictionnaire de linguistique (Mounin) p232.

(٧) سبق الكلام عنه ذلك في ص ٣٤٣ من هذا البحث.

الواقع علاقة أحكم مما في حالة النوع^(١)، ولها ما يبررها عقليا في تصورنا الحالي للعالم؛ من ذلك فصيلة العدد وفصيلة الزمن؛ فعلى حسب ما أقول: الجواد يأكل، والحياد ستأكل، أراني أعبر عن فكرتين فيهما الوحدة (المفرد) تقابل الجمع، والزمن الحاضر يقابل الزمن المستقبل، وذلك يقوم على حقائق الاختيار^(٢).

وأما التثنية فتعدّ عند باحثي علم اللغة من ظواهر العدد الأصيلة؛ إذ إنها كانت موجودة في كثير من اللغات؛ فقد وجدت في اللغات الهندية الأوروبية كالسنسكريتية، ولها آثار في الجرمانية (الألمانية) وكذلك في اللغة اليونانية، إلا أن هذه اللغات فقدتها شيئا فشيئا، حتى تلاشت بصورة كاملة في النهاية فلم يعد لها وجود فيها^(٣). ولكنها لم تزل في اللغات السامية وبقوة في العربية؛ ولهذا قرّر بعض المستشرقين «أن التثنية ظاهرة سامية، أو -قُل- عربية قبل كل شيء»^(٤).

والأصل في التثنية -في اللغات التي توجد فيها- أنها كانت تشير إلى شيء مع شيء آخر شبيه به، يرافقه طبعاً، كما نجد -غالباً- في أعضاء البدن؛ فاليدان معناهما الأصلي اليد الواحدة مع الأخرى، واليدان هنا متماثلتان. إلا أن التماثل بين عنصري المثنى ليس ضرورياً، وإنما يكفي ارتباط بعضهما بالآخر -دون غيرهما- حقيقة أو فكراً؛ كما في قول العرب: القمران، أي: الشمس والقمر. وربما استعاروا التثنية لمعنى العدد (الزوجية) المجرد عن الارتباط؛ كما في قولهم: "يومان" مع أنه لا ارتباط بينهما دون غيرهما؛ لأن أيام الدنيا لا تقتصر عليهما^(٥).

ويذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن ظاهرة التثنية في فصيلة العدد من مخلفات القرون الغابرة، وأن التفكير الإنساني الحديث في غنى عنها، وهذا ما يراه "أنطوان ميه"

(١) يقصد: الجنس، وقد رأينا أنهم ينكرون وجود علاقة بين الجنس الطبيعي والجنس النحوي. ينظر: ص ٣٥٤ من هذا البحث.

(٢) اللغة (فندريس): ١٣٣.

(٣) ينظر: بروجمان ١٥٠/٢ (المجلد الثاني) نقلاً عن المصدر السابق.

(٤) فقه اللغة المقارن (د. إبراهيم السامرائي): ٧٥.

(٥) ينظر: التطور النحوي (براجستراسر) ١١٢.

(A. Meillet)^(١) و"فَنَدْرِيس"؛ حيث قال: « يجب أن نعتقد أن استعمال المثنى كان يسدّ حاجة أخرى غير الحاجات التي يمكن أن توحى بها عوائد عصرنا الحديث، فنحن لا نرى اليوم أية علة لمقابلة التثنية بالجمع»^(٢).

ولكن في الحقيقة نجد أن اللغات الغربية -رغم فقدانها صيغة التثنية- لم تزل تستخدم معناها؛ وذلك باستعمال اسم العدد "اثنين" مصحوبًا باللفظ المراد تثنيته، فتقول في سيارتين -مثلاً-: "deux voitures" والترجمة الحرفية (اثنان سيارة)^(٣).

ورغم أن فصيلة العدد تعدّ من الفصائل التي يسهل إدراكها في اللغات الغربية -إذا ما قُورِنتْ بفصيلة الجنس- نجد أن تلك اللغات تواجه مشكلتين في التعبير عن هذه الفصيلة: المشكلة الأولى: أن التعبير عن الجمع يظهر في صورة تحدّ من عموم معنى الجمع.

المشكلة الثانية: أن هذه اللغات تفتقر إلى صيغ دقيقة للتعبير عن معنى العدد؛ حيث وجدت في فصيلة العدد معانٍ أُخرى مهمّة لا يُمكن التعبير عنها في تلك اللغات؛ إذ إنّها لم تجعل لها صيغة خاصة؛ ومن تلك المعاني: معنى اسم الجنس بنوعيه (الإفرادي والجمعي) فلا نصيب لهذا النوع في اللغات الهندية الأوروبية، وإنّما تخلط بين الجمع واسم الجنس؛ ممّا أدى إلى مناقشات ومجادلات حادة بين دارسي تلك اللغات؛ يقول "فَنَدْرِيس": «...ولكن هناك في فصيلة العدد معانٍ أخرى متميزة لا نعبر عنها، وإن كانت تستحق أن تكون لها صيغة نحوية؛ ومن ذلك معنى الجمعية، ومعنى الإفرادية، فليس لدينا في الفرنسية وسيلة للتعبير عن هذين المعنيين؛ وذلك نقصٌ -كثيرًا ما- نعاني آثاره، فكلّ المناقشات التي تثار بين بعض النحاة عمّا إذا كان يجب أن نكتب: "confiture de pome" (مربي التفاحة) أو: "confiture des pomes" (مربي التفاح) ترجع هذه المناقشات إلى الخلط بين الجمع والجمعي^(٤)، وسببها عدم وجود فصيلة نحوية للجمعي. كذلك نشعر بشيء من الضيق حينما لا نستطيع أن نعرّف

(١) ينظر: الألسنية العربية (ريمون طحان): ١٣٣.

(٢) اللغة (فندريس): ١٣٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق -نفسه.

(٤) معنى الخلط بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي.

على وجه التخصيص من قولنا: "le cheval court" (الحصان يعدو) إذا كان يراد حصاناً ما مأخوذ على انفراده، أو يراد الخيل في مجموعها بوجه عام. فنحن لا نتميز الفرد من الجنس ولا الخاص من العام، واللغات الهندية الأوروبية - كلها تقريباً - على نفس الحال التي عليها اللغة الفرنسية، وليس فيها عبارة مطردة لبعض المعاني الهامة من فصيلة العدد...»^(١).

(١) اللغة (فنتريس): ١٣٤-١٣٥.

المبحث الثالث العدد بين القديم والحديث

الفرق بين المفرد والمثنى والجمع مرتبط بفصيحة العدد التي لا تكاد تخلو منها لغة من لغات العالم؛ فهي من الفصائل الأكثر وضوحاً وبسطاً، ولا يحتاج معرفتها إلى تفسير متعمق؛ وذلك لوضوحها في المعنى والصيغة.

وهذه السهولة في دراسة فصيلة العدد ظهرت عند النحاة الأوائل؛ حيث اتسمت دراستهم لظاهرة العدد بالميل إلى المنهج الوصفي، وتمثل ذلك المنهج في تعريفهم لكل من المفرد والمثنى والجمع؛ وليظهر لنا ذلك جلياً حسبنا أن نذكر هنا تعريف ابن مالك للمثنى الجامع لتعريف السابقين؛ بأنه «جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأي؛ بزيادة ألف في آخره، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً تليهما نون مكسورة، فتحها لغة، وقد تضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية»^(١)؛ وهذا الكلام غاية في الدقة والشمول؛ حيث شمل الوصف التام لظاهرة الثنية في العربية وحكمها الإعرابي.

كما أننا نلاحظ في كلّ تعريف من تلك التعريفات التي تطرق إليها النحاة أنها تنبع من ملاحظة جانب من جوانب الوصف؛ حيث تعددت مشارب الوصف في كلّ تعريف؛ فمنه ما تضمن الحديث عن أصل كلّ الظاهرة^(٢)، ومنه ما تضمن الحديث عن شروطها^(٣)، ومنه ما تضمن الحديث عن دلالتها^(٤).

وكان من ظواهر الوصفية في دراستهم تطرقهم إلى ذكر شروط الاسم الذي يراد إلحاقه بأحد أقسام العدد؛ وكانت تلك الشروط مستمدة من استقراء المسموع عن العرب

(١) ينظر: ص ٣٦٠ من هذا البحث.

(٢) كما في تعريف سيوريه. ينظر: ص ٣٦٠ من هذا البحث.

(٣) كما في تعريف ابن عصفور: ص ٣٦٠ من هذا البحث.

(٤) كما في تعريف ابن الأنباري، وابن عقيل في ص ٣٦٠، وابن هشام في ٣٦١ من هذا البحث.

وعن واقع اللغة العربية؛ وهذا ما أكده بعضهم حين أشار إلى أن هذه الفصيلة في -غالبيتها- معتمدة على السماع^(١).

ومنه كذلك حصرهم جميع الأوزان والصيغ التي يأتي عليها كل قسم من أقسام العدد، مع عنايتهم بذكر الشواهد والأمثلة لكل صيغة^(٢).

إلا أن مما تميز به المنهج النحوي عند العرب: هو أن النحاة لم يقتصروا فيه على مجرد الوصف، بل كانوا -بعد وصفهم للظاهرة النحوية؛ المتمثلة في تعريفها، وذكر شروطها، وتفرعاتها- يتطرقون إلى استنباط الأحكام من مجموع المعطيات اللغوية المستمدة من كلام العرب، وبالتالي يعتمدون على المنهج الاستنباطي للوصول إلى وضع معايير وقواعد لتلك الظواهر بغية ضبط اللغة المثالية التي ينطقها غالب العرب، ومن ثم يعدّ الخروج عليها -حينئذ- مخالفاً لسنن الكلام المطرد المعروف.

وهذا يعني أن النحاة كانوا يعتمدون مقدماً في دراساتهم النحوية على المنهج الوصفي، ومن ثمّ يلجئون إلى المنهج الاستنباطي للوصول إلى المعايير العامة للظاهرة اللغوية، فمنهج النحاة -والله أعلم- منهج وصفي استنباطي بالدرجة الأولى ومن ثمّ معياري.

وأما الدراسات اللغوية المعاصرة التي تتمثل في نظرية علم اللغة الحديث فإن أصحابها يقرّون بظاهرة العدد، بل يعدّونها من أقرب الفصائل النحوية إلى الواقع اللغوي، وأكثرها ملاءمة للمنطق والعقل، وأنسبها للفكر المعاصر^(٣)، كما أنهم يتفقون مع النحاة في المفهوم العام لهذه الظاهرة، ولا يخالفونهم إلا ما ندر؛ كما في وصف بعضهم لظاهرة التثنية -التي فقدت اللغات الأوروبية المعاصرة صيغتها- بأنها من مخلفات القرون الغابرة وأن التفكير المعاصر لا يحتاجها^(٤).

(١) ينظر: ص ٣٦١-٣٦٤ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٦٨-٣٧١ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٣٧٤ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٣٧٥-٣٧٦ من هذا البحث.

ويبدو أن هذه النظرية الأخيرة محاولة لتقليل شدة الوقعة التي أصابت اللغات الأوروبية، وهي -علميا- ليست بمسوغ؛ لأن متكلمي هذه اللغات لم يزالوا -إلى وقتنا الحاضر- يستخدمون معنى التثنية في كلامهم العادي رغم فقدانه لصيغتها؛ وذلك بالاستعانة باسم العدد كما رأينا في المثال الذي أورده^(١). وحتى على فرض أنها فقدت معنى التثنية فإن ذلك لا يسوغ هذا الكلام إذا قسناه على منهج الوصفيين أنفسهم؛ وعليه ردّ "ريمون طحان" هذه النظرية من أساسها قائلاً: «...وجود المثنى أو عدم وجوده لا علاقة لهما بسنة التقدم والتأخر؛ إذ لا تهدف دراسة اللغات إلا إلى تحريّ تنظيمها واستخلاص مجموعة من القوانين الألسنية الوصفية المحضة دون استعانة بعوامل خارجة عن طبيعة اللغة، وما عملية وصف ميكانيكية اللغة إلا عملية ألسنية لا علاقة لها بتقدم اللغة أو تأخرها»^(٢).

ورغم وضوح ظاهرة العدد في اللغات الأوروبية وسهولة تناولها بالدراسة نجد أن ثمة تعقيدات ومشكلات أثارها بعض دارسي هذه اللغات من أبنائها، وهي تتعلق بوسيلة التعبير عن بعض مفاهيم العدد في تلك اللغات؛ إذ إنها تعجز عن التعبير عن معنى اسم الجمع وعن معنى اسم الجنس الموجودين بوضوح في اللغات السامية وخاصة العربية منها^(٣).

وإذا علمنا القيمة اللغوية لهذين النوعين المفقودين في جلّ لغات العالم استطعنا أن نقرر أن العربية تعدّ من أغنى لغات العالم، وأغزرها ثروة لغوية ومعنوية رغم قدمها؛ حيث يتجاوز تاريخها أكثر من ألف (١٠٠) سنة. ولا ينكر هذا كلّ من له إلمام يسير بالعربية وغيرها من لغات العالم الأوروبية منها والإفريقية.

ومن ثمّ وجدت دراسات لغوية معاصرة كانت تهدف إلى وصف أعمال النحاة ونقدها، وقام بها طائفتان من اللغويين هما: المستشرقون ومن تبعهم من العرب المعاصرين:

(١) ينظر: ص ٣٧٦ من هذا البحث.

(٢) الألسنية العربية (ريمون طحان): ١٣٣.

(٣) ينظر: ص ٣٧٦ من هذا البحث.

- فأمّا الطائفة الأولى فهم المستشرقون الذين حاروا -عموما- في دراسة بعض ظواهر العدد في العربية وخاصة ظاهرة جمع التكسير وطريقة بنائها، وقد أدى بهم هذا التحير إلى ثلاثة مذاهب^(١):

- مذهب يرى أن المقطع الذي يدخل حشوا في المفرد هو الذي يولد صورة الجمع.
- ومذهب ثان يرى أن هذه الصيغ أسماء مفردة تضمنت معنى الجمع.
- ومذهب ثالث يرى أن الجمع في اللغات السامية -عامّة- كلمة مفردة مجردة (abstrait) عن الجنس؛ أي بمعنى أنه محايد (neutre)^(٢).

لكن المستشرق "برجشتراسر" يعدّ من أحسنهم؛ إذ تمكن من دراسة هذه الظاهرة عند النحاة ووصفها وصفاً دقيقاً، وإن لم يسلم من بعض المآخذ. وكان من أهم النقاط الواردة في كتابه "التطور النحوي" ما يلي:

النقطة الأولى: وصف أعمال النحاة في تقسيم العدد

أقرّ "برجشتراسر" تقسيم النحاة العدد في العربية إلى ثلاثة أقسام، ولم يبدِ أيّ اعتراض على ذلك، وبدأ الحديث عن الجمع، ثم المثني؛ ولعل ذلك لأهمية المتقدم.

أولاً: الجمع

١- ذكر خصائص العربية في الجمع: بدأ المستشرق الحديث بذكر بعض ما تنفرد به العربية من صور الجمع، أو ما يظهر في العربية أكثر من غيرها؛ وكان مما أورد في هذا الصدد ما يلي:

أ- وجود جمع التكسير؛ وهذا ممّا تنفرد به العربية ولا يشاركها فيه أو في كثير منه إلا اللغة الحبشية، ولكن مع ذلك فإن العربية أكثر انفراداً عن غيرها فيه؛ إذ لا تحتوي الحبشية من جمع التكسير إلا على بعض الأصول كما هو الشأن في اللغات السامية الشمالية^(٣).

(١) ينظر: فقه اللغة المقارن (د. إبراهيم السامرائي) ٩٦-٩٧.

(٢) وقد سبق تعريفه في ص ٣٤٥ من هذا البحث.

(٣) ينظر: التطور النحوي (برجشتراسر) ١٠٦.

ب- وجود صيغة خاصة للقلة (فيما دون العشرة)؛ وهي: فَعْلَة، وَأَفْعُل، وَأَفْعَلَة، وَأَفْعَال.

ج- وجود جمع الجمع، وهو أمر له نظير في الحبشية؛ كما في قولهم: /'amlāk/ (أملاك) يعني الملك، وهو جمع على وزن أفعال من مفرد مفقود، وجمعه /'amālekt/ (أَمَالِكِتْ) ^(١).

د- ومن خصائص العربية أيضا أنها تمكنت من الحفاظ على علامة قديمة للجمع؛ وهي الهاء التي تنحصر زيادتها على جمع الأسماء الثنائية ليصير الاسم بذلك ثلاثيا، ثم يجمع جمع السلامة أو التكسير؛ كما في نحو: أب وأم، والأصل - كما يرى المستشرق - في جمع "أب": "أبهات" وقيس عليه أمهات وإن لم يكن لفظ أم من الأسماء الثنائية إلا أن جمعها بالهاء قديم جدًا، واستدل على ذلك بما ورد في الآرامية التي تقول في جمع "أب": /'abāhātā/ وينطق (أَبَهَاتَا) ^(٢).

٢- تقسيم الجمع:

قسّم المستشرق الجمع إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أسماء الجملة (اسم الجنس)

عرّفها بأنها: «تدلّ على جنس متركب من الأفراد... منها القوم، والحيّ، والركب، والقطع من الغنم، والغنم نفسها، والضأن وغير ذلك» ^(٣). ومعنى هذا النوع من الجمع - كما يرى في نحو "قوم" - متردد بين معنى الجمع ومعنى المفرد؛ فهو يشبه الجمع من جهة أنه يعبر به عن غير واحد، ويشبه المفرد في كونه - وإن احتوى على عدد كثير من الناس - فرد يميّز عن غيره، وهذا ما جعلهم يجمعونه على "أقوام" ^(٤).

(١) التطور النحوي (برجشتراس): ١١١.

(٢) المصدر السابق: ١١-١١٢.

(٣) التطور النحوي (برجشتراس): ١٠٦.

(٤) المصدر السابق: ١٠٦-١٠٧.

القسم الثاني: اسم الجنس الجمعي: وهو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء، ويرى برجشتراسر أن هذا النوع من الجمع مشتق من اسم الجملة (اسم الجمع)؛ فقال: «كثيرا ما اشتقوا من اسم الجملة القلم اسم وحدة بإلحاق التاء؛ نحو: شاء وشاة، ونخل ونخلة»^(١). واستثنى من هذا النوع اسم المرة؛ لأن اسم المرة -رغم دلالة على الوحدة- يختلف عن اسم الوحدة المشتق من اسم الجنس في عدة أمور^(٢):

- ١- الاشتقاق، لأن اسم المرة مشتق من المصدر، والمعلوم أن المصدر ليس باسم الجملة.
 - ٢- الدلالة، فاسم المرة لا يدل على ذات كما يدل عليه سائر أسماء الوحدة.
 - ٣- القالب، فاسم المرة لا يصاغ -في الغالب- إلا على وزن "فَعْلَة" وإن لم يكن مصدره "فَعَّل"؛ كما في نحو: قعدتُ قعدةً فإن مصدره "قعود" على زنة (فُعُول).
- وقد ذهب "برجشتراسر" إلى أن اسم الجملة أصلُ جمع التكرير؛ فقال: «وأصل جمع التكرير أسماء الجملة»^(٣).

وأما الأصالة بينه وبين اسم المفرد فقد أشار "برجشتراسر" إلى أن كلا منهما قديم لا يمكن تعيين أيهما أقدم من صاحبه، ولكن مع ذلك فأحدهما أصل والآخر مشتق منه، فيحتمل أن يكون اسم الجملة هو الأصل؛ لأنه كثيرا ما اشتقوا منه اسم الوحدة وهو دال على المفرد بإلحاق تاء التأنيث؛ نحو: شاء وشاة، ونخل ونخلة، ومنه اسم المرة. وكثرة اسم الوحدة في العربية يُقوّي عنده هذا الاحتمال لأنه يجعله صالحا للاطراد، والعربية بذلك تختلف عن العبرية التي لا تفرق اسم الوحدة عن اسم الجملة^(٤).

ويحتمل أن يكون اسم المفرد هو الأصل، فحينئذ يكون اسم الجملة مشتقا منه ثم جُمعا بتغيير بنائه كما في الفعل والاسم؛ حيث اشتقوا أبنية الفعل والاسم بعضها من بعض بتغيير الحركات والتشديد وإلحاق الزوائد وغير ذلك.

(١) التطور النحوي (برجشتراسر): ١٠٧.

(٢) ينظر: نفسه ١٠٧-١٠٨.

(٣) المصدر السابق: ١٠٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٠٨.

القسم الثالث: جمع التكسير

يرى "برجشتراسر" - كما سبق - أنه مشتق من أسماء الجملة؛ وذلك في حالة التساوي بين مادة اسم الجملة واسم المفرد، فيصير اسم الجملة جمعاً حقيقياً في الدلالة على الأفراد الكثيرة؛ كما في نحو "قُرَى" فهي جمع "قرية" واستدلّ على كون "قُرَى" اسم جملة في الأصل لا جمع تكسير بوجودها في اللغة الآرامية^(١). وإذا كان أصلها اسم جملة فقد صارت جمعاً في المعنى قبل افتراق اللغات السامية الجنوبية عن الشمالية؛ فـ "قُرَى" من أقدم أمثلة جمع التكسير في العربية^(٢).

القسم الرابع: الجمع الصحيح

تطرق في حديثه عن جمع التكسير إلى ذكر علاماته مستنداً في ذلك إلى مقارنة العربية بأخواتها السامية؛ فبيّن أن علامة جمع المؤنث السالم هي الألف والتاء /āt/ وأن العربية لم تزل محافظةً على الأصل في ذلك؛ لأن الألف والتاء سامية الأصل^(٣).

وأما جمع المذكر المرفوع فعلامته "الواو" /ū/، وفي المجرور والمنصوب "الياء" /ī/، ويرى أن هذه العلامة أصيلة في اللغات السامية؛ لأن الأكديّة القديمة تستعمل العلامة نفسها؛ فتقول: "نيشو" و"نيشي" أي: (الناس)، كما أنها علامة الجمع في الفعل -أيضاً-؛ فقال: «ويتضح من ذلك أنها من العناصر الأصيلة للغات السامية»^(٤).

ويلحق بالواو في الرفع والياء في الجرّ والنصب النونُ المفتوحة إذا لم تكونا مضافتين، كما أنه يُلحق النون -أيضاً- بالمضارع المرفوع في نحو: «يفعلون»^(٥).

ثانياً: المثني

أشار المستشرق "برجشتراسر" إلى شيوع هذه الظاهرة في العربية، وأن حيزها اتسع في العربية أكثر من غيرها؛ لأن ظاهرة التثنية -في اللغات السامية الأمّ، واللغات التي وجدت

(١) التطور النجوي (برجشتراسر): ١٠٧.

(٢) المصدر السابق -نفسه.

(٣) المصدر السابق: ١١١.

(٤) المصدر السابق -نفسه.

(٥) المصدر السابق -نفسه.

فيها كالهندية والإيرانية- كانت في الأصل تشير إلى شيء مع شيء آخر شبيه به، يوافقه في الطبع؛ كما نلاحظ ذلك -بكثرة- في أعضاء البدن، فاليدان معناهما الأصلي: اليد الواحدة مع الأخرى، فالشيئان هنا مثلان، لكنه تَبَّه إلى أن التماثل هنا لم يكن ضرورياً، بل كان يكفي أن يرتبط بعضهما ببعض حقيقة أو فكراً دون غيرهما؛ كما نلاحظ في نحو: القمران؛ أي الشمس والقمر معاً زوج. ثم تطور هذا الأصل في العربية؛ إذ أصبحت التثنية تدلّ على العدد المجرد عن الزوجية؛ فقالوا مثلاً: "يومان" مع أنه لا ارتباط بينهما دون غيرهما من الأيام؛ لأنهما اثنان من كثير^(١).

النقطة الثانية: نقده بعض آراء نحاة العربية

١- عدم اعتبار النحاة الحركات علامة لجمع المؤنث السالم

من مآخذ "برجشتراسر" على نحاة العربية أنهم لم يتطرقوا إلى الحركات عند ذكرهم علامات جمع المؤنث السالم، وإنما اقتصروا على الحروف واعتبروا الفتحة في "سَدَرَات" و"ظَلَمَات" و"طَعَنَات" ونحو ذلك زائدة. فيرى أن هذا نقص في وصف علامات الجمع، وبني نقده هذا على الأدلة الآتية^(٢):

أ- مقارنة اللغات السامية: يرى "برجشتراسر" أنها تدلّ على أن الحركات من العلامات الأصلية في جمع المؤنث السالم فقال: «وإننا قد رأينا من مقابلة سائر اللغات السامية الغربية أن الأمر على ضدّ ذلك، وأن الفتحة هي المؤدية لمعنى الجمع، ثمّ زيدت فيه الألف والتاء»^(٣).

ب- اعتداد النحاة أنفسهم بالحركات في جمع التكسير؛ حيث حكموا على اللفظ بأنه جمع تكسير بسبب دخول الفتحة بين الحرفين الأخيرين من وزن "فَعَل" (بتثليث الفاء، وفتح العين) و"فَعَلَة" وهذا الاعتبار يرى أنه جيد ومصيب؛ لأننا نرى كثيراً ما يحرك في جمع التكسير حرف ساكن في المفرد، أو يسكن متحرك أو تمدّ حركة

(١) التطور النحوي (برجشتراسر) : ١١٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١٠٩.

(٣) المصدر السابق - نفسه.

مقصورة أو تقصّر الممدودة وكلّ هذا من اختلاف صيغتين يعبر بهما عن اختلاف المعنيين (معنى المفرد ومعنى الجمع)^(١)؛ وهذا يعني أنه كان الأولى بالنحاة أن يعدّوا الحركات علامة في جمع المؤنث السالم كما عدّوها في جمع التكسير.

ج- ومن أدلته أن الحركة قد تكون هي العلامة الوحيدة للتفريق بين المفرد والجمع بما يدل على أنها أصل في علامات الجمع؛ فقال: «وقد لا يفرق بين الجمع والمفرد إلا به [أي: بإبدال الحركات]؛ نحو: ثمرٌ، وثمرٌ، وكبير وكبار...»^(٢)

وهذه الدراسة التي قدّمها "برجشتراسر" في جملتها قوية إذا ما قورنت بدراسات المعاصرين من العرب - كما سيأتي -؛ إذ وُفّق في وصفه لأعمال النحاة في فصيلة العدد، كما اتسم وصفه بالدقة والشمولية، فهو يوحى بسعة اطلاعه ومحاولته الإنصاف والأمانة العلمية في كثير من الأحيان.

وأما نقده للنحاة في قصورهم على الحروف دون الحركات عند وصفهم لعلامة جمع المؤنث السالم، وتلك الأدلة التي أوردها لتقوية مذهبه فإنها لم تكن قوية من جهة أن دقة النظر في عمل النحاة تُبرهن على أن ترك النحاة الإشارة إلى الحركات عند حديثهم عن علامة جمع المؤنث السالم واعتبارهم إياها زائدة راجعٌ إلى أن هذه الحركات لا تدلّ على معنى الجمع في جمع المؤنث السالم؛ لأن تحريك العين في "سِدَرَات" وإسكانه "سِدَرَات" سواء في إفادة الجمع، فكلاهما جائز في جمع المؤنث السالم^(٣)، وهذا بخلاف جمع التكسير، فإن الحركات فيه تفيد معنى الجمع كما رأينا في "ثَمَرٌ" و"ثَمْرٌ"؛ ولهذا عدّ النحاة الحركات من علامات جمع التكسير، وذلك بذكر الأوزان التي يصاغ عليها هذا الجمع؛ لأن الوزن شامل للحركات والسكنات.

- فأما دليله الأول وهو (دلالة الحركة في جمع المؤنث السالم على الجمع في سائر اللغات السامية) فلا يخلو من أحد الأمرين:

(١) التطور النحوي (برجشتراسر) : ١٠٩.

(٢) المصدر السابق - نفسه.

(٣) ينظر: المقتضب (المرد) ١٨٧/٢ - ١٨٨.

١- إمّا أن تكون العربية هي التي بقيت على الأصل؛ فيكون ترك النحاة الاعتداد بالحركات في جمع المونث السالم مراعاةً للوصف التزامني للغة العربية - كما يطلبه المنهج الوصفي - ومراعاةً للأصل؛ إذ الأصل عدم دلالة الحركة على معنى الجمع. وهذا لا يستبعد؛ إذ حافظت العربية على بعض خصائص اللغة السامية الأم بعد أن تلاشت في سائر أخواتها^(١).

٢- وإمّا أن تكون العربية هي التي خرجت عن الأصل، فأصبحت الحركات فيها خالية عن الدلالة في جمع السلامة بفعل التطور اللغوي. وحتى على فرض هذا الاحتمال فإن عدم اعتداد النحاة بالحركات هنا موافق لغرضهم اللغوي، ومسائر للمنهج اللغوي السليم؛ لأن هدفهم هو وضع قواعد لغوية عامّة للعربية لا للغات السامية أو لغات العالم، ولأن المنهج اللغوي العلمي لا يلجأ إلى الدراسات المقارنة - كما هو هدف "برجشتراسر" - إلاّ في الدراسات اللغوية التاريخية؛ ومن هنا يكون استدلال المستشرق بالمقارنة اللغوية غير موفق.

- وأمّا دليله الثاني: وهو (أن النحاة اعتدوا بالحركات في جمع التكسير وأنه كان الأولى بهم الأمر نفسه في جمع المونث السالم) فالجواب عن ذلك كما سبق؛ وهو أن الحركات في جمع التكسير ذات "قيم خلافية" على عكس جمع المونث السالم، فإن الحركات فيه لا تفيد معنى زائداً، فعدها النحاة زائدة؛ لأن وجودها كعدمها.

- أمّا دليله الثالث: وهو (أن الحركة لكونها الدال الوحيد على الجمع في بعض الحالات دليل على أصالتها في الدلالة على الجمع) فيقال فيه: أن ما قد يكون أصلاً في شيء قد يكون فرعاً في الآخر؛ فيكون دلالة الحركة على الجمع أصلاً في جمع التكسير وفرعاً في جمع السلامة. وقد يحتمل أن يكون جمع التكسير هو الذي حافظ على الأصل وجمع السلامة خرج عنه، لكن مع ذلك فإن الدقة اللغوية والعلمية تقتضي هنا وصف كلّ حالة على حدة.

وأما الطائفة الثانية التي وصفت أعمال النحاة ونقدتها فهم العرب المعاصرون الذين حاولوا تجديد النظريات اللغوية القديمة معتمدين على ما اكتشف في الغرب من نظريات لغوية حديثة،

(١) كما لاحظنا ذلك عند الحديث عن خصائص العربية في الجمع ص ٣٨١ من هذا البحث.

ويمثلهم الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" الذي عدّ نموذجاً احتذاه معاصروه ولتأخرون في الدراسات الحديثة، ومنهم كذلك الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "فقه اللغة المقارن".

أولاً: من أسرار العربية للدكتور "إبراهيم أنيس"

يعدّ هذا المؤلف من أحسن المؤلفات اللغوية المعاصرة، إلّا أننا لا نجد فيه تعمقاً في وصف ظاهرة العدد عند النحاة، ولا تجديداً في استنباط النظريات اللغوية - كما ظهر عند "برجشتراسر" - وإنما كانت أفكار الدكتور - في هذا الناحية - منقولةً من المؤلفات الغربية، وخاصةً كتاب (اللغة) لـ "فندريس"^(١)، مع محاولته المقارنة بين ظاهرة العدد في العربية واللغات الأوروبية، كما أنه تتبع بعض المشكلات التي أثارها النحاة ولم يتفقا حولها وأتخذ ذلك دليلاً على إخفاق النحاة في وصف هذه الظاهرة، كما أنه جعل تلك الهنات ذريعةً ومبرراً لإقناع الدارس على جعله الدراسات اللغوية الغربية نموذجاً كان الأخرى بنحاة العربية أن يحتذوه^(٢).

وكان من أهم آرائه المتعلقة بظاهرة العدد ما يلي:

١ - تعميم ظاهرة العدد في لغات العالم مع اختلاف صيغها بين تلك اللغات؛ فقال:

«تحرص اللغات على تمييز فكرة الأفراد وفكرة الجمع، ففي الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع، ولكنها تتخذ في هذا المعنى العقلي العام طرائق شتى لتصويره أو التعبير عنه...»^(٣)

٢ - موافقة ظاهرة العدد في معظم اللغات الأوروبية للتقسيم المنطقي: يرى الدكتور

أن معظم اللغات الأوروبية في تقسيمها لظاهرة العدد توافق التقسيم العقلي والمنطقي في حين يرى أن اللغات السامية تبعد عنه؛ لأنه يرى أن هذه اللغات تتخذ في التعبير عن العدد ثلاث صيغ: واحدة للمفرد، وثانية للمثنى، وثالثة للجمع^(٤)، بل يرى أن العلاقة بين ظاهرة العدد

(١) يقارن بين كتاب اللغة (فندريس) والمراجع المذكورة في هامشه - والتي نقلت منها الحديث عن ظاهرة العدد في

علم اللغة الحديث - وبين حديث الدكتور إبراهيم أنيس عن ظاهرة العدد (من أسرار اللغة): ١٥٢-١٥٨.

(٢) ينظر: من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس) ١٥٢-١٥٨.

(٣) المصدر السابق: ١٥٢.

(٤) المصدر السابق: ١٥٣.

والعقل أو الواقع في العربية من أوضح الدلائل على خروج الظواهر اللغوية عن للنطق؛ حيث قال: «فنحن إذ نعدّ الأقل من العشرة نميز العدد بالجمع؛ فنقول: ثلاثة رجال في حين أنا مع الأعداد التي فوق العشرة نكتفي بالمفرد؛ فنقول: مائة رجل وألف امرأة» ويرى أن عدم التطابق هنا ناشئ عن الاقتصاد في الاستعمال اللغوي؛ فقال: «وذلك لأن الاقتصاد في الاستعمال اللغوي قد يسيطر على كثير من ظواهر اللغة، حين لا يكون هناك لبس وإبهام، وهو اقتصاد محمود لا يعدّ نقصاً في تلك اللغة التي تلجأ إليه»^(١).

٣- نكده تقسيم النحاة لصيغ الجمع إلى قلة وكثرة: رأينا -فيما سبق- تعدد وجهات نظر النحاة في دلالة جمع السلامة على القلة وأن غالبهم يميلون إلى ذلك^(٢)، والدكتور -في ذلك- لم يأت بجديد إلا أنه وافق أحد المذهبين، وهو الذي يخالف رأي الجمهور. لكنه لا يقف عند هذا الحد بل وجدناه يحاول هدم إجماع النحاة على أن جموع التكسير التي تصاغ على زنة: "أَفْعَلَة" و"فَعْلَة" و"أَفْعَال" و"أَفْعُل" تفيد القلة وأنكر أدلتهم وضعفها؛ حيث قال: «فهم يؤكدون لنا أن... جموع التكسير التي نجى على مثال: "أرغفة" و"فتية" و"أفراس" و"أكعب" تفيد تلك القلة التي اختلفوا في حدودها، ورأي معظمهم أنها لا تكاد تتجاوز العشرة عدداً. ثم يحاولون تبرير هذا بقولهم: "إن جموع القلة تصغر على صيغتها فقد يقال: أُرَيْغِفَة وأُفَيْرَاس، ومُسَيِّلِمِين !، ويعاد عليها الضمير مفرداً مذكراً؛ مستشهدين بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّتَسْقِيَكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(٣)، وكذلك قد يوصف المفرد بجمع القلة في مثل: ثوب أسمال، وبرمة أكسار، في حين أنا إذا شئنا تصغير جمع الكثرة صغرنا المفرد ثم جمعنا جمعاً سالماً؛ فنقول: في غلمان ! غُلَيْمُون وفي دراهم دُرَيْهَمَات !، فإذا طلبنا النحاة بتتبع هذا الذي يقررونه في نصوص اللغة واستعمالاتها وجدناهم على حيلة وحذر، إذ يزعمون أن العرب كثيراً ما تستعمل جمع القلة مكان الكثرة أو العكس لحكمة!! وقد حدّثونا أن ممّا أخذته الخنساء على قول حسان:

(١) من أسرار اللغة (د. إبراهيم انيس): ١٥٥.

(٢) ينظر: ص ٣٦٦ من هذا البحث.

(٣) النحل: ٦٦.

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرُ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا^(١)

ويقول في الختام بأسلوب التهكم: «نرى كل هذا في كتب النحاة وتمرّ مرور الشاك في صحته أو مطابقتها للأسلوب العربي، فالقرآن الكريم مليء بأمثال الآيات: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفِ عَامُونَ﴾^(٢)، ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^(٣)، ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾^(٤)، مما يبرهن على أن فكرة اختصاص القلة بصيغ والكثرة بصيغ لم تكن من الظواهر الملتزمة في اللغة العربية...»^(٥).

٤- نقد فكرة جمع الجمع عند النحاة؛ فقال: «وهناك أمر آخر يشير إليه النحاة في كتبهم، وإن عدّوه سماعيًا لا يقاس عليه، وهو: ما سُمّوه جمع الجمع، ومثلوا له بكلمات من مثل: أكالب، مصارين، وجماليات، ممّا لا يكاد يجاوز في كلّ اللغة بضعة شواهد لا تكفي لتكوين ظاهرة من ظواهر العربية، وقد أحسنوا صنعاً إذ عدّوا مثل هذه الصيغ من المسموعات»^(٦).

وكان الأولى بالنحاة - كما يعتقد الدكتور - بدلا من فكرة جمع الجمع «تفسير مثل تلك الكلمات لا على أنها جمع الجمع بل على أن بعض الكلمات المجموعة قد تفقد فكرة الجمعية على مرّ الأيام، وتصبح لكثرة دورانها على الألسن والأسماع كأنما هي مفردة، فإذا أريد جمعها اتخذت أمثال تلك الصيغ، ونحن في العامية نلمح - أحيانا - شيئا من هذه الكلمات...»^(٧).

هذا أهم ما أورده الدكتور من دراسة ونقد لظاهرة العدد عند النحاة، وإذا أمعنا النظر فإننا لا نجد فيها جدّة ولا ابتكاراً في الوصف والاستنباط، وما أورده من المآخذ لا تقوى لردّ

(١) سبق تخريجه في ص ٣٦٦ من هذا البحث.

(٢) سيا: ٣٧.

(٣) الأحزاب: ٣٥.

(٤) البقرة: ٢٢٨.

(٥) من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس): ١٥٣-١٥٤.

(٦) المصدر السابق: ١٥٤.

(٧) المصدر السابق - نفسه.

تلك الأعمال الجلييلة التي قدّمتها النحاة في تحليل ظاهرة العدد، ووصفها واستنباطها، وتلك الدراسة في مجملها توحى بالملاحظة السطحية، وعدم التعمق في النظر في أعمال النحاة، أضف إلى ذلك اعتمادها على بعض الدراسات الغربية؛ وتوضيح ذلك بالتفصيل كالآتي:

- فأما قوله بأن ظاهرة العدد في اللغات الأوروبية توافق المنطق والعقل على عكس اللغات السامية فمأخوذ من كلام اللغوي الفرنسي "فندريس" الذي يرى أن لغاتهم الغربية في تعبيرها عن العدد توافق الواقع، وأن لها ما يسوغها منطقياً؛ لأنها تعبر عن فكرة الأفراد والجمع، وأما الثنية الموجودة في بعض اللغات السامية فيرى أنها من مخلفات القرون الغابرة^(١)، وهذا ما كرّره الدكتور بعبارة أخرى؛ حين أشار إلى أن اللغات الأوروبية توافق المنطق؛ لأنها تعبر عن العدد بصيغتين؛ صيغة للمفرد وأخرى للجمع، في حين يرى عدم المطابقة في اللغات السامية؛ لوجود ظاهرة الثنية^(٢).

فيرةً عليه هنا بما رُدَّ على "فندريس" في ذلك^(٣)، إلا أنه يضاف هنا أن الدكتور لم يبيّن المراد من قوله: "عدم المطابقة" أهى عدم المطابقة بين لفظ العدد ومضمونه (حقيقة العدد)، أم هى عدم مطابقة فكرة العدد في العربية لحقيقته في الواقع المشاهد في العالم الخارجى؟. فإن كان مراده الأوّل فلا يصحّ؛ لأن التطابق بين اللفظ والمعنى أو المضمون في الأصل معدوم، وهو مذهب جمهور السلف^(٤)، وعلماء اللغة المعاصرين^(٥)، وعليه فإن اتهام اللغات السامية والعربية بعدم التطابق غير قوى.

وأما إن كان مراده الثاني فذلك غير قوم؛ لأن المعلوم في نصوص العربية أن الأصل في قولهم: رجل، ورجلان، ورجال، يختلف استعمال كل لفظ باختلاف مدلوله فإن كان

(١) ينظر: ص ٣٧٥ من هذا البحث.

(٢) ينظر: من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس) ١٥٢-١٥٣.

(٣) ينظر: ص ٣٨٠ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ١٢٤ من هذا البحث.

(٥) فقد رأينا زعيم المدرسة الوصفية "دي سوسير" ينصّ على أن العلاقة بين اللفظ والمعنى اعتباطى؛ فقال:

« Le lien unissant le signifiant au signifié est arbitraire »

ينظر: Cours de linguistique générale (F. de Saussure) p100.

واحدًا استعمل الأول، وإن كانا اثنين استعمل الثاني، وإن كانوا ثلاثة فصاعدًا استعمل الثالث، وهذا الاستعمال لا يخالف الواقع في العالم المحسّس إلّا لأغراض بلاغية أو لمعان ذهنية غير مُحسّنة، والمعلوم أن لذلك مجالاً آخر غير الدراسات اللغوية.

— وأما استدلاله على عدم التطابق بين العدد والمعدود في اللغة العربية بنحو: مائة رجل وخمسة رجال وأن (رجل) في الأول مفرد في اللفظ مع أنه جمع في المعنى^(١) فيجيب عنه بأن العبرة في الجمع هو الدال والمدلول لا الدال (الشكل) فقط، وربما يستغنى عن تغيير شكل المفرد لإفادة الجمع إذا كان المعنى واضحاً؛ لأن العبرة في استعمال الدال هو توضيح المدلول؛ ولعلّ أقوى دليل على ذلك استواء لفظ المفرد والجمع (في الحروف والحركات) في جمع التكسير أحياناً؛ كما نلاحظ في نحو: فُلّك، ولا يختلف اثنان في دلالة هذا اللفظ على الجمع في العربية^(٢).

— وأما إنكاره وجود صيغ خاصة للقلة وأخرى للكثرة^(٣) فلا غرابة فيه؛ لأن الدراسات الغربية التي قلّدها الدكتور لا تقرّ هذه الظاهرة؛ إذ تفقدها اللغات الهندية الأوروبية التي تعدّ مصدر غالب الدراسات اللغوية المعاصرة. وإلا فكيف يُفسّر الدكتور ذلك الكم الهائل من الشواهد والأمثلة التي أوردها النحاة والتي تدلّ دلالة واضحة - وبصريح لفظ العرب - على وجود أوزان للقلة وأخرى للكثرة؛ لكن كون العربية تنفرد بهذه الميزة - كما صرّح بذلك للمستشرق "برجشتراسر"^(٤) - جعل الدكتور ينكرها؛ لأن المعطيات اللغوية المتوافرة عنده - كما أسلفت - خالية منها.

(١) ينظر: ص ٣٨٩ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٦٨ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٣٨٩-٣٩٠ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٣٨٢ من هذا البحث.

- وأما إنكاره دلالة جمع السلامة على القلة^(١) فهذا له وجه؛ إذ هو موضع خلاف - قديماً- بين النحاة، وقد رأينا موقف ابن خروف والرضي ومن تبعه من ذلك^(٢). فكان الأولى -حينئذ أن ينسب الدكتور هذا الرأي إلى النحاة لا أن يجعله ردّاً عليهم.

- وأما إنكاره جمع الجمع وإشارته إلى أن الأولى أن يفسر بطريقة أخرى؛ لفقدان الشواهد والأدلة الكافية^(٣) فإن هذا الكلام في غاية التناقض والتضارب؛ لأنه إذا ردّ على النحاة بأن الشواهد لا تكفي لتكوين ظاهرة من ظواهر العربية فهل هي تكفي لتفسير خروج بعض ألفاظ الجمع عن معناها الأصلي إلى معنى الأفراد، وخاصة إذا علمنا أن تفسير ظاهرة لغوية يُبنى على الاطراد، فلماذا لا تسع تلك الشواهد النحاة وتسعه هو أن يوجد تفسيراً خارجاً عن المألوف. كما أن التناقض يظهر -أيضاً- في جمعه بين "قلة الشواهد" و"كثرة الاستعمال" عند ما برّر التفسير الذي قدّمه بدلا من جمع الجمع^(٤)؛ لأن كثرة الاستعمال تؤدي إلى الاطراد، والمعلوم أن الشواهد الواردة في هذا الباب -لقلتها- لا تدلّ على الاطراد، وبالتالي تُنتفى كثرة الاستعمال.

ثم إن قوله بأن الشواهد (لا تكفي لتكوين ظاهرة) غير مستقيم من جهة أن النحاة لم يقصدوا بناء أو تكوين ظاهرة وإنما تفسيرها بدليل أنهم لم يجعلوها قاعدة عامة مطّردة، وإنما قصرّوها على السماع -كما صرّح الدكتور نفسه^(٥)-؛ يقول سيبويه في باب (جمع الجمع)^(٦): «واعلم أنه ليس كلُّ جمع يُجمع، كما أنه ليس كلُّ مصدر يُجمع؛ كالأشغال والعقول والحلوم والألباب، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر. كما أنهم لا يجمعون كلَّ اسم يقع على الجميع؛ نحو: التمر، وقالوا: الثمران. ولم يقولوا أبرار، ويقولون: مُصّران

(١) ينظر: ص ٣٨٩-٣٩٠ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٦٧ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٣٩٠-٣٩١ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٣٩٠-٣٩١ من هذا البحث.

(٥) وذلك بقوله: «وقد أحسنوا صنعا إذ عدوا مثل هذه الصيغ من المسمرعات» ينظر: ص ٣٩٠ من هذا البحث.

(٦) الكتاب: ٦١٨/٣-٦٢٠.

ومَصَارِين، كَأَيَات وَأَبَايَتَ وَيُوتَ وَيُوتَات»^(١). فالناظر المنصف في هذا الكلام يدرك - بجلاء- أن سيبويه لم يقصد بناء قاعدة، وإنما وصف المسموع عن العرب؛ لذا كان يقول: «وقالوا»، و«لم يقولوا» «ويقولون» أي العرب. كما أن الشواهد التي أوردها سيبويه تحتمل ألا تكون هي الوحيدة، وإنما اقتصر على سبيل التمثيل لا الحصر، كما أن تلك الشواهد - بناءً على المنهج الوصفي في علم اللغة الحديث- تكفي لتفسير ظاهرة لغوية.

ثانياً: فقه اللغة المقارن للدكتور "إبراهيم السامرائي"

تطرق الدكتور إبراهيم السامرائي في هذا المؤلف إلى دراسة سريعة لظاهرة العدد عند النحاة، وكان من أهم النقاط الطريفة في هذا المصنف:

- التناقض بين النحاة في تعريفهم لجمع التكسير:

أشار الدكتور إلى وجود تناقض عند علماء اللغة والنحو الأقدمين في تعريفهم لجمع التكسير على أنه: ما تغير بناء واحده؛ كرجال، وأفراس، مع أنهم جعلوا "ركب" و"وفد" من أسماء الجموع، وجعلوا ما فرّق بينه وبين مفرده بالتاء اسم جنس؛ يقول الدكتور: «وفي هذه الكثرة من صيغ جموع التكسير، ضاع علماء اللغة والنحو الأقدمون، فقد ذكروا أن جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وأفراس، ولكنهم جعلوا "ركب" و"وفد" من أسماء الجموع ولو أنهما من راكب ووافد، وما كان مفرده بالتاء التي تشير إلى الواحدة عدّوه من أسماء الجنس»^(٢).

وهذا الكلام الذي أورده الدكتور فيه نظر، ولعله قد فاته ما قاله سيبويه في هذا الصدد، فقد عَنَوْنَ باباً مستقلاً لتوضيح تلك المشكلة التي أثارها الدكتور فيما يتعلق بعدم اعتبار "ركب" و"وفد" من جمع التكسير؛ يقول سيبويه في (باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمثّلة "قوم" و"نفر" و"ذود" إلا أن لفظه من لفظ الواحد): «وذلك قولك: "رَكَب" و"سَفَر" فالركب لم يكسر عليه راكب، ألا ترى أنك تقول في التحقير: "رُكَيْب" و"سُفِير"، فلو كان كُسِّر عليه الواحد ردّ إليه، فليس فَعْلٌ مما يكسر عليه

(١) الكتاب: ٦١٩.

(٢) فقه اللغة المقارن (د. إبراهيم السامرائي): ٩٦.

الواحد للجمع»^(١)، وهذا يعني أن "ركب" و"وفد" اللذين أشار إليهما الدكتور لم يكسرا على لفظ الواحد كما اعتقد الدكتور.

وأما عدم جعل النحاة (ما فرّق بينه وبين واحده) في عداد جمع التكسير؛ فلأن جمع التكسير مشتق من لفظ الواحد فـ"رجال" مشتق من "الرجل" بخلاف اسم الجنس الجمعي (الذي يفرّق بينه وبين واحده بالتاء) فإنه غير مشتق من المفرد وإنما يُحتمل كون المفرد مشتقاً منه، كما أشار إلى ذلك المستشرق "برجشتراسر"^(٢).

(١) الكتاب ٦٢٤/٣، وينظر: ص ٣٧٠ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٨٣-٣٨٤ من هذا البحث.

الفصل الرابع: العامل؛ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العامل عند النحاة

المبحث الثاني: نظرية العامل في علم اللغة الحديث

المبحث الثالث: العامل بين القلم والحديث

المبحث الأول: العامل عند النحاة:

أولاً: مفهوم العامل عند النحاة

ورث العرب إعراب لغتهم كابراً عن كابر، واحتفظوا به لشعورهم بأهميته، وأنه من خصائصها الموغلة في القدم، في حين وجدنا أن سائر اللغات السامية - ما عدا الآكدية - فقدت هذا الظاهرة منذ أقدم العصور. ولم يدل على الإعراب في أصل هذه اللغات إلا ما نجده من بقاياها؛ كما في اللغة العبرية مثلاً^(١)؛ يقول "برجشتراسر": «والإعراب سامي الأصل، تشترك فيه اللغة الآكدية وفي بعضه الحبشية، ونجد أثرًا منه في غيرها أيضًا»^(٢).

والتراث العربي يذخر بالكثير من الأدلة التي تبرهن على أن العرب ورثوا لغتهم معربة؛ ومنها تلك الأشعار التي تؤرخ بأكثر من مائة وخمسين سنة قبل الإسلام، والتي رويت معربة إعراباً تاماً، كما أن تلك القراءات القرآنية المروية من العصر الإسلامي إلى وقتنا الحاضر تؤكد حفاظ العرب على هذه الظاهرة المهمة في لغتهم؛ إذ إن تلك القراءات قائمة على دقة مراعاة حركات الإعراب مشافهة وتلقيناً.

وهذا يعني أن ظاهرة الإعراب قديمة قدم العربية التي يرجع تاريخها إلى مدة ما قبل التاريخ؛ يقول المستشرق الألماني "أنطون شبييتالر": «أما العربية فهي تلك اللغة القديمة، التي تعود إلى ما قبل التاريخ، والتي ترفعت عن لهجات الخطاب منذ زمن، ورويت لنا كابراً عن كابر، في نصوص محددة تماماً»^(٣).

ولما بدأت حركة جمع اللغة، ووضع قواعدها لم يغفل النحاة جانب الإعراب، وإنما أولوه عناية خاصة أدت ببعضهم إلى أن يطلق لفظ الإعراب على تلك القواعد المستنبطة من الظواهر اللغوية المجموعة من أفواه العرب. ويبدو أن هذا الإطلاق على قواعد النحو وجد منذ مراحل النحو الأولى؛ فقد روي عن عمر (رضي الله عنه) أنه أطلق على قواعد لغة

(١) ينظر: فقه اللغة المقارن (د. إبراهيم السامرائي) ١١٨.

(٢) التطور النحوي (برجشتراسر): ١١٦.

(٣) العربية (بوهان فيك): ٨.

العرب لفظ "الإعراب" عند ما قال: «تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه»^(١)، وروي كذلك عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائب»^(٢)، وعن ابن مسعود (رضي الله عنه) ت(٣٢هـ) قال: «أعربوا القرآن وإنه سيأتي أقوام يتقنونه وليسوا بخياركم»^(٣).

وهذه الأهمية للإعراب جعلت النحاة يقفون عنده طويلاً باحثين عن سبل تيسير فهمه على الناشئة والمعتنقين للدين الجديد، وكان من تلك السبل أن ساروا في عرض هذه الظاهرة على نهج خاص يُمكنهم من الإلمام واستيعاب جميع جوانبها؛ فأبدعوا فكرة العامل منذ مرحلة النشوء والنمو^(٤)؛ إذ المتبع لكتاب سيبويه يدرك بجلاء «أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل ومدّ فروعها وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور...»^(٥).

والعامل - كما عرّفه ابن الحاجب - هو «ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب»^(٦). وهذا يعني أن مفهوم العامل عند النحاة مرتبط بجانب منهجي كانوا يقصدون من ورائه تشخيص ظاهرة الإعراب؛ ليسهل استقراؤها وتناولها واستنباطها؛ والدليل على ذلك ما قاله الرضي - عند تعليقه على التعريف السابق -: «ويعني بـ "التقوم" نحواً من قيام العرض بالجوهر؛ فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل، فالموجد لهذه العوامل هو المتكلم، والآلة العامل، ومحملها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو

(١) الزينة (أبو حاتم الرازي): ١/ ١١٧.

(٢) صحيحه الحاكم في المستدرک: ٢/ ٤٧٧، وينظر: المصدر السابق.

(٣) الزينة (أبو حاتم الرازي): ١/ ١١٧.

(٤) وهي المرحلة الثانية من مراحل نشأة النحو. ينظر: ص ١١ من هذا البحث.

(٥) المدارس النحوية (د. شوقي ضيف): ٣٨.

(٦) شرح الكافية (الاسترناذی): ١/ ٢٥.

المتكلم، لكن النحاة جعلوها الآلة؛ كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها - كما تقدّم -؛ ولهذا سميت الآلاتُ عواملَ»^(١).

ثانياً: أقسام العامل

العامل عند النحاة قسمان^(٢):

القسم الأول: العامل اللفظي وهو اللفظ المؤثر فيما بعده، وهو الأصل في الأعمال؛ ومنه الفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل^(٣)، والنصب في المفعول به على خلاف بين النحاة^(٤)، ومنه - كذلك - كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظن وأخواتها، وحروف الجر، والنصب، والجزم.

القسم الثاني: العامل المعنوي وهو الذي يدرك بالعقل دون أن يُلفظ به، وهو عند سيبويه وجمهور البصريين محصور في موضعين:

١ - **الابتداء**: هو التعرية عن العوامل^(٥)؛ وهو من العوامل المعنوية كما في قول سيبويه: «واعلم أن الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل الناصب والرافع - سوى الابتداء - والجارّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى تكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء، ما دام مع ما ذكرت لك، إلّا أن تدعه؛ وذلك أنّك إذا قلت: "عبد الله منطلق" إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: "رأيت عبد الله

(١) شرح الكافية (الاسترياذي): ٢٥/١.

(٢) الخصائص (ابن حني): ١٠٩/١، وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٥٥.

(٣) ينظر: كتب النحو وبالأخص: الكتاب: ٢٣/١ - ٢٤، ١٢٢/٢ - ١٢٣، والمقتضب (المبرد): ١٢٦/٤.

(٤) - فالبصريون على أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده.

- وأما الكوفيون فيجعلون العامل فيه هو الفعل والفاعل معاً.

ورجح ابن الوراق وابن الأنباري وآخرون المذهب الأوّل. ينظر: علل النحو (ابن الوراق) ٢٧٠، وأسرار العربية

(ابن الأنباري): ٦٤ - ٦٥، والإنصاف (ابن الأنباري): ٧٨/١ - ٨٢، وشرح الجمل (ابن عصفور): ١٦٦/١.

(٥) المقتضب: ١٢٦/٤.

منطلقاً" أو قلت: "كان عبدُ الله منطلقاً" أو "مررت بعبدِ الله منطلقاً" فالابتداء أوّل جزء كما كان الواحد أوّل عدد والنكرة قبل المعرفة»^(١).

٢- وقوع الفعل المضارع موقع الاسم؛ نحو مررت برجل يكتب فارتفع "يكتب" لوقوعه موقع كاتب^(٢).

٣- وقد أضاف أبو الحسن الأخفش إليهما موضعاً ثالثاً: عامل الصفة؛ حيث يرى أن الصفة ترتفع لكونها صفة لمرفوع، وتنصب لكونها صفة لمنصوب، وتنجرّ لكونها صفة لمجرور، لكن سيبويه وجمهور البصريين يخالفون ذلك^(٣).
أما الكوفيون فقد جعلوا من العوامل المعنوية: الإسناد^(٤)، والفاعلية^(٥)، والتجرد^(٦)، والخلاف^(٧)، والجوار^(٨)، والمضارعة والتبعية^(٩)، والاستخفاف^(١٠).

ثالثاً: أثر العامل (الإعراب)

رأينا في أثناء الحديث عن مفهوم العامل أنه قائم على نظرية الإعراب، والحديث عن العامل يقتضي بيان ما هو أصل الإعراب؟ وما ألقابه؟ وما دلالاته؟ وما جهود النحاة في دراسته وبيانه؟.

(١) الكتاب: ٢٣/١-٢٤، وينظر: الخصائص: ١٠٩/١، وشرح الكافية (الاسترбаذي): ٧١/١.

(٢) الخصائص: ١٠٩/١، وأسرار العربية (ابن الأنباري): ٥٥.

(٣) ينظر: أسرار العربية (ابن الأنباري) ٥٥.

(٤) وذلك في رفع الفاعل عند بعضهم. ينظر: شرح الكافية (الاسترбаذي) ٧١/١، واللباب (العكبري): ١٥١/١.

(٥) وهي عامل رفع الفاعل عند خلف الأحمر. ينظر: اللباب (العكبري) ١٥١/١.

(٦) وذلك في رفع الفعل المضارع ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (ابن الأنباري) ٥٥١/٢.

(٧) وذلك في عامل نصب المفعول به عند خلف، والمفعول معه عند الكوفيين. ينظر: تذكرة النحاة (أبو حيان) ٤٣١.

(٨) كالجرجير بالهجوارة؛ كقولهم: «هذا حُرُّ ضُبٍّ حُرِّ» بالجرجير. مغني اللبيب: ٧٨٨/٢.

(٩) كالتواضع.

(١٠) كما في قراءة من قرأ ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] بتسكين الراء للتخفيف. ينظر: المحتسب: ٥٣/١.

١- أصل لفظ "الإعراب"

يقصد بأصل الإعراب هنا - كما بين السيوطي -: وجه نُقِلَ من اللغة إلى اصطلاح النحويين^(١)، وقد ذكر العلماء لذلك عدّة أوجه^(٢):

الوجه الأول: أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان؛ ومنه قولهم: أعرب عن حجته إذا بيّنها، ومنه قول (صلى الله عليه وسلم): «الثيب تعرب عن نفسها»، ومنه قول الشاعر:

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمٍ آيَةً تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعَرِّبٌ^(٣)

وعليه عرّف ابن جني الإعراب بأنه «الإبانة عن المعنى بالألفاظ»^(٤).

الوجه الثاني: أنه منقول من قولهم: "عَرِبْتُ معدة الفصيل" إذا تغيرت، وسمي الإعراب به؛ لأنه تغيير يلحق أواخر الكلم. وإذا كان معنى "عربت" هنا الفساد فيكون معنى الإعراب الإصلاح، من أعرب أصلح، والهمزة هنا للسلب؛ كما تقول: "أشكيت الرجل" أي أزلت شكايته.

الوجه الثالث: أنه منقول من قولهم: "عَرِبْتُ معدة الفصيل" والهمزة للتعدية لا للسلب، والمعنى على هذا الوجه: أنه كان فاسداً لا لباس للمعاني، فلما أعرب فسد بالتغيير الذي لحقه؛ لأن ظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحاً في المعنى^(٥).

(١) الأشباه والنظائر (السيوطي): ١٠٤/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٠٤/١-١٠٥، وأسرار العربية (ابن الأنباري) ٣١-٣٤، واللباب (العكبري): ٥٢-٥٣.

(٣) البيت للكُميت بن زيد الأسدي، ورد في شرح أبيات سيويه: ٣٠١/٢، والكتاب: ٢٥٧/٣، والمقتضب: ٢٣٨/١، واللسان: (ع ر ب) و(ح م م) و(ط س ن)، وبلا نسبة في الجمهرة: ١٢٨٣، وبلا نسبة في أسرار

العربية (ابن الأنباري): ٣١، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٤) الخصائص (ابن جني): ٣٥/١.

(٥) ولعل هذا الوجه من أضعف الأوجه؛ ولهذا لم يذكره العلماء إلا السيوطي (في الأشباه والنظائر: ١٠٥/١)؛ لأنه لا يلزم من التغيير الفساد، فقد يقع من التغيير الإصلاح، ولأن هذا الكلام قد يدلّ على أن العربية لم تكن معربة، لكن الدراسات للمقارنة تشير إلى أن اللغة السامية الأم التي اندرجت منها العربية كانت معربة.

وسائر المتأخرين^(١)؛ وعليه فالإعراب: «هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»^(٢)، وقيل هو: «أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محلّ الإعراب، والمراد بـ(الأثر): الحركة والحرف والسكون والحذف، والمراد بـ(المقدّر): ما كان مقصوراً ونحوه»^(٣).

- وذهب جماعة منهم الأعلام ت(٤٧٦هـ) وعلماء المغاربة إلى أن الإعراب معنوي والحركات إنما هي دلائل عليه^(٤)، وهذا ما رجّحه ابن الأنباري^(٥) وأبو حيّان والعكبري^(٦)، وجعله ابن إياز ت(٦٨١هـ) قول أكثر أهل العربية^(٧)؛ وعليه فإن الإعراب هو: «اختلاف في أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا»^(٨) واستدلوا على صحة هذا المذهب بالأمور الآتية^(٩):

- ١- أن الإعراب هو الاختلاف، ولا خلاف أن الاختلاف معني وليس بلفظ.
- ٢- أن الإعراب هو الفاصل بين المعاني، والفصل والتمييز معني لا لفظ.
- ٣- أن الحركات تضاف إلى الإعراب؛ فيقال: حركات الإعراب، ولو كانت الحركات -نفسها- هي الإعراب لما جاز أن يضاف إليه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.
- ٤- أن الحركة والحرف يكونان في المبني، فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه.

(١) مع الهوامع (السيوطي): ٤٠/١-٤١، والأشباه والنظائر: ١٠٢/١.

(٢) التسهيل: ٧، والأشباه والنظائر: ١٠٢/١.

(٣) مع الهوامع (السيوطي): ٤١/١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٦٠/١.

(٤) مع الهوامع (السيوطي): ٤١/١، والأشباه والنظائر: ١٠٢/١.

(٥) ينظر: أسرار العربية (ابن الأنباري): ٣٣.

(٦) ينظر: اللباب (العكبري): ٥٣/١.

(٧) الأشباه والنظائر (السيوطي): ١٠٢/١.

(٨) أسرار العربية (ابن الأنباري): ٣٣، واللباب (العكبري): ٥٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح (خالد الأزهرى): ٥٩/١.

(٩) أسرار العربية (ابن الأنباري): ٣٣، واللباب (العكبري): ٥٣/١-٥٤، والأشباه والنظائر (السيوطي): ١٠٢/١، ومع الهوامع (السيوطي): ٤٢/١.

٢- أنه لو كان الإعراب من أجل تمييز المعنى وتفريقه لاستغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول، ولكان اتفاق الإعراب موجباً للاتفاق في المعنى، والأمر على خلاف ذلك؛ لأن قولك: زيدٌ قائمٌ مثل قولك: هل زيد قائم، وقولك إن زيداً قائمٌ مثل قولك: زيدٌ قائمٌ في المعنى، وهذا يعني اتفاق الإعراب مع اختلاف المعنى، واختلاف الإعراب مع اتفاق المعنى.
وقد ردّ عليه بما يلي^(١):

- أمّا دليله الأول فقد أجيب عنه بما يلي:

١- أن السكون أسهل على الناطق من الحركة.
٢- أنه لو كان الأمر على ما ذكره لكان للمتكلم الخيار، إن شاء لزم حركة واحدة في جميع الحالات، وإن شاء حرّك بأي حركة شاء، وإن شاء سكن؛ فكل ذلك جائز له ما دام غرضهم هو مجرد إيجاد حركة تعقبُ سكوناً.
- وأمّا دليله الثاني فأجيب عنه بما يلي:

١- أن التقديم لا يمكن في كلّ مكان، كما نرى في نحو: ما أحسن زيداً، فالتقديم هنا متعذر، وعليه فلا يمكن أن نفرّق بين ما أحسنُ زيداً؟ (الاستفهام) وما أحسن زيداً! (التعجب).

ب- أن في لزوم التقديم تضيقاً على المتكلم الذي يحتاج إلى السجع لإقامة القافية، وعليه يتعذر قول الشعر^(٢).

ج- وأمّا اختلاف الإعراب مع اتفاق المعنى واتفاق الإعراب مع اختلاف المعنى فنأشئ عن عارض، جاز لضرب من التشبيه بالأصول فلا تناقض.

(١) ينظر: الإيضاح (الزجاجي): ٧٠-٧١، واللباب (العكبري): ٥٥/١-٥٧، والأشباه والنظائر: ١٠٧/١.

(٢) وأرى والله أعلم أن هذا الدليل وإن كان قوياً، إلّا أنه غير لازم؛ لأنّ لغة يكون تركيب الجملة فيها على نسق معين، ولا يجوز فيه التقديم والتأخير، ومع ذلك فإن فيها أشعاراً وأوزاناً وقافية.

٥- جهود النحاة في دراسة ظاهرة الإعراب ونظرية العامل

سبق أن أشرت إلى أن دراسة نظرية العامل وجدت منذ عصر الخليل، فهو الذي ثبت أصول هذه النظرية ومدّ فروعها وأرسى قواعد الإعراب^(١).

وقد تمثلت الدراسات الأولية لظاهرة الإعراب في وضع الحركات الإعرابية على الكلمات؛ إذ المعلوم أن الخط العربي كان خاليًا من الشكل والإعجام إلى أن قام أبو الأسود -بأمر من زياد بن أبيه- بعمله المعروف (نقط الإعراب): وذلك بوضع علامات للإعراب على صورة نقط في المصحف الشريف؛ بحيث جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة تحته، والضمة بين يديه، وجعل التنوين نقطتين كلّ ذلك بمدا يداد يخالف مدا الحروف في اللون، ومن ثمّ وضع نصر بن عاصم ت(٨٩هـ) ويحيى بن يعمر ت(٩٠هـ) -بأمر من الحجاج- نقط الإعجام^(٢)، وبالتالي اضطرب الأمر واشتبه الإعجام بالشكل.

ومن ثمّ رأينا ذلك الجهد المبكر الذي حققه الخليل رحمه الله والذي هدّاف إلى إزالة هذا الإشكال، وتمثل ذلك في وضعه الشكل المعروف على الطريقة التي نعتاها اليوم في الكتابات العادية^(٣).

وهذه الجهود -بلا شك- دراسة أولية لظاهرة الإعراب؛ لأنها أثار انتباه النحاة وجعلتهم يتفكرون في أسباب هذا الإعراب وتفسير ظواهره، فكانت الباعث والدافع للنحاة الأوائل.

والملاحظ أن أولية دراسة ظاهرة الإعراب كانت موجهة إلى القرآن الكريم -كما رأينا في نُقْط أبي الأسود وإعجام نصر بن عاصم- فكان القرآن الكريم -بذلك- المصدر الأول للإعراب^(٤). ولعل الذي شجع النحاة على هذا التوجه هو: كون القرآن الكريم مشتمل على النموذج الأعلى والأمثل للإعراب في العربية، ولأنه مصدر التشريع الذي من أجله أنشئت

(١) ينظر: ص ٣٩٨ من هذا البحث.

(٢) ينظر: المحكم في نقط المصاحف (الداني) ٢-٩، وإنباه الرواة (الفقهي): ٥/١، ومباحث في علوم القرآن (د.

صبحي صالح)، والمدارس النحوية (د. شوقي ضيف): ١٦-١٧.

(٣) ينظر: المعنى والإعراب (د. عبد العزيز عبده) ٥٢٩/٢.

(٤) كالكتب المولفة في إعراب القرآن، ومعاني القرآن.

الدراسات اللغوية والنحوية؛ وبالتالي تطور التأليف اللغوي والنحوي المتعلق بإعراب القرآن، وتسابق النحاة إلى الإجابة فيه؛ مما جعل بعض العلماء يميل إلى القول بأن إعراب القرآن فرع من فروع علم النحو، وليس من فروع علم التفسير ولا فنًا مستقلًا كما زعم بعضهم؛ يقول حاجي خليفة ت (١٠٦٧هـ) عن إعراب القرآن: «لكنه في الحقيقة هو من علم النحو، وعده علما مستقلا ليس كما ينبغي»^(١). ومن ثمَّ سرد لنا كثيرًا من الكتب المولفة في هذا الفن والتي تبرز - بلا شك - ذلك الجهد العظيم والمشقة التي تجشّمها النحاة من أجل خدمة القرآن الكريم ولغته العزيزة؛ ومن أشهر هذه المؤلفات^(٢):

- ١- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج.
- ٢- إعراب القرآن لأبي جعفر ابن النحاس ت (٣٣٨هـ).
- ٣- إعراب القرآن لابن خالويه.
- ٤- البرهان في علوم القرآن للجوفي ت (٤٣٠هـ).
- ٥- تفسير مشكل القرآن لمكي بن أبي طالب ت (٤٣٧هـ).
- ٦- إعراب القرآن للعكبري.
- ٧- البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري.
- ٨- المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاسي ت (٧٤٢هـ).
- ٩- الدر المصون للسمين الحلبي ت (٧٥٦هـ).

وهكذا نجد النحاة الأوائل ومن جاء من بعدهم يقرّون بظاهرة الإعراب، ويفسّرونها بنظرية العامل، ولم يخالفهم في ذلك أحدٌ إلا ابن مضاء، وهو من متأخري النحاة الذين نشئوا في الأندلس على المذهب الظاهري، فدعا إلى إلغاء نظرية العامل في كتابه "الردّ على النحاة"؛ وفيه قال: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يُستغنى عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأن الرفع: منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات

(١) كشف الظنون (حاجي خليفة): ١٢١/١.

(٢) ينظر: للمصدر السابق - نفسه، وينظر: بغية الوعاة: ١٦٢/١، ٢٠٤، ٢٩٨/٢.

توهم في قولنا: "ضرب زيدٌ عمرًا" أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمر) إنما أحدثه ضرب»^(١). وقال -بعد أنه أورد كلام سيبويه السابق في مجاري الكلم^(٢)-: «فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك يبين الفساد»^(٣)؛ مستدلا على ذلك بكلام ابن جني في الخصائص: «وأما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو من المتكلم نفسه، لا لشيء غيره»^(٤). لكن يبدو أن ابن مضاء لم يكن -هنا- أمينًا في نقله عن ابن جني لأنه لو نقل ذلك الكلام بكامله لانتضح لنا مراد ابن جني من هذا الكلام^(٥).

(١) الرد على النحاة (ابن مضاء) ٧٦-٧٧.

(٢) ينظر: ص ٤٠٢ من هذا البحث.

(٣) الرد على النحاة (ابن مضاء): ٧٧.

(٤) الخصائص (ابن جني): ١٠٩-١١٠.

(٥) وهذا ما سيظهر -إن شاء الله- فيما يلي. ينظر: ص ٤٢٠ من هذا البحث.

المبحث الثاني: نظرية العامل في علم اللغة

لم تتطرق الدراسات الوصفية -عند نشأتها في أوروبا- إلى نظرية العامل، ولم تناقشها ضمن مسائلها وقضاياها؛ وذلك راجع إلى أمور، ولعل أهمها ما يلي:

١- طبيعة المنهج الوصفي التي تلجأ إلى مجرد وصف الظواهر اللغوية دون تدخل فيها ولا محاولة تفسيرها أو إدراك كنهها؛ وذلك إبعاداً لعنصر العقل في مجال الدرس اللغوي، والمعلوم أن نظرية العامل قائمة على أمور منهجية عقلية من أجل الوصول إلى تفسير معقول لظاهرة الإعراب.

٢- طبيعة المعطيات اللغوية التي اعتمد عليها الغرب في الدرس اللغوي، فإن هذه المعطيات كانت مشتقة ومستنبطة من اللغات الغربية الحية التي تفقد -في معظمها- ظاهرة الإعراب فضلاً عن نظرية العامل، وحتى التي توجد فيها ظاهرة الإعراب لم يتطرق نحائها قديماً إلى نظرية العامل.

٣- علاقة علم اللغة الوصفي بالنحو، فهي علاقة ضعيفة؛ إذ لا يهتم هذا المنهج بالنحو ولا يرى فيه مجالاً للدّرس العلمي اللغوي -كما سبق الحديث عن ذلك-^(١)، والمعلوم أن نظرية العامل نظرية قائمة على أسس منهجية نحوية.

وهذا يعني أن نظرية العامل لم تكن معروفة أو -على الأقل- واضحة في علم اللغة، لكن أصول نظرية علم اللغة الوصفي ترفض هذه النظرية أساساً؛ لوجود علاقة بينها وبين العقل؛ مما جعل العرب المتأثرين بها ينكرون هذه النظرية، وعلى رأسهم الدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور تمام حسان، يقول الدكتور عبد القادر الفاسي^(٢): «تتمّام حسان -مثلاً،

(١) ينظر: ص ١٣٣-١٣٥ من هذا البحث.

(٢) اللسانيات واللغة العربية: ٥٨.

شأنه شأن الوصفين - يرفض العلة ونظرية العامل والإعراب التقديري، وعددًا من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث^(١).

وتتجلى مواقف المعاصرين من ظاهرة الإعراب في تيارين بارزين:

التيار الأول: المستشرقون

لعل أبرز آرائهم في ذلك ما ذكره "ورايت" (Wright) من أن حركات الإعراب بقايا للواحق اندثرت، وبقي بعضها؛ مستدلا على ذلك بالمقارنة بين بأصول حركات الإعراب في اللغات السامية، وتبعه في ذلك "كارل بروكلمان"^(٢).

ومنهم كذلك المستشرق "كوهين" الذي أقرّ في كتابه: "لغات العالم" بوجود ظاهرة الإعراب في اللغة العربية منذ الجاهلية والعصر الإسلامي، إلا أنه يجعل هذا الوجود محصورًا في مجال اللغة الأدبية المثالية المتمثلة (في الشعر والخطابة) ويستبعد أن يكون العرب قد كانوا يراعونها في لهجات التخاطب العادي الجارية بين عرب الجاهلية، وأقام على هذه النظرية دليلين^(٣):

١ - دقة ضوابط الإعراب وتشعبها إلى درجة يتعذر تطبيقها؛ إذ هي تتطلب ملاحظة عناصر الجملة وعلاقتها، فلا يعقل أن يُراعى ذلك في لهجات الحديث العادي عند العرب.

٢ - القياس على جميع اللهجات العامية المعاصرة التي تفرعت من العربية، فهذه اللهجات - كلها - قد تجردت من أثار الإعراب وقوانينه.

(١) وللوقوف على مدى صحة كلام الدكتور الفاسي يُرجى الرجوع إلى "كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية"، و"كتاب العربية معناها ومبناها" وكلاهما للدكتور تمام حسان؛ فغالب ما في هذين الكتابين متأثر بنظرية الوصفية التي أسسها دي سوسير.

(٢) إحياء النحو (مصطفى إبراهيم): ٤٢، ٤٥، ومن أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس): ٢١٣-٢١٤، ونحو وعي لغوي (د. مازن المبارك): ٦٤، والمعنى والإعراب عند النحويين (د. عبد العزيز عيده): ٧٣٤/٢.

(٣) ينظر: المعنى والإعراب عند النحويين: (د. عبد العزيز عيده) ٧٤٧/٢.

ومنهم - كذلك - المستشرق "فولزير" (Volser) الذي زعم أن القرآن الكريم أنزل أول مرة بلهجة مكة المجردة من الإعراب، ثم نقّحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس حتى أضحى يقرّ بهذا البيان العذب الصافي، وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال^(١). لكن المستشرق "نولدكة" (Noldké) فنّد هذا الزعم وردّ عليه ردًّا علميًا تاريخيًا شافيًا قائلًا: إن أغلب ما توهمه "فولزير" تجردا من الإعراب إنّما كان صورًا من تساهل الناس في القراءة بعد اختلاطهم بالأعاجم، وشيوع اللحن والتحريف، فليس للنصّ القرآني صلة بشيء من هذه الملاحن من قريب أو من بعيد^(٢).

ومنهم كذلك المستشرق الألماني "برجشتراسر" إلّا أنه امتاز بدقّة النظر وطول المراس فتوصّل من خلال الدراسات المقارنة إلى أصالة ظاهرة الإعراب في اللغات السامية؛ وأنها كانت موجودة في اللغة السامية الأمّ؛ حيث قال: « والإعراب ساميّ الأصل، تشترك فيه الأكديّة، وفي بعضه الحبشية، ونجد آثارًا منه في غيرها أيضًا »^(٣) كما يرى أنه موجود في العربية إلّا أن اللغة العربية استطاعت أن تُبدع في أمرين:

١ - إعراب الخير والمضاف اللذين لم يكن لهما وجود في السامية الأمّ، وأورد على ذلك مجموعة من الأدلة^(٤).

٢ - منع صرف بعض الأسماء؛ نحو يغوث، وعمر، وطلحة، فيرى أن عدم الصرف غير موجود في اللغة السامية الأمّ، وإنّما ابتدعتها العربية^(٥).

(١) ينظر: المعنى والإعراب عند النحويين: (د. عبد العزيز عبده) ٧٤٨/٢.

(٢) المصدر السابق - نفسه.

(٣) التطور النحوي (برجشتراسر): ١١٦.

(٤) المصدر السابق: ١١٦-١١٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١١٨-١٢٠.

التيار الثاني: بعض العرب المعاصرين

هذا التيار مستمد من التيار الأول، وهم العرب الذين تأثروا بنظرية بعض المستشرقين تجاه ظاهرة الإعراب وغيرها من الموضوعات اللغوية؛ وكان من أهم مواقفهم من ظاهرة الإعراب موقف الإبراهيميين (إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس):

١- موقف إبراهيم مصطفى

وذلك في كتابه "إحياء النحو" الذي صدر أول طبعة له في عام (١٩٣٧م) بتقدم الدكتور طه حسين الذي أثني عليه قائلا: «والكتاب -بعد هذا أو قبل هذا- يصور صاحبه أدق تصوير وأصدق وأبرع، فهو بريء كل البراءة من هذا الغلو الذي يمتاز به المجددون في لون من ألوان العلم، فإذا هم يفتنون بآرائهم الجديدة، ويفنون فيها، وينسون كل قصد واعتدال»^(١). ومن أبرز النظريات الواردة في هذا الكتاب ما يلي:

أ- هدم نظرية العامل:

دعا الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى هدم نظرية العامل وإخراجها من النحو -مطلقاً-؛ لأنها مبنية على عمل لفظي قاصرة عن الدلالة على المعاني، ويرى أنها ناشئة من تأثير النحاة بالفلسفة الكلامية^(٢)؛ قال: «والنحاة في سبيلهم متأثرون كل التأثر بالفلسفة التي كانت شائعة بينهم، غالباً على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم. ورأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض الكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد؛ فقالوا: عرض حادث لا بد له من مُحدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر... فانظر كيف تصوروا "عوامل الإعراب" كأنما هي موجودات فاعلة مؤثرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه، قال الإمام الرضي "والنحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية"^(٣)»^(٤).

(١) مقدمة كتاب إحياء النحو (إبراهيم مصطفى): ١.

(٢) ينظر: إحياء النحو (إبراهيم مصطفى) ٢٢-٤٧.

(٣) وهو لم يذكر كلام الرضي كاملاً وسيأتي الكلام عليه.

(٤) إحياء النحو (إبراهيم مصطفى): ٣١-٣٢.

وبني الأستاذ موقفه هذا على الأدلة الآتية^(١):

١- أن النحاة بحثوا عن العامل في الجملة فلم يجدوه، مما جعلهم يضطرون في سبيل تسوية مذهبهم وطردهم قواعدهم إلى التقدير والإكثار منه. وذكر لذلك أمثلة منها:

أ- زيدًا رأيته فيقدّرون: رأيت زيدًا رأيته

ب- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٢) يقدّرون: (إن استجارك أحد من المشركين استجارك).

ج- ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٣) يقدّرون (لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربّي)^(٤) الخ...

٢- أن حركات الإعراب عند النحاة لا أثر لها في المعنى ولا في تصوير المفهوم.

٣- أن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعها المختلفة؛ ومثل ذلك بترجيح النحاة الرفع على العطف، وتضعيفهم النصب على المفعولية في قولهم: كيف أنت وأخوك؛ لأن الواو لم يسبقها فعل يكون عاملاً في المفعول معه، مع أن الحقيقة هي أن لكلّ من التركيبين (الإعرابين) معنى لا يغني عنه الآخر. تقول: كيف أنت وأخوك؟ أي كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك؟ فإنما تسأل عن الصلة ما بينهما. ثم قال: فالعبارتان صحيحتان، ولكل منهما موضع خاص، لكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل.

٤- كثرة الخلاف بينهم في كلّ عامل يتصدون لبيان، فلا تقرأ باباً من أبواب النحو إلا وجدته قد بُدئ بخصومة منكراً في عامل هذا الباب ما هو؟.

(١) يُنظر: إحياء النحو (إبراهيم مصطفى) ٣٤-٤٢، والنحو والنحاة (محمد عرفة): ٩٠-١٠٥.

(٢) التوبة: ٦.

(٣) الإسراء: ١٠٠.

(٤) يُنظر: الكشف ٦٦٨/٢-٦٦٩.

٥- وأن النحاة بعد ذلك كله لم يفوا بمذهبهم، أو لم تف نظريتهم بكلّ حاجاتهم في الإعراب؛ لأنهم بعدما اشترطوا أن يكون العامل متكلّمًا به أو مقدّرًا في الكلام، اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوي...

ب- إلغاء الفتحة من علامات الإعراب، وجعل الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة^(١):

يرى الأستاذ أن الضمة تدلّ على أن الكلمة يراد إسناد غيرها إليها والتحدث عنها، ثمّ قام باستقراء المرفوعات؛ ليستنبط منها دليلًا لما ذهب إليه^(٢)، ويرى أن الكسرة علم الإضافة سواء كانت بأداة أو غيرها، وأمّا الفتحة فأخرجها من علامات الإعراب، وجعلها حركة خفيفة مستحبة عند العرب ولا تدلّ على شيء^(٣)، واستدل على ذلك بما يلي:

١- أن الفتحة أخف الحركات، وذلك أصل مقرر عند النحاة، يتردد في كلامهم، ويجري كثيرًا في جملهم، ويستمدون منه السبب والعلة لكثير من أحكام التصريف والإعراب^(٤).

٢- أن الفتحة أخف من السكون أيضًا^(٥).

٣- أن جواز الوقف على المتحرك الذي قبله ساكن مع نقل حركة الإعراب إلى الساكن؛ كما في الوقف على "عمرو وبدر" دليل على أن الفتحة ليست بعلم إعراب^(٦).

٤- أن الروم^(٧) من الأدلة على أن الفتحة ليست من علامات الإعراب^(٨).

(١) ينظر: إحياء النحو (إبراهيم مصطفى) ٥٣-١٠٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥٣-٧١.

(٣) المصدر السابق: ٧٨-١٠٠.

(٤) المصدر السابق: ٧٨.

(٥) المصدر السابق: ٨١.

(٦) المصدر السابق: ٨٧-٨٨.

(٧) الروم: هو أن يضم شفتيه في الرفع بعض الضم ويكسر في الجر بعض الكسر فيضعف الصوت بمما وهذا يدركه السمع ويسمى رومًا؛ لأن الروم: الإرادة فكأنه أراد الحركة التامة ولم يأت بما بقي على إرادتها دليل. اللباب (المكبري): ١٩٨/٢.

(٨) إحياء النحو (إبراهيم مصطفى): ٨٩.

٥- أن الإقواء^(١) والإصراف^(٢) من الأدلة على أن الفتحة ليست من علامات الإعراب؛ لأنهما تدلان على أن العرب فرقوا بين الضمة والكسرة من وجه وبين الفتحة من وجه آخر، فليس لمنصف أن يغفل هذه التفرقة من العربي، وأن يهمل وجه دلالتها، وما تشير إليه من معنى^(٣).

٦- أنه قد يوجد في كلام النحاة ما يؤيد هذا المذهب؛ وهو قولهم: «النصب على نزع الخافض»، ومعناه أن يكون من حق الكلام ذكر الجار، ثم يحذف لسبب ما، فتقلب الكلمة مفتوحة، فيدلّ على أن العرب تصبوا إلى الفتح حين يحذف داعي الجرّ حرفاً أو اسماً؛ لأنها تصبوا إليه حين يتحول عن الكلمة داعي الرفع أيضاً، ومثل لذلك بالمعية: خرج زيدٌ وعمراً^(٤).

ج- إلغاء العلامات الفرعية:

أنكر الأستاذ إبراهيم مصطفى - كذلك - العلامات الفرعية قائلاً: «وقد أطال النحاة بذكر علامات أخرى، سموها العلامات الفرعية، وجعلوها نائبة عن العلامات الأصلية، وسترى - فيما بعد - ألا وجه لهذا التفصيل والإطالة بتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وأخرى فرعية»^(٥)، وقد تبعه في ذلك الدكتور شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو" وبين أن المجمع قرّر - في مؤتمره سنة (١٩٤٥م) - إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب، فلا فتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف، ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ولا الواو في الأسماء الخمسة، وجمع المؤنث السالم وهلم جرّاً، كما أشار إلى أن المجمع أخذ بذلك القرار في عام (١٩٧٩م)، ومن هنا انطلق الدكتور إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلي^(٦).

(١) وهو: اختلاف المجزئ بكسر وضّم ينظر: أهدى سبيل إلى علمي الخليل (عمود مصطفى) ١٨٩.

(٢) وهو اختلاف المجزئ بفتح وغيره. ينظر: المصدر السابق ١٩٠.

(٣) إحياء النحو (إبراهيم مصطفى): ٩٠-٩٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٩٦-٩٨.

(٥) المصدر السابق: ١٠٨.

(٦) ينظر: تجديد النحو (د. شوقي ضيف) ٢٥-٢٦، وتيسر النحو التعليمي قديماً وحديثاً (د. شوقي ضيف): ٥٦-٥٧.

٢- موقف الدكتور إبراهيم أنيس

وذلك من خلال كتابه "من أسرار اللغة"؛ ومن أهم الآراء الواردة فيه ما يلي:

أ- الإعراب قصة:

مال الدكتور إلى نظرية "كوهين" في نشأة ظاهرة الإعراب، فقرر أن الإعراب قصة صنعها النحاة، فتبع بذلك "كوهين" في مذهبه؛ حيث قال: «ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل القرن الثاني الهجري على يد قوم من صناع الكلام نشئوا -معظم حياتهم- في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقّ اقتحامها إلا على قوم سُموا فيما بعد النحاة»^(١).

كما أنه حصر دائرة استعمال الفصحى على اللغة النموذجية المثالية وعلى طائفة معينة من العرب -كما يرى "كوهين"-؛ فقال: «وعلى هذا يمكننا أن نتصور أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقية في متناول العرب جميعاً -كما يقول النحاة-، بل كانت -كما قلت في اللهجات العربية^(٢)- صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس، ولهجات خطابهم»^(٣). وهذا الرأي رغم أنه لم ينسب إلى أحد، لكنه لم يكن من ابتكاراته وإنما مأخوذ من "كوهين" اليهودي.

ب- لا دلالة للإعراب:

نفى الدكتور أن تكون للإعراب دلالة؛ لأن الحركات الإعرابية ليست رموزاً لغوية تشير إلى الفاعلية والمفعولية لكن جعلت لسهولة النطق؛ إذ قال: «لم تكن تلك الحركات

(١) من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس): ١٩٨.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية (د. إبراهيم أنيس) ٣٦-٤٠.

(٣) من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس): ٢٠٣.

الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب - كما يزعم النحاة - بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»^(١).

وعندما نفى أن تكون للإعراب دلالة اضطرراً إلى إيجاد تفسير جديد لظاهرة الإعراب؛ وذلك في باب عَتَوْنَ له: "مفتاح السرّ في ظاهرة الوقف"، وفيه قال: «ويظهر - والله أعلم - أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً أو نثراً، فإذا توقف المتكلم أو اختتم جملة لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى "السكون"، كما يظهر أن الأصل في كلّ الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، ولا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلاّ لضرورة صوتية يتطلبها الوصل»^(٢). ومن هذا التفسير ينطلق إلى نفي وجود دلالة للإعراب، واستدل على صحة مذهبه بما يلي:

(١) استدل بما ذهب إليه بعض النحويين قائلاً: «وقد قرّر بعض المتأخرين من ثقات العلماء أن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل؛ لذلك جاز سقوطها في الوقف، وجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر، وإن اعتبروا هذا من الضرورات الشعرية»^(٣)؛ واستدل على ذلك بما ذهب إليه الخليل من «أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»^(٤).

(٢) واستدل -أيضاً- بما ذهب إليه أبي علي الفارسي في جواز حذف الحركات الإعرابية في بعض المواضع دون أن يرى في ذلك مساساً بالمعنى^(٥).

(٣) ومن أدلته: أن قراءة خبر في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال سيدل ذلك على عدم وجود علاقة بين الإعراب والمعنى؛ لأنه سيفهم

(١) من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس): ٢٣٧.

(٢) المصدر السابق: ٢٢٠.

(٣) المصدر السابق: ٢٣٧.

(٤) الكتاب: ٢٤١/٤ - ٢٤٢.

(٥) من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس): ٢٣٧.

معناه تمام الفهم مهما تعمدا الخلط في الإعراب^(١).

(٤) ومنه -أيضا-: أن الذي يحدّد معنى الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مرجعه أمران: أولهما: نظام الجملة العربية، والموضع الخاص لكلّ من هذه المعاني اللغوية في الجملة. ثانيهما: سياق الكلام، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

د- إلغاء علامات الإعراب الفرعية:

تبع الدكتور إبراهيم مصطفى في نظريته الداعية إلى إلغاء علامات الإعراب الفرعية؛ حيث توصّل بعد مناقشة إلى نتيجة جاء فيها: «وهكذا نرى أن ما سماه النحاة إعرابا بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، ولا يكاد يعدو -كما رأينا في عرضنا السريع- أنه كان لبعض الكلمات المعيّنة أكثر من صورة في اللهجات السامية، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كلّ الحالات والمواضع»^(٢).

وهذان الموقفان (موقف إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس) من ظاهرة الإعراب من أبرز المواقف في العصر الحديث، بل يعدّان أهم المصادر بالنسبة للمعاصرين الذين كانوا بين مقرّ ومنكر لهذه النظريات.

(١) ينظر: من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس) ٢٤٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٧٤.

المبحث الثالث: العامل بين القديم والحديث

ظهر لي - فيما سبق - إجماع النحاة على نظرية العامل في الدرس النحوي، وأنهم توصلوا من خلالها إلى تفسير ظاهرة الإعراب التي عدت من أبرز موضوعات علم النحو العربي، إلى درجة أطلق عليه علم الإعراب، لكن ابن جني نبّه إلى أن ابتكار نحاة العربية لنظرية العامل وتقسيمهم إياه إلى لفظي ومعنوي لم يكن إلّا «لُيُروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه؛ كـ "مررت بزيد" و"لقيت عمراً قائماً" وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم»، وهذا المعنى السببي هو المراد من كلام النحاة، وليس المراد المعنى الحقيقي؛ لأنه في «الحقيقة ومحصول الحديث - فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم - إنما هو المتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإّما قالوا لفظي ومعنوي لَمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتماله المعنى على اللفظ»^(١)، وهذا ما أوضحه الرضي في شرح الكافية قائلا: «فالمُوجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحملها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها - كما تقدم -؛ ولهذا سُمّيت الآلات عوامل»^(٢).

وعلى هذا قام إجماع النحاة ولم يخالفهم في ذلك أحد من المتقدمين، ولا المتأخرين إلى أن ظهر ابن مضاء في الأندلس، فردّ نظرية العامل، وأنكرها على النحاة في كتاب سَمَاهُ "الرد على النحاة"^(٣)، ولا يصح استدلاله بكلام ابن جني السابق - كما رأينا -؛ لأن عدم إirاده هذا الكلام بتمامه أوهم القارئ أن ما قرّره هو مذهب ابن جني، ولكن حين يرجع إلى هذا الكلام في مصدره الأصيل ويقف عليه؛ يظهر له أن مراد ابن جني هو تفسير نظرية العامل عند النحاة ولا يقصد الردّ عليها.

(١) الخصائص: ١٠٩/١ - ١١٠.

(٢) ينظر: ص ٣٩٨ من هذا البحث.

(٣) ينظر: قوله في كتابه (الرد على النحاة) ص ٣٨٩ - ٣٩٩.

وقد رأينا في المبحث الثاني أن بعض المعاصرين مالوا إلى موقف ابن مضاء، ورأوا أنه الأقوى والأجدر؛ ومن هؤلاء الأستاذ إبراهيم مصطفى والدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور تمام حسان^(١).

— أما موقف إبراهيم مصطفى وأدلته التي أوردها لتقوية مذهبه فقد لقي ردًا قويًا من الأستاذ محمد عرفة؛ حيث تتبعه في كل ما قاله، وفند تلك الأدلة التي أوردها؛ وإليك ملخص ما جاء في ذلك:

وأما الدليل الأول الذي استدل به إبراهيم مصطفى^(٢) فقد ردّ عليه محمد عرفة بأن هذه الأمثلة التي أوردها الأستاذ إبراهيم ليست في محلها؛ لأن تقدير النحاة في تلك الأمثلة لم يكن لتكملة نظرية العامل، وإنما كان لتحصيل المعنى؛ فالتقدير في قولهم: "إياك والأسد" ضروري للمعنى؛ لأن (إياك) ضمير يدلّ وضعًا على المخاطب المفرد المذكر، والأسد يدلّ وضعًا على ذلك الحيوان المفترس، وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبية؛ إذ لا يفهم منهما المعنى التركيبي (وهو تحذيره من الأسد) إلّا بتقدير لفظًا: "احذر" و"احذر" يرتبطان بهما ارتباطًا على جهة الوقوع عليهما، ولولا ذلك لما دلّ التركيب على معنى. فالمعنى -إذا- هو المقتضي للتقدير وليست نظرية العامل^(٣).

وأما دليله الثاني^(٤) فقد أجاب عنه قائلا: «وهذا ليس بصحيح، فإن كل اختلاف في الحركات والعوامل يتبعه -حتمًا- اختلاف في المعنى، وكل معنى يناسب موضوع الكلام، فالتقدير الذي يؤديه أولى، والبيت الذي استشهد به اختلاف الحركات فيه أوجب اختلاف المعنى»^(٥).

(١) ينظر: ص ٤١١، ٤١٣، ٤١٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٤١٤ من هذا البحث.

(٣) النحو والنحاة (محمد أحمد عرفة): ٩٣

(٤) ينظر: ص ٤١٤ من هذا البحث.

(٥) النحو والنحاة (محمد أحمد عرفة): ٩٧.

وأما دليله الثالث^(١) فقد أجاب عنه محمد أحمد عرفة بأن المؤلف (أي: إبراهيم مصطفى) لم يستدل على أن النحاة أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة إلاّ بمسألة المفعول معه، وإجازتهم النصب والعطف في بعض أمثله، والغريب - كما يرى - أن ما أورده المؤلف من اعتراض ليس من عنده، وإنما هو من عند النحاة أنفسهم، فقد اعترضوا بهذا الاعتراض، ورأوا أنه لا معنى لجواز الأمرين (العطف والنصب) بل النظر إلى المعنى، فأخذ المؤلف علمهم وطعنهم به، وزعمهم جميعاً مخطئين، وكان الإنصاف في العلم أن يحكي القولين عن النحاة، ثم يرجح ما يريد ترجيحه^(٢).

وأما دليله الرابع^(٣) فقد أجاب عنه بأن ما نشاهده من خلاف بين النحاة إنما هو لتعيين الشيء الذي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب؛ كما في المفعول به، فالقائل بأن العامل هو الفعل يرى أنه هو الذي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب، ومن يرى أنه الفاعل فكذلك، ومن يرى أنهما معاً يرى أنه لولا ارتباطهما بالمفعول به على جهة وقوع الفعل عليه لما قام به معنى المفعولية المقتضية لنصبه^(٤).

وأما دليله الخامس^(٥) فقد ردّ عليه بأن المؤلف اعترض على النحاة بالعوامل المعنوية مع أنهم يعترفون بها، فكيف يعترض عليهم بذلك مع إقرارهم لها؟ ففي "محمد قائم" يقولون: (محمد) مبتدأ مرفوع بالابتداء، والابتداء عامل معنوي^(٦).

- وأما إخراج إبراهيم مصطفى الفتحة من علامات الإعراب فإنه بذلك يخالف إجماع النحاة على أن الفتحة علم المفعولية، ورأوا أن العرب يلجئون إلى السكون لخفته لا منه إلى الفتحة، يقول ابن جني^(٧): « لا يجوز أن يكون "مرض" مخففاً من "مرض"؛ لأن

(١) ينظر: ص ٤١٤ من هذا البحث.

(٢) ينظر: النحو والنحاة (محمد أحمد عرفة) ١٠٠.

(٣) ينظر: ص ٤١٤ من هذا البحث.

(٤) النحو والنحاة (محمد أحمد عرفة): ١٠٤.

(٥) ينظر: ص ٤١٥ من هذا البحث.

(٦) النحو والنحاة (محمد أحمد عرفة): ١٠٥.

(٧) وذلك في توجيه قراءة من قرأ: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] بتسكين الراء. المختضب: ٥٣/١.

المفتوح لا يُخفف... وما جاء عنهم في المفتوح فشاذا لا يقاس عليه». وأما قوله بأن الفتحة أخف الحركات فهذا أمر واضح لا يحتاج إلى دليل؛ إذ لا خلاف فيه.

وأما السكون فلا شك أنه أخف من الحركات بما فيها الفتحة، والعكس غير صحيح - كما اعتقد الأستاذ-؛ لأن عملية النطق بالساكين وبالمتحرك تدلّ على خفة الأوّل^(١).

- وأما إنكاره العلامات الفرعية للإعراب فإن ذلك ليس تجديداً؛ لأننا وجدنا من النحاة من ذهب إلى ذلك؛ كما يذكر عن المازني أنه كان يرى أن الواو والألف والياء في الأصل نشأت عن إشباع الحركات، وبعض العرب يحذفونها؛ فقد حكى عن بعضهم أنهم يقولون: هذا أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك من غير واو ولا ألف ولا ياء كما في حالة الأفراد من غير إضافة^(٢)؛ ومنه قول الشاعر:

بأبه اقتدى عديّ في الكرم ومَنْ يُشابه أبه فما ظلم^(٣)

ففي المسألة قولان: قول الجمهور وهو إقرار بالعلامات الفرعية، وقول المازني وهو نفي هذه العلامات، وتبعه في ذلك إبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس.

وهذا يعني أن التيار الذي قام في العصر الحديث على إلغاء نظرية العامل لم ينجح إلى الآن؛ لأن أصحابه لم يستطيعوا أن يقدموا لنا دليلاً واضحاً مقنعاً نابغاً من روح العربية وطبيعتها، أضف إلى ذلك ظهور نظرية لغوية قوية في الستينات تدعو إلى إعادة هذه النظرية في الدرس اللغوي والنحوي كما سيأتي^(٤).

- وأما الرأي الذي يحصر دائرة الإعراب ويجعله منحصراً في عصر الجاهلية والإسلام على اللغة المثالية النموذجية، ويرى أن القرآن نزل على لهجة مكة العارية من الإعراب فهذا الرأي في الحقيقة ناشئ عن الجهل بتاريخ العرب ولغتهم وآدابهم قبل الإسلام، وهو رأي وافد على العربية من بعض المستشرقين كأمثال "كوهين"، وتبعه بعض العرب الذين لم

(١) ينظر: النحو والنحاة (محمد أحمد عرفة) ١٦١-١٦٣.

(٢) ينظر: الإنصاف (ابن الأنباري): ١٧/١.

(٣) ينسب البيت لرؤبة بن العجاج، ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٠/١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٦٤/١، وجمع

الأمثال (الميداني): ٣٠٠/٢.

(٤) ينظر: ص ٤٢٦ من هذا البحث.

يفكّروا ملياً في تراثهم، ولم يحاولوا فهم حقيقة الدرس اللغوي، ومغزاه قديماً وحديثاً، ولم يحاولوا -على الأقل- فهم الظروف البيئية والملابسات السياسية التي قامت عليها تلك الدراسات في الغرب، فكان الأولى بهم فهم هذه الأمور قبل الدعوة إلى تقليدها في العالم الإسلامي والعربي.

ومن ثم فإن الأدلة التي استدلت بها "كوهين" على هذا الزعم من قول بتشعب ودقة الضوابط الإعرابية، وقياسه على جميع اللهجات العربية المعاصرة^(١) لا يستقيم؛ لأن دقة القواعد لا تدلّ مطلقاً على هذا الزعم، فإننا نرى أن الألمانية في العصر الحديث تشتمل على قواعد في الإعراب لا تقلّ في دقتها وتشعبها عن العربية، ومع ذلك فإن تلك القواعد يراعيها المتحدثون بما في أحاديثهم العادية دون أن يقول أحدٌ إنّها مصنوعة من قبل علماء القواعد. ومن ثمّ فإن خلوّ اللهجات العامية المعاصرة من ضوابط الإعراب لا يصلح دليلاً لأصحاب هذا الزعم؛ لعلمنا جميعاً أن هذه اللهجات إنّما هي نتيجة تطور العربية الفصحى في مفرداتها ودلالاتها، فهي لا تصلح دليلاً على الأصل^(٢).

وأما ما ذهب إليه المستشرق فولزير من خلّو القرآن وقت نزوله من الإعراب فقد كفانا المستشرق "نولدكه" شره وردّ عليه ردّاً شافياً نابعا عن تأريخ العرب ولغتهم^(٣).
وأما إنكار بعضهم دلالات الإعراب وأنها لم يوت بها إلّا من أجل الوصل فليس رأياً جديداً؛ فقد زعمه الخليل وتبعه قطرب^(٤)، لكن يكفي في الردّ عليه ما ردّ به على قطرب^(٥).

(١) ينظر: ص ٤١١ من هذا البحث.

(٢) ينظر: المعنى والإعراب (د. عبد العزيز عبده) ٧٤٩/٢.

(٣) ينظر: ص ٤١٢ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٤٠٥، ٤١٨ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص ٤٠٦ من هذا البحث.

الخلاصة:

نخلص من هذا - كله - إلى القول بأن نظرية العامل ليست أصلاً من أصول النحو ولا قسمًا من أقسامه، وإنما هي في الحقيقة محاولة من النحاة لتفسير ظاهرة الإعراب، وتقريب قواعدها إلى الأفهام.

فالناظر المنصف في قواعد النحو العربي، وما يتعلق بها من إعراب يظهر له جليا دور هذه النظرية في التسهيل على المتلقي الوقوف على ظاهرة الإعراب، وضبط قواعدها والإلمام بشتاتها؛ فهو بذلك "منهجي" بالدرجة الأولى؛ كما دلّ على ذلك قول ابن جني^(١) والرضي^(٢)، وأورد بعض العلماء مثالا يفسّر كلامهما ويؤكدده، بل يقرر بأن هذه النظرية قائمة على أساس يوافق أحسن أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة العربية؛ فمثلا: (أكرم محمود الضيف) فـ "محمود" في هذه الجملة يُنسبُ إليه أنه فعل الكرم، فبدلاً من أن نقول: ينسب إلى "محمود" أنه فعل شيئاً هو الكرم حذفنا هذه الكلمات الكثيرة، واستغنيا عنها برمز صغير اصطلاح عليه النحاة؛ وهو (الضمّة) في آخر كلمة "محمود". وهذه الضمّة على صغرها تدلّ على ما تدلّ عليه هذه الكلمات المحذوفة الكثيرة، وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادّخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الاصطلاح الذي دلّ على معنى مطلوب بأخصر إشارة.

لكن كيف عرفنا في التركيب السابق أن "محمود" فعل شيئاً (فاعل)؟ عرفنا ذلك بواسطة الكلمة الواقعة قبله وهي (أكرم)، ويُسميه النحاة "فعلاً"؛ فوجود الفعل دلّ عليه وجود الفاعل، ووجود الفاعل يقتضي أن نبين أنه فاعل، وطريقة البيان قد تكون بكلمات كثيرة، أو قليلة، أو برمز يغني عن هذه وتلك كالضمّة التي اختارها النحاة، واصطلحوا على أنّها الرمز الدال على الفاعلية؛ وعلى هذا يكون الفعل هو السبب -أيضا- في ذلك الرمز وفي

(١) ينظر: ص ٤٢٠ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٩٨-٣٩٩، وفي موضع آخر قال كلاماً في منتهى الجمال والدقة العلمية؛ حيث قال تفسيرا لكلام ابن الحاجب: «ويدخل في عموم «العامل»؛ لأنه الشيء الذي يختلف آخر للعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة». شرح الكافية (الاسترهادي): ١٨/١.

اجتلابه والإتيان به، فليس غريباً -إذا- أن يقول النحاة: "إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل؛ لأنه السبب في مجيئه، ويسمونه -من أجل ذلك- عاملاً"^(١).

وهذا منهج يتضح للدارسين -قديماً وحديثاً- جدواه وأهميته في تيسير القواعد وإيجازها، وهو أمر بدأ علم اللغة الحديث يقرّ به ويدعو إلى ضرورة الرجوع إلى "نظرية العامل" في حين كان العرب المعاصرون ينكرونها، بل ويدعون إلى هدمها.

فمدرسة النحو التحويلي التي تعدّ أشهر مدارس علم اللغة الحديث تجعل - على لسان زعيمها "تشومسكي" - نظرية العامل (Regent) أحدث المبادئ التي يقوم عليها المنهج التحويلي، وأطلق عليها لأول مرة مصطلح "Government" في كتابه المسمى: (Lectures on Government and Binding) أي قراءات في (العامل والرابط)^(٢)، والأساس الذي قامت عليه هذه النظرية عند أصحاب هذه المدرسة هو البنية العميقة^(٣) وضرورة ربط النحو بها؛ ومن المعلوم أن البنية العميقة تمثل العملية العقلية، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات، لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات تأثر وتأثير في التصورات العميقة؛ ولهذا فلا شك - كما يقول الدكتور عبده الراجحي - في أن قضية العامل - في أساسها - صحيحة في التحليل اللغوي^(٤).

والمدرسة الوظيفية -وهي من أهم مدارس علم اللغة الحديث^(٥)- لها نظرية أقرب إلى نظرية العامل، بل ربّما ذهبت إلى أبعد من ذلك؛ إذ إنها تدرس العينة اللغوية على أساس أنها مجموعات من الوظائف القائمة بين العناصر اللغوية، فيفترض أن كلّ عنصر يعمل في الآخر

(١) ينظر: النحو الوافي (د. عباس حسن) ٧٢/١-٧٣، والمعنى والإعراب عند النحويين (د. عبد العزيز عبده): ٧٠٩-٧١٠.

(٢) ينظر: أصول تراثية في علم اللغة (د. كريم زكي حسام الدين) ٢٥٩، والنحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي): ١٤٧.

(٣) وسيأتي الحديث عن البنية العميقة والبنية السطحية في ص ٤٦١ من هذا البحث.

(٤) النحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي): ١٤٨.

(٥) ينظر: مفهوم المدرسة الوظيفية في ص ٢٤١ من هذا البحث.

بطريقة آلية داخل البنية اللغوية^(١)، ولعلّ تقسيم زعيمها "المونيمات" إلى مونيمات وظيفية وغير وظيفية - كما رأينا - أشبه كثيراً بتقسيم النحاة الكلمات إلى عامل ومعمول.

والذين ينكرون نظرية العامل من العرب المعاصرين ويرون أن العامل الحقيقي هو الإنسان نقول لهم: لا أحد - في القدم والحديث - يخالفكم في ذلك، لكن لماذا تجعلون الرابط من أقسام الكلمة، وتعرفونه بأنه الذي يربط بين عناصر الكلمة داخل الجملة، فهل تسيتم - هنا - أن الرابط الحقيقي هو المتكلم، لا هذه الحروف، لكن تُسب إلى الرابط من باب السببية؛ كنسبة الربح إلى التجارة، مع اعتقادكم أن التاجر هو الرابع. وكذلك - على الأقل - يجب أن تقولوا في نظرية العامل.

(١) ينظر: البنيوية في اللسانيات (د. محمد الخنّاس) ٣٨٥.

-التكليم الذي هو مصدر "كَلَّمَ".

وقد يطلق على ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها، وعلى اللفظ المركب مطلقاً، إلا أن النحاة اختلفوا في إطلاقه؛ هل هو حقيقة فيهما؟ أو في الأوّل فقط؟ أو في الثاني فقط؟ وفي ذلك ثلاثة مذاهب^(١).

وقد تمكن ابن جني -خلال تتبعه لمصطلح "الكلام" عند سيبويه- من استنباط تعريف محدد للكلام المرادف للجملة عند سيبويه^(٢)؛ وهو: «أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه»^(٣).

وهكذا استمرّ النحاة من بعد سيبويه في عدم استخدام مصطلح "الجملة" إلى عصر المبرد فكان أوّل من استخدم هذا المصطلح^(٤)؛ حين قال: «وإنّما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملةً يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب»^(٥). لكنه استخدم مع ذلك مصطلح "الكلام" للدلالة على معنى الجملة -كما كان عند سيبويه-؛ إذ قال: «فالكلام كلّ اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربياً كان أو عجمياً»^(٦). وتبعه في ذلك تلميذه ابن السراج؛ وذلك في كتابه (الأصول) عند حديثه عن العطف على الموضع^(٧).

أمّا نحاة الكوفة فإنهم ظلّوا على منهج سيبويه في ذلك مستعملين "الكلام" للدلالة على مفهوم الجملة؛ كما يظهر ذلك عند الفراء حين قال: «وقد وقع الفعل في أوّل

(١) شرح الحدود النحوية (جمال الدين الفاكهي): ٢٣٥، وجمع الهوامع (السيوطي): ٢٩/١.

(٢) وذلك في قوله في (الكتاب: ١٢٢/١): «واعلم أنّ "قلت" إنّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنّما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً؛ نحو: "قلتُ زيد منطلق"؛ لأنه يحسن أن تقول: "زيد منطلق". وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه».

(٣) الخصائص: ١٩/١.

(٤) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة) ١٩.

(٥) المفتضّب: ١٤٦/١.

(٦) المصدر السابق -نفسه.

(٧) الأصول (ابن السراج): ٦٢/٢.

الكلام»^(١) يقصد في أوّل الجملة؛ وهي الجملة الفعلية، وهكذا في مواضع كثيرة من كتابه معاني القرآن^(٢). ونلاحظ الأمر نفسه عند ثعلب، فقد كان يطلق مصطلح "الكلام" تارة ومصطلح "العربية" تارة أخرى على مفهوم الجملة، وقد بيّن بعض العلماء^(٣) مواضع ذلك في كتابه (مجالس ثعلب)^(٤).

لكن توسّع استعمال هذا المصطلح في طور (البسط والترجيح)^(٥) على يد البغداديين؛ حيث أكثروا من استخدامه رغم أنهم لم يهتموا استخدام مصطلح "الكلام"؛ ويدلّ على هذا التوسع ظهور مؤلفات -ولأوّل مرة- تحمل مصطلح "الجملة" عنواناً لها، مثل كتاب "الجمل" للزجاجي^(٦)، وقد وُضع له من الشروح ما يربو على مائة وخمسين شرحاً^(٧)، ومنه "الجمل" لابن خالويه^(٨)، وكتاب "الجمل" للجرجاني^(٩)، وهو عبارة عن شرح مختصر لكتابه "العوامل المائة" غير أنه يخالفه في المنهج^(١٠).

ومن ثمّ كان النحويون -في استخدام المصطلحين (الكلام والجملة)- على مذهبين: المذهب الأول: يرى أصحابه أن الكلام غير الجملة، ويمثلهم ابن جني والرضي -على خلاف بينهما في التفصيل- وابن هشام -على عكس الرضي-؛ فابن جني يرى أن "الكلام" جنس للجمل التوام مفرداً ومشاهاً وجمعها؛ فقال: «لا محالة أن الكلام مختصٌّ بالجمل» ونقول مع هذا: إنه جنس؛ أي: جنس للحمل كما أن الإنسان في قوله الله تعالى:

(١) معاني القرآن (القرّاء): ١٠/٢.

(٢) ينظر الصفحات الآتية منه: ١٥/٢، ٢٤، ٢٦، ٤١، ٢٩٣/٣.

(٣) ينظر: الجملة النحوية (د. عبد الفتاح الدجني) ٢٥-٢٦.

(٤) ينظر: مجالس ثعلب ١/١٣٣، ٥٩٤/٢، ٥٩٧.

(٥) وهي المرحلة الرابعة والأخيرة من مراحل تطور النحو. ينظر هامش ص ١١ من هذا البحث.

(٦) والكتاب مطبوع محقق مشهور.

(٧) ينظر: الجملة النحوية (د. عبد الفتاح الدجني) ٢٦.

(٨) بغية الوعاة: ٥٢٨/١.

(٩) ينظر: شذرات الذهب ٣٥٧/٢، والجملة النحوية (د. عبد الفتاح الدجني): ٢٦.

(١٠) إنباه الرواة: ١٨٨/٢، والجملة النحوية (د. عبد الفتاح الدجني): ٢٧.

- **والجملة الفعلية:** هي التي صدرها فعل؛ نحو: "يذهب عبد الله" و"ضرب اللص". وهذا هو مذهب جمهور النحاة، وزاد بعضهم قسمًا ثالثًا؛ وهو الظرفية، ويقصد بها: الجملة المصدّرة بظرف أو جار ومجرور؛ نحو: "أ عندك زيد"، و"في الدار زيد"؛ إذا قدّرت زيدا متعلقًا بالجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف^(١).

وزاد الزمخشري في "المفصل" قسمًا رابعًا؛ وهو: الشرطية؛ نحو قولهم: "زيد إن يقيم أقم"^(٢)، ونسبه ابن يعيش إلى أبي علي الفارسي^(٣). وجمهور العلماء يرون أن هذا النوع جملة فعلية؛ لأنه في الأصل مركّب من جملتين فعليتين^(٤).

ثانيًا: باعتبار تركيب خبرها وعدمه إلى: كبرى وصغرى^(٥)

- **الجملة الكبرى:** هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة؛ نحو: "زيد قام أبوه" و"زيد أبوه قائم" فالأولى خبرها جملة فعلية، والثانية خبرها جملة اسمية.

- **الجملة الصغرى:** هي الجملة الفعلية أو الاسمية التي خبرها مفرد؛ نحو: "قام زيد" و"زيد قائم".

و يفهم من تعريف هذين النوعين أن الكبرى لا تكون إلا في الجملة الاسمية، وهذا مقتضى كلام النحاة، لكن ابن هشام أجاز أن تقع في الجملة الفعلية أيضًا؛ فقال: «ما فسّرتُ به الجملة الكبرى وهو مقتضى كلامهم، قد يقال: كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل؛ نحو: "ظننت زيدا يقوم أبوه"^(٦). وهذا كلام وجيه.

ثالثًا: باعتبار إعرابها إلى: جمل لا محلّ لها من الإعراب، وجمل لها محلّ من الإعراب^(٧)

(١) مغني اللبيب: ٤٣٣/٢، ومع الهوامع: ٣٧/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٨٨/١، ومغني اللبيب (ابن هشام): ٤٣٣/٢، ومع الهوامع (السيوطي): ٣٨/١.

(٣) شرح المفصل (ابن يعيش): ٨٩/١.

(٤) المصدر السابق - نفسه، وينظر: مغني اللبيب (ابن هشام): ٤٣٣/٢، ومع الهوامع: ٣٨/١.

(٥) مغني اللبيب (ابن هشام): ٤٣٧-٤٣٧/٢، ومع الهوامع: ٣٩/١.

(٦) المصدر السابق: ٤٣٨/٢.

(٧) جمع ذلك ابن هشام في المغني: ٤٤٠/٢ وما بعدها.

- أمّا الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب فهي سبعة أنواع:

١- الجملة الابتدائية، وتسمى أيضًا المستأنفة؛ وهي نوعان^(١):

أ) الجملة المفتّحة بها النطق؛ نحو: زيدٌ قائم.

ب) الجملة المنقطعة عمّا قبلها؛ نحو: مات فلان رحمه الله.

٢- الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية أو تسديدًا أو تحسينًا، وهي تقع

بين الفعل ومرفوعه، وبين الفعل ومفعوله، وبين المبتدأ والخبر، وبين الشرط وجوابه، وبين القسم وجوابه، وبين الموصوف وصفته، وبين أجزاء الصلّة، وبين المتضايقين، وبين الجار ومجروره، وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه، وبين الحرف وتوكيده، وبين قد والفعل، وبين حرف النفي ومنفيّه، وبين جملتين مستقلّتين^(٢)، وقد يعترض بأكثر من جملتين كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ۖ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ۖ﴾ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ^(٣)؛ وذلك إذا قُدِّرَ (من الذين هادوا) بيانًا لـ(الذين أوتوا نصيبًا من الكتاب) وتخصيصًا لهم؛ إذ كان اللفظ عامًّا في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، أو بيانًا لعدائهم^(٤).

٣- الجملة التفسيرية: وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه^(٥)؛ كما في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدْلَكُمُ عَلَى تَحَصُّرٍ تُنجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۖ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾ الآية^(٦) فجملة (تؤمنون بالله) تفسر للتجارة؛ فكأنه قيل: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم؟^(٧).

(١) المغني (ابن هشام): ٤٤٠/٢.

(٢) تنظر هذه المواضع في مغني اللبيب (ابن هشام): ٤٤٦/٢-٤٥٣.

(٣) النساء: ٤٤-٤٦.

(٤) ينظر مغني اللبيب (ابن هشام): ٤٥٣/٢-٤٥٤.

(٥) مغني اللبيب (ابن هشام): ٤٥٩/٢ وما بعدها.

(٦) الصف: ١٠-١١.

(٧) معاني القرآن (الفراء): ١٥٣/٣-١٥٤، والكشاف (الزعروري): ٥١٤/٤.

٤- الجملة الواقعة جواباً للقسم؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ^(١).

٥- الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء أو بـ(إذا) الفجائية، وتكون الأولى في جواب (لو) و(لولا) و(لما) و(كيف)، والثانية تكون في نحو: "إن تقم أقم"^(٢).

٦- الجملة الواقعة صلةً لاسم أو حرف؛ ومثال الأول "جاء الذي قام أبوه" ومثال الثاني: "أعجبني أن قمت أو ما قمت"^(٣).

٧- الجملة التابعة لما لا محل له؛ كالتابعة للمستأنفة؛ نحو: "قام زيدٌ ولم يقم عمرو"^(٤) - وأما الجمل التي لها محل من الإعراب؛ فهي سبعة^(٥):

١- الجملة الواقعة خبراً، ومحلها الرفع في باب المبتدأ وباب إن، والنصب في بابي كان وكاد وأخواتهما.

٢- الجملة الواقعة حالاً، ومحلها النصب؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(٧).

٣- الجملة الواقعة مفعولاً، ومحلها النصب إن لم تنب عن الفاعل، وهذه النيابة مختصة في باب القول؛ كما في قوله تعالى ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾^(٨).

٤- الجملة الواقعة مضافاً إليها، ومحلها الخفض، ولا تكون إلا في ستة أمور^(٩):

(١) يس: ١-٣.

(٢) مغني اللبيب (ابن هشام): ٤٧٠/٢.

(٣) المصدر السابق: ٤٧١/١.

(٤) المصدر السابق: ٤٧٢/١.

(٥) ينظر تفصيل ذلك في المصدر السابق: ٤٧٢/١-٤٩٢.

(٦) المدثر: ٦.

(٧) النساء: ٤٣.

(٨) المطففين: ١٧.

(٩) مغني اللبيب (ابن هشام): ٤٨١/٢-٤٨٥.

- أ- أسماء الزمان؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾^(١).
- ب- (حيث) وتختصّ بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة.
- ج- (آية) بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفيّاً بـ(ما)؛ كما في قول الشاعر:
- أَلَكِنِّي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَأَيَّةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا^(٢)
- د- (ذو) في قولهم: "اذهب بذي تسلم"، والباء هنا ظرفية، وذو صفة لزمن محذوف، وذهب الأكثرون إلى أنها بمعنى (صاحب) فالموصوف نكرة؛ والتقدير: "اذهب في وقت صاحب سلامة"، وقيل: بمعنى (الذي) فالموصوف معرفة، والجملة لا محلّ لها من الإعراب؛ والتقدير: "اذهب في الوقت الذي تسلم فيه".
- هـ- (لذن) وهي اسم لمبدأ الغاية، وتضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويشترط كونها مثبتة؛ كما في قول الشاعر:
- لَزِمْنَا لَذْنَ سَأَلْتُمُونَا وَفَاقَكُمْ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُتُوحٌ^(٣)
- و- (رَيْثَ) وهي مصدر راث: إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، فهي تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويشترط كون الفعل مثبتاً؛ كما في قول الشاعر:
- خَلِيلِي رِفْقًا رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً مِنْ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكِرَاتِ عُهُودًا^(٤)

(١) مرم: ٣٣.

(٢) وهو لعمر بن شأس، ولم أقف على ديوانه، وقد ورد في الكتاب ١/١٩٧، والخصائص: ٣/٢٧٤، ومغني اللبيب: ٤٨٣/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب: ٤٨٤ / ٢.

(٤) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب (ابن هشام): ٤٨٥/٢، والعروضات جمع عَرَصٍ، وهي: خشبة توضع على البيت غَرْضًا إذا أرادوا تَسْقِيفَهُ وتُلْقَى عليها أطراف الخشب الصغار. وقيل: هي الحائط يُجعل بين حائطي البيت لا يبلغ به أقصاه، ثم يوضع الجائز من طرف الحائط الداخل إلى أقصى البيت ويُسقف البيت كله، فما كان بين الحائطين فهو سَهْوَةٌ، وما كان تحت الجائز فهو مُخَدَّعٌ، والسين لغة قال الأزهري: رواه الليث بالصاد ورواه أبو عبيد بالسين وهما لغتان. وقال الأصمعي: كل جوبة مفتقة ليس فيها بناء فهي عرصة قال الأزهري: وتجمع عَرَاصًا -

٥- الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم^(١)؛ كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾... الآية^(٢)، ومثال المقرونة بـ(إذا) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٣).
٦- الجملة التابعة لمفرد؛ وهي ثلاثة أنواع^(٤):

أ- المنعوت بها، فهي إما في موضع رفع كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَنْبَغُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾^(٥) أو نصب؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(٦)، أو جر؛ كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٧).
ب- المعطوفة بالحرف؛ نحو قولهم: "زيدٌ منطلق وأبوه ذاهب" إن قدرت الواو عاطفة على الخير.

ج- المبدلة؛ كما في قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٨).

٧- الجملة التابعة لها محلّ من الإعراب، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل فقط؛ فالأول؛ نحو: "زيد قام أبوه وقعد أخوه"، والثاني، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾^(٩).

- وعَرَصَات. وعَرَصة الدار: وسطها، وقيل: هي ما لا بناء فيها سميت بذلك لاعتراض الصبيان فيها، والعريضة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء. اللسان (ع ر ص).

(١) مغني اللبيب: ٤٨٥/٢.

(٢) الأعراف: ١٨٦.

(٣) الروم: ٣٦.

(٤) مغني اللبيب: ٤٨٧/٢-٤٨٩.

(٥) البقرة: ٢٥٤.

(٦) البقرة: ٢٨١.

(٧) آل عمران: ٩.

(٨) فصلت: ٤٣.

(٩) الشعراء: ١٣٢-١٣٤.

المبحث الثاني: الجملة في ضوء علم اللغة الحديث

أولاً: تعريف الجملة في علم اللغة

لقيت الألسنية الحديثة صعوبةً كبيرةً في تحديد مفهوم الجملة؛ وهذه الصعوبة كانت ناجمةً عن طبيعة الثقافة اللغوية التي كانت في حوزة الألسنيين الأوروبيين؛ فقد كانت تكتظُّ بالكثير من التعريفات المتناقضة للجملة، حتى أوصلها بعضهم إلى مائة وأربعين تعريفاً^(١)، وزاد عليه بعضهم ثلاثةً وثمانين تعريفاً^(٢)؛ فاختلاف هذه التعريفات وتناقضها أدى بالباحث إلى أودية من المشكلات لا يهدي بها سبيلاً؛ ومن هنا قال "فريز" (C. Fries): «أكثر من مائتي تعريف للجملة مختلف بعضها عن بعض، تواجه الباحث الذي يتصدى لبحث تركيب الكلام الإنجليزي»^(٣).

لكن أكثر هذه التعريفات شهرةً في أوساط النحو التعليمي في المدارس الغربية هو التعريف الذي تطرق إليه العالم اللغوي الإسكندري "دونيس دو تراكس" (Dionysius Trax) في القرن الأول قبل الميلاد؛ وهو: أن «الجملة نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة»^(٤).

ومن التعريفات التقليدية المشهورة قول بعضهم: الجملة هي «وحدة لغوية مستقلة بذاتها، وليست جزءاً من وحدة أكبر»^(٥).

وعندما بزغ فجر علم اللغة الحديث لم نجد عند الألسنيين ميلاً إلى هذه التعريفات القديمة، ولم يجد بعضهم الجرأة على تقديم تعريف علمي شامل للجملة؛ فهذا "دي سوسير" (مؤسس علم اللغة الحديث) لا يتطرق إلى تعريف للجملة، بل نجده يصريح بصعوبة تحديدها

(١) وهو اللغوي (ريز) "J. ries" في إحدى مؤلفاته اللغوية. ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ١١، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ١٣.

(٢) وهو زايدل "E. seidel". ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ١١.

(٣) The structure Of English p9 (التركيب الإنجليزي) نقلاً من المصدر السابق.

(٤) ينظر: Dictionnaire de la linguistique (G. Mounin) p262، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ١١.

(٥) معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ١٣٠.

أمثال "ويلز" (R. Wells) سنة (١٩٤٧م)، و"جليسون" (H. Gleason) سنة (١٩٥٥م)، و"نيدا" (Nida) سنة (١٩٦٠م)^(١).

٢- أهدافه:

يهدف هذا المنهج إلى تحديد عناصر الجملة دون تطرق إلى وظائفها ومعناها، بل بالاعتماد فقط على توزيع الوحدات من أجل الوصول إلى بنائها الطبقي (الظاهر)؛ ومن هنا سماه بعض العلماء بـ "الاتجاه التوزيعي" (Distributionalism)؛ فهو ينظر إلى الجملة لا باعتبارها خطأ أفقيًا من الكلمات، وإنما باعتبارها بناءً متدرجًا يتكوّن من طبقات، كلّ طبقة تحت طبقة أخرى أكبر منها، وهكذا إلى أن يصل التحليل إلى الطبقة الصغرى التي لا يمكن تقسيمها صرفيًا إلى عناصر أصغر منها؛ وهي: (الكلمات) أو (المورفيمات)^(٢).

٣- طريقة التحليل: وهي نوعان: الطريقة الفوقية، والطريقة التحتية

أ- الطريقة الفوقية، وهي أن يتجه التحليل من الأعلى إلى الأسفل؛ وذلك بأن يبدأ بالوحدات المركبة إلى الوحدات البسيطة، أو من الجملة إلى الكلمة أو المورفيم^(٣)، وسيأتي.
ب- وأما الطريقة التحتية فهي عكس الطريقة الأولى؛ حيث يتجه التحليل من الأسفل إلى الأعلى؛ أي بدءًا بالكلمة (أو المورفيم) إلى الجملة، وهذه الطريقة هي التي استعملها "زيلغ هاريس"^(٤)، ومثال ذلك: أن تُحلّل جملة (الطفل يراجع الدرس في الليل) إلى النموذج الآتي:

ال	طفل	/	ي	/	راجع	/	ال	/	درس	/	في	/	ال	/	ليل
ال	الطفل	/	يراجع	/	الدرس	/	في	/	الليل						
ال	الطفل		يراجع		الدرس		في		الليل						
ال	الطفل		يراجع		الدرس		في		الليل						

(١) ينظر: المعرفة اللغوية (تشومسكي) ١١، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ٢٧-٢٨، واللسانيات العامة (مصطفى حركات): ٩٦، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ٢٦، ومبادئ اللسانيات (د. أحمد محمد قنّور): ٢٤٩.

(٢) المصادر السابقة - نفسها -.

(٣) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. أحمد نخلة) ٢٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق - نفسه.

٤- أساس التحليل في هذا المنهج:

يقوم هذا المنهج في تحليله للجملة على أساسين مهمين:

الأساس الأول: التقسيم والتصنيف؛

- قواعده: يجب - في أثناء التقسيم والتصنيف - مراعاة القواعد الآتية ^(١):

١- أن تُقسَّم الجملة تقسيماً ثنائياً؛ وذلك يجعلها قسمين كبيرين: (مركب اسمي) و(مركب فعلي)

٢- أن يكون كل قسم من التقسيمين مركباً من عناصر معدودة؛ بحيث يسمح تقسيمه مرة ثانية إلى عناصر أقل.

٣- أن تُحترم حدود الكلمات عند عملية التقسيم فلا يتعدى.

٤- يجب أن يكون التقسيم شكلياً - بالدرجة الأولى - دون عناية بالمعايير الدلالية.

٥- تجب مواصلة التقسيم الثنائي إلى أن يصل التحليل إلى المكونات النهائية التي لا يصح تقسيمها صرفياً أو (معجمياً).

- كتابة هذه القواعد: وتكتب القاعدة على النحو الآتي ^(٢):

(١) الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي ^(٣)

(٢) المركب الاسمي ← أداة + اسم

(٣) المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي

(٤) أداة ← أل

(٥) اسم ← رجل

(٦) فعل ← ضرب.

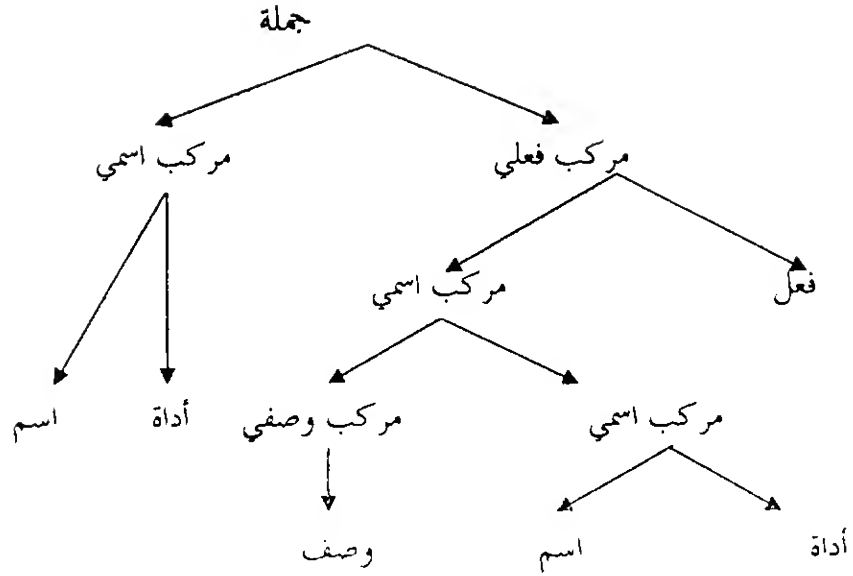
- توضيح القاعدة بالرسم الشجري؛ وهو كآتي:

(١) ينظر: البني النحوية (تشومسكي): ٣٧-٤٣، والمعرفة اللغوية (تشومسكي): ١٢٧، وتشومسكي (جون ليونز):

٤٧-٤٨، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ٣٠-٣١.

(٢) أورد هذا المثال تشومسكي في كتابه البني النحوية: ٣٧، ١٤٧.

(٣) ويقول بعض المترجمين (عبارة اسمية) + (عبارة فعلية).



- **تطبيق القاعدة:** وتُطبَّق هذه القاعدة على الجملة (زيد النجيب ينجح في الامتحان) على النحو الآتي:

- تُقسَّم الجملة إلى مكونين مباشرين هما: (زيد النجيب) / (ينجح في الامتحان).
 - ومن ثمَّ يقسم كل واحد من المكونين إلى مكونين آخرين أصغر:
 (زيد النجيب) ← (زيد) + (النجيب).
 (ينجح في الامتحان) ← (ينجح) + (في الامتحان).
 - ومن ثمَّ يُواصل التقسيم ثنائيًا في المكونات السابقة إلا في (زيد) فلا يمكن تقسيمه صرفيًا (معجميًا)^(١):

(النجيب) ← (أل) + (نجيب).
 (ينجح) ← (ي) + (نجح).
 (في الامتحان) ← (في) + (الامتحان)
 (الامتحان) ← (أل) + (امتحان).

- فكل من (زيد) و(أل) و(نجيب) و(ي) و(نجح) و(في) و(أل) و(امتحان) يسمَّى مكونًا نهائيًا؛ لأنه لا يمكن تقسيمه صرفيًا.

- **طرق كتابة هذا التحليل:** وثمة طرق متعددة لكتابة هذا التحليل؛ منها:

(١) وإنما يقال صرفيًا (معجميًا)؛ لأنه يصح تقسيمه صوتيًا إلى ز / ي / د.

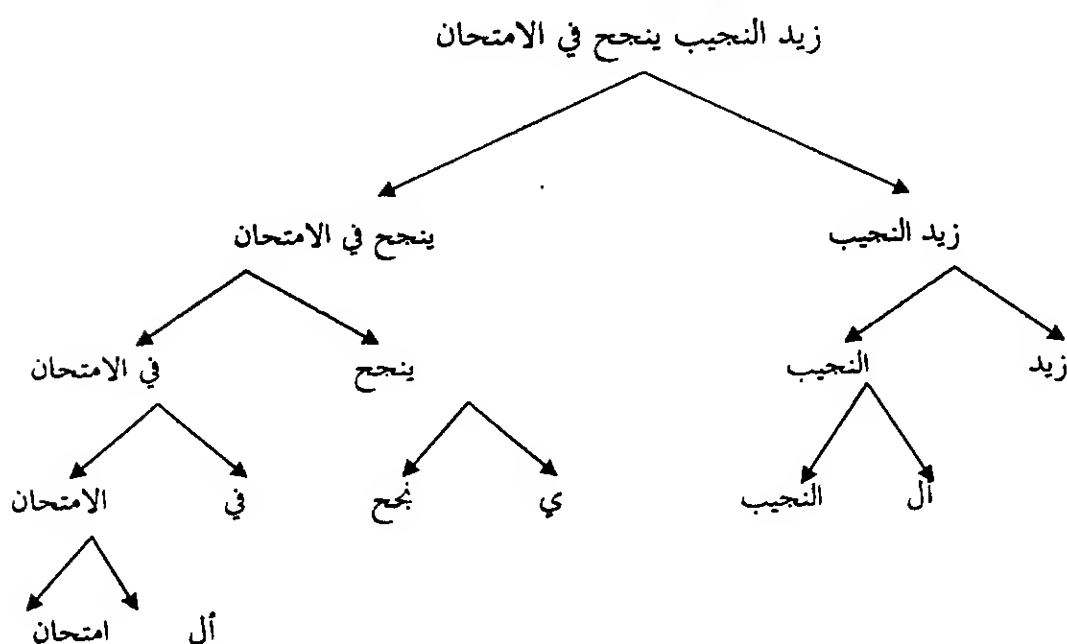
١- طريقة الأقواس: وهي التي سبقت في تحليل جملة (زيد النجيب ينجح في الامتحان)، وتخرج في الصورة النهائية على هذا الشكل:
 ((زيد)) ((أل)) ((نجيب)) ((ي)) ((نجح)) ((في)) ((أل)) (امتحان))، فكل قوس يشير إلى عدد المراحل التي طبقت في التقسيم.

٢- طريقة الخط المائل؛ وهي التي سبقت في تحليل جملة (الطفل يراجع الدرس في الليل)^(١).

٣- طريقة الصناديق؛ وهي كالآتي:

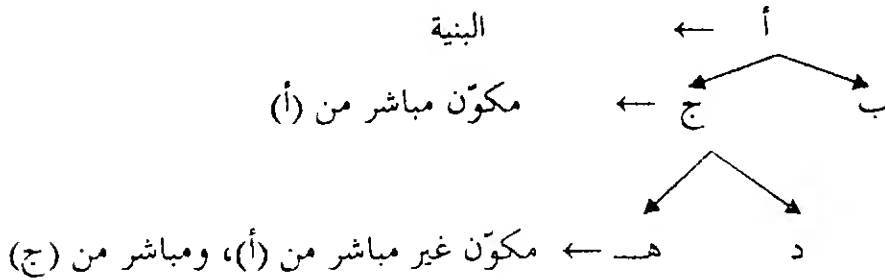
زيد	التحبيب		ينجح		في		الامتحان	
زيد	التحبيب		ينجح		في		الامتحان	
زيد	التحبيب		ينجح		في		الامتحان	
زيد	الـ	نجيب	ينجح		في		الامتحان	
زيد	الـ	نجيب	ينجح		في		الـ	امتحان

٤- طريقة الشجرة؛ وهي كالآتي:



(١) ينظر: ص ٤٤٤ من هذا البحث.

وُسمي (زيد النجيب ينجح في الامتحان) في عملية التحليل بـ "البنية" (Construction)، ويُسمى كلٌّ من (زيد النجيب) / (ينجح في الامتحان) "مكونًا مباشرًا" (Constituant immédiat)، والقسمان الناتجان عن أكثر من خطوة يُسمى "مكونًا غير مباشر"؛ فإذا اعتبرنا مثلاً: (أ) هو البنية، وقسّم إلى (ب) و(ج)، ثمّ قسم (ج) إلى (د) و(هـ)، فـ(ب) و(ج) مكونان مباشران بالنسبة إلى (أ)، و(د) و(هـ) غير مباشرين، لكنهما بالنسبة إلى (ج) هما مكونان مباشران:



الأساس الثاني: العلاقات النحوية:

لا يقتصر هذا المنهج على التقسيم والتصنيف عند تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة فحسب، وإنما يتعداه إلى البحث عن العلاقات القائمة بين تلك المكونات؛ وهذه العلاقة تتمثل في ثلاثة أمور^(١):

١- علاقة الترتيب: وهي العلاقة المتتابعة القائمة بين الكلمات (المورفيمات) في جملة واحدة، ويسمونها بعض العلماء: "العلاقة الأفقية"، وبعضهم: "العلاقة السنتجمتية" (Relation syntagmatique)، فهذه العلاقة هي التي تسمح لنا بالتمييز بين الجملتين الآتيتين:

- أخوك زيدٌ صديقنا

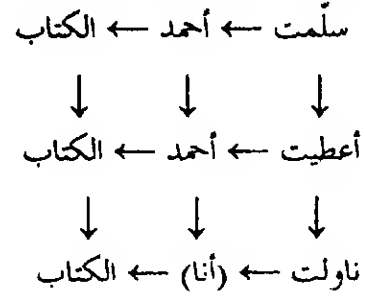
- صديقُ زيدٍ أخونا

وهي التي تجعلنا نقبل: في الدار رجلٌ هادئٌ، ونرفض: في هادئ الدار رجلٌ؛ لأنه لم يثبت وجود علاقة بين (هادئ) و(الدار).

(١) وقد أرجعها بعضهم إلى أمرين. ينظر: اللسانيات العامة (مصطفى حركات) ٩٥-٩٦، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٣١-٣٢، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ٢٣٨-١٣٩.

٢- علاقة التعويض: وهي العلاقة التي تربط بين جملتين عندما يُمكن تعويض أو استبدال عناصر إحداهما بالأخرى، وسماها بعض العلماء بـ "العلاقة الرأسية"، وبعضهم الآخر بـ "العلاقة البراديجماتية" (Paradigmatique) ^(١).

ولتوضيح الفرق بين العلاقتين نذكر المثال الآتي:



- فالسهم الضارب إلى الأفق (←) يمثل العلاقة الترتيبية؛ ولهذا سميت: "العلاقة الأفقية"

- وأمّا السهم الموجه من الرأس إلى الأسفل (↓) فهو يمثل "العلاقة التعويضية"؛ ولهذا سميت "العلاقة الرأسية".

٣- علاقة التلازم؛ وهي العلاقة التي تربط بين صنف من الكلمة بصنف آخر منها؛ كالعلاقة الرابطة بين العامل ومعموله في نحو (سار، جاء، ذهب) و(فرس، رجل، صديق)؛ فالفاعل في المجموعة الأولى يستدعي بالتلازم فاعله في المجموعة الثانية؛ وكذلك العلاقة بين الجار ومجروره، وبين النداء والمنادى؛ فكل واحد منها يستدعي الآخر.

٥- المآخذ على هذا المنهج:

هذا المنهج -رغم اتسامه بالقوة والوضوح- لم يسلم من بعض الهنات والضعف فوجه إليه بعض اللسنيين -في سبيل تقويمه- بعض المآخذ؛ ومن أهمها ^(٢):

أ- أن هذا المنهج لا يقدم تحليلاً إلا لعدد محدود من الجمل.

(١) ينظر: اللسانيات العامة (مصطفى حركات) ٩٥-٩٦، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٣١-٣٢، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ٢٣٨-١٣٩.

(٢) ينظر: البين النحوية (تشومسكي) ٥١، ٣٢-٣٣، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ٣٢-٣٣، وتشومسكي (جون ليونز): ٤٧، ٤٨، في نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل أحمد عامرة): ٦٢-٦٣.

ب- أنه غير قادرٍ على وصف بعض العلاقات القائمة بين عناصر الجملة؛ فهو لا يستطيع -مثلاً-:

(١) وصف العلاقة التي تربط بين التراكيب التي تتحد في المبنى وتختلف في المعنى، كما أنه لا يمكن وصف العلاقة بين التراكيب التي تتحد في المعنى وتختلف في المبنى؛ مثل المبني للمعلوم والمبني للمجهول، فهو يجعل لكل واحد منهما -وصفاً- تركيباً مختلفاً.

(٢) كما أنه يعجز عن وصف المكونات المقسمة في أثناء التحليل؛ فلو حللنا جملة (كتب محمد الدرس) إلى مكونين مباشرين (كتب محمد) + (الدرس) أو (كتب) + (محمد الدرس) فكل من التقطيعين غير مرضٍ لغوياً؛ لأنه لا يمكن أن نقدم تفسيراً لضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى وجعل إحداهما مكوناً مستقاراً^(١).

(٣) ويعجز كذلك عن بيان العلاقة بين النفي والإثبات، وبين الإخبار والاستفهام. (٤) ويعجز -أيضاً- عن وصف الجمل المركبة؛ حيث لا يمكن أن يُفسر كيف يقدم وصفاً على أن الجملة المركبة تعود إلى جملة بسيطة.

ج- وهذا المنهج قد يقدم جملاً ليست صحيحةً نحوياً؛ لأنه يهتم أساساً بتقسيم وتصنيف مكونات الجملة دون عناية -إلا في حدود ضيقة- بوظائف هذه المكونات، أو بوظيفة الجملة نفسها، كما أنه عاجز عن فهم العلاقة القائمة بين مكوناتها.

(١) ويبدو أن تشومسكي قد أفاد من هذه المأخذ في بناء نظريته التحويلية؛ حيث حاول تفاديها، وجعل تقسيمه قائماً على نظرية الإسناد (المسند، والمسند إليه) كما سيظهر عند التحليل التحويلي.

المنهج الثاني: المنهج التَّجْمِيميّ (La tagmémique)

١ - نشأته:

نشأ هذا المنهج في إطار المدرسة البنيوية الأمريكية، حيث تمّ وضعه على يد اللغوي "كنيث بايك" (K. Pike) عام (١٩٤٨م)، وبمساعدة عدد من اللغويين من أمثال "لُونجَكْر" (R. Longacre)، و"بيكيت" (V. Pickett) و"إِلْسُون" (B. Elson) وآخرين^(١).

٢ - أهدافه:

اخترع "بايك" هذا المنهج كرد فعل على المنهج الشكلي الذي يراعي جانب الشكل في عملية تحليل الجملة، والمنهج الوظيفي الذي يُراعي الجانب الوظيفي؛ إذ رأى مؤسسه "بايك" ضرورة اختراع منهج يجمع بين الشكل والوظيفة، فوضع المنهج "التجميمي" (La tagmémique) ليكون أساساً للوصف النحوي الذي يجمع بين الفونيم والمورفيم من حيث الشكل والوظيفة؛ إذ المعلوم أن اللغة تتكوّن من ثلاثة أنظمة تدريجية: النظام النحوي (التركيبي)، والنظام الصرفي (المعجمي)، والنظام الفنولوجي (الصوتي).

فإذا كانت الوحدات الأساسية لتحليل النظام الصوتي هي: "الفونيمات"، والوحدات الأساسية لتحليل النظام الصرفي هي: "المورفيمات"؛ فإن "التجميمات" هي: الوحدات الأساسية لتحليل النظام النحوي عند "بايك"^(٢)؛ فتكون مجموع الوحدات ثلاثاً:

أ- الفونيمات، ومجالها علم الأصوات.

ب- المورفيمات، ومجالها علم الصرف (المورفولوجيا) أي علم البنية.

ج- والتجميمات، ومجالها علم النحو؛ أي علم نظام التراكيب.

٣ - أساس هذا المنهج

يقوم هذا المنهج على نظرية "التَّجْمِيم"؛ وهو بمعنى (القالب)، ويسمّيه بعض الباحثين

(١) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ٣٤، واللسانيات العامة (مصطفى حركات): ٨٨،

ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ١٤١.

(٢) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ٣٤.

بنظرية "الفراغ والملء" وبعضهم نظرية "الفجوات والمسدات"^(١)، وتعني هذه النظرية: أن اللغة تتكوّن من قوالب "Tagmèmes"، ويتكوّن كلّ قالب من فجوات (slot) وما يَسُدّ هذه الفجوات من "مِسَدَّات" (fillers)؛ كما نشاهد ذلك في (الخبر) في الجملة العربية، فإنه يعدّ مسدّدًا في الجملة الاسمية، في: "الطفل نائم" أو في قولك "الطفل يشرب اللبن"؛ حيث نجد أن قالبَ (تاجميم) المبتدأ قد ملئَ بعبارَة اسمية؛ وهي: الطفل (أَل + طفل)، وأنّ قالب الخبر قد ملئَ في المثال الأول بعبارَة اسمية (نائم)، وفي الثاني بفعل مضارع متعد وهو (يشرب)، وأنّ قالب المفعول به قد ملئَ بعبارَة اسمية؛ هي اللبن (أَل + لبن). ومن خلال هذا التصور تظهر لنا العلاقة بين الوظائف النحوية؛ مثل وظيفة (المبتدأ) أو (الفاعل) أو (المفعول به) أو (الخبر)^(٢)، كما سيتضح ذلك في طريقة التحليل.

٤- طريقة التحليل في هذا المنهج

- يقوم التحليل في هذا المنهج على اعتبار كل عنصر أو كلّ وحدة من وحدات الجملة ذات جانبيين: الجانب الوظيفي، والجانب التصنيفي. وهو بذلك يمزج بين المنهج الشكلي والمنهج الوظيفي؛ فإذا كان تحليل جملة (قرأت الكتاب) عند الشكليين على النحو الآتي: فعل + اسم + اسم، وعند الوظيفيين على النحو الآتي: مسند + مسند إليه: + مفعول به، فإن تحليلها على المنهج التجميعي يجمع بينهما (الشكل والوظيفة) وعليه تحلل الجملة على النحو الآتي:

مسند: فعل + مسند إليه: ضمير + مفعول به: اسم. فالوحدات (مسند، ومسند إليه، ومفعول به) وحدات وظيفية، وأمّا وحدات (فعل، واسم) فهي وحدات شكلية.

- والتحليل يتمّ أفقيًا على مستويات هي: الجملة، ثمّ الجملة الفرعية أو (الجزئية)، والعبارَة أو (الضميمة)، ثمّ الكلمة أو (المورفيم)؛ فمثلاً: الطفل يشرب لبن أمّه تحلل على النحو الآتي:

مسند: اسم: (أداة تعريف + اسم) + مسند إليه: فعل (حرف مضارعة + فعل) + مفعول به: لبن + مضاف إليه: (اسم + مضاف إليه: ضمير).

(١) ينظر: معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا) ١٤١، واللسانيات العامة (مصطفى حركات): ٨٩.

(٢) ينظر: المصدرين السابقين -نفسهما.

٥- أقسام التجميعات:

رأينا أن "بايك" كان حريصاً على أن يجعل تحليلاً جديداً للجملة يجمع مفاهيم الفونيم والمورفيم^(١)، ومن هنا تأثر بهذين المفهومين في وضعه مصطلحات التحليل النحوي؛ وذلك عند تقسيمه التجميعات إلى قسمين: "تاجمات" (Tgmas)، و"ألوتاجمات" (Allotagmas). وظاهر أن هذا التقسيم على غرار تقسيم الفونيمات - في التحليل الصوتي (الفونولوجي) - إلى قسمين: "ألوفونات" (Allophones) و"فونات" (Phones)، وتقسيم المورفيمات - في التحليل الصرفي (المورفولوجي) - إلى "ألومورفات" (Allomorphs) و"مورفات" (Morphs). فأمّا القسم الأول: التاجمات؛ فهي التي يكون بينها وبين التاجمات اتفاق في الصيغة (form) واتفاق في الموقع (position) واتفاق في المعنى التركيبي. وأمّا القسم الثاني: ألوتاجمات؛ فهي التي تحقق فيها اثنان من الأمور الثلاثة المذكورة في التاجمات؛ وهي:

١- الاتفاق في الصيغة.

٢- الاتفاق في الموقع.

٣- الاتفاق في المعنى التركيبي.

ولتوضيح القسمين نذكر المثال الآتي:

- إذا تغيرت الصيغة دون الموقع والمعنى التركيبي؛ كما في الجملتين (محمد رسول الله) و(هو رسول الله) فإن كلاً من (محمد) و(هو) يعدّان ألوتاجماً لتاجم (لقالب) واحد وهو (المسند إليه). فإذا جعلنا للمسند إليه رمز (م) ولـ(محمد) رمز (س) ولـ(هو) رمز (ص)، فيتضح التحليل على النحو الآتي:

م: س/ص، وتحليل الجملتين:

+مسند إليه: اسم/ضمير + مسند: اسم + مضاف إليه: اسم.

- وإذا تغير الموقع ولم تتغير الصيغة ولا المعنى التركيبي؛ نحو: (ضرب زيدٌ عمراً)

و(ضرب عمراً زيدٌ) فإن التقديم والتأخير هما ألوتاجماً لتاجم واحد.

(١) الفونيم (علم الأصوات)، والمورفيم (علم الصرف). وقد سبق الكلام عنهما في ص ١١٤، ٢٧٥ من هذا البحث.

- وإذا تغير المعنى التركيبي ولم تتغير الصيغة ولا الموقع؛ نحو (قام محمد) و(جاد محمد) فكل واحد من المعنى التركيبي يعدّ ألوجماً لتاجيم واحد^(١).

٦- أنواع التاجيمات:

أ- التاجيمات الإجبارية والاختيارية؛ فأما الإجبارية فهي التي تظهر في كلّ مظهر من مظاهر التركيب ويرمز لها برمز الزائد (+)^(٢)، وأما الاختيارية فهي التي تظهر في بعض مظاهر التركيب دون بعض، ويرمز لها برمز الزائد/والناقص (+ -)^(٣).

ب- التاجيمات الأساسية والهامشية؛ فأما الأساسية فهي التي يتميّز بها التركيب، وأما الهامشية فهي التي لا تكون كذلك.

ج- التاجيمات الثابتة والمتنقلة؛ فالثابتة هي المحفوظة الرتب، فلا تتغير رتبها، وأما المتنقلة فهي التي تتغير رتبها^(٤).

وكلّ التاجيمات الإجبارية أساسية وليس كل التاجيمات الأساسية إجبارية، وكلّ التاجيمات الهامشية اختيارية، وليس كلّ التاجيمات الاختيارية هامشية.

٧- ميزة هذا المنهج: رغم أن هذا المنهج قائم على مراعاة بعض المبادئ الأساسية في منهج "المكونات المباشرة" إلاّ أنه يتميز عنه في النقاط الآتية^(٥):

أ- أن المنهج التاجيمي جمع بين خواص النحو التصنيفي، والنحو الوظيفي.

ب- أن المنهج التاجيمي جمع بعض مفاهيم علم الأصوات (الفنولوجيا) وعلم الصرف (المورفولوجيا)، كما رأينا في الأمثلة الواردة في تقسيم التاجيمات.

ج- أن هذا المنهج يعتمد على التقسيم الأفقي، في حين يعتمد منهج المكونات المباشرة على التقسيم الثنائي رأسياً.

(١) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة) ٣٥-٣٦، واللسانيات العامة (مصطفى حركات): ٨٩.

(٢) وهي المسند والمُسند إليه.

(٣) وهي متعلقات المسند كالمفعولات والظروف والتوابع.

(٤) يبدو أن هذا النوع لا يوجد في العربية؛ لأن العربية لغة معربة لا تعتمد القوالب فيها على الرتب فقد يتقدم المسند إليه على المسند وقد يتأخر عنه، وقد يتقدم المفعول على الفاعل وقد يتأخر.

(٥) ينظر: اللسانيات العامة (مصطفى حركات) ٨٩، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ٣٨.

د- أن هذا المنهج يعتمد على الحدس في عملية إدراك أو اكتشاف التراكيب النحوية.
٨- من أهم المآخذ على هذا المنهج: ما لوحظ فيه من إطالة وإسهاب في الوصف؛ مما يؤدي إلى تعقيده أحياناً. لكن مع ذلك يعدّ من أهم المناهج التي تفيد المبتدئين والناشئة^(١).

المنهج الثالث: المنهج التحويلي التوليدي

١- نشأته:

نشأ هذا المنهج أعقاب المناهج السابقة، وهو ينسب إلى اللغوي الأمريكي "تشومسكي"؛ وذلك في كتابه المشهور "Syntactic structures" (البنى النحوية)^(٢) الذي أقرّ فيه على أن أبسط النماذج النحوية هي القواعد القادرة على توليد عدد غير محدود من الجمل بواسطة عدد محدود من القواعد المتكررة التي تعمل من خلال عدد محدود من المفردات^(٣)، وهو في ذلك متأثر بأستاذه "زيلغ هاريس" في نظريته التحويلية الذي أنشأها عام (١٩٥٢م)^(٤).

٢- مراحل النحو التحويلي التوليدي:

مرّ المنهج التحويلي التوليدي على يد "تشومسكي" بثلاث مراحل حتى استوى في النهاية على صورته المعروفة^(٥).

(١) ينظر: Ibid p11، نقلاً عن مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ٣٩، وينظر: مبادئ اللسانيات (د. أحمد محمد قنّور): ٢٥٦-٢٥٧.

(٢) وهذا الكتاب موجود مطبوع ومترجم إلى لغات كثيرة، وقد ترجمه إلى العربية الدكتور يوبل عزيز، وصدرت الطبعة الأولى منه عام (١٩٨٧م).

(٣) البنى النحوية (تشومسكي): ١٧-٢٢، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ٥٢ و ١٥٣ Dictionnaire de la linguistique (G. Mounin).

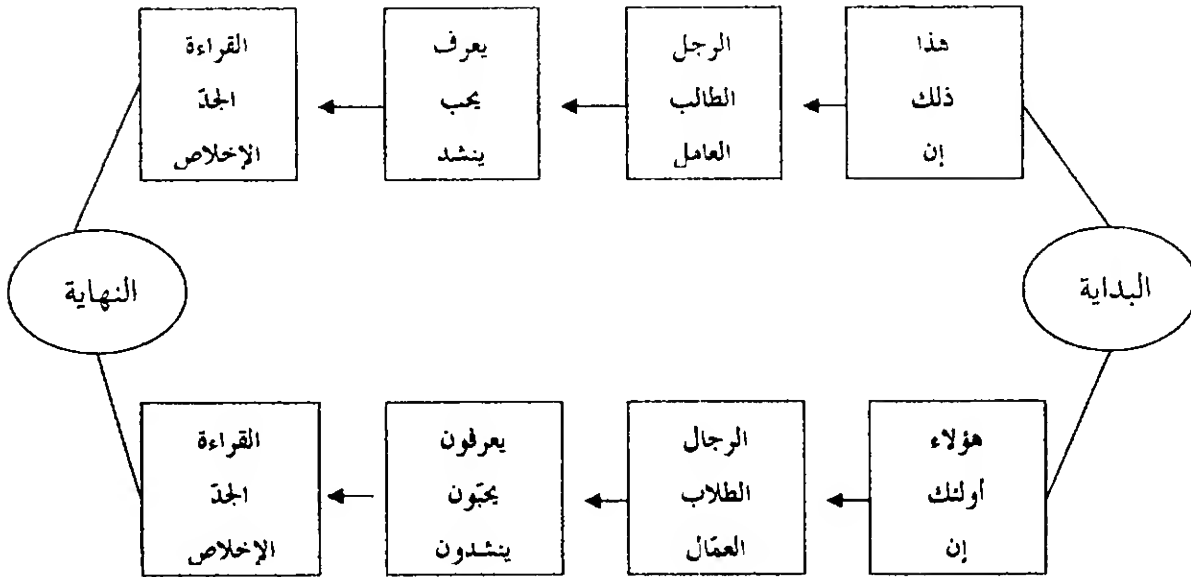
(٤) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة) ٣٩-٤٥، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ١٤٣، وفي نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل عمارة): ٥٤.

(٥) ينظر: البنى النحوية (تشومسكي): ٢٥-٣٣، وتشومسكي (جون ليونز): ٤٠، ٤٥، والنحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي): ١٢٨-١٤٠، وفي نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل عمارة): ٦٠-٦٥، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ٤٨-٥٥، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ٥٢.

المرحلة الأولى: نحو المواقع المحدودة (Finite state)

وكان التحليل في هذه المرحلة من أبسط طرق التحليل النحوي، وهو يقوم على أساس أن الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختيار تبدأ من اليسار إلى اليمين (في الإنجليزية ونحوها)؛ بحيث أن اختيار أي عنصر - بعد العنصر الأول - يرتبط بالذي سبق اختياره مباشرة، وبناءً عليه ينتظم التركيب النحوي للجملة^(١).

وهذا المنهج يصف الجملة ويحللها بناءً على تحديد الكلمات التي تتكوّن منها ومعرفة ترتيبها فيها؛ وبناءً عليه فإن جملة "هذا الرجل يقرأ" مستقيمة لكن لو اختار المتكلم (هؤلاء) أو (أولئك) لوجب عليه - حينئذ - إتباع صيغة الجمع (الرجال) وأن يتبع (الرجال) - (يقرءون). فهذه الطريقة تجعل اللّغة كأنها آلة أو جهاز يتحرك ضمن عدد ثابت محدود من المواقع الداخلية، وهو ينتقل من نقطة البداية إلى نقطة النهاية، ويوضّح ذلك المثال الآتي:



لكن "تشومسكي" عدل عن هذه الطريقة إلى طريقة أخرى؛ للعيوب الآتية^(٢):

(١) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة) ٣٩-٤٥، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ١٤٣، وفي نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل عمايرة): ٥٤.

(٢) ينظر: البنى النحوية (تشومسكي) ٢٣-٣٣، ٥١، وتشومسكي (جون ليونز): ٤٣، ٤٥، والنحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي): ١٣٢، وفي نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل إسماعيل عمايرة): ٦٢، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ٤٩.

- ١- لأنها تقوم على افتراض أن الجمل تتكوّن بتوليد كلمة بعد أخرى ليتحقق الاقتضاء
 - ٢- ولأنها لا تقدّم إلاّ عدداً يسيراً محدوداً من الجمل مع أن في اللغة عدداً غير محدود من الجمل.
 - ٣- ولأنها تؤدي إلى توليد جمل أخرى كثيرة غير مقبولة نحويّاً.
 - ٤- ولأنها تعجز عن تفسير العلاقات بين العناصر غير المتجاورة.
 - ٥- ولأنها تفترض وجود علاقات بين العناصر المتجاورة مع إمكانية أن تفهم بين تلك العناصر بجمل اعتراضية.
- ومن هنا انصرف إلى الطريقة الآتية:

المرحلة الثانية: طريقة نحو بنية العبارة (Phrase structure)

هذه المرحلة كانت قائمة على أساس أن في كلّ جملة عدداً من العناصر الرئيسة المباشرة التي تكوّنها، وسُمّيت تلك العناصر بـ "المكونات المباشرة" (les constituants immédiats) وتقوم هذه الطريقة على تحليل قواعد تركيب العبارة؛ وذلك عن طريق توضيح كيفية تقسيم الجملة إلى أجزائها أو مكوناتها الرئيسة، وكيفية تحديد كل جزء أو مكون من هذه المكونات^(١).

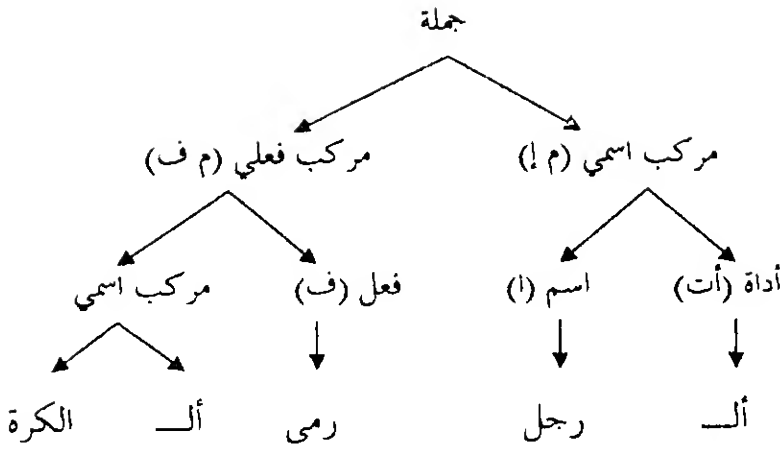
وترجع الفكرة الأساسية لهذه الطريقة إلى طريقة الإعراب (Parsing) التقليدية، وهي تشبه طريقة التحليل الإعرابي في النحو العربي إلى حدّ كبير مع شدة حرص "تشومسكي" على الوصول إلى قواعد علمية عن طريق المناهج الرياضية والمنطق^(٢).

- ١- طريقة التحليل في هذه المرحلة لا تكاد تختلف عن تحليل "بلومفيلد" في المنهج الأول (منهج التحليل إلى المكونات المباشرة)^(٣)

(١) ينظر: البنى النحوية (تشومسكي) ٣٧-٤٧، وتشومسكي (جون ليونز): ٤٥-٥٣، والنحو العربي والدرس الحديث (د. عبده الراجحي): ١٣٢-١٣٧، وفي نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل إسماعيل عمارة): ٦٢-٦٤، ومُدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ٤٩-٥٨، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ١٠٦-١٠٧.

(٢) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث (د. عبد الراجحي) ١٣٢، ١٣٣.

(٣) ينظر: المنهج الأول ص ٤٤٣، وما بعدها من هذا البحث.



المرحلة الثالثة: طريقة النحو التحويلي

وهذه الطريقة الأخيرة هي التي استقرّ عليها المنهج التحويلي، وبها سُمّي؛ وكان "تشومسكي" يهدف من وراء هذا التحليل إلى الوصول إلى عامل "الحدس" عند المتكلم؛ وذلك عن طريق تحليل "البنية العميقة" للغة باعتبارها الجانب العقلي أو المنطقي لها، ومن ثمّ تحليل "البنية السطحية"^(١) إلى مكونات مباشرة^(٢).

١- هدف عملية التحويل

يُهدف من عملية التحويل أحد الأمرين^(٣):

- أ- تغيير العلاقات النحوية دون أساس الجملة كتحويل التركيب المبني للمجهول من التركيب المبني للمعلوم: كتب محمد الدرس ← كُتب الدرس.
- ب- تكوين جملة مركبة من جملة بسيطة؛ وذلك بواسطة العملية النحوية:

(١) "البنية العميقة" و"البنية السطحية" من مصطلحات النحو التحويلي الذي يقوم على أساس أن اللغة على بنيتين:

- بنية ظاهرة سطحية: وهي التركيب النحوي المسموع للجملة.

- بنية عميقة: وهي التركيب الأصلي الخفي للجملة المسموعة المنطوقة؛ فمثلاً: (كان محمد قائماً) بنية سطحية محوّل من بنية عميقة هي (محمد قائم)؛ وسيأتي توضيح ذلك بالمثل في ص ٤٦٥-٤٦٦، وقد أشار العلامة عبد القاهر إلى هذا النوع من البنية قبل علم اللغة الحديث. ينظر: معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا) ٣٤، والموجز في شرح دلائل الإعجاز (د. جعفر دك الباب): ١٢٠.

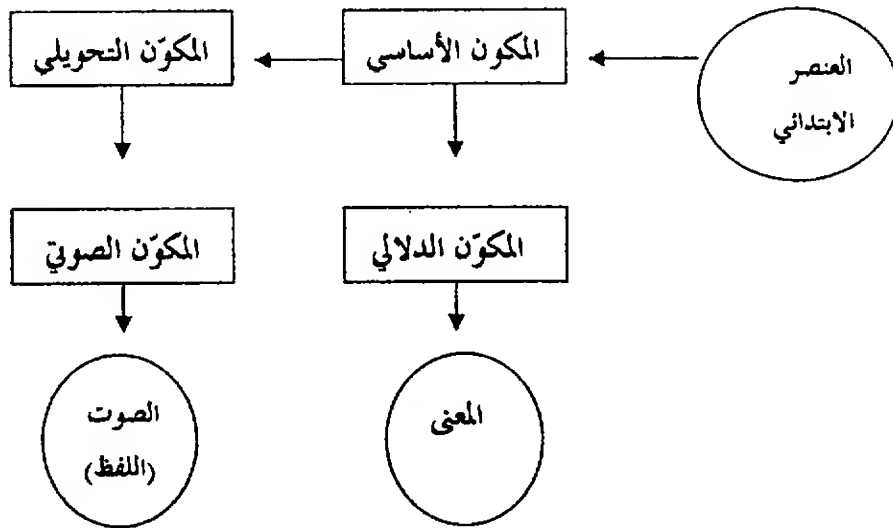
(٢) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث (د. عبد الراجحي) ١٣٦-١٣٧.

(٣) ينظر: تشومسكي (جون ليونز) ٢٦، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ٢٤٣، وفي نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل إسماعيل عمارة).

- كالعطف (Cordination)؛ نحو: حضر محمد الفصل وتابع الدرس، ثم...
 - وكالتضمين؛ كما في اسم الموصول أو الصفة، ومثال الموصول: "قرأ الطالب الكتاب الذي ألفه الأستاذ"، ومثال الصفة: "أعطني عملاً جيداً شريفاً يتناسب مع مقامي".

٢- مستويات المنهج التحويلي

كان النحو التحويلي عند "تشومسكي" - في مرحلتيه (الأولى والثانية) - قائماً على مستويين: المستوى التركيبي، والمستوى الصوتي (الفنولوجي)، أما المستوى الدلالي، فقد أدرجه "تشومسكي" في المرحلة الأخيرة، والشكل الآتي يوضح هذه المستويات^(١):



٣- قواعد (عناصر) تحويل الجملة

القاعدة الأولى: التبادل أو (إعادة الترتيب)؛ وهي القاعدة التي تأتي على الشكل الآتي: أ + ب ← (بحول) ب + أ، ومثال ذلك: سافر محمد صباحاً؛ فإذا جعلنا

(١) البنى النحوية (تشومسكي): ١٣، ٢٥ والمعرفة اللغوية (تشومسكي): ١٢٧-١٣١، و Dictionnaire de la

linguistique (G. Mounin) p153 وتشومسكي (جون ليونز): ٦٠، ٦٥، واللسانيات العامة (مصطفى حركات):

١٠٢، ومبادئ اللسانيات (د. أحمد محمد قنور) ٢٦٤.

لـ (سافر) رمز (أ) و (محمد) رمز (ب) و (صباحًا) رمز (ج)، فإنه يصحّ تحويل أ+ب+ج بواسطة قاعدة التبادل بين كل عنصر، فتصير الجملة على الأشكال الآتية:

أ + ب + ج	سافر	محمد	صباحًا
أ + ج + ب	سافر	صباحًا	محمد
ب + أ + ج	محمد	سافر	صباحًا
ب + ج + أ	محمد	صباحًا	سافر
ج + أ + ب	صباحًا	سافر	محمد
ج + ب + أ	صباحًا	محمد	سافر

القاعدة الثانية: قاعدة الحذف (Délections)، وتقع على الشكل الآتي:

أ + ب + ج ← أ + ج؛ وذلك بحذف أحد العناصر، كما يبرز في المثال الآتي:
كتب محمدُ الدرسَ ← (تحوّل إلى) كُتِبَ الدرسُ.

القاعدة الثالثة: الإحلال (Replacement)؛ وهي أن يحلّ عنصر مكان الآخر على هذا الشكل: أ + ب + ج ← د + ب + ج؛ كما يتضح في المثال الآتي:

محمد ضرب زيدًا ← هو ضرب زيدًا
أ ب ج ← د ب ج

فيلاحظ أن (د) حلّ محلّ (أ) فحولت الجملة بواسطة قاعدة الإحلال.

القاعدة الرابعة: التوسع أو الزيادة (Expansion)؛ وهو أن يزداد على عناصر الجملة الأساسية، وذلك على الشكل الآتي: أ + ب ← أ + ب + ج؛ كما في المثال الآتي:

حضر زيدٌ ← حضر زيدٌ ليلاً
أ ب أ ب ج

القاعدة الخامسة: الاختصار (Reduction)؛ وهو الاختصار على عنصر واحد يفيد ما يفيد مجموعة من العناصر؛ نحو: أ + ب + ج ← د؛ كما يتضح ذلك في المثال الآتي:

لا تخن أحدًا تحوّل إلى الخيانة (باب التحذير؛ أي احذر الخيانة)
أ ب ج ← د

القاعدة السادسة: التبعية؛ وهي أن يتبع عنصرٌ عنصراً آخر في جنسه أو عدده^(١)؛

ومثال ذلك: هو قال تحول إلى: هي قال ت

أ ب ← أ ب ج

فقد حولت (ب) إلى (ب+ج) لتبعية (أ) في جنسه.

وقد سمّاها بعض الباحثين بقاعدة "الإسقاط التحويلي" (Focus Transformation)؛ لأن

هذه القاعدة تقتضي إعادة إسقاط التركيب الاسمي في بداية الجملة، ومن ثمّ تحوّل التركيب

الاسمي على شكل ملائم من أشكال الضمير؛ كما رأينا أن (أ) في المثال وهو (ضمير غائب

مذكر) قد أسقط في المثال الثاني وجاء محله شكل مناسب وهو (ضمير غائبة)؛ فـ(أ) في

المثال الأول غير (أ) في المثال الثاني، فنقول إن (أ) أعيد إسقاطه لمناسبة الشكل^(٢).

ويرى بعض الباحثين أنه يمكن إرجاع قاعدة الاختصار والتوسع والترتيب جميعاً إلى

قاعدتين: هما قاعدة الزيادة وقاعدة الحذف^(٣).

٤- نماذج من التحليل التوليدي التحويلي

يجدر بنا في نهاية الحديث عن هذا المنهج أن نورد له أمثلة توضحه؛ إذ كثيراً ما

تحدث المؤلفات عن هذا المنهج دون ذكر أمثلة له في العربية توضحه. وقد رأينا أن المنهج

التحويلي يراعي في تحليله للجملة ثلاثة مستويات (التركيبي، والصوتي، والدلالي). وسأذكر

مثالين أحدهما لبيان مستويات التحليل في المنهج التحويلي، والثاني لتوضيح البنية العميقة

والسطحية^(٤).

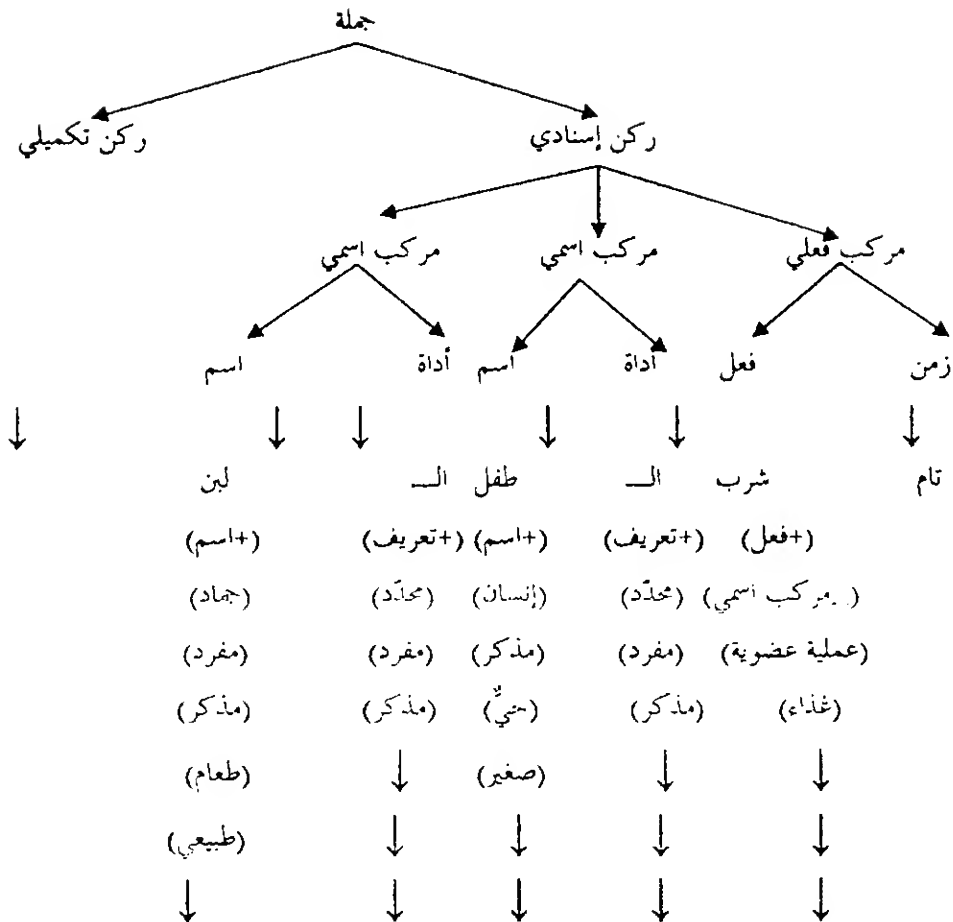
أ- مثال لتوضيح مستويات التحليل: (شرب الطفل اللبن).

(١) وهذا ما يسمى عند النحاة بالتوابع.

(٢) ينظر: تشومسكي (جون ليونز) ٥٧-٥٨.

(٣) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة) ٥٥-٥٦.

(٤) ينظر: تعريفهما في ص ٤٦٠ من هذا البحث.



وهكذا يستمر التحليل عمودياً إلى النهاية، وهو قد يختلف باختلاف اللغات. ونلاحظ

أن العناصر الواردة في هذا التحليل هي:

(١) المكون الأولي أو البديهي، وهو: (الجملة) التي انطلقت منها كل أسهم التحليل.

(٢) المكونات المساعدة: وهي المصطلحات النحوية المستخدمة في التحليل:

(مركب اسمي) و(مركب فعلي)، و(فعل) و(اسم) و(أداة).

(٣) والمكونات النهائية: وهي العناصر التي تستخدم فعلياً في الجملة المنطوقة؛

وهي: (شرب) (الـ) (طفل) (الـ) (لبن).

(٤) المكونات الدلالية: وهي المعاني الموجودة في الذهن عند سماع المكونات

النهائية؛ كما نرى في التحليل: (شرب: عناية عضوية/غذاء/سائل....) وفي (طفل:

إنسان/ذكر حي/صغير....). لكن ما نلاحظه في دلالات (الأداة) إنما هو بناءً على

اللغات الأوروبية التي تجعل لكل من المفرد والجمع أداة خاصة، كما تجعل للمذكر

أداة خاصة وللمونث كذلك. وهذا بخلاف العرية، فإن فيها أداة واحدة لتحديد كل هذه المعاني السابقة، والتحديد لا يقتصر على الأداة، فقد يكون هناك ما يحدد الاسم؛ كالأعداد حينما نقول خمسة أطفال، فـ(خمسة) هنا محدد للأطفال.

(٥) **المكوّن الصوتي**؛ وهي الأصوات المسموعة عند النطق بالجملة؛ والأسهم المؤشرة إلى الأسفل يقصد بها بيان إمكانية التحليل صوتيًا؛ فـ(شرب: ش - ر - ب -) مع وصف مخارج هذه الأصوات، وصفاتها، كما في علم الأصوات.

ب- مثال لتوضيح "البنية العميقة وتحويلها إلى السطحية":

(١) كان محمد قائمًا.

(٢) لم يكن محمد قائمًا.

(٣) هل كان محمد قائمًا.

نجد أن هذه الأمثلة الثلاثة يختلف بعضها عن الآخر؛ والاختلاف راجع إلى أن جملة (أ) لم يجر عليها أيّ تغيير؛ وهذه الجملة هي التي تسمى عند "تشومسكي" بالنواة؛ لأنها جملة إخبارية بسيطة فعلها مبني للمعلوم، أمّا جملة (ب) فقد حُولت من (أ) بواسطة (النفي)؛ وهي من قواعد الزيادة^(١)، وكذلك جملة (ج) فقد حولت بواسطة قاعدة (الاستفهام) وهي كذلك من قواعد الزيادة.

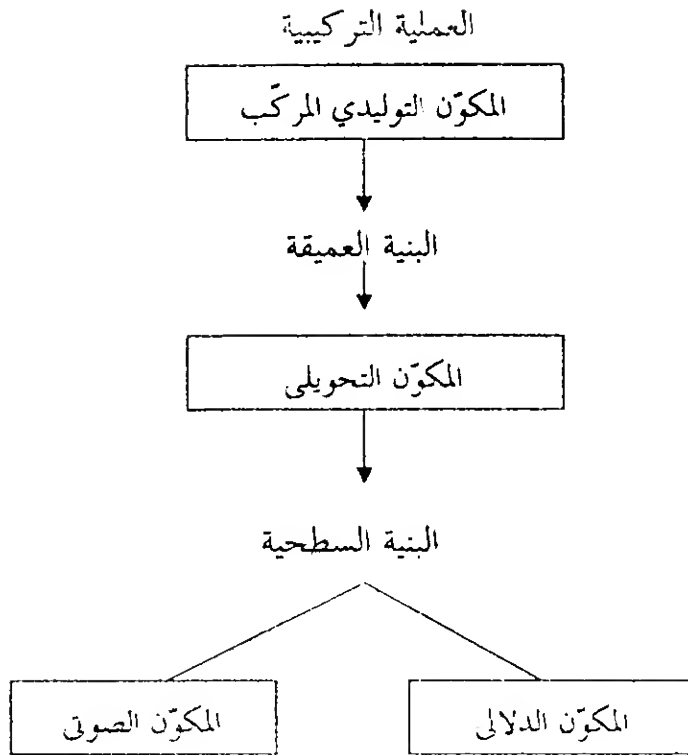
والجدير بالذكر هنا أن الجملتين (ب) و(ج) -اللتين لا تحملان صفة النواة- ليستا مشتقتين من (أ)، لكن كلاً من الجمل الثلاث: (أ) و(ب) و(ج) مشتقّ من جملة عميقة مشتركة بين الثلاثة؛ وهي: (محمد قائم)،

إذن = محمد قائم (البنية العميقة):



والتحليل في المثالين (مستويات التحليل) و(البنية العميقة والسطحية) يمكن أن توضح بالرسم الآتي:

(١) ينظر قاعدة الزيادة في ص ٤٦٢ من هذا البحث.



٥- المآخذ على المنهج التحويلي

لم يسلم منهج "تشومسكي" التحويلي -رغم كونه أقوى منهج في علم اللغة الحديث- من بعض المآخذ التي سوف أذكرها، لكن هذه المآخذ يغض من قيمتها أن "تشومسكي" لا يزال على قيد الحياة؛ فقد تُلغى إذا ما غيّر رأيه في يوم من الأيام. وفيما يلي أهمّ المآخذ الموجه إلى "تشومسكي" والتحويليين^(١):

أ- مبالغتهم في الاعتماد على الخدس في الدرس اللغوي؛ فهم لا يعتمدون على الأدلة النحوية في تفسير الأشكال المتعددة في قواعد النحو التحويلي، بل يحكمون خدسهم بكل بساطة للدلالة على صحة هذه الأشكال.

ب- ضعف التحليل التحويلي في مناقشة بعض القضايا اللغوية، وهذا الضعف ملحوظ حتى داخل حدوده الخاصة؛ وهو ظاهر في جوانب عدة منها ما يلي:

(١) ينظر: مدارس اللسانيات (جفري سامسون) ١٦٢-١٧٣، و"اللغويون العرب بين "دي سوسير" وتشومسكي" (د. عبد الحي عبد الحق عبد الغني) حوليات الجامعة الإسلامية بالبحر، العدد الثالث ١٤١٨هـ - ١٩٩٧، ص ٢٠٤-

(١) الجانب الدلالي: لم يتمكن التحويليون من فهم طبيعة الدلالة اللغوية فهماً صحيحاً؛ إذ جعلوا المعنى محصوراً على المعجم باعتبار أنه الذي يمكن معالجته عن طريق التحويل، فلم يدركوا أن غاية الوصف الدلالي هي تقرير علاقات الاستنتاج التي تربط الجمل بعضها ببعض^(١).

(٢) الجانب التركيبي؛ إذ قصرُوا التركيب السطحي "البنية السطحية" على جانب إصدار الصوت؛ ممّا أدى إلى صعوبة إدراك وفهم حقيقة النبر والتنغيم^(٢).

ج- الإطالة وقوة الوصف رغم أنهم لا يعترفون بالمنهج الوصفي.

د- عجز النحو التحويلي عن تفسير أسلوب الاستعارة؛ لأنه يعتمد على الجانب المعجمي في الدلالة، لأنّ الألفاظ المعجمية تُستخدم في أسلوب الاستعارة في معنى آخر مخالفاً لاستخدامها في الخطاب العادي، كما أنه يعجز عن تفسير ما هو نحوي وما هو معجمي.

(١) بمعنى أن وصف الدلالي ينبغي أن يتجاوز حدود المفردات إلى البحث عن علاقات الدلالية بين الجمل سواء كانت تلك العلاقات ظاهرة في النص أو مبنية على العقل والقرينة أو السياق.

(٢) فعدم ملاحظتهما أوقعهما في خطأ كبير؛ وذلك إذا ما أردنا عالمية القواعد الكلية؛ لأن للنغم أثراً كبيراً في الدلالات النحوية في كثير من اللغات؛ فمثلاً اللغة التي أتكلّم بها (لغة "جُولا" أو "بمبارا") ؛ فإن النبر هو الطريق الوحيد في التفريق بين بعض العناصر النحوية؛ كالتفريق بين النكرة والمعرفة.

المبحث الثالث: الجملة بين القديم والحديث

أولاً: مفهوم الجملة

لاحظنا في المبحثين السابقين تقارباً بين نحاة العربية في مفهوم الكلمة، وإن تعددت المصطلحات التي استخدموها للتعبير عن هذا المفهوم، فتارة يستعملون "الكلام" وتارة "الكلم" و"الجملة" تارة أخرى، وربما استعملوا "العربية"، وربما جمعوا بين مصطلحين، إلا أن تعريفاتهم لمفهوم "الجملة" قائمة على أربع دعائم:

الدعامة الأولى: التلفظ؛ وهو أن يكون للجملة لفظٌ مسموعٌ، أو ما يقوم مقامه^(١).

الدعامة الثانية: التركيب، فيشترط في الجملة أن تكون مركبة من عناصر متعددة متباينة؛ وقد بينوا أن تركبها يكون إما من اسمين (كما في الجملة الاسمية)، وإما من فعل واسم (كما في الجملة الفعلية)^(٢).

الدعامة الثالثة: الإفادة، لكن بعضهم يرى أن الإفادة شرط في الكلام وليست في الجملة؛ لأن الجملة قد تكون مفيدة وغير مفيدة، وإذا كانت مفيدة فهي الكلام، ومن هنا كانت الجملة أعم من الكلام، وبعضهم يرى عكس ذلك؛ فالكلام أعم عندهم من الجملة^(٣).

الدعامة الرابعة: الاستقلالية؛ وهي أن تكون الجملة مستغنية بنفسها؛ بحيث يمكن أن ينقطع الكلام عندها دون حاجة إلى إضافة عليها لا من جانب الإسناد ولا من جانب المعنى؛ عند من يشترط فيها الإفادة، أو من جانب الإسناد فقط عند من يشترط فيها التركيب دون الإفادة.

وهذا يعني أنهم -جميعاً- يتفقون على أن الجملة هي اللفظ المركب من اسمين أو من اسم وفعل.

(١) كالكاتب، فإنما تمثل الكلام المسموع بالرموز، وهي تأخذ حكم النص للمسموع في علة أمور ينظر: ص ١١١ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٤٣٣ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٤٣١-٤٣٣ من هذا البحث.

وأما مفهوم "الجملة" في علم اللغة الحديث فقد وجدناه متعددًا متناقضًا لا يهتدي فيه الباحث إلى سبيل الرشاد؛ حيث زاد عدد تعريفاتها على مائتي تعريف؛ فاستعص على الباحثين إيجاد قاسم مشترك بينها، مما أدى ببعضهم إلى البحث عن العلاقة بين عناصر الجملة ونظام التضام بينها بدلا من الدخول في متاهات تعريفات الجملة، فظهرت مناهج تحليل الجملة إلى مكوناتها من أجل الوصول إلى تفكير عام للجملة.

لكن مع ذلك اشتهر بين المعاصرين من الغربيين تعريف العالم اللغوي الإسكندري "دونيس دو تراكس"^(١).

والملاحظ أن هذا التعريف يتفق مع الدعائم التي قامت عليها تعريفات النحاة (التركيب، والإفادة، والاستقلالية). وعلى الدعائم نفسها جاء تعريف "أرسطو" للجملة^(٢) على أنها: «لفظ دال، الواحد من أجزائه قد يدلّ على انفراده على طريق أنه لفظة، لا على طريق أنه إيجاب»^(٣)، وهذا يعني أن الجملة عنده ما توافر فيها:

- التلفظ؛ وذلك في قوله (هو لفظ)

- والإفادة؛ وذلك في قوله (دال)

- والتركيب؛ وذلك في قوله (الواحد من أجزائه) وهذا يعني أنها مركبة من أجزاء متعددة.

لكن على رغم من ذلك يختلف مفهوم الجملة عنده عن مفهومها عند النحاة؛ من جهة حصره مفهوم الجملة على الجملة الخبرية؛ وذلك عندما فرّق بين دلالة اللفظ المفرد "إنسان" وبين دلالة المركب: فقال: «وأعني بذلك أن قولي "إنسان" -مثلاً- قد يدلّ على شيء، لكنه ليس يدلّ على أنه موجود أو غير موجود، لكنه يصير إيجاباً أو سلبيّاً إن أضيف إلى شيء آخر»^(٤).

(١) ينظر: التعريف في ص ٤٣٩ من هذا البحث.

(٢) والجدير بالذكر -هنا- أن أرسطو استعمل مصطلح "القول" ويقصد به مصطلح "الكلام" عند نحاة العربية.

(٣) العبارة (أرسطو) بتحقيق (د. فريد جبر): ١١٣.

(٤) المصدر السابق -نفسه.

وهذا يعني أن مفهوم الجملة عنده محصور فيما يمكن أن يوصف بالصدق أو الكذب (أو الإيجاب والنفي) وهو الجملة الخبرية، أما الإنشائية فلا يمكن أن يقال لقائلها: إنك صادق أو كاذب؛ إذ لا مجال فيها للنفي والإثبات. ونحاة العربية يجعلون مفهوم الجملة شاملاً لهما؛ لأنهم لم يشترطوا الإيجاب والسلب، وهذا هو الراجح الذي قامت عليه الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً.

ثانياً: مكونات الجملة

تركّب الجملة عند نحاة العربية من مكونين:

١- مكون إجباري؛ وهو: المسند والمسند إليه، فهما نواة الجملة؛ إذ لا تتم إلا إذا تركبت منهما؛ كما صرح بذلك سيويه في كتابه^(١).

٢- مكون اختياري؛ وهو ما يسميه النحاة بـ "المتعلقات"؛ وهي ما يتعلق بالمسند إن كان فعلاً أو في حكم الفعل^(٢)، ولعل أحسن تعريف لها ما يمكن أن يستنبط من كلام الجرجاني وهو أنها "خير ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خير سابق له كالصفة والحال"^(٣) والمفعولات.

وهذا وجد -من قبل- عند نحاة اليونان فقد رأوا أن الجملة الخبرية البسيطة مبنية كلها على تركيب يحتوي -حتمًا- على محمول (مسند) وموضوع (مسند إليه)^(٤).

فالجملة عند نحاة العربية قائمة على عملية الإسناد؛ وهو أن يُسند أحد عناصر الجملة إلى الآخر لإفادة السامع معنىً معيناً؛ فنحو:

قام زيد ← مسند (قام) + مسند إليه (زيد).

الصلاة جامعة ← مسند إليه (الصلاة) + مسند (جامعة).

(١) ينظر: ص ٤٣٣ من هذا البحث.

(٢) ويقصد به الذي يلحق الفعل في الأعمال كاسم الفاعل والصفة المشبهة والمصادر واسم الفعل. ينظر: بغية الإيضاح ٣٧، ٢١٥.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٧٣.

(٤) ينظر: اللسانيات العامة (مصطفى حر كات) ٨٤، و النحو العربي والدرس الحديث (د. عبد الراجحي): ١٠٠-١٠١، ومبادئ اللسانيات (أحمد قنور): ٢٣٩-٢٤٠.

فلاحظ في المثالين أن المسند: هو ما يحكم به، وهو: (خبر المبتدأ) أو (الفعل)، والمسند إليه: هو المحكوم عليه، وهو (المبتدأ) أو (الفاعل)؛ فقد أسند إلى زيد القيام فـ"زيد" إذاً مسند إليه القيام و(قام) هو المسند. وكلاً من المسند والمسند إليه له أهميته في عملية الإسناد؛ ولهذا سمّاهما النحاة (النواة).

لكن مفهوم الإسناد عند الغربيين لم يكن واضحاً بل كان مضطرباً مختلفاً باختلاف مناهج التحليل؛ فكان "المتعلقات" داخلة في عملية الإسناد عندهم، فالمسند إليه -عندهم- هو الفاعل (Sujet) الذي يشير إلى الشيء الذي نتكلم عنه، على حين أن المسند هو ما يقال عن ذلك الشيء؛ فيشمل الفعل والمفعول به؛ في حين لا يدخل "المفعول" في مفهوم المسند عند النحاة وإثماً هو من المكونات الاختيارية التي لا ترتبط -عن طريق الالتزام- بعملية الإسناد؛ فجملة: "زيدٌ ضرب عمراً" عند الغربيين تتكوّن من:

مسند إليه (زيدٌ) + مسند (ضرب عمراً)

وهذا يعني أنهم في دراساتهم النحوية لم يكونوا قد اكتشفوا مفهوم "المفعول" -أو ما سماه العرب "متعلقات" - إلا مؤخراً فأدرجوه في باب المكمل (Complément) -كما عند العرب-؛ فقسّموه إلى مكمل مباشر (Complément direct) وغير مباشر (Complément indirect)^(١).

وهذا يعني -كذلك- أن المسند إليه (الفاعل)^(٢) هو المحور الأساسي في عملية الإسناد، وهي المقدّمة في التحليل كما رأينا في المثال السابق.

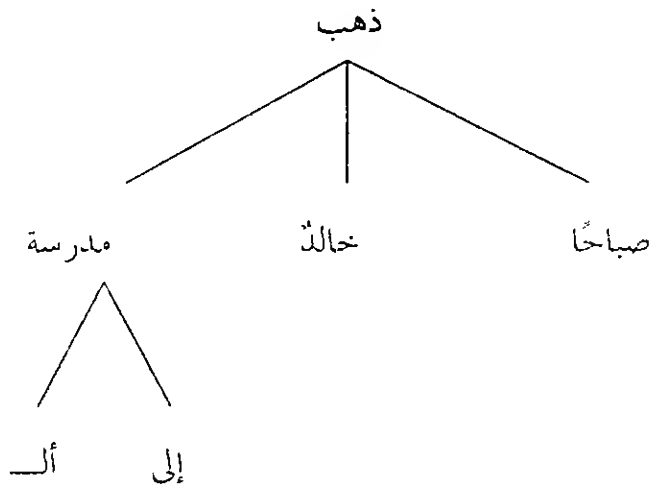
و أمّا "تسيير" (Tesnière) -ومن تبعه- فيرون عكس ذلك؛ فالمسند (الفعل) عندهم هو العنصر الذي ترجع إليه كلّ العلاقات، فالفعل (المسند) عنده هو "المحدّد" (Déterminé) على حين أن كلاً من المسند إليه والمتعلقات هو المحدّد (Déterminât)؛ وذلك لأن المسند هو الذي

(١) وهو الذي لم يُفرّق فيه بين المفعول والإسناد بفاصل؛ مثال ذلك في العربية: "محمد يأكل الطعام" وغير المباشر هو الذي فصل فيه بين المفعول والإسناد بفاصل؛ نحو: "محمد يأكل في كل يوم الطعام"، فقد فصل هنا بين المفعول (الطعام) وبين الإسناد (المسند "يأكل" والمسند إليه "محمد") بفاصل وهو: (في كل يوم). ينظر:

Dictionnaire de la linguistique (G. Mounin) p 75، واللسانيات العامة (مصطفى حرّكات): ٨٦-٨٧.

(٢) ويشمل المبتدأ في العربية؛ لأن الغربيين يعتبرون المبتدأ فاعلاً (Sujet).

يحمل معلومات معروفة، والمسند إليه هو ما يحمل معلومات جديدة غير معروفة لدى السامع؛ فإذا قلنا: قام زيد، فالمخاطب كان يعرف -قبل الخطاب- أنه حصل "قيام" ولكن لا يعرف ممن وقع، وعندما ذكر "زيد": حصلت معلومة جديدة، فـ"قام" إذاً هو النواة المركزية للجملة؛ ومن هنا حدّد لكلّ جملةٍ مخططاً سماه (stemma)؛ حيث يربط خطّ بين العنصر والعنصر التابع له؛ فمثلاً^(١) جملة (صباحاً ذهب خالد إلى المدرسة):



فـ"ذهب" هو المحور الذي تنطلق منه كلّ الأسهم، ونظرية "تنيير" هذه مستقاة من مذهب "أرسطو" الذي يقدّم المحمول (المسند) على الموضوع (المسند إليه)^(٢).

لكن "أندري مارتينييه" حاول الجمع بين الموقفين السابقين بنظرية أشبه بما ذهب إليه نحاة العربية، فالمسند (الفعل) بالنسبة له هو العنصر المتميّز من النص الذي تتجه إليه كلّ العلاقات، ولكن مع ذلك يعترف بأهمية المسند إليه (الفاعل)، وهذا الموقف دفعه إلى نظرية جديدة؛ وهي نظرية "الامتداد" (Expansion)؛ وهي كلّ عنصر يمكن زيادته على النص أو حذفه منه دون أن تتغير الوظائف والعلاقات المتبادلة بين باقي عناصر الجملة؛ كالتوابع والمفعولات، وأمّا المسند والمسند إليه فلا يمكن حذفهما إلّا وتأثر باقي العناصر؛ فهما بذلك

(١) ينظر: Dictionnaire de la linguistique (G. Mounin) p 305، واللسانيات العامة (مصطفى حرّكات): ٨٦-٨٧،

ومبادئ اللسانيات (أحمد قنّور): ٢٤٢، ٢٤٨.

(٢) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث (د. عبد الراجحي) ١٠١.

"النواة" في الجملة^(١)؛ كما نشاهد في المثال السابق؛ فـ (ذهب) و(خالد) عنصران أساسان لا يمكن حذف أحدهما إلا بتأثر باقي العناصر (صباحًا إلى المدرسة) لكن قد يحذف غيرهما دون أن تتأثر العلاقات بين العناصر الباقية فقد يصح: (خالد ذهب إلى المدرسة) يحذف (صباحًا)، ويصح أيضًا: (صباحًا ذهب خالد) يحذف (إلى المدرسة) دون أن يتأثر النص.

وهكذا نلاحظ أن علم اللغة الحديث -بعد اضطراب في مفهوم الإسناد وأهمية المسند والمسند إليه- يرجع إلى ما قاله نحاة العربية في أن قيمة الإسناد تكمن في المسند والمسند إليه، وأن غيرهما من "المتعلقات" هي التي يمكن حذفها دون أن يتأثر الشكل الأساسي للجملة؛ وهذا ما أطلق عليه "أندري مارتينييه" بمفهوم الامتداد.

ونلاحظ كذلك أن مفهوم الإسناد المكوّن من المسند والمسند إليه -بغض النظر عن الخلاف في مفهومه وأهميته- هو مما تتكون منه الجملة عند القدماء والمعاصرين.

ثالثًا: أقسام الجملة

تبيّن لي أن الجملة في النحو العربي -باعتبار عناصر الإسناد- تنقسم إلى قسمين:

- جملة اسمية: وهي التي صدرها اسم (مسند إليه).

- جملة فعلية: وهي التي صدرها فعل^(٢).

وقد أشار "فندريس" -وهو من أعلام علم اللغة الوصفي- إلى صحة هذا التقسيم وصفيًا، بل أشار إلى كليته؛ إذ جعله جاريًا على اللغات كلّها^(٣).

وعلى هذا التقسيم قام كثير من مناهج تحليل النحو في علم اللغة الحديث؛ فقد رأينا في منهج التحليل إلى المكونات المباشرة أن التقسيم الثنائي للمكونات المباشرة يقوم على جعل

(١) ينظر: 131-128 p (A. Martinet) *Éléments de linguistique générale* و p (G. Mounin) *Dictionnaire de la linguistique*

132، واللسانيات العامة (مصطفى حرركات): ٨٨

(٢) تنظر أقسام الجملة عند النحاة في: ص ٤٣٣-٤٣٨ من هذا البحث.

(٣) تنظر أقسام الجملة في علم اللغة الحديث في ص: ٤٤٢-٤٤٣ من هذا البحث.

الجملة شقين: مركب فعلي ومركب اسمي؛ فالتقسيم هنا قائم على ملاحظة عناصر الإسناد: (الفعل والاسم)، وكذلك في المنهج الوظيفي^(١)، والمنهج التحويلي^(٢).

لكن يجدر بنا أن نشير -هنا- إلى أن مفهوم كلّ قسم من هذه الأقسام قد يختلف باختلاف المفاهيم العامّة؛ وقد ظهر لي أن التقسيم في منهج "المكونات المباشرة" تقسيم شكلي بحث لا يقوم على أيّ أساس دلالي، فلا يمكن أن نتهدي إلى قاعدة عامّة تجعلنا نضبط المركب الاسمي أو الفعلي، وهذا ما يجعل تقسيم النحاة قويّاً؛ لأنه قائم على أساس شكلي (بنوي) معنوي (دلالي) معاً:

أمّا الأساس الشكلي فهو مراعاة النحاة صدر الكلام؛ فما كان صدره فعلاً سمي "جملة فعلية"، وما كان صدره اسماً سمي "جملة اسمية".

ج ف ← فعل (مسند) + فاعل (مسند إليه).

وأمّا الأساس المعنوي (الدلالي) فهو أن الجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار في حين أن الجملة الفعلية وضعت للإخبار عن الحدث في الماضي أو الحال مع الدلالة على تجدد سابق أو حاضر^(٣).

فعلى هذين الأساسين فرّق النحاة بين "قام زيد" و"زيد قام"؛ فالأولى فعلية؛ لأنها مصدرّة بفعل ودالة على تجدد سابق أو حاضر، وأمّا الثانية فهي اسمية؛ لأنها مصدرّة باسم دالة على الدوام واستمرار حال التكلم؛ فزيد قائم إلى الآن.

وأمّا علم اللغة الحديث فإنه لم يراعِ هذين الأساسين؛ وذلك راجع إلى أن المادة اللغوية التي اعتمد عليها غالبها -إن لم نقل كلها- مستقاة من اللغات الأوروبية التي لا تتمتع -غالباً- بحرية في تبديل أماكن المفردات؛ فلا تتغير فيها مواقع المسند والمسند إليه؛ فالمسند إليه (الفاعل) في النحو الغربي يقع دائماً في الصدر، على حين يقع المسند (الفعل) في

(١) ينظر: ص ٤٥٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٤٦٠ من هذا البحث.

(٣) ينظر: الكليات (الكفوي): ٣٤١٠.

العجز، خلافاً للوظيفيين القائلين بعكس ذلك^(١)، لكن المهم أنه في كلتا الحالتين يكون لكل من المسند والمسند إليه مواقع محفوظة الرتب على خلاف العربية التي تعتمد على الإعراب وحرية رتب المعاني النحوية.

وعدم تنبه بعض الباحثين العرب المعاصرين إلى الخلاف بين طبيعة العربية واللغات الغربية، وإلى الأساسين اللذين قام عليهما التقسيم العربي للجملة جعلهم ينكرون على النحاة تفريقهم بين "قام زيد" و"زيد قائم"، فكان يجب عليهم - وإن لم يوافقوهم في الرأي^(٢) - أن يفهموا على الأقل - لماذا فرّق النحاة بينهما. ومن الذين لم يدركوا الفرق بين هذين التركيبين الدكتور السيّد رزق الطويل^(٣) والدكتور عفيف دمشقية^(٤)، وعلى رأسهم ساطع الحصري، فقد أنكر مفهوم الجملة الفعلية والاسمية عند النحاة قائلاً: « من المعلوم أن الجملة تنقسم إلى قسمين: فعلية واسمية. ولكننا عندما ننظر إلى الأمور نظرة منطقية، يجب أن نفهم من تعبير "جملة فعلية" الجملة التي تحتوي على فعل، وبتعبير آخر: الجملة التي تعلمنا ما حدث وما يحدث، كما يجب أن نفهم من تعبير "جملة اسمية" التي لا تحتوي على فعل، وبتعبير آخر: الجملة التي نخبرنا عن أوصاف اسم من الأسماء أو حالته. غير أن قواعد اللغة العربية لا تلتزم بهذه التعريفات والمفاهيم المنطقية، بل تخالفها كلية؛ فإنها تعتبر الجملة (فعلية) عندما تبتدئ بفعل، و(اسمية) عندما تبتدئ باسم، ومعنى ذلك أنها تصنف الجمل حسب أنواع الكلمات. ونظراً لهذه الرسمية فإن عبارة "قام الولد" يجب أن تعتبر جملة فعلية، في حين أن عبارة "الولد قام" يجب أن تعتبر جملة اسمية، مع أن كليهما تتألفان من نفس الكلمتين، وتؤديان نفس المعنى... » وفي النهاية يقول: « وأما استمرار المؤلفين المعاصرين على التزام هذه الخطة

(١) يُنظر: مدارس اللسانيات (جفري سامسون) ١٠٧.

(٢) لأن الكوفيين يخالفون البصريين في هذا، فـ(زيد) عندهم في: "زيد قام" فاعل مقدّم.

(٣) وذلك في كتابه الخلاف بين النحويين: ٦٣٣.

(٤) وذلك في كتابه المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: ٢١٧-٢١٨.

العجبية فلم أجد سبيلاً إلى تعليله إلا بتأثير "الألفَة المُخَدَّرَة" ونزعة التفادي من الخروج على التعاريف والتصانيف القديمة»^(١).

فهو يستغرب من الباحثين المعاصرين اتّباعهم النحاة، لكن الغريب في الأمر أنه ومن تبعه قد حصروا ملاحظتهم على الجانب الشكلي ولم يحاولوا -رغم كونهم من العرب- إدراك الفرق بين هذين التركيبين دلاليًا، في حين تمكن بعض المستشرقين -الذين بحثوا في العربية -بكلّ إنصاف ونزاهة- من فهم دقائق تفريق النحاة بين الجملتين؛ يقول المستشرق "غراند" في كتابه (القواعد العربية في عرض تاريخي): «إنّ علماء قواعد العرب يعرفون الفرق الأساسي بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية على الشكل الآتي: الجملة الاسمية هي الجملة التي تبدأ باسم، والجملة الفعلية: هي الجملة التي تبدأ بفعل... إن هذا التعريف، وإن كان شكلياً يقوم على ترتيب تسلسل أجزاء الجملة، يتطابق تمامًا مع المميزات الداخلية لكلّ نموذج من نموذجي الجملة العربية»^(٢).

ومنهم كذلك المستشرق "برافمان" الذي تمكن من استنباط فرق دقيق بين الجملتين؛ وذلك عند حديثه عن طبيعة "الجملة الفعلية" عند نحاة العرب في كتابه (دراسات في النحو العام)؛ فأكد فيه أن المسند والمسند إليه (و المفعول به في حال كون الفعل متعديًا) يؤلفان وحدة متحدة، بعكس الحال في الجملة الاسمية؛ حيث يتميّز المسند إليه والمسند كوحدين مستقلّين عن بعضهما، وفي نهاية الأمر صرّح بأن هذا المعنى فقط هو الذي يمكن من خلاله فهم النظرية العربية^(٣).

ونخلص من هذا كله إلى القول بأن النحو العربي لا يزال قويًا يتسم بالحيوية رغم كلّ محاولات القضاء عليه تحت ستار التيسير أو التطوير؛ وهذه الحيوية والقوة اللتان تتمتع بهما الدراسات اللغوية العربية نابعتان عن قوة أصول الاستدلال اللغوي الذي استنبط منه العرب

(١) آراء وأحاديث في اللغة والأدب (ساطع الحصري): ١٠٧-١٠٨، نقلا عن الموجز في شرح دلائل الإعجاز (د.

جعفر دك الباب) ١١-١٢.

(٢) الموجز شرح دلائل الإعجاز (د. جعفر دك الباب): ٢٠.

(٣) المصدر السابق: ٢١.

قواعدهم، وكذلك السليقة اللغوية التي استخدمها النحاة في وضع بعض المعايير التي تبعد المادة اللغوية من التشوه أو التأثير بعوامل خارجية، وهذه السليقة مكنتهم من استيعاب جميع قواعد التركيب في لغتهم، وإن أفرطوا -أحياناً- في التشدد بحثاً عن نقاء اللغة، إلا أن ذلك لا يُقلّل من شأنهم، ولا يغيض من قيمة نتائجهم اللغوي؛ بدليل أنه لم يوجد إلى الآن من استطاع أن يضيف إلى هذه القواعد إضافة صحيحة سليمة رغم مضي أكثر من عشرة قرون على هذا النتاج؛ وربما وجد من يدعو إلى الحذف منه، لكن لم نجد من يدعو إلى الزيادة عليه. لكن قوة النتاج اللغوي والنحوي عند العرب لا تظهر إلا في رجال أقوياء قادرين على دراسة متأنية متعمقة لاستنباط قواعد ومناهج لغوية عامة يفيد منها الدارسون في العصر الحديث؛ وهذا ما ظهر في عمل اللغوي المعاصر "تشومسكي" فرغم ما عليه من مآخذ إلا أنه تمكن من فهم قواعد النحو التقليدية (سواء عند اليونان أو عند العرب) مع قدرته العالية على عرض هذه القواعد وحسن استخدام الأساليب المعاصرة.

وقد ظهر من خلال تحليل المنهج التحويلي شدة تأثير هذا الرجل بالنحو العربي؛ سواء في القواعد التحويلية أو طريقة العرض والتحليل؛ وإن لم يصرح بذلك في مؤلفاته إلا أن ثمة أدلة دامغة تثبت أن "تشومسكي" كان على اطلاع واسع على التراث العربي؛ فقد صرح في إحدى زيارته في الجزائر بصلته بالتراث العربي قائلاً: «قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، وما زلت أذكر دراستي للأجرومية منذ عدة سنوات خلت، أظن أكثر من ثلاثين عاماً، وقد كنت أدرس مع الأستاذ فرانز روزنتال، وكنت -وقتئذ- طالباً في المرحلة الجامعية، وكنت مهتماً بالتراث النحوي العربي والعبري»^(١)؛ وهذا ما سيتضح إن شاء الله فيما يلي:

رابعاً: أوجه الشبهة بين النحو العربي والنحو التحويلي:

١- قضية الأصالة؛ في التراث النحوي العربي حديث واسع عن قضية الأصالة؛ فقد مرّ بنا تقرير النحاة أن الاسم أصل للفعل والحرف، والمذكر أصل للمؤنث، والمفرد أصل

(١) نظرية تشومسكي اللغوية ص ١١-١٣ حوليات الجامعة الإسلامية بالبحر العدد الثالث عام ١٤١٨، ١٩٩٧

للجمع^(١)، ومن مفاهيم الأصالة عندهم أن التكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، وأن أصل "قال" و"باع" هو "قَوْل" و"بَيْع"^(٢). وقد بحث السيوطي قضية الأصالة في بعض أبواب النحو^(٣).

والغريب أن الوصفين من العرب وغيرهم -قبل إقرار المنهج التحويلي لنظرية الأصالة- كانوا يسخرون من نحاة العرب ويزعمون أن هذا بحث ميتافيزيقي^(٤)، وأنه من العبث أن نقول "قال" أصله "قول" بل قال على وزن "قال" أصل مستقل بنفسه^(٥).

لكن عندما أقرّ النحو التحويلي قضية الأصالة في المواضع التي أقرها النحاة^(٦) وقفوا حيارى لم يجدوا سبيلا إلى الردّ خوفاً من أن يُتَّهموا بالتخلف، فانبروا يرددون ما يقوله "تشومسكي" من نظريات -كالبغاء- دون أن يتمكنوا -إلا القليل منهم- على تطبيق هذه النظرية على النماذج العربية.

٢- قضية العامل، وقد سبق أن بيّنا موقف كل من نحاة العربية والوصفين والتحويليين^(٧).

٣- "البنية العميقة" و"البنية السطحية" وتعدان العنصر الأساس الذي انطلقت منه نظريات "تشومسكي" الحديثة، وقد تمكن بعض الباحثين المعاصرين من إثبات أساس هذه

(١) ينظر: فصل "الجنس" ص ٣٢٥، والعدد ص ٣٥٩ من هذا البحث.

(٢) وهذه المباحث موجودة في أماكنها في كتب النحو والصرف.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر (السيوطي) ١/٥٠-٥١، ٧٩-٩٢.

(٤) البحث الميتافيزيقي: هو البحث عما وراء الطبيعة، أي البحث عن الغيبات، أو عن الأمور التي لا تجدي.

(٥) لكن النحو التحويلي أثبت صحة ما ذهب إليه نحاة العربية؛ وذلك بناءً على نظرية "البنية العميقة"؛ لأن قولنا: "قال محمد قولاً سديداً" و"هل قال محمد قولاً سديداً" و"لم يقل محمد قولاً سديداً" فهذه الجمل وما شاكلها بنية سطحية لبنية عميقة: هي "قولُ محمد سديدٌ" وهذه الجملة في علم اللغة التحويلي هي الأصل؛ لأنها جملة إخبارية بسيطة، ومن هذا المنطلق يكون "قول" أصل لـ "قال"؛ لأنهما مشتقان من "قول" كما رأينا في البنية العميقة.

(٦) فإن النحو التحويلي يقرّ بناءً على بحثهم للالفاظ "ذات العلامة" أن الحاضر أصل والماضي فرع وأن المفرد أصل والجمع فرع؛ لأن ما يحمل العلامة أصل لما لا يحملها. ينظر: النحو العربي والدرس الحديث (د. عبد الراجحي)

١٤٤.

(٧) ينظر: ص ٣٩٧-٤٢٧ من هذا البحث.

النظرية في العربية^(١)؛ مما يوحى بسابق ذكرها في العربية؛ حيث ثبت في التراث العربي أن الجرجاني فرّق بين البنية الظاهرة للجملة والبنية العميقة ووضّح القواعد التحويلية التي تربط بينهما؛ وذلك حين تطرّق إلى شرح الاستعارة والتشبيه كما في المثالين الآتيين:

أ- ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾... الآية^(٢) فهذه الجملة بنية ظاهرة وتقابلها بنية عميقة هي: (اشتعل شيب الرأس). وقاعد التحويل هنا (إعادة الترتيب)^(٣) كما بيّنه عبد القاهر قائلًا: «سلك بالكلام طريق ما يُسند الفعل فيه إلى الشيء، وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يُسند إليه، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبًا بعده»^(٤).

ب- (كأن زيدًا أسد) فهذه بنية ظاهرة لبنية عميقة هي: (زيد كالأسد) حولت بواسطة قاعدتين "الزيادة" و"إعادة الترتيب"^(٥)؛ وذلك بتقديم الكاف إلى صدر الكلام وتركيبها مع (إن) وما يتبع ذلك من تغيير في الوصف النحوي والحالة الإعرابية^(٦).

٤- نظرية التوليد: إن مما يؤكد تأثر تشومسكي بالدرس اللغوي العربي حديثه عن نظرية التوليد اللغوي؛ فقد وجدنا هذه النظرية عند العرب بلفظه ومعناه، وكان العلامة السيوطي أوّل من تحدث عنها في كتابه الأشباه والنظائر؛ حيث قال: "فائدة من مولدات شيخنا العلامة الكافيجي أيده الله تعالى؛ قال...، أمّا بعد فإن في مثل (زيد قام أبحاثًا)"^(٧)، وكان من تلك الأبحاث ما يؤكد تطرق العرب - وإن كان بشكل مجمل - إلى الحديث عن البنية السطحية والبنية العميقة في درسه اللغوي؛ فقال -متحدثًا عن توليد جملة

(١) وهو الدكتور جعفر دك الباب حينما حاول تقييم نظرية الجرجاني اللغوية وموقعها من علم اللغة الحديث، في كتاب سماه: "الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني".

(٢) مرم: ٤.

(٣) ينظر: ص ٤٦١ من هذا البحث.

(٤) دلائل الإعجاز (الجرجاني): ١٠٠، ١٠١.

(٥) فقال في النهاية: "وإذا كان هذا كذلك فانظر هل كانت هذه الزيادة وهذا الفرق إلا بما تُؤخّر في نظم اللفظ وترتيبه حيث قدم الكاف إلى صدر الكلام وركبت مع أن. المصدر السابق: ٢٥٨.

(٦) وقد رأينا تشومسكي في علم اللغة يؤكد أن إعادة الترتيب يقتضي إسقاط المركب الاسمي، والإسقاط هنا واقع في تغيير حالة إعراب المركب الاسمي "زيد" من الرفع إلى النصب.

(١) الأشباه والنظائر: ٣٢٧/٤.

(زيد قام)-: «إنَّ العقل يتصرف في ذلك لقدرته عليه، فلذلك كان الخارجي بسيطاً، وجاز أن يكون الذهني مركباً»^(١). وهذا الأمر نفسه نجد عند تشومسكي بأسلوب مفصّل.

٥- قواعد التحويل، فقد ظهر لي -آنفاً وعند الحديث عن قواعد التحويل عند "تشومسكي"- ذلك الشبه القوي بين هذه القواعد وما تطرق إليه النحاة وخاصة عبد القاهر الجرجاني من تقدم وتأخير وحذف وذكر وتعويض للمسند والمسند إليه؛ وهذه أمور واضحة جداً في النحو العربي، استطاع عبد القاهر أن يقننها في كتابه المشهور "دلائل الإعجاز"^(٢).

وهذا يعني أنه قد ظهر قبل "تشومسكي" رجالٌ من اللغويين -أمثال العلامة عبد القاهر الجرجاني، ومن قبله العلامة سيوييه، والعلامة ابن جني- خدموا الدراسات اللغوية خدمةً منقطعة النظر، وإني لمتيقنٌ تمام اليقين أنه لو وقف أعلام علم اللغة الحديث في الغرب على أفكار هؤلاء الجهابذة لغيروا كثيراً من نظرياتهم، ولبدؤوا دراساتهم من حيث وقف هؤلاء لا من حيث بدءوا. لكن مع الأسف يتجاهلهم العربُ المحدثون بل لا يعترفون لهم فضلاً إلا في مواقف يسيرة نادرة، فيا حبذا لو وقفوا على جهودهم قليلاً وعلى الأجرومية كما فعل "تشومسكي" لتوصلوا إلى نتائج مرضية ولأصبحت عندهم نظريات لغوية معاصرة مستقاة من العربية الصافية بدلا من الجري وراء كل من هبَّ ودبَّ في الغرب.

(١) الأشباه والنظائر: ٣٢٧/٤

(٢) انظر علي سبيل المثال لا الحصر الصفحات الآتية: ١٠٦-١٧١.

الغائمة:

الحمد لله الذي بنعمته تمّ الصالحات

من المعهود في الرسائل العلمية أن يتطرق الباحث في نهايتها إلى ذكر أهم النتائج التي توصل إليها في رسالته. لكني -نظرًا لطبيعة موضوعي الذي كان قائمًا على أساس الموازنة بين القدماء والمعاصرين- تطرقت عند نهاية كل فصل إلى ذكر النتائج المستقاة من الموازنة، فحسي أن أخلص -هنا- أهم تلك النتائج؛ وهي كالآتي:

- في الباب الأول توصلت إلى النتائج الآتية:

١- أن القرآن الكريم حجة بالإجماع، يستدلّ به في بناء قواعد اللغة والنحو وكذلك قراءاته الموافقة للعربية المشتركة (النموذجية) ولو بوجه من الوجوه، وكذلك لو خالفتها، فهي حجة خاضعة لمعايير الاحتجاج في أصول النحو العربي؛ التي تعني أنها لا تردّ أبدًا وإنما يحتجّ بها في مثل تراكيبيها، ولا يقاس عليها قياسًا مطردًا، لكن -رغم ذلك كله- القول بحجّة القراءات -كلّها- لا ينافي حرية الاختيار بينها؛ ومن هنا جاز للغوي أن يختار بين القراءات، ويعتمد على الذي يتفق وغرضه في وضع القواعد دون أن يتطرق إلى طعن في أيتها أو ردّها.

٢- أن القول بالترادف بين الغريب والحوشي غير دقيق في إطلاقه؛ إذ لا بد من التفريق بينهما في الحكم؛ لأننا نجد في القرآن ألفاظًا غريبة، غاب معناها عن الصحابة (رضوان الله عليهم)؛ فلدخولها إلى الأعراب، ودواوين الشعراء.

والمعلوم أن الحوشي غير فصيح، والقول بالترادف بينهما ربّما يؤدي إلى القول بوجود ألفاظ غير فصيحة في القرآن الكريم؛ وهذا خلاف الإجماع، والواقع.

٣- أن ضبط زوايا اللغة المسموعة في العربية، وتقسيم السماع من حيث الصحة والضعف إلى أقسام متعددة متنوعة تُوحى بقوة منهج اللغويين الأوائل في البحث عن نقاء اللغة، وصحتها، وسلامتها من شوائب العُجمة؛ كما أنه يدلّ دلالة واضحة على أن اللغويين الأوائل لم يتساهلوا في جمع المادة اللغوية من مظانها الأصيلة، بل تحروا الموقف، ووضعوا الشروط اللازمة؛ للتثبت من أصالة تلك النصوص اللغوية المسموعة،

قبل الأخذ بها في مجال الدرس اللغوي، كما يدل - كذلك - على أن أصول النحو العربي متأثرة بعلوم الحديث في جوانب عدة؛ مما أضفى على قواعد النحو، وأصولها الثقة الكاملة على أن هذه القواعد استنبطت فعلاً من كلام الفصحاء العرب؛ فلا تُتهم بأن فيها قواعد أخذت من غير لغتها.

٤- أن النحاة لم يربطوا بين صفاء اللغة والعرق أو الجنس العربي، كما زعم بعض المعاصرين، وإنما ربطوا بينه وبين صفاء البيئة الجغرافية عن ظواهر التأثير والتطور.

٥- أن النحاة لم يقتصروا على المسموع فحسب في البحث عن الظواهر اللغوية، بل استعانوا كذلك بالقياس (الجانب العقلي) في استقراء تلك الجوانب؛ مما أضفى على قواعدهم الأصالة اللغوية، وروح الاستقراء التام.

٦- أن مراحل القياس التي مر بها الدرس النحوي تدلّ دلالة واضحة على تدرج المنهج النحوي من الوصفية المجردة إلى الجمع بين الوصفية (الاستقراء) وعنصر العقل، الذي يرفضه الوصفيون في الدرس اللغوي؛ ومن هنا يمكنني أن أصف المنهج النحوي بأنه "منهج وصفي معياري" معتمد على الاستقراء وعنصر العقل. وهذا هو المنهج الذي تدعو إليه مدرسة النحو التحويلي بزعامة تشومسكي، لكن تختلف عما هو عند نحاة العربية من جهة أن نحاة العربية أعطوا الجانب الأكبر للسمع، وعليه يبنون الجانب العقلي، على حين نجد التحويليين يبالغون في جانب العقل (الحدس) ويهملون جانب الاستقراء والوصف، وقد تبين لي سلامة منهج النحويين؛ من جهة أن الغلو والإسراف في المنطق والتعليل مرفوض في الدرس اللغوي، كما أن إهمال الجانب العقلي الذي يصدر منه عملية الكلام والقصور على مجرد الوصف لا يجدي.

٧- أن القياس والتعليل وغيرهما من علوم البرهان يعدّان من أساسيات العلوم الإنسانية التي تعتمد على الاستقراء، كما أن لهما دوراً بارزاً في تقرير وتثبيت النظريات اللغوية القائمة على مجرد الاستقراء.

٨- أن ثمة تبايناً بين الدراسات اللغوية القديمة والمعاصرة، وقد ظهر أن هذا التباين نتيجة طبيعية تبعاً للظروف التي قامت عليها دراسة كل من القدامى والمعاصرين،

والبيئة اللغوية التي نشأ فيها كل من أصحاب العصرين، والغرض الذي من أجله يسعى كلا الفريقين؛ ولهذا يجب أن يكون نقد أصول النحو العربي ومناهجه بمنظار خاص. وهذا ما غمض فهمه على بعض المعاصرين من أنصار المنهج الوصفي، فطعنوا في منهج النحاة وأصولهم؛ لكونهما مخالفين لكثير من نتائج الدراسات اللغوية الغربية.

٩- أن الكثير من تلك النظريات التي بنى عليها الوصفيون نقوداتهم قائمة على أساس التفريق بين اللغة والكلام الذي أسسه "دي سوسير"، والذي كان مبنياً على نظرية "العقل الجمعي"، والمعلوم أن مؤسس هذه النظرية قد اقتنع في النهاية -بعد مناقشة حادة بينه وبين معاصريه- بفساد هذه النظرية التي تعدّ الأصل الأول لنظرية التفريق بين اللغة والكلام.

١٠- أن المنهج الوصفي لا يصلح أن يكون معياراً أو نموذجاً لنقد الدرس اللغوي والنحوي عند العرب؛ وذلك لضيق مجاله، وضآلة المعرفة النحوية عند الوصفين نتيجة نظريتهم التي تقول لا مجال للنحو في الوصف اللغوي.

١١- أن المنهج الوصفي يعجز عن تفسير "علمية المنهج اللغوي"، كما أنه عاجز عن تطبيق "استقلالية المنهج اللغوي".

- وأما الباب الثاني الذي قصدت منه دراسة الأقسام النحوية بين القدم والحديث فقد توصلت فيه إلى النتائج الآتية:

١- أن أسس التقسيمات النحوية يجب أن تتصف بالمرونة؛ إذ هي "منهجية" بالدرجة الأولى، ولهذا يجب أن يُوجّه الدرس والنقد إليها من جانبين:

الجانب الأول: نقد المعطيات اللغوية التي اعتمد عليها في استقراء أجزاء الكلمة وحصر أنواعها.

الجانب الثاني: البحث عن مدى إمكانية هذه الأسس من استقراء جوانب الكلام، وحصر أجزائها واستيعابها بحيث لا تفلت منها أية ظاهرة من ظواهر اللغة إلا ما ندّ.

٢- أن النحاة لم يهتموا -رغم أن تقسيماتهم منهجية- القضايا النفسية التي لها أثر بارز في عملية الإنتاج اللغوي، ولها دور بارز في توجيه الدرس اللغوي؛ وبالتالي ظهرت عنايتهم بالموروث الفكري عند العرب قبل الإسلام من خلال إبقائهم المعاني اللغوية كما كانت قبل الإسلام؛ محافظة على نقاء اللغة وصفائها.

٣- أن الأساس التمييز اللغوي في فصيلة الجنس ثلاثة:

أ- الأساس الطبيعي البيولوجي؛ وهو ما يُلاحظ في الجنس الحقيقي، وهو الأصل
ب- الأساس المعنوي المجازي؛ وهو القائم على الشبه المعنوي بالجنس الطبيعي؛ وهذا النوع لا يوجد في غالب اللغات الغربية إن لم نقل فيها كلها.

ج- الأساس اللفظي؛ وهو القائم على الشبه اللفظي والمطابقة الشكلية؛ وهذا النوع هو الغالب في اللغات الهندية الأوروبية، وهو أضعف الأسس؛ لأنه يتعذر معرفته عند خفاء المطابقة؛ ولأنه إذا تعارض مع الأساسين الأولين قَدِّمًا عليه؛ كما نشاهد في العربية؛ في نحو طلحة.

٤- أن منهج النحاة وصفي استنباطي بالدرجة الأولى ثم معياري عقلي؛ لأنهم كانوا يعتمدون في دراساتهم النحوية -أولاً- على الاستقراء، ومن ثمَّ يلجئون إلى المنهج الاستنباطي للوصول إلى المعايير العامة للظاهرة اللغوية. وهذا يظهر جلياً في أعمال النحاة عندما يتطرقون إلى تعريف الظاهرة اللغوية، وتفريعها، وذكر شروطها، والأحكام المترتبة عليها.

٥- أن نظرية "العامل" ليست أصلاً نحويًا ولا ظاهرة لغوية عند النحاة، وإنما هي محاولة منهم لتفسير ظاهرة الإعراب، وتقريب قواعدها إلى الأفهام.

- وأخيراً توصلت من خلال الربط بين البابين إلى النتيجة الآتية:

١- وجود علاقة وطيدة بين أصول النحو والأقسام النحوية التي تطرق إليها النحاة، فكانت هذه الأقسام محاولة لاستقراء القواعد والأحكام المستنبطة من الأصول؛ فهي مبنية عليها، ومصبوغة بصبغتها؛ فإذا كانت الأصول سليمة كانت الأقسام المبنية عليها سليمة، ونقد الأصول يعني نقد الأقسام؛ ولهذا مال بعض المعاصرين إلى القول بتأثر

أصول النحو العربي بالمنطق الأرسطي؛ لما رأوه من مشابهة بين بعض الأقسام النحوية في النحو اليوناني والعربي.

٢- أن النحو العربي لا يزال قويًا يتسم بالحيوية رغم كلِّ محاولات القضاء عليه، وهذه الحيوية والقوة اللتان تتمتع بهما الدراسات اللغوية العربية نابتان عن قوة أصول الاستدلال اللغوي التي استنبط منها العرب قواعدهم، وكذلك السليقة اللغوية التي استخدمها النحاة في وضع بعض المعايير التي تبعد المادة اللغوية من التشوه أو التأثير بالعوامل خارجية، وهذه السليقة مكنتهم من استيعاب جميع قواعد التركيب في لغتهم، وإن أفرطوا -أحياناً- في التشدد بحثاً عن نقاء اللغة، إلا أن ذلك لا يُقلِّل من شأنهم، ولا يفض من قيمة نتائجهم اللغوي؛ ولعلَّ أقوى دليل على هذه الحيوية رجوع علم اللغة المعاصر واعتماده على بعض أصول النحو التقليدي، في معالجة القضايا اللغوية، كما شاهدنا في إقرار مدرسة تشومسكي بنظرية الأصالة، ونظرية العامل، ونظرية الحدس اللغوي (السليقة اللغوية) ونحوها.

الفهارس الفنية

- ١- فهرس الآيات.
- ٢- فهرس الأحاديث.
- ٣- فهرس الأقوال والأمثال
- ٤- فهرس الأشعار.
- ٥- فهرس المصطلحات
- ٦- فهرس الأعلام
- ٧- فهرس المصادر والمراجع
- ٨- فهرس الموضوعات

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	السورة والآية	الصفحة
	(١) الفاتحة:	
١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (قراءة)	٢١٥
	(٢) البقرة:	
٢	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٣٢
٧	﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	٢٣
١٠	﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ (قراءة)	٤٠٠
١٠٤	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	٣٢٧
٢٥٤	﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَتَّبِعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾	٤٣٨
٢٥٧	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾	٢١٤
٢٨١	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	٤٣٨
٢٨٨	﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	٣٩٠
	(٣) آل عمران	
٩	﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٤٣٨
٣٦	﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ	
	أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾	٣٢١
١٥٩	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾	٢٧٢
	(٤) - النساء	
١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ	
	مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾	٣٢١، ٣٢٦، ٣٢٧
٤٣	﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾	٤٣٦

رقم الآية	السورة والآية	الصفحة
٤٤-٤٦	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكُتُبِ يَشْتَرُونَ الضَّلَلَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ۖ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ۖ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ۖ﴾	٤٣٥
١١٧	﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا﴾	٣٢٥
(٥) المائدة		
٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	٣٦٣
٥٢	﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْيِحُوا عَلَى مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ تَادِمِينَ﴾	٨٧
(٦) الأنعام		
١٣٧	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (قراءة)	٣٠
١٤٣	﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلَذَّكَّرَيْنِ حَرَّمَ أُمُّ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ﴾	٣٢١
(٧) الأعراف		
٥٦	﴿إِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٣٥٢
١٨٦	﴿مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾	٤٣٨
(٩) التوبة		
٦	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	٤١٤
٤٠	﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾	٢٥٦
١١٤	﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾	٣٢
(١٠) يونس		
٢٢	﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِهِنَّ﴾	٣٦٨

رقم الآية	السورة والآية	الصفحة
	(١٥) الحجر	
٩	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٤
٢٢	﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَافِحَ﴾	٨٢
	(١٦) النحل	
٢١	﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّتُسْفِكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾	٣٨٩
١٠٣	﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾	١٤٣
	(١٧) الإسراء	
١٠٠	﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾	٤١٤
	(١٩) مريم	
٤	﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾	٤٧٩
٣٣	﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾	٤٣٧
	(٢٠) طه	
٦٣	﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (قراءة)	٣٧١
	(٢٢) الحج	
٢	﴿يَوْمَ تَرَوْهَا تَدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا﴾	٣٣٢
	(٢٥) الفرقان	
٣٢	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾	٤٢٩
	(٢٦) الشعراء	
١٣٤-١٣٢	﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾	٤٣٨
١٩٥	﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾	١٠٥، ٩٦

رقم الآية	السورة والآية	الصفحة
	(٢٨) القصص	
٣٤	﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾	٧٨
	(٣٠) الروم	
٣٦	﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (قراءة)	٤٣٨
٣٧	﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾	٨٢
	(٣٣) الأحزاب	
١	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾	٢٦٩
	(٣٤) سبأ	
٣٧	﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفِ عَامُونَ﴾	٣٩٠
	(٣٦) يس	
٣ - ١	﴿يس ﴿ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	٤٣٦
٤١	﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾	٣٦٨
	(٤١) فصلت	
٤٣	﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾	٤٣٨
	(٤٢) الشورى	
٥٠ - ٤٩	﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ...﴾	٣٢١
	(٤٣) الزخرف	
٣	﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	٩٦
	(٥٠) ق	
٣٧	﴿أَوَ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾	٢٣

رقم الآية	السورة والآية	الصفحة
٤٥	(٥٣) النجم ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾	٣٢١
٣٧	(٥٦) الواقعة ﴿عُرْبًا أَثْرَابًا﴾	٤٠٢
١١-١٠	(٦١) الصف ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدْلَكُم عَلَى تَجَرَّةٍ تُنَجِّيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾	٤٣٥
٤	(٦٦) التحريم ﴿إِنْ تُتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	٣٦٣
١٢	﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾	٢١٦
٦	(٧٤) المدثر ﴿وَلَا تَعْمَنْ تُسَكِّثُ﴾	٤٣٦
١٧	(٧٥) القيامة ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْءَانُهُ﴾	٢٦
٤	(٧٦) الإنسان ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾ (قراءة)	٢١٥
١٧	(٨٣) المطففين ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾	٤٣٦
٢	(٩٣) الضحى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبِّكَ وَمَا قَلَى﴾ (قراءة)	٨٧
٢	(١٠٣) العصر ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾	٤٣٢

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الأحاديث
٢٠٣	«إذا علّه ففيه القود»
٣٩٦	«أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه»
٣٩٦	«أعربوا القرآن وإته سيأتي أقوام يتقنونه وليسوا بخياركم»
٣٩٩	«الثيب تعرب عن نفسها»
٤٢	«الظلم ظلمات يوم القيامة»
٤٢	«حمي الوطيس»
٣٧	«خذها بما معك من القرآن»
٣٧	«زوّجكها بما معك من القرآن»
٢١١	«غير النبي (صلى الله عليه وسلم بني مغوية بيني رشدان»
٣٦١	«مثل المنافق كالشاة الياصرة بين الغنمين»
٣٧	«ملكها بما معك من القرآن»

٣- فهرس الأقوال والأمثال

الصفحة	القول، أو المثل
١٠٠	"أَتَعَلَّمُنِي بِضَبِّ أَنَا حَرَشْتُهُ"
٤٢١	"إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ"
٣٥١	"لا مشاحة في الاصطلاح"
٥٢	"المعاصرة حجاب"

٤- فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	القافية	صدر البيت
٤٠١	(مُعْرَبُ)	وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمِ آيَةً
٨٥	(رَاكِبِ)	أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَاطْرَادٍ لِلذَّاهِبِ
١٥٥	(مُخَيَّطَاتُهُ)	فَهُنَّ بِالْأَيْدِي مُقَيَّسَاتُهُ
٤٣٧	(جَنُوحُ)	لَزِمْنَا لَدُنْ سَالِمَتُونَا وَفَقَكُكُمْ
٧٥	(الفَصِيحُ)	فَلَمْ يَخْشَوْا مَصَالَتَهُ عَلَيْهِم
٤٣٧	(عُهُودًا)	خَلِيلِي رِفْقًا رَيْثَ أَقْضَى لُبَانَةٍ
٧٣	(سَادُوا)	لَا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لَا سِرَاءَ لَهُمْ
٧٣	(عَادُوا)	فِينَا مَعَاشِرُ لَمْ يَنْتُوا لِقَوْمِهِمْ
٧٤	(هَنْدِ)	وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوَسَرٍ بَعْدَنَا
١٦٤	(يَتَّبَعُ)	إِنَّمَا التَّخَوُّ قَيْلُسُ يَتَّبَعُ
١٦٥	لكميدُ	يُلْزِمُونِي فِي حَبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي
٨٣	(تَصَدَّعُوا)	فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوَهْنَ وَزَوْجَتِي
٢٤	(سَمَاعِي)	أَلَا يَا أُمَّ فَارَعَ لَا تَلُومِي
٤٣٧	(عُزْلًا)	الْكِنْيَا إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً
١٦٢	(الْجَلَلِ)	مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ
٢٠٣	(الْعَلَلِ)	عَاقِبًا لِلَاءَ فَلَمْ تُعْطِنَهُمَا
٤٢٣	(فَمَا ظَلَمُ)	بَابُهُ أَتَدَى عَلَيَّ فِي الْكَرَمِ
٣٩٠/٣٦٦	(دَمًا)	لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَى
٧٢	(الْمَحَارِمِ)	وَنَحْبُوكَ الْوَاشُونَ أَنْ لَنْ أُحْجَبَكُمْ
٣٦٣	(تَسْلًا)	وَلَنَا إِيْلَانُ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ

٢٦٩	للسلمينا	لَتَقُمْ أَنتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ
٢١٠	ملني	والاسم منه معرب ومبني
٨٢	(ثاويًا)	أَذُو زَوْجَةٍ بِاللِّصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ

٥ - فهرس المصطلحات

- الإبدال، ٧٩، ٢٧٦
- الإجماع، ١٥، ١٦، ٣١، ٣٦، ٧٧، ٩٠، ١٦٤، ٢٥٧، ٢٩١،
٤٨١، ٣٥٦
- الأداة، ١٩٦، ٢٨١، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١١،
٣٤٢، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٦٥
- الاستصحاب، ١٥، ١٦
- الاستعمال، ٥٢، ٥٧، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩،
٩٠، ١١٨، ١٤١، ١٤٩، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٩١، ١٩٣،
٢٧٤، ٢٨٢، ٣٨٩، ٣٩٢
- الاستقراء، ٣٥، ٥٦، ١٠٦، ١٢٢، ١٢٥، ١٤٠، ١٤١، ١٧٢،
١٨٧، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٤،
٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٩، ٣٤٩، ٣٧١، ٤٨٢، ٤٨٤
- الاسم، ١٦، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤،
١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٦،
٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩،
٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨،
٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧،
٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨،
٣٠٩، ٣١١، ٣١٣، ٣١٧، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٩،
٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨٢،
٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٢٠، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٥٨، ٤٦٥، ٤٧٧
- الاشتقاق، ٥٤، ٣٨٣
- الأشكال الحرة، ٢٩٢
- الأشكال المقيدة، ٢٩٣

- أصول الحديث، ٣٥
- أصول الفقه، ١٢، ١٥، ٦٦، ٩٢، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤
- أصول النحو، ٥، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ٢٤، ٢٧، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٨، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٨٥، ٩٠، ٩٦
- ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١٠٧، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٦١، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ٢٢٦
- ٢٢٧، ٢٦٠، ٤٢٥، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥
- الإعراب، ٥، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥٧، ٤٧٥
- ٤٨١، ٤٨٤
- الأقسام النحوية، ٥، ٦، ١٧، ٤٨٣، ٤٨٤
- الألسنية، ١١٨، ٣٨٠
- التَّاجِمَات، ٤٥٣
- التُّفُونَات، ٤٥٣
- الومورفات، ٤٥٣
- الإمالة، ٢١٥
- الانتحال، ٧٠
- الأنثروبولوجيا، ١٩، ١٢٨.
- البرامترات، ١٤١
- البنية السطحية، ٤٦٠، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٨
- البنية العميقة، ٤٢٦، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٨
- التاجمات، ٤٥٣
- التجميم، ٤٥١
- التحليل اللغوي، ٤٢٦
- التحليل النحوي، ٤٥٣، ٤٥٦

- التحويل، ٢٣٢، ٤٦٠، ٤٦٧، ٤٧٩
- التعاقب، ٢٧٦
- التعليل المنطقي، ٢٢٦
- التقابل الاستبدالي، ٢٧٣
- التقطيع الفيزيائي، ٢٩٥
- التقطيع المزدوج، ٢٩٥
- التفصل المزدوج، ٢٩٥، ٢٩٦
- التوليدي، ٢٣٢، ٤٤٢، ٤٧٩
- الجمع، ١٦، ٢٦، ٩٨، ١٠٥، ١٠٨، ١٤١، ١٤٥، ١٦٦، ١٩٤،
٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٩٨،
٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٢،
٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠،
٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣،
٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣،
٤٢٩، ٤٥٦، ٤٧٢، ٤٨٢
- الجملة، ٩٧، ١٣٣، ١٧٤، ٢١٦، ٢٤١، ٢٧٧، ٢٨٠، ٣١٤،
٣٦١، ٣٨٤، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤١، ٤٤٦،
٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٦٥،
٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٨
- الجملة الاسمية البحتة، ٢٨٧، ٤٤٣
- الجنس، ٧، ٤٤، ١٢٩، ١٤٥، ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٦٨، ٣٠٣، ٣٠٥،
٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢،
٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥،
٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨١،
٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٨٤

- الحرف، ٧٤، ١١٤، ١٦٤، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٦، ٢١٠، ٢١٥،
٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٨١، ٣٠٨،
٣٣٣، ٣٦١، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤١٨، ٤٣٥
- حروف الزلاقة، ٩٥
- الحوشي، ٩٠، ٤٨١
- الخالفة، ٢٥٧، ٢٥٨، ٣٠١، ٣٠٥، ٣١٤
- الدال، ١٢٤، ٢١٥، ٢٥٢، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨،
٣٢٧، ٣٧٣، ٣٨٧، ٣٩٢، ٤٢٥
- الدلالة، ٥٤، ٦٦، ٨٩، ٩١، ١٨٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٧، ٢٧١،
٣٢٦، ٣٣١، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٧،
٤١٣، ٤٤٠، ٤٦٧، ٤٧٤
- دوال النسبة، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٩
- الرديء، ٨٣
- السليقة، ٦١، ١٤١، ١٤٥، ١٩٧، ٤٧٧، ٤٨٤، ٤٨٥
- السماع، ٥، ٦، ١٥، ١٦، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٥٢، ٥٥،
٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٨٠،
٨٦، ٨٧، ٩٨، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٦، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥،
١٣٠، ١٣٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٤،
١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧،
١٩٨، ٢١٤، ٢٤٥، ٣١٨، ٣٢٨، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٠،
٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧٩، ٣٩٣، ٤٥٨، ٤٨١.
- سيكولوجيا، ٢٨٩، ٣١٧
- الشاذ، ٨٥، ٨٦، ٩١، ١٣١، ١٤٦، ١٤٨، ١٦٤، ١٨٦
- الشاردة، ٩٠

▪ الشعر، ١٣، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥،
٥٩، ٦٠، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٩١، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٧،
١٢٠، ١٢٧، ٢٠٢، ٢٥١، ٣٠٨، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٨

▪ الضعيف، ٦٣، ٨١

▪ الضمير، ١٣٣، ١٥٩، ١٧١، ١٩٢، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٦٠،
٢٦٧، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٠،
٣١١، ٣٣٠، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٨٩، ٤٦٣

▪ الظرف، ٢٥٣، ٣٠٥، ٣٠٦

▪ العامل، ٧، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٥، ١٦٣، ١٧٧، ١٨١، ١٩١، ٢٠١،
٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٢،
٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥،
٤٢٦، ٤٢٧، ٤٤٩، ٤٧٨، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٦٠

▪ العججة، ١٤٢

▪ العدد، ٧، ٣٢، ٨٣، ٩٩، ١١٢، ١٣٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٦٤،
١٨١، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٥،
٢٤٥، ٢٥٣، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٣٠، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٤،
٣٦٩، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١،
٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٦٦، ٤٧٧

▪ العقلية، ١٦٢، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١١، ٢٢٠،
٢٢١، ٢٤٢، ٢٨١، ٣١٤، ٤٢٦

▪ العلاقات النحوية، ٤٤٨، ٤٦٠

▪ العلاقة الأفقية، ٤٤٨، ٤٤٩

▪ العلاقة البراديجمائية، ٤٤٩

▪ العلاقة الرأسية، ٤٤٩

▪ العلاقة الستجتمائية، ٤٤٨

▪ العلة، ٦، ١١، ١٢، ٥٠، ٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٧،
 ١٦٨، ١٦٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠،
 ٢١٢، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥،
 ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٤١١

▪ العلل الفلسفية، ٢٣٤

▪ العلل النحوية، ٢٢٢، ٢٣٥

▪ علم الاجتماع، ١١٦، ١٣٥، ١٣٦، ٢٢٨، ٢٤٤

▪ علم الجدل، ١٢

▪ علم اللغة، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٤٤، ٤٦، ٥٤، ٨٤، ١٠٩،
 ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١،
 ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٥، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٢،
 ١٥٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٥، ١٩٨، ٢٢٣، ٢٣٠،
 ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦،
 ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٨، ٣٣١، ٣٣٩،
 ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٤،
 ٣٩٦، ٤١٠، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٦٠، ٤٦٦، ٤٦٩

٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٥

▪ علم النفس، ١١٦، ٢٤٤، ٢٨٩

▪ العلوم الإنسانية، ٢٤٤، ٤٨٢

▪ العلوم الطبيعية، ١٨، ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤

▪ العنونة، ٨٤، ١٤٢

▪ الغايات، ٢٠٩

▪ الغريب، ٦٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٩، ٤٧٦، ٤٨١

▪ الفحفة، ٨٤، ١٤٢

▪ الفصاحة، ٢٤، ٢٧، ٤٨، ٥٦، ٥٧، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩

٨٠، ٨١، ٩٢، ١٠٣، ١٢٨، ١٤٤، ١٤٩، ٢١٩، ٢٤٣، ٣٢٢

٤١٢

▪ الفعل، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٩٦، ٢١٢

٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧

٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠

٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨

٢٨٩، ٢٩٢، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١١

٣١٣، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٦١، ٣٧٠، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٩

٤٠٠، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٥٨

٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٧٩

▪ فُونَات، ٤٥٣

▪ الفونولوجي، ١٢١، ٤٥٣، ٧٤، ١٠١، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٣

١١٤، ١١٥، ١٣٩، ٢٨٤

▪ القياس، ٦، ١١، ١٦، ١٧، ٢٤، ٢٨، ٤٦، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٦٨

٧٦، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩١، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥

١٠٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٨

١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠

١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩

١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨

١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧

١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧

١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠

٢٣٧، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٥٩، ٣٣٨، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٦٧، ٤١١

٤٨٢

▪ الكتابة، ١٨، ١٩، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧،
 ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦،
 ١٣٧، ١٤١، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٧٤، ١٨٨، ٢٢٣،
 ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٧٥،
 ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠،
 ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٦٢، ٣٧٤، ٤١٠، ٤٢٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٢،
 ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨،
 ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٧، ٤٧٧.

▪ الكسكة، ٤٨، ١٤٢

▪ الكشكة، ٨٤، ١٤٢

▪ الكلمة، ٦، ٦١، ٧٦، ٨٠، ٩٠، ٩١، ٩٥، ١١٢، ١١٣، ١٧٥،
 ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٢،
 ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٦٨،
 ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١،
 ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢،
 ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤،
 ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧،
 ٣١٨، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٩٨، ٤٠٤،
 ٤٠٥، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٩،
 ٤٥٢، ٤٦٨، ٤٨٣

▪ الكلام، ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٦، ٤٧، ٥٤،
 ٦١، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩١،
 ٩٣، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٥،
 ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٦،
 ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٨

٢١٥ ، ٢١٤ ، ١٩٦ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٧٩ ، ١٧٧ ، ١٦٥ ، ١٦٣
 ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢١٧
 ٢٧٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥١
 ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٢٩٦ ، ٢٨٥ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧
 ٣٤٠ ، ٣١٨ ، ٣١٦ ، ٣١٤ ، ٣١٣ ، ٣١٢ ، ٣١١ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨
 ٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٠ ، ٣٥١ ، ٣٤٩ ، ٣٤١
 ٤١٥ ، ٤١٤ ، ٤١٣ ، ٤٠٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣ ، ٣٨٠
 ٤٣٠ ، ٤٢٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢١ ، ٤٢٠ ، ٤١٩ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٦
 ٤٥٣ ، ٤٤٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٢ ، ٤٣١
 ٤٨٣ ، ٤٨٢ ، ٤٧٩ ، ٤٧٤ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨ ، ٤٥٨

▪ الكلوسيماتيكية، ٢٤١

▪ اللسانيات، ١٨ ، ١٩ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦
 ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥
 ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٤ ، ١٨٨
 ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥٠
 ٢٧٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩
 ٣٠٠ ، ٣٤٠ ، ٣٤٦ ، ٣٦٢ ، ٣٧٤ ، ٤١٠ ، ٤٢٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠
 ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧
 ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥
 ٤٧٧

▪ اللغة الفاعلة، ٣١٥

▪ اللغة المنطقية، ٢٨٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥

▪ اللغويات، ٩ ، ١٨

▪ المونث، ٨٤ ، ٢١٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨
 ٣٣١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦

٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤

٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤١٦

▪ المهمل، ١٩١، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٤٥

▪ المتروك، ٨٣

▪ المتواتر، ٦٤، ٦٥، ١٦٥، ٢٢٠

▪ المثني، ٢٨٢، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٣

٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٤

▪ المُحايد، ٣٢٢

▪ المحمول، ١٦٦، ٢٥١، ٤٧٢

▪ المدرسة النبوية، ١١٠، ١١٧، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٩، ١٥٤، ١٧٤

٢٤١، ٢٤٢، ٢٧٨، ٢٩٥، ٣١٤، ٣١٥، ٤٢٧، ٤٥١

▪ المدرسة التوزيعية، ٢٤١، ٤٤١

▪ المدرسة الوظيفية، ٢٤١، ١٢١، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٧٨، ٢٩٥، ٢٩٩

٣٠٠، ٣٠٢، ٣١٥، ٣١٨، ٤٢٦، ٤٤١

▪ المدلول، ١٢٤، ١٥٥، ١٥٦، ٢٨٦، ٢٩٧، ٣٢٠، ٣٥٢، ٣٩٢

٤٤١

▪ المذكر، ٨٤، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦

٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠

٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٠

٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨٤

٤٢١

▪ المستعمل، ٨٩، ٩٢، ٢٥٤

▪ المسند، ٢٨٧، ٣٦٩، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٧٠

٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠

- المسند إليه، ٢٨٧، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٧٠، ٤٧١
- ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠
- المطرد، ١٦، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩٨، ١٠٤، ١٠٦، ١٣٥
- ١٤٧، ١٥٨، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٦
- المُعَرَّب، ٩٤
- المفرد، ٦٧، ٧٦، ٧٩، ٩٣، ١٦٦، ١٧٦، ٢٥٥، ٢٩٨، ٣٠٨
- ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤
- ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٩
- ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٢١، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧٨
- المكونات المباشرة، ٢٧٨، ٤٤٣، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٧٣، ٤٧٤
- المنكر، ٨٢
- المنهج النبوي، ١٣٤، ١٤٩، ١٨٧، ٢٤١، ٢٧٨، ٣١٠، ٣١٤
- ٣٣٢
- المنهج التحويلي، ١٣٤، ١٤١، ٤٢٦، ٤٤٢، ٤٥٠، ٤٥٥، ٤٥٨
- ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٢
- المنهج اللغوي، ١٩٤، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣
- ٢٤٤، ٣١٠، ٣٥١، ٣٨٧، ٤٨٣
- المنهج المعياري، ١٠٣، ١٨٥، ٢٢٣، ٣٧٩، ٤٨٢، ٤٨٤
- المنهج الوصفي، ١٠٦، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥
- ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٢، ٢٢٥
- ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٢، ٢٤٩، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤
- ٣١٨، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٩٤، ٤١٠، ٤٦٧
- ٤٧٣، ٤٨٣
- المهمل، ٩٣، ٢٥٤، ٢٧٠
- مورفات، ٤٥٣

- الموروفولوجيا، ٥٤، ٤٥١، ٤٥٤
- المورفيم، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٦
- ٣٠٢، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٢
- الموضوع (عند أرسطو)، ٤، ٥، ٨، ٧٠، ٨٤، ١١٠، ٢٢٦، ٢٤٨
- ٢٥١، ٢٥٥، ٤٧٢
- المولد، ٥٢، ٩٧
- المونيم، ١٧٤، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩
- ٣٠٠، ٣٠٢، ٣١٥، ٣١٦، ٤٢٧، ٣٤٤، ٣٧٤
- النشر، ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٥٥، ١٠٧، ١٢٠، ١٢٧، ٤٦٧
- نظرية المركب، ٢٩٣
- النظم، ٥٤، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ١٠٧، ١٢٩، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٨
- الوحدة الصرفية، ١٨٣، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٩٢، ٣١٣، ٣٤٠
- الوحدة المعجمية، ٢٩٢، ٢٩٦
- الوحشي، ٩٠، ٩١
- الوكم، ٨٤
- الوهم، ٨٤

٦- فهرس الأعلام

الصفحة

الأعلام

٤

إبراهيم السامرائي، ١٩٠، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٦٩، ٢٧٠، ٣٧٥، ٣٨١،
٣٨٨، ٣٩٤، ٣٩٧

إبراهيم أنيس، ٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٣، ٢٢٩، ٣٠٢،
٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٤، ٣٢٢، ٣٤٥، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١، ٤١١، ٤١٧، ٤١٨،
٤٢١

إبراهيم بن هرمة، ٥١، ٥٤، ١٠٢

إبراهيم مصطفى، ٢٠، ٤٠، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢١،
٤٢٢، ٤٢٣

ابن الأثير (أبو السعادات المبارك بن أثير)، ٢٠٣

ابن الأثير (ضياء الدين)، ٢٦، ٢١٩، ٣٢٨

أحمد بن فارس، ٤٨، ٥٩، ٦٨، ٧٤، ٨٣، ٩٢، ٩٦، ١٦٣، ٢٥٦، ٢٦٠،
٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٦٢، ٤٢٩

الأحوص، ١٠٤

الأخطل، ١٠٤

الأخفش، ١٦٠، ٢٦٢، ٢٦٧، ٣٣٥، ٣٥٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٠٠

أريستراخوس (Aristrachos)، ١٥٣

أرسطاليس بن نيقوماخس، ٢٠١

أرسطو، ٤٩، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٨

٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢

٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤٦٩، ٤٧٢

إسحاق الحضرمي، ١١، ٥١، ١٣٠، ١٥٦، ١٩٠، ٢٠٤، ٣٣٥
إسماعيل بن عمارة، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٣٥٠، ٤٥٦، ٤٥٧،
٤٦٠

أبو الأسود، ١٥٥، ٢٣٠، ٢٣٧، ٤٠٧
الأصمعي، ٣٨، ٥١، ٥٢، ٦٤، ٧٤، ٨٢، ٨٣، ٢١٠، ٣٢٤
ابن أبي أصيبعة، ٤٩، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٣٨
الأطهوي، ٢٠٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٦٧
الأعرابي، ٩٢، ١٠١، ١٩٣
الأعشى، ٥٠
الأعلم، ٤٠٣
أفلاطون، ٢٠١، ٢٥١، ٣٠٨، ٣٠٩
امرئ القيس، ٥٠، ١٠٠

ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد)، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٤،
٢٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٧، ٨٣، ١٠٧، ١٤٠، ١٦٣،
١٦٨، ١٦٩، ٢٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٦٠،
٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٢٣
الأنباري (محمد بن القاسم)، ١٧١

أندري مارتييه، ١٧٤، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٧٦، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣،
٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣١٥، ٣٤١، ٣٤٣، ٤٤١،
٤٧٢

أنطوان ميه، ٢٧٤، ٢٧٩، ٣٧٥، ٤٤٢
أنطون شبيتالر، ٣٩٧

أنيس فريجة، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٤٣

أولمان، ٢٧٤

ابن إياز، ٢٥٩، ٤٠٣

ب

- بانيني، ٢٤٥
 برجستراسر، ٣٥٧، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٢،
 ٣٩٥، ٣٩٧، ٤١٢
 بُرْجَمَان (Burgmann)، ٣٣٩
 بریمر، ١١٥
 بشار بن برد، ٥٣
 البغدادی، ٥١، ٥٢
 بلومفیلد، ١٣٨، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٩٢، ٤٤١،
 ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨
 بنفینیسٹ، ١٤٩
 بهاء الدين بن النحاس، ١٤٩، ٢٦٦
 أبو بواس، ١٩، ١١١، ١١٩، ١٢٩
 بُوب، ٢٢٤
 بوٹاغورس، ٢٠١
 بول کروس، ٢٣٨
 بیرناد بلوتس، ١٣٤
 بیکون، ٢٢٧

ت

- تُرْبِسْکُوِي، ١٣٤
 ترزي (فواد حنا)، ٢٣٧، ٢٣٠، ٢٦٠
 ابن التُسْتَرِي، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٨

تشومسكي، ١٣٣، ١٤١، ١٥٠، ١٨٨، ١٩٥، ٢٣٢، ٢٤٢، ٢٤٤، ٤٢٦،
٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٧، ٤٧٨،
٤٨٠.

تمام حسان، ٢٠، ٣٣، ١٠٢، ١١١، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧، ١٤٢، ١٤٤،
١٦٧، ١٦٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦،
٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٤٩، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧،
٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٤٣، ٤١٠، ٤١١، ٤٢١
أبو تمام، ٥٣

ث

ثعلب (أحمد بن يحيى)، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٩٢، ٢٠٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٤٣١

ج

الجاربردي، ٧٦
جاكوبسون، ١٤٩
جبريلي، ٢٣٨
الجرجاني (عبد القاهر)، ٧٩، ٨٠، ٢٥٥، ٢٢٦، ٤٦٠، ٤٧٠، ٤٧٩، ٤٨٠،
الجرجاني (الشريف علي بن محمد)، ٤٨، ٨٦، ١٤٦، ٢٦٤، ٢٧٩
الجرمي، ٣٧٣
جرير، ٥١، ٩٦
ابن الجزري، ٢٩، ٢٠٣
أبو جعفر بن النحاس، ٤٠٨
أبو جعفر بن صابر، ٢٥٨
جفري سامسون، ١٣٦، ١٣٨، ١٥٠

ابن جني، ١٢، ١٥، ١٦، ٣٣، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٨٢، ٨٣،
 ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٦، ١٣١، ١٤٧، ١٤٨،
 ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠، ١٧١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٧، ٢٠٨،
 ٢١١، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٨،
 ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٦١،
 ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٣٠،
 ٤٣١، ٤٨٠

جورج فنلريس، ١٢٨، ١٢٩، ١٨٣، ١٨٥، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠،
 ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٤، ٣١٧،
 ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٧٦، ٣٩١، ٤٧٣

جورج موني، ١٧٣، ٤٤٠

جولدستهير، ٣٢، ٣٣

جون ليونز، ٢٤٢

ح

أبو حاتم، ٨٢، ٩٦، ١٤٠، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٩٨

ابن الحاجب، ٢٦٢، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٢٥

حاجي خليفة، ٤٠٨

الحجاج، ٤٠٧

ابن حزم، ١٦٥

حسان بن ثابت، ٥٠، ٣٦٦

الحسن البصري، ٥١

الحسن بن عبد الله الأصبهاني، ٢٠٨

الحلي، ٢٣٦، ٤٠٨

حماد الراوية، ٣٢

حمزة الزيات، ٣٢

حنين بن إسحاق، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٣٠

أبو حيّان، ٣٦، ٤٠٣

الحيدرة اليمني، ١٠٧، ٢٥٩

خ

خالد الأزهرى، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٦٩، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٦١، ٣٦٥،

٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٤٠٣، ٤٣٧

ابن خالويه، ٢٧، ٧٧، ٤٠٨، ٤٣١

خديجة الحديثي، ٤٠، ٤٢

ابن خروف، ٤٠، ٣٦٧، ٣٩٣، ٤٠٢

ابن الحشّاب، ٢٦٤

الخليل بن أحمد، ١١، ٥٧، ٧١، ٨٣، ٨٩، ٩١، ٩٢، ١٠٠، ١٣٩، ١٦٠،

١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٧، ٢٣٠،

٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٧٣، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٦،

٤١٨، ٤٢٤

د

دارون، ٢٢٤، ٢٢٥

ابن دريد، ٧٣، ٩٢، ٣٣٣

دوركهام، ١١٦، ١٣٥، ١٣٦، ٢٢٧، ٢٢٨

دي سوسير، ١٨، ١٩، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١١٨،

١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨،

١٤٥، ١٤٩، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣،

١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩١، ١٩٥، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٧٩، ٢٩٠، ٣١٠، ٣١٢،
٣٩١، ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٦٦، ٤٨٣.
ذو الرمة، ٥١، ٨٢

ر

رؤبة، ٩٤
الرازي، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٩٢، ٣٩٨
رجاء بن حيوة، ٤٣ رشيق، ٤٧
رضي الدين الاستربادي، ٥٣، ٢٥٥، ٢٥٩، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٤١٣،
٤٢٠، ٤٣١، ٤٣٢
ريمون طحان، ٣٨٠

ز

الزجاج، ٥٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٦٤، ٣٣٥، ٤٠٨
الزجاجي، ٥٣، ١٧٠، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٦،
٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢،
٣٢٣، ٣٢٤، ٤٠٥
الزركشي، ٢٨، ٢٩، ٣٠
الزحشري، ٣٠، ٥٣، ٢٥٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٦٣، ٣٦٤،
٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٥
أبو زياد الكلبي، ٩١، ١٠٤
زياد بن أبيه، ٤٠٧
الزيادي، ٣٧٣

سایبر، ۱۲۱، ۱۳۸، ۱۸۷، ۳۰۱، ۴۴۱

ساطع الحصري، ۳۰۲، ۳۱۶، ۳۱۷، ۴۷۵، ۴۷۶

سعید الأفغانی، ۱۳، ۲۷، ۳۶، ۵۲، ۱۲۵

سفاقسی، ۴۰۸

سقراط، ۲۰۱

السکاکي، ۸۰

ابن السکیت، ۳۲۴

ابن سلام، ۷۱، ۱۰۸

سیویه، ۲۷، ۳۰، ۳۱، ۴۹، ۵۰، ۵۳، ۵۶، ۵۸، ۶۹، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۸،

۱۷۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۶، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۳۱، ۲۳۶، ۲۴۰،

۲۴۵، ۲۵۴، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۵، ۲۷۳، ۲۷۸، ۲۹۳، ۲۹۴، ۳۳۴، ۳۳۰، ۳۲۵، ۳۲۳،

۳۳۶، ۳۳۷، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۳، ۳۶۶، ۳۷۳، ۳۷۸، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۸،

۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۹، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۳، ۴۷۰، ۴۸۰

السید رزق الطویل، ۱۲۵، ۱۴۷، ۴۷۵

ابن سیده، ۸۵، ۳۲۴

السیراfi، ۱۰۰، ۱۶۳، ۱۹۳، ۲۶۵، ۳۳۲

السیوطي، ۱۱، ۱۳، ۱۵، ۱۶، ۲۵، ۲۶، ۳۱، ۳۳، ۳۷، ۴۰، ۴۲، ۴۹، ۵۶،

۵۸، ۵۹، ۶۲، ۶۳، ۶۵، ۶۶، ۶۹، ۷۰، ۷۷، ۸۱، ۸۳، ۹۰، ۹۴، ۹۹،

۱۰۱، ۱۰۲، ۱۴۳، ۱۴۶، ۱۵۹، ۱۶۳، ۲۰۸، ۲۲۱، ۲۳۶، ۲۴۸، ۲۵۵،

۲۵۶، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۳۲۱، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱،

۳۳۴، ۳۳۵، ۳۶۲، ۳۶۶، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۳، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴،

۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۷۸، ۴۷۹

ش

شادة، ٢٤٥

الشاطبي، ٤٠

الشافعي، ١٤، ٩٦، ١٠٥، ١٤٠

أبو شامة، ٣١

ابن شبرمة، ٥١

شلائخر، ٢٢٤، ٢٤٠

الشلوبين، ٤٠٢

ابن شنبوذ، ٣٣

شوقي ضيف، ٢٠، ٤٠، ١٣٢، ١٤٣، ٣٩٨، ٤٠٧، ٤١٦

شيلغيل، ٢٢٤

ص

صاعد الأندلسي، ٢٣٨، ٢٣٩

ابن الصلاح، ٣٩

ض

ابن الضائع، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤١

ط

طه الراوي، ٤٠

طه حسين، ٧٠، ٢٢٩، ٤١٣

ابن الطيّب الفاسي، ٣، ١٣، ١٤، ١٥، ٣٩، ٤٠

العباس أحمد بن محمد المهلي، ٢٠٨

عباس حسن، ١٢٥، ١٢٨، ١٨٤، ١٨٨، ١٩١، ٤٢٦

عبد الجبار المعتزلي، ٧٩

عبد الصبور شاهين، ٤٠، ١٨٦

عبد العال سالم مكرم، ٣٢، ٤٠

عبد العزيز حليبي، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣١٢، ٣١٥

٣١٦

عبد القادر الفاسي، ١٤١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٤١٠

عبد الله الخثران، ٢٧، ٣١، ٣٢، ٤٨، ٤٩، ١٠٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٩، ١٤٨

عبد الله بن عامر، ٣٠، ٣٣٧

عبد الله بن عباس، ٤٩، ٨٧، ٩٠، ٩٦، ١٠٦، ٣٦٣، ٣٧١

عبد الله بن مسعود، ٣٩٨

عبد الله بن المقفع، ١٩٥، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠

عبد الملك بن جريج، ٤٣

أبو عبيده، ٧٠، ٩٦، ١٤٠

ابن عصفور، ٨٨، ٨٩، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٢

٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤

٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٨، ٣٩٩

عفيف الدمشقية، ٢٢٥، ٤٧٥

ابن عقيل، ٦٩، ٢١٠، ٢١٥، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٢٤، ٣٣٠

٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٤٠٥، ٤٢٣

العكري، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٨

٢٦٩، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤١٥

ابن علان، ١٤، ١٥

عليّ أبو المكارم، ١٤٩

أبو علي الفارسي، ٥٣، ١٦١، ١٦٣، ١٩٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٣٠، ٤٠٢،
٤١٨، ٤٣٤

أبو علي القالي، ٧٠، ٧١، ٧٢

علي بن المديني، ٤٣

عمارة بن عقيل، ٨٢

عمر بن أبي ربيعة، ١٠٤

عمر بن الخطاب، ٣٩٧

أبو عمرو الداني، ٢٨

أبو عمرو بن العلاء، ٣٨، ٥١، ٦٤، ٦٨، ٩٩، ١٠٥، ١٢٦، ١٤٢، ١٩٣،
٢٠٤، ٢١٠، ٢٥٩

عيسى بن عمر، ١٩٠

غ

غالسان، ٣١٧

غرهام بل، ١١٥

ف

الفارابي، ٨١، ٩٩، ١٠٤

فَاشِيك، ٢٧٤

الفراء، ١٢، ٥٣، ٨٤، ١٦٥، ٢١٥، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٣٢٤

٣٣٤، ٣٣٥، ٣٦٨، ٣٧٣، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٥

الفرزدق، ٥١، ١٦٢، ١٠٤

فريزر، ٣٣٩

فَنَكْلِير، ٣٣٩

ق

- القاسم الفارقي، ٢٠٨
 القاسم بن محمد، ٤٣
 القرافي، ٦١
 قطرب، ٢٠٦، ٤٠٥، ٤٢٤
 القيس بن الخطيم، ٨٥
 قيس بن ذريح (مجنون لبنى)، ٦٩

ك

- كارل بروكلمان، ٤١١
 كراتيس (Krates)، ١٥٣
 كرمسكي، ٢٧٤
 الكسائي، ٥٧، ١٠٠، ١٣٩، ١٦١، ١٦٤
 الكميت، ٥١، ١٠٤
 كوهين، ٤١١، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٢٤
 ابن كيسان، ٢٠٨

ل

- لبيسوس، ١١٥
 لبيد، ٥٠، ٢٠٣
 لوتدل، ١١٥
 ليتمان، ٢٤٠

م

- ماريو بارن (Mario Baron)، ٣٣٩

مارئو باي، ١١٢

المازني، ٧٤، ١٠٤، ١٦٠، ٤٢٣

مالك بن أنس، ٤٣

ابن مالك، ٣٦، ٣٩، ٤٢، ١٧١، ٢١٠، ٢٥٥، ٢٦٠، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٩،

٣٦٠، ٣٦١، ٣٧٨، ٤٣٣

المبرد، ٨٢، ١٦٣، ١٧١، ٢٠٦، ٢٦٠، ٢٦٢، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣،

٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٨٦، ٣٩٩، ٤٣٠،

محمد الخضر حسين، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ١٤٢، ١٩٨

محمد بن الحسن، ١٢، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٦، ٣٣٤

محمد بن الحسين، ٢٠٨

محمد بن عبد الله المقفع، ٢٣٩

محمد بن علي العسكري، ٢٠٨

محمد رشاد الحمزاوي، ٤٣، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢

محمد علي النجار، ٢٣٦

محمد عيد، ١٢٠، ١٣٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٦١، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧،

١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٨، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧

محمد بن الوراق، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢١، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٩٩

ابن مضاء، ١٣٢، ١٦٥، ٢٢٠، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٢١

مكي بن أبي طالب، ٤٠٨

مهدي المخزومي، ١١، ١٢، ٤٠، ٤٢، ١٠٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٥٦، ٢٧٠،

٣٠٢، ٣٠٣

ن

ناظر الجيش، ٤٣٣

ابن النحاس، ١٤٩، ٢٦٦، ٤٠٨

ابن النلم، ١٠٤، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٨، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩

نصر بن عاصم، ٤٠٧

أبو نواس، ٥٣

نولدكه، ٤١٢، ٤٢٤

هـ

هارون بن الحائك، ٢٠٨

هاريس، ١٣٤، ٤٤٤، ٤٥٥

أبو هريرة، ٣٩٨

ابن هشام، ٤٠، ٦٩، ١٤٦، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦،

٢٦٧، ٢٦٨، ٣٢٦، ٣٦١، ٣٦٢، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧،

٣٧٨

هشام الضرير، ٢٦٢

أبو هلال العسكري، ٣٥، ٧٨

و

ورائت، ٤١١

ي

يحيى بن سعيد القطان، ٧١

يحيى بن يعمر، ٤٠٧

يسيرسن، ١١٥، ٤٤٠

يعقوب الرُّهاوي، ٢٣٠ :

يعقوب غرم، ١١٧، ٢٢٤، ٢٤٠

يونس بن حبيب، ٤٩، ٦٩، ١٠٨، ١٦٤، ٢٠٤، ٣٦٨

٧- فهرس المصادر والمراجع

١- أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المخطوطات:

٢- شرح كتاب سيوييه، الحسن بن عبد الله السيرافي، مخطوطة مصورة من نسخة دار الكتب المصرية، الجامعة الإسلامية، السعودية.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

٣- شرح شافية ابن الحاجب في التصريف، لركن الدين الحسن بن محمد الاستربادي، تح: د. عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، رسالة علمية انيل الدرجة العلمية "الماجستير" في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية.

ثالثاً: المطبوعات

١- المصادر والمراجع العربية:

٤- أبعاد العربية، د. فالح الشبي، مطابع الناشر العربي، الرياض ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥- ابن قيم الجوزية (جهوده في اللغة)، د. طاهر سليمان حموده، دار الجامعات المصرية، مصر، ط١.

- ٦- أبو علي الفارسي، (حياته ومكانته بين الأئمة التفسير، وآثاره في القراءات القرآنية)، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، السعودية، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٧- الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المطبعة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- ٨- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي محمد الأمدي، تح: عبد الرزاق العفيفي، مؤسسة النور، ط١.
- ٩- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دون ذكر دار النشر، ط٣، القاهرة.
- ١٠- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيراقي، تح: فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، ط١.
- ١١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ابن علي بن حيان)، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م. و تح: مصطفى أحمد النماس، مطبعة النشر الذهبي، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تح: محمد بن علي بن محمد سعيد الشوكاني، تح: أبو المصعب محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٣- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، دار العالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م.
- ١٤- أسرار العربية، عبد الرحمن محمد عبيد الله الأنباري، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٥- أسس علم اللغة، ماريو باي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، لبنان، ط١، ١٩٨٣م.

- ١٦- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،
تح: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٧- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، القاهرة، مصر،
دار المعارف، ١٩٦٣.
- ١٨- الأصمعيات، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، تح: أحمد محمد
شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٤.
- ١٩- الأصول، د. تمام حسان، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، ط ١٤١١هـ -
١٩٩١.
- ٢٠- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية،
١٩٧٣م.
- ٢١- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة
الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط٤، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٢٢- أصول النحو العربي، د. محمد أحمد نخلة، دار العلوم العربية، بيروت،
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٣- أصول تراثية في علم اللغة، د. كرم زكي حسام الدين، مكتبة الأنجلو
المصرية، القاهرة، مصر، ط٥، ١٩٨٥م.
- ٢٤- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، مؤسسة الرسالة
بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٥- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكاتب
العربي، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٦- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٥،
١٩٨٠م.
- ٢٧- أعمال مجمع اللغة بالقاهرة، د. محمد أحمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ٢٨- الإعراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٢٩- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٠- أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ١٣٩٧هـ.
- ٣١- الألسنية (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها، د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط ١٩٧٣م.
- ٣٢- الألسنية العربية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط ١٩٧٢م.
- ٣٣- أمالي الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، مصر، ط ١٣٨٢هـ.
- ٣٤- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.
- ٣٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٣٩٠هـ - ١٩٧٩م.
- ٣٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٦هـ.
- ٣٧- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط ١.

- ٣٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف ابن محمد بن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٩- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٠- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ٤١- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.
- ٤٢- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٤٣- بغية الوعاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٤- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات الأنباري، تح: د. رمضان عبد التواب، دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، ط١٩٧٠م.
- ٤٥- البلغة في تراجم أئمة اللغة والنحو، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، تح: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، السعودية، ط١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٤٦- البُنى النحوية، نوام تشومسكي، تح: د. يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط١ ١٩٨٧م.
- ٤٧- البنيوية في اللسانيات، د. محمد الحناش، دار الرشاد الحديثة، دار البيضاء، المغرب، ط١.
- ٤٨- البيان والتبيين، أبو عثمان عمر بن الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣.

- ٤٩- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد مرتضي الحسيني الزبيدي، تح: عبد العليم الطحاوي، وزارة الإعلام، الكويت، ط ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٥٠- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٧٨م.
- ٥١- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٥٢- تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي)، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٧.
- ٥٣- تاريخ الأدب العربي، كار بروكلمان، تر: د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٤.
- ٥٤- تاريخ الحكماء (مختصر أخبار العلماء بأخبار الحكماء)، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف الففطلي، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، ط ١، ١٩٠٣م.
- ٥٥- تاريخ اللغة والآداب العربية، شارل بلا، تر: رفيق بن وثّاس وصالح حيزم والطيب العشّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٧م.
- ٥٦- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (أبوبكر أحمد بن علي)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ٥٧- التآنيث في اللغة العربية، د. إبراهيم إبراهيم بركات، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٥٨- تحديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٤، ١٩٩٥م.
- ٥٩- تذكرة النحاة أبوحيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي بن حيان)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٦٠- تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجائب، داود الضرير الأنطالكي، مطبعة الحجازي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.

- ٦١- التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي بن حيان)، تح: د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٦٢- التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، دراسات لكبار المستشرقين، تر: د. عبد الرحمن بدوي، دار النهضة، القاهرة، مصر، ط٣، ١٩٦٥م.
- ٦٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- ٦٤- تشومسكي، جون ليونز، تر: د. محمد زياد كبة، النادي الأدبي، الرياض، السعودية، ط١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٦٥- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، دار الفكر، القاهرة، مصر.
- ٦٦- التصوير الفني في القرآن الكريم، سيد قطب، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٠٣هـ.
- ٦٧- التطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٦٨- التطور النحوي للغة العربية، المستشرق برجستراسر، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٦٩- التعاريف على مهمات التعاريف، محمد بن عبد الرؤوف المناوي، تح: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت-دمشق، ط١.
- ٧٠- تعريف الكلمة، جول لاز كزيزس، تعريب: الطيب البكرش، وصالح المجري، دار الجنوب للنشر، تونس، تونس، ط١٩٩٣م.
- ٧١- التعريف بعلم اللغة، دافيد كريستيل، تر: د. حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٧٩م.
- ٧٢- التعريفات، الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- ٧٣- التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا و تونس، ط١، ١٩٨١م.
- ٧٤- التقرير والتحرير على تحري الإمام الكمال بن الهمام في علم الأصول، ابن الأمير الحاج، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط٢.
- ٧٥- توضيح المقاصد بشرح ألفية بن مالك، المرادي (الحسن بن القاسم بن عبد الله) تح: د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر.
- ٧٦- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع فحج تجديده، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٩٣م.
- ٧٧- الجامع الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٨م.
- ٧٨- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الأنصاري القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط٢ ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- ٧٩- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: د. علي توفيق حمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨٠- الجمل في النحو، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفرهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط٥، ١٩٩٥م.
- ٨١- الجملة النحوية (نشأة وتطوراً وإعراباً)، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٩م.
- ٨٢- جمهرة اللغة، أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٤٣٥م. وت: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- ٨٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، القاهرة، مصر.
- ٨٤- الحدود الأنيفة، زكرياء بن محمد بن زكرياء الأنصاري، تح: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

- ٨٥- الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٨٦- الحماسة البصرية، صدر الدين بن أبي الفرج بن الحسين البصري، تح: د. مختار الدين أحمد أم-اي-دي-فل أكسن، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١ ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- ٨٧- الحماسة الشجرية، ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٤٥هـ.
- ٨٨- الحيوان، الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، القاهرة، ط٢.
- ٨٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٩٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- ٩١- الخلاف بين النحويين، د. السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٩٢- الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة، د. غنيم غانم عبد الكريم الينبعاوي، معهد البحوث العملية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٩٣- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، د. محمد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٩٤- دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس، شركة الربيعان، الشرق، الكويت، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٩٥- دراسات في الفقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٢، ١٩٨٩م.

- ١١٨- شرح الحدود النحوية، جمال الدين بن عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: د. صالح بن حسين العائد، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١١٩- شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، السعودية.
- ١٢٠- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، تح: د. هادي نحر، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، ط ١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ١٢١- شرح المفصل، ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد)، دار الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر.
- ١٢٢- شرح أهدي سبيل إلى علمي الخليل (العروض والقافية) لمحمود مصطفى، الشارح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٣م.
- ١٢٣- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد)، تح: د. صاحب أبو جناح، وزارة الشؤون الدينية، العراق، ط ١.
- ١٢٤- شرح ديوان الحماسة، أبو زكرياء يحيى بن علي التبريزي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١.
- ١٢٥- شرح ديوان المفضليات، أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تح: كارلوس يعقوب لابل، مطبعة الياسوعيين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٣٠م.
- ١٢٦- شرح شذور الذهب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٢٧- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٢٨- الشعر، أرسطو طاليس، تر: أبو بشر متى بن يونس القنائي، تح: د. شكري محمد عياد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

- ١٢٩- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين ابن مالك، تح: د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ١٣٠- الصاحي في فقه اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١٩٧٧.
- ١٣١- الصلاح في تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٣٢- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، وط دار السلام، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٣٣- صحيح سنن أبي داود، الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تح: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار الحديث، حمص، سوريا، ط ١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٣٤- صحيح مسلم بشرح النووي، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشري النيسابوري، تح: عصام الصباطي وآخرون، دار أبيس حيان للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٣٥- الصناعتين (الكتابة والشعر)، أبو الهلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم.
- ١٣٦- الصوتيات والفونولوجيا، مصطفى حركات، المكتبة العصرية، ط ١، بيروت، لبنان.
- ١٣٧- ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، ط ٧.
- ١٣٨- طبقات الأمم، صاعد بن أحمد الأندلسي، تح: حياة بوعلوان، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.
- ١٣٩- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٢.

- ١٤٠ - طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط ١.
- ١٤١ - ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، د. إسماعيل أحمد عمايرة، مركز الكتاب العلمي، عمان، الأردن، ط ١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ١٤٢ - ظهر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ١٤٣ - العبارة (النص الكامل لمنطق أرسطو)، أرسطو، تح: د. فريد جبر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٩م.
- ١٤٤ - العربية لغة العلوم والتقنية، د. عبد الصبور شاهين، دار الإصلاح، الدمام، السعودية، ط ١، ١٩٨٣م.
- ١٤٥ - العربية وعلم اللغة النبوي، د. خليل عمايرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط ١.
- ١٤٦ - العربية، يوهان فيك، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٤٧ - علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. صبح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٩٩٢م.
- ١٤٨ - علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٤٩ - علم اللغة، د. علي عبد الواحد الوافي، مكتبة النهضة، الفجالة، مصر، ط ٥، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- ١٥٠ - علم اللغة، د. محمود السعران، دار النهضة العربية، ط ١، بيروت لبنان.
- ١٥١ - العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تح: محمد قرقران، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، سوريا، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٥٢ - العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المنزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الهلال بغداد، العراق.

- ١٥٣- عيون الأنباء في طبقات أطباء، ابن أبي أصيبعة (أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة)، دار الفكر، ط ١، ١٩٥٦ م.
- ١٥٤- الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري، تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ٢.
- ١٥٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، تح: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٥٦- الفروق اللغوية، أبو الهلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٥٣ م.
- ١٥٧- فصول في علم اللغة العامة، فديناند دي سوسير، تر: د. أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ١٥٨- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ٢.
- ١٥٩- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ٤، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٦٠- فقه اللغة العربية وخصائصها، د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط ٢، ١٩٨٦ م.
- ١٦١- فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط ١، ١٩٩٦ م.
- ١٦٢- فقه اللغة، د. علي عبد الواحد الوافي، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر، ط ٨.
- ١٦٣- فن الشعر، أرسطو، ت من الإنجليزية: د. إبراهيم حمادة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١٩٨٩ م.
- ١٦٤- الفهرست، ابن النديم (أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب بن إسحاق)، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- ١٦٥- في إصلاح النحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ١٦٦- في أصول الكلمات، د. محمد بن يعقوب تركستاني، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٦٧- في أصول اللغة والنحو، د. فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت لبنان، ط١ ١٩٦٩م.
- ١٦٨- في أصول النحو، د. سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٦٩- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط٤، ١٩٧٣م.
- ١٧٠- في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، د. مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط١ ١٣٦٠هـ.
- ١٧١- في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عمايره، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٧٢- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تح: أد. محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٧٣- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة العربية، بيروت، لبنان.
- ١٧٤- القراءات أحكامها ومصادرها، د. شعبان محمد إسماعيل، دار الأصفهاني، جدة، السعودية، ط١ ١٤٠٢هـ.
- ١٧٥- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، المطبعة العصرية، الكويت، ط٢، ١٩٧٨م.
- ١٧٦- قضايا لسانية، عبد العزيز حليلي، أنفو برانت، الفاس، المغرب، ط١، ١٩٩٨-١٩٩٩م.

- ١٧٧- القول الحصيف في بعض مسائل التصريف، د. سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ.
- ١٧٨- القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٧٩- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٥٣هـ.
- ١٨٠- القياس في النحو، د. منى إلياس، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٨١- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، دار نهضة مصر.
- ١٨٢- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٨٣- الكتابة الأبجدية في مصر القديمة، د. عبد القادر محمود عبد الله، مطبوعات الجامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٨٤- الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري، تح: د. محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٨٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، مكتبة المثنى، بغداد، العراق.
- ١٨٦- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تح: هادي عطية مطر الهلالي، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٨٧- الكلمة (دراسة لغوية معجمية)، د. حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، ط١، ١٩٨٠م.

- ٢١٢- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم نجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلي، دار شزكين، اسطنبول، تركيا، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢١٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تح: المجلس العلمي بفاس، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. ومطابع الفضالة، المحمدية، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ٢١٤- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تح: طه جابر قياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٢١٥- المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تح: د. عزّة حسن، دار الفكر، مشق، سوريا، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٢١٦- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده، مصطفى السقا، ود: حسين نصّار، ط١٣٧٧م.
- ٢١٧- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تح: محمد خاطر، مكتبة لبنان، لبنان، ط ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٢١٨- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي، تح: د. خليل إبراهيم الفجال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢١٩- مدارس اللسانيات، جفري سامسون، محمد زياد كبة، مطبوعات جامعة الملك سعود، ط ١٤١٧هـ.
- ٢٢٠- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٧.
- ٢٢١- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمد أحمد نخلة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ٢٢٢- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، بالقاهرة.
- ٢٢٣- مدخل إلى علم اللغة، د. محمد حسن عبد العزيز، دار النمر، القاهرة، مصر، ط ١٩٩١م.
- ٢٢٤- مدخل إلى علم اللغة، د. محمد علي الخولي، دار الفلاح، صويلح، الأردن، ط ١، ١٩٩٣م.
- ٢٢٥- مدخل إلى فقه اللغة العربية، د. أحمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٢٦- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو، د. محمد حسيني محمود، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٢٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ٢٢٨- المذكر والمؤنث، أبوبكر بن الأنباري، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، طبعة وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٢٩- المذكر والمؤنث لأبي الحسين أحمد بن فارس، تح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٩٦٩م.
- ٢٣٠- المذكر والمؤنث، أبو زكرياء الفراء، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط ١٩٧٥م.
- ٢٣١- المذكر والمؤنث، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٣٢- المذكر والمؤنث، ابن التستري (سعيد بن إبراهيم) تح: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٣٣- مراتب النحويين، عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ط ٢، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- ٢٥٨ - المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد الله بن عبد السيد بن علي المطرزي، تح: محمود فاحوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريا، ط ١٩٧٩م.
- ٢٥٩ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢٦٠ - المغني في أبواب التوحيد والعدل، أبو الحسن عبد الجبار الاسترابادي، تح: أمين الخولي ود. طه حسين، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة، ط ١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ٢٦١ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زاده (أحمد بن مصطفى)، تح: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر.
- ٢٦٢ - مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، تح: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، العراق، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م.
- ٢٦٣ - مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٦٤ - المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٣م.
- ٢٦٥ - مقالات منتخبة في علوم اللغة، د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار المعراج الولية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٦٦ - مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، د. حامد صالح خلف الربيعي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- ٢٦٧- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، قليب، مصر، ط١.
- ٢٦٨- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ابن الصلاح، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) دار الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٧٤م.
- ٢٦٩- مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، لبنان، ط١١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٧٠- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، ابن جزم الأنديسي (علي بن أحمد بن سعيد)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة، دمشق، ط١٣٧٩م.
- ٢٧١- المتع في التصريف، ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد)، تح: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٧٢- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط٣، ١٩٦٦م. وط٥، ١٩٧٥م.
- ٢٧٣- من تاريخ الأدب العربي، د. طه حسين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٠م.
- ٢٧٤- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- ٢٧٥- مناهج الصرفيين ومذاهبهم (في القرن الثالث والرابع الهجري)، د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق سوريا، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٢٧٦- المنصف شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٢٧٧- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، د. عفيف الدمشقية، معهد الإنماء العربي، ط١، ١٩٨٧م.
- ٢٧٨- الموجز في شرح دلائل الإعجاز، د. جعفر دك الباب.

- ٢٧٩- موسيقى الشعر، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط ٥.
- ٢٨٠- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ط ١، ١٩٨١م.
- ٢٨١- نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو، مصطفى حمزة الأطه وي، تح: إبراهيم سليمان زفيدة، منشورات كلية الدعوة والإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٨٢- النحو العربي (العلّة النحوية نشأتها وتطورها)، د. مازن المبارك، ط ٣، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٢٨٣- النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٨٤- النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٥.
- ٢٨٥- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة.
- ٢٨٦- نحو وعي لغوي، د. مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٨٧- نزهة الألباء، أبو البركات كمال الدين عبد الحمن بن محمد الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر.
- ٢٨٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المنار، ط ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٢٨٩- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي)، تح: علي محمد الصباغ، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان.
- ٢٩٠- نظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي، د. أميرة علي توفيق، مطبعة السعادة، ط ١٤١٠هـ - ١٩٨١م.
- ٢٩١- نظرات في اللغة، د. طه الراوي، المكتبة الأهلية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٦٢م.

- ٢٩٢- النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، د. حكمت العراقي، مطابع فرزدق التجاري، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢٩٣- نظريات في اللغة، أنيس فريجه، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٣م.
- ٢٩٤- نظرية الانتحال في الشعر الجاهلي، د. عبد الحميد المسلوت، دار القلم، القاهرة.
- ٢٩٥- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري)، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط١، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٩٦- همع الموامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم مكرم ج١، والباقي بتحقيق عبد العال وحده، دار البحوث الإسلامية، ط١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.
- ٢٩٧- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: ديع ينغ، فرانز شتاير، بـثـيسبادن، ط٢، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٢٩٨- الوساطة بين المتني وخصومه، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط١.
- ٢٩٩- الوصف المناسب لشرع الحكم، د. أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤١٥م.
- ٣٠٠- وفيان الأعيان وأنباء الزمان، ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر)، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

ثانيا: الدوريات

- ٣٠١- الاستشهاد بالحديث محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة: ٢٠٧/٣
- ٣٠٢- بين اللغة والنحو، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع اللغة العربية بالقاهرة، دورة المؤتمر ١٤، سنة ١٩٤٨م.
- ٣٠٣- تشومسكي، جون ليونز، تر: د. مازن الوعر، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية، لرباط، المغرب العدد (٢١) ١٩٨٨م.
- ٣٠٤- توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها، د. إبراهيم أنيس، مجموع قرارات مجمع اللغة بالقاهرة (في أصول اللغة: ٤٥)
- ٣٠٥- توهم الحرف الأصلي زائداً، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء التاسع.
- ٣٠٦- التوهم وأثره في العربية، محمد علي النجار، مجموع قرارات المجمع اللغة بالقاهرة (في أصول اللغة: ٤٧)
- ٣٠٧- الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية، ط ١٩٥٣.
- ٣٠٨- في أصول اللغة (مجموع قرارات مجمع اللغة بالقاهرة) الدورة (٢٩)-(٣٤)، جمعه: محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- ٣٠٩- في أصول النحو (إبراهيم مصطفى)، مجلة المجمع أصول النحو، ١٤٤/٨.
- ٣١٠- قضايا علم اللغة الراهنة في أمريكا، د. صبري محمد حسن، مجلة كلية الملك عبد العزيز الحربية، العدد (٢٨) عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣١١- القياس اللغوي وتنمية الألفاظ، د. حامد صادق قنبي، مجلة اللسان العربي العدد (٣٧) عام ١٩٩٣م، جامعة الدول العربية، منظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

- ٣١٢- اللغة والكلام والكتابة (د. محمد ياسر حماد) مجلة اللسان العربي العدد ٢٩
- ٣١٣- لغويو العرب المحدثون بين دي سوسير وتشومسكي، د. عبد الحفي عبد الحق عبد الغني، حوليات الجامعة الإسلامية في نيجر، العدد (٣) ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣١٤- محاضرات في علم اللغة العام (كمال بشر)، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة ج ٢٩/ ٢٤٢.
- ٣١٥- مدرسة القياس في اللغة، أحمد أمين مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، الجزء السابع
- ٣١٦- المستشرقون في الميزان، د. عبد العزيز قاري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١) السنة السابعة، رجب ١٣٩٤هـ - أغسطس ١٩٧٤م.
- ٣١٧- منطق أرسطو والنحو العربي، د. إبراهيم بيومي مذكور، مجلة مجمع اللغة بالقاهر، ج ٧، عام ١٩٥٣م.
- ٣١٨- موت الألفاظ، د. عبد الرزاق بن فرج الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (١٠٧) السنة (٢٩) ١٢١٨-١٤١٩هـ.
- ٣١٩- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي) بشرح أبي النصر أحمد بن حاتم الباهلي، تح: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الايمان، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢: المراجع الفرنسية

- 320- Cours de linguistique générale (Ferdinand de Saussure), Grande bibliothèque, Payot, 1995.
- 321- Dictionnaire de la Linguistique (G. Mounin), 2^e édition, Quadrige, Paris, 1995.
- 322- Eléments de linguistique générale (André Martinet), Armand colin, 4^e édition, Masson, Paris, France 1996.
- 323- Histoire de la linguistique, G. Mounin), 2^e édition, Quadrige, Paris, 1996.
- 324- Le nouveau Petit Robert, (Paul Robert) Paris, 1993.
- 325- Cours de la Langue et de Civilisation Française, G. Mauger, Librairie Hachette, Paris.

٧- فهرس الموضوعات التفصيلي

الصفحة	الموضوعات
٤	المقدمة
١١	التمهيد
١١	١- نشأة علم أصول النحو
١٥	٢- تعريف علم أصول النحو وبيان فائدته
١٧	٣- المراد بـ "الأقسام النحوية" في هذا البحث
	٤- المراد بـ "ضوء علم اللغة الحديث"
	الباب الأول: أصول النحو بين النحاة وعلم اللغة الحديث
٢١-٢٤٥	الفصل الأول: السماع
٢٣	المبحث الأول: تعريف السماع
٢٣	المبحث الثاني: مصادر السماع
٢٦	المصدر الأول: القرآن الكريم وقراءاته
٢٦	المصدر الثاني: الحديث النبوي الشريف
٣٥	المصدر الثالث: كلام العرب
٤٦	- الشعر، وأقسامه
٤٨	القسم الأول: الشعر الجاهلي
٥٠	القسم الثاني: شعر المخضرمين
٥٠	القسم الثالث: شعر المتقدمين
٥١	القسم الرابع: شعر المولدين
٥٢	المبحث الثالث: مواقف النحاة من السماع
٥٦	أولاً: مفهومه عند النحاة
٥٦	

الصفحة	تابع الموضوعات
٥٩	ثانيا: حجّة السماع، وثبوته
٥٩	أنواع ثبوته
٦٠	النوع الأول: الرواية المباشرة أو النقل
٦٢	النوع الثاني: رواية المدونات
٦٣	ثالثا: أقسام السماع
٦٣	أولا: باعتبار السند
٦٣	٢- الضعيف
٦٤	٣- المتواتر والآحاد
٦٧	٤- المرسل أو (المنقطع)
٦٧	٥- المفرد
٦٨	٦- المقبول والمردود
٧٠	٧- المصنوع أو (الموضوع)
٧١	ثانيا: باعتبار طرق تحمل روايته وأدائه
٧٢	١- السماع من لفظ الشيخ أو العربي
٧٢	٢- القراءة على الشيخ
٧٤	٣- الوجدادة
٧٥	ثالثا: باعتبار المادة اللغوية المسموعة
٧٥	١- الفصيح
	أ- مفهوم الفصاحة في اللغة والعلاقة بينه وبين
٧٥	مفهومها في الاصطلاح
٧٦	ب- مفهوم الفصاحة في اصطلاح اللغويين
	ج- مفهوم الفصاحة عند علماء البلاغة والنقد،
٧٧	وعلاقة ذلك بمفهوم اللغويين
٨١	٢- الضعيف، والمنكر، والمتروك

الصفحة	تأريخ الموضوعات
٨٣	٣- الرديء المذموم
٨٤	٤- المطرد والشاذ
٨٩	٥- الغريب والنادر
٩٢	٦- المستعمل والمهمل
٩٣	٧- المفرد (المسموع الفردي)
٩٤	٨- المُعَرَّب
٩٨	رابعاً: شروط السماع عند النحاة
٩٩	١- (الحدود المكانية)
١٠٢	٢- (الحدود الزمانية)
١٠٢	٣- الفصاحة
١٠٤	٤- الاطراد والغلبة
١٠٥	خامساً: منهج النحاة في التعامل مع المادة اللغوية المسموعة
١٠٥	١- جمع المادة اللغوية من مظاهرها الأصلية
١٠٥	٢- ترتيب المادة اللغوية من خلال مصادرها
١٠٦	٣- الترجيح عند التعارض
١٠٧	المبحث الرابع: السماع في ضوء علم اللغة الحديث
١٠٩	أولاً: مفهومه، و مادته (مصادره)
١٠٩	المصدر الأول: الكلام
١٠٩	المصدر الثاني: الكتابة
١١٢	أنواع الكتابة
١١٢	١- الكتابة الإيديوغرافية (Idiographique)
١١٣	٢- الكتابة المقطعية
١١٤	٣- الكتابة الألفبائية، أو الأبجدية، أنواعها

الصفحة	تابع الموضوعات
١١٥	أ- الكتابة الفونيمية
١١٥	ب- الكتابة الفونوتيكية
١١٦	ثانياً: موقف (نظريات) علم اللغة الحديث من المادة اللغوية المسموعة
١١٧	١- أن تكون المادة اللغوية ممثلةً للغة في زمن لغوي معين
١١٩	٢- أن تكون المادة اللغوية مسموعة في بيئة لغوية معينة
	٣- أن تكون المادة اللغوية مسموعة من مستوى اجتماعي أو أدبي محدد
١٢٠	
١٢٣	المبحث الخامس: السماع بين القلم والحديث
١٢٣	الجانب الأول: مفهوم السماع بين القلم والحديث
١٢٥	الجانب الثاني: حجية المادة اللغوية المسموعة بين القلم والحديث
١٢٥	النقطة الأولى: نقد التحديد المكاني والزمني
١٢٨	النقطة الثانية: نقد شرط الفصاحة
١٢٩	النقطة الثالثة: نقد شرط الاطراد والغلبة
١٣٣	أولاً: المناقشة الإجمالية
١٣٣	١- ضعف اهتمام الوصفين بالنحو عموماً
١٣٥	٢- النظريات الوصفية قائمة على أسس التفريق بين اللغة والكلام
١٣٨	ثانياً: المناقشة التفصيلية
١٣٨	١- الدفاع عن التحديد الزمني والمكاني
١٣٩	أ- القصور عن استقراء كلام العرب
١٤١	ب- ومنها خلط النحاة بين مستويات الأداء اللغوي
١٤٢	ج- ومنها قصورهم على المستوى الأدبي
١٤٤	د- منها اعتبار المثالية في اللغة المعتمدة
١٤٤	٢- الدفاع عن الفصاحة
١٤٥	٣- الدفاع عن الاطراد والغلبة

الصفحة	تابع الموضوعات
١٩٩-١٥١	الفصل الثاني: القياس
١٥٢	المبحث الأول: مفهوم القياس، والحاجة إليه
١٥٥	المبحث الثاني: القياس عند النحاة
١٥٥	أولا: تعريفه
١٥٧	١- القياس الاستعمالي
١٥٧	٢- القياس النحوي
١٥٧	ثانيا: أركانه
١٥٧	الركن الأول: الأصل (المقيس عليه)
١٥٩	الركن الثاني: الفرع (المقيس)
١٦٠	١- قياس النصوص اللغوية المسموعة عن العرب
١٦١	٢- قياس على الأحكام الناشئة عن الظواهر النحوية
١٦٢	الركن الثالث: العلة
١٦٢	الركن الرابع: الحكم
١٦٢	١- واجب
١٦٢	٢- ممنوع
١٦٢	٣- جائز
١٦٢	٤- قبيح
١٦٢	٥- حسن
١٦٣	ثالثا: حجّة القياس عند النحاة
١٦٦	رابعا: أقسام القياس
١٦٦	أولا: اعتبار الأصالة والفرعية في المقيس والمقيس عليه
١٦٦	١- قياس المساوي
١٦٧	٢- قياس الأولى
١٦٧	٣- قياس الأذون

الصفحة	تأري الموضوعات
١٦٧	ثانيا: اعتبار العلة
١٦٧	١ - قياس العلة
١٦٧	٢ - قياس الشبه
١٦٨	٣ - قياس الطرد
١٧٠	المبحث الثالث: علاقة القياس بالسمع
١٧٣	المبحث الرابع: القياس في ضوء علم اللغة الحديث
١٧٣	أولاً: تعريفه
١٧٣	ثانياً: أركان القياس
١٧٣	ثالثاً: فوائد القياس
١٧٥	رابعاً: القياس عند "دي سوسير"
١٧٥	١ - أهمية القياس عند "دي سوسير"
١٧٦	٢ - الأطراد في القياس
١٧٧	٣ - القياس ليس تحريفاً، وإنما هو قوة مبدعة
١٧٨	٤ - ماهية القياس وحقيقته
١٧٨	- القياس نحوي
١٧٩	- القياس وصفي
١٨١	٥ - القياس بين المحافظة والتجديد والتفسير
١٨٢	أ- استعمال المادة اللغوية القديمة في وحدات جديدة
١٨٢	ب- إبقاء الصيغ القديمة كما هي دون تغيير
١٨٣	المبحث الخامس: القياس بين القديم والحديث
١٨٣	الجانبي الأول: في تعريف القياس ومفهومه
١٨٥	الجانبي الثاني: ربط حقيقة القياس بالكلام لا باللغة
١٨٥	١ - حقيقة القياس
١٨٦	٢ - جواز القياس على الشاذ أو الخطأ

الصفحة	تابع الموضوعات
١٨٧	٣- أركان القياس
١٨٧	٤- إبعاد القياس من مجال الدراسة اللغوية
١٨٧	أ- رفضهم عنصر العقل في الدرس اللغوي
١٨٨	ب- التفريق بين اللغة والكلام
١٨٩	الجانب الثالث: في النقود الموجهة إلى النحاة في القياس
١٨٩	أولاً: بُعد قياس النحاة عن الاستقراء
١٩٠	ثانياً: غموض مدلول القياس عند النحاة
١٩١	ثالثاً: اضطراب عملية القياس عند النحاة
٢٤٥-٢٠٠	الفصل الثالث: العلة
٢٠١	المبحث الأول: مفهوم العلة، ونشأتها
٢٠٣	المبحث الثاني: العلة عند النحاة
٢٠٣	أولاً: التعريف
٢٠٤	ثانياً: مراحل التعليل في النحو العربي
٢٠٤	المرحلة الأولى
٢٠٥	المرحلة الثانية
٢٠٧	المرحلة الثالثة
٢٠٩	ثالثاً: ثبوت العلة وصحتها
٢٠٩	١- التأثير
٢١٠	٢- شهادة الأصول
٢١٠	رابعاً: مظان العلة عند النحاة
٢١٠	١- المسالك النقلية، وهي ثلاثة
٢١٠	أ- إجماع النحاة
٢١٠	ب- النص
٢١١	ج- الإجماع

الصفحة	تابع الموضوعات
٣١٩-٣٥٧	الفصل الثاني: الجنس
٣٢٠	المبحث الأول: الجنس عند النحاة
٣٢٠	- مفهوم التذكير والتأنيث في اللغة
٣٢٠	- جهود نحاة العربية في دراسة المذكر والمؤنث
٣٢٥	أولاً: تعريف المذكر والمؤنث
٣٢٥	ثانياً: المذكر والمؤنث بين الأصالة والفرعية
٣٢٦	١- دليل عقدي
٣٢٦	٢- دليل الواقع اللغوي
٣٢٧	ثالثاً: أقسام الجنس (المذكر والمؤنث) عند النحاة
٣٢٧	١- الجنس الحقيقي
٣٢٨	٢- الجنس المجازي
٣٢٨	٣- الجنس اللفظي
٣٢٨	رابعاً: علامات التأنيث
٣٢٩	العلامة الأولى: التاء
٣٣٢	العلامة الثانية: ألف التأنيث المقصورة
٣٣٤	العلامة الثالثة: ألف التأنيث الممدودة
٣٣٨	خامساً: المذكر والمؤنث بين السماع والقياس
٣٣٨	- نوع يعتمد على السماع
٣٣٨	- نوع يمكن القياس عليه
٣٣٩	المبحث الثاني: الجنس في ضوء علم اللغة الحديث
٣٣٩	أولاً: دراسة ظاهرة الجنس والبحث عن أصله
٣٤٠	ثانياً: تعريف الجنس في علم اللغة وأهميته
٣٤٠	ثالثاً: أساس التمييز في الجنس
٣٤١	- مشكلات "الأساس الشكلي":

الصفحة	تابع الموضوعات
٣٤١	١- انقراض مُمَيِّز (علامات) الجنس
٣٤٢	٢- قصور الجنس النحوي عن التعبير عن الجنس الطبيعي الحقيقي
٣٤٣	٣- علامات التأنيث ليست من المونيمات
٣٤٤	رابعاً: تطور ظاهرة التعبير عن الجنس
٣٤٥	خامساً: أقسام الجنس، وعلاماته
٣٤٨	المبحث الثالث: الجنس بين القدم والحديث
٣٥٣	- الموازنة بين النحاة والنظريات المعاصرة
٣٥٤	- نقاط التقارب بين العاملين
٣٥٥	- نقاط التباین بين النحاة والغربيين
٣٥٥	- أساس التقسيم عند نحاة العربية
٣٥٥	١- الأساس الطبيعي البيولوجي
٣٥٥	٢- الأساس المعنوي المجازي
٣٥٥	٣- الأساس اللفظي
٣٩٥-٣٥٨	الفصل الثالث: المفرد، والمثنى والجمع
٣٥٩	المبحث الأول: المفرد والمثنى والجمع عند النحاة
٣٥٩	أولاً: المفرد
٣٦٠	ثانياً: المثنى
٣٦٠	١- تعريفه
٣٦١	٢- شروطه
٣٦٣	٣- تفريعه
٣٦٤	ثالثاً: الجمع
٣٦٤	١- تعريفه
٣٦٤	٢- شروطه
٣٦٥	٣- تفريعه:

الصفحة	تابع الموضوعات
٣٦٥	النوع الأول: جمع السلامة
٣٦٧	النوع الثاني: جمع التكسير
٣٦٨	أولاً: أقسامه باعتبار اللفظ
٣٦٨	ثانياً: أقسامه باعتبار الدلالة
٣٧٠	النوع الثالث اسم الجنس الجمعي
٣٧٠	النوع الرابع: اسم الجمع
٣٧١	رابعاً: ذكر الأحكام النحوية للعدد (المفرد والمثنى والجمع)
٣٧١	— أحكام الاسم المفرد
٣٧١	— أحكام المثنى
٣٧٢	— أحكام الجمع
٣٧٢	— أحكام الجنس الجمعي واسم الجمع
٣٧٤	المبحث الثاني: المفرد والمثنى والجمع في ضوء علم اللغة الحديث
٣٧٨	المبحث الثالث: المفرد والمثنى والجمع بين القديم والحديث
٣٨١	أولاً- موقف المستشرقين:
٣٨١	- المستشرق "برجشتراسر":
٣٨١	النقطة الأولى: وصف أعمال النحاة في العدد
٣٨١	أولاً: الجمع
٣٨١	١- ذكر خصائص العربية في الجمع
٣٨٢	٢- تقسيم الجمع
٣٨٢	القسم الأول: أسماء الجملة
٣٨٣	القسم الثاني: اسم الجنس الجمعي
٣٨٤	القسم الثالث: جمع التكسير
٣٨٤	القسم الرابع: جمع الصحيح

الصفحة	تابع الموضوعات
٣٨٤	ثانيًا: المثني
٣٨٥	النقطة الثانية: نقده بعض آراء نحاة العربية
٣٨٧	ثانيًا: موقف العرب المعاصرين
٣٨٨	- أهم آراء الدكتور "إبراهيم أنيس": المتعلقة بظاهرة العدد
٣٨٨	١- تعميم ظاهرة العدد في لغات العالم
	٢- موافقة ظاهرة العدد في معظم اللغات الأوروبية
٣٨٨	للتقسيم المنطقي
٣٨٩	٣- نقده تقسيم النحاة لصيغ الجمع إلى قلة وكثرة
٣٩٠	٤- نقد فكرة جمع الجمع عند النحاة
٣٩٤	- موقف الدكتور "إبراهيم السامرائي":
٣٩٤	- التناقض بين النحاة في تعريفهم لجمع التكسير
٤٢٧-٣٩٦	الفصل الرابع: العامل
٣٩٧	المبحث الأول: العامل عند النحاة
٣٩٧	أولاً: مفهوم العامل عند النحاة
٣٩٩	ثانياً: أقسام العامل
٣٩٩	القسم الأول: العامل اللفظي
٣٩٩	القسم الثاني: العامل المعنوي
٤٠٠	ثالثاً: أثر العامل (الإعراب)
٤٠١	١- أصل لفظ "الإعراب"
٤٠٢	٢- حقيقة الإعراب
٤٠٥	٣- ألقاب الإعراب
٤٠٥	٤- دلالة الإعراب
٤٠٧	٥- جهود النحاة في دراسة ظاهرة الإعراب ونظرية العامل

الصفحة	تابع الموضوعات
٤١٠	المبحث الثاني: نظرية العامل في علم اللغة
٤١١	- مواقف المعاصرين من ظاهرة الإعراب:
٤١١	أولاً: المستشرقون
٤١١	- نظرية "ورآيت"
٤١١	- نظرية "كوهين"
٤١٢	- نظرية المستشرق "فولزر" (Volser)
٤١٢	- ردّ "نولدكه" (Noldké) على "فولزر"
٤١٢	- نظرية المستشرق "برجشتراسر"
٤١٣	ثانياً: بعض العرب المعاصرين
٤١٣	١- موقف إبراهيم مصطفى
٤١٣	أ- هدم نظرية العامل
	ب- إلغاء الفتحة من علامات الإعراب، وجعل الضمة
٤١٥	علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة
٤١٦	ج- إلغاء العلامات الفرعية
٤١٧	٢- موقف الدكتور إبراهيم أنيس
٤١٧	أ- الإعراب قصة
٤١٧	ب- لا دلالة للإعراب
٤١٩	د- إلغاء علامات الإعراب الفرعية
٤٢٠	المبحث الثالث: العامل بين القدم والحديث
٤٢١	- نقد موقف إبراهيم مصطفى ومن تبعه
٤٨٥-٤٢٨	الفصل الخامس: الجملة
٤٢٩	المبحث الأول: الجملة عند نحاة العربية
٤٢٩	أولاً: تعريف الجملة لغة
٤٢٩	ثانياً مفهوم الجملة عند النحاة

الصفحة	تابع الموضوعات
٤٣١	- مذاهب النحاة في استخدام المصطلحين (الكلام والجملة)
٤٣١	المذهب الأول: الكلام غير الجملة
٤٣٢	المذهب الثاني: "الكلام" مرادف للجملة
٤٣٣	ثالثاً: مكونات الجملة
٤٣٣	رابعاً: أقسام الجملة
٤٣٣	أولاً: باعتبار مكوناتها: إلى اسمية وفعلية
٤٣٣	- الجملة الاسمية
٤٣٤	- الجملة الفعلية
٤٣٤	ثانياً: باعتبار تركيب خبرها وعدمه إلى: كبرى صغرى
٤٣٤	- الجملة الكبرى
٤٣٤	- الجملة الصغرى
٤٣٤	ثالثاً: باعتبار إعرابها
٤٣٥	- الجمل التي لا محل لها من الإعراب
٤٣٥	١- الجملة الابتدائية
٤٣٥	٢- الجملة المعترضة بين شيئين
٤٣٥	٣- الجملة التفسيرية
٤٣٦	٤- الجملة الواقعة جواباً للقسم
٤٣٦	٥- الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً
٤٣٦	٦- الجملة الواقعة صلةً لاسم أو حرف
٤٣٦	٧- الجملة التابعة لما لا محل له
٤٣٦	- الجمل التي لها محل من الإعراب
٤٣٦	١- الجملة الواقعة خبراً
٤٣٦	٢- الجملة الواقعة حالاً
٤٣٦	٣- الجملة الواقعة مفعولاً

الصفحة	تابع الموضوعات
٤٣٦	٤- الجملة الواقعة مضافاً إليها
٤٣٨	٥- الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم
٤٣٨	٦- الجملة التابعة لمفرد
٤٣٨	٧- الجملة التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب
٤٣٩	المبحث الثاني: الجملة في ضوء علم اللغة الحديث
٤٣٩	أولاً: تعريف الجملة في علم اللغة
٤٤٠	١- تعريف روعي فيه جانب الدلالة
٤٤١	٢- تعريف روعي فيه الجانب الصوتي التنغمي
٤٤١	٣- تعريف روعي فيه الجانب الشكلي دون المعنى
٤٤١	٤- تعريف روعي فيه جانب الإسناد (التركيب)
٤٤١	٥- تعريف روعي فيه العلاقة الوظيفية
٤٤٢	ثانياً: أقسام الجملة في علم اللغة الحديث
٤٤٣	ثالثاً: مناهج تحليل الجملة في علم اللغة الحديث
	المنهج الأول: منهج التحليل إلى المكونات المباشرة
٤٤٣	(les constituants immédiats)
٤٤٣	١- نشأته
٤٤٤	٢- أهدافه
٤٤٤	٣- طريقة التحليل
٤٤٤	أ- الطريقة الفوقية
٤٤٤	ب- الطريقة التحتية
٤٤٥	٤- أساس التحليل في هذا المنهج
٤٤٥	الأساس الأول: التقسيم والتصنيف
٤٤٥	- قواعده
٤٤٥	- طريقة كتابة هذه القواعد

الصفحة	تاج الموضوعات
٤٤٥	- توضيح القاعدة بالرسم الشجري
٤٤٦	- تطبيق القاعدة
٤٤٦	- طرق كتابة هذا التحليل:
٤٤٧	١- طريقة الأقواس
٤٤٧	٢- طريقة الخط المائل
٤٤٧	٣- طريقة الصناديق
٤٤٧	٤- طريقة الشجرة
٤٤٨	الأساس الثاني: العلاقات النحوية:
٤٤٨	١- علاقة الترتيب
٤٤٩	٢- علاقة التعويض
٤٤٩	٣- علاقة التلازم
٤٤٩	٥- المآخذ على هذا المنهج
٤٥١	المنهج الثاني: المنهج التَّجْمِيميّ (La tagmémique)
٤٥١	١- نشأته
٤٥١	٢- أهدافه
٤٥١	٣- أساس هذا المنهج
٤٥٢	٤- طريقة التحليل في هذا المنهج
٤٥٣	٥- أقسام التجميمات
٤٥٤	٦- أنواع التاجميمات
٤٥٤	أ- التاجميمات الإجبارية والاختيارية
٤٥٤	ب- التاجميمات الأساسية والهامشية
٤٥٤	ج- التاجميمات الثابتة والمتنقلة
٤٥٤	٧- ميزة هذا المنهج
٤٥٥	٨- من أهم المآخذ على هذا المنهج

الصفحة	تابع الموضوعات
٤٥٥	المنهج الثالث: المنهج التحويلي التوليدي
٤٥٥	١- نشأته
٤٥٥	٢- مراحل النحو التحويلي التوليدي
٤٥٦	المرحلة الأولى: نحو المواقع المحدودة (Finite state)
٤٥٧	المرحلة الثانية: طريقة نحو بنية العبارة (Phrase structure)
٤٥٧	١- طريقة التحليل في هذه المرحلة
٤٥٨	٢- عناصر النحو التوليدي التحويلي
٤٥٨	أ- المكوّن الأولي
٤٥٨	ب- المكوّنات المساعدة (Auxiliary)
٤٥٩	ج- المكوّنات النهائية (Terminal)
٤٥٩	د- القواعد التعويضية
٤٦٠	المرحلة الثانية: طريقة النحو التحويلي
٤٦٠	١- أهداف عملية التحويل
٤٦٠	أ- تغير العلاقات النحوية دون أساس الجملة
٤٦٠	ب- تكوين جملة مركبة من جملة بسيطة
٤٦١	٢- مستويات المنهج التحويلي
٤٦١	٣- قواعد (عناصر) تحويل الجملة:
٤٦١	القاعدة الأولى: التبادل أو (إعادة الترتيب)
٤٦٢	القاعدة الثانية: قاعدة الحذف (Délections)
٤٦٢	القاعدة الثالثة: الإحلال (Replacement)
٤٦٢	القاعدة الرابعة: التوسع أو الزيادة (Expansion)
٤٦٢	القاعدة الخامسة: الاختصار (Reduction)
٤٦٢	القاعدة السادسة: التبعية

الصفحة	تابع الموضوعات
٤٦٣	٤- نماذج من التحليل التوليدي التحويلي
٤٦٣	- مثال للتوضيح مستويات التحليل ومكوناته
٤٦٤	(١)- المكوّن الأولي أو البديهي
٤٦٤	(٢)- المكونات المساعدة
٤٦٤	(٣)- المكونات النهائية
٤٦٤	(٤)- المكونات الدلالية
٤٦٥	(٥)- المكوّن الصوتي
٤٦٥	- مثال لتوضيح "البنية العميقة وتحويلها إلى السطحية"
٤٦٦	٥- المآخذ على المنهج التحويلي
٤٦٦	أ- مبالغتهم في الاعتماد على الحدث في الدرس اللغوي
٤٦٦	ب- ضعف التحليل التحويلي في مناقشة بعض القضايا لغوية
٤٦٧	ج- الإطالة وقوة الوصف
٤٦٧	د- عجز النحو التحويلي عن تفسير أسلوب الاستعارة
٤٦٨	المبحث الثالث: الجملة بين القدم والحديث
٤٦٨	أولاً: مفهوم الجملة
٤٦٨	- التلفظ
٤٦٨	- التركيب
٤٦٨	- الإفادة
٤٦٨	- الاستقلالية
٤٧٠	ثانياً: مكونات الجملة
٤٧٠	١- مكوّن إجباري
٤٧٠	٢- مكوّن اختياري
٤٧٣	ثالثاً: أقسام الجملة، وأساس التقسيم:
٤٧٤	- الأساس الشكلي

الصفحة	تابع الموضوعات
٤٧٤	- الأساس المعنوي (الدلالي)
٤٧٤	عدم مراعاة علم اللغة الحديث هذين الأساسين
٤٧٥	عدم تنبّه بعض الباحثين العرب المعاصرين
٤٧٧	رابعا: أوجه الشبهة بين النحو العربي والنحو التحويلي
٤٧٧	١ - قضية الأصالة
٤٧٨	٢ - قضية العامل
٤٧٨	٣ - "البنية العميقة" و"البنية السطحية"
٤٧٩	٤ - نظرية التوليد
٤٨٠	٥ - قواعد التحويل
٤٨١	الخاتمة:
٥٧١-٤٨٦	الفهارس الفنية
٤٨٧	١ - فهرس الآيات
٤٩٢	٢ - فهرس الأحاديث
٤٩٢	٣ - فهرس الأقوال والأمثال
٤٩٣	٤ - فهرس الأشعار
٤٩٥	٥ - فهرس المصطلحات
٥٠٧	٦ - فهرس الأعلام
٥٢٢	٧ - فهرس المصادر والمراجع
٥٥٠	٨ - فهرس الموضوعات